د. فهد حجازي

الحروب الأهلية اللبنانية

على خارطة الهيمنة العالمية



الحروب الأهلية اللبنانية
على خارطة الهيمنة العالمية

د. فهد حجازي

الحروب الأهلية اللبنانية
على خارطة الهيمنة العالمية

دار الفارابي

الكتاب: الحروب الأهلية اللبنانية على خارطة الهيمنة العالمية

المؤلف: د. فهد حجازي

صورة الغلاف: من أرشيف «النداء»

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت - (01)301461 :فاكس(01)307775 :

ص.ب - 3181/11 :الرمز البريدي1107 2130 :

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: أيلول 2017

مقدمة

لم يجر تناول الحرب أو الحروب أو الصراعات الداخلية البينية اللبنانية على الدوام إلا من منظار داخلي بحت. وغالباً، عند تناول هذه الصراعات، كان ينظر إليها من وجهة نظر أورومركزية تقليدية، حيث تقاس مشاكل الكيان على التجربة الأوروبية. وأكثر من غرق في هذه المنهجية هي النخب التي نظرت إلى الكيان المركب كما لو أنه بلد منتج صناعياً، ويتكون اجتماعه من طبقات من بينها البروليتاريا الطليعية، لا على أساس أنه بلد ملحق بالمركز الرأسمالي، حيث توزع عائدات نواطيره ريعياً على الأتباع!

على العموم، لم يجر تناول هذه الصراعات المأسوية من وجهة نظر علمية، بمعنى ربطها بطبيعة الكيان اللبناني وفق منظومة الصراعات الإقليمية والدولية، بما يتناسب مع حجم هذا الكيان وموقعه على الخريطة الجغرافية والتاريخية، وخريطة مصالح الكيانات والقوى الإقليمية ومصالح القوى الكبرى عالمياً، نظراً إلى وقوع هذا الكيان على شرخ الزلازل الجغرافية والسياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط محط أنظار قوى الهيمنة والنهب العالمية!

أما في أسبابه المحلية والإقليمية، فقد كان الصراع يجري سابقاً على قاعدة حزبية، وهو المتعارف عليه بالصراع القيسي- اليمني الذي كان عابراً للطوائف والمذاهب، وحتى الإثنيات والأسر. كات الزعامات الإقطاعية تنتقل من معسكر إلى آخر حسب المصلحة. وقد استمر هذا الصراع الدموي، إلى أن حسم المعسكر القيسي السيطرة الكاملة لمصلحته في معركة «عين دارة»، ليتنحى العامل الحزبي لمصلحة التوازنات الجديدة التي نقلت الصراع إلى الحيز الطائفي. وبما أن النسب عند ابن خلدون هو «أمر وهمي لا حقيقة له ولا نفعة. إنما هو في هذه الوصلة والالتحام»[1]، فهو إنما يصبح وظيفة سياسية. وبرغم ذلك كانت توجد على الدوام بعض الاستثناءات التي تخرق الانضواء العشائري أو الحزبي أو الطائفي، حسب المصلحة. هكذا طغى شكل القرابة الطائفية، بعد

«عين دارة»، ليصبح شكل الاجتماع الذي بقي سائداً في لبنان حتى اليوم، بحيث أن القرابة السياسية تنتظم أيضاً حول مبدأ العصبية الطائفية هذه المرة، الذي تمارسه مختلف المجموعات في لعبة الصراع والتوازن على المستوى السياسي.

وكانت الوظيفة التي يكلف بها السلطان صاحب الزعامة التابع تاريخياً، تأخذ شكل جابي الحصة الأميرية، وهي شكل الضريبة، أو الجزية التي تؤخذ من إنتاج الفلاحين أو الحرفيين أو التجار، أو ضريبة الأملاك والأراضي (الميري في السلطنة العثمانية)، فيما كان هذا الزعيم الإقطاعي/الديني يرعى معاش جماعته.

وبما أنه ينبغي البحث في سمات المرحلة التاريخية لظهور الطائفية من خلال أسلوب الإنتاج وعلاقاته، ولأن أسلوب إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية عموماً، أو كما يقول ماركس إنه «**ليس وعي الناس هو الذي يحدد واقعهم، بل على العكس من ذلك، فإن واقعهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم**»[2]. وبما إن الإنتاج الزراعي البدائي والحرفي في «لبنان»، كان يعتمد على وسائل إنتاج بدائية، كان هامش الاستغلال الطبقي «ضعيفاً وتلعب علاقات القرابة بالتالي دوراً مركزياً وأساسياً، يساهم في تحديد سمات التشكيلة الاجتماعية السائدة على مختلف مستوياتها»[3]. وهكذا «**تأخذ علاقات الإنتاج شكل علاقات القرابة أو علاقات التبعية السياسية والدينية، وإن إعادة إنتاج هذه العلاقات الإنتاجية يمر بإعادة إنتاج هذه العلاقات القرابية أو التبعية السياسية والإيديولوجية**»[4]. مع التأكيد أن الدور السياسي للقرابة لم تكن له النتائج نفسها على صعيد انبناء السلطة. وذلك يعود إلى كون قاعدة العلاقات التي ارتكزت عليها لم تكن هي نفسها في كل المناطق وضمن كل الطوائف المؤلفة للمجتمع اللبناني[5].

ومن أجل قراءة علمية لتاريخ منطقة ما، تجب قراءة الموقع الجغرافي لها من وجهة نظر استراتيجية، إضافة إلى الثروات التي تحويها هذه المنطقة، ومن خلالها النظر إلى تشكيلة العمران البشري، وتباعاً علاقات الإنتاج السائدة فيها. وعليه نجد أنه من المفيد إلقاء نظرة على تاريخ بعض الأسر المتنفذة في المنطقة الجغرافية التي سوف تأخذ مع الوقت تسمية لبنان[6]، وذلك منذ القرن السادس عشر، ما بعد معركة مرج دابق التي أدت إلى احتلال العثمانيين للمنطقة، وخصوصاً المرحلة التي بدأ فيها النزاع بين المعنيين والسلطنة العثمانية، مترافقاً مع اهتمام الدول الأوروبية بالتدخل في شؤون السلطنة. ومن خلالها إلقاء نظرة على العلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة من خلال هذه التشكيلة، والنزاعات التي كانت تنشب بسبب كسب المعاش والثروة، والرعاية التي أولاها العثمانيون لصراع المجموعات القرابية التي كانت تقطن جبل لبنان، ومنه إلى المناطق

المحيطة به، والتي سوف تلحق تباعاً به، بالتوازي مع تدخلات الدول صاحبة المصالح في ثروات هذه المنطقة، والأهم، استراتيجية هذه الجغرافيا بالنسبة إلى ما حولها.

ديمغرافيا لبنان بداية العصر الحديث

منذ البداية، تنبغي الإشارة إلى أن غالبية الأسر المتنفذة في جبل لبنان وجواره، جاءت بمهمات وظيفية إبان تواتر سيطرة الممالك الأموية والعباسية والفاطمية والأيوبية والصليبية والمملوكية والعثمانية وغيرها. أما الأهمية الاستراتيجية المستقبلية فلم تظهر إلا مع بداية تدخل القوى الأوروبية في شؤون السلطنة العثمانية، إبان المرحلة التي حكم فيها المعنيون، وخصوصاً في عهد فخر الدين الثاني.

أما العلاقات الاجتماعية فكانت أقرب ما تكون إلى التجمع العائلي القروي، الذي يتوسع ليشمل أفرعاً عديدة وتحالفات قرابية تراتبية تنتهي إلى الأعيان فالزعيم المقاطعجي. أما العلاقات السياسية فكانت تتخذ شكل العلاقات القرابية القبلية، حيث تتوارث المكانة والأرض والفلاحين كقوى ملتصقة بالأرض. وكان النظام العائلي يتوارث الحرف المرتبطة بالعمل الزراعي، أما الآلات فكانت بدائية لم يطرأ عليها تغيير منذ مئات السنين. وكان المردود لا يكفي لكل أشهر السنة، فيكون على الفلاحين أن يستدينوا حاجاتهم إلى الموسم القادم من المقاطعجي الذي يبقيهم تحت التبعية له. وقامت العلاقات الإنتاجية على الالتصاق بالأرض التي هي ملك للدولة تبقى تحت سيطرة المقاطعجي الوسيط بين الناس والسلطنة في عملية الجباية التي لا يحاسبه أحد في تحصيلها.

وقد «اتسم التوطن في أراضي جبل لبنان[7]، في القرون الوسطى المتأخرة، بتفوق السكان الشيعة عددياً. ويرى لامنس أن الشيعة الإماميين[8]، قد يعود أصل جزء منهم إلى قبائل يمنية وإلى الإيرانيين المعرَّبين القادمين من العراق والذين نقلهم الخليفة الأموي معاوية إلى هذه الأطراف السورية لكفاءاتهم العسكرية وبهدف إضعاف العنصر المناصر للإمام علي في العراق[9]؛ ولكن هذه فرضية واهية للغاية إذ إن مجمل الولايات الإيرانية في تلك الفترة كانت أبعد بكثير من أن تكون منحازة لمذهب الشيعة»[10]، أما الطائفة الدرزية فقد حافظت على وجودها في وادي التيم على السفوح الغربية لجبل الشيخ، وسط طبقة من الفلاحين تقودها أسر تابعة، من حيث تقاليدها، إلى

قبائل عربية قديمة. ومن هنا انتشر الدروز إلى جنوب وجنوب شرقي بيروت، في منطقتي الغرب والشوف حيث يقال إن أتابك دمشق أوكلوا إليهم مهمة إيقاف تقدم الصليبيين. وقد شكلوا تجمعاً سكانياً منغلقاً نظرياً، حريصاً على عاداته الخاصة، وخاضعاً لأسر الأعيان من الطائفة نفسها[11]. وقد «تم التوسع الدرزي وسط المناطق المأهولة بالشيعة من قبل. إلا أن الأخيرين (الشيعة) اضطروا منذ بداية القرن الرابع عشر إلى التخلي عن مواقع كانوا يحتلونها في الجزء الأوسط من لبنان بعدما اتهمهم المماليك السنة بالتواطؤ مع الفرنجة والمغوليين، وقادوا ضدهم، بمعاونة أمراء دروز الغرب، حملات أدت إلى إبادتهم في المتن وكسروان»[12]. وعليه فإن الطائفة الدرزية تمتعت، في مطلع العصر الحديث، بهرمية اجتماعية جعلتها تلعب دوراً مهماً في حكم جزء من الجبل اللبناني في ظل العثمانيين، ما أدى إلى تثبيت سلطة أسر الأعيان.

أما عن الموارنة، فـ«كان موارنة الشمال- الذين لم تظهر عندهم، إلى جانب الإكليروس، أسر أعيان تنعم بقوة ذات ركيزة إقليمية واسعة- يرضخون منذ منتصف القرن السابع عشر للوصاية المكلفة والمنكدة لأسرة مشايخ آل حمادة الشيعة من البقاع الشمالي، المكلفين بالجباية من قبل ولاة طرابلس كملتزمين عن مقاطعات بشري، والكورة، والبترون، وجبيل. في ذلك الوقت، كان السكان الموارنة ينتشرون جنوباً عبر الوديان في أعالي الجبل[13]». وما أتاح لهم الاستقرار هو دعم المشايخ الحماديين للإكليروس الماروني ومساعدتهم على بناء الأديرة والكنائس، وحاجة هؤلاء المشايخ إلى اليد العاملة المارونية المستقرة في الزراعة. و«خلافاً لكل المزاعم والتخيلات، لم يؤلف الموارنة يوماً تشكيلاً عسكرياً أو سياسياً أو قوة مقاتلة موحدة ومستقلة، تحت قيادة مارونية بحتة، قاتلت من أجل تحقيق مصلحة مارونية خالصة ومحددة. لذلك ليس من السهل أن نتمكن من تسمية شخصية مارونية سياسية أو عسكرية قيادية واحدة دون أن تكون مرتبطة بولاء أو مصلحة لجهة أخرى»[14]، وهذا ما تجسد مستقبلاً في الدعم الذي لقيته هذه الجماعة في «التيارات التجارية وفي نشاط الإرساليات الذي دفعت إليه أوروبا المسيحية. وبفضل هذه الإمكانيات، استطاعوا أيضاً توطيد مجموعتهم في المدن، في بيروت، وطرابلس، ثم في حلب[15]، على غرار أبناء المذاهب المسيحية الأخرى، وإيجاد فرصة لعمل مربح كوسطاء للتجار الفرنجة»[16].

لبنان تحت الهيمنة العثمانية

شكلت معركة مرج دابق سنة 1516 مفصلاً تاريخياً، حيث نقلت المنطقة من سلطة المماليك- الذين لم يشكلوا عصبية عرقية أو أسرية قوية- إلى سلطة سلالة سلجوقية قوية سوف تكوّن إمبراطورية واسعة تتحكم في منطقتنا أكثر من 400 عام، مغرقة العرب في الحروب والتفرقة المذهبية وفقدان الهوية والإفقار، تحت راية دينية استخدمت من أجل الإخضاع والنهب. وفي ظل السلطنة العثمانية، كان لبنان الذي يعتبر منطقة هامشية طرفية فيها، «**أوكلت السلطة المركزية إلى قطّاع طرق (bandits) أمر الجباية فيه**»[17]**، وتكونت بيوتاته السياسية آنذاك من هؤلاء**[18]. **وكان هؤلاء المتنفذون يعمدون إلى الوشاية والقتل واغتصاب نساء منافسيهم المهزومين، والأنكى من ذلك عمليات حرق القرى والدساكر وقطع الأشجار وإحراق المحاصيل مع كل غلبة أو انتقام**، كما سنرى.

ففي الشمال، كانت طرابلس تقع تحت حكم والٍ يقيم فيها ويتبع إليه في أغلب الأوقات مقاطعجية المناطق الشمالية وشمال الجبل اللبناني. وكان آل عساف[19] التركمان السنة يحكمون كسروان وبيروت وامتد حكمهم بعدئذٍ إلى حمص وحماه. أما آل سيفا الأكراد السنة فكانوا خلال القرن 16 يحكمون طرابلس والشمال. وأما آل حمادة الشيعة فقد أقاموا في مناطق عدة، منها شمال الجبل اللبناني والبقاع. و«يتبادر إلى أذهان الكثيرين أنه (حمادة) اسم يطلق على عائلة، أو عدة عائلات لعبت دوراً معيناً في تاريخ لبنان، ولكن الأقرب من الواقع التاريخي والمدلول الاجتماعي لأي من هذه الأسماء أن كلاً منها قد يشير إلى شخص أو جماعة، أو عدد معين من العشائر، أو طائفة معلومة مرادفة للمتاولة الذين يقيمون خصوصاً في جبل لبنان، وقد استعمل في التاريخ اللبناني للدلالة على شعب يقيم في جبل لبنان وينتمي إلى مذهب الشيعة الإمامية»[20].

أما جنوباً، فقد عُرفت منطقة جبل عامل[21] خلال العهد العثماني باسم «بلاد بشارة»، ثم بلاد المتاولة. وقد خضع، كغيره من الولايات السورية لنظام التلزيم، وتناوبت على حكمه أُسر إقطاعية عديدة، كانت تخضع مباشرة وبشكل هرمي إلى أمير مقاطعة جبل لبنان سواء كان من الأسرة المعنية أو الشهابية، أو كانوا يخضعون لوالي دمشق أو لسنجق القدس أو عكا. وبمرور الوقت برزت في جبل عامل أسرتان نافستا أسرة آل علي الصغير في الزعامة، هما: آل صعب حكام الشقيف من بلاد بشارة الشمالية، وقاعدتهم النبطية؛ وآل منكر حكام إقليمي الشومر والتفاح من بلاد بشارة الشمالية أيضاً، وقاعدتهم جباع. «وعلى الرغم من أن آل علي الصغير كانوا أكثر هذه الأسر نفوذاً وأقواها شكيمة، فقد كان لكل أسرة استقلالها الإداري في حكم المقاطعة أو المقاطعات التي تحكمها، أما سلطة الدولة، فكانت اسمية، وتتلخص في حقها باستيفاء الضرائب والرسوم المقطوعة وفقاً لشروط الالتزام الجبائي»[22].

أما في البقاع فقد سيطر آل الحنش السنة، إلى أن عزل السلطان سليم، سنة 1518، المتمرد ناصر الدين ابن الحنش حاكم البقاع وحماة وصيدا، وولى محمد آغا بن قرقماس الجركسي مكانه. وقد شارك آل معن في تمرد ابن الحنش، العامل على استعادة سلطة المماليك، ولكن المملوكي جان بردي الغزالي الملتحق بالعثمانيين، عاد وقضى على تمرد ابن الحنش وحليفه أحمد الحرفوش (الشيعي) قرب بعلبك في 7 نيسان من العام نفسه، وقطع رأسيهما، وأرسل بهما إلى السلطان في حلب، **ونهبت قراهم وسبيت نساؤهم والأطفال**.

أما من الأعيان الدروز فنذكر البحتريين في جبل لبنان الذين ظلوا على ولائهم للمماليك في مرج دابق، وقد عاقبهم جان بردي الغزالي (الذي كان حليفهم في موالاة المماليك) بسجنهم في قلعة حلب، لتبدأ مرحلة المعنيين في لبنان بفخر الدين الأول. أما آل أرسلان من الشجرة التنوخية، الذين حازوا لقب الأمير، فقد انحسر موقعهم في العهد الشهابي بسبب انقسامهم بين الحزبين القيسي واليمني. احتل مكانهم الأمراء من آل أبي اللمع (تنصروا لاحقاً). وهناك عدة أسر درزية من المشايخ، هي: آل عماد، وآل أبو نكد، آل جنبلاط (من أصل كردي استقروا في الجبل منذ القرن 17، وتكرس نفوذهم بعد معركة عين دارة 1711 التي أطاحت الحزب اليمني)، آل تلحوق (قيسي) وآل عبد الملك (قيسي). أما من الحزب اليمني فهناك آل علم الدين التنوخي.

أما أسر الأعيان الموارنة: المشايخ آل الخازن (أكثرهم هيمنة)، وآل حبيش، وآل الدحداح (الذين وضعوا أنفسهم في خدمة بشير الشهابي، ثم انخرطوا مبكراً في النشاطات الاقتصادية الأوروبية، وقد «كانوا حاولوا منذ وقت مبكر، تكوين ثروات بالمشاركة في مضاربات رأس المال

الغربي، ربما بسبب موقع مقاطعهتم الفقيرة والمشرفة على البحر، ما جعلهم أكثر إلماماً بإمكانيات التجارة البحرية الحديثة، وهاجر أبناء هذه الأسرة إلى مرسيليا حيث أسسوا مؤسسات تجارية وحصلوا على الجنسية الفرنسية قبل العام 1840 بقليل، ما أتاح لهم الاستفادة من الامتيازات الخاصة بالتجار الفرنسيين العاملين في السلطنة العثمانية، وقد عملوا على مناهضة السلطات العثمانية أثناء الاضطرابات ما دفعهم للمواجهة الدموية مع آل حبيش العام 1845 [23]».

أما عن الأسر التي حكمت جبل لبنان وامتد حكمها إلى ما حوله، فكانت الأسرة المعنية التي يعتقد أنها تنتسب إلى الأسرة التنوخية، استوطنت جبل لبنان منذ القرن الثاني عشر زمن الدولة الفاطمية، وحسب كتب التاريخ الرسمية، شارك فخر الدين الأول في معركة مرج دابق، وانحاز إلى جانب السلطان العثماني سليم الأول، فولاه حكم جبل لبنان بدل البحتريين الذين وقفوا إلى جانب المماليك. وأهم شخصياتها فخر الدين الثاني الذي انطلق من منطقة الشوف ليتوسع لاحقاً شمالاً وجنوباً وشرقاً.

أما الشهابيون السنة فقد استقروا في البقاع الجنوبي، يحكمون وادي التيم، المسمى على اسم قبيلة تيم بن ثعلبة التي ينتمون إليها، وامتدت سلطتهم أحياناً إلى الزبداني. وقد حكمت بعد شغور الأسرة المعنية من وارث للعهد، فحكم حيدر الشهابي لقرابة الأمومة من المعنيين، وهو الذي سينتهي في عهده الصراع القيسي- اليمني، في معركة عين دارة.

الصراع القيسي اليمني

لم يعرف العرب تقسيم أنفسهم إلى عرب شمال وعرب جنوب حتى قامت دولة الأمويين على أكتافِ عرب الشام المتألفين من القيسيين (المضريين أو عرب الشمال) واليمنيين (الكلبيين أو عرب الجنوب). ولم يفتأ الحكام يستثيرون هذه العصبية من حين إلى آخر، وإن كانوا استعاضوا عنها لاحقاً بفتنة أشد فتكاً، هي الفتنة بين السنة والشيعة، التي برزت مع المتوكّل العباسي، واستعرت أكثر مع الأيوبيين ثم المماليك ومن بعدهم العثمانيين. وكانت هناك مناطق خصبة لعودة النزاع القيسي- اليمني إلى الظهور حين تدعو الحاجة، مثل لبنان وفلسطين، خصوصاً لضعف العامل المذهبي في بعض المناطق. ففي لبنان حيث كانت السمات الأبرز للانقسام هي الانقسام الحزبي وليس الطائفي، «بحيث يلتقي في الحزب القيسي كما في الحزب اليمني أُسر ورجال من جميع الطوائف دون عقد طائفية ولا حساسيات مذهبية، وهما الحزبان الوحيدان اللذان عُرفا في ذلك العهد»[24]. وقد تجلى هذا الأمر في معركة «عين دارة» في جبل لبنان عام 1711 التي قضت على الحزب اليمني.

وكانت المصلحة تقتضي، في بعض الأحيان، انتقال الزعيم من القيسية إلى اليمنية، والعكس. وأبرز مثال على ذلك تخلي المعنيين عن الحزب اليمني وتزعم الحلف القيسي، بعد نزاع اليمنيين فخر الدين الأول وجمال الدين الإرسلاني، على حكم الشوف والغرب. وتجدر الإشارة إلى أنه كان لكل جماعة من الجماعتين لون مميز، فعلم اليمنية لونه أبيض في xحين أن علم القيسية هو الأحمر، ولم يكن أفراد الواحدة ليتصاهروا مع الجماعة الأخرى، هذا على الرغم من أنهم في بعض الحالات كانوا يتبادلون مظاهر المجاملة.

وبناءً على ما سبق، فإن الصراع في بلاد الشام عموماً وفي لبنان وفلسطين خصوصاً لم يكن وقتذاك ذا نعرة طائفية بقدر ما كان تنافساً في الإقطاع والسلطة والنفوذ والمطامع التوسعيّة بين القوى المحلية المنقسمة بين هذين الحزبين.

وحين لم يكن هناك مجال لصراع مذهبي، كان الولاة العثمانيون يجدون أي شكل آخر لزرع الشقاق بين أبناء المناطق، وكان زعماء الجماعات المحكومة يستجيبون بلا تردد. ومثال على ذلك أنه في سنة 1533 وقعت فتنة أهلية في جهات العاقورة وجبّة المنيطرة في لبنان، ذريعتها خصام بين مالك اليمني وهاشم العجمي (القيسي)، وكثرت الدسائس بين آل الحرفوش أمراء بعلبك وآل سيفا حكام طرابلس، **حيث باغت مالك اليمني جبة المنيطرة وأحرقها،** فاتفق أهل الجبّة وقيسية العاقورة عليه فقتلوه، فشكا أخواه الأمر إلى نائب الشام الذي طلب من منصور سيفا أن يسلم القَتلة، فأرسل من يقتل هاشم العجمي الذي انهزم إلى كرك نوح مُحتمياً بالحرافشة، **ونهب منصور وأتباعه لاسا وأحرقوها؛ ففر قيسية العاقورة إلى طرابلس، ونهبت دورهم وأحرقت.** ثم إن عبد المنعم كاتب الحرافشة على قتل ابن عمه هاشم، وتعهد لهم بقتل منصور، وتسليمهم ممتلكاته، فقبل الحرافشة ذلك، وقتلوا هاشم فوق الكرك، ورموه في بئر كنيت بئر هاشم إلى الآن[25]. وقد تسلسلت هذه الأحداث زمنياً بثارات وحرق وقتل مدة طويلة. وقد شملت العسافيين وتدخل فيها آل معن الذين اصطفوا إلى جانب العثمانيين يقاتلون آل حرفوش الشيعيين، حلفاء الصفويين في بلاد فارس، ألد أعداء العثمانيين. لقاء تلك النجدة، عين زعيم آل معن، فخر الدين بن عثمان بن ملحم (1516-1544) ملتزماً على بلاد الشوف، وحاكماً لسنجق صيدا-بيروت- صفد ومنح رتبة «أمير لواء»، أو «سنجق بيك»[26].

وكانت جبهة القيس تضم في صفوفها: من الدروز آل معن (كانوا في الأصل يمنيين) وجنبلاط وعماد ونكد وقاضي وتلحوق وعبد الملك وأبي اللمع (تنصّروا لاحقاً)، ومن السنة آل شهاب وآل عساف، ومن الموارنة آل حبيش والخازن، ومن الشيعة آل حرفوش وآل حمادة.

أما جبهة اليمن فتضم: من الدروز آل علم الدين التنوخي وهرموش وصواف، ومن السنة آل الفريخ وآل سيفا والأيوبي، ومن الشيعة آل الصغير والشاعر والمستراح.

المقاطعجية في لبنان

لقد حافظ العثمانيون، بعد فتحهم سورية في عام 1516، على التقسيم الإداري القائم في الجبل اللبناني مقتدين بأسلافهم، ومراعين خطوط الانقسام البشري. كان الشمال يتبع ولاية طرابلس بينما كانت المنطقتان الوسطى والجنوبية حيث فرض «حكم الدروز» نفسه، تتبعان ولاية الشام. وكان يحكم كل ولاية وزير (والٍ) لا تتجاوز سلطته مدن الساحل وبعض المدن الداخلية، بينما بقي الحكم داخل البلاد إقطاعياً. و«لم يحاول الولاة الأتراك كما لم يحاول من قبلهم المماليك، فرض سلطتهم المباشرة على الكتلة الجبلية الصعبة البلوغ، والآهلة بمجموعات منظمة. وطبقاً لممارسات الإدارة العثمانية، استخدم الأتراك المسؤولين المحليين لجباية المال المفروض وتسليمه»[27]، حسب نظام الالتزام أو الضمان، لخزانة الدولة العثمانية، التي لا تتدخل في شؤون الإقطاعات. وكانت هذه الأسر تتحكم في مساحات شاسعة من الأرض يعمل فيها الفلاحون نظير جزء من المحصول، بينما الجزء الآخر هو مال الإقطاعي الذي أصبح حقاً له بناء على الالتزام الذي دفعه. وكانت العصبيات الإقطاعية في بلاد الشام وخصوصاً في لبنان موجودة قبل استيلاء العثمانيين عليها، وكانت في الغالب ذات طابع طائفي[28]. وكان واليا طرابلس وصيدا، إذا ما واجهتهما ظروف خطرة تطلبت تنسيق العمل على نحو أفضل، يتبعان- عرفاً وليس شرعاً في أي حال من الأحوال - إمرة والي الشام»[29].

كان نظام الجباية هو في صلب العلاقات المقاطعجية، فيما كان كبار الملاكين يشكلون قاعدة السيطرة الطبقية الأساسية في السلطنة. أما ضريبة الميري فكانت «تتوزع على قاعدة ثلاث قوى تدفع الضرائب: المقاطعجي المكلف بالجباية؛ الوكلاء من أعيان أو وجهاء القرى، كأذرع للمقاطعجي؛ الفلاحون كقوى منتجة[30]، وكانت المناطق تلحق بهذه الولاية أو تلك، تبعاً لقدرة هذا الوالي أو ذاك على الجباية، أو للرشوة والحظوة. وكان المقاطعجية يجمعون الضرائب بأنفسهم أو يستعينون ببعض الوكلاء لجمعها، **وعندما يعجز الأهالي أو يتوقفون عن دفع الأموال التي كانت**

في كثير من الأحيان تزيد على ثمن الأراضي نفسها، فإن المقاطعجية ووكلاءهم كانوا يُهاجَمون وتُنهب أموالهم وتُخرب مزارعهم من قبل عسكر الوالي الذي يتبعون له، أو كان أصحاب الأراضي الواسعة يتنازلون عن بعض أراضيهم للمقاطعجيين أو وكلائهم، أو يهبونها للجامع أو الكنيسة!

كان الولاة السنة يديرون المناطق المأهولة بالمسلمين السنة في المناطق المنبسطة وفي السواحل، سواء كانوا من البحارة أو الفلاحين. «ومن جهة أخرى نعم الأرثوذكس في منطقة الكورة وفي المدن، بالموقع المميز للطائفة المسيحية الأكثر عدداً في الإمبراطورية، والتي كان مقرها الروحي الأول في القسطنطينية، على مقربة من مقر السلطة»[31].

نظام الملل العثماني

كان العثمانيون يستغلون إلى حد بعيد التناقضات المذهبية والحزبية لتشتيت اهتمامات السكان الواقعين تحت سلطانهم، وكثيراً ما كانوا يسعّرون تلك المشاعر عبر الوعاظ الذين يعينون لمثل تلك المهام، إن عبر المذهبية، وإن عبر التحزب القيسي- اليمني. بذلك صار أبناء المنطقة الواحدة، والدين الواحد، ينقسمون إلى قيسيين أو يمنيين يتصارعون حتى الموت، حين تقتضي مصلحة السلطان. وعندما يقتضي الأمر يجري التلاعب بالغرائز الدينية أو المذهبية، لاستخدامها في خلق اضطراب يمنع انتباه السكان البسطاء إلى مصالحهم وأسباب مآسيهم. **ولاحقاً عززت المشاعر الطائفية بقانون سمي «نظام الملل»**، حيث صار جميع الرعايا في السلطنة العثمانية ينتظمون في طوائفهم المستقلة، يرعى شؤونهم الرؤساء الروحيون لتلك الطوائف، خصوصاً مواضيع الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث والتربية الدينية والمؤسسات الدينية[32]. وصار البطريرك يثبت من قبل الحاكم العثماني: «كن بطريركاً حرسك الله، وسأوليك عطفي، وتمتع بجميع الحقوق التي مارسها أسلافك». وصار بطريرك القسطنطينية هو بطريرك السلطنة، ونقلت كرسي الرئاسة البطريركية إلى دمشق في القرن السادس عشر.

هكذا شعر أبناء المذاهب الثلاثة الموارنة والشيعة والدروز، أنهم جسم مختلف فرضت القوة الطاغية على كل منهم الخضوع لمن يعتبره هجيناً وخارجاً. فكان الإحساس بالتنافر متبادلاً، وينتظر الفرصة المناسبة للإعراب عن حدته، ما زاد في تعلق الفرد بأبناء مذهبه وتمسكه به، باعتباره وحدة جامعة توفر له الحماية والأمان، فأصبح الانتماء المذهبي هو الغالب على سائر الانتماءات ولو أن بعضاً من ملامح الاصطفاف العرقي كانت تلوح أحياناً في مناسبات معينة ومحصورة[33]. وفيما سرى التشكيل الملي على أغلبية الطوائف، لم يسر على السكان الشيعة في السلطنة الواقعين في شرك الصراع العثماني- الصفوي، حيث لم يكن العثمانيون يفرقون كثيراً بين شيعي وفارسي، **وكانوا يعاملون شيعة لبنان على أن «قتل فارسي واحد في الحرب أكسب أجراً**

عن الله من قتل ستين مسيحياً»[34]**، «واستمروا حتى القرن الثامن عشر يطلقون على الحماديين الشيعة اسم «القزلباش»، بعد أكثر من ثلاثة قرون على اشتهار هذا الاسم لدى أعدائهم الفرس، وأن قتالهم واجب مقدس على الدولة وفرض شرعي على كل مسلم»**[35]**، وذلك استناداً إلى فتوى نوح الحنفي**. وعليه أيضاً لم يعتبر سكان جبل عامل الشيعة «ملة»، وعليه، لم يمنحوا أي مكانة شرعية أو قانونية خاصة، وكان عليهم بالتالي أن يعيشوا معاناتهم ومقاساتهم من الهوية الدينية المشتركة مع الفرس، «دون الإفادة، من حماية أو حتى من رعاية فارسية، شبيهة بالرعاية التي أحاطت بها القوى الأوروبية، الأقليات المسيحية في السلطنة العثمانية»[36]. والأكثر من ذلك، فقد رتبت هذه الإشكالية على الشيعة أعباء تهمة الانتماء، أو التأييد، ولو ضمناً، ما شكل حجة للانتقام عند الحاجة!

اهتمام أوروبا بالشرق

كانت بدايات التدخل الأوروبي مع بدء الحملات الصليبية، ولكنه لم يعط التأثير الديني لأن الأمراء الأوروبيين سرعان ما تأقلموا مع أجواء المنطقة وانصرفوا إلى أمور السلطة والنهب. وبعد انهيار المنظومة الصليبية، خمد التأثير حتى القرن السادس عشر، حين بدأ نسج العلاقات الدينية مع الكنيسة المارونية عبر اليسوعيين، وخصوصاً ما سمي بـ«الإصلاح» في الكنيسة المارونية، الذي استهدف بعض المعتقدات والطقوس. و«كان اليسوعيون قد بعثوا أوائل إرسالياتهم إلى المشرق بعد انعقاد المجمع المسكوني في ترينتي بعقدين، وتولوا إدارة المضْيفية[37] التي تم تأسيسها في روما سنة 1584 لتعليم عدد من شباب الموارنة»[38]. وكان الإصلاح يخضع لهيمنة الكرسي الرسولي، خصوصاً في موضوع تنظيم الرهبنة والأديرة. «وكثيرًا ما كان البطاركة الموارنة يرسلون البعثات والوفود إلى فرنسا والكرسي البابوي وملوك أوروبا لاستنصارهم ضد ظلم الحكام الأتراك. وقد لعب دوراً رئيسياً في هذه البعثات المطرانان اسحق الشدراوي وسركيس الجمري الإهدني. وبواسطة هذه البعثات توطّدت العلاقات الطيبة بين الأمراء المعنيين، ومن بعدهم الأمراء الشهابيين وأكابر الدولة في فرنسا والدول الأوروبية»[39].

وفي أوائل القرن السابع عشر ازدادت التوترات بين الدول الأوروبية، فقد فتح عصر الاستكشاف الطريق إلى موارد العالم الجديد، وانتشرت نظريات جديدة مثل «المركنتيلية»، «الاستعمارية» و«الإمبريالية»، بين النخب السياسية، في حين أن النشاطات القومية الأولى بدأت بالظهور في أوروبا. هذا عدا تنامي الصراع بين الأسر الملكية الأوروبية على السلطة والتوسع. وكانت القوى الأوروبية، في هذه الفترة، راغبة في الاتصال بالشرق، لاستعادة نفوذها الذي زال بانتهاء الحروب الصليبية. «وكان في مقدمة الأمراء الأوروبيين الذين كانوا يتابعون أحوال الدولة العثمانية وولاياتها: فرديناندو الأول دي ميديتشي، دوق توسكانا، الذي أراد أن يوثق روابط تجارته بالشرق ويوجد فيه نفوذاً. وكان التجار التوسكانيون منذ سنة 1602 يحاولون الإقامة في طرابلس،

ولكن سوء سياسة ابن سيفا ومزاحمة تجار البندقية للتوسكانيين أرغماهم على الانسحاب منها. وكان فرديناندو الأول قد اتصل بوالي حلب علي جانبولاد وعقد معه معاهدة تجارية حربية، ولكن انهزام جانبولاد أمام الجيش العثماني لم يتح لهذه المعاهدة أن تُنفذ[40]».

فخر الدين الثاني

كانت الزعامات المحلية تسعى دائماً إلى «توسيع دائرة نفوذها على حساب السلطة العثمانية المحلية من دون أن تستقل عنها، وسارعت القوى الأوروبية إلى التقرب من هذه الزعامات لإضعاف العثمانيين، وكانت أبرز هذه الزعامات الأسرة المعنية الدرزية والأسرة الجنبلاطية الكردية»[41]. والتقت المصالح، فكانت رغبة الأتراك في الحد من قوة آل سيفا الذين صاروا أقوى من الوالي التركي نفسه، والإبقاء على جو النزاع في لبنان، فقد أخرجوا فخر الدين الثاني من مخبئه في بلونة، في صفقة مع ملوك الغرب، وسلموه الحكم على كل الجبل الجنوبي عام 1591 ما خلا بيروت وكسروان.

كان آل حرفوش حلفاء فخر الدين الثاني وأصهرته كذلك، بينما اشتهر يوسف سيفا الكردي والي طرابلس بعدائه الشديد للأمير المعني، فقد كان لعدائهما الشخصي مدلول حزبي، «فآل سيفا كانوا من اليمنية، بينما آل معن من القيسية رغم أنهم كانوا في الأصل يمنيين»[42]. وقد اتخذ آل سيفا من طرابلس مقراً لهم واتبعوا سياسة مناوئة للتجارة الأجنبية. وبمرور الوقت أضحى يوسف سيفا أقوى من الباشا التركي، وتخلص من عدوه محمد عساف، **وكانت العادة أن يتزوج الغالب زوجة المقتول ويحرق داره وينهب ممتلكاته**. وكان منصور بن الفريخ حاكماً على البقاع ونابلس وصفد وعجلون، وكان العثمانيون يتوجسون من ازدياد قوته، كما كان فخر الدين يتوجس من منافسته، وقد أفلح في التخلص منه عبر رشوة والي دمشق الجديد مراد باشا القبوجي الذي استدرج ابن فريخ إلى دمشق وقتله خنقاً سنة 1593، وعندما حاول ابنه أن يحل محله، أوعز مراد باشا إلى فخر الدين بأن يقضي عليه، ففعل. وبذلك انتقلت أراضي بني فريخ إلى بني حرفوش حلفاء فخر الدين. ثم استكملت دائرة فخر الدين البقاعية بعد معركة دير زيتون سنة 1594، حيث استولى حلفاؤه الحرافشة على أملاك آل الحنش، واتخذوا من الكرك عاصمة لهم.

استمرت المناوشات شمالاً، وفي سنة 1602 هاجم موسى بن الحرفوش جبة بشري، «**فنهبوا البيوت واستاقوا الماشية، ولمّا بلغ ذلك يوسف سيفا، جمع جنوده وأهل الناحية نحو خمسة آلاف رجل، وسار فيهم، فكبس مدينة بعلبك، فهرب أهل المدينة، فنهبوا وقتلوا مَن**

أدركوا»[43]. ولم يتمكن فخر الدين من ابن سيفا حتى العام 1605، حيث جرت معركة جونية التي انتهت بانهزام ابن سيفا واستيلاء فخر الدين على كسروان والفتوح وبيروت. ولكي يُحافظ على مكاسبه الجديدة، أخذ فخر الدين يغمر والي دمشق بالهدايا، فاعترف له بالإمارة على المناطق التي استولى عليها، كما اعترف له بولايته على صفد وتوابعها، وأعاد إليه سنجق صيدا الذي انتزع من أبيه قرقماز إثر حادثة جون عكار. وكانت أراضي السنجقين تمتد من نهر الكلب إلى عكا شاملة بلاد جبل عامل. ومنذ ذلك الوقت اتخذ فخر الدين صيدا مقراً له شتاء وصيفاً دير القمر. «وبسيطرته على بيروت وصيدا تحكم في منفذ جبل لبنان إلى الخارج»[44]. وفي سنة 1605 «التجأ الأمير يونس (حرفوش) إلى الأمير فخر الدين ، خوفاً مِن ابن عمّه الأمير موسى (حرفوش) فأجاره، وتولى بلاد بعلبك بمدده، وعقد لابن الأمير يونس على ابنته (ابنة فخر الدين)، ومِن هذا الحين استأثر يونس بإمارة بعلبك»[45].

ظل يوسف سيفا القوي يسيطر على مقاطعات لبنان الشمالي وسورية الوسطى، من جبيل إلى اللاذقية. ولما كان فخر الدين لا يستطيع وحده أن يتخلص من هذا الخصم، فقد عقد محالفة مع الزعيم الكردي علي باشا جانبولاد الذي كان والياً على حلب وثار على السلطنة التي كانت مشغولة في حروب البلقان وبلاد فارس. وكتب يوسف سيفا إلى الدولة العثمانية يطلب إليها أن تجعله أميراً على سورية كلها، وهو يتعهد لقاء ذلك بالقضاء على علي جانبولاد، فوافق الباب العالي على ذلك، والتقى الفريقان في سهول حمص حيث هزم ابن سيفا، وسد عليه فخر الدين الثاني وحلفاؤه الشهابيون والحرافشة طريق العودة، باحتلالهم طرابلس، فأبحر إلى قبرص، ومن هناك، توجه إلى غزة، فدمشق آملاً أن يُعد جيشاً جديداً. ولكن علي جانبولاد وفخر الدين لحقا به إلى دمشق، ومن هناك إلى حصن الأكراد حيث حوصر سنة 1607. وتصالح جانبولاد مع يوسف سيفا وتصاهر معه بأن تزوج ابنته، وتزوج فخر الدين بدوره ابنة شقيقة سيفا[46]. وفي نهاية الأمر توجه مراد باشا مع جيش عظيم لإخماد ثورة جانبولاد الذي هزم وهرب تاركاً أهله وماله في قلعة حلب التي احتلها مراد باشا وقتل بقية أتباع جانبولاد وصادر أمواله. أما جانبولاد فقد سلم نفسه إلى حاكم بروسة، وأرسل إلى الآستانة حيث عفا السلطان عنه، وعينه والياً على طمشوار في بلاد الروملي حوالى سنة 1611، **والتجأ من بقي من أتباعه بزعامة جانبولاد بن سعيد وابنه رباح إلى جبل لبنان بحماية فخر الدين، ليبدأ بهم تاريخ الجنبلاطية في لبنان.**

علاقة فخر الدين بأوروبا

لقي تمرد علي جانبولاد دعم آل مديتشي، حكام توسكانا الإيطالية والقوة الأوروبية الأكثر نشاطاً في شرقي المتوسط. وقد ورث فخر الدين الثاني الصلة بتوسكانا من حليفه الكردي، فعقد صلات وثيقة مع آل مديتشي، الذين أمدوه بالسلاح والذخيرة. ففي سنة 1608، أوفد فرديناندو الأول بعثة برئاسة سفيره «هيبوليت ليونشيتي» تحمل إليه ألف بندقية، وبعد أن استقبل فخر الدين البعثة في قصره في صيدا، بحضور القنصل الفرنسي الذي تولى الترجمة، تمّ الاتفاق بين الفريقين على التعاون ضد الدولة العثمانية[47]، وتضمنت المعاهدة بنوداً مهمة، منها: أن يضع فردیناندو الأول تحت تصرف فخر الدين خبراء في صب المدافع؛ أن يسعى فردیناندو لتحرير التوسكانيين الثلاثة الذين يحتجزهم الباب العالي، والذين ساهموا في تحصين بعض الحصون التابعة لفخر الدين، ويعرفون أسرارها؛ أن يُمنح فخر الدين جواز سفر يخوّله دخول توسكانا متى شاء؛ أن يستحصل فردیناندو الأول من البابا على براءة يأمر فيها مسيحيي لبنان أن يقفوا مع فخر الدين في الحروب القادمة ضد العثمانيين. وقد «تعهد فخر الدين بالمقابل حشد رجاله للمساهمة في تخليص الأراضي المقدسة وتسليمها لأمراء توسكانا. وكان قبل ذلك قد كلف علي جانبولاد، وميخائيل قريع ممثل البطريرك الماروني، للطلب إلى أمير توسكانا باسم جميع اللبنانيين تخليص القدس من أيدي العثمانيين»[48]. وبناءً عليه بعث البابا غريغوري الثالث برسالة إلى بطريرك الموارنة طالباً من جماعته الانضمام إلى فخر الدين في حروبه اللاحقة، وشرعت المراكب التوسكانية ترسو في ميناءي صيدا وصور، حاملة إلى الأمير البنادق والمدافع، ثم كانت تبحر عائدة بالحرير والزيت والصابون. وبعد موت فردیناندو خلفه ابنه كوزما الثاني والتزم سياسة أبيه تجاه فخر الدين.

سربت بنود الاتفاقية بين فخر الدين والتوسكانيين إلى السلطان العثماني عن طريق التجار البريطانيين، فقام بتعيين وال جديد على دمشق عام 1609 هو أحمد باشا الحافظ، «الذي جعل كل همّه مقاومة فخر الدين، وقد بدأ الحافظ عهده بإثارة الأمراء المحليين المعادين لفخر الدين ضده»[49]، وزحف مدعوماً من آل فرّوخ، وطراباي، وآل سيفا، ومدّه السلطان بقواتٍ من حلب والأناضول، كما أُرسلت مجموعة من السفن الحربية إلى الساحل اللبناني[50]. وتخلى يونس حرفوش عن حليفه وانضم إلى قوات الحافظ، ودب الخوف ببقية الحلفاء، فقرر فخر الدين المغادرة في أيلول 1613، وأسند القيادة إلى ابنه علي، يساعده يونس بن معن وعلي بن شهاب. **وقد فشل الحافظ في هجومه، فرحل مغطياً انسحابه بحملة انتقام رهيبة، حيث أتلف الزرع وأحرق القرى وسفك الكثير من الدماء، بينما كان الأخوان علي وأحمد شهاب يكملان نكبة المنطقة بدورهما في حاصبيا وراشيا، بحملة انتقام فظيعة، سببها قضية زواج!**

بقي فخر الدين في توسكانا خمس سنوات في ضيافة أميرها الذي لم يهب لنجدته في لبنان بسبب نزاعات أوروبا التي لا تنتهي. إلا أن كوزما الثاني وعده بتأمين جزيرة في اليونان له ولأتباعه. وكان كل ما ناله فخر الدين في منفاه الإيطالي «كتاب من قداسة البابا أوربانوس الثامن يشيد فيه بمناقبية الأمير، ويعتذر منه قائلاً: إن الأحوال في أوروبا لا تسمح حالياً بالسعي وراء مشروعكم النبيل»[51]، فقد كانت أوروبا على موعد مع حرب ستدوم ثلاثين عاماً، اندلعت كصراع بين الكاثوليك والبروتستانت، أما دافعها الحقيقي فهو التنافس في السيطرة بين فرنسا والنمسا. وهكذا كان على فخر الدين أن يصل إلى استنتاجه العقلاني: «إن المفاوضة بين فريقين غير متساويين من حيث القوة، ضرب من الاستجداء»[52].

عاد فخر الدين بصفقة مع الباب العالي سنة 1617 من إيطاليا عن طريق ميناء عكا، وعمد إلى هيكلة سلطته، «واستخدم عائدات الجمارك في بيروت وصيدا لتمويل جيشه»[53]، وحسن الزراعة، فشجع زراعة التوت، وشجع المسيحيين على الهجرة من كسروان نحو المناطق الدرزية في جنوب الجبل، حيث كان الدروز المقاتلة يأنفون من العمل في الحرير. «إلى هذا أخذت الأسر المقاطعجية الدرزية والأسر العسكرية تطرد السكان الشيعة من القرى والبلدات الواقعة داخل الإقطاعات الدرزية أو إلى جوارها، في البقاع والأقاليم (التفاح والخروب، جزين) وتحل محلهم الفلاحين المسيحيين»[54].

وفي سنة 1622 عزل عمر باشا ابن سيفا، وأمر فَخر الدين ويونس الحرفوش أن يضبطا أملاكه، فهاجما عكار وخرباها. وفي السنة نفسها عزل فخر الدين عن صفد وانهزم رجاله في نابلس وعجلون **فطرد صهره حسين الحرفوش من حارة قب الياس، لتواطؤ أبيه في الأمر، واسترد ابنته، وأمر بضبط غلال آل حرفوش في البقاع وجميع مواشيهم. وفي جولة أخرى حاصر الكرك البقاعية ثم أحرقها وأحرق سرعين وقرى بعلبك الشرقية**[55].

معركة عنجر

لم تتوقف طموحات فخر الدين بعد عودته من المنفى، فقد أعاد صلاته بحكومة توسكانا وسمح لتجارها بالنزول في موانئه، وأعاد جيش السكبان الذي بلغ مائة ألف من المرتزقة. وبناء على عداء الحافظ الشديد له، منح الباب العالي والي دمشق الإذن بمهاجمة فخر الدين لتحجيم دوره، فتواجه الطرفان في عنجر في البقاع سنة 1623، وقد حارب العامليون إلى جانب فخر الدين «بفرقة قوامها ألف مقاتل بقيادة مصطفى مدبر الأمير فخرالدين»[56]، كذلك حلفاؤه الشهابيون في حاصبيا،

فيما دعم الحافظ آل سيفا وكرد حمزة ويونس حرفوش. انتصر فخر الدين الثاني في عنجر، وسقط الحافظ في الأسر. ولأن الزمن يومان، فإن فخر الدين عفا عنه، فنال مكافأة السلطان العثماني، لقب «والي عربستان». فيما وقع الغرم على الحليف الضعيف، فقد هام حلفاء والي دمشق على وجوههم، ففر الحرفوش إلى حماة، وفرَّ ابن سيفا وكرد حمزة إلى حمص، ودخل فخر الدين إلى بعلبك وصادر أملاك الحرفوش، ثم استولى على عكار وهدم قلعتها، وضمن خضوع ابن سيفا ودفعه للمال، ومدّ نفوذه شمالاً حتى حدود إنطاكية[57].

في استمرار الصراع على زعامة «القرابة الشيعية» في البقاع، رجع يونس الحرفوش إلى جبة عسال، وأرسل إلى مصطفى باشا ثلاثين ألف قرش، على أن يسمح له بقتل ابن عمه شلهوب الحرفوش، حليف فخر الدين، **فبعث الباشا من قبض على شلهوب، وقتله وضبط جميع مقتنياته، ثم تزوج علي الحرفوش بزوجة شلهوب**. وفي سنة 1625 جهز والي دمشق الجديد خليل باشا حملة لقتال الأمير المعني، انتهى الأمر بتخلي فخر الدين عن قلاع الحصن وصافيتا وسلمية وشميس والمرقب، لصالح الباشا، وكان رأس يونس الحرفوش ثمناً لذلك، حيث قتله الوالي، وتحوّلت الحملة الّتي كان يقودها لحرب الأمير إلى الشام[58].

جعل فخر الدين بيروت عاصمة ثانية له سنة 1632 وساهم الخبراء الإيطاليون في تحصينها وتجميلها، كما جدد مرفأها ومرفأ صيدا لتدعيم حركة التجارة الخارجية، وشجع صناعة وتجارة الحرير، وكان شخصياً «يتعاطى تربية دودة القز في أملاكه الخاصة، بصورة مباشرة أو بواسطة شركاء. وكان عليه أن يلاقي داعميه الأوروبيين الساعين إلى زعزعة العثمانيين، والذين يفتشون عن موطئ قدم في الشرق، فبدأ يرخص لتأسيس قنصليات للفرنج، كما سمح «للإرساليات الكاثوليكية، لا سيما الكبوشيين، بتأسيس إرسالية في صيدا، ثم بالتوسع في أعمالها التي شملت بيروت وطرابلس وإهدن»[59].

نهاية فخر الدين

بذريعة عدم سماحه للعسكر العثماني المتوجه لقتال الصفويين بالإشتاء في لبنان، شجع والي دمشق أحمد كجك أركان الحزب اليمني من آل علم الدين التنوخي على الثورة ضد فخر الدين الثاني سنة 1633، وأنجدهم بجيش عثماني يقوده بنفسه فقام بإحراق حاصبيا وبعض القرى المحيطة بها، وفر الشهابيون إلى الشوف. ثم واجه علي بن فخر الدين عند سوق الخان فهزمه وقتله، كما جرح عمه يونس ومات متأثراً. كذلك أرسلت إليه الدولة حملة كبيرة على ظهر الأسطول العثماني

بقيادة جعفر باشا. ولما وصلت أخبار المعركة إلى مسامع فخر الدين، اختبأ في مغارة جزين حيث اهتدى إليه أحمد كجك فأسره مع بقية أولاده. وعرض فخر الدين تسليم ابنه منصور رهينة مقابل سلامته الشخصية، فرفض مراد الرابع هذه الصفقة رغم تدخل قناصل الدول الأوروبية، **وأرسل مخفوراً إلى الآستانة حيث قتل مع أفراد عائلته سنة 1635**، ولم ينج سوى حسين الذي تربى على الطريقة العثمانية وتسنم منصب سفير في الهند حين كبر. تولى علي علم الدين حكم الجبل، وألقي القبض على الكثير من أعوان فخر الدين، وفر الخازنيون إلى توسكانة.

بالقضاء على فخر الدين الثاني، لم تستقر أمور المناطق التي حكمها، بل استمرت الصراعات بين الأسر المقاطعجية التي كانت تحالفه، أو تعاديه، فيما تدفع الناس من أرواحها وممتلكاتها ثمن هذه الخلافات. ففي العام 1635 عيّن الباب العالي مصطفى النيشنجي التركي والياً على طرابلس فصار «يرسل جنوده لتحصيل الضرائب فيأخذون نصف الغلال والمحاصيل كضريبة ويبقون النصف فقط لأصحاب الملك»[60]، وعندما توجه هذا إلى الحج فوض حكم طرابلس إلى عساف سيفا المذكور أعلاه. غضب علي سيفا لهذا التفويض **فصب جام غضبه على بلاد الكورة ونهب أميون ونكل بسكانها**. فشهر عليه خاله عساف الحرب وكسره واستقر في الحكم. ثم صالح بدوي أعرابي اسمه طربوش الغال عساف مع ابن أخته علي[61].

يتضح مما تقدم أن المصالح وليس الطوائف، قسمت الزعماء إلى حلفين: حلف اليمنية يضم سنة (علي سيفا) وشيعة (المستراحية) ودروزاً (علي علم الدين التنوخي وآل الصواف)، وحلف القيسية يضم سنة (عساف سيفا خال علي سيفا) وشيعة (حماده وحرفوش)، وأن صراع المصالح يصل إلى البيت الواحد، وهذا ما رأيناه في حالة الحرافشة، وهنا في حالة آل سيفا.

بعد تولي زعيم الحزب اليمني، علي علم الدين، «فرّ ملحم بن يونس المعني، وهو الوحيد الذي بقي حراً من أسرة آل معن، إلى قرية عرنا بسفح جبل الشيخ، وهناك بدأ يتهيأ لاسترداد الإمارة المعنية، فخاض معركة القيراط، قرب مجدل معوش بالشوف عام 1635 كان النصر فيها حليفه، ولجأ علي علم الدين إلى قرية أنصار بجبل عامل مستنجداً بحلفائه آل منكر»[62]، فلحق به ملحم ففر علم الدين **وعاقب ملحم المعني أنصار بأن أجرى فيها مجزرة رهيبة قتل فيها نحو ألف وخمسماية من أهلها اتهمهم بالانحياز إلى خصومه اليمنيين**[63].

أعاد ملحم المعني أعوانه الخازنيون من توسكانا إلى كسروان وكانت «حتى ذلك التاريخ مأهولة بالمسلمين ومعظمهم من المتاولة والتركمان، فعمد المشايخ آل الخازن إلى «شراء»

الأراضي منهم واستقدموا الموارنة من جبة بشري وجبة المنيطرة وأحلّوهم في كسروان وابتنوا الأديرة والكنائس»[64].

بقي صراع المقاطعجية في الشمال مستمراً، أما في البقاع، فلم يهدأ الحرافشة بل حاولوا سنة 1635 استعادة بعلبك فخرج عليهم نائب الشام وأجرى فيهم مقتلة عظيمة، «ثم انقطع خبرهم إلى سنة 1671، أي مُدّة ستٍّ وثلاثين سَنة»[65].

في العام 1637 كانت قرابة آل سيفا قد استنفدت دورها، فبعد أن «**أعطى شاهين باشا الأمان للأمير عساف وخلع عليه، رفعه إلى قلعة الحصن وشنقه على بابها، وقتل أتباعه فلم ينجُ منهم إلا القليل**»[66].

وفي الجنوب، كانت أسرة آل سودون المملوكية تواجه مصيرها، وكانت «استمرت في الحكم نحو مئة وستين عاماً (منذ عام 1478)، إلى أن انقرضت تماماً بعد معركة جرت بينها وبين آل الصغير سنة 1639. وقد شارك في هذه المرحلة في حكم جبل عامل أسرة آل شكر، «وظلت تنافس آل الصغير على الحكم ردحاً من الزمن»، وكان آل شكر قد فتكوا بالوائليين بعد أن ضعفوا، وكانت قواعد حكم آل شكر «في قرى عيناتا وقانا وتبنين، ولكنها انقرضت هي الأخرى، بعد معارك جرت بينها وبين آل الصغير في كل من عيناتا وقانا وتبنين، عام 1649، حيث قتل معظم رجال آل شكر وفر الباقون، وتفرد آل علي الصغير في حكم البلاد بعدئذ، فحكموا بلاد بشارة الجنوبية (تبنين وهونين وقانا ومعركة)، وجعلوا تبنين قاعدة لهم»[67].

أما في الشمال فقد دارت الدائرة على آل حمادة سنة 1641، حيث غضب عليهم والي طرابلس، «ففرّوا مِن وادي علمات وبلاد جبيل، وقَتل منهم محمد ياغي بن قمر الدين وصعب بن حيدر وبعض جماعته، وتولى بلادهم الأمير علي علم الدين اليمني»[68]. ولم يطل الأمر حتى طلب وجوه البلاد، سنة 1655، «من سرحان حماده أن يوجه إليهم أحد أبناء أسرته ليكون حاكماً على الجبة فوجه معهم ابن عمه أحمد المكنّى أبا زعزوعة، وصار الاتفاق على أن الشيخ أحمد المذكور يحكم البلاد ويكون أمره نافذًا مطاعًا في كل شيء ما عدا ثلاثة أشياء: الدين والعرض والدم»[69].

في العام 1658 اندلعت ما يعرف بـ«ثورة أولاد العرب» ضد العثمانيين، التي ضمت شيعة (حمادة وعلي الصغير) وموارنة (خازن) ودروز (أبي اللمع) وسنة (شهاب) في جبهة واحد، واستمرت حتى سنة 1660، وقد بدأت صراعاً عرقياً على قاعدة الاستهداف العثماني لهذه المكونات. «بدأت هذه الثورة عند تعيين قبلان باشا والياً جديداً على طرابلس فقدم إلى المدينة، ومعه

«أمورات شريفة» بالقضاء على بيت حمادة وتأديبهم، فداهم مناطقهم في البترون وجبيل، وانتقلوا هم إلى كسروان، وعين مكانهم وكلاء من آل الشاعر ومراد وكاور اجلي، فعجزوا عن الجباية، فقتل الوالي بعضهم وصادر البعض الآخر، فيما بادر الحماديون إلى الثورة من كسروان، حتى وصلوا إلى أبواب طرابلس. وكان الحماديون على علاقة بالشهابيين الذين استهدفتهم حركة السلطنة، وفشلوا في شراء سلامتهم بالمال، فانتقلوا مع عائلاتهم إلى كسروان. فهاجمهم الوالي، وتدخل المعنيون بسبعة آلاف رجل»[70].

استأنف ملحم المعني مقارعة والي دمشق، **فهزمه ونهب بيروت وصور وعكا**. وفي سنة 1657 توفي ملحم وتولى الإمارة ابنه أحمد، الذي جرت في عهده معركتا عيناتا 1659، والنبطية 1666 لتأديب سكان جبل عامل.

في سنة 1660 قسم العثمانيون سورية إلى أربع ولايات، هي الشام وحلب وطرابلس وصيدا، وكان علي آغا الدفتردار أول من تولى إيالة صيدا، وفي أيامه وقعت فتنة عظيمة بينه وبين مشايخ المتاولة[71]. وفي العام نفسه هبّ والي دمشق أحمد باشا الكوبرلي لقتال الأميرين الشهابيين على وادي التيم، علي شهاب في راشيا ومنصور شهاب في حاصبيا، فلجآ إلى كسروان **في حين اجتاحت قوات الوالي حاصبيا وراشيا تدك ما فيها من عمران وتحرق الأخضر واليابس وتعيث فساداً»!**

وفي سنة 1666 «نهض زعماء العشائر في جبل عامل، وطردوا عمال أرسلان باشا وفتكوا فيهم، فأرسل الوالي حملة عليهم مستعيناً بجنود آل معن، فنازلوهم في النبطية ووادي الكفور، وكان الفوز للشيعيين»[72]. وفي سنة 1671 «استنجد الأمير علي الحرفوش والي الشام على أبناء عمه الأمراء عمر وشديد ويونس الحرفوش، فسيّر معه كتيبة إلى بعلبك حيث هزم الأمراء المذكورين **ونهب أرزاقهم وحرق دورهم** وتولى بعلبك»[73].

العلاقة المارونية بالغرب

ابتدأ توافد المرسلين الغربيين إلى بلاد الشرق منذ العام 1625، وخصوصاً إلى مدينة حلب حيث كان لهذه الإرساليات والجهود القنصلية الفرنسية الأثر الفعال في اتحاد كنائس شرقية مع روما في المستقبل. وفي حوالى العام 1630 «أعلن البطريرك يوحنا مخلوف الإهدني عن سروره بوجود الفرنسيسكان في إهدن مخاطباً رئيس الفرنسيسكان في الشرق: «نعلن إرادتنا، أن أي راهب من رهبانيتك ترسلونه إلى مدينة إهدن، سنعتبره مساعدًا لنا، لتثقيف الشعب الثقافة الدينية. وإننا نهب لرهبانيتك كمسكن لهم دير مار يعقوب في إهدن[74]». ثم بدأت فرنسا تشجع الأعيان الموارنة على أخذ حمايتها والتوظف الفخري في سلكها القنصلي، وهكذا حصل الخازنيون على الحماية لقاء ضريبة يدفعونها، حيث جعل قنصل فرنسا سنة 1655 من أبي نوفل نائبه في بيروت. كما أنعم عليه البابا بلقب فارس روماني سنة 1656، وبتدخل فرنسي، ثم مُنح الجنسية الفرنسية، ورفع إلى رتبة قنصل في بيروت. «**وقد بلغت الضرائب التي يدفعها الموارنة حسب تقرير الشيخ ناصيف الخازن إلى الملك لويس الرابع عشر: مال كسروان 18 ألف قرش، وبلاد جبيل 13 ألف قرش، وبلاد البترون 7 آلاف قرش، وبشري 6 آلاف**»[75]. وفي هذه الفترة بدأ التوظيف الفعلي للكنيسة المارونية في مشروع المركز الكاثوليكي الأوروبي، وذلك مع وصول الأب أسطفان الدويهي إلى سدة البطريركية في 20 أيار 1670 (كان عمره 40 سنة، وهو خريج مدرسة روما للموارنة)، **إذ كان له الدور الأكبر في إلحاق الكنيسة المشرقية المارونية كلياً بالفاتيكان. وفي زمنه اعتمدت الكنيسة المارونية على دعم البابوية المالي. والدويهي هو الذي طلب من الفرنسيين حماية الموارنة، كما طالب بأن يجمع الفرنسيون الضرائب من الموارنة بدل العثمانيين، كما طلب المناصب الفخرية لآل الخازن. وتدخل في نزاع الكنيسة السريانية، وأقنع بعض الكنائس ومنها الأرمنية بالالتحاق بالكرسي البابوي**. وبحكم العلاقات السيئة مع السلطنة العثمانية وولاتها بدأت الرغبة في «التخلص من الظلم والاستبداد العثماني»، وكانت تعني للمسيحيين التخلص من السيطرة الإسلامية. وهكذا

أضحى التمدد الماروني إلى المناطق الدرزية بحاجة إلى ضابط وجد في الكنيسة نفسها، فيما كانت الأديرة هي الملاصق الفعلي، وكذلك بناء المدارس، واعتماد اللغة العربية، إضافة إلى اللاتينية والفرنسية والإيطالية والسريانية. ولم يقتصر تأثيرها على الموارنة والمسيحيين فقط، وإنما تعداها إلى الدروز أنفسهم، «عبر سلسلة طويلة من المدبرين والمعلمين والأطباء والوكلاء والعمال والفلاحين وغيرهم»[76]. **وبدأت لاحقاً حملة دعائية تدعمها فرنسا لتفريغ مناطق الشيعة في جبل لبنان الأوسط والشمالي**، «وبدأت القيادات المقاطعجية المارونية تتهم الحماديين بالتعسف الشديد، وتسعى إلى محاربة نفوذهم بدعم مباشر من الفرنسيين. ويقدر القنصل الفرنسي استيل (Estelle) في تقريره بتاريخ 25 تشرين الأول عام 1702 عدد المقاتلين الموارنة بخمسة آلاف ممن هم فوق العشرين، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الدور الموكول لهذه القوى المحلية في مخططات الفرنسيين منذ مطالع القرن لثامن عشر»[77]. وعليه نقرأ ما كتبه الأب أسطفان الدويهي في تأريخه لتلك المرحلة، أن **آل حمادة، عندما يفتقدون المال المتأخر للباب العالي، كانوا يلقون القبض على أعيان القرى في الفتوح وبلاد جبيل ويضعونهم في السجون ويطلبون إليهم أن يفتدوا أنفسهم بالمال اللازم**. وكان يلحق بالكرسي البطريركي وسكانه أضرار جسيمة، وكثيراً ما اضطر البطاركة إلى الهرب من وجه الظالمين وإلى الاستغاثة بعدالة الباب العالي. وفي أواخر عام 1674 غادر البطريرك إسطفان دير قنوبين وتوجه إلى دير مار شليطا في كسروان[78].

في هذه الفترة تولى حسن باشا إيالة طرابلس، فأرسل عسكراً وطرد بني حمادة إلى عين النقير بحجة تصرفهم في المال الأميري، «**ثم أحضر الشيخ أحمد بن محمد قانصوه وابن حسن ذئب، وأمر أولاد عمهما أن يقتلوهما فقتلوهما، فلما عرف قومهما بذلك وثبوا على بلاد جبيل، فنهبوا وقتلوا وأحرقوا حصرايل، ونهبوا قُرى البترون وحواشي حصرون. وسنة 1676 أحرق حسن باشا قُرى وادي علمات وقرى جبة المنيطرة التابعة لآل حماده**»[79]. وفي البقاع، استأجر فارس شهاب بلاد بعلبك سنة 1680، فتوجه عمر الحرفوش إلى آل حمادة وجمع الرجال، وباغتَ الشهابي في نيحا فوق الفرزل، فقتله وقتل خمسين رجلاً مِن شيوخ وادي التيم، فجمعَ الشهابيّون العساكر وساروا إلى بلاد بعلبك[80]، فاستغاث الحرفوش بحيدر المعني الذي أصلح ذات بينهم على أن يؤدي الحرافشة لآل شهاب كل سنة خمسة آلاف غرش وجوادين من أطيب الخيل دية عن الأمير فارس[81].

الحلف الأوروبي المقدس

سنة 1683 أعلن الحلف المقدس بزعامة البابوية لوقف التوسع العثماني في أوروبا، ومحاولات استنهاض حملة صليبية جديدة. وكانت أسرة الهابسبورغ في النمسا على رأس هذا التحالف الذي يضم بولونيا وجنوى ويحظى بدعم قوى أوروبية أخرى (دخلته لاحقاً روسيا وفرنسا)، واستطاع هذا الحلف أن يقيم علاقة مع شاه إيران. وفي سنة 1683 كانت جيوش السلطنة لا تزال تحاصر فيينا. وبدأت سلسلة من الحروب انتهت إلى إبرام معاهدة كارلوفيتز سنة 1699 قدمت خلالها السلطنة تنازلات مهمة. إلا أن السلطنة قامت بهجوم مضاد عام 1714 ولكن القوى الأوروبية أعادتها إلى طاولة المفاوضات في باساروفيتز سنة 1718 لتقدم تنازلات جديدة على جميع الصعد. وهكذا كانت نهاية أحلام العثمانيين بالتمدد غرباً. وكانت حركات التمرد في الشرق تلقى الدعم من القوى الأوروبية، كدعم روسيا تمرد ضاهر العمر في صفد. وكان خيار الباب العالي استرضاء ولاته بالألقاب وتوسيع ولاياتهم لضمان هدوئهم. ومن جهة أخرى، فقد أدى تحالف شاه إيران مع الحلف الأوروبي المقدس، إلى ازدياد وحشية السلطنة العثمانية في التعامل مع الشيعة الخاضعين لها، لأن الشاه الإيراني ينتمي إلى هذه الطائفة!

اعترفت السلطنة العثمانية «للحلف المقدس عام 1690 بأن تكون حماية الأماكن المقدسة من نصيب الآباء الفرنسيسكان التابعين للبابوية، ما اضطر البطريرك الأرثوذكسي للرحيل عن بيت المقدس وشن حملة عنيفة على المرسلين الأجانب والبابوية معاً»[82]، ويمثل ذلك هزيمة السلطنة أمام الحلف الكاثوليكي الأوروبي. على أثر ذلك بدأت بعض الفروع الأرثوذوكسية الالتحاق بالكاثوليكية البابوية، ومنها بعض رهبان دير البلمند، الذين أسسوا أول مركز للرهبنة الباسيلية الملكية الكاثوليكية في الشوير. كذلك افتتح الإنجيليون مدرسة لتعليم الأرثوذوكس في أوكسفورد لاستمالتهم. صارت الكنائس محل تجاذب بين الباب العالي والقوى الأوروبية، وفي مقدمها الفرنسيون، ولكن

الكنيسة الأرثوذكسية نجحت سنة 1701 في إقناع السلطنة بقمع المتحولين إلى الكاثوليكية، وخصوصاً الأرمن منهم، وقد تمثل ذلك بجلد البطريرك.

بدأت الإرساليات محاولات استمالة الكنائس الشرقية إلى مذاهبها، وأهمها محاولة الفرنسيسكان تغريب الكنيسة المارونية بشكل كامل عبر ليتنتها، ما أثار اعتراض البطريركية المارونية، ولقيت دعم البابوية التي «وافقت على الاحتجاج الشديد الذي وجهه البطريرك اسطفان الدويهي عام 1696 إلى الآباء الفرنسيسكان في بيت لحم الذين يعملون على تحويل الموارنة إلى لاتين»[83]. **لكن تدخل السياسة الغربية عبر المال والتبعية الدينية، كان يتجاذب الكنائس الشرقية، ويعرضها للانقسام والتغريب والتناحر. وصار القناصل يفتعلون الخلافات من أجل التدخل في شؤون السياسة والدين.** فبعد موت الدويهي كادت الكنيسة المارونية تواجه انقساماً خطيراً لولا تدخل القنصل الفرنسي في صيدا إيستيل الذي نجح في تثبيت البطريرك يوسف عواد عام 1705، بعد أن لقي معارضة واسعة من المطارنة. وعواد هو أحد تلامذة مدرسة روما[84]. وفي سنة 1710 اجتمع المطارنة وأقالوا عواد وانتخبوا يوسف مبارك بطريركاً جديداً دون الرجوع إلى الفاتيكان. واحتكم الجميع إلى **القنصل الفرنسي (بولار) الجديد في صيدا الذي حمى يوسف عواد في صيدا، وندد بالآباء الكرمليين واتهمهم بقيادة العصيان على البابا وملك فرنسا، «ومتوعداً بأن عصيان أوامر البابوية خطأ مميت يرتكبه الموارنة بحق الكنيسة الرومانية، أم الكنائس، وأن عليهم الطاعة وتنفيذ أوامرها بحذافيرها، مذكراً دوماً بالبراءة البابوية التي نالها البطريرك يوسف عواد من روما»**[85]، ولم يستتب الأمر، فيتهم القنصل مرة أخرى الكبوشيين والجزويت والكرمليين بعصيان الأوامر، ويلجأ إلى حاكم الإمارة الشهابية حيدر، لكي يكرم البطريرك عواد، ففعل، وزوده برسالة إلى مشايخ كسروان العصاة والمشايخ الحماديين يوصيهم خيراً به. وهكذا نجحت القنصلية الفرنسية في وضع المشايخ في مواجهة الأمير الشهابي، فعاد البطريرك إلى مركزه في قنوبين.

وفي رد السلطنة على هذا التدخل الفرنسي، أصدر السلطان العثماني عام 1722 فرماناً شاهانياً، بضغط من رجال الدين الأرثوذكس، يأمر فيه رعاياه المسيحيين «بالحفاظ على ديانتهم القديمة وعدم اعتناق الكاثوليكية، ومعاقبة المرسلين، **فيما اتخذت الإرساليات الأجنبية قراراً خطيراً ، إذ رفعت شعار كل مسيحي شرقي يجب أن يصبح لاتينياً وأن يعلن انتسابه لإحدى القنصليات كي تحميه»**[86]**، وقد لاقت الدعوة اعتراض الكنائس الشرقية، ودعمها البابا في موقفها، إلا أن الوقائع أثبتت أن هذا الأمر حصل على نطاق واسع، حيث سعى الأعيان المسيحيون، والموارنة على وجه التحديد إلى الحصول على وظائف بسيطة في القناصل، لقاء الحصول على هذه الحماية!**

منذ هذه المرحلة سيكون التدخل القنصلي في الشؤون الدينة والسياسية في الجبل اللبناني أمراً معتاداً، ومؤثراً! وفي العام 1736 تدخل القنصل الفرنسي في اجتماعات الإكليروس الماروني، ولقي معارضة من البطريرك يوسف الخازن والقنصل الفرنسي نوفل الخازن وبعض الرهبان والمطارنة، فطلب من الأمير حيدر الشهابي التدخل للضغط من أجل إنجاح أمر دعوته هو والقاصد الرسولي، وأن يؤمن حماية الإرساليات الأجنبية، **فكان له ما أراد، ووعده الأمير بتنفيذ رغبته وبحماية التجار الفرنسيين أيضاً**[87].

مع تنامي الدور السياسي والاقتصادي، وبسبب الدعم الخارجي، بدأت أملاك الكنيسة تتوسع، لتصبح من أكبر الملاكين العقاريين. وذلك بوسائل عديدة، منها الوقف، والشراء (بالتراضي أو بالإكراه)، والوهب، والاستصلاح ووضع اليد. أما الواردات المحلية فاعتمدت بالدرجة الأولى على العمل الرهباني في جميع المجالات، كالزراعة والرعي والحرير والنسخ، وعلى النذور والقداديس والتبرعات المحلية. وكان الرهبان هم رجال الإنتاج الأكثر التصاقاً بالشعب، بينما الكهنة من مراتب عليا يمثلون الأعيان. وكانت أعداد الرهبان تزيد، وتزداد مهامهم في تعويض اليد العاملة بعد فرار الفلاحين من الجبل إلى السهل، بسبب تعسف الجباية التي يقوم بها المقاطعجية، والتي لم تكن تلتزم حدوداً واضحة، بل أضحت عمليات بلص تصل إلى مصادرة الغلال. وكانت الضريبة وملحقاتها التعسفية تقع كلها في النهاية على عاتق الفلاحين، فيما كان الرهبان يعملون لمصلحة رب عمل واحد هو الكنيسة، ودون مقابل سوى الطعام والكساء المتواضع للرهبان!

الترقي المقاطعجي المسيحي

يبدأ الحديث عن الترقي المسيحي السياسي، في ظل السلطنة العثمانية، مرتبطاً وظيفياً بالتدخل الغربي في الشؤون الداخلية للسلطنة، التي يعمل الغرب الأوروبي على تفكيكها، مواكبة للدور الذي ستلعبه قوى الغرب أثناء الثورة الصناعية الأوروبية، وامتداداً استراتيجياً لها. **ولم** يستطع الترقي الخاص الثقافي والاقتصادي للمسيحيين اختراق تقليد إسلامية المقاطعجي، ولذا كان لا بد من وضعه «في إطار القوى العاملة على تجاوز ذلك التقليد (الحفاظ على إسلامية موقع المقاطعجي)، وجاءت الامتيازات الأجنبية تخترق فعلاً ذلك التقليد المحافظ وتبدأ عملية تفسخ الدولة العثمانية من الداخل»[88]. وهنا يأتي دور القناصل والإرساليات والكنائس المحلية والمدبرين. كما ساعدت مركزية بشير الثاني المقاطعجية وحكم ابراهيم باشا الذي جند المسيحيين في حربه مع الدروز، وإصدار محمد علي في مصر قوانين للمساواة في الحقوق بمعزل عن الطوائف، وكذلك

صدور «خط همايوني» العثماني القاضي بالمساواة بين رعايا السلطنة. كل ذلك جاء بضغط وتشجيع غربي، وأدى إلى إضعاف المقاطعجية الإسلامية. ومن مؤشرات هذا التفلت ثورات الفلاحين وصولاً إلى القائمقاميتين والمتصرفية، كما سنرى.

أما **المدبر** فهو حامي الأمير ومربي أولاده ومستشاره السياسي وحافظ أسراره. وكانت الوظيفة تعتبر وراثة على الوجهين؛ فعندما يموت الأمير يصبح المدبر وصياً، وعندما يموت المدبر يصبح ابنه مدبراً. ابتداءً بآل الخازن في عهد فخر الدين، وامتداداً إلى الشهابيين وغيرهم. وكان المدبر يغتني في ظل الأمير الذي يخدمه، وكانت تقع عليه الواقعة عند انتقام أعداء الأمير من أتباعه، كما جرى مع آل باز مدبري يوسف الشهابي على يد بشير الثاني. أوعند حاجة الأمير إلى أموال في ساعة شدة، كما جرى مع بطرس العشقوتي الذي سجنه ملحم الشهابي للحصول على أمواله بذريعة بلصه للأمير، ما دفعه إلى الانتحار في سجنه. وغالباً ما كانت إمارة أحدهم تنجح أو تفشل نظراً إلى قوة المدبر وحنكته، أو ضعفه وتلاعبه. وأصدق مثال على ذلك هو المدبر سعد الخوري الذي أقامه ملحم الشهابي سنة 1761 وصياً على أولاده الصغار، الذين يملكون الأهلية التاريخية للمطالبة بخلعة الإمارة مستقبلاً. وهذا ما حدث عندما نافس يوسف بن ملحم، عمّيه أحمد ومنصوراً في شراء الإمارة لنفسه بتحريض من مدبره الذي نجح في إيصاله إلى سدة الإمارة مرات عدة.

ومن سمات التدخل الأوروبي أيضاً، **ظاهرة التنصّر السياسي** واسعة الانتشار، تلك الظاهرة التي اعتمدها الكثير من الأعيان المسلمين، من أجل الاستفادة من الحماية والدعم الأوروبيين. وصار التنصر يعبر عن انحدار العائلات المقاطعجية المسلمة لمصلحة ترقي العائلات المسيحية. مثال على ذلك معركة يوسف الشهابي مع الحماديين الشيعة، سعياً إلى مركزة الحكم المقاطعجي. وقد ميز يوسف الكنيسة وأعفاها من الضرائب لتدخل القرن التاسع عشر كإحدى «الزعامات» الأكثر قوة مادياً ومعنوياً. كما ضرب يوسف الزعامات الشيعية في جبل عامل وبعض الزعامات الدرزية في الشوف، إضافة إلى إضعاف الفروع الشهابية الأخرى في دير القمر وحاصبيا وراشيا، وكان مدبره سعد الخوري صاحب الكلمة في هذه الإجراءات، وكان يقود العسكر بنفسه ويستنفر المسيحيين للقتال في عسكر سيده، وكذلك عسكر المغاربة التابع للجزار الداعم القوي لتثبيت يوسف الشهابي. **وعليه كانت نتيجة الحروب الدائمة تلك تدمير الاقتصادات وحرق البيوت والمحاصيل في المناطق الإسلامية والضرائب الباهظة، في مقابل نمو المناطق المسيحية بشرياً ومادياً.**

وفي العودة إلى مخطط تفريغ المناطق المستهدفة، استغل أحمد المعني (1684) قتل الحماديين أحد أتباعه الخازنيين، إضافة إلى أحد عشر آخرين من عشقوت[89]، فتوجه إلى غزير «ومعه خمسة آلاف مقاتل، وأرسل رجالاً من الخازنيين والحبيشيين فيهم عدد من بني الكريدي وبني المعلوف وغيرهم، فدهموا الحماديين في جبة المنيطرة، ففروا إلى بلاد بعلبك، **فأحرق المعني إيليج ولاسة وأفقة والمغيرة وميفوق وقطع أشجارهم**»[90]. وفي سنة 1686 قتل الحماديّون أبا داغر شيخ حردين وابن رعد شيخ الضنية وغيرهما، فقبض المدبر على اثني عشر رجلاً مِن أتباعهم ورفعهم على الخازوق. **وفي السنة نفسها أحرق علي باشا النكدلي متولي طرابلس «قرية العاقورة وأربعين قرية من قرى بني حمادة**»[91]، «**وقطع أشجارها**، ودكَّ إلى الأرض دار الشيخ حسين في إيليج، ونقض قبر الأمير عمر في طرزيا.. فكبسهم الحمادية ليلاً، وقتلوا منهم نحو خمسة وأربعين رجلاً.. أمّا الوزير، **فانحدر إلى جبيل ونكبها**، وقفل راجعاً إلى طرابلس، فنزل بعده الحماديّة وأحزابهم **وأحرقوا قلعة جبيل ونكبوا المدينة**»[92]. وفي 1691 عيّن محمد باشا مجددًا واليًا على طرابلس، فعزز مواقع الحمادية الذين استغلوا وفاة أبي قانصوه الخازن، فقتلوا يوحنّا الأسود في الكورة، **ونهبوا العاقورة ومستغلات الكسروانيّين مِن مينا جبيل**. ولكن ما لبث أن عزل الوالي المذكور وعيّن علي اللقيس والياً فاستنجد بأحمد المعني لقتال الحماديّة، فانهزموا إلى بلاد بعلبك، وهلك منهم بالثلج نحو مائة وخمسين رجلاً، **وأحرق علي باشا قرية نيحا، ونهب ثلاثة عشر ألف رأس مِن معزى الحماديّة**، وسلم بلاد بعلبك إلى أحمد آغا الكردي الذي كتب إلى ياغي بن حمية مِن المتاولة وأقربائه أن يحضروا إليه، ولما حضروا غدر بهم، وقتل منهم سبعة عشر رجلاً، وأرسل الحاج ياغي المذكور وولده حيدر إلى علي باشا فقتلهما، ثم جهز حسن آغا وأحمد آغا الكردي وإسماعيل آغا دندش، وأرسلهم إلى بلاد جبيل، فقبضوا على الشيخ حسين بن سرحال وحسن ذيب وسبعة رجال من رفاقهم فقتلوهم[93]. وفي 1693 تصاعدت الخلافات والمناوشات بين والي طرابلس الجديد أرسلان المطرجي وبين بني حماده وذاقت منطقة الجبة والزاوية الأمرَّين من نتائج هذه الصراعات الدموية.

فرنسا وإمارة الشهابيين

في العام 1697 مات الأمير أحمد آخر المعنيين بدون عقب ذكر، فخلفه حفيده حيدر الشهابي، ولصغر سنه عين بشير الشهابي الأول وصياً عليه. ثم استفرد بشير بالحكم (لأن أعيان البلاد اختاروه في مؤتمر السمقانية عام 1697)، وهكذا بدأ عهد الشهابيين.

ومع عزل والي صيدا سنة 1698 وجد والي دمشق أن الفرصة مؤاتية لتوسيع نفوذه حتى تخوم صيدا قبل أن يثبت الوالي الجديد أرسلان باشا قدميه فيها، وأبرز الخطوات العملية إعلان آل علي الصغير في جبل عامل عصيانهم، بدعم من والي دمشق[94]، حيث قتل مشرف الصغير بعض أعوان والي صيدا، واعتصم في قريته المزيرعة[95]، فأوكل الباشا إلى بشير الشهابي (الأول) مهمة تأديبه، فجمع القيسية، وكانت معركة المزيرعة 1698، حيث هزم مشرف الصغير وتولى بشير ولايات بشارة والشومر وجبل عامل حتى صفد، وخضع له بنو منكر فثبتهم على الشومر، وكذلك بنو صعب الذين ثبتهم على الشقيف. ثم عمل على إصلاح العلاقة بين آل حمادة الشيعة ووالي طرابلس قبلان باشا، فأوكل إليه الجباية من مقاطعة الحمادية. فصار بشير وكيل الأخوين الحاكمين في صيد وطرابلس.

كانت اهتمامات الفرنسيين تتمحور حول قوة الموارنة، وقوة الإمارة الشهابية؛ ففي تقرير للقنصل الفرنسي إيستيل إلى حكومته سنة 1702، يقدر عدد المقاتلين الموارنة بخمسة آلاف. وفي تقرير آخر سنة 1704 يورد: «أن الأمير بشير (الأول) يجبي ضرائبه بمقدرة فائقة وله شخصية مميزة، ويقيم مع الفرنسيين علاقات وثيقة وهو صديق لهم»[96]. وكانت علاقة الشهابيين مع أوروبا تتوثق أكثر فأكثر، وفي عهدهم أسس الكبوشيون واليسوعيون إرسالياتهم، «وكان جل أفراد هذه البعثات، مرسلين أم تجاراً، من المواطنين الفرنسيين الذين كانوا يمهدون السبيل لتحقيق السياسة الخارجية الفرنسية التي وضعها لويس الرابع عشر والتي اتبعها خلفاؤه، من تشجيع التجارة الفرنسية وحماية الكثلكة»[97].

نهاية الصراع القيسي- اليمني

خاف نجم الشهابي أمير منطقة حاصبيا أن يمتد حكم بشير الأول إلى منطقته، «فدس له السم في الحلوى عام 1705 عندما كان متوجهاً إلى بلاد بشارة وصفد لجمع المال السلطاني»[98]، وتسلم حيدر الشهابي (الذي بلغ سن الرشد) الإمارة، وسرعان ما استعاد والي صيدا الجديد بشير باشا صفد وجبل عامل من إمارة الشوف وألحقها بولايته، وولى عليها آل منكر وصعب، وولى مشرف بن علي الصغير، على بلاد بشارة. وكذلك فعل الحمادية الذين ربطوا مناطقهم بوالي طرابلس. كان حيدر الشهابي يدرك أن مصير حكم أسرته مرهون بحسم أمره في جبل عامل، لذلك رأى أن يستفز مقاطعجييه ليجبرهم على المواجهة، فيما راح يتقرب من والي صيدا. «وهكذا بدأت ملامح تحالف وصراع سياسي-طائفي قوامه: حلف سني-درزي بزعامة حيدر في إمارة الشوف من جهة، وشيعي بزعامة آل الصغير في جبل عامل من جهة أخرى». وأخيراً فوض والي صيدا حكم جبل عامل إلى حيدر، فكانت موقعة النبطية 1706، **التي أوسع فيها الشهابي السلب والقتل**، وولى محمود أبوهرموش من قبله على جبل عامل، «ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية لهذا الجبل (عامل) في تطور حكم الإمارة. فربط جبل عامل بإمارة الشوف كان مدخلاً لمنازعات سياسية وعسكرية مستمرة طوال عشرات السنين تميز هذا الجبل خلالها بالعصيان المستمر إلا في فترات حكم الأمراء الأقوياء»[99]. وقد اعتبر تعيين أبي هرموش ضرباً من الضعف السياسي لحاكم الجبل الشهابي، نظراً إلى كون أبو هرموش درزياً يحكم مقاطعة شيعية لمصلحة أمير شهابي سني، ويطمح إلى استعادة الموقع الدرزي على رأس إمارة الشوف، معتمداً على تأييد العامليين لإمارة درزية هناك، بناءً على الحزبية اليمنية، إضافة إلى علاقته بالشيخ ضاهر العمر في صفد. ولم يطل الوقت حتى كان على الشهابي التخلص من أبي هرموش بحجة «التمادي في جمع الضرائب»، إلا أن الأخير لجأ إلى والي صيدا بشير باشا الذي ولاه على إمارة الشوف، فتسلمها بعد عزل حيدر سنة 1710، وحضر أبو هرموش مدعوماً بعسكر والي صيدا إلى دير القمر، كما حصل على دعم والي دمشق، ففر حيدر

إلى غزير مع بعض الأسر الدرزية المساندة له، واعتصم هو وعياله بآل حبيش الذين تصدوا للوالي الذي تبعه إلى هناك، وقتلوا من عسكره عدداً كبيراً. ولعدم تكافؤ القوى فر حيدر إلى الهرمل، وفر الحبيشيون إلى طرابلس، **فدخل عسكر والي صيدا بقيادة أبي هرموش إلى غزير ونهبها وأحرقها،** فيما تلكأ آل الخازن عن نجدة حيدر الشهابي، انتظاراً لانجلاء الظروف، ولنزاعهم مع آل حبيش من جهة أخرى[100].

لم يتمكن أبو هرموش من الاستمرار في حكم الشوف، بسبب فشله في استمالة الأسر المقاطعجية الدرزية الأساسية كأبي نكد والقاضي وعبد الملك وتلحوق وأبي اللمع، التي حاذرت كون هرموش لا ينتمي إلى الأسر الإقطاعية، ولكون تحالفه يعتمد على الحزبية اليمنية، ولأنه يتميز بانتهازية جعلت الأسر الدرزية الإقطاعية تفضل العلاقة بحيدر الشهابي على العلاقة مع شخصية تعتبر مشتبهاً فيها بالنسبة إليهم. إلا أنه نجح في استدعاء آل علم الدين من دمشق لمشاركتهم كواجهة سياسية، فيما نجحت الزعامات المقاطعجية المارونية في تكتيل حلف يعتمد على الحزبية القيسية لمناهضة أبي هرموش في حكم الشوف، «وهي المرة الأولى التي يظهر فيها تدخل زعماء الأسر المقاطعجية المارونية في الصراع السياسي لزعامة إمارة الشوف»[101].

كان أبو هرموش على رأس حلف يمني، أبرز أسره الإقطاعية آل علم الدين، ويضم: سيفا، الشاعر، الأيوبي وعلي الصغير، يدعمها والي صيدا بشير باشا. بينما تضم القيسية بزعامة حيدر شهاب: معن، شهاب، جنبلاط، العماد، عبد الملك، الخازن، حمادة، أبي اللمع، نكد، القاضي، حبيش، وتلحوق.

تجمعت اليمنية في «عين دارة» في أيار سنة 1711، بانتظار دعم حليفيها بشير باشا والي صيدا الذي حضر إلى حرج بيروت، ونصوح باشا والي دمشق الذي وصل إلى البقاع. في حين اجتمعت القيسية بقيادة حيدر الشهابي، العائد من مخبئه في مغارة فاطمة في الهرمل بعد فراره من غزير، وقد مده حسين الحرفوش بألفين وخمسماية رجل، بينما استطاع أن يجمع ألفاً وخمسماية آخرين من بقية حلفائه الشوفيين. **وقد «بدت المعركة في أحد جوانبها صراعاً بين المركزية التي يعمل لها أبو هرموش، والتشتت المقاطعجي الذي تسعى إلى استمراره الزعامات المقاطعجية المحلية كافة»**[102]. وفي 23 من الشهر نفسه باغت حيدر الشهابي خصومه على حين غرة، فقتل زعماء آل علم الدين، وقبض على محمود أبي هرموش وقطع لسانه وإبهاميه، كانت فيها نهاية اليمنية في جبل لبنان، **وقد فر على أثرها معظم الدروز الذين ينتمون إلى الحزب اليمني إلى جبل**

حوران في سورية. فيما سحب واليا دمشق وصيدا عساكرهما، ليعترفا لاحقاً بزعامة حيدر على رأس الإمارة الشهابية، بعد أداء المعلوم.

كانت معركة «عين دارة» مفصلاً مهماً، فإضافة إلى كونها دللت على ضعف الإدارة العثمانية، فإنها كانت مجالاً للمنافع عند الكثيرين من الطموحين، الذين اصطفوا إلى الجانب المنتصر في المعركة. فلأن الأرسلانيين لم يشاركوا في عين دارة، اقتطع حيدر شهاب منهم الغرب الدقاني وسلمه إلى آل تلحوق. بينما «حصل علي رباح جانبولاد على لقب المشيخة وصار زعيماً للدروز بسبب مقاطعته التي تشمل أكثر من 200 ضيعة في الشوف والتفاح والعرقوب وجزين»[103]. أما الموارنة الذين قاتلوا إلى جانب الشهابي فقد حصلوا على لقب «شيخ»، كآل حبيش والخازن والضاهر والخوري، فضلاً عن انتشار الموارنة في جنوب الشوف نحو البقاع الغربي وجزين بناءً على طلب الأمير لمنع الاقتتال الطائفي بين الدروز في الشوف والشيعة في الجنوب[104]، وتوثقت العلاقة بين الشهابيين واللمعيين بالمصاهرة، حتى أن الأمير حيدر تزوج والدة مراد بن محمد اللمعي المترملة، وأقطع ابنها نصف حكم المتن وبسكنتا، فدخلت منذ ذلك زحلة في إقطاع اللمعيين، وكان من الطبيعي أن يعمد اللمعيون إلى إحداث تغيير بشري في المنطقة يجعلها تستقيم لهم، خصوصاً وأن علاقتهم بالحرافشة الشيعة، أسياد زحلة سابقاً، لم تكن على ما يرام، وهكذا راحوا يستقدمون إلى وادي البردوني المتنيين من أتباعهم، ومعظمهم من الدروز، مع بعض المسيحيين، بوازع الحاجة إلى اليد العاملة. ثم راحت العائلات المسيحية تتوافد زرافات إلى زحلة من أنحاء سورية، كلما اشتد الضغط عليها في مواطنها، حتى باتت زحلة نموذجاً حياً للبلدة المرتبطة بالهجرات[105]. وهكذا يمكن القول إنه بانتصار «عين دارة» تكرس انتقال إمارة الشوف من الأسرة الدرزية المعنية إلى الأسرة الشهابية السنية، كما تكرس انتصار النسق الطائفي المهيمن في السلطنة العثمانية. **وبانتهاء الصراع الحزبي، القيسي- اليمني الذي استمر 1100 عام، لا بد للصراع أن يأخذ وجهة جديدة، وعلى قاعدة طائفية هذه المرة، التي سوف تصب تدريجاً في مصلحة السيطرة المارونية برعاية فرنسية**.

بعد معركة عين دارة، بدأ سيل الألقاب يتساقط على الأسر اللبنانية، فاشترى كثير منهم ألقاباً متنوعة (أمير، بيك، آغا، أفندي، شيخ..) حتى باتت التسميات تقرن بالزعامات المحلية كافة. وأحياناً كثيرة لمجرد الحصول على وظيفة في الدولة. فقبل هذا لم يكن يجري الكلام إطلاقاً على ألقاب مقاطعجية مسيحية تتعدى المقدم والشدياق، وهي ألقاب ذات مدلول ديني أكثر مما هو سياسي[106]. وقد ثبت حيدر الشهابي آل أبي اللمع على المتن، ومنحهم لقب «أمراء»، بعد أن كانوا

«مقدمين»، وقرب الأسر الدرزية الصغيرة على حساب الأسر الكبيرة، فأقطع الغرب إلى آل تلحوق مع لقب الشيخ، إضعافاً للإرسلانيين الذين فرض عليهم غرامة باهظة، كذلك كافأ آل عبد الملك والقاضي ونكد. وهكذا تمكن الشهابي من تأسيس تحالف قوي امتد من جبل لبنان الشمالي إلى الشوف فالبقاع فبلاد بشارة، ودخلت إمارته في شبكة العلاقات الاقتصادية المباشرة من الموارد التجارية التي تمر عبر بيروت، التي اتخذها الحكم الشهابي عاصمة ثانية بعد دير القمر[107]. أما فيما يخص مناطق الزاوية والكورة وجبيل والبترون، فلا يوجد أي إثبات على ترقي الأسر المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها، مباشرة بعد معركة عين دارة، «فقد بقيت مناطق السكن المسيحي تخضع مباشرة لهيمنة المقاطعجيين المسلمين، وخصوصاً الشيعة من آل حمادة. وفي تقرير للقنصل الفرنسي في صيدا السيد غوتتيه بتاريخ 31 آب 1751 يقول: فيما يتعلق بعائلات حبيش والخازن وغيرهما من العائلات المارونية البارزة، فأنا أستغرب فعلاً لماذا يتخذ أفرادها لقب أمراء لبنان فليسوا في الواقع سوى زعامات فلاحية يرزح معظمها في الفاقة ولا يجدون موارد ودعماً لهم إلا في ظل حماية الأمير الكبير وهم يدفعون له ضريبة سنوية»[108].

تحالفات ما بعد عين دارة

شقراوي- صمدي

بعد معركة عين دارة، وبزوال تهديد الحزب اليمني، انقسم الدروز إلى أحلاف جديدة هي: الشقراوي مقابل الصمدي، «وضمت الشقراوية جميع الذين أيدوا عائلة أبو شقرا وتبعوها، وضمت الصمدية جميع الذين أيدوا عائلة عبد الصمد وتبعوها. ابتدأ في منطقة الشوف، ومنها امتد إلى مناطق أخرى مثل العرقوب والغرب والشحار والمناصف. وفي المناصف بقيت أربع عشرة عائلة حيادية دعمت النكديين، وفي الجرد لم ينقسم أهالي قرية شارون إلى شقراوي- صمدي، بل إلى أحمد – صايغ. وفي المتن حدث انقسام محلي آخر إلى هلال- أعور، بالرغم أن آل هلال وأحمد دعموا الشقراويين وآل الأعور وآل صايغ دعموا الصمديين. وقد بينت هذه الانقسامات أنها كانت نتيجة للتنافس المحلي والصراع بين العائلات الدرزية على السلطة والتأثير في القرية، ومن ثمة في الطائفة وفي لبنان بشكل عام»[109].

يزبكي- جنبلاطي

من الواضح أن بروز العائلة الجنبلاطية بقوة على مسرح الأحداث السياسية-الطائفية بعد معركة عين دارة لا يمكن أن يفهم إلا في إطار فراغ الزعامة الدرزية التقليدية، وتحديداً ضعف

بعض العائلات المقاطعجية العريقة أو زوالها[110]. فلم يشارك آل جنبلاط في معركة عين دارة، «كونهم كانوا لا يزالون قليلي العدد، أو أنهم تحت عباءة الشيخ قبلان القاضي، وقد توفي الشيخ قبلان بعد وقت قصير من معركة عين دارة، ويقال إنه سقط من مكان مرتفع[111]. وكان أوصى بجميع ممتلكاته للأمير حيدر الشهابي. فاستولى عليها الأمير»[112]، الذي كان بحاجة إلى الأموال لشراء قبول ولاة صيدا ودمشق وطرابلس، ولضمان ولاء علي بن رباح جنبلاط الوريث الشرعي لقبلان القاضي، إلا أن اعتراض الوجهاء الدروز على بلص الأمير الشهابي لهم، جعلته يعيد الممتلكات إلى الجنبلاطي ومنحه لقب «شيخ» (وهو أقل من لقب الباشوية الذي كان يناله آل جانبولاد) ليقوم مقام حميه، واحتفظ الشهابي بالأموال. وهكذا رضي علي جنبلاط لأنه سيكون الزعيم الدرزي، بينما ضمن الشهابي عدم مطالبته بإمارة الشوف. وهكذا توافرت الظروف المناسبة للزعامة الجنبلاطية للبروز في الصراع المقاطعجي في جبل لبنان. فبالإضافة إلى الثروة الطائلة التي ورثها علي جنبلاط، فقد ارتبط بعلاقات صداقة وتحالف مع الأمراء الشهابيين والولاة العثمانيين والقناصل الأجانب، ولا سيما الفرنسيين منهم. وجاءت الإرساليات الأجنبية تعمل بنشاط في منطقة الشوف الخاضعة لنفوذ علي جنبلاط فيقدم لها الحماية الكاملة والأراضي الواسعة لإقامة كنائس وأديرة خاصة كدير المخلص. وكان الشيخ الجنبلاطي يقود فصائل كاملة من الدروز العقال ويتنافس في الزعامة مع المشايخ الآخرين، ولا سيما آل نكد وآل العماد[113].

دخل علي جنبلاط على الصراع الشهابي- الشهابي، وقد أخذ تحالف يوسف الشهابي ضد ابن عمه منصور الذي حاول التصدي لعلي جنبلاط بدعم من ضاهر العمر. بيد أن دعم يوسف شهاب كان مشروطاً من قبل جنبلاط ومن ورائه والي دمشق بتجييش العساكر من الشوف تحارب ضاهر العمر وأنصاره في جبل عامل الذين اعتبروا عصاة على السلطنة. وجرت محاولة لاسترجاع صيدا من العمر عام 1772 إلا أن الدعم الروسي الذي تلقاه الأخير من البحر حال دون ذلك. وبعد وفاة علي جنبلاط، حاول يوسف شهاب إضعاف وريثيه قاسم وحسين، إلا أن الأخيرين لعبا على تناقض يوسف شهاب مع ابني عمه سيد أحمد وفندي. أما بشير بن قاسم فهو أول من فكر في إقامة إمارة درزية، ما دفعه للاصطدام بالأمير بشير الثاني وكان على علاقة وطيدة بالغرب، «فكاتبه بابوات روما، وملوك فرنسا مشددين على صداقته وحماية المسيحيين، وهذا ما جعله يوثق علاقته بمشايخ آل الخازن وبالبطاركة الموارنة»[114].

كانت الأسر المقاطعجية الدرزية العريقة تعتبر نفسها أحق بزعامة الدروز من الأسرة الجنبلاطية الوافدة حديثاً إلى إمارة الشوف. وقد تجسد الصراع على زعامة الدروز تحت ما يسمى

بالصراع الجنبلاطي- اليزبكي، أي الزعامات المقاطعجية الدرزية القديمة وحلفائها من جهة، وبين الزعامات الدرزية المقاطعجية التي ترقت حديثاً من جهة أخرى، دون أن يعني هذا التقسيم ثباتاً دائماً في ميزان القوى[115]، وكان هذا الصراع حول تزعم الدروز وليس حول الإمارة، وقد لعب الشهابيون على إذكائه طوال لوقت. وتضم اليزبكية تلحوق وعبد الملك. ولأن علي جنبلاط «كان أبرز الأعضاء في الحزب الشقراوي، اكتسب الحزب اسمه تدريجاً. وعليه فقد حلّت الجنبلاطية محل الشقراوية. وأدى قيام الحزب الجنبلاطي القوي إلى إثارة الشهابيين والعمل على إقامة حزب منافس من العائلات الثلاث المناصرة للشهابيين: أبو اللمع، تلحوق وعبد الملك، برئاسة زعيم اليزبكيين عبد السلام اليزبكي. وهكذا نشأ الحزب اليزبكي الذي استبدل الحزب الصمدي»[116].

الفرز الطائفي في جبل لبنان

كان القرن الثامن عشر فترة الفرز الديموغرافي في الجبل اللبناني، وذلك من أجل تهيئة الأرضية الملائمة لرسم الكيان المستقبلي، الذي سوف يتبع للغرب في سياساته الهادفة إلى إيجاد نقطة ارتكاز متينة لخلخلة السلطنة العثمانية، والولوج إلى الشرق. وقد وقع الخيار على الشيعة لتهجيرهم من الجبل، حيث كانوا يسيطرون على غالبية مناطق الجبل الشمالية، امتداداً إلى وسطه، وأقصى جنوبه في منطقة جزين، وبعض مناطق الشوف. وقد ساعد سلوك الحماديين على تبرير السلوك المعادي للشيعة على العموم، مع أن الشيعة الواقعين تحت سلطة آل حماده لم تكن حالهم بأفضل من حال غيرهم من الفئات، خصوصاً **وأننا نجد المؤرخين يذكرون أعداد القتلى من المحاربين، وأعداد القرى المحروقة، دون الإتيان على ذكر لمصير الفلاحين وعائلاتهم ممن كانوا يقطنون هذه القرى ويعملون فيها**. وقد ساعدت الدعاية الكنسية على جلب التأييد الأوروبي والأموال اللازمة لحشد المقاتلة وشراء الأراضي بالتراضي أو عنوة، أو مصادرتها حين يتعذر ذلك**!** كما ساهمت النعرة المذهبية في تضافر الشروط المناسبة. وكانت الدولة العثمانية قد تمكنت بعد عمليات انتقامية طويلة من إقصاء الشيعة عن عكار والضنية، وقد أدت استهدافاتهم المستمرة، واستعمالهم في حروب المقاطعجية كذلك، إلى نقص ملحوظ في أعداد مقاتليهم.

كان الفرز الطائفي للمنطقة التي ستصبح الكيان الماروني قد بدأ يتمظهر. وقد بدأت حملة العلاقات العامة تأخذ شكلها العملي. ففي العام 1700 أجرى البطريرك الماروني مراسلات تظهر الاضطهاد الذي يعانيه الموارنة، ويطالب بفصلهم، ولو ضريبياً، عن السلطنة المركزية. كما يطلب حماية الكرسي البابوي. أما على الصعيد الإقليمي، فكانت حملة تهجير سكان المناطق المستهدفة جارية على قدم وساق، وقد صيغت لها دعاية نظرية كما سبق ولاحظنا، وتطبيق عملي أخذ شكل

الأمر اليومي لعملية تطهير عرقي واضح. **ففي بداية حملات التهجير، أُعلن الفرمان بالختم الكبير صادر عن الصدر الأعظم إلى مشايخ الجبة وأهاليها يهبهم فيه دماء المتاولة وأرزاقهم. كما صدر من لدن «الشرع الشريف» فتوى نافذة تبيح قتل المتاولة بدون حرج أو مساءلة، وحينما بدأت قوافل المهجرين تتجه شرقاً هرباً من مذابح الجيوش العثمانية ومن يرافقها من المخططين والمحرضين، أصدرت السلطة العثمانية فرامانات تمنع بموجبها جميع الشيعة من العودة إلى أرزاقهم وبيوتهم المهجورة والدخول إلى جميع البلاد التي كانوا فيها**. ومن الواضح أن قوى هامّة وفعّالة كانت تسهر في الواقع ليس على جعل هذه العودة مستحيلة فحسب، بل على استمرار وتيرة الهجرة المتواصلة باستعمال مختلف الأساليب الكفيلة بذلك. وهي قوى تتمتع بنفوذ طاغ على أعلى المستويات في عاصمة السلطنة. **وكانت المناطق المهجرة تملأ فوراً بالموارنة المستقدمين من الشمال إلى كسروان**. وكان لهذا النزوح أبعاد سياسية ذات اتجاهات طائفية، إذ طبعت كسروان، تحديداً، بطابع خاص منذ ذلك الزمن، وأصبحت منطقة مارونية، ولم يعد لسكانها «الأصليين» وجود يذكر. ومعظم الأراضي صودرت، وجعلت أوقافاً للكنيسة. **إنّ معارك دار بعشتار وبزيزا وأميون والقلمون، لم تكن في واقع الأمر سوى مذابح قام بها الفريق المنتصر المدعوم من السلطة الحاكمة والمستند إلى دعم سياسي ومالي ودولي مؤثّر ضدّ بعض العائلات الهاربة وغالبيّتها من النساء والأطفال، لأنّ قسماً كبيراً من الرجال كان قد سقط في المعارك السابقة**[117].

نقرأ في رحلة لوكروا إلى سورية: «واضطر باشا طرابلس، مع الوقت، إلى طرد عائلة حمادة، فتآمر مع الشيخ شديد مرعب[118]، وقام هذا الأخير وقتل فجأة عيسى حمادة، في دير حماطورا، في 22 آذار 1714. فكان آخر حكام مقاطعة عكار من عائلة حمادي. وكافأ والي طرابلس شديد مرعب فولاه حكم عكار»[119].

ومن المهم الإشارة إلى التحالف الذي كان يدير عملية التهجير الممنهجة، ويتألف من: «السلطة العثمانية والإرساليات الأجنبية والكنيسة المارونية إلى وقت متأخّر. ولا بدّ من الإشارة إلى الدور المتنامي الذي قامت به الرهبانيات اللبنانية معتمدةً على فعاليّة تنظيمها ودقّته، وازدياد مواردها المالية إلى حدّ كبير، حيث تنامى دورها السياسي والاجتماعي، **وبات هدفها الرئيس العمل على إقامة «الوطن القوميّ المسيحي» تحت شعار: «لبنان بيت مارون أو المدى الحيوي للرهبانية»**، فقامت بجهود كثيفة متعددة الوجوه مالية وسياسية واقتصادية واجتماعية لاستئصال كل مظاهر الوجود الشيعي وآثاره في المناطق التي اعتبرتها قد استعيدت للمارونية، وحان الوقت لتثبيت مارونيتها الصافية»[120].

في النزاع مع الحمادية على الجبل الشمالي، يورد المطران الدبس أن والي طرابلس سليمان باشا نكل بالحماديين سنة 1725 «**ونهب عسكره بلاد جبيل والبترون**»[121] بسبب اعتراضهم على تولية عبدالله الخازن ناحية عكار التي يعتبرونها ضمن إقطاعيتهم.

الروم الكاثوليك

سنة 1724 جرى انشقاق الكنيسة الأرثوذوكسية، إثر الصراع داخلها، ودعت إلى الاتحاد مع روما. وهرب بطريركها كيريللوس وأتباعه إلى جبل لبنان بعد أحداث دموية، واستقل عن الأرثوذوكس وأسس الكنيسة الملكية الكاثوليكية (ثقلها اليوم في زحلة)، وحماهم الشهابيون والموارنة أثناء حرب الاستقلال في اليونان. وفي العام 1727 انتقل المقر الأسقفي للروم الكاثوليك من الفرزل إلى زحلة، ويصور الاكسرخوس بطرس الجريجيري انتقال المقر الأسقفي وكأنه نزوح جديد تسبب عن اعتداءات ومضايقات الحرافشة، ولأن زحلة باتت تجمعاً كاثوليكياً أكثر أهمية من الفرزل. في هذه الأثناء، كان المسيحيون في رأس بعلبك يعانون أوضاعاً صعبة: فقد انقسموا بين حزبي الحرافشة، ما أدى إلى قتل الشيخ زلزل الحاج نعمه، الذي كان موالياً للحزب الحرفوشي الحاكم في بعلبك. فتحرك الحرافشة باتجاه رأس بعلبك، **وقبضوا على خمسة عشر شاباً من عائلة الشيخ الياس المتهمة بقتل الشيخ زلزل ودفنوهم في أساس سور قرية اللبوة، ثم قبضوا على من تبقى من ذكور هذه العائلة وأخذوهم إلى وادي رافق حيث ألقوا بهم في بئر هناك**، ما أدى إلى نزوح كثير من العائلات الراسية، جاء بعضها إلى زحلة[122]. ومنها آل البريدي وشلهوب التي منها شعشع، وعقل وزوين وعطا وهاشم وسيف ومعكرون.

نشب النزاع على الكرسي الأنطاكي بين كيريلوس طاناس الكاثوليكي وسلفستروس القبرصي المدعوم من أنطاكية، وقد فاز الأخير، فيما فرّ كيريلوس وجماعته إلى زحلة. «**أما البطريرك سلفستروس القبرصي، فقد قاد عملية اضطهاد واسعة ضد الكاثوليك، وراح يصادرهم ما أدى إلى خسارتهم معظم كنائسهم وأوقافهم ومدارسهم في سورية، واستطاع الأرثوذكس القضاء على حركة الكثلكة في أبرشيات حمص وطرابلس واللاذقية، ولكن الكثلكة صمدت في حلب ودمشق وبعلبك وصيدا. وفي سنة 1733، تجددت الاضطهادات الدينية في أبرشيات حمص والشام وحلب، ما أدى إلى طفرة جديدة من الهجرة باتجاه لبنان**»[123].

نظام الامتيازات

هو النظام العثماني الذي أعطي بموجبه التجار والدبلوماسيون الأوروبيون امتيازات حصنتهم من تدخلات السلطات العثمانية وولاتها بشكل كبير، وقد شمل هذا القانون الجاليات الإيطالية والهولندية والفرنسية والإنكليزية، وضم الطوائف اللبنانية لاحقاً. وقد حددت امتيازات هذه الجاليات وواجباتها بموجب معاهدات تجارية وقضائية كانت تعقد بين السلطنة العثمانية والحكومات الأوروبية. «وبموجب هذه المعاهدات لم يكن التجار الأوروبيون وغيرهم من الأجانب القاطنين في السلطنة العثمانية يقاضَون حسب القوانين التركية، بل كانوا يحتفظون بكامل حقوقهم كرعايا دولة ويحاكمون في محاكم قنصلية»[124]. **وقد عكس هذا الأمر ضعف السلطنة العثمانية، واستتباعاً حصلت فرنسا (لويس الخامس عشر) سنة 1740 على حق حماية جميع الحجاج والزوار الذين يؤمون البلاد العثمانية، وليس الفرنسيين فحسب، وعليه فقد أصبح الفرنسيون يدعون أنهم حماة جميع المسيحيين في بلاد الشام.**

في هذا المناخ، دخلت مظاهر التفكك البنيوي الطائفي في عمق التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والإدارية وغيرها، بحيث لعبت الطائفية دوراً بالغ الأهمية في تقسيم الناس إلى كتل بشرية تعامل على أساس انتمائها الطائفي، وكان هذا التقسيم مناسباً جداً لتطلعات القوى الأوروبية للهيمنة، حيث وجدت ملعبها المناسب للتدخل السافر، بذريعة حماية الأقليات الطائفية، فيما كانت هذه الحماية الأوروبية مجرد إسقاطات وهمية إذ لم تمارس تلك الحماية إلا عبر السلطان نفسه[125]، **حتى أن السياسة الأوروبية هي من كان يتسبب بنكبات الأقليات وخصوصاً المسيحيين المدعومين من فرنسا، والدروز المدعومين من بريطانيا، والأرثوذكس المدعومين من روسيا. تلك المصائب التي كانت تجري بتدبير من القناصل والإرساليات كتوطئة للتدخل أكثر في شؤون السلطنة ونيل الامتيازات.**

تنصّر الشهابيين

لم يكن الحال بين الشهابيين والعامليين في عهد ملحم بن حيدر، الذي تولى الإمارة سنة 1729، بأفضل مما كانت عليه في عهد أبيه، إذ استهل المذكور حكمه بإظهار طموحه للتوسع نحو مقاطعات جبل عامل، ففي عام 1734 يذكر دي لان (Lane De) قنصل فرنسا بصيدا في رسالة وجهها إلى وزير الدولة الفرنسية، يقول فيها: «إن الصدر الأعظم حانق بسبب رفض مشايخ المتاولة دفع الضرائب وبعض الأموال المترتبة عليهم له ولحكامه، وقد كلف سليمان باشا (والي صيدا) وأمير الدروز (ملحم) مهمة حصار قلاعهم وتصفيتهم جميعاً، وهكذا دخل الأمير، عند تلقيه هذا الأمر، بلاد المتاولة، بجيش مقداره خمسة عشر ألف مقاتل **حيث نشر النار والدماء في كل مكان حل فيه**. كما خرج المناكرة والصعبية سنة 1743على الوالي أسعد باشا العظم، والي صيدا فأرسل الأمير ملحماً لتأديبهم، ودارت بين الفريقين معركة ضارية في جوار قرية (أنصار) انتهت بهزيمة العامليين، **وإقدام ملحم على اقتحام القرية وإحراقها**، ثم عاد بعسكره إلى دير القمر، **بعد أن خسر العامليون في هذه المعركة نحو ألف وستمئة قتيل**، كما قبض الأمير على أربعة من مشايخهم»[126].

أما في صراعات الحرافشة على المقاطعة بعلبك، فقد قتل حيدر حرفوش أخاه حسين سنة 1748، واستولى على بعلبك التي كان انتزعها منه ملحم الشهابي انتقاماً لمشاركة حيدر في هجوم والي مشق أسعد باشا على ملحم سابقاً[127].

وفي عام 1750 هاجم آل منكر إقليم جزين «وكان داخلاً في حكم الجنبلاطيين حلفاء الشهابيين، فقتلوا اثنين من أتباع الشيخ بشير جنبلاط حليف الأمير ملحم، فحشد هذا الأخير جيشاً وسار لقتالهم حيث لقيهم في قرية (جباع الحلاوة) فقاتلهم وقتل منهم نحو ثلاثمئة رجل»[128].

وفي سنة 1754، تنازل ملحم الشهابي عن الإمارة (للتدين حسب فيليب حتي) واعتنق ابناه يوسف وقاسم المسيحية، كما اعتنقها عمهما أحمد ووهب أملاكه إلى دير شملان. وتولى منصور شهاب الحكم (1754-1770)، إلى حين بلوغ يوسف بن ملحم سن الرشد، وكان مدبر يوسف مارونياً هو سعد الخوري. وتعتبر فترته مسرحاً لنفوذ المدبرين الموارنة. وكذلك فترة إضعاف الأسر المقاطعجية المسلمين لمصلحة نظرائهم المسيحيين. وكان المدبرون من سعد الخوري وابنه غندور الذي استحصل على وظيفة قنصل فرنسا على مدينة بيروت، إلى آل باز يترقون إلى مصاف العائلات المقاطعجية المؤثرة. وقد شكلت حماية الفرنسيين لهؤلاء المدبرين الموارنة عامل جذب لدى الأمراء وسواهم من الزعماء المقاطعجية الإسلامية ولا سيما الدرزية. وفي حين كانت السلطة

السياسية للأمراء، كانت المهام التنفيذية إدارياً ومالياً في أيدي المدبرين، كذلك العلاقات العامة وحالات فض النزاعات. ومن سمات حكم يوسف الشهابي «الدمج بين الخصومة السياسية والتنكيل الاقتصادي»[129]. فبسبب تمنع آل أبي اللمع أن تشملهم قسمة المال الأميري، **وجه يوسف شهاب إليهم «طائفة اللاوند، فأحرقوا المكلس والجديدة والدكوانة التابعين إقطاع أمراء بيت أبي اللمع، وصادف جماعة من بعض أهالي جبل الشوف فقتلهم»**[130].

بدأ التطاحن بين أفراد العائلة الشهابية من جهة، أحمد بن حيدر على رأس اليزبكية ويدعمها آل العماد. ومن جهة أخرى منصور الشهابي على رأس الجنبلاطية ويتزعمها علي جنبلاط. «وقد تمكن الأمير منصور من جذب اليزبكية إليه ما مكنه من السيطرة التامة على الحكم»[131].

في الشمال، انقسم آل حمادة سنة 1755 إلى فئتين تقاسمتا مشيخة الجبة. الفئة الأولى مؤلّفة من حسين العيسى وأسعد موسى وعبد الملك وولده جهجاه. هؤلاء حكموا منطقة إهدن وكان مقرّهم في إهدن. والفئة الثانية مؤلّفة من صالح وسليمان وحسن وابن نصر وأولاده، هذه الفئة تولت منطقة بشري وحصرون واتخذت من حصرون مقراً لها. وكان عقد موارنة الجبة مع بني حماده منذ بدء ولاية هؤلاء ميثاقًا يتعهّدون بموجبه بأن لا يتعرّضوا للموارنة، سكان الجبة الأصيلين، في أمور الدين والعرض والدم[132]. **وكانت هذه الإشارة بداية لمقدمة هدر دم تاريخي تفتي به الكنيسة المارونية بحق آل حمادة لأهداف تنقية منطقة الجبل طائفياً**، حيث تقول الديباجة: «وبين 1755 و1758 بلغ بنو حماده الذروة في الظلم والإجرام ونقض جميع المواثيق والعهود. وقد تطاولوا على جميع المحرّمات والمقدّسات. ولا مجال هنا لسرد جميع الحوادث والتطاولات التي حلت. ونكتفي بمثل واحد على كل ذلك: أرسل بنو حماده أحمد عبد الملك حماده وحسن ابن أبي ناصيف ليلقوا القبض على المطران يواكيم يمين أسقف إهدن آنذاك. فالتقى أهل إهدن الزمر المسلحة الآتية للقبض على المطران يمين والتنكيل بالأهالي، وأعملوا فيهم العصي والسيوف وظلوا يطاردونهم حتى درج قنوبين. وكان المطران يواكيم يمين يقود حملة المقاومة بنفسه. وفي صباح اليوم التالي، احتفل بذبيحة القداس الإلهي في كاتدرائية مار جرجس»[133]. «**وحلف جميعهم يمين الأمانة وعدم الخيانة، وقبضوا على رجل متوالي، واشتركوا في قتله جميعاً**، وجعلوا مشايخ القرى المار ذكرهم مشايخ لهم، وحُكاماً عليهم مكان المشايخ المتاولة، وأبقوا قسمة قُرى البلاد كما كانت في أيام المتاولة، ونَزل هؤلاء المشايخ إلى طرابلس، وكان واليها حينئذٍ عثمان باشا الكرجي، فالتزموا، أي استأجروا منه قرى بلادهم، ودفعوا المال المُرتب عليها، وكان ذلك سَنة 1759، وأقام هؤلاء المشايخ ثلاثة

بكباشية مِن البلاد، وعيّنوا رجالاً مِن البلاد للمحافظة، **وكان عثمان باشا يشجعهم ويمدّهم بالمُساعدات لكثرة ما كان المتاولة يَقدمون عليه من التعديات في الزاوية وحدود طرابلس**، ولذلك كانوا يسمونهم ملتزمي جبة بشري»[134]. فأتى أولاد الشيخ أحمد إلى بلاد جبيل، «**فضبط الأمير يوسف الشهابي جميع أرزاقهم**»[135]. و«**وضع المشايخ المذكورون يدهم على بكاليك المتاولة واستمروا على ذلك إلى أن صالح المشايخ أهل القرى البكاليك على حقوقهم بها أو باعوهم هذه الحقوق**»[136]! وفي سنة 1759 ضبط اسماعيل الحرفوش مدينة بعلبك وإيالتها من قبل والي طرابلس بمقطوعماية كيس وهي خمسون ألف غرش[137]. وفي السنة نفسها تجدد الخلاف عنيفاً بين الأرثوذكس والكاثوليك في حلب ودخل الحرافشة على خط هذا النزاع ونزح كثير من الراسيين ليستقروا في زحلة، ومما زاد من حجم هجرة الراسيين أن هذا الاضطراب الديني تعاصر مع زلزال عنيف ضرب رأس بعلبك سنة 1759 فأحل الخراب فيها» والزلزال هذا ضرب بلاد الشام، فهدم نصف الشام، ودمرت بعلبك وتوابعها، «وقتل كثيرون وفي الراس وحدها مات بدفعة واحدة نحو خمسماية نفس[138].

حاول الحماديون سنة 1761 استرجاع بشري، «**فدخلوها وقتلوا منها: أبا ظاهر الفرز البكباشي، وجبور أصيلة، وأبا انطونيوس، وأبا رزق جعجع، وجبور رحمة. ونهبوا القرية، ثم رجع المتاولة ثانية من بلاد بعلبك وبلاد جبيل بنحو ألفي رجل، فالتقاهم مشايخ الجبة في أرض بشري، وانتشب القتال بين الفريقين نحو ثماني ساعات، ودارت الدائرة على المتاولة فانذعروا، وقُتِل منهم اثنا عشر قتيلاً**»[139]. وفي سنة 1762، نازع يوسف الشهابي قريبه منصور على ولاية جبيل، وتلقى دعم والي طرابلس محمد باشا، «وأتى سنة 1763م إلى جبيل، واستقر فيها والياً، وكان الحمادية يتولون بلاد جبيل والبترون، فحاربهم الأمير وكسرهم في عدة وقعات حتى أضعفهم عن طلب الولاية»[140]، ثم استأذن «وزير دمشق وضرب الحرافشة في سنة 1763، ومكن الأمير حيدر الحرفوش على أزمة الأحكام»[141]. واستمرت المناوشات بين الحماديين ويوسف الشهابي، إلى أن تمكن الأخير من إبعادهم عن بلاد جبيل سنة 1667، «وصار يدفع المرتب عليها إلى حاكم طرابلس، فالتجأ الحماديّون إلى الأمير حيدر الحرفوش، فأرسل معهم أُناساً إلى جبة المنيطرة وبلاد جبيل وأخذوا يعيثون فيها، فقام الأمير يوسف إليهم بعسكره، والتقوا في أميون فكسرهم إلى الهرمل»[142].

ظاهر العمر الريداني

برز إلى الجنوب في العام 1737 حاكماً على نابلس والجليل، ثم ضم عكا في العام 1741 وجعلها عاصمته، وصارت القوافل تتهافت على مينائها من سورية وقبرص، وازداد عمرانها البشري. وكانت له صلات متينة مع علي بك الكبير حاكم مصر، الذي حصل من خلاله على دعم روسيا. وأراد العمر توسيع نفوذه شمالاً، فطلب من ناصيف النصار العاملي تسليمه قريتي البصة ويارون، وأدى رفض النصار إلى حصول عدة مواجهات بين الرجلين، أهمها في تربيخا والدولاب سنة 1755، والتي انتصر فيها النصار. أعقب ذلك مصالحة أدت إلى تحالف وثيق بينهما سنة 1767. وبدعم من والي مصر، نشأت عند الحليفين نزعة استقلالية عن السلطنة العثمانية، فامتنعا عن دفع الضرائب، ما دفع بالآستانة إلى انتداب عثمان باشا والي الشام بمعاونة والي صيدا (درويش باشا، ابن عثمان نفسه) على رأس ثلاثين ألف مقاتل لإخضاع الرجلين، وحدثت المواجهة عند بحيرة الحولة سنة 1771، وانتصر فيها تحالف العمر- النصار، وسقط الآلاف من القتلى في جيش عثمان. وعلى إثر هذا قام يوسف الشهابي بتجهيز جيش من أربعين ألف مقاتل لمهاجمة جبل عامل، وأوجد ذريعة لهذا الأمر عبر قتل رجلين عامليين على يد موالين له في قرية نيحا، فرد رجال علي الصعبي، بقتل أربعة من نيحا. **فزحف الشهابي على جبل عامل وراح يحرق القرى التي يمر فيها ويدمر المنازل ويقطع الأشجار ويقتل كل من يقع بين أيدي جنوده من السكان الآمنين، فواجهه الصعبي وناصيف النصار وظاهر العمر في كفررمان، ما أدى إلى هزيمته وجرحه، وسقط من رجاله ألف وخمسمئة قتيل**[143].

وفي الشمال حشد يوسف الشهابي لقتال آل رعد ولاة الضنية، لمساعدتهم آل حمادة، «وخيّم بعفصديق بالكورة، فورد له كتاب مِن والي طرابلس يقول: إنّ المشايخ آل رعد لجؤوا إليه وأرسلوا كبيرهم يلتمسون منه التدخّل في الصلح، فأجابه الأمير إلى ما طلب، **وقام مِن عفصديق، وأمر بحرقها، لأنّ صاحبها الأمير أحمد الكردي كان يميل إلى الحماديّة**»[144].

التوسع الماروني

مستندين إلى تنظيم كنيستهم، وبفضل الدعم الغربي، أصبح المدبرون الموارنة يديرون لعبة السياسة في الجبل، وأصبح الأمراء لعبة بين أيديهم، وصاروا يولون من بين الشهابيين من يتناسب مع مصالحهم، لا سيما بعد تنصر جماعة كبيرة من هؤلاء الأمراء، وراحت تعمل بإشارة من مدبريها لتعزيز ارتباطها بالغرب وممثليه، وبالبطاركة الموارنة، ولاسيما بالكرسي الرسولي[145]. «وجرى تعميق الروابط بين إمارة الشوف السابقة والمقاطعات المسيحية الجديدة بشكل نهائي. ولعب تنصير الهرم السياسي الشهابي المسيطر والمدبرون الموارنة والقوى الرهبانية

الاقتصادية، والإرساليات الأجنبية، والدعم الأوروبي الضاغط، دوراً أساسياً في ربط تلك المقاطعات بإمارة الشوف»[146]. وكان سعد الخوري وبواسطة يوسف الشهابي يرمي إلى إنهاء حكم المقاطعجية المسلمين في المناطق ذات الأغلبية المسيحية.

عند منتصف القرن الثامن عشر، «كان السكان الموارنة ينتشرون جنوباً عبر الوديان في أعالي الجبل. وبدحرهم للمتاولة، ثبتوا بؤرة طائفية ثانية في كسروان حيث أسسوا الأديرة، وحيث تكونت أسر كبيرة من الأعيان على نمط الأسر الدرزية. ولما كانت هذه الأسر المارونية في المقاطعة المذكورة تابعة لأمير الدروز فقد ارتبطت مصائرها وثرواتها به»[147]. «وقد لعب المدبر سعد الخوري دوراً بارزاً في قيادة حملة الأمير يوسف شهاب التي رحلت بني حمادة عن الشمال سنة 1770. وكان الشيخ سمعان (البيطار) قد شارك في حملة الأمير يوسف فمنحه مقاطعة بلاد البترون التي أخذ يملك فيها الأراضي لفلاحي الموارنة بأسعار رمزية لقاء صكوك موقعة باسمه نيابة عن الأمير. **وقد نالت أديار كفيفان وحوب وميفوق حصة الأسد من هذه الأملاك التي كانت بيد الحماديين**»[148]. كذلك ضرب الزعماء السنة آل رعد في الضنية وآل مرعب في عكار. إلى أن أوقفه والي طرابلس تحت طائلة العزل. كذلك قضى على نفوذ الزعماء الأكراد في راس نحاش وجوارها في الكورة. و«يشهد هذا التوسع الإقليمي للموارنة على ديناميكيتهم الديمغرافية. ولقد دعم هذه الحركة ما وجدوه من عون وموارد في التيارات التجارية وفي نشاط الإرساليات الذي دفعت إليه أوروبا المسيحية. وبفضل هذه الإمكانيات، استطاعوا أيضاً توطيد مجموعتهم في المدن، في بيروت، وطرابلس، ثم في حلب[149]، على غرار أبناء المذاهب المسيحية الأخرى، وإيجاد فرصة لعمل مربح كوسطاء للتجار الفرنجة»[150]. **وقد «كان للمركز المالي والإداري الذي يتمتع به المدبرون وكتاب الخزينة المسيحيون واليهود دور أساسي في سيطرتهم على الأمور المالية والربا. كما ساعدهم على ممارسة العمل التجاري الذي يدر الأرباح الطائلة، وعلى تقديم الأموال الكثيرة للولاة والأمراء والمقاطعجيين بشكل قروض مالية تدفع فوائدها هبات من الأراضي والالتزام على حساب القوى الفلاحية**»[151].

ولكن يبقى هنالك عامل تنبغي الإشارة إليه، وهو أن الزعامات المقاطعجية المارونية استفادت كثيراً من التطاحن الذي أضعف الأسر المقاطعجية الإسلامية، خصوصاً إذا ما أضفنا الغطاء الواسع الذي حصلوا عليه من البابوية، وكل هذا الدعم أسس لامتيازاتهم وحمايتهم، ما لم تحظ به الأسر الإسلامية المتناحرة برعاية الباب العالي. وقد ساهم عامل الديمغرافيا استراتيجياً في الحفاظ على قوة الموارنة العسكرية، والذي يعود الفضل فيه إلى ابتعاد زعمائهم عن التنافس مع

الأسرة الشهابية، ليصب في مصلحتهم عبر عدم الاستنزاف الذي حصل مع القوى الأخرى كالدروز والشيعة. وللدلالة على مدى قوة الموارنة، ورهان الفرنسيين عليها، نقرأ تقريراً للقنصل الفرنسي في صيدا سنة 1772، يقول فيه: «فالموارنة فقراء لكنهم شديدو التعلق بالأمة الفرنسية. وعدد السكان الدروز عشرون ألف رجل، وعدد الموارنة ما بين 75 إلى 80 ألفاً. وهنالك 6 آلاف درزي مسلح مقابل 25 ألف ماروني يحمل السلاح»[152].

في عام 1770، أي خلال عهد البطريرك يوسف اسطفان، ألغيت الرهبنة الهندية اللاتينية وحدثت القسمة بالتراضي بين الرهبانية المارونية اللبنانية والرهبانية المارونية الحلبية التي غدا اسمها فيما بعد «الرهبنة المارونية المريمية».

التنصّر السياسي

كان تحالف الإقطاعين الديني والسياسي، يتوثق. وكان أمراء لبنان وإقطاعيوه قد بدأوا مبكراً قراءة موازين القوى الدولية، وتلمسوا مساندة الغرب للموارنة، فبدأوا يغيّرون دياناتهم سراً أو علناً. **وكان أول المتنصرين من الأسرة الشهابية «الأميرة سحر الندى، أرملة الأمير بشير شهاب الأول سنة 1710 مع ولديها يوسف وفندي وأختهما. وتنصر غالبية الأمراء الشهابيين والمعنيين، وآل حرفوش الشيعة والهاشم السنة وحرب وعبد الساتر والحسيني والحسامي وشمعون»**[153]. **ومن الدروز تنصر آل أبي اللمع**. وقد كانت الكنيسة المارونية تساند إقطاعييها في فتوحاتهم وتوسعهم على حساب غيرهم وتؤمن لهم الغطاء الديني، وتحرض المؤمنين على الانخراط في حروب أسيادهم، وتلقي الحرم على من يعاند. وتدخلت كذلك من أجل تبوء مقدمي الموارنة لرتب رسمية أجنبية، وواكبت انتقالهم من مرحلة الإقطاعية إلى بدايات المرحلة البرجوازية، لمواكبة أوروبا في عصرها. **وساعدت مالياً على نقل ومصادرة وشراء أملاك الكثير من إقطاعيي المذاهب الأخرى، كما رأينا. حتى أصبحت الكنيسة نفسها من أكبر الإقطاعيات في البلاد، وأصبحت بمرور الزمن تستحوذ على ما يزيد عن عشرين في المئة من مساحة الكيان اللبناني!**

أحمد باشا الجزار

كانت المنافسة تجري بين يوسف الشهابي وعلي جنبلاط، لأن الجنبلاطيين كانوا يحاولون إيصال شهابي يناسبهم إلى إمارة الجبل. وهكذا تحالف يوسف مع اليزبكي عبدالسلام العماد، العدو المقاطعجي التقليدي الدرزي للجنبلاطية، ثم رفع الضريبة من أجل تأليب الفلاحين على الجنبلاطيين، ما اضطر علي جنبلاط أن يدفع كامل الضريبة من أمواله، حفاظاً على زعامته،

وتحاشياً لتدخل جيش السلطنة الذي كان يرمي إليه الشهابي. وفي هذه الفترة ظهر أحمد باشا الجزار على الحلبة السياسية للمنطقة، حيث سلمه عثمان باشا سنة 1770، أمر الدفاع عن بيروت المحاصرة من قبل الأسطول الروسي. فحصن المدينة وتمرد فيها على سلطة الأمير يوسف، فطلب من عمه منصور الشهابي التوسط له مع ظاهر العمر حليف علي بك الكبير حاكم مصر الذي كان متحالفاً مع الروس. «فكتب الأمير منصور إلى الشيخ ظاهر أن يوعز إلى أميرال السفن الروسية[154] باسترجاع بيروت من يد الجزار، مقابل مبلغ ستماية كيس (ثلاث مئة ألف غرش)، فجاءت السفينة من قبرص وحاصرت بيروت وصارت تطلق قنابلها على القلاع والحصون، فيما حاصرها الأمير يوسف بجنوده من البر، ودام حصار المدينة أربعة أشهر، ثم «**دخل البحارة الروس ونهبوها بعد أن دكوا قسماً كبيراً منها بالمدافع. واستعاد الأمير يوسف بيروت المنهكة الجائعة المنهوبة، وعاد إليها الأمراء الشهابيون، وغرم أهلها ثلاثمائة ألف غرش، دفعها لقائد الأسطول الروسي**»[155]، وأخذ العمر معه الجزار إلى عكا حيث كلفه جباية الضرائب ففعل وفرّ بالغلة! ولأن العمر كان حليفاً لمصر، كان لا بد للباب العالي أن يتخلص منه، فعملت السلطنة على طرده من صيدا بمساعدة الجزار ويوسف الشهابي، ومن ثم حاصرت عكا ورشت مساعدي ظاهر العمر بالمال واستولت على المدينة وقتلته وأرسلت رأسه إلى اسطنبول 1775، وعينت الجزار والياً، فيما لجأ أولاد العمر إلى جبل عامل.

بعد إنهاء نفوذ الحماديين، تحكم «الأمير يوسف باختيار الأمراء من آل حرفوش في بعلبك»[156]، وقضى على حكم الأسر السنية في الضنية وعكار والكورة، ففرغت الساحة أمام الزعامات المارونية في الحاشية الشهابية. «ومنذ العام 1777 تسلمت الزعامات المقاطعجية المارونية من آل كرم وعواد والضاهر وغيرهم أمر جباية الأموال الأميرية في الزاوية[157]. أما في وادي التيم، فقد جرى، بدعم من يوسف الشهابي، تقسيم راشيا بين منصور ومحمد ابني حسين شهاب، وذلك انتقاماً من منصور شهاب الداعم لسيد أحمد شقيق يوسف. وكان شهابيو حاصبيا وراشيا يتوسطون للصلح مع يوسف لدى مدبره سعد الخوري، أي إن يوسف شهاب يقوم بالإذلال، فيسعى سعد الخوري للمصالحة!

انقلب الجزار على من ساعده على الوصول إلى السلطان، وكان هدفه السيطرة على لبنان، حيث «انتصر على الأمير يوسف الشهابي في السعديات، **ثم هاجم ضواحي بيروت فأحرق المكلس والجديدة والدكوانة، وأتلف عسكره أشجار بيروت**. وبذلك عاد الجزار قوياً إلى بيروت سنة 1776، كما أصبح أقوى ولاة الدولة العثمانية عندما تولى ولاية دمشق، بعد ولاية عكا (صيدا)،

وعين وزيراً على صيدا وصادر أملاك الشهابيين فيها، ورفع أيديهم عن حكمها، وأخذ يولي عليها من يشاء»[158]، ثم أرسل قائد عسكره مصطفى آغا قرامنلا إلى بعلبك فاستولى عليها بعد أن طرد منها الأمير جهجاه بن مصطفى (الحرفوش) غير أنه عاد فأخلاها لخروج الأمير يوسف الشهابي عليه، فرجع الأمير جهجاه إليها[159]. وفي سنة 1777 أرسل الجزار رجاله بقيادة قرامنلا لمصادرة اللمعيين وغيرهم. «وفي آخر نيسان توجهوا إلى مدينة بعلبك، وعاثوا فيها وصادروا كبار المتاولة بالأموال، وسجنوا الأمير محمداً الحرفوش وأخذوا منه مالاً كثيراً، وبعد قليل خرج عليهم الأمير يوسف الشهابي وثبت الأمير جهجاه ابن مصطفى في حُكم بعلبك، فارتدوا إلى البقاع. ولما كثر عيث هذه الجند في البلاد أوغر ذلك صدر الأمير يوسف، فجمع عسكراً فيه الأمراء اللمعيون والمعلوفيون، وانضم إليهم الحرافشة فواقعوا الجزار وهزموا عساكره»[160]، **وأحرق قرامنلا بيوت زحلة كاملة**.

كانت شهية الجزار إلى المال لا تنتهي، وقد نسبت إليه مقولة معبرة هي: «عندي ثلاث مقاطعات: نابلس وصفد وجبل لبنان. نابلس تعطيني باروداً ورصاصاً، وصفد تسدني ذهباً وفضة، أما لبنان فيعطيني كذباً ونفاقاً»! كان الجزار يطلب المال من يوسف الشهابي، الذي يطالب الجنبلاطيين بدفعه. وفي سنة 1778 توفي علي جنبلاط وتولى الزعامة بعده ابنه قاسم، وكانت قوى المقاطعجية الشهابية خارج فرع الأمير يوسف تسعى لضرب حكم المدبرين الموارنة وتلقى الدعم من الأسر المقاطعجية الإسلامية الأخرى ولا سيما الدرزية. وعليه كان يوسف ومدبروه يلعبون على تناقضات الحلفاء المعادين لهم، ومن ضحايا هذه الألاعيب السياسية، كان أخوه يوسف الشهابي وحلفاؤهم. ومثال على ذلك أن الزعيم الدرزي كليب نكد فر سنة 1778 إلى جبل عامل من أذية يوسف شهاب، فاستولى الأخير على ممتلكاته «وسلمها إلى أخويه سيد أحمد وفندي (شهاب) وولاهما على الانتقام منه ومن رهطه. وذلك ليبقى بين أخويه وبين المشايخ بيت أبو نكد النفرة»[161]، فتوسط سعد الخوري للنكدي لدى يوسف الشهابي، فأعاده، فأضمر أخواه الضغينة وأخذا يستميلان آل جنبلاط، ليتآمرا معهم سنة 1779 على تهييج العامة ضد يوسف الشهابي تحت عنوان رفض ضريبة بزر دود القز، «على أن يطردوا يوسف من بيت الدين، ويقتلوا مدبره سعد الخوري، اكتشف آل أبو نكد منافسي آل جنبلاط اللعبة وسربوها إلى يوسف، فقبض على أخيه فندي وقتله بيده»[162]. فقرر التحالف الشهابي- الجنبلاطي التمرد والانتقام، ففر يوسف إلى عكا مستجيراً بالجزار، واشترى دعمه بالمال، فأرسل الأخير عسكره وأنزل الهزيمة بالمتمردين وفر محرضوهم إلى جبل عامل الذي أضحى ملاذاً لمعارضي يوسف شهاب الذي وضع يده على أرزاق الجنبلاطيين، وعاقب آل أبي اللمع وكل من تحالف معهم.

بدأت المزايدة بين الشهابيين لدى الجزار، من يدفع أكثر للحصول على الإمارة، وانتصر يوسف بفضل مدبره وتسلم الإمارة مجدداً لقاء رشوة مليون قرش، وأبقى الجزار على سعد الخوري رهينة لديه ريثما يدفع المبلغ، فحل غندور محل أبيه في الكاخية، **فكان أول ما عمله لتأمين، الأموال الاستيلاء على راشيا وحاصبيا ومصادرة الأموال الموجودة لدى الشهابيين هناك، كذلك غرم الجنبلاطيين بمبالغ وافرة، وقتل الشيخ محمد القاضي، وسلم آل علي الصغير العامليين إلى الجزار حيث قتلهم سليم باشا**، ثم أطلق سعد الخوري المريض الذي ما لبث أن مات في جبيل، واستمر ابنه غندور مدبراً لدى يوسف الشهابي[163].

وفي سنة 1779 بدأ النزاع بين يوسف الشهابي ووالي طرابلس محمد باشا الذي استقدم الحماديين ليسلمهم ولاية جبيل، وذهب الشيخ سليمان أحمد إلى جبيل يثير أهلها ضد الشهابي، فقبض عليه رجال الأخير ليشنقه مع مرافقيه، ثم توجه بجيشه البالغ عشرة آلاف رجل نحو طرابلس، فالتقى رجال محمد باشا في أميون وقتل منهم كثيراً، وتابع مسيره نحو طرابلس «فبعث الباشا يسترضيه فعاد إلى دير القمر منصوراً»[164].

وفي الجنوب، يبدو أن سكان جبل عامل كانوا قد تغلبوا على الرهبة والخوف من الجزار أواخر عام 1780، وشرعوا في شن بعض الهجمات على الطرق الرئيسة في منطقة صيدا، واستمرت المناوشات حتى العام 1781، حين قرر الجزار الانتقام من حلفاء غريمه السابق ظاهر العمر، فأرسل جيشاً إلى بلاد المتاولة قدر بثلاثة آلاف مقاتل بقيادة سليم باشا، «والتحم معهم في معركة شرسة بالقرب من يارون جنوب بلاد بشارة في العام نفسه، انتهت بمقتل الشيخ ناصيف النصار زعيم المتاولة مع عددٍ من أتباعه»[165]. واكتسح الجزار بجنوده البلاد العاملية بما فيها القلاع والحصون. **وأحرقت القرى والمزارع ودمرت المنازل بعد نهبها. وجمع الجزار جميع ما وجد من كتب ومخطوطات من المكاتب والمنازل والمؤلفات النادرة وأحرقت في أفران عكا. وكانت المهمة الأولى لجيش الجزار يومذاك، حسبما روى لورتيه «قطع الأشجار»**[166]. **ثم قام الجزار بحملة تطهير مذهبية ممنهجة، تنكيلاً وقتلاً وسجناً وتهجيراً، وهرب الكثير من الوجهاء ورجال الدين إلى مناطق لبنان الأخرى وسورية والعراق وإيران وصولاً إلى الهند وأفغانستان**. وقد شهد جبل عامل خلال حقبة الجزار عدداً من الانتفاضات، وشكل قادتها فرقة من الثوار تسمى الطياح (الطواح)، عملت على مهاجمة المراكز الخاصة بالجزار. وكان المتاولة داخل بلادهم قسمين: «الأول مع الطواح، والآخر موالٍ للدولة (العثمانية) كالشيخ مرعي الصعبي»[167].

وفي البقاع التجأ محمد الحرفوش سنة 1782 إلى دير القمر مطروداً مِن أخيه مصطفى، فجهّز يوسف الشهابي عسكراً من نحو خمسة آلاف رجل، فهرب مصطفى وأولاده إلى حمص، ثم دمشق، وتولّى أخوه محمّد بلاد بعلبك. وعندما رجع والي طرابلس عبد الله باشا من الحج، عاد مصطفى إلى بعلبك «بعسكر مِن رجال الدولة، وهربَ محمّد بأُسرته وجماعته، فأقاموا في المجدل في جرد المتن، وأصلح مصطفى أمره مع يوسف الشهابي، وقدّم له المرتب المُعتاد على الولاية مِن المال، واستقر حكمه في بلاد بعلبك»[168]. لم يرض الوفاق الحرفوشي- الشهابي والي دمشق الجديد درويش باشا، فأرسل سنة 1783 جيشاً إلى بعلبك، للقضاء على مصطفى الحرفوش، فقبضوا عليه وعلى أخيه **وسبوا حريمهما ونهبوا المدينة**، ثم شنق الأخوان في دمشق. وفي سنة 1784 ورد قرار من الآستانة بإلحاق بلاد بعلبك بحكم الجزار، فأرسل من قبله سليم آغا حاكماً عليها. وفي العام 1786 بعد دخول بطال باشا إلى دمشق، أمر محمّد آغا العبد الذي كان متولياً على بلاد بعلبك، بالهجوم على «**قرية جرجير في قضاء النبك، فيخربها ويشتت أهلها في الأقطار المسيحية**»[169]، فجمع جهجاه الحرفوش فرساناً من زحلة وفي مقدمتهم بنو شبلي، **وهاجم بعلبك**، «**وقتلوا كل من صادفوه حتى جرت الدماء كالسواقي** وانهزم محمد آغا»[170]. وفي سنة 1787 أرسل المنلا إسماعيل بألفٍ ومئتي فارس لتأديب الحرفوش الذي واجهه مع أخيه ومقاتلين من زحلة، حيث هزم اسماعيل، واستولى جهجاه الحرفوش على بعلبك. وما لبث أن عزل بطال عن ولاية دمشق وتولى مكانه إبراهيم باشا، فأخذ يتوعد جهجاه ويتهدده، ففر الأخير بعد أن **خرب الطواحين وحمل الأهلين على مغادرة المدينة والقرى التي تتبعها**، ثم أرسل مُستعطفاً الباشا فأعاده إلى حكم بعلبك[171].

كانت الأحداث التي تعرض لها الشيعة، قد أجبرت الكثير منهم على تغيير مذهبهم، كما حدث في مدن الساحل والجبل. ويكتب القنصل الفرنسي غيز: «**إن الشيعة قد طردوا من بلاد جبيل، فتراجع بعضهم إلى ضواحي بعلبك. أما الآخرون، فاحتفظوا ببعض القرى في مقاطعتي جبيل وبشري وكانوا فيها ذوي بأس وقوة. بيد أن الجزار أتى عليهم نهائياً إثر قتله زعيمهم. ومذّاك أصبحوا يعيشون بؤساء ثم أرهقهم تعنت الحكام المسيحيين والأتراك الذين ناهضوهم فازدادوا فظاظة وخشونة**»[172].

بدايات العصر الحديث

كانت الفترة القصيرة الممتدة ما بين النصف الثاني من القرن 18 والنصف الأول من القرن 19 تتناسب مع بدايات العصر الحديث، والتي تم فيها القضاء على النظم الفيودالية، ونهاية الخدمة الشخصية، واستبدالها بتحديث المؤسسات، وبداية ظهور الثقافة القومية. وقد برزت إلى السطح طبقة جديدة- البرجوازية التجارية والصناعية- التي سندت تطور المانوفاكتورية والمنجمية، وساعدت على تكثيف التجارة والنقل، واستكشاف وسائل تقنية جديدة وآلات ومنشأت ذات كفاءة كبيرة، وإنتاجية عالية[173].

أما على الصعيد الدولي، فقد انتهت في العام 1763، حرب السبع سنوات (الحرب البومرانية) التي نشبت العام 1756، واشتركت فيها جميع الدول الأوروبية تقريباً، وامتدت إلى أميركا والهند وسميت في أميركا بالحروب الهندية- الفرنسية، كما نشبت الحرب بين بروسيا والنمسا من أجل السيطرة على ألمانيا. وساعدت بريطانيا بروسيا، كما ساعدت فرنسا النمسا وانضمت إليهما روسيا والسويد وسكسونيا، كما شاركت إسبانيا والبرتغال في الحرب. وقد أقدمت بريطانيا على الحرب ضد فرنسا من أجل السيطرة على البحار وأراضي أميركا الشمالية. انتهت الحرب باتفاقية هوبرتسبرغ التي تخلت فرنسا بموجبها لبريطانيا عن الهند وعن معظم أملاكها في أميركا الشمالية.

كانت الحروب بين القوى الكبرى تدور في أوروبا، بين الدولة العثمانية وإمبراطورية الهابسبورغ، واندلعت الحرب العثمانية الروسية سنة 1768. وتدخلت بروسيا في تلك الحروب. وفي العام 1770 تم تدمير الأسطول العثماني في معركة جشمة، واحتلت روسيا القرم ومولدوفا. وانتهت المواجهات بين روسيا والعثمانيين سنة 1774 بمعاهدة **كوتشوك كينارجي** في دوبروجا.

الثورة الفرنسية

في العام، 1789، قامت الثورة الفرنسية الكبرى، التي جاءت استجابة للثورة الصناعية في أوروبا، وحملت شعار الأخوة والمساواة، لتمثل انتقال العالم الغربي من مرحلة جمود التحالف الكنسي- الإقطاعي إلى مرحلة البرجوازية والرساميل الصناعية. وكان من أهم ارتدادات ذلك الزلزال الفرنسي، أن اشتعلت الثورات في أنحاء أوروبا على النظم الإقطاعية، الأثر الذي لم يكن الشرق في منأى عنه. فقد كانت محاولات مجاراة ما يحدث في أوروبا لا تعدو كونها إسقاطات تتم بتوجيه ودعم غربي لإنجازات الثورة الصناعية الأوروبية، وثورتها الفرنسية ونموذجها على الشرق المتخلف من ناحية اقتصادية، والذي يرزح تحت حكم مقاطعجي تسوده زراعة متخلفة، وصناعات حرفية أسرية محدودة، في ظل سلطنة تقوم على الجباية التعسفية، والفساد الإداري والحروب التي لا تنتهي، والتي تستنزف كل إمكانات المراكمة الاقتصادية وحتى محاولة التفكير في النهوض. وما محاولة محمد علي الكبير في مصر، على جرأتها وأهميتها التاريخية، إلا مثال على هذا الإسقاط الذي كان لا بد له أن يفشل، بسبب العوامل التي سبق ذكرها، وكذلك بسبب اتحاد القوى الأوروبية ضد هذه المحاولة التي كانت، لو نجحت، ستسد على الأوروبيين إمكانية الاستفادة من سقوط السلطنة العثمانية المنتظر.

الولايات المتحدة الأميركية على الحلبة

كان ظهور الولايات المتحدة الأميركية حدثاً سيكون له أثر كبير في السياسة في العالم قاطبة. ففي العام 1775 بدأت حرب الاستقلال الأميركية عن بريطانيا (دامت حتى 1781) وفي العام نفسه عقد المؤتمر القاري الأول في فيلادلفيا، وقد حضره ممثلو ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية على سواحل الأطلنطي، وانبثق منه تأسيس الجيش القاري تحت قيادة جورج واشنطن للقتال في الحرب الثورية ضد البريطانيين. وفي 14 تموز 1776 أعلن توماس جيفرسون باسم المؤتمر الاستقلال عن بريطانيا وتشكيل حكومة اتحادية عبر «الإعلان الجماعي للولايات المتحدة الأميركية الثلاث عشرة» الذي اعتمده «ممثلو الولايات المتحدة الأميركية» في الرابع من تموز عام 1776. أما على الصعيد العالمي، فكانت السفن الأميركية تدفع 140 ألف دولار رسوم المرور في المتوسط للأقطار العربية التابعة للسلطنة العثمانية في الشمال الأفريقي، وعندما قررت أميركا الامتناع عن الدفع لاقت منعاً من قبل والي طرابلس العثماني يوسف القرامنلي. وكان رد الإدارة الأميركية العمل على بناء أسطول حربي يكون ذراعاً للوجود العسكري الأميركي، والتأسيس للإمبراطورية الأميركية العتيدة حسب تعبير الرئيس الأميركي توماس جيفرسون. وكان أول إعلان للحرب على ليبيا من قبل قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط الأدميرال ريتشارد دال في

العام 1801، وبدأ حصار طرابلس في حزيران من العام 1802. وخاضت الولايات المتحدة الحرب بعشر سفن، وفي 31 تشرين الأول 1803 أسرت البحرية الليبية الفرقاطة فيلادلفيا وعلى متنها 308 بحارة، فنسفها الأميركيون أنفسهم. وتمكنت بعدها فرقة أميركية من احتلال درنة بمساعدة أحمد باشا شقيق يوسف قرامنلي الطامع في حكم ليبيا. إلا أن العثمانيين حاصروا درنة وأرغموا الأميركيين على توقيع معاهدة، في العاشر من حزيران 1805 مع باشا طرابلس (الغرب) نصت على دفع الولايات المتحدة غرامة مقدارها 3 ملايين دولار ذهباً، وعشرون ألفاً ضريبة إبحار سنوية. وقد تزامن التدخل الأميركي في المشرق العربي، مع حملة نابليون بونابرت على مصر، 1798-1801، ومع بدء الضعف بالتسلل إلى جسد الدولة العثمانية.

حملة بونابرت على مصر

كان الإنكليز والفرنسيون، في صراعهم على خطوط التجارة الدولية، ومناطق الثروات عبر العالم، يتنافسون في كسب ود كل من روسيا وإيران، وكانت بروسيا والسويد تلعبان على خطوط هذا التنافس. وسرعان ما تتقلب التحالفات، فتنتقل روسيا من حلفها مع نابليون، إلى نقيضه مع إنكلترا. وهكذا وقعت إيران في الغُلب حيث انقلب بونابرت على معاهدة فينكنشتاين (التي نصت على تأييد فرنسا لاستقلالها مع علاقات تفاضلية) فصالح روسيا بمعاهدة تيليست في بروسيا، ونقض وعوده لإيران[174]، فقطع شاه إيران علاقته بفرنسا، وأعاد لاحقاً تنظيم العلاقات مع بريطانيا عبر معاهدة سنة 1809، تنص على الشروط نفسها التي كان تعاهد بها مع الفرنسيين من قبل.

ضمن هذه الأجواء، كانت فرنسا تتعجل احتلال مصر، نظراً إلى موقعها الاستراتيجي في قلب السلطنة العثمانية. وفي 12 نيسان 1798 أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها التاريخي بوضع جيش الشرق تحت قيادة نابليون بونابرت، لتنفيذ المهمة، وكانت الذريعة، عقاب المماليك الذين أساؤوا معاملة الفرنسيين، والسبب الحقيقي هو البحث عن طريق تجاري آخر بعد استيلاء الإنكليز على طريق رأس الرجاء الصالح وتضييقهم على السفن الفرنسية في الإبحار فيه. وشمل القرار تكليف نابليون طرد الإنكليز من ممتلكاتهم في الشرق، وفي الجهات التي يستطيع الوصول إليها، وبالقضاء على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر والعمل على شق قناة برزخ السويس. وبعد إنزاله في الاسكندرية، وجه نداءً إلى المصريين «اقترنت فيه، على نحو غريب، أفكار الثورة الفرنسية مع تهديدات الفاتح المستعمر ومع التلاعب الدجلي السافر بالعواطف الدينية»[175]. ومن ثم جعل نفسه صديقاً للسلطان العثماني. ولم يقف الإنكليز ليتفرجوا على منافستهم الاستعمارية وهي تحتل أهم بلد في الشرق، فقد ساعد الأسطول الإنكليزي الجزار على الصمود في وجه الحصار

الفرنسي، وكان هذا الأسطول يحاصر الشواطيء المصرية، وتواجه الطرفان في معركة أبي قير البحرية سنة 1799، حيث تم تحطيم الأسطول الفرنسي، فقام الجنرال مينو بعد ذلك بتوقيع اتفاقية التسليم مع الجيش الإنكليزي وخرج الفرنسيون بكامل عدتهم من مصر على متن السفن الإنكليزية. وبذلك انتهت مغامرة بونابرت التي حولت «**المسألة الشرقية**» إلى مسألة أوروبية.

بشير الشهابي الثاني

أراد المدبر غندور الخوري التخلص من يوسف الشهابي لسهولة التعامل مع أبنائه قليلي الخبرة، فدفع الحلف الجنبلاطي- الشهابي بشير قاسم (الشهابي الثاني) إلى الواجهة في مواجهة أبناء الأمير يوسف، وحين تسلم بشير سنة 1788، أدرك أن سلطته لن تستتب بوجود يوسف شهاب، فقرر التخلص منه، ونشب القتال بينهما، وانضم آل حمادة والحرفوش الشيعة إلى عسكر يوسف، فيما كان بشير مدعوماً من أحمد باشا الجزار. وفي معركة قب الياس انهزم عسكر يوسف، وفر إلى الزبداني فحوران فعكا، وظهر أمام الجزار مع حبل معقود حول رقبته، وعرض عليه أن يُرجعه حاكماً على لبنان على أن يقدم جزية سنوية قيمتها 600 ألف قرش، أو يشنق نفسه! أعجب الجزار بالاقتراح وكاد يوافق، لولا ظهور بشير الثاني الذي عرض على الجزار «أن يدفع له في السنة الأولى ضعفي ما يقترحه الأمير يوسف، مشترطاً أن يُشنق الأخير مع مستشاره «غندور»»، فوافق الجزار على هذا الاقتراح»[176]. **وهكذا انتهى يوسف الشهابي التي تعد مرحلته من أشد المراحل عنفاً ووحشية، وإذا ما اجتمعت إليها وحشية الجزار، لكان على المرء أن يتخيل ظروف الحياة حينذاك. ومما آلت إليه الظروف في أواخر هذه المرحلة من الإمارة الشهابية، يمكن القول إن وحشية يوسف صبت في مصلحة بشير الثاني الذي كان عليه أن يتعلم دروس الوحشية من سلفه، وأنه سوف يمارس وحشية أقسى بحق أبناء يوسف نفسه!**

تولى بشير الشهابي الثاني نطارة مدة ناهزت نصف القرن (1788-1840)، واستند إلى قوة الموارنة «الذين دفع بهم انطلاقهم الديمغرافي إلى التحرك من الشمال نحو الجنوب»[177]، وإلى قوة آل جنبلاط الذين كانوا يبحثون عن حليف آخر نتيجة خلافهم مع يوسف شهاب، وكذلك دعم الجزار كمكافأة على مؤازرته على إفشال التمرد المملوكي المدعوم من يوسف شهاب سنة 1788. وقد حكم بشير الثاني بانتهازية ودموية قل مثيلهما، فقد أجاد الرقص بين التوازنات الكبرى، ليشكل عهده مفصلاً قال فيه كمال جنبلاط: «إنَّ لبنان في تكوين واقعه التاريخي لبنانان: لبنان ما قبل الأمير بشير الشهابي الثاني ولبنان ما بعد الأمير بشير الشهابي الثاني. وبين العهدين جرح عميق وفجوة مؤلمة وتحول جراحي من حال إلى حال جرى بمبضع الأجنبي»[178]. وكان بشير يلعب على

منازعات الإقطاعيين، ويدعم من يدفع أكثر. **ولأنه كان يتوجه للاستحواذ على سهل البقاع ليؤمن له الغلال الكافية،** فإنه استغل خلافات الحرافشة مدخلاً لهذه السياسة. ففي العام 1789، خرج قاسم بن حيدر الحرفوش يريد انتزاع بعلبك من يده ابن عمه جهجاه، فطلب من بشير المساعدة، فلباه وأرسل له عسكراً إلى زحلة، وأرسل أمراً إلى الأمراء اللمعيين في زحلة ليدعموه، فأطاعوا. وتواجه الطرفان في أبلح، ثم في بعلبك، حيث قتل قاسم على يد ابن عمه جهجاه، فعاد العسكر الشهابي إلى حيث أتى دون قتال[179].

بعد قتل يوسف الشهابي، حصل تمرد في الغرب والشحار، وامتد ليشمل الجبل بأكمله نتيجة لسلوك بشير التعسفي، في جمع الضرائب ليرضي الجزار الذي أصبح أميراً للحج بعد تسليمه بشليك دمشق. فالتجأ بشير إلى متسلم صيدا، وانتخب أعيان الجبل مكانه أميرين، هما حيدر وقعدان الشهابيان[180]. وفي سنة 1790، ذهب بشير لمقابلة الجزار في المزاريب على طريق الحج، فعرض له استشراء الوضع في الإمارة، فأصدر الجزار مرسومه بتهديد أهالي الشوف والمتن وكسروان بالتأديب بقسوة إن لم يعلنوا الولاء للأمير بشير. ولكن هذ التدابير لم تحل دون نزاع ضمن العائلة الشهابية بين بشير وأبناء يوسف بعهدة مدبرهم جرجس باز، السياسي القوي الذي كان يعتمد على موارنة الشمال، والذي كان يعدهم ليحلوا محل بشير الثاني في الإمارة[181]. هذا وكان الجزار أحمد باشا ومن ورائه العثمانيون يلعبون على الوتر الطائفي بين جبل لبنان وبيروت، **ففي سنة 1791 دخل الجزار إلى بيروت ودك كنائسها وجعلها اسطبلات. وأوقد جذوة التعصب بين المسلمين في بيروت، وأغراهم بقتل الموارنة، حتى يضمن حكمه على بيروت**[182]. ومن المفارقة أن الجزار كان «يولي على بيروت حكاماً من المسيحيين، واشتد ظلم هؤلاء الحكام، حتى أن بعض أهالي المتن كانوا يعتدون على مسلمي بيروت خارج المدينة، ويسرقون كل ما يحملونه. وعندما قتل رجل من أهالي بيروت خارج المدينة، ضاقت الحال بالمسلمين، وشكوا أمرهم إلى قائد الأسطول العثماني الذي كان يأتي كل سنة لحمل الأموال المقررة، فأشار عليهم بالتخلص من المسيحيين. فأغلق غوغاء المسلمين أبواب المدينة، وقبضوا على نحو ستين رجلاً من أهل الجبل، وقتلوهم جميعاً»[183].

بشير شهاب وبشير جنبلاط

كان بشير الشهابي يتقرب في البداية من بشير جنبلاط الذي كان له عوناً على توطيد سلطانه في الجبل. وكان يسترضيه في البداية، فيظهر وكأنه الحاكم الفعلي للجبل. وهكذا استحوذ الشهابي على دعم رجلين قويين، والي عكا القوي أحمد الجزار، ورجل الدروز القوي بشير جنبلاط. والحقيقة أن بشير جنبلاط بدأ نجمه يلمع منذ مواجهته لبشير الثاني، حيث صد في العام 1791

وعمره خمس عشرة سنة فقط مع والده، على رأس قوات درزية، «جيشاً مؤلفاً من أربعة آلاف جندي تركي، بقيادة الأمير بشير الشهابي، وقائد من قِبَل أحمد باشا الجزار. وكانت الغلبة للجنبلاطيين وهذا ثبت من مكانة بشير، فأصبح الزعيم الكبير المعترف به لدروز لبنان»[184]. وفي السنة نفسها أحرق المير بشير الشهابي الثاني زحلة.

وفي سنة 1792 دعم الشهابيون جهجاه الحرفوش في الاستيلاء على الهرمل، وبعثوا إليه جيشاً فيه كثير مِن المعلوفيين وبنو شبلي طليعتهم، فوصلوا في تموز وحاربوا سكانها **وقتلوا منهم نحو أربعين وأحرقوا البلدة فأخليت لهم**. وفي السنة نفسها، توسط طنوس شبلي المعلوف وبعض الأعيان عند الجزار لإعادة جهجاه الحرفوش على بعلبك، وأخبروه أن سكانها تركوها لما ترك الحكم، فأعاد إليه الولاية على أن يدفع عشرة أكياس واستقدم الفارين مِن رهبانٍ وغيرهم، فعمرت البلاد بعد أن كانت خَربة»[185].

كانت الزعامة الجنبلاطية مقسومة قسمين، قسم في بعذران بزعامة قاسم والد بشير، وقسم في المختارة بزعامة نجم شقيق قاسم جنبلاط. **وقد حصل صراع بينهما حسمت نتيجته لمصلحة بشير جنبلاط، الذي هاجم وأخوه حسن سنة 1793، ابني عمهما نجم وقتلاهما في المختارة،** وهكذا انفرد الشيخ بشير بزعامة آل جنبلاط. وقد لجأ إلى جبل الدروز فترة، واستطاع أن يغري الجزار، فعيّنه أميراً على الشوف[186]. ووقف بشير جنبلاط الثري بعدما حسم زعامة الدروز لمصلحته، إلى جانب بشير الشهابي الذي اعتمد على مشورة الجنبلاطي، وعلى جاهه ورجاله قبل كل شيء! وقد لجأ بشير الثاني إلى سياسة اللعب على خلافات الآخرين لزعزعة قواهم، فقد عمد سنة 1797 إلى تأليب آل العماد وآل جنبلاط على آل أبو نكد (مقاطعجية دير القمر والجوار) الذين يدعمون خصميه ابني يوسف شهاب، وقد نجح في ذلك، **حيث قتل خمسة من آل أبي نكد وأحرقت دارتهم في ديرالقمر ونهبت[187]. ولكي لا يكون البطش بالأقرباء لمقتضيات السلطان حكراً على الشهابيين والجنبلاطيين، فقد «قتل الأمير جهجاه (حرفوش) ابن عمه الأمير داود وسمل أعين إخوة الأمير عمر»**[188] سنة 1794.

حصلت هذه الأحداث عند مشارف حملة نابليون على مصر، «ونميل إلى الاعتقاد بأن المدبرين الموارنة لم يكونوا بعيدين عن تلك المخططات، وأنهم شكلوا على العكس أدواتها المحلية لإضعاف الدولة العثمانية من الداخل»[189]، في زمن انحطاط القدرة العسكرية للباب العالي.

مع دخول نابوليون إلى مصر 1798 دخلت معه «سياسة المخاطبة الطائفية الصريحة لأبناء المنطقة. فنابليون المسلم- المسيحي كان يطمئن مصر إلى إسلاميتها. في الوقت الذي كان يحرك عند بعض سكان جبل لبنان ذاتيتهم الطائفية الخاصة. وكان من الطبيعي أن ينتهي التحريك الغربي العنيف للنزعة المارونية بعدة انفجارات طائفية عنيفة تكرس بشكل شبه نهائي تبلور الذاتية المارونية التي وصفت بأنها أكثر من طائفة وأقل من أمة[190]! **وقد أوعز البطرك الماروني يوسف التيان إلى أبنائه بأن يتطوعوا في الجيش الفرنسي، وإلى الشيخ حمزة حبيش الماروني بأن يقود المتطوعين إلى ساحات القتال، وأمر بإرسال المؤن والذخائر إلى الجيش الفرنسي مع وفد من أعيان البلاد**[191]. **وعند حصار بونابرت لعكا، انضم إليه المتطوعون الموارنة، وقد وصل عددهم للمشاركة إلى 25 ألف متطوع!** لكن فشل القائد الفرنسي في احتلال عكا زاد من نقمة الجزار على أمير لبنان بشير الثاني، وأدى إلى دفع الموارنة ثمناً باهظاً لصداقتهم للفرنسيين مرة جديدة[192]. أما بشير الثاني ففر إلى مصر ومن هناك إلى قبرص حيث بقي عدة أشهر[193]، غير أنه عاد ليقدم الخضوع للسلطان عبر مساعدة الصدر الأعظم القادم لصد الفرنسيين، فكافأه بتوسيع إمارته من جبيل إلى جبل الدروز مروراً بجبل لبنان والبقاع. وكان عليه أن يدفِّع الموارنة ثمن موقفهم، حيث رفع بشير الضرائب في الجبل إلى ستة أضعاف. وبالطبع لم يقتصر الأمر على الجبل!

الهجمة الوهابية الأولى على بلاد الشام

كان الوهابيون في شبه الجزيرة العربية قد سيطروا على الحجاز، و«أصبحت المدن والقرى السورية وفلسطين الشرقية والعراق (الشاطئ الغربي من الفرات) هدفاً للغارات الوهابية الدائمة». ففي 1801 استولى الوهابيون على كربلاء حيث ارتكبوا المجازر الطائفية المروعة، وذبحوا أكثر من أربعة آلاف شخص. وفي العام 1803 ظهروا في جوار حلب، ثم حاولوا في السنوات التالية احتلال البصرة والزبير. ومع ثورة الانكشارية سنة 1807 وخلعهم السلطان سليم الثالث، وظهور علامات الضعف على الدولة العثمانية، بدأت الفوضى تدب في مختلف أنحاء الولاية السورية، فشن الوهابيون سنة 1808 هجوماً كبيراً على بغداد، ثم وصلوا إلى مناطق حلب وحوران ومعان، «ولم تتوقف هجماتهم على سورية والعراق إلا بعدما حلت القوات المصرية في الجزيرة العربية عام 1811»[194].

انعكاسات الثورة الصناعية الأوروبية

في بداية القرن التاسع عشر، كانت أفكار الثورة الفرنسية يجري تصديرها عبر الجيوش والشركات الصناعية والتجارية، خدمة لتوسع المشروع الرأسمالي الفرنسي، الذي فرضته الثورة الصناعية التي راحت تفتش عن أسواق جديدة، وعن خطوط جديدة للملاحة البحرية، وعن موارد أولية كافية، وعن مناطق إلحاق بآلتها الصناعية وعجلة اقتصادها المتسارعة. **وكان النظام المقاطعجي في بلادنا الذي يعتمد على قاعدة نمط الإنتاج التقليدي (ماقبل الرأسمالي) منغلقاً على نفسه، يقيم علاقات اقتصادية شديدة الركود والتخلف، تحتمي خلف نظام طوائفي-حرفي ينتج سلعاً تحت الطلب أو للاستهلاك المحلي الضيق ضمن مجموعات منغلقة تتوارث عملها الصنائعي، وتجارة ضيقة تقوم على القوافل ومقايضة السلع، وزراعة بدائية قليلة المردود وضعيفة التكنيك الزراعي**[195]، ومثل هذا النظام يعجز ببنيته عن مواجهة تأثيرات العلاقات الرأسمالية.

وكان اهتمام الغرب بمنطقتنا، بعد الاستيلاء على خطوط التجارة، يتركز على ثروات وسلع أخرى يحتاج إليها الأوروبيون في عجلة اقتصادهم. فإضافة إلى التفتيش في بلاد الشام عن المعادن الثمينة، وخصوصاً من قبل الإنكليز، ما سوف يشكل استنزافاً لمقدرات الاقتصاد في السيولة المالية، والمعدنية. كانت صناعة الحرير أحد أهم المرافق التي وجد الفرنسيون لها مجال استغلال في بلاد الشام، وخصوصاً في جبل لبنان. وكانت آلة استثمار دودة القز وشرانقها، ثم خيطان الحرير التي تحملها ما زالت تشغَّل حسب طرائق قديمة لم تتطور بمرور الزمن. فقد كانت حرفة عائلية متوارثة، وكان دولاب الحرير العربي بطيئاً لا يلبي سوى الاحتياجات المحلية، فأدخل الفرنسيون آلات حلج متطورة، وطرائق استغلال جماعية، على شكل مصانع تشغل عدداً أكبر من اليد العاملة، **ما أدخل إلى مجتمع الجبل اللبناني علاقات إنتاج جديدة، لم تستطع بعض القرابات اللبنانية هضمها، فيما انضوت فئات أخرى وفق شروط العمل الجديدة**. وتحديداً يجري القول عن إدخال النساء كيدٍ عاملة، وفق مشروع الصناعة الجماعية في مصانع الحرير التي أنشأها الرأسماليون

الفرنسيون في الجبل، حيث أنف السكان الدروز المحافظون من إرسال نسائهم للعمل في هذه المعامل، بينما حصل المسيحيون، والموارنة تحديداً، على سوق عمل متطورة لا ينافسهم فيها الكثيرون. وهكذا «وضعت خبرة مجتمع عمرها عشرات القرون على محك المستقبل عن طريق حضارة كانت تفرض عليها من الخارج»[196].

ولأن هذه الدورة الاقتصادية الجديدة تحتاج إلى محطات وإلى رجال أعمال، أوروبيين ومحليين، **فقد زاد الاهتمام بمرفأ بيروت ليكون الميناء القريب من الجبل اللبناني حيث موارد المعادن، والحرير. وكان على رب العمل الأوروبي إيجاد شركاء مضاربين محليين، وسماسرة، يقومون بشراء شرانق الحرير من الفلاحين، وتجميعها لمصلحة الرأسمالي الأوروبي. وهكذا اتخذ التجار الأجانب وكلاء محليين مسيحيين، ومنحوهم حق الحماية وأشركوهم في الامتيازات**، حسب فولني. وغالباً ما يكون هذا الشريك نفسه هو التاجر الذي يؤمن للسكان احتياجاتهم، فيكون فائض ربحه مرتين. **وهكذا نشأت طبقة جديدة من التجار الأغنياء الذين سوف يحتلون مكان الصدارة الذي كان يتمتع به الأعيان المقاطعجية. ومع الحاجة إلى الأموال من قبل الأعيان والسكان والتجار، نشأت أيضاً طبقة جديدة من المرابين، وقد أعطت هذه العملية أفضلية الترقي لفئات طائفية معينة**. وقد تحدث تقرير فرنسي يعود إلى العام 1806 عن غنى التجار الأرثوذكس في طرابلس وغيرها من المدن الساحلية، وعن تعاطي المسيحيين واليهود الربا بفوائد باهظة وارتباطهم بالتجار الأجانب والقنصليات[197]، فيما لم يكترث المسلمون لأمر الربا المحرم لديهم حسب فولني كذلك.

ومن بين الأسر المسيحية التي تكيفت مع الواقع الجديد، آل الدحداح الذين وضعوا أنفسهم في خدمة بشير الشهابي، ثم انخرطوا مبكراً في النشاطات الاقتصادية الجديدة، «وكانوا حاولوا منذ وقت مبكر، تكوين ثروات بالمشاركة في مضاربات رأس المال الغربي، ربما بسبب موقع مقاطعهتم الفقيرة والمشرفة على البحر، ما جعلهم أكثر إلماماً بإمكانيات التجارة البحرية الحديثة، وهاجر أبناء هذه الأسرة إلى مرسيليا حيث أسسوا مؤسسات تجارية وحصلوا على الجنسية الفرنسية قبل العام 1840 بقليل، ما أتاح لهم الاستفادة من الامتيازات الخاصة بالتجار الفرنسيين العاملين في السلطنة العثمانية، وقد عملوا على مناهضة السلطات العثمانية أثناء الاضطرابات ما دفعهم للمواجهة الدموية مع آل حبيش العام 1845 [198]. وقد كان التجار وراء السكن المسيحي في المدن الساحلية ووراء فكرة التعايش الإسلامي-المسيحي» التي ظهرت بقوة خلال القرن التاسع عشر[199] لذلك لم تعان المدن الساحلية اللبنانية المذابح التي سوف تجري لاحقاً. أما عن دور الإكليروس في السياسة، فإنه

بعد انتصار الثورة الفرنسية وإصلاحات نابليون بونابرت، بدأ دور الكنيسة بالانحسار في أوروبا، ما كان في مصلحة الفرنسيين على الخصوص، لكن التأثير البابوي في المشرق شجعته فرنسا للاستفادة منه عبر استغلال الأقليات المسيحية ومشاكلها في خدمة مشروع التدخل والهيمنة، **وذلك عبر الدور السياسي والثقافي والاجتماعي الذي سوف تلعبه الكنيسة المسيحية، والذي بدأ يتمظهر عبر رفض الكنيسة المارونية أن يمثلها بعض المدبرين لدى الأمراء، وسعيها إلى إبراز نفوذها السياسي المستقل المتمثل برجال الدين الموارنة**. وتم لها ذلك، لا على حساب المقاطعجيين المسلمين وحدهم، بل على حساب المقاطعجيين المسيحيين أيضاً، والموارنة منهم بشكل خاص[200]، **وحظيت بدعم الفرنسيين المباشر لكونها القوة المنظمة الوحيدة التي يصعب استهدافها من قبل الولاة العثمانيين كما يحصل مع المدبرين**. ولهذا الهدف كان الإكليروس المسيحي يدعم بشير الشهابي في معركته ضد المقاطعجيين عموماً، والدروز على الخصوص.

حسم زعامات الجبل

سعى أبناء يوسف الشهابي إلى السيطرة على جبيل بدعم من جرجس باز، حيث يمكنهم الاتصال بأنصار اليزبكية من آل الخازن، وبالاعتماد على الموارنة في الشمال والجنوب، وتدبر باز أمر الجزار، وحدثت تسوية مع بشير الثاني. **إلا أن الأمور لم تكن لتحسم إلا عبر تصفية الخصوم الدموية، في شروط صراع لم يكن ينظر فيها إلى الوحشية والخديعة المعبرين عن السلطة الضرورية للسيطرة على الخصوم أو للتحكيم في نزاعاتهم على أنهما طغيان عبثي، بل اعتبرتا من الخصال الأصيلة للقائد!** وعليه ففي سنة 1807 **خنق بشير الثاني جرجس باز، ثم سمل عيون أبناء عمه يوسف، ثم انقلب على آل أرسلان وتلحوق والعماد وعبد الملك، وبث الشقاق بين هذه الأسر بغية إخضاع الجميع لطاعته أو التمكن من تجريدهم من وظائفهم وممتلكاتهم**. أما بشير جنبلاط، الذي احتفظ وحده بقوته أمام نفوذ بشير الثاني، فكان يسيطر على عدة مقاطعات، **وعرف على غرار الأمير الشهابي كيف يغتني بالاستيلاء على أراضي أعدائه**[201]، ويفرض نفسه كزعيم أوحد على دروز لبنان، وكشريك ضروري لبشير الثاني إلى حين!

في هذه الفترة بدأت ملامح كيانية جديدة تظهر، حيث جعل بشير الشهابي جبل لبنان أساس سلطانه، **معتمداً على المسيحيين الموارنة الذين صاروا العنصر البشري الأهم، والذين يتمتعون بالدعم الخارجي**. واتجه لاعتماد بيروت عاصمة ثانية، وجعل مرفأها بديلاً لمرفأي صيدا وطرابلس البعيدين نسبياً، والواقعين قريباً من ضغط واليي عكا وطرابلس. ولم تك الأيادي الفرنسية بعيدة عن هذا التوجه، فقد هاجر عدد من التجار ورجال الدين الروم الكاثوليك من حلب إلى بيروت وجبل

لبنان، حيث استقبلهم بشير الشهابي الذي أراد الظهور بمظهر المدافع عن الأقليات المضطهدة. ومن المناطق المجاورة لحلب قدمت أسر درزية إلى الشوف، في عام 1810، حيث أمن لها الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط المصاريف الضرورية لترتيب إقامتها[202]. أما جنوباً، فقد جاء ترحيل القنصل الفرنسي وجاليته من صيدا بشكل مهين أيام حكم الجزار، ليشكل عاملاً إضافياً لازدياد دور بيروت التجاري، **فكثرت تقارير القناصل الفرنسيين التي توصي باعتمادها مركزاً أساسياً للتجارة الفرنسية بدل صيدا وطرابلس**[203].

التوسع الأوروبي والوهن العثماني

في العام 1803 سقطت الجزائر بيد الفرنسيين، ما ترجم على أنه بداية الاستغلال الفعلي لضعف الهيمنة العثمانية، وافتتاح مرحلة التدخل المباشر والحروب الاستعمارية ضد السلطنة، وإثارة حالات التمرد ضدها من قبل الأوروبيين. وكانت حروب السلطنة التي لا تنتهي كفيلة بإضعاف قوتها، خصوصاً بعد حروبها في البلقان والقرم ومع الوهابية، وكذلك مع الثورة اليونانية، وتحدي محمد علي الذي كادت قواته تقطع رأس السلطنة في عقر دارها، وكان لاتباع «النموذج الفرنسي للتحديث والإصلاح أكبر الأثر في تفكيك نظام الملل العثماني وتفجير الصدامات الدموية في أواسط القرن التاسع عشر»[204]. إلا أن كل هذه المخاطر لم تؤد إلى انهيار السلطنة في هذه الفترة بالذات، ومرد ذلك إلى عدم رغبة القوى الأوروبية في ذلك قبل أن تكون هي نفسها جاهزة لتقاسم إرث الرجل المريض، إضافة إلى نزاعات الأوروبيين أنفسهم في أكثر من موقع، وتخوف بعضهم من استفراد الآخر بالسيطرة على هذه التركة. وهناك سبب آخر لعدم انهيار السلطنة، هو قوة محمد علي باشا الذي وفر لها الحماية بقمعه للثورة اليونانية، وقضائه على الوهابيين، ما صب في مصلحة السلطنة، وأدى إلى تحجيم قوة مصر. وفي هذا الإطار لا يجوز التفتيش عن سبب هزائم حروب السلطنة في تكوين الجيوش العثمانية فقط، بل في تخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المفككة التي ترتكز إليها، وفي نمط الإنتاج التقليدي الذي كان عليه مواجهة الاقتصاد الأوروبي الرأسمالي المندفع على قاعدة الثورة الصناعية، والاكتشافات البحرية، والتجارة الناشطة والرساميل الضخمة والجيوش الحديثة[205]. ومن نتائج هزيمة العثمانيين، والتدخل الأوروبي لمصلحتهم، أن القوى الأوروبية ألزمت السلطنة باتخاذ إصلاحات على الطريقة الأوروبية، ما ساعد على تفجر الوضع السياسي للمطالبة العبثية بتطبيق هذه الإصلاحات، وكلما ازدادت دعوات الاصلاح ازداد التأزم السياسي في مركز السلطنة وأرجائها.

مشروع محمد علي الكبير

بعد خروج الفرنسيين من مصر، واجه والي مصر خورشيد باشا ثورة شعبية، فطلب العسكر تولية محمد علي مكانه، فوافق الباب العالي على التعيين سنة 1805. وفي سنة 1807 هاجمت بريطانيا مصر فانتصر محمد علي باشا على الحملة الإنكليزية في معركة رشيد واضطرها للانسحاب ليصبح سيد مصر بلا منازع، وأصبح اسماً كبيراً يضاف إلى الأسماء التي ستلعب دوراً هاماً في تاريخ المنطقة العربية، وربما العالم. فقد تمكن محمد علي من بناء دولة عصرية، واستعان في مشروعاته الاقتصادية والعلمية بخبراء أوروبيين. وبدأ بتكوين أول جيش نظامي في مصر، وأنشأ أول مدرسة حربية في أسوان على يد الكولونيل سليمان باشا الفرنساوي، وقام منذ عام 1809 بإرسال بعثات تعليمية إلى إيطاليا لدراسة العلوم العسكرية وطرائق بناء السفن والطباعة. وأتبعها ببعثات إلى فرنسا. وأنشأ المدارس التقنية ليلتحق خريجوها بالجيش، وأوجد زراعات جديدة كالقطن، وقام ببناء المصانع، واعتنى بالري، وشيد القناطر الخيرية على النيل، **وألغى التدابير الذمية، وأدخل المسيحيين في جهاز الدولة**، ومنحهم لقب البكوية.

في العام 1811، دعت الدولة العثمانية محمد علي للتصدي للوهابيين الذين سيطروا على الجزيرة العربية وتمددوا في العراق وبلاد الشام، فقاد حملة عليهم وهزمهم، لكنهم عادوا إلى التحرّك من جديد، فأرسل ابنه إبراهيم في حملة ثانية عام 1818، فقضى عليهم وأسر أمراءهم. وعندما قامت ثورة اليونان عام 1820 طلب منه الباب العالي التدخل لحسم الأمر هناك، فكان خطأه الذي سوف يضعف موقعه ويشتت قواه، حيث قام ابنه إبراهيم باحتلال كريت وقبرص، وأخمد ثورة اليونان سنة 1823، فعينه السلطان والياً على بلاد المورة، فتجاوزت الدول الأوروبية خلافاتها مواجهة للتهديد الاستراتيجي الذي يمثله محمد علي الذي أصبح يهدد السلطنة العثمانية التي ينتظر الأوروبيون الوقت المناسب لوراثتها. فقامت أساطيل أوروبا سنة 1827 بتدمير الأسطول المصري في نافارين، وكانت الخسائر المصرية كبيرة.

عرض محمد علي باشا على السلطان العثماني إعطاءه حكم الشام لقاء مبلغ من المال، فرفض طلبه، فتحين الفرصة لإيجاد ذريعة مناسبة فهاجم ابراهيم باشا عكا وتمكن من فتحها، ثم استولى على سورية، وأراد التوجه إلى الأناضول، ففتح أضنة وقونية وقوتاهية 1833، وصارت أبواب استنبول مفتوحة أمامه، إلا أن تردد والده خشية التدخل الأوروبي، وقف أمام طموحاته فعُقدت معاهدة قوتاهية (1833) التي حصل فيها محمد علي على بلاد الشام في حكم الدولة المصرية، وصار إبراهيم باشا حاكماً عاماً عليها، إضافة إلى تجديد ولايته على جدة من قبل السلطان.

سنة 1838 عقدت معاهدة بلطة ليمان بين العثمانيين والبريطانيين وإيرلندا، وهي معاهدة تجارية لتنظيم التجارة الدولية، تم فيها تحديد الرسوم الجمركية على البضائع المارة (ترانزيت). كما وافق العثمانيون على إلغاء جميع الاحتكارات. وقد رفض محمد علي تنفيذ الاتفاقية لما تمثله من تهديد لمشروعه التصنيعي الناشئ، فأمهله السلطان محمود الثاني فترة سماح لمدة سنة، رفض بعدها محمد علي الالتزام بالمعاهدة[206]، فكان عليه أن يدفع الثمن، كما سنرى لاحقاً.

وبعد الهزيمة المنكرة التي تلقاها الجيش العثماني سنة 1839 في معركة نصيبين، واستيلاء الجيش المصري على الأسطول العثماني. راع بريطانيا أن ترى مصر القوية تهدد الدولة المريضة، وتسيطر على خطوط الملاحة الدولية، وتهدد طريق الهند، ولاحقاً خط النفط في الخليج، فسارعت دون أن تطلع فرنسا على نياتها وعقدت مع كل من بروسيا والنمسا وروسيا مؤتمراً انتهى بمعاهدة لندن في 5 تموز 1840، التي تقرر بموجبها بأن يحكم محمد علي مصر حكماً وراثياً وأن تبقى ولاية عكا تحت حكمه مدى حياته، وأن يعيد جميع الأراضي الأخرى والأسطول إلى الدولة العثمانية خلال عشرة أيام وإلا فيحرم من ولاية عكا ويمهل عشرة أيام أخرى يعزل بعدها عن ولاية مصر. رفض محمد علي تنفيذ هذه القرارات، بانتظار الدعم العسكري الفرنسي الذي لم يأت، وعليه وضع الأسطول البريطاني الحديث يده على كل القطع البحرية المصرية، ما أجبر محمد علي على الرضوخ لمعاهدة لندن، وبدون ولاية عكا.

موسم العاميات الشعبية

بعد الذي أحدثته الثورة الصناعية الأوروبية من حاجة إلى أسواق جديدة، ومناطق ثروات أخرى ضرورية لتشغيل آلتها المتطورة، كان لا بد من فتح مجالات أوسع للاستغلال والتجارة. وكما أسلفنا، كانت بلاد الشام عموماً، عرضة للتكييف مع الواقع الجديد. ولأن علاقات الإنتاج، وممثلي التشكيلة المسيطرة في جبل لبنان على الخصوص، تمثل عائقاً أمام إلحاق هذه المنطقة بعجلة الاقتصاد الأوروبي، كان لا بد من إطاحة هذه الشروط، للفسح في المجال أمام تشكيلة جديدة تابعة لرب العمل الأوروبي الجديد. في هذه الخانة يصح وضع الحركات الاحتجاجية الدموية التي سوف تتمظهر في جبل لبنان على شكل «عاميات شعبية». ومن هذا المنطلق، لا بد من إلقاء الضوء على توزيع الثروة في الجبل. ففي جبل لبنان تميزت الكتلة الدرزية بتماسكها، حيث تكتلت حول زعيم أوحد من آل جنبلاط يشارك جميع «مناصب» الشوف في انتخابه وتشمل سلطته الطائفة كلها. والأهم أن الموقع السياسي والاجتماعي الذي يتمتع به الشيخ الدرزي يستتبع عدداً من الامتيازات والإعفاءات لجماعته كلها. فالإقطاعات الواسعة التي اقطتعها الباب العالي لآل جنبلاط كانت موزعة

في العادة بين عدد من «المناصب» الحليفة. إلى هذا كان العامة الدروز يدفعون ضرائب أقل من أقرانهم المسيحيين، عندما لا يكونون معفيين منها أصلاً[207]. وفي الجهة المقابلة، كانت معظم الأراضي واقعة تحت السيطرة المشتركة للكنيسة المارونية (المعفاة أملاكها من الضرائب) ولعدد محدود من الأسر المقاطعجية، يسيطر آل الخازن وآل حبيش على نحو 60% من أراضي كسروان وعلى قسم كبير من أراضي جبيل والبترون، أما جنوباً، فتمتد سيطرة آل جنبلاط على معظم الأشواف (الأعلى، الأسفل والبياضي الذي يشمل معظم أراضي البقاع الغربي) والأقاليم (جزين، التفاح والخروب) أي ما مجموعه نحو مائة قرية معظمها يسكنها مسيحيون. وهكذا كانت أكثرية سكان جبل لبنان من الفلاحين غير المالكين للأرض، وهي فئة السكان التي تنتج الشركاء المرابعين والكهنة والنساك والعمال الزراعيين والفعلة والمياومين والحرفيين والمكارية والحطابين وما شابه. فيما كانت جزين في الأصل منطقة شيعية يملك آل جنبلاط 34 من قراها البالغ مجموعها 37 قرية. أما زحلة، التي كانت في الأصل تجمعاً من ثلاثة أحواش تابعاً لإقطاع آل أبي اللمع الدروز الذين اعتنقوا المذهب الماروني خلال القرن التاسع عشر، فقد وفد إليها أواسط القرن الثامن عشر، فلاحون وحرفيون ورعاة، معظمهم من الروم الكاثوليك، هاجروا من حوران والبقاع والمتن ولجأوا إلى حمى أسيادها الدروز. وسرعان ما تحول سكانها المسيحيون إلى أكثرية عددية تمارس التجارة والإنتاج الحرفي وفلاحة أراضي آل أبي اللمع وتحافظ على بنية عائلية وعشائرية متراتبة موروثة من مجتمع حوران البدوي. وفي القرن التاسع عشر، أضحت زحلة مركزاً تجارياً وحرفياً هاماً لطحن الحبوب يشتريها تجارها من حوران وحمص والقلمون. من جهة أخرى كانت قوافل الزحليين المسلحة تغادر البلدة في رحلات تصل إلى بغداد والموصل للتزود بالماشية والخيل والصوف وبيعها في أماكن عدة بما فيها بيروت التي توثق ارتباط البقاع بها بعيد العام 1840[208].

وكان التقسيم السياسي لجبل لبنان يعتمد اللامركزية الإقطاعية. حيث قسم إلى عشرات الإقطاعات، وكانت منطقة جبيل إقطاعة، وقريتا ترتج وجاج إقطاعة، وغزير إقطاعة، والفتوح إقطاعة. ولكل واحدة منها ملتزم مهمته الأساسية جمع الضرائب من الأهالي. وبقدر ما يكون مستبداً وظالماً يتمكن من الحصول على ضرائب أكثر. وكانت مهمة الحاكم الشهابي، إمداده بالعسكر من أجل الجباية. أما أصحاب تلك الإقطاعات فكان يطلق عليهم إما «صاحب العهدة» وإما «متسلم». وكان هؤلاء المتعهدون أو المتسلمون مجبرين على دفع جزية سنوية للأمير بشير. وكان هو مجبراً على دفع جزية إلى والي عكا كي ينعم عليه بالخلعة. وبدوره كان والي عكا يقدم جزية إلى الباب العالي في اسطنبول. والشعب كان يدفع جزية للمتعهدين عرفت بـ «مال واحد وضريبة واحدة[209]. وعلى هذا الأساس كانت تقوم العلاقات بين المتعهدين والمير والوالي والسلطان.

ولأن جبل لبنان كان يتبع ولاية صيدا ومقرها عكا، فبعد وفاة سليمان باشا 1819، وتولي عبدالله باشا مكانه، كان بحاجة إلى المال ليدفع ثمن المنصب الجديد، فكتب إلى بشير الثاني طالباً مليون قرش حجر خلال شهرين. فلم يتأخر هذا بإرسال متعهديه لجباية المطلوب بأية وسيلة! ولأنه كانت «ضريبة واحدة ومال واحد» ترهق الفلاحين، فقد أدى إلى رفضهم للضرائب الجديدة، إضافة إلى تدخلات خارجية، مع رغبة الكنيسة في التخفف من سلطة الإقطاعيين، إلى إشعال التمرد في كسروان وجبيل والبترون وعكار، فيما سيعرف بـ«**عامية أنطلياس**»، حيث حررت وثيقة تعاهد فيها العاميون على عدم قبولهم أية مظالم غير «مال الأصل السلطاني المرتب منذ القديم[210]. وتم حشد أكثر من ستة آلاف مقاتل من مختلف المناطق والطوائف. وفيما فشلت محاولة بشير الثاني المراوغة عبر طلب التهدئة مقابل إعادة النظر، ترك الجبل وفر إلى حوران، يصحبه بشير جنبلاط، في 23 شباط 1820، فولى عبدالله باشا ولدي يوسف الشهابي حسن علي وسلمان سيد أحمد الإمارة مكانه، فضبطا جميع أملاك المير بشير، وأخذا الخلعة من عبدالله باشا على أن يدفعا جزية وقدرها مليون قرش يجري تأمينها خلال شهرين. وبعد عجز الشهابيين عن جمع المبلغ بالعنف، توسطا لدى الإكليروس لمصالحة بشير الثاني الذي نجح في استعادة الإمارة من والي عكا، وعاد إلى السلطة متوعداً المتمردين.

توسع بشير في الجباية ليؤمن المبالغ الطلوبة للوالي، فاصطدم بتمرد جديد قام به فلاحو بلاد جبيل، وعرفت حركتهم بـ«**عامية لحفد**»، عام 1921 [211]. توجه بشير الثاني بجنده إلى بلاد جبيل، ولكن أرعبه خبر تقاطر الفلاحين من إقطاعات جبيل والبترون وكسروان، إلى قرية حاقل الجبيلية، فيما أهالي جبة بشري إلى إهمج، وكان شيعة بلاد جبيل قد عسكروا في رام مشمش، وأوفد الجميع من يخبر بشير الشهابي المعسكر في لحفد أنهم لن يدفعوا إلا مالاً واحداً، فأرسل مستنجداً ببشير جنبلاط الذي أنجده بألفي مقاتل. وبرغم هذا فقد زحف العاميون من حاقل إلى لحفد، ما دفع الشهابي إلى إعلان قبوله دفع مال واحد، ووعد بأن يغادر بجيشه بلاد جبيل، ويترك أمر جمع الضرائب للأهالي أنفسهم، في محاولة لكسب الوقت. رفض العاميون الخديعة، **ونشبت معركة انتهت بمجزرة ذهب ضحيتها المئات من المواطنين، وألقي بالعاميين من فوق الشير الذي صار يعرف بـ«شير العامية». وأكمل بشير الشهابي بحملة تأديب فظيعة في المناطق التي خرجت عليه، وفرض غرامات باهظة على الفلاحين ما اضطر المواطنين لبيع بيوتهم إلى الأديرة. ولكي يكمل السيولة اللازمة هدد بمسح الأراضي لكي يرغم الإقطاعيين الذين يرفضون المسح على دفع رشوة لقاء ذلك**. وبعد الفراغ من فظاعاته أرسل الأخبار السارة والأموال المطلوبة إلى ولي نعمته عبدالله باشا الذي كافأه بالثناء وبتثبيت ولده قاسم شهاب على بلاد جبيل[212]. **ولم يقتصر الأمر على بلاد**

جبيل، فقد وزع المير عملياته التأديبية على بقية المناطق، بمضاعفة الجباية على من يتجرأ على مجرد الأنين، «وقد علم الناس درساً قاسياً عندما عجزت زحلة عن أداء الضريبة المفروضة عليها، فإنه أرغمها على أن تدفعها ضعفين، مما تسبب بفقر كثير من الناس وهجرتهم»[213]. وفي فترة احتدام الصراع بين درويش باشا والي دمشق، وعبدالله باشا والي صيدا، ووقف الشهابي إلى جانب عبدالله في معركة جسر بنات يعقوب، ما تسبب بغضب الباب العالي عليه، وعزله عن حكم الجبل وعين مكانه الأمير عباس أسعد بناءً على تعهد من الشيخ بشير جنبلاط لدرويش باشا بمبلغ ألف ألف قرش، وقد رهن عليها ابنه الشيخ نعمان جنبلاط[214]، وهرب بشير مع ولديه خليل وأمين إلى مصر، وحل ضيفاً على محمد علي باشا. وتسلم الجنبلاطيون الزمام الفعلي للأمور. ولكن والي مصر توسط لبشير الشهابي، فأعيد إلى إمارة الجبل، خصوصاً وأن السلطنة كانت بحاجة إلى قوة مصر في قمع الثورة اليونانية. **ولأن بشير جنبلاط ساعد عباس شهاب على تسلم زعامة الجبل، كان عليه أن يدفع الثمن خوة كبيرة، عجز عن تأديتها ففر إلى حوران، وقام بشير شهاب بتدمير دارته في المختارة، وصادر ممتلكاته في الشوف، وفي النهاية تم خنق بشير جنبلاط في عكا سنة 1823 نزولاً على طلب بشير الشهابي، فيما سملت أعين حلفاء جنبلاط من الشهابيين عباس وسلمان وفارس وقطعت ألسنتهم، وفقد آل العماد حلفاء جنبلاط منطقة العرقوب التي عهد بها بشير إلى ابنه قاسم ، وانتزعت منطقتا الساحل والغرب من الإرسلانيين الذين حالفوا جنبلاط في التمرد.**

هكذا يمكن الاستنتاج أن بشير شهاب لم ينتهج طريق الإصلاح التي اعتمدها حليفه محمد علي في مصر متأثراً بالتجربة الفرنسية، ولا التوجهات الإصلاحية العثمانية، **لكنه اعتمد الوسائل المتاحة لديه في بيئة اجتماعية محافظة تخضع لقوانين المقاطعجية المتخلفة، ولبنية هرمية أسرية-طائفية، لم تتوافر شروط تجاوزها**. لذلك كان منهجه بإنهاك الخصم والاغتناء من غنيمته وتوسيع قاعدة العملاء بضم عملائه، يتحدر من مناهج قديمة بقدم المجتمع الشرقي الذي عاش فيه بشير وفرضتها بنيته. فقط، زاد الأمير، ودون أن يدري، من خطورة الخلل الواقع ومن حدة الأزمة الهرمية الاجتماعية، بسعيه لتجيير ما قد ينجم عنهما من امتيازات وفوائد لمصلحته، كما ساهم في تأجيج الصراعات الطائفية[215]، **ولذلك لم يكن بعيداً عن الصراع الذي نشب بين أهالي زحلة وحلفائهم الحرافشة الذي اتخذ بعداً طائفياً سنة 1824**، حين أشار الأمير إلى بطرس المعلوف بالسير مع مشايخ زحلة ورجالهم لمداهمة أمين الحرفوش في بدنايل، فاصطدم الطرفان، وقتل البعض، ونجا الحرفوش، «ومن ذلك الحين وقعتْ النِفرة بين الزحليين والحرفوشيين»[216]، وبدأت عملية الفرز الطائفي تأخذ بعداً آخر خدمة للمشروع الانفصالي المستقبلي، **ففي سنة 1825، جرى**

استغلال حادثة بين رجل درزي من آل القنطار، مع أحد الخوارنة، من أجل تهجير الدروز من زحلة. «ويبدو أن الحادث كان مدبراً من جانب الزحليين الذين كانوا على سلاحهم، فهجموا على منازل الدروز التي كانت في أحياء حارة مار الياس المخلصية، ومار مخايل ومار جرجس، ومار أنطونيوس، **فدارت معركة دموية، قتل فيها أربعة عشر رجلاً من الدروز، في سوق البلاط، قبل أن يتمكن الدروز من الفرار إلى أملاكهم في السهول المجاورة**»، **أتبعت بمجازر متنقلة ذهب ضحيتها العشرات من المواطنين الدروز، شملت مختلف قرى البقاع،** «وبلغ من هول الزحليين وعنفهم أن أحداً لم يجرؤ على استقبال القنطاريين وأعوانهم في جميع أنحاء البقاع، فاضطروا إلى الفرار بعيداً إلى بلاد حوران ووادي التيم، فيما استولى الزحليون على عقاراتهم وثرواتهم وقراهم. وقد استمر القتال بين الزحليين والقنطاريين وأعوانهم مدة ثلاثة أشهر»[217]. وهنئ المير بشير، والأمراء اللمعيون المتنصرون حديثاً، وصارت زحلة مستقلة صافية العنصر، ودخلت سوق المنافسة البقاعية.

حملة ابراهيم باشا على سورية

تذرع محمد علي باشا بمعاقبة والي صيدا، عبد الله باشا لامتناعه عن وفاء دين سابق مترتب عليه لمصر، وعرقلة وصول أخشاب الشام إلى مصر، وحماية المصريين الفارين من الجندية، فندب ولده إبراهيم باشا لقيادة الحملة الموجهة إلى بلاد الشام في 29 تشرين الأول 1831، وقدرت قوتها بحدود 30 ألف مقاتل مع عمارة حربية تقارب 35 سفينة، وتحركت القوات البرية واحتلت غزة ويافا ثم حاصرت عكا من البر والبحر مدة ثلاثة أشهر، كان الجيش المصري خلالها يستولي على القدس وصور وصيدا وبيروت وطرابلس. وتواجه جيش مصر مع جيش عثماني من عشرين ألفاً بقيادة عثمان باشا، وانتصر إبراهيم باشا في معركة الزرّاعة بين بعلبك وحمص في 14 نيسان 1832، ثم عاد لتسقط عكا في يده في أواخر أيار، ودخل دمشق في 16 حزيران وجعلها مقراً لحكومته في بلاد الشام. ثم هزم الجيش العثماني في حمص، ثم استولى على حماة، ثم بانياس واللاذقية وأنطاكية والإسكندرون، ثم أضنة وأورفة وعينتاب ومرعش وقيصرية، وكاد يسقط الأناضول والآستانة. وبعد سيطرته على بلاد الشام، قام إبراهيم باشا بإلغاء التصميمات الإدارية العثمانية لبلاد الشام، «واتخذ مقره العام في أنطاكية، وعين محمد شريف بك حاكماً على سورية سنة 1832، كما جعل سليمان باشا الفرنساوي (ستيف) حاكماً على ولاية عكا، وذلك مكان عبدالله باشا، الذي سلم نفسه»[218].

في ظل الحروب المصرية مع العثمانيين والوهابيين، كان على إبراهيم باشا أن يتخذ إجراءات قاسية في بلاد الشام من أجل تأمين الموارد لآلته العسكرية، فكانت تدابيره لتحسين الجباية ونزع السلاح، والسخرة، والتجنيد الإجباري، ومصادرة وسائط النقل، واللعب على الحساسيات الطائفية لتخفيف تأثير الزعماء الدروز المستائين من إجراءات المساواة التي اتخذتها مصر. وإذا أضيف المجهود الاستخباري البريطاني (الذي لا يستعجل سقوط السلطنة) عبر دفع الأموال الباهظة من أجل تشويه سمعة الجيش المصري، ورشوة بعض العاملين مع ابراهيم باشا لافتعال التجاوزات التي أدت إلى نفور الناس من السلطان المصري، تكتمل العوامل التي دفعت السكان إلى الانضواء تحت قيادة زعاماتهم المقاطعجية ثم الثورة.

أما على صعيد الإمارة في الجبل اللبناني، فقد قدمت مساعدة بشير شهاب لابراهيم باشا على احتلال عكا، خدمة له في استمراره في حكم الجبل تحت الرعاية المصرية. ومع أن بعض الروايات تؤكد أن بشيراً ظل من يوم ذهابه إلى مصر واتصاله بمحمد علي باشا حتى حصار عكا وما بعده، على اتفاق تام معه في كل شيء، وأنه قال في بعض رسائله لوالي مصر قبل أن يعدَّ الأخير العدة لغزو سورية واحتلالها: «وكل ما تصدر به أوامر دولتكم فهذا العبد واقف لها على قدم الانقياد لأنني عاهدت نفسي على دوام امتثال أوامر عطوفتكم الكريمة. وقيدت ذاتي بالإطاعة والانقياد لما به إرادة عنايتكم الوسيمة»[219]، **وقد تكون العلاقة الفرنسية هي المدير الخفي لهذا التحالف الغريب. وفي الخانة نفسها تأتي مساندة الموارنة للحملة المصرية**، فقد كان الموارنة وبطريركهم يوسف حبيش والأساقفة والكهنة يساندون الحملة المصرية بكل قواهم، ويحضون رعاياهم على المشاركة فيها[220]. بداية وزع ابراهيم باشا السلاح على الشعب في لبنان، ولم يجمع الضرائب في محاولة للتقرب من الناس لحماية مشروعه، ثم حاول إدخال بعض الإصلاحات الضريبية والجمركية، فيما كانت نقمة الناس على الأتراك شديدة. وقد «**بلغ عدد المتطوعين الموارنة تسعة آلاف مقاتل بقيادة مشايخهم، عدا الذين كانوا في عداد جيش الأمير وولديه قاسم وخليل. ورفض الدروز الدخول المصري إلى لبنان وقاوموه**»[221]. و«**كان ممن أثار الدروز ضد ابراهيم باشا امرأة إنكليزية مشبوهة هي هستر ستانهوب التي بنت لنفسها قصراً في جون شمال شرقي صيدا، وصار لها سلطة الملوك على القرى المجاورة، وقد بثت الجواسيس في عواصم لبنان وسورية، وكانت بالتعاون مع الباشوات والمشايخ والأمراء تدس الدسائس وتدبر المؤامرات**»[222].

وفي بيروت، دخل إبراهيم باشا إليها من باب الدركاء وشق طريقه نحو السرايا القديمة التي بناها الأمير فخر الدين الثاني، في موكب فخم تظلله أقواس النصر ومعالم الزين والقباب سنة 1831، وعين محمود نامي بك محافظاً على المدينة مدة سبع سنوات وهو أحد ضباط البحرية، **فشكل مجلس شورى بيروت، وديوان الصحة، وديوان التجارة، وتضم كلها أعضاء من مدينة بيروت، وازدهرت المدينة التي أفادت من الاضطرابات السياسية في المرافئ المنافسة – طرابلس وصيدا وعكا- لتصير المرفأ الرئيس لدمشق**، وبعد أن رخص ابراهيم باشا للأجانب في إرسال معتمديهم إلى دمشق وكانوا يُمنعون من دخولها، فنزل وكلاؤهم السواحل مثل بيروت وصيدا وعكا، فضلاً عن إقامة العديد من التجار في بيروت، إضافة إلى القناصل ووكلاء الدول الأوروبية المختلفة[223]. و«ابتداءً من سنة 1833، أقامت الإدارة المصرية في بيروت ميزان الحرير الوحيد واحتكرته، إلا أنها عادت وتركت مهمة استثماره لبضعة تجار من هذه المدينة»[224]، ثم أنشأ المحجر الصحي (الكرنتينا) شرق قلعة المرفأ سنة 1834.

منح ابراهيم باشا الأمير بشير الشهابي بيروت وصيدا وصور، كما منحه أيضاً الحق في أن يعيّن جميع المتسلمين وأصحاب المقاطعات، فعيّنهم من أقاربه، «منهم الأمير ملحم حيدر في بيروت والأمير بشير ملحم في صيدا والأمير حسن أسعد في صور»، وبذلك أُلحق جبل عامل بحكومة جبل لبنان، وتم إلغاء النظام الإقطاعي وسقطت الحكومة الإقطاعية الثانية فيه، وقد عامل بشير سكانه في ظل الحكم المصري معاملة تتسم بالشدة والعنف، ونكل بزعمائه وعلمائه ما اضطر معظمهم إلى الاختفاء في دمشق والهرب إلى العراق وإيران والهند. وكذلك رفضت صيدا أن تخضع لحكم بشير ملحم، وقد قاد المعارضة المسلحة فيها القاضي الشيخ يونس البزري ومفتيها، فوصل الأمر إلى ابراهيم باشا «فأمر بإلقاء القبض على القاضي والمفتي ومن ساعدهما على الثورة وإرسالهم إلى عكا. ثم أمر بقطع رأس كل من شهر سلاحه في وجه المتسلم الأمير بشير ملحم، وتم تنفيذ الحكم على باب البلدة»،[225] وما لبث أن عُزل بشير ملحم وتولى مكانه سلمان السيد أحمد، ثم خلفه بعد وقت قصير متسلم من أصل تركي يسمى عريف آغا. أما في البقاع فكان آل الحرفوش منقسمين حول الدور المصري، وعليه، فبعد دخول ابراهيم باشا إلى بعلبك دون مقاومة سنة 1831، حكّم جواد الحرفوش عليها، فيما فر أمين الحرفوش من الملاحقة واستقر في الآستانة حتى رحيل المصريين.

«الثورات» على إبراهيم باشا

كانت تقارير القناصل تشير إلى مواقف الطوائف اللبنانية من حملات استعمارية فرنسية أو إنكليزية أو روسية مرتقبة لاحتلال المنطقة. ما يؤكد دخول تلك الطوائف في عمق المخططات الاستعمارية الخارجية منذ زمن مبكر. لم يطل الأمر حتى تتكشّف الأمور؛ فالدول الأوروبية التي تتنافس في تقاسم التركة العثمانية، راعها أن تجد منافساً قوياً في الشرق، فأخذت تعد العدة لإسقاط القوة المصرية، فساندت روسيا وبريطانيا تركيا. وفي 8 تموز 1833، عقدت «معاهدة أونكيار سكلسي» بين روسيا والدولة العثمانية، ونصت على إغلاق المضايق التركية أمام جميع السفن الحربية، بينما سمحت للأسطول الروسي بدخول مضيق البوسفور للدفاع عن الآستانة، وبذا تحررت روسيا من كثير من التهديدات البريطانية والفرنسية في البحر الأسود. **وفي أيار 1934 يكتب القنصل الإنكليزي في الاسكندرية إلى حكومته: «إن الدولة السياسية الموحدة (مصر والشام) التي تتشكل تحت حكم محمد علي تمثل قوة ضارة بمصالح إنكلترا في الشرق الأوسط، وبخاصّة إذا استقامت في مملكة قوامها العروبة. ويكتب المستشار النمساوي مترنيخ في 20 تشرين الثاني 1834 إلى قيصر روسيا نيقولا الأول محذراً من مشروع محمد علي الرامي إلى الاستقلال وخلق دولة عربية قوية مركزها مصر والشام»**[226]**. وقد «ساعدت تدابير ابراهيم باشا القاضية بإعلان حرية العبادة وبناءالكنائس والأديرة للطوائف كافة على تقليص مفهوم الحماية الأوروبية للأقليات المسيحية في المشرق. وجاءت تلك التدابير في مصلحة المسيحيين بالدرجة لأولى، إذ قامت الإدارة المصرية بتجنيدهم وتدريبهم لأول مرة في تاريخ المشرق العربي منذ الفتح الإسلامي**. إلا أن هذه الإجراءات جاءت كذلك لتؤزم الوضع الطائفي، لا سيما داخل مقاطعات الإمارة. فقد اصطدم المصريون بانتفاضات درزية ونصيرية وشيعية متتالية بعد أن حرمت القيادات المقاطعجية الإسلامية من جباية الضرائب»[227]، إضافة إلى مشروعه في تحضير البدو ومنع تعدياتهم على الفلاحين. **التقت هنا مصالح المقاطعجية مع مصالح العثمانيين وبعض القوى الأوروبية في محاربة مشروع المركزة المصري**. وقد ساعدت أعمال السخرة والاحتكار والتجنيد الإجباري ونزع السلاح والمصادرة وبشير الثاني نفسه، على انضواء الناس إلى التمرد. **وشارك المسلحون الموارنة في قمع التمردات الدرزية والبدوية والشيعية والنصيرية والوهابية أيضاً، ما زاد في التأزم الطائفي، وصارت الإصلاحات المصرية في مهب الريح الطائفية.**

كانت شعوب المنطقة تقع بين السندان والمطرقة. وما كان من إبراهيم باشا المحتاج إلى الخشب لصنع السفن، والمال لشراء السلاح ودفع تكاليف الحروب، إلا أن ألغى كل تسامحه السابق، فقطع أخشاب الجبل، وبدأ بجمع الضرائب مرة واحدة عن سبع سنوات، وفرض أعمال السخرة في منجم الفحم في قرنايل، وفرض الاحتكار على الحرير والمواد الغذائية، كما طبق سياسة التجنيد

الإجباري في عام 1834، ما أثار الأهلين، بعد ما تضرر اقتصاد الريف تبعاً لذلك، حيث كانت تلك الخدمة الإلزامية مدى الحياة. وهذا يعني أن الفلاح المُجند كان مضطراً إما أن يستأجر غيره لزرع الأرض وإما بيعها. **ونظراً إلى تفشي هذه الظاهرة انتشرت عادة الاحتماء بالقنصليات الأجنبية، أو الهجرة إلى خارج البلاد، أو تشويه الأعضاء لتحاشي الخدمة العسكرية**[228]، **إضافة إلى تنصّر الكثير من المسلمين تهرباً من التجنيد الإجباري الذي لا يشمل المسيحيين**، ما دفع الإدارة المصرية أن تضغط على بشير الشهابي فأصدر قراراً «يحرم بموجبه انتقال الدرزي إلى المسيحية تحت طائلة العقوبات الصارمة»[229]. وبحجة توطيد الأمن، أمر ابراهيم باشا بنزع السلاح من الأهلين من جميع الطوائف دون استثناء من دروز ومسلمين ومسيحيين.

ولم تكن أيادي الإنكليز بعيدة عن المشهد، حيث تم ضخ الكثير من الأموال والوعيد، ولم يسلم مندوبو الباشا من الرشوة لمفاقمة التعسف ابتغاءً لرد الفعل. كما كانت وعود القنصل الإنكليزي وود تصدر باسم الحكومة البريطانية وتتعهد «بالعمل من أجل استقلال لبنان والحفاظ على امتيازات الموارنة والدروز فيه. وكان يبذر الأموال الطائلة في الجبل، وتقوم المراكب الإنكليزية بحركة نشيطة جداً إلى مرفأ جونية حاملة معها المؤن والذخيرة»[230]. وقد نجح المخطط، فقد عم السخط الجبل وطول الساحل، وحصلت انتفاضة في طرابلس ضد ابراهيم باشا سنة 1833، وأمر الأخير حليفه بشير الثاني «**بإيفاد عسكر أقام على رأسه ولده الأمير خليل الذي فظَّع بالطرابلسيين، واعتقل منهم عدداً كبيراً، وقتل المئات**»[231]. وابتداءً بالعام 1834، عمت الثورة على ابراهيم باشا بلاد الشام، وتجمع الناس في حرش بيروت وراحوا يصادرون المواد الغذائية المرسلة إلى الجيش المصري. ولم يفلح المير بشير في إقناع الناس بحسن النيات ما اضطر إبراهيم باشا إلى إعلان إعفاء اللبنانيين من التجنيد، لكنه عاد عن هذا الوعد عندما اشتدت حاجته إلى المقاتلين. واندلعت الثورة في منطقة بعلبك والهرمل بقيادة الأمير جواد الحرفوش، الذي عاد إبراهيم باشا وعزله فهرب إلى حمى بشير الشهابي الذي «سلمه إلى شريف باشا حاكم دمشق فأماته شر ميتة»[232]. وعمت الثورة الشوف ووادي التّيم وحوران التي كلفته خمسة عشر ألف مقاتل، ما اضطر إبراهيم باشا إلى تجنيد سبعة آلاف مقاتل ماروني بقيادة خليل بن بشير الشهابي، **فكانت بداية عهد عداء بين الدروز والموارنة**، وقد استعمل عملاء الإنكليز والأتراك الحالة النفسية الثائرة في لبنان وحاولوا إشعال نار الفتنة الكامنة تحت الرماد بالرشوة حيناً وبالسلاح والوعود حيناً آخر[233]. كذلك شارك آل الخازن المحرومون من إدارة بشير الثاني بنشاط كبير في هذا التمرد، كذلك خنجر الحرفوش الذي عزله المصريون منذ 1834، وكانت وعود القنصل الإنكليزي وود والسلطات التركية تجذب المقاطعجية وتشجعهم على هذا التمرد.

أما عن الإرساليات المسيحية التي نشطت في هذه الأثناء، فكانت على ارتباط دائم بقنصليات بلدانها، لمواكبة الأحداث والتأثير فيها. وكان الأب اليسوعي بلانشيه يطلب في تقرير له في شباط 1844، « دعماً كاملاً لمشاريع الآباء اليسوعيين «لأنه تتجسد فيها المصالح الفرنسية»[234]. **ولم يكن التجار الفرنسيون بعيدين عن التدخل، مثال على ذلك، كان اثنان من النبلاء الفرنسيين هما الكونت دو لافرتيه شانبلاترو والفيكونت دو ليمون يريدان تأسيس معمل لحل الحرير في بيروت، وتزويد الإسكندرية بالشرانق، وانتهى بهما الأمر أن يدعما ثورة الجبل على المصريين، وأن يطوفا الجبل على ظهر الخيل من أجل التحريض!** ومع ازدياد دور القناصل وسفراء الدول الأجنبية باستمرار، كان إبراهيم باشا يشكو: «إن هؤلاء القناصل والسفراء هم مصدر عذاب لي. إذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون حكومتي.. فمع السلطان والباب العالي نستطيع تدارك الأمور وأن نلزم جانب الحذر. أما القناصل فهم مصدر عذابي ولا أستطيع عمل أي شيء حيالهم. إنهم كارثة البلاد»[235]. **وكانت قوة القناصل ترتكز على الطوائف المحلية التي ربطوها بوثاق متين من التبعية إلى مخططاتهم ومصالحهم في المنطقة وكان باستطاعتهم تحريكها ساعة يشاؤون**[236]**، عبر الكنيسة والإرساليات، حيث كان اليسوعيون واللعازاريون يخرجون «ثوريين» مشبعين بنموذج التحديث الفرنسي، كما أن مدرسة عبيه الإنكليزية كانت تخرج «ثوريين» مشبعين بنموذج التحديث الأنكلوساكسوني». وكانت المدرسة التي تبرعت بها نساء الوزراء الأميركيين لبنات لبنان عام 1846 تخرّج «ثوريات» مشبعات بنموذج التحديث الأميركي**[237].

كان إلحاق جبل عامل بالإمارة الشهابية، أحد أهم أسباب اشتراك العامليين في الثورة التي أشعلوها على المصريين والشهابيين معاً. وقد ولى الأمير بشير ابنه مجيد حكم جبل عامل، فبطش هذا بالعامليين ونكل بهم، فسرعان ما أعلن حسين شبيب حفيد ناصيف وابن شقيق فارس الثورة في أوائل تشرين الثاني 1839 وطالب برفع يد المتسلمين عن بلاده وإعادة الحكم إليه[238]، إلا أنهما اضطرا إلى المغادرة إلى حوران وضواحي دمشق، ولما علم شريف باشا حكمدار الشام بمكانهم بوشاية من أحد مشايخ الدروز، أرسل عليهم فرقة من عسكره أحاطت بهم، فألقى القبض على حسين شبيب الذي أعدم شنقاً، بينما تمكن أخوه محمد علي بك من الفرار[239].

بريطانيا تحسم المعركة ضد ابراهيم باشا

قررت إنكلترا تجريد مصر من أسطولها البحري، حتى تعجز عن إمداد قواتها في الشام، وأمرت الكومودور نابييه (Napier) بأسر الأسطول المصري أو تدميره، وفي أوائل آب 1840 حاصر الأسطول الإنكليزي سواحل مصر والشام، واستولى على كل السفن المصرية الحربية

والتجارية، وأنذر الجيش المصري بإخلاء بيروت في أقرب وقت، وما لبث أن قدم أسطول دولي بقيادة بريطانية يحمل بين 10-15 ألف جندي تركي وألفي جندي أوروبي نزلوا في جونيه، وقد برز الإنكليز بفضل البواخر التي سهلت عملية الإنزال، رغم تفوق الجيش المصري بعدد الرجال[240]. **ووزع البريطانيون أكثر من ثلاثين ألف بندقية في الجبل. وأمام رفض سليمان باشا الأمر بإخلاء بيروت، قصفت السفن الإنكليزية والنمساوية بيروت والمحجر الصحي، لمدة شهر كامل، وقد دمر السور بكامله، والكثير من أبنيتها، وقتل الكثير من سكانها.** واستولى الحلفاء على جبيل ثم البترون، ثم سقطت بيروت في تشرين الأول 1840 واحتلوا حيفا وصور وصيدا، وكذلك يافا ونابلس[241].

لم يتوان البطريرك حبيش، الذي كان من أشد مؤيدي الوجود المصري، في الالتحاق بالمخطط الجديد، فقد عاد فانحاز إلى صفوف «الثوار»، بالحماسة نفسها، فأصدر من جديد حرماً ضد كل من لا يشارك العاملين في طرد المصريين. بينما عزلت فرنسا قنصلها في لبنان مسيو بوره، واتهمته بتأييد الموارنة و«الثوار»، ووقفت تتفرج على سقوط جبهاتها الواحدة تلو الأخرى، وهكذا فعل الفاتيكان بحجة عدم تعريض مسيحيي الشرق للأذى[242]. بينما غادر بشير الثالث (أبو طحين) معسكر المصريين القريب من بيروت، وانضم إلى معسكر الحلفاء في جونيه، بعد تخلف بشير الثاني الذي أبلغ الحلفاء سراً رغبته في الانضمام إلى صفوفهم، فصدر فرمان بعزله وتولية الأمير بشير الثالث مكانه[243]، ومع سقوط بيروت استسلم للإنكليز الذين خيروه في منفاه، فاختار مالطة حاملاً معه ثروة اللبنانيين التي نهبها، وتاريخاً مثقلاً بدماء وعرق الأبرياء والمغرر بهم!

خيبت فرنسا أمل محمد علي بالدعم، فأصبح وحيداً في مواجهة العالم، فانتزع الإنكليز منه عكا التي كان وعد بها في معاهدة لندن، **وعليه أعلن والي مصر القوي قبوله الشروط الأوروبية، ومن أهمها إنهاء الاحتكار، وفتح أبواب مصر أمام المنتجات الأوروبية، وتحديد حجم وتسليح الجيش المصري.**

بعد رحيل المصريين، وعودة بلاد الشام إلى حكم العثمانيين المباشر، **تم تعيين الكولونيل روز في القنصلية البريطانية في بيروت، وقد تصرف كالمندوب السامي، حيث سيطر على بشير الثالث. وقد فرض البريطانيون حرية التجارة، ليس على مصر وحدها، بل على السلطنة العثمانية أيضاً، وراحت السفن الإنكليزية تتفوق في مجموعها على الأوروبية مجتمعة في ميناء بيروت. وانطلاقاً من بيروت اجتاحت السلع البريطانية المنطقة وأسهمت في تدمير حرف النسيج**

التقليدية[244]. كما دخلت السلطنة العثمانية إلى السوق العالمية وانفتحت على السلع الأوروبية وخفضت الرسوم الجمركية.

جرت التبديلات الجديدة التي تناسب العثمانيين وحلفاءهم الأوروبيين، فقد جرى عزل من يقتضي عزله. فيما تولى بشير الثالث الحكم في إمارة جبل لبنان موظفاً يأخذ راتبه من الباب العالي، ويقيم في بيروت تحت أعين القنصل وود. و«كتب البطريرك صكاً يتعهد فيه بالنيابة عن الأمراء والمشايخ وعامة الشعب، أن يطيعوا الدولة العثمانية، ويعملوا بمبادئ ديانتهم، ويخضعوا لمن يعينه العثمانيون حاكماً عليهم، فمنحته السلطنة وساماً مرصعاً بالماس»[245]!

تصدير الحداثة الأوروبية إلى الشرق

بدأ التنافس في خطوط الملاحة البحرية يتأجج بين إنكلترا وفرنسا والنمسا، ومنذ العام 1841 كانت 76 باخرة تجوب البحر المتوسط. وأدت إلى تحكم القوى الأوروبية أكثر في الموانئ العثمانية. وكان الإنكليز أول من أنشأ خطوطاً لملاحة البواخر في بحار المنطقة. ترافق ذلك مع بروز الأطماع الاستعمارية الأوروبية في المنطقة، حيث كان يجري التمهيد لجعل الطوائف المسيحية، واليهود، عامل تفجير آخر ضد السلطنة بحيث عرف القرن التاسع عشر، وهو عصر الاستعمار المباشر الكثير من الحركات الطائفية كانت ترمي إلى إيجاد «أوطان قومية طائفية من مسيحية ويهودية»[246]. ومع سقوط الإمارة الشهابية، كان على فرنسا أن ترمم موقفها بعد تحالفها مع محمد علي، في ظل هيمنة القنصل البريطاني على الأمور في بيروت. وفي وقت كانت روسيا والنمسا تسعيان بدورهما لإيجاد موقع قدم لهما بين رعايا السلطنة، سعى الفرنسيون لوضع بلاد الشام كاملة، ومن بينها جبل لبنان، تحت سيطرتها المباشرة بحجة تحديث المسيحيين، فراحت تجمع الإحصاءات عن سكان المقاطعات السورية بكاملها. ويبرز تقرير يرجع إلى عام 1841 الاهتمام بسكان سورية الذين يعدون حوالى مليون وأربعماية ألف نسمة، منهم ثلاثماية ألف مسيحي. **وإن هذه الأقلية المسيحية مدعوة إلى القيام بنهضة تعم الأغلبية السكانية المحيطة بها، وهذه النهضة بحاجة إلى مؤسسات واسعة توضع بإشراف الفرنسيين وتربي أبناء الطوائف المسيحية مجاناً كي يصبحوا رجال النهضة الثقافية والصناعية في المستقبل. فالمطلوب بناء كلية دينية ومزرعة نموذجية ومدرسة للصنائع والفنون[247]، وبالطبع نال الاقتراح قبول الفاتيكان، فيما تكفلت الإرساليات بدفع التكاليف**. وفي بداية 1841 قررت الحكومة الفرنسية منح 10 آلاف فرنك تنفق على توزيع القمح على المحتاجين في كسروان، ثم 30 ألف فرنك لترميم الكنائس المتضررة من جراء المعارك، وأضيف 75 ألف فرنك إلى هذه المبالغ منحتها «مؤسسة بثّ الإيمان» التي كان مقر مجلسها المركزي في مدينة ليون الفرنسية. وتم تكليف المرسلين اللعازاريين المنافسين لليسوعيين

والمخلصين للسياسة الفرنسية توزيع 45 ألف فرنك من أصل الإجمالي البالغ 115 ألف فرنك. وفي أيلول قدمت فرنسا منحة جديدة قوامها 90 ألف فرنك إلى البطريرك الماروني. «وقدم الملك لويس فيليب منحة قدرها ألفا فرنك لأسقف زحلة للروم الكاثوليك، كما اشترك مع أخته مدام آديلاييد في منحة قدرها ألفا فرنك لدير المخلص التابع لطائفة الروم الكاثوليك»[248].

لم تحسم «المسألة الطائفية» في مقاطعات جنوب (جبل) لبنان «بل إنها تفاقمت بسبب المحاولات الرامية إلى تنحية الأسر الدرزية المسيطرة»[249]. كذلك كان الأمر بالنسبة إلى الموارنة حيث بدأت المشكلة تتطور من مستوى الزعامات الأسرية إلى مستوى الطائفة الأقوى جبلياً، ولكن الأقلية ضمن السلطنة.

كان التجار هم المستفيدين من الانفتاح التجاري مع أوروبا، بينما تضرر المقاطعجية الذين عملوا وسطاء تجاريين، فوجدوا التعويض في التضييق أكثر على الفلاحين. بينما ارتسمت في الجبل سمات لأعيان من نوع جديد. هذان تاجران مارونيان: بطرس الأصفر وميخائيل طوبيا- أو بيترو أصفر وميشال طوبيا حين تتجه أنظارهما إلى غرب البحر المتوسط. كان الأصفر على علاقة بآل الخازن، يبيع حريرهم ويزودهم بالبضائع، واكتملت الحلقة بأنه أصبح دائنهم الحريص على شراء المحاصيل بالسعر الذي يناسبه، وكان يحظى بدعم القنصل الفرنسي، ويقيم علاقات عمل مع آل بيهم التجار المسلمين في بيروت الذين أصبحوا عبره من دائني آل الخازن أيضاً. **وكان الأصفر وكيل الأخوة بورطاليس (Portalis) الفرنسية التي تلعب دوراً مهماً في صناعة وتجارة الحرير منذ 1840، وانغمس (أصفر) بحكم مهنته في دسائس الجبل، اتهمه الشيخ الدرزي يوسف عبد الملك بأنه ذهب سنة 1843 برفقة القنصل الفرنسي إلى معمل بورطاليس للتآمر على آل جنبلاط وأرسلان مرتكزاً على الحزب اليزبكي الدرزي، وأنه انحاز بالتالي إلى فريق البطريرك الماروني المؤيد لعودة الشهابيين**[250]. ومن الشخصيات التي برزت كذلك ميشال طوبيا الذي كان يمارس نشاطه شمالاً حيث كان يوفر الحاجات الاستهلاكية لرهبان دير مار أنطونيوس بأسعار تعسفية، ومن خلال الضغط على الرهبان صار يمارس تأثيراً على القائمقام المسيحي حيدر أبي اللمع، الذي كان طوبيا وكيل أعماله أيضاً! ومن الروم الكاثوليك برز آل المدور الذين استفادوا من الحماية الفرنسية وسعوا إلى تعزيز نفوذهم عبر الحركة الإصلاحية العثمانية. وفي الخمسينيات أصبح نقولا المدور مدير مكتب حاكم بيروت العثماني.

أدخلت شركة بورطاليس الآلات والتقنيات الجديدة عبر معامل استقدموها من فرنسا، بينما تتوافر الشرانق واليد العاملة الرخيصة في لبنان. **واستفادت من شروط المعاهدة التجارية لسنة**

1838، التي ألغت جميع الاحتكارات وفتحت السوق العثمانية على مصراعيها للتجارة الفرنسية المتمتعة بالحماية كذلك برسوم متدنية، بينما المنتوجات المحلية تخضع لرسوم مرهقة. بنى بورطاليس معملاً في بتاتر حيث حصل على ضمانة الشيخ يوسف عبد الملك من الحزب اليزبكي، وكان غالبية سكان المنطقة من المسيحيين. **وقد تم نقل ظروف العمل القاسية للنساء العاملات في حل الحرير في فرنسا إلى جبل لبنان**[251].

من الأسر إلى الطائفة

كانت الثورة الفرنسية قد حدت من سلطة الإكليروس كما رأينا، إلا أن فرنسا نفسها وظفت هذا الإكليروس في مشروع سيطرتها على الشرق، وكانت تفتش عن طرف فاعل يؤمن لها نقل مبادئ ثورتها، ويساعد على تأمين مصالحها، **وبحكم (وجود) الكنيسة التي كانت مهيأة لذلك من قبل، إن كان عبر علاقتها التاريخية بفرنسا، أو في اكتساب الوسائل التي مكنتها من تمثل ما يأتيها به الغرب، وكانت تفرزه، وتطبّعه وفقاً لعقلية الطائفة ولاحتياجاته.** وبحكم (وجود) الكنيسة، لم يقتصر أثر النشاط الغربي على التجار الذين باتوا يقفون عند مفصل نظامين اقتصاديين والذين كانوا يتجهون في ذلك الوقت إلى تكوين طبقة، كما لم يتوقف على إنتاج الشرانق أو على بعض قطاعات اليد العاملة الريفية، بل إنه دخل إلى صميم حياة طائفة بأكملها عبر المجال الروحاني، وكان في الوقت نفسه يشكل ضمانتها السياسية والمادية[252]. **ومن عوامل القوة التي اكتسبتها الكنيسة المارونية، أن الأديرة بما تمثله من قوة اقتصادية تمارس الزراعة والرعي والطباعة والنسخ وتربية دود القز وحلج الحرير، فإنها ومنذ القرن الثامن عشر تحولت إلى مؤسسات تعليمية تركز على اللغة العربية، إضافة إلى السريانية الطقسية. كان دعم اللاتين لتحريك الوعي العربي للمساعدة على إضعاف الإجماع حول «الخلافة العثمانية»، وعليه تكون الأديرة صاحبة فضل في إيقاظ الشعور القومي عند العرب بطريقة غير مباشرة. وكان لإدخال المطبعة تأثير كبير في هذا الأمر.**

بدأ التنافس الأوروبي يأخذ منحى خطيراً، حيث أنه بدأ باللعب على الخلافات الطائفية من أجل إيجاد حطب لحروبه بالوكالة. ولم تكن النخب، المتنازعة بدروها، في الجغرافيا المستهدفة بعيدة عن هذه الوسيلة، فقد أخذ الزعماء المقاطعجية يعدون تابعيهم للمواجهة، تحت رعاية القناصل الأوروبيين والولاة العثمانيين الذين يدعمونهم، بينما برز الزعماء الكنسيون الأقوياء عقارياً ومالياً، ومعنوياً عبر دعم البابوية والدولة الفرنسية، وهكذا سوف تتخذ أي مواجهة قادمة لبوساً طائفياً. وفيما كان التماسك الماروني في وجه الدروز مرهوناً بالبطريرك والإكليروس وليس بالمقاطعجية،

برز يوسف حبيش ابن الأسرة الوجيهة المتوسطة، يشغل المنصب البطريركي منذ عام 1823، ويرتكز على إكليروس غالبيته من أبناء الفلاحين، وقد اعترض على استبدال بشير الثالث بأي من أعيان الموارنة، لأن بقاءه يعزز نفوذه، وهكذا قدم نفسه ضامناً لمصير الطائفة[253].

وكانت السلطات الأوروبية تدعم تدخل قناصلها، عبر الإرساليات الناشطة، التي تملك المال والإنجيل. وبسبب التنافس الشديد بين هذه الإرساليات، برز في هذه الفترة صراع ماروني بروتستانتي، وصراع أرثوذوكسي بروتستانتي، حول التوسع بين الجماهير المسيحية، **وقد ترافق تأسيس التبشير الإنجيلي الأميركي للمدارس الأميركية، في عبيه بحمدون وبيروت وحاصبيا، مع تكون نخب مسيحية متعلمة**.

وفيما كانت فرنسا هي المسؤولة عن الإرساليات الكاثوليكية المسموح لها في السلطنة، وعن حماية المسيحيين كذلك، وهي «إحدى المقدمات الجوهرية لنفوذها في الشرق»، **كانت الملكية الفرنسية العائدة تتمنى أن يكون اللعازاريون هم المكلفين تقديم الأطر المناسبة لإحياء نشاط الإرساليات، بينما كانت روما تنتدب اليسوعيين لهذه المهمة**. واصل اليسوعيون نشاطهم مدة عشرين عاماً بدعم من مجمع التبشير، رغم عداء السلطات الفرنسية التي كانت من جهتها تساند اللعازاريين. وانتقل الصراع إلى أرض كانت غالبية الجماعة المسيحية فيها تخضع لسلطة روما ولحماية فرنسا. وقد برز الخلاف اليسوعي اللعازاري أثناء التمرد على الحكم المصري، حين كان اللعازاريون ولا سيما الأب لوروا يحاولون تهدئة المتمردين، بينما عمل اليسوعي البولوني الأب ريلو على دعم التمرد مستنداً إلى خصوم فرنسا[254]. واستتبع التنافس بين الطرفين في تأسيس المدارس وإعطاء المنح من أجل إعداد النخب لمواكبة الوظيفة الجديدة، عبر استبدال الإيمان بالوجوه المثقفة للطائفة التابعة. كانت المنح الفرنسية تمنح بداية لأبناء المتنفذين الموارنة من الخازن والدحداح وحبيش وخوري وثابت وشهاب. وهنا بدأت مفاهيم إسقاط التجربة الفرنسية على واقع الشرق. كان الأمر يتعلق بإعداد «قادة إنسانيين و**متنورين**» عن طريق التعليم المستحدث بين أبناء الأسر الأعيان المارونية التي كانت فرنسا على علاقة قديمة بها، **أي بإعداد نخب قادرة على فهم السياسة الجديدة ثم على تنفيذها وفقاً للمصالح المسيحية والفرنسية**. لقد أعطى هذا النهج الفرصة لأعيان الموارنة للتكيف مع النظام الجديد مستوحين النموذج الفرنسي. وهو بالتالي لم يتعارض مع السياسة التي اتبعها ممثلو فرنسا في السنوات اللاحقة والتي استهدفت المقاطعجية مبتغية تدمير سلطة الأسر الدرزية الكبرى، ومن ثم سلطة الأسر المارونية الكبرى ذات المكانة المرتبطة بالنظام القديم[255].

الفتنة الطائفية 1841

كان الجنبلاطيان نعمان وسعيد[256] العائدان من منفاهما المصري إلى الجبل، يسعيان لاستعادة مكانتهما وأملاكهما التي سيطر عليها الموارنة خلال الفترة السابقة. وكان على الجنبلاطيين أن يتصديا مع الزعيمين الدرزيين، حسين تلحوق وأمين أرسلان، لبشير الثالث ذي الديانة المسيحية، والخاضع لإرادة القنصل البريطاني، في وقت خسر الموارنة حليفهم الأبرز بشير الثاني ومن ورائه محمد علي باشا، وبقي لهم الدعم الفرنسي القوي.

كان التضخم السكاني في جبل لبنان قد بدأ يلامس نقطة تحول خطيرة، حيث باتت المساحات الحيوية لا تكفي مقتضيات الحياة لمئات الآلاف من السكان، وكانت غلال المنطقة لا تكفي أكثر من أربعة شهور، ويفترض التعويض عن النقص من منتجات سهل البقاع وأسواق الساحل، ما يفسر انتقال الآلاف بمرور الزمن إلى المناطق الأخرى، ومحاولات بشير الثاني سابقاً الاستيلاء على سهل البقاع. وقد بدت الفورة السكانية المارونية طاغية، تثير مخاوف الزعماء الدروز على ضماناتهم في الجبل، فبدأوا التوجه منذ العام 1841 نحو سد الثغرة العددية، وبعد التأخر الناتج من التدخل الغربي الذي أفاد الموارنة بشكل خاص، توجهوا نحو تحديث الزراعة والتعليم. فيما كان المسيحيون قد بدأوا تلمس العمل الحر والتملك، بعد أن كانوا يعملون لدى الإقطاعيين، وكانت بعض التغييرات الطبقية قد بدأت تظهر على جماعتهم. **وكان بشير الثالث ينحو نحو سلفه بشير الثاني في تحجيم الإقطاعية ليتسنى له أمر التفرد بحكم الجبل. ولم تكن الكنيسة المارونية غائبة عن التغيير الذي يجري في أوروبا والمنطقة، إذ كانت تستشعر بداية أفول عهد المقاطعجية، وتسعى إلى حكم الجبل عبر العلاقة المباشرة بعامة الناس.**

تقدم القادة الدروز سنة 1841 بعريضة إلى الباب العالي أكدوا فيها الوفاء الذي تميزوا به منذ القديم تجاهه وتجاه الإسلام، وذكروا بأنهم كانوا دائماً أوفر وجاهة من المسيحيين، واشتكوا سلوك الأمير بشير الثالث الاستبدادي واستنكروه لكونه يصب في مصلحة «الكفار»؛ لذا تلخص مطلبهم في تعيين قائد خاص بهم على أن يكون من جماعتهم. وأضافوا أنهم يرفضون الإذلال على يد المسحيين[257]. وفي السنة نفسها، أثناء جني الحرير، عبر أبناء الجبل عن احتجاجهم الشديد على التعرفة الجمركية الجديدة المقرة بموجب الاتفاقيات التجارية المبرمة سنة 1838 بين فرنسا وإنكلترا والباب العالي، «وأعلن «القنصل (الفرنسي) دي ميلواز دفاعه عن الجبليين الذين تزعم البطريرك الماروني مقاومتهم ضد الرسوم الجمركية الجديدة»[258]. وهكذا تكون الكنيسة قد صادرت دور المقاطعجية في مكان، وأصبحت تشكل رأس التأثير في حركة الشارع في الوقت نفسه. ولم يكن

الطرف المقاطعجي، ومن خلفه السلطنة التي ترعى النمط المهدد من علاقات الإنتاج، ليقف مكتوف الأيدي وهو يرى مصالحه تنهار أمام الوافد الجديد بحلته الجديدة، وكان لا بد للانفجار أن يقع. ولم تكن أصابع الإنكليز بعيدة بالطبع، إضافة إلى دور الإرساليات التي تعمل بين الناس، في المدارس والكنائس، وتعمل على تقسيم السكان على أنهم طوائف/ شعوب! **فمن ناحية كانت مؤسسات الجزويت الكاثوليكية في بيروت وبكفيا تنظِّر لإقامة وطن قومي ماروني، تدعمه فرنسا في مقابل ما كانوا يعتقدون أنه محاولة لإقامة دولة درزية بحماية بريطانيا**. بينما تشير الكاتبة الروسية سميليانسكايا، استناداً إلى ما وجدته في أرشيف الخارجية الروسية، **إلى أن العداوة بين الطائفتين الدرزية والمارونية لم تكن سبباً للحرب بل نتيجة لها**، وتضيف عن تقرير لأمين بن بشير الثاني يخبره فيه بالأوضاع، يقول: «**وكان راهب إفرنسي يتجول في قرى المتن وكسروان يحرك الأهالي، ويحرضهم على الهياج والالتحاق بالثورة، ويعدهم بقدوم مراكب فرنساوية مشحونة ذخيرة وسلاحاً لأجل إمدادهم**»[259]. **ومن ناحية أخرى كان المرسلون البروتستانت الأميركيون يشجعون القادة الدروز على طلب الحماية الإنكليزية**، وأبلغ أحد مشايخ حوران القنصل البريطاني روز بواسطة القس تومسون ممثل «الهيئة الأميركية للمفوضين في الإرساليات الأجنبية» في سورية، أمنية الدروز الاستفادة من حماية إنكلترا. كما أبدى الشيخ نعمان جنبلاط مشاعر إيجابية إزاء هذه الدولة. وقد بين روز لبالمرستون مصلحة إنكلترا في منح الحماية للطائفة الدرزية على غرار ما تفعله فرنسا مع الموارنة، وروسيا مع الأرثوذكس[260].

صارت الأمور مهيأة للانفجار، وكانت حادثة تافهة وقعت أوائل تموز سنة 1841 بين بعض سكان دير القمر وبعض سكان بعقلين، كافية لأن تفتح أبواب الجحيم، **أسفرت هذه الفتنة عن قتل 300 رجل معظمهم من الدروز، وخراب في الممتلكات، وتهجير متقابل**. وبعد فشل محاولة الزعماء الدروز لدى القنصل الفرنسي إحلال سلمان الشهابي (المسلم) مكان بشير الشهابي المسيحي، سببه تصدي القنصل الإنكليزي والبطريرك الماروني، قرر الجنبلاطيون أخذ الأمر بيدهم، فحاصروا بشير الثالث في دير القمر في 13 تشرين الأول 1841، فأرسل الأخير طلبات النجدة إلى البطريرك الماروني، ونصارى المناطق المسيحية الشمالية، وزحلة. فلبي من قبل الزحليين الذين فشلت محاولتهم في فك الحصار. واستمرت المناوشات حتى تشرين الأول من تلك السنة. كان الدروز قد قضوا وطرهم من دير القمر، فمشت جموعهم إلى زحلة، بقيادة شبلي العريان، وكانت تتألف من دروز وادي التيم ولبنان وحوران وفرسان الأكراد والعربان وخمس مائة من عسكر الحكومة العثمانية وغيرهم من مناصريهم، فتدخل قنصلا فرنسا وإنكلترا لدى والي

دمشق الذي أعطى الأمر لخنجر الحرفوش بمساندة الزحليين، وكان على خلاف معهم حول التحكم في البقاع.

امتدت المناوشات إلى ساحل بيروت. «وقيل إن لوالي صيدا عبدالله باشا، علاقة في إضرام نار الفتنة بغية إلغاء الإمارة في جبل لبنان وتحويلها إلى ولاية عثمانية صرف كسائر الولايات»[261]**. ولم يكن البطريرك الماروني أقل شكيمة من الجنبلاطيين، فقد دعا كل المسيحيين إلى حمل السلاح. وبسبب خوف فرنسا على مصالحها في بلاد الشام، أرسلت سفنها الحربية على عجل إلى السواحل، وقامت بتوزيع السلاح على الموارنة. وكان الإنكليز قد سلحوا الدروز وكذلك فعل الأتراك. «وتبادل الطرفان القتل والتمثيل بالجثث، وإحراق القرى ونهب الأموال، ووقف الأرثوذوكس إلى جانب الدروز، خوفاً من انتصار الموارنة الذين قد يجبرونهم على تغيير عقيدتهم»**[262].

بعد حصول المذابح، احتج البطرك الماروني لدى الباب العالي، كما احتج لدى الدول الغربية. فرأى الباب العالي الفرصة مناسبة لضم لبنان إلى الولايات العثمانية، فأوفد إلى بيروت مصطفى باشا نوري الذي جمع أعيان البلاد وطلب إليهم أن يوقعوا عريضة يلتمسون فيها من الباب العالي تعيين حاكم عثماني على لبنان. ثم عزل الأمير بشير الثالث وأحضره من دير القمر إلى بيروت، **وتحولت إمارة لبنان إلى ولاية عثمانية عادية، وعين عمر باشا النمساوي والياً عليها، «وكان مسيحياً فأسلم، وحاول استرضاء البطريرك فعين أبا سمرا غانم قائداً للجيش، ويوسف الشنتيري مساعداً، والشيخ فرنسيس الخازن حاكماً على كسروان»**[263].

كان أمام عمر باشا النمساوي ثلاثة أهداف: القضاء على الحلم الشهابي بالعودة إلى الحكم؛ وضع الكنيسة المارونية أمام الأمر الواقع الجديد في سياسة المحاور الدولية؛ والتوفيق بين إقطاعيي الموارنة والدروز. أجبر عمر باشا الدروز على إعادة ما صادروه من أملاك الموارنة، وأرسل ثمانية من شيوخهم إلى بيروت وعاد الموارنة الذين هربوا من المناطق الجنوبية. وأجرى الحاكم التركي استفتاء في صيف 1842 أظهر أن الموارنة يريدون إمارة لبنان بحاكم شهابي، فيما أظهر الدروز الجنبلاطيون رغبتهم في الحكم التركي المباشر، ولكن ما لبثوا أن انتفضوا في تشرين الأول 1842 مطالبين بإطلاق الشيوخ واستقالة عمر باشا، **فسحق عمر باشا الانتفاضة وأحرق قصر آل جنبلاط.**

نظام القائمقاميتين

بناءً على اقتراح مترنيخ مستشار النمسا، وافقت الدول الخمس العظمى: فرنسا، إنكلترا، النمسا، روسيا وبروسيا سنة 1823، على شطر لبنان إلى قائمقاميتين تفصل بينهما طريق بيروت دمشق، واحدة جنوبية للدروز ويحكمها درزي، وأخرى شمالية للمسيحيين ويحكمها ماروني، على أن يكون والي صيدا مرجعاً لكليهما. وبقيت دير القمر، بلدة مسيحية في قلب المنطقة الدرزية، يديرها متسلم من عسكر أسعد باشا. وحلت مشكلة المناطق المختلطة بتعيين وكيلين، أحدهما مسيحي وآخر درزي، تختار كلا ً منهما طائفته بموافقة القائمقام، ويكون كل منهما مسؤولا ً أمام قائمقام طائفته.

كانت فكرة القائمقامية المسيحية بالنسبةإلى الفرنسيين نواة نفوذهم لاحقاً. ولذلك حاربوا فكرة إقامة قائمقامية أرثوذكسية. وضغطوا لضم زحلة وبلاد جبيل إلى القائمقامية المسيحية، وفصل دير القمر عن قائمقامية الدروز وإلحاقها بالقائمقامية المسيحية، إضافة إلى جزين وإقليم التفاح وساحل بيروت، وأن تشمل جميع المناطق التي يوجد فيها المسيحيون. واختير للموارنة قائمقاماً حيدر أبي اللمع الذي سرعان ما اصطدم بالإقطاعيين الموارنة، إلا أن تدخل قنصل فرنسا جعلهم يخضعون للأمر. ولم يشأ الممثل العثماني أسعد باشا إشعال الخلاف اليزبكي- الجنبلاطي بسبب اختيار قائمقام درزي، لذلك دعا زعماء الدروز المسجونين في بيروت إلى اختيار قائمقام من بينهم، فوقع خيارهم على أحمد أرسلان، واشترطوا عليه أن يصون امتيازات الإقطاعيين الدروز ومصالحهم. وقضى الممثل العثماني خليل باشا أن يدفع الدروز للنصارَى 3500 كيس من الدراهم تـعويضاً عما لحق بهم من خسائِر في سنة 1841، كما وضع منطقة بعبدا تحت سلطة قائمقام النصارى، لأن غالبية سكانها من النصارى. وكانت جزءاً من قائمقاميّة الدروز. وسنة 1844، أمرت الدولة العثمانية برجوع ولاية بلاد جبيل إلى قائمقامية النصارى، ثمَّ التمس المسيحيون من الدولة أن تأمر بمساحة البلاد، فأجابت التماسهم.

كانت القوى في سنة 1844 موزعة على أساس مصلحي فوق الطوائف، وكان النزاع يمتد بين متنفذي الطوائف على الامتيازات، فقد بدأت قائمقامية الموارنة تصطدم بالمصالح الإقطاعية، خصوصاً عندما كلف حيدر أبي اللمع جباية الميري من إقليم جبيل الذي كان يتبع لوالي طرابلس، واعترض بطرس كرم الإهدني وآل الخازن في كسروان، فعزلهم أبي اللمع، بالتزامن مع صراع دموي بين آل الدحداح وحبيش الموارنة. وفي هذه الفترة توفي البطريرك حبيش وانتخب مكانه يوسف الخازن من كسروان، «وقد نسب قنصل فرنسا بوجاد هذا النجاح لنفسه. وفي الواقع كان هذا النجاح من صنع اليسوعيين- الذين أقام معهم بوجاد علاقات ودية- الهادفين إلى تطويع الكنائس

الشرقية لنظام روما بشكل أفضل»[264]. تم ذلك برغم انقسام القساوسة حول هذا الخازن، والتمرد الشعبي على هذا الخيار الفرنسي[265].

كان الوضع في القائمقامية الدرزية متشنجاً على أشده كذلك، حيث بقي القائمقام المُعَين مُجرد صورة، بينما بقيت أسر المشايخ الكبرى من زعماء الدروز هي الممثل الفعلي للعلاقات القائمة في مناطقهم، وبقيت ملامح الصراع اليزبكي- الجنبلاطي تعشش داخل الوفاق الطائفي الظاهر.

لم يحصل الفرنسيون على مبتغاهم باستقلال الجبل عن العثمانيين تحت رعايتهم، خصوصاً وأن قسماً منه ما زال تحت رعاية الإنكليز. ولم تكن النفوس قد هدأت بسبب إرغام الدروز على دفع التعويضات، وإرغامهم على إعادة ممتلكات المسيحيين وإعادة المهجرين، وكانت مشاكل المناطق المختلطة تشكل ذريعة حاضرة لافتعال الاشتباك. وفي 1845 صارت المواجهة حتمية، **وكان الفرنسيون المتذرعون بالدعوة إلى عودة أمير شهابي على رأس إمارة الجبل، يعملون بجد لتحويل نتيجتها لمصلحتهم بغض النظر عن مآسي المسيحيين أو الدروز، أو يتدخلون بقواهم.** اجتمع أعيان الدروز في المختارة لوضع خطط الحرب، وشارك ممثلون عن اليزبكية في ذلك الاجتماع، فيما احتشدت تجمعات مارونية في عبيه. فيما فسح العثمانيون في المجال للفتنة، حيث كانوا يرون فيها سبباً لإعادة ضم الجبل إلى حكمهم المباشر، وفسحاً في المجال لاضطرام الفتنة، استدعي والي صيدا أسعد باشا إلى الآستانة (ربما بإيعاز من الإنكليز لعلمهم بميله إلى الموارنة) وعين مكانه وجيهي باشا، فيما ذهب خليل باشا والي بيروت إلى طرابلس في «مهمة تفتيش». **كانت الجبهة الدرزية بقيادة سعيد جنبلاط، والجبهة المارونية بإشراف البطريرك يوسف الخازن التي كان نائب مديرها في عينطورة يتابع الحشود المارونية المسلحة ويطلب لها السلاح والذخيرة من القنصلية الفرنسية[266]. واستؤنفت أعمال القتل والسلب والنهب، واختلط الحابل بالنابل في ظل تدخل القناصل والمبشرين اللعازاريين الفرنسيين على الخصوص.** راحت المواقع المارونية تنهار الواحد تلو الآخر، ووقفت الدول تتفرج على المشهد! كانت مجزرة بإشراف إنكليزي، فيما أوعز القنصل الروسي إلى الزعامات الأرثوذوكسية لمساندة الدروز بذريعة الخوف من إجبارهم على الكثلكة أو المورنة إذا انتصر الموارنة، وانضم بعض السنة والشيعة إليهم كذلك، وكانت فرنسا على الجهة المقابلة من الجبهة. **وعندما وجد الجميع أن قوى الطرفين خارت، بدأ القناصل الغربيون والباب العالي التعاون لاستغلال نتيجة الأحداث وإعادة تنظيم الجبل بما يلائم مصالحهم.** فانتدبت الآستانة من قبلها شكيب أفندي الذي بعث بمذكرة إلى سفراء الدول الخمس يعلمهم فيها بمهمته،

وبالإجراءات التي ينوي اتخاذها. وفور وصوله إلى بيروت في أول تشرين الأول 1845، اعتقل القائمقامين، وأمر بجمع السلاح، ثمَ قام بإطلاق جميع المحجوزين، واستحدث مجلساً لكل طائفة، ذا صفة قضائية.

دعم الفرنسيون الأتراك لضرب المقاطعجيّين الدروز، وترك الزمن يفعل فعله لمصلحة الموارنة، والتخلص من ترتيبات شكيب أفندي، **ومد الموارنة بأكثر من مليون فرنك في المناطق المختلطة في عام 1846 وحده، وتحريضهم على عصيان الزعامات الدرزية**[267]**، وأطلقت يد الجزويت في التبشير والتعليم والمال والتحريض في المناطق المختلطة التي أضحت مركز «المسألة اللبنانية» بالنسبة إلى الفرنسيين**. وكان قنصل فرنسا بوريه يقيم علاقة مع الدرزي اليزبكي ناصيف أبو نكد (المتهم بارتكاب مجزرة ضد الأرثوذوكس في حاصبيا سنة 1844)، لاهتمامه والسلطات التركية باستخدامه لموازنة العلاقة بين القنصل الإنكليزي روز وسعيد جنبلاط. وقد حدد الموقف الرسمي الفرنسي كما يلي: «كلما تدنت مكانة المقاطعجية ارتقت المجالس ومعها كبار الإكليروس، لأن المطارنة المسيحيين هم الذين يعينون أغلبية المجالس»[268].

كان موضوع مسح الأراضي يتملك القيادة الروحية للموارنة، لما لهذا الأمر من تأكيد على تملك المساحات الكبيرة في الجبل من قبل الموارنة على حساب الشيعة والدروز، وبرز هذا الإلحاح في المسح من جديد سنة 1846 بتشجيع من القنصل الفرنسي والإكليروس، مقابل تخوف الأعيان والقائمقامين والقنصل الإنكليزي. وبقي هذا الأمر يراوح إلى أن علق سنة 1850 في جنوب الجبل، بسبب اعتراض الجنبلاطيين.

الموارنة بين ترحيل وتوطين

لم يكن التدخل الفرنسي بكاف لطمأنة الموارنة إلى مصيرهم في لبنان، بل كان يضخم مخاوفهم لاستخدامهم حيث تدعو الحاجة. **فعندما احتاج الفرنسيون إلى يد عاملة مخلصة ونشيطة تأخذ مكان أصحاب الأرض في الجزائر لمصلحة المحتل الفرنسي، دعم مرعي الدحداح سنة 1848 «مشروع توطين الموارنة في الجزائر، ذلك المشروع الذي من أجله قام لوى دي بوديكور بتأسيس «شركة إفريقيا والمشرق» بموافقة البابا بيوس التاسع»**[269]**، على غرار شركة الهند البريطانية!** إضافة إلى محاولة أخرى لترحيل الموارنة إلى أوروبا في عام 1848، «شارك في طرحها آنذاك حلف ثلاثي قوامه مطران وكاهن من الموارنة، ومسؤول في القنصلية الفرنسية في صيدا، قوبلت بالرفض لشديد من جانب الخارجية الفرنسية التي كانت تتبنى فكرة الوطن المسيحي.

فقد كانت المخططات الفرنسية تسعى للاستفادة من الطائفية وجماهيرها في سبيل تدعيم نفوذها في المشرق العربي وتشكيل ضغط متزايد على السلطنة العثمانية»[270] وليس جعل الموارنة عبئاً داخلياً على فرنسا.

التجارة والحرير والمعادن والمصارف

مع بداية رسم وتشكل الخرائط الجديدة والخطط التوسعية لدول الغرب الرأسمالي، وسعيها المحموم لإيجاد مساحات جغرافية رحبة، ذات كثافة سكانية عالية، تستوعب إنتاجها، تمثلت هذه المساحات في البلدان الشرق أوسطية، بما هي أحد أهم المنافذ البرية والبحرية للولوج إلى كبرى الأسواق العالمية ولا سيما في القارة الهندية. وقد تميزت المجتمعات العربية بشكل عام، ومجتمع بلاد الشام بوجه خاص، بكونهما مجتمعات زراعية تقليدية، في بلدان تحتوي على موارد أولية لم يجر استغلالها، وكانت تجري فيها صناعة حرفية أسرية بالكاد تكفي حاجة الأسواق المحلية بمنتجات لم يجر إدخال تحديثات عليها، وكانت الطبقة الطفيلية الحاكمة في نظام السلطنة وتوابعها من سلطان ووزراء وولاة ومقاطعجية ووكلاء وضباط وتجار أثرياء، تتطلب منتجات عجزت الموارد المحلية عن منافسة مثيلاتها الأوروبية وغيرها من المنتجات الجديدة الواردة على سفن الغرب. ولأن الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي كان يفتش عن موارد أولية رخيصة، ويد عاملة رخيصة، وسوق لتصريف الفائض من منتجاته وتحويلها إلى رأسمال مالي يستثمره في قطاعات ربحية أخرى، كان عليه إيجاد مساحة مناسبة لنشاطاته في الشرق والبلدان التي تحتلها الجيوش العثمانية. **ولأن علاقات الإنتاج السائدة في السلطنة كانت تعيق تطور المجتمعات التي تحكمها، فقد كانت على موعد مع الغازي الاقتصادي الجديد لتصبح جزءاً من ساحته الدولية للاستهلاك، ولينخرط جزء من مجتمعها الحرفي ضمن المشروع الصناعي كجزء طرفي في الصناعات التحضيرية أو التحويلية لهذا الاقتصاد. ومن هنا كانت صناعة الجبل الحرفية في الحرير ومشتقاته على موعد مع الدخول في التبعية للرأسمال الصناعي الأوروبي القادم، الذي سوف يستقدم معه مشروع التبعية التجارية والمالية**.

ومن ناحية الرساميل المالية، فقد تأثرت علاقات أوروبا والمشرق من جراء ارتفاع الأسعار، وورود الذهب الأميركي والأسترالي، والتوسع الباهر للأعمال الفرنسية، وتحسين التنظيم المصرفي. وهكذا لم يعد الاندفاع في البحث عن المعادن الثمينة في الشرق الأدنى على حالته السابقة، واعتمدت التجارة الأوروبية لتدعيم بقائها في المنطقة على أدواتها النقدية الخاصة بها. **قدمت فروع البنوك الأوروبية والمؤسسات المصرفية التي تم إنشاؤها بعد عام 1850 في المدن**

الكبرى شرق البحر الأبيض المتوسط رأس المال وإمكانيات التبادل الضرورية للتوسع التجاري الأوروبي واستثماراته، ولتلبية احتياجات التجارة المحلية وكذلك احتياجات الدولة العثمانية[271]. **وأصبح تداول العملات الأوروبية- غير الشرعي في بادئ الأمر ثم المتسامح فيه- علامة التبعية الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية أكثر من أي وقت مضى** في حين كان إيقاع التبادل وحجمه يتناميان بسرعة[272]. وقد احتل الحرير المرتبة التالية في التصدير بعد الذهب والفضة، ثم انتقل إلى المرتبة الأولى ابتداءً من سنة 1854، وقد تحسنت نوعيته بفضل مصانع الحل الحديثة التي أقامها الفرنسيون في الجبل. ولم يعد الحل يجري في البيوت، بل في معامل يعمل فيها العمال بالأجرة، «وارتقت مكانة الإكليروس الماروني كونه جامع الطائفة وبائع الشرانق. وتمكن السماسرة من تكوين الثروات، واضطر الأعيان لبيع أراضيهم. كانت العلاقات الاجتماعية تتحول مع تحول (أنماط) العمل مما أدى أيضاً إلى تعميق الاختلاف في مصائر الطوائف. وفي مواجهة المقاطعجية الدروز كان في إمكان الجبليين المسيحيين أن يرتكزوا سواء بسواء على نشاط معامل الحل الجديدة وعلى مبادرات الدبلوماسية الفرنسية»[273].

كان وسيط علاقة التبعية مع الغرب بدأ بالتمركز في مدينة بيروت، حيث بدأ الرأسمال المحلي يستثمر في حل الحرير، وقد «عاد التجار الأوروبيون بقوة إلى المدينة، إلا أن القيادة الاقتصادية كانت قد استقرت في يد تجارها المحليين. **وانطلاقاً من بيروت اجتاحت السلع البريطانية المنطقة وأسهمت في تدمير حرف النسيج التقليدية. وعزز تجار بيروت من مواقعهم بما هم وسطاء بين التجار الأجانب من جهة والفلاحين والسوق المحلية من جهة أخرى. وسرعان ما انتقلت مهمة تمثيل المصالح الاجتماعية الجديدة في بيروت تدريجاً إلى أيدي الكنيسة المارونية»**[274].

الحروب الروسية العثمانية

كانت الحروب الروسية العثمانية مستمرة من أجل السيطرة على البلقان والتنافس في البحار المحيطة به، والوصول إلى المياه الدافئة. وقد وقعت أكثر من 150 حرباً بين العثمانيين والروس، استغرقت حوالى 150 عاماً. وكانت فرنسا وبريطانيا تريان في هذه الحروب تحقيقاً لمصالحهما، من حيث إضعاف روسيا وردعها عن التدخل في السياسة الأوروبية، وإبعادها عن المنافسة في المجال الاستعماري، وكذلك إضعاف الدولة العثمانية التي تتمدد أملاكها في 3 قارات، تمهيداً لتقسيمها. ولم يكن الرهاب الروسي يستبد بفرنسا كما هي الحال مع بريطانيا، ولعل هذا ما حصر النفوذ الفرنسي -نسبياً- في الحصول على بعض الامتيازات من العثمانيين لحماية مصالحها

ورعاياها. ففي العام 1852، قام السلطان العثماني بمنح امتيازات جديدة للكاثوليك (الذين كانت فرنسا تمثلهم)، ما تسبب باستياء روسيا التي وجدت فيه ذريعة للحرب مع العثمانيين، معتمدة على البعد الديني، فأرسل القيصر الروسي بعثة دبلوماسية إلى إستانبول للحصول على امتيازات للرعايا الأرثوذكس في الدولة العثمانية، فكان الرفض، واندلعت حرب القرم سنة 1853، وانتهت سنة 1856 بهزيمة روسيا، وعقد معاهدة باريس التي فرضت على روسيا سحب أسطولها من البحر الأسود إلى البلطيق تحت بند حرية الملاحة في الدانوب، وحيادية البحر الأسود، واستقل إقليما بوغدان والأفلاق (في رومانيا اليوم)، واحتفظ العثمانيون بالمملكة الصربية، مقابل إعادة ميناء سيفاستوبول الذي كان سقط بيد الحلفاء. وكان من نتائج هذه الحرب، أن أصدر السلطان عبد المجيد خطاً همايونياً يساوي بين رعايا السلطنة بغض النظر عن دينهم، أو عرقهم، فيما احتفظت فرنسا بحق رعاية الأماكن المقدسة في فلسطين. وكان لمعاهدة باريس أهمية خاصة في التوازن الدولي، حيث أنها صاغت الوجه السياسي لأوروبا خلال القرن التاسع عشر، وأشركت السلطنة العثمانية في هذا القانون. وتكمن أهمية هذه المعاهدة في أنها كشفت بجلاء أن المصالح هي التي تصنع الأحداث ومن ثم تصنع التاريخ، وأن التحالفات لا تصاغ وفق العقائد الدينية.

ثورات ومذابح القرن التاسع عشر

كانت التحولات المبنية على ضعف السلطة المركزية العثمانية، وكثافة التدخلات الأوروبية وعنفها، وما أفرزته مفردات الحداثة الغربية على المجتمعات الشرقية من تأثيرات، وخصوصاً المسيحية منها، جاء أكثرها عبر الارتباط الديني بالغرب، ولا سيما بالمركز الكاثوليكي في الفاتيكان، الذي كانت قوته السياسية الأساسية تصب في مصلحة الفرنسيين. **وعليه كان لا بد للتمايز النفسي أن يتمظهر ضمن الجماعات التي ما زالت تعيش العلاقات الاجتماعية نفسها، والتي يشرف بعضها على التحول ولو بشكل بسيط نحو الارتباط بعلاقات فيها بعض التحديث، ما سوف يبلور عندها، بمرور الوقت، بعض الادعاء، والفوقية، كمقدمة للانسلاخ. وبناء على هذه الجزئية يمكن اعتبار ما سوف يحصل، على أنه تغريب حضاري لتشكيلة اجتماعية بتمامها، ما قد يصح عليه مجازاً إطلاق مصطلح Ethnocide (تصفية عرقية).**

كان مجال التسوية الاجتماعية في الجبل قد بدأ وكأنه ينحسر في ظل الظروف المتفاوتة من القوة المادية والمعنوية التي راحت تميل لمصلحة المسيحيين في الجبل، ولاسيما الموارنة منهم، بسبب القوة المالية والكنسية والدعم البابوي والإرسالي والفرنسي. وتحت ذريعة الطائفة، سوف يجعل الانزواء الاجتماعي من هذه التشكيلة الاجتماعية مجالاً حيوياً للتأثير والتحريض الغربيين حين تدعو المصلحة، ما سيجر انزواءً آخر مضادًا تحت ذريعة طائفية أخرى، تهيئة لأجواء الصدام القادم تحت ذريعة مواجهة الخطر الوجودي!

على هذا التقدير، كانت القوى الأوروبية تسعى كل منها إلى إيجاد تشكيلة اجتماعية تتخذها متراساً لتدخلها وتوجيه الأحداث الطائفية في بلاد الشام. وتعليقاً على هذا النشاط المتمادي، وبسبب حجم التدخلات الأوروبية في توجيه الأحداث الطائفية في لبنان وسورية، علق يوسف بطرس كرم مطلع العام 1850، قائلاً: «لقد أصبحت أمورنا في هذه الأيام، تابعة لإنكلترا وفرنسا.

وأنه إذا ضرب أحد رفيقه، تصير المسألة إنكليزية أو فرنساوية. وربما قامت إنكلترا وفرنسا من أجل فنجان قهوة يهرق على الأرض»[275].

لم تكن الأجواء قد هدأت بعد سلسلة المواجهات التي حدثت بعد خروج المصريين وما تلاها، وكانت ظروف المعارضة للواقع الجديد قد بدأت تتبلور ملامحها. ففي العام 1850، أمرت السلطنة بالتجنيد الإجباري حسب القرعة، وبرغم الخلافات ضمن الطوائف، فقد كان الجبل يهتز من شماله إلى جنوبه. وفي طول البلاد وعرضها، باتت الجماعة الطائفية هي المرجع الأخير سواء عند المسيحيين أو عند المسلمين، فعقد الدروز والشيعة اجتماعات لرفض الأمر، وتسلحوا لمواجهته، وفر الشبان الدروز إلى حوران، وكذلك فعل آل حرفوش في تمردهم وانطلاقهم نحو دمشق، إلا أنهم هزموا واعتقلوا. وقد حاول السر عسكر العثماني اللعب على وتر التحريض الطائفي بتساهله مع المسيحيين، علهم يواجهون الدروز. **وفي تشرين الثاني من العام نفسه، حصل تمرد على التجنيد ودفع الفردة في حلب، تحول إلى مهاجمة منازل أثرياء المسيحيين التي أضرمت فيها النيران. وكان هذا العصيان قد جاء عقب الانخفاض الذي طرأ على أسعار الحبوب ما زاد من ضيق فلاحي هذه الولاية وجعلهم يرفضون دفع الميري، وكانت الشرارة دخول بطريرك الروم إلى حلب على رأس موكب**. لكن الجيش العثماني استعاد السيطرة إثر معارك ضارية. وفي جبل لبنان كانت ظهرت هذه السنة حركة معارضة للقائمقام الدرزي أمين أرسلان، عبرت عن قلق المقاطعجية، والطائفة الدرزية بمجملها، حيث كان أرسلان بدوره بائعاً للشرانق ومديناً كذلك، فبدت سلطته مزعزعة بسبب تدخل التجار وأصحاب معامل الحل الأوروبيين. **واتهم أرسلان رجل الصناعة الإنكليزي «سكوت» بزرع البلبلة في الجبل بواسطة معمله الذي سيدمر العلاقة الاقتصادية بين الأعيان والفلاحين، وباستنزاف الأهالي بالفوائد الربوية**. ومن ثم هجر دروز لبنان في العامين 1852 و1853 قراهم ولاسيما بعد تسلمهم سلفة بضمان حصادهم من الشرانق، واتجهوا إلى حوران للالتحاق بإخوانهم في الدين والتصدي معهم لعملية التجنيد[276].

كانت القوى الجديدة في الجبل، تستهدف الإقطاع بشقيه الماروني والدرزي على السواء. وبعد موت حيدر أبي اللمع في أيار 1854، خلفه على القائمقامية المارونية بشير أحمد الذي سيبدأ صراعه مع الإقطاع وخصوصاً آل الخازن على الفور. كذلك كان الحال بالنسبة إلى النزاع بين الحبيشيين والخازنيين. «وكانت معارضة الكنيسة المارونية للمقاطعجية والدروز تتطابق مع وجهات النظر الفرنسية فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات في جبل لبنان»[277]. وقد ساهم في اكتساب الكنيسة لتلك الأهمية عوامل ثلاثة هي: القوة الاقتصادية؛ انتقال المقر البطريركي من وادي قنوبين

إلى بكركي؛ انتخاب بولس مسعد بطريركاً، وهو القادم من عامة الناس، ما يعبر عن الحراك الاجتماعي داخل الجماعة، ويعتبر تدخل القنصل الفرنسي حاسماً في هذا الخيار. وفيما عارض «مناصب» الشمال انتخاب مسعد، انطلقت تظاهرات شعبية تحيي «بطريرك العدالة والمساواة» في سائر المناطق[278].

ثورة طانيوس شاهين

كان المشروع الغربي يضخ مفاعيله في الجغرافيا التي كانت على موعد مع تبدّل خطير، حيث جعل التشوه الخطير في العلاقات الاجتماعية ـ التي سببها الغزو الاقتصادي والثقافي الأوروبي من جبل لبنان وملحقاته ـ ميداناً لتجارب التنقية العرقية بلا مواربة، وكانت تباشير حركة فلاحية موجهة بدأت تلوح في الأفق، وقد وجدت ذريعتها على أثر مرسوم الإصلاح-التنظيمات الخيرية لعام 1856 الذي فسره الفلاحون حسب رأي المستشرق لوتسكي: على أنه مرسوم مساواة يعفيهم من القيود الإقطاعية. وكانت انتفاضة بيت شلالا وقرنايل، أولى هذه الحركات ضد رجال الإقطاع في لبنان سنة 1857. وثار فلاحو قرنايل الموارنة من بني هلال ضد إقطاعييها الدروز من آل الأعور، كما ثار فلاحو شلالا الموارنة في جرود البترون ضد الشيخ واكد حبيش الماروني. **وقد أشار القنصل العام لفرنسا في بيروت إلى أن الأزمة الاقتصادية الفرنسية لعام 1857-1858 قد «انعكست بشكل كارثي على الأعمال في سورية حيث أعلن عن إفلاسات عديدة وضخمة، ووقعت البلاد في ضيق مالي غير مألوف استمر حتى نهاية 1859، وانتشرت حالة من عدم الثقة، وزاد الوضع سوءاً أن المحاصيل كانت قليلة لمدة سنتين متتاليتين»**[279].

تزامنت تحركات جبل لبنان مع التحركات الثورية في أوروبا وسائر الولايات العثمانية. وامتدت الانتفاضات إلى الجنوب اللبناني، حيث «**هز منطقة العرقوب في سلسلة جبال لبنان الشرقية تمرد فلاحي غامض قضى خلاله نحو 200 ضحية، وفي العام ذاته، 1858، شهدت اللاذقية، في الشمال السوري، انتفاضة فلاحية واسعة النطاق»**[280]**، وامتدت الحركات إلى حلب حيث تحول الاحتجاج ضد الخدمة العسكرية والضرائب إلى انتقام من المسيحيين، بسبب تحريض رجال الدين المسلمين الشعب على الحقوق الممنوحة للمسيحيين في الخط الهمايوني، واتهامهم السلطان بانتهاك الشريعة الإسلامية وبيع نفسه لفرنسا وإنكلترا**[281]**، وقد تمثل الانتقام في الحرق والسلب والقتل والاغتصاب. وتطورت أعمال العنف لتشمل التجار الأجانب، وتوسعت رقعتها لتصل إلى شبه جزيرة العرب، حيث هاجم المحتجون التجار الإنكليز في جدة واحتلوا القنصليتين الفرنسية والبريطانية.**

لقد أحاطت شبهات عديدة بالحركة الفلاحية، حيث تشابكت المصالح والأيادي التي وقفت خلف هذه الحركة، إلا أن أمراً مؤكداً أنه لولا حالة الظلم الذي كان يتعرض لها هؤلاء الفلاحون، ولولا استعدادهم للقيام بحركة احتجاج كهذه، لما كان من الممكن لقوة الكنيسة، أو الإقطاعيين أو حتى الإرساليات أو القناصل أن تجرّهم إلى هذه المقتلة العظيمة التي كانت تنتظرهم. ففي إحدى الشهادات نقرأ أن خلافات نشبت بين المقاطعجيين الموارنة وعلى رأسهم آل الخازن في كسروان على القائمقام الذي أصبح يعتبر موظفاً لدى الوالي العثماني ويقبض رواتبه من الدولة. لكن حركة العصيان هذه انقلبت رأساً على عقب حيث، أن «آل الخازن سعوا إلى جر فلاحيهم للنزاع بتحريضهم على كتابة المعاريض ضد القائمقام (أحمد بشير) والمشايخ الذين اجتمعوا في زوق الخراب (15 آذار 1858)، واتخذوا التدابير لانتخاب وكلاء من الفلاحين لقرى جنوب كسروان وسلموا الفلاحين أختاماً يختمون بها عرائض الشكوى»[282]. وقد وجد هؤلاء المساكين، الذين قذف بهم مشايخهم في المعركة، الفرصة مواتية لوضع قواهم في خدمة حاجاتهم وأمانيهم. وكان قد مر عامان من الجفاف، ما أثر في الإنتاج المحلي، رافقه خفض الطلب على الحرير اللبناني سببه أزمات سياسية واقتصادية في أوروبا. بينما يصف دومينيك شوفالييه طانيوس شاهين بالجلف، ويضيف إنه كانت له علاقة باللعازاريين في عينطورة[283].

عقد وكلاء القرى اجتماعاً سرياً في مطلع تشرين الأول سنة 1858، قرّ رأيهم فيه على نشر راية العصيان ورفع تسلط المشايخ. وامتدت الحركة من كسروان إلى المتن وانتقلت السلطة الفعلية إلى الرؤساء الشعبيين بوجه خاص. وقد عبر الفلاحون الثائرون عن مطالبهم برسالة «أشبه ما تكون بالبرنامج الثوري وتتلخص في: طلب المساواة في توزيع الضرائب؛ إبطال المظالم والهدايا الإلزامية للمشايخ في المناسبات؛ تمثيل شعبي للأهالي؛ ومساواة الجميع أمام القانون وفي الهيئة الاجتماعية. ولقد انتخب الفلاحون زعيمهم طانيوس شاهين مديراً لشؤونهم يتبع القائمقام بدلاً من المشايخ الخازنيين. وكان شعار شاهين: «تسوية عمومية وحرية كاملة». **غير أنه كان «يخلط الطائفي بالاجتماعي إذ يزعم أنه تلقى وعداً رسمياً من القوى الأوروبية من أجل تحرير المسيحيين من عبوديتهم»**[284]. **وكانت مصطلحات «الوكيل» و«الجمهور» و«الجمهورية» و«العامية» مسقطة من مصدرها «الأورومركزي». وقد اكتسبها الفلاحون من تعاليم اللعازاريين،** ولكنه ظل يعني لهم «الطابع الشعبي» للتحرك. وبقي نظام العلاقات العائلية في القرى والتجمع الطائفي على حاله، وإنما على «شكل اجتماعي أكثر «مساواة»، وهو الذي أمكن تكييفه مع بعض الصيغ القانونية، والإدارية، والسياسية المقتبسة من النماذج الأوروبية دون أن يتم التخلي عن أي من السمات الأساسية لبنية المجتمعات في البلدان ذات الثقافة العربية»[285].

ومن أجل إمساك العصا من الوسط، ظلت الكنيسة المارونية تظهر نفسها مرجعاً وسيطاً ومحايداً. وقبل بولس مسعد قيادة طانيوس شاهين، وأبقى على اتصاله بالقنصل الفرنسي لمراقبة الوضع والحد من التدخل العثماني. وقد رضي الفلاحون بصيغة الوساطة الكنسية، مستندة إلى نص الإصلاحات التي سنتها السلطنة العثمانية بالمساواة بين الرعايا. ولم يكن خورشيد باشا بعيداً عن الأمر، فقد «كان مندوبوه يتشاورون سراً مع طانيوس شاهين، لمحاولة إدخال نظام الأقاليم العثمانية المشترك إلى لبنان مقابل عزل المشايخ والأمراء نهائياً»[286]، ولكن شاهين تجنب الصفقة.

تجمع آل الخازن وحلفاؤهم في غوسطا لمهاجمة الثوار والقرى المتمردة، وأصبحت المواجهة حتمية! وطردت قوات طانيوس شاهين الخازنيين من كسروان، واستولت على إقطاعاتهم، فدخلت الثورة في طور جديد أواخر العام 1858. وفي 1859 أعلن طانيوس شاهين قيام الجمهورية وحكومة الفلاحين، ونصب نفسه حاكماً عليها. وفيما كان الخوارنة والقسيسون والرهبان في صف الثوار، بقي البطريرك هو المرجع الوحيد، وقد توصل إلى اتفاقية هزيلة، تضمن استمرار سلطة المقاطعجية على الفلاحين دون أسرهم، وأن يتم وضع مأمور أو اثنين من الفلاحين إلى جانب المأمور الإقطاعي لتنفيذ المهام، وجرى تخفيض الإتاوات والضرائب وإلغاء الرسوم غير القانونية التي كان يجبيها الإقطاعي، وإلغاء التصرفات الشاذة التي كان يقوم بها الإقطاعيون بحق أعراض الفلاحين. وعليه عاد آل الخازن إلى كسروان، ولكن بعد أن كانت الضربة التي وجهت إلى سلطانهم قوية.

مذابح 1860

ظلت الأحوال هادئة في القائمقامية الدرزية (الجنوبية) في حين كان الزعماء الدروز ينظرون بعين الخشية والريبة إلى ما يجري في القائمقامية المسيحية المجاورة لهم حتى أن سعيد جنبلاط أرسل ينصح المشايخ الخازنيين بتسوية النزاع الذي شجر بينهم (في البداية) وبين القائمقام المسيحي، وذلك عندما توقع أن تمتد عدوى كسروان إلى فلاحي المناطق المختلطة (طائفياً) الذين قد يعلنون العصيان على المقاطعجية الدروز. وسعى المشايخ الدروز لربط فلاحيهم (الدروز) بعجلتهم خوفاً من أن يتأثروا بنظرائهم من الفلاحين الموارنة[287]. إلا أن هذا التخوف كان في موقعه تماماً، **ففي ليل دبر أمر وضع «الثورة» في ميزان مصلحة من وقفوا خلفها، فقد اضطرمت الفتنة الطائفية «بهجوم فريق من مسيحيي المتن على قريتي صليما وقرنايل المختلطتي السكان، وطردوا سكانهما الدروز. أما الدروز فأغاروا على قرية بيت مري، وأحرقوا دار الأمير. وفي اليوم التالي، أضرموا النار في عدة قرى في المتن وسهل بيروت. ومن الشائع أن الجنود الأتراك**

اشتركوا في السلب والنهب والاعتداء على المسيحيين، وقد أحرقت أيضاً دور الشهابيين»[288]. **ويظهر من بعض التفاصيل، أن هناك رجال دين وديبلوماسيين كانوا يسعرون نار هذه الفتنة. وامتد القتال حيث هاجم الزحليون ظهر البيدر وعين داره وكفرسلوان التي أحرقت، وفالوغا، وبر الياس، حيث أسفرت المواجهات عن العديد من الضحايا، وأدت إلى حصار زحلة، التي كانت تنتظر نجدة يوسف كرم التي لم تصل! على الرغم من أن البطريرك الماروني (بولس مسعد) منح من ماله الخاص مايتي قرش لكل مسيحي ينضم إلى الجيش (جيش يوسف كرم)، وخمسة قروش يومياً لعائلته، وقد هدد باستنزال الغضب على كل من يقوى على حمل السلاح ويحجم عنه**[289].
بعد هذه الأحداث، رفع مسيحيو حاصبيا وراشيا التماساً إلى والي بيروت يطلبون فيه تعيين حاكم تركي عليهم خوفاً من «عدوان الدروز»، وهذا ما كانت ترمي إليه السلطنة، **لكن النار التي استعرت بداية في المناطق المختلطة في «القائمقامية الدرزية»، امتدت إلى دمشق، لتتحول إلى مذبحة شاملة. ففي 22 أيار 1860 أطلقت مجموعة من «الموارنة» النار على «دروز» عند بوابة بيروت، فقتل درزي وجرح اثنان فبدأت موجة شاملة من الحرق والذبح المتبادل، ودمرت في الفترة بين 29 و31 أيار حوالى 60 قرية في ضواحي بيروت، وامتدت الاضطرابات في حزيران إلى المناطق المختلطة في الجنوب والجبل الشرقي، وحاصر الدروز أديرة وإرساليات كاثوليكية فأحرقوها، وفي 18 حزيران، حاصرت قوات يقودها خطار وكنجي العماد زحلة، وساعده اسماعيل الأطرش القادم من حوران، فيما كان محمد الحرفوش يشرف على التلال شمالها. وكان مرابطو زحلة ينتظرون نجدة يوسف كرم الذي وصل إلى مار الياس شويا، ولكنه عزف عن التقدم، على ما يبدو أنها خطة فرنسية لاستغلال سقوط زحلة كورقة من أجل التدخل، ومن ثم ضمها لاحقاً إلى لبنان**. وهذا ما أشار إليه كرم نفسه عندما ألقى باللوم على «عاتق قنصل فرنسا وقناصل الدول الأجنبية التي هددت بالعمل ضده إذا تدخل في شؤون زحلة. إلا أنه كانت ليوسف كرم حسابات أخرى، حيث أنه كان يجري «مفاوضات مع مندوبي الباب العالي ليبيعهم سكوته مقابل وعد بتسميته حاكماً»[290]. **على كل حال أحرقت زحلة. «ويقال إن الهجوم على زحلة «خطة الصلبان» دبره الكولونيل تشرشل**[291] **متبعاً في ذلك خطة يشوع بن نون في استيلائه على عاي وبيت إيل»**[292].

كان قائد الدروز سعيد جنبلاط يعاونه خطار العماد وعلي حمادة. قتل في دير القمر 2600 نسمة، وفي جزين 1500، وفي حاصبيا 1000، وفي راشيا 800. وامتد التطاحن الطائفي إلى دمشق، في 9 تموز، حيث قتل في باب توما وحدها ما لا يقل عن ألف مسيحي. وكانت حصيلة ضحايا الشام، ما لا يقل عن خمسة آلاف قتيل في يوم واحد، ناهيك عن أعمال الحرق والنهب!

«ولا ريب أن الكثرة الكاثرة من قتلى دمشق كانوا من الملة الأرثوذكسية ولم يشفع لهم أن ذوي ملتهم، في جبل لبنان، ضووا في عام 1860، وفي حوادث أخرى سبقته، إلى صف الدروز، لا إلى صف الموارنة»[293].

كانت الحصيلة 12 ألف قتيل خلال أربعة أشهر (من نيسان حتى آخر تموز، بسبب شجار على لعبة الدحل) كل ذلك بالتواطوء من الدول الغربية لتبرير التدخل في لبنان. **والغريب في الأمر، أن المتناحرين اتفقوا على شيء واحد، هو تهجير الشيعة من الجبل، فقد كان المسيحيون والدروز في مواجهتم بعضهم ضد بعض، يهجرون الشيعة من المناطق التي يسيطرون عليها. هجّر الدروز شيعة إقليم التفاح إلى حارة صيدا. وحتى طانيوس شاهين أغار على جرود بلاد جبيل، في محاولة لإجلاء شيعة جبة المنيطرة نحو البقاع. وتعرضت غير قرية شيعية للنهب في بلاد جبيل وكسروان**[294].

لم يتدخل إقطاعيو الجنوب في المجازر التي حدثت، «وقد وصلت ذيولها إلى بعض أطراف جبل عامل فاجتهد علي (الأسعد) بماله ورجاله لعون المسيحيين، مع احتفاظه بعلاقات المودة مع كبراء الدروز، ولما جاء الوزير فؤاد باشا لإخماد الفتنة اصطحبه معه إلى الشام وجبل لبنان بعد أن جند على نفقته ألف فارس من العامليين، وأوكل إليهم القيام بمهمات أمنية في حوران وغوطة دمشق ووادي التيم وفي حاصبيا وراشيا، وقام بنقل المسيحيين من هذه النواحي ومن جبل لبنان إلى المدن الساحلية الآمنة كبيروت وصيدا وصور، كما آوى بعضهم بقلعة تبنين محله ومركز حكومته»[295].

التدخل العسكري الأوروبي

أخذ الصراع بين فرنسا وبريطانيا منحىً آخر، حيث كانت بريطانيا تدعم وحدة الدولة العثمانية، لكونها أضحت سوقاً لمنتجاتها، فيما كان هدف فرنسا تدوير آلة الحرير وإيجاد رأس جسر في «سورية المستقلة»، التي «تفصل بين مصر والأناضول، وتخضع للهيمنة الفرنسية[296]. وكان الإمبراطور الفرنسي ينوي توكيل إدارتها إلى الأمير عبد القادر الجزائري الذي كان قد علا نجمه قبل ذلك مباشرة في دمشق لحمايته قسماً من المسيحيين، ومن ثم يوسع إطار سياسته العربية والإسلامية المقررة للجزائر بحيث يمثل تطبيقها في آسيا وإفريقيا أحد أوجه السياسة الخاصة بالقوميات. إلا أن مفهومها المستوحى من تجربة الثورات الأوروبية لم يلق عملياً صدى في الشرق

الأدنى، وخضع لواقع الجماعات الطائفية[297]، وهنا يكمن نشاط يوسف كرم وغيره من الأعيان، وخصوصاً أعيان جبل عامل الذين حاولوا إقناع الجزائري المتردد بقبول المهمة.

كما رأينا، فقد سقطت زحلة وأحرقت، وأحرق في الهجوم العلم الفرنسي على المقر اليسوعي وقتل القس الفرنسي بواتييه ومن معه. وسقط أثناء الهجوم وبعده مئات القتلى من الطرفين. وبعد يومين، أنذرت فرنسا بالتدخل، وهذه كانت خطتها، كذلك وعدت السلطات العثمانية بالتدخل لـ«إيقاف المذابح»، فأوفدت على جناح السرعة وزير الخارجية فؤاد باشا بصلاحيات فوق العادة إلى بيروت ودمشق، بصحبة فريق عمل مؤلف من مفتٍ وأمين سر وأربعة إداريين حقوقيين وثلاثة قضاة. وقام سباق ما بين هذه البعثة وممثلي الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا)، واقترحت هذه الدول إرسال حملة عسكرية مسلحة إلى جبل لبنان ودمشق، وجرت مباحثات بين ممثلي هذه الدول والباب العالي في شهر تموز 1860 أسفرت عن البروتوكول الذي نص: 1- أن تكون تحركات الحملة العسكرية المراد إرسالها بالاتفاق مع الباب العالي. 2- أن يعين عدد أفرادها وفقاً لمقتضيات الحالة الراهنة. 3- أن يحدد وقت جلائها (بعد ستة شهور). واعتبر هذا البروتوكول نصراً ديبلوماسياً لبريطانيا لأنه حصر الحملة الفرنسية في إطار أوروبي وحدّ من سلطة قائدها، إذ فرض عليه الاتصال بالوزير العثماني والتفاهم معه على ما يجب عمله وحدد عدد الجنود الفرنسيين في الحملة[298]. «وقد وصف اللورد دوفرين القتال بين الدروز والموارنة، بأنه نتيجة تباغض طائفتين متساويتين في الهمجية»[299]، ونسي أن سياسة بلاده وحلفائه العثمانيين والأوروبيين، وأتباعهم المحليين، هي سبب هذا التخلف وهذه الهمجية!

وصل الأسطول التركي إلى بيروت، ورابطت فرقة عسكرية في الحازمية، وأخرى في حرج بيروت. وكان فؤاد باشا يسعى إلى إسقاط الرؤوس الكبيرة، فأمر بتوقيف المشايخ الدروز في القشلة البيروتية، وعلى رأسهم سعيد جنبلاط الذي حكم عليه بالإعدام، ولكنه لم ينفذ، إلا أنه بقي في السجن حتى وفاته. ومن بيروت، اتجه فؤاد باشا إلى دمشق فاحتل جميع أحيائها عسكرياً. وبعد تحقيق قصير ومحاكمة علنية: نفذ الحكم بإعدام 111 من الجنود غير النظاميين رمياً بالرصاص؛ وشنق 56 مدنياً في مختلف الأزقة والحارات؛ وحكم بالسجن المؤبد على 327 آخرين؛ وحكم بالموت غيابياً على 83 شخصاً؛ وبالنفي على نحو 500؛ وعلى المئات بالأشغال الشاقة. كما مثل مسؤولون عسكريون في ثكنات حاصبيا وراشيا أمام مجلس حربي وجردوا من رتبهم العسكرية وأعدموا رمياً بالرصاص. وقد أراد فؤاد باشا بإجراءاته، قطع الطريق على الحملة العسكرية الأوروبية من الوصول إلى دمشق والدخول إليها.

أما الفرنسيون، فلم يصل منهم إلى لبنان على متن الأسطول الفرنسي الذي يقوده الجنرال دي بوفور دوتبول، في 10 آب 1860، سوى سبعة آلاف مقاتل، «ويمكن التساؤل عما إذا كان تعيين الجنرال دي بوفور دوتبول الذي أدى خدمته في سورية تحت إمرة ابراهيم باشا يمثل رداً على ما حدث عام 1840؟»[300]. «ومن حرج بيروت توجهت فرقة عسكرية فرنسية نحو بيت الدين ودير القمر، وسار معها المسيحيون الذين كانوا في بيروت»[301].

أقام الفرنسيون موقعاً لهم في زحلة. ولإرضاء غرور القائد، وإظهار العين الحمراء لبقية سكان البقاع، طلب الجنرال الفرنسي بعد زيارته زحلة من فؤاد باشا في بيروت، اتخاذ إجراء ردعي، فاستجاب الأخير و«اتخذ إجراءات تجلت بإلقاء القبض على سبعة عشر شخصاً على رأسهم مفتي بعلبك وشيخ المشايخ»[302]. وأثناء توجه الحملة الفرنسية من الشوف نحو البقاع، كان المفوض العثماني قد أنهى مهمته في دمشق بنجاح فالتقى دي بوفور في معسكر الفرنسيين في جب جنين بالبقاع وطلب وقف الحملة الفرنسية، وعدم تجاوز اتفاقية 3 آب. «وكان فؤاد باشا يريد بأي ثمن وقف أي اتصال فرنسي مع الأمير عبدالقادر الجزائري المقيم في دمشق»[303].

حققت فرنسا طموحها بالنزول عسكرياً في لبنان، والتدخل عن قرب في شؤون السلطنة، بينما حصلت بريطانيا على سوقها، فيما وقع الغرم على فقراء بلاد الشام، فعوضاً عن العمل على تهدئة النفوس وإجراء المصالحة، وللمزيد من إيغار نار الحقد المتبادل بين السكان، فقد «أكره جميع الدروز والمسلمين على تقديم الأخشاب اللازمة لبيوت المسيحيين، وأخذت أيضاً البغال خصوصاً دروز البقاع وأعطيت لهم، وأمرت أيضاً بأن توزع الحبوب والأرزاق التي يعثر عليها في بيوت الدروز على المسيحيين على شرط أن تحسب من أصل التعويضات التي يفرض عليهم إداؤها»[304]. وهكذا يدفع الفقراء دم أبنائهم على مذبح خطط الهيمنة العالمية، ورهانات زعمائهم، وفتاوى رجال دينهم، وعند قطف النتائج، يدفع هؤلاء الفقراء ثمن ما أمروا بحرقه أو قتله أو سرقته! فيما يقبض المسؤولون الحقيقيون أجرة انخراطهم في المؤامرة، ومن تعب الضحايا أنفسهم، «فبعد أن جبت الأموال، حاصرت بها، وأعطت النزر القليل منها للأساقفة والوجهاء مقابل وصول (إيصالات) تشعر بقبضهم إياها»[305].

أما أبرز تداعيات المذابح، فهي: تحوّل هزيمة المسيحيين العسكرية، إلى انتصار سياسي، فيما تحول النصر العسكري الدرزي إلى هزيمة سياسية. حيث سيطر المسيحيون على مجلس الإدارة. وبقيت أرامل لبنان يبكين أزواجهن وأبناءهن، وبقي فقراؤه الذين أحرقت بيوتهم وحقولهم فقراء، يتذابحون كل ما دق نفير، وبقي زعماء الفتنة يتنازعون السلطة باستجداء التدخل الخارجي،

وبدماء وعرق أبناء رعاياهم، وحال اتفق الزعماء، فالويل للرعايا البسطاء من بطالة وضرائب وكم أفواه!

في تشرين الثاني 1860 كلف يوسف كرم موقتاً إدارة قائمقامية النصارى، وقد «رفض القنصل الفرنسي بونتيفوليو، وقائد الحملة الفرنسية دي بوفور اللذين كانا يهدفان إلى تنصيب أحد الشهابيين، متهمين كرم بالعمالة للأتراك والإنكليز. بينما حظي كرم بدعم فؤاد باشا، الذي وجد فيه الرجل القادر على ضبط الأمن، وجباية الضرائب، وإرضاء عامة الشعب والكنيسة المارونية. وبعد تعيينه سرعان ما نشب الخلاف بينه وبين أعيان الموارنة عامة، ومشايخ كسروان خاصة، لأنهم رأوا فيه حاكماً من خارج الأسر، التي تعاقبت تقليدياً على الحكم، ومن خارج المنطقة التي توارثت السلطة»[306]. وكان يوسف كرم الحداثي يغرد خارج السرب المعهود، وقد حاول التوفيق ين الثوار والإقطاعيين، إلا أنه فشل، ولكنه أعاد آل الخازن إلى ممتلكاتهم التي صادرها الثوار. وبسبب رفض الإقطاعيين لاقتراحات التسوية التي أعدها كرم، لأنها تمس امتيازاتهم، قام باعتقال بعضهم. وقد وقف الجنرال دي بوفور ضد إجراءات كرم حيث يقول: إن اقتراح يوسف كرم هذا، لا يهدف إلا إلى تدمير النظام القديم، لا لما فيه من خلل، وإنما بسبب المبادئ التي لا تزال تربط هذا النظام، بتقاليد البلاد وعاداتها، وذلك بهدف تحقيق مصالحه الشخصية، وتسهيل نفوذه المباشر، فهو يسعى إلى خلق حزب وإقصاء الأسر- التي يتوقع مقاومتها له- عن شؤون البلاد. ولم تكن السلطات الفرنسية تجد الوقت المناسب لانهيار السلطنة، أو العائلات التي تمثل النموذج العثماني في الجبل، ويعمل ممثلوها على إيجاد نظام حكم مسيحي بزعامة أمير شهابي، تلحق به موانئ صيدا وبيروت وطرابلس، وكذلك سهل البقاع ونواحي حاصبيا وراشيا[307]. واقترح دي بوفور مجيد الشهابي، حفيد بشير الثاني، لهذا المنصب. و«في هذا السياق حاول طانيوس شاهين عصيان كرم، على رغم أنه قبل التسوية التي فرضها، والتي عارضها المشايخ. ثم أوعز شاهين إلى أعوانه بإثارة القلاقل والاضطرابات، لإظهار عجز القائمقام الشاب عن ضبط الأمن وجباية الأموال الأميرية، مستفيداً من دعم الأمير مجيد شهاب منافس كرم، ومن قائد الحملة الفرنسية دي بوفور، الذي وجد الفرصة متاحة للانتقام من كرم بسبب معارضة مشروعه»[308]، وبعد إطلاق النار عليه من قبل شاهين، بادر كرم إلى مداهمته في ريفون، ففر شاهين، لكنه عاد بوساطة بوفور، وعينه كرم مفوضاً محلياً لإدارة شؤون كسروان، التي عاد إليها الإقطاعيون كذلك.

المتصرفية

تداعى المخططون لقطف النتيجة، فوصل مندوبو الدول الخمس الكبرى إلى بيروت في 5 أيلول 1860 للتحقيق في أسباب الفتنة. فقرروا إلغاء نظام القائمقاميتين، وتوافقوا على: **إعادة تنظيم جبل لبنان ككيان سياسي ذي وضع خاص داخل النظام** العثماني؛ **على أن يتولى إدارته حاكم مسيحي «غير بلدي» يعينه الباب العالي ويكون مرجعه المباشر؛ وقسم الجبل إلى ستة أقضية إدارية، حسب الأكثرية المذهبية**، وضمت إلى الجبل زحلة كمديرية مستقلة؛ وأن يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل مذهب، **على أن ينتخب جميع أعضاء المجالس القضائية والإدارية من قبل زعماء طوائفهم**؛ مضاعفة ضريبة الـ3500 كيس مرتين، وتخصص لنفقات المتصرفية[309]. وفي 9 حزيران 1861 أقر أعضاء اللجنة «النظام الجديد للبنان» وجرى توقيع الاتفاق في الآستانة فيما عرف بـ«النظام الأساسي» أو «بروتوكول 1861»، الذي **وضع لبنان الصغير (وكان محدوداً بنهر الأولي جنوباً، جسر البحصاص لجهة طرابلس مع منطقتي الزاوية والجبة أي زغرتا وما يتبعها من قرى، وبشري وما يتبعها من قرى) تحت حماية سبع دول** هي: فرنسا وإنكلترا وألمانيا وإيطاليا والنمسا وروسيا وتركيا. وألغى نظام الإقطاع السياسي وجعل لبنان دولة واحدة يدير أمورها مجلس إداري مؤلف من 12 عضواً ينتخبهم مختارو القرى ويشرف عليهم حاكم عام برتبة باشا يعينه السلطان العثماني، على أن يكونوا عضوين لكل طائفة، مارونيان وكاثوليكيان ومثلهم لكل من الدروز والأرثوذوكس والسنة والشيعة، ويكون الحاكم متصرفاً مسيحياً استورد من خارج جبل لبنان لهذه المهمة. بقيت مديريتا دير القمر والهرمل تابعتين للمتصرفية وخارج الأقضية. وكان من مهام المتصرف: أن يكون مسؤولاً أمام الباب العالي؛ وأن يجمع الضرائب ويعين القضاة وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم؛ وأن يكون مسؤولاً عن إحلال الأمن. أما ولاية بيروت فكونها ميناء، بقيت ولاية عثمانية ملحقة بسورية يتبعها صيدا وصور للسبب نفسه، ومرجعيون ثم تبعها أيضاً طرابلس واللاذقية في الشمال وعكا ونابلس في الجنوب. أما البقاع فظل ملحقاً بولاية دمشق، وكان مكوناً من أربعة أقضية: بعلبك ـ راشيا ـ حاصبيا ـ البقاع الغربي. وألغيت الجندية الإجبارية، ومنع على جيش الآستانة الدخول إلى الجبل. ولم يعارض قيام المتصرفية سوى المناطق الشمالية وجزء من كسروان، وأدى تصاعد الرفض إلى المواجهة بين كرم والمتصرف داوود باشا، «انتهت بنفي كرم من لبنان بموافقة القناصل وسفراء الدول»[310].

هكذا «كانت أوروبا وهي تفرض مقاييسها على المستقبل، تفسر الماضي الشرقي من خلال ماضيها هي. وكانت أوروبا تقترح من خلال النماذج التي تصدرها، مفهوماً «للروح المدنية» أساسه حرية الفرد واحترام الفرد حرية الآخرين في ممارسة حقوق المواطن»[311]، هذا

المفهوم الذي يفرض على مجتمع قرابي ما قبل الدولة. أما المهم بالنسبة إلى الفرنسيين من هو هذا المواطن، وما الهدف المصلحي من وراء هذه الحريات!

كظم يوسف كرم غيظه وجعل ينتظر الفرصة المناسبة، واستقال من منصب القائمقامية في حزيران 1861، وجرى تعيين الأرمني الكاثوليكي داوود قرابيت أرتين (داوود باشا)، مرشح العثمانيين، متصرفاً. وكان القنصل الفرنسي أول مؤيديه! نظراً إلى تسليفه الدعم الذي سوف يستغله مسقبلاً في التأثير فيه، وكذلك لدعم الكنيسة الكاثوليكية له. ورضي الأتراك لكون المتصرف ضعيفاً يسهل عزله عندما تحين الفرصة للقضاء على البروتوكول، بينما ضعفت علاقة الإنكليز بالزعماء الدروز الذين هرب معظمهم إلى حوران. وهكذا أتيحت لفرنسا فرصة الحظور المتميز لدى الموارنة، واعتبر بروتوكول 1861 نصراً للسياسة الفرنسية في لبنان. وسر المؤرخون اللبنانيون- والموارنة على الخصوص- أيما سرورو لأنه «أصبح استقلال «لبنان» حقيقة معترفاً بها على صعيد دولي (بدون أل التعريف) وأصبح استقلاله أمراً تضمنه الدول الأوروبية»[312]، بجنودها وقناصلها وجواسيسها ومبشريها. ويمكنها أن تقايض عليه مع من تشاء وساعة تقتضي مصالحها! ومع استقرار نظام المتصرفية ولدت في أذهان بعض الطوائف المسيحية فكرة الكيان المسيحي، بحيث يتحول جبل لبنان إلى نوع من ملجأ لاحتضان نصارى الشرق[313]، وكان لقناصل الدول الأوروبية دور مهم لدى المتصرفين، ولاسيما قناصل فرنسا وانكلترا وروسيا لارتباط الطوائف الكبرى بهم، ولمترجمي القنصليات دورهم نظراً إلى اتصال أكثرية الموظفين بالقناصل[314]. أما رجال الطوائف المسيحيون منهم، والموارنة خصوصاً، فقد لعبوا دوراً بارزاً في السياسة نظراً إلى اشتداد الاتصال بالقناصل، وللارتباط الوثيق بالإرساليات التبشيرية الأجنبية في الجبل[315].

توالى على حكم المتصرفية ثمانية متصرفين هم: داوود باشا الأرمني1861؛ فرانكو باشا 1868؛ رستم باشا 1883؛ واصا باشا 1883؛ نعوم باشا 1892؛ مظفر باشا 1907؛ يوسف فرنكو باشا 1907؛ وأوهانس باشا 1912- 1915. وكان المقر الرسمي، قصر بيت الدين، وكان المتصرفون غاية في الفساد، وفرض الضرائب وقمع الناس. إلا أن هذه المتصرفية كانت تعطي الشعور لدى البعض بأنها حالة استقلالية، حيث «كان الماروني يحس أنها إنما خلقت له، وإن كان توزيع مقاعد مجلس إدارتها لم يعط الموارنة إلا تمييزاً بسيطاً عن غيرها من الطوائف الخمس الأخرى في الجبل. فالمتصرف كان يطرح نفسه في أكثر الحالات على أنه ماروني وإن كان أرمنياً كاثوليكياً أو نمساوياً»[316]. وقد أدى تعيين داوود باشا إلى إرضاء المسيحيين عن الآستانة، خصوصاً أنه منح رتبة مشير- وكان لذلك رد فعل معاكس بين المسلمين- ووفر على كنيستهم التخوف من

عودة الحاكم العثماني إلى الجبل. هذا وقد أطلق المؤرخون على الحكم الذاتي والحماية الغربية التي تمتع بها «لبنان» خلال تلك الفترة وحتى بداية الحرب العالمية الأولى «السلام الطويل»[317].

أبقى نظام المتصرفية على استقلال الكهنة القضائي، باستثناء الحالة التي يكون فيها أحد الأطراف علمانياً، إذ أوجب أن تنظر المحكمة المدنية في تلك الدعوى. إلا أن هذا الاستقلال القضائي جعل الإكليروس دولة داخل الدولة، ووفر لها قوة منظمة في مواجهة السلطات المدنية، خصوصاً مع دائرة الأوقاف، اتسعت إلى حد أنها أصبحت تشكل خطراً على اقتصاد البلاد، فأغرت الكهنة بالدخول في صراعات مع حاكم الجبل.

كانت فرنسا في هذه الفترة تعتبر سورية وجبل لبنان مستعمرة فرنسية لإنتاج الحرير، **وسماها تجار ليون «مستعمرة ليون»**. وكان الحرير يشكل عماد الإنتاج في جبل لبنان، **وكانت غالبية اللبنانيين تعمل في هذا المضمار بأجور بخسة، وتم استغلال النساء والأطفال في تلك الصناعة إلى حدود السخرة، ووصل الأمر إلى تسخير «الأيتام في مياتم يديرها المرسلون الفرنسيون أو الرهبانيات المحلية»**[318]! وظهرت في هذا الزمن طبقة جديدة من أرستقراطية الحرير، التي نمت على السمسرة والتجارة. وكانت زراعة التوت قد شكلت كارثة بيئية حيث اقتلعت الأشجار والمحاصيل كافة، لتكرس الأرض لزراعة التوت، فكانت النتيجة اتكال الجبل على الداخل لتزويده باحتياجاته من اللحوم والحبوب والفواكه والخضار، ما قلص رقعة الاقتصاد الكفافي، وزاد حاجة الأهالي إلى السوق لشراء حاجاتهم، ما زاد من الفقر الذي شكل-مضافاً إلى التزايد السكاني وتوسع أملاك الكنيسة - سبباً للهجرة عبر البحار.

وفي نظام المتصرفية، سيطر المقاطعجية القدماء على الوظائف العليا في النظام الجديد، ولا سيما العائلات المميزة مثل جنبلاط وأرسلان وأبي اللمع وخازن وحبيش ودحداح وشهاب. وازداد تمركز المسيحيين في القطاعات الاقتصادية والخدماتية والتجارية، وفي وظائف المتصرفية المرموقة، إضافة إلى تسلمهم معظم الوكالات الاحتكارية، وكان ذلك على حساب عامة الدروز والمسيحيين الذين لم يجدوا بداً من الهجرة. أما عن زراعة التبغ، فقد بقي الإقطاعي المحلي هو المسؤول عن زراعة وبيع هذا المنتج في باقي مناطق الولاية، وعندما لمست الدولة تقدماً ملحوظاً في هذه الزراعة عمدت إلى فرض قوانين خاصة عليها تطورت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما أصدرت في 1862 نظام إدارة الدخان المنتج في الدولة العثمانية، وأرفقته بنظام رسم بيع الدخان الذي عدل عام 1867 ونظمت تصديره إلى الخارج بموجب

مرسوم في 1869، وبعد عام سمحت بمرور الدخان ونقله داخل الأراضي العثمانية شريطة دفع الرسم عليه[319].

صارت فرنسا تعتمد أكثر في سياستها اللبنانية على البطريركية المارونية، **وكان القنصل الفرنسي العلماني سنكييفيتش يعتبر أن «يجب أن تبقى على فرنسا إكليريكية في لبنان»**[320]! وفي هذه الفترة نشطت الإرساليات التبشيرية في إنشاء نظام التربية المتغرب في «لبنان»، وذلك من أجل الشروع في غسل الأدمغة الممنهج، وليخرّج في مدارسه وجامعاته جهابذة الانسلاخ اللبناني من محيطه، وعتاة الطائفية والمذهبية والتعصب والانعزال. وزرعت في نفوس اللبنانيين عقدة النقص الشرقية والخجل من كون المرء عربياً. «**وفي هذه الحقبة كان لفرنسا في سورية ولبنان وفلسطين خمس مئة مدرسة تمثل عشرين مجتمعاً طائفياً تضم بين جدرانها خمسين ألف تلميذ**»[321]! «وكانوا يعلمون الطلاب في مدارسهم حب الفرنسيين، وحب الحرية. فهؤلاء لن يقبلوا بتركيا ولا بحكمها»[322]، وقد أثنى المتصرف داوود باشا على هذه الجهود التي تخرج الثوريين.

في العام 1869، دشن الخديوي اسماعيل قناة السويس، وأغرق مصر في الديون، ما سمح بتدخل الدول الأجنبية، وأدى إلى ثورة أحمد عرابي، ونتج منه تنحية اسماعيل 1879 فلجأ إلى الآستانة. وصارت «السيطرة الإنكليزية-الفرنسية تتجسد بشكل أكبر مع افتتاح قناة السويس، حيث نشط مجمل التجمع الاقتصادي والتجاري الأوروبي»[323].

نهاية يوسف كرم

لم يستطع يوسف كرم أن يبتلع استبعاده عن منصب المتصرفية، فرفض منصب قائمقام جزين على زمن المتصرف داوود باشا، وعمد إلى التمرد عليه، ولأن المصالح أكبر من طموحات البعض، فقد تخلت فرنسا عنه، كذلك فعلت الكنيسة، ثم ألقى المتصرف القبض عليه، وأرسله مخفوراً إلى الآستانة. ولكنه عاد وسمح له بالعودة من المنفى. ولم تدم الهدنة بينهما طويلاً، فبعد التمديد لداوود باشا في 1864، عاد يوسف كرم وقام بثورة على المتصرفية امتدت حتى العام 1867، وتخللتها اصطدامات مسلحة، وخلال زحفه إلى كسروان قاصداً مركز المتصرفية في بيت الدين، سار معه طانيوس شاهين نفسه، إلا أن تدخل القناصل والبطريرك الماروني والقاصد الرسولي، أفضى إلى إصدار قرار نفي جديد إلى الجزائر هذه المرة، **حيث كانت السلطات الفرنسية تأمل في نقل جالية مارونية كبيرة لاستيطان أراضٍ زراعية خصصتها لزراعة القطن، وكانت تأمل إشغال يوسف كرم بإدارتها**[324]. وهكذا نقل كرم على بارجة حربية فرنسية إلى منفاه الجديد، ومن

هناك انتقل إلى باريس فنابولي حيث قضى هناك سنة 1888. وقد وصل كرم، إلى النتيجة التي توصل إليها فخر الدين الثاني، في أن المصالح قبل الصداقات، وأن «**الأم الحنون» فرنسا، ككل أمهات أمم الأرض، لا تعترف بمعيار الصداقة والوفاء، والقيم، في علاقاتها مع الدول الأخرى، بل بالمصالح الآنية الخاصة**، ولو على حساب الأصدقاء والحلفاء[325].

أما داوود باشا الذي كان يطمع بأن يحكم جبل لبنان بصورة دائمة، فاتخذ قراراً بالسماح للكنيسة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة. كما طلب من إسطنبول ضمّ مدينة بيروت إلى جبل لبنان لتكون منفذاً له على البحر، وعلق بقاءه في منصبه على تحقيق هذا الطلب، بيد أن الباب العالي رفض هذا الطلب وبادر إلى إقالة داوود باشا في العام 1868، وعين مكانه فرانكو باشا متصرفاً، فراحت حكومة الولاية «تعمل على تقليص حدود لبنان، حتى تمكن وكيلها نجيب بك بدرخان من جعل المعلقة كرسياً لقائمامية جديدة اسمها قائمقامية البقاع التي سلخت عن لبنان وألحقت بولاية سورية»[326].

بعد توحيد ألمانيا على يد بيسمارك، أصبحت بروسيا دولة مرهوبة الجانب. وبعد اندلاع الثورة الإسبانية سنة 1868، وخلع الملكة إيزابيلا الثانية، نشأ خلاف أوروبي حول تعيين خلف لها على العرش، وكان ذلك مدخلاً لاندلاع حرب فرنسية- بروسية، سحق فيها الجيش الألماني الحديث الجيش الفرنسي في معركة سيدان التي استسلم فيها نابليون، وكان العالم على موعد مع كومونة باريس سنة 1870، التي أسقطت الإمبراطورية في فرنسا، وأقامت النظام الجمهوري، فيما استمر جنرالات فرنسا وجواسيسها في الشرق ينفذون سياستهم الاستعمارية.

الكنيسة في المتصرفية

بعد نفي يوسف كرم، تولت الكنيسة مواصلة النزعة الانفصالية، ما دفع فرانكو باشا أن يطلب من البطريرك أن يقسم يمين الولاء، ولكن الأخير رفض وتوجه إلى الآستانة، حيث لقي الحفاوة، **وأقسم هناك على الولاء للسلطان العثماني!** وبعد فرانكو، عين رستم باشا متصرفاً سنة 1873. ومع أن المتصرف الجديد أخفق في أن يكتسب ثقة الكنيسة المارونية، إذ كان متهماً بممالأة العثمانيين، إلا أن وجوده كان يمثل حلاً وسطاً بين عودة الصراع الطائفي وتمتع «لبنان» بنوع من الإدارة الخاصة. ولكن موقف المتصرف، على الرغم من ذلك، كان أقوى من موقف الكنيسة. فقد كان يتهم خصومه من الموارنة بأنهم يرغبون في وجود قائمقامية طائفية مارونية، تجعل البلاد عرضة لصراع جديد. ويسجل له اعتراضه على إخضاع صادرات البلاد من التبغ، لنظم

الاحتكارات العثمانية. ولم يستطع القضاء على تدخل الكنيسة في شؤون المتصرفية، وأرغم على مراعاة امتيازاتها. وقد استغل مطران دير القمر بطرس البستاني، ومطران بيروت يوسف الدبس، وقوف البطريرك إلى جانب المتصرف، لإثارة المشاغبات ضد المتصرف والبطريرك معاً. ولدى استفحال تحريض المطران البستاني للعامة في المناطق المختلطة بين الموارنة والدروز، طلب رستم باشا من الباب العالي إبعاده فسمح بنفيه إلى القدس، ما عد ضربة موجعة لنفوذ الإكليروس الماروني. وبعد تدخل الفرنسيين لدى الباب العالي ومطالبتهم بعزل المتصرف، اضطر رستم باشا إلى إصدار مرسوم عفو، وأعيد البستاني إلى الجبل.

وفي سنة 1874 تأسست الولايات العثمانية وجُعلت دمشق مركزاً للولاية السورية التي امتدت من تخوم مصر إلى حدود حلب، وتألفت من ألوية الشام والقدس والبلقاء (نابلس وشرقي الأردن) وعكا وبيروت وطرابلس وحماة وحوران. وكانت معرة النعمان وحمص قضاءين مرتبطين بلواء حماة. واللاذقية قضاء ملحقاً بلواء طرابلس. والكرك ناحية من لواء البلقاء. وكان لواء الشام يتألف من أقضية هي: دوما والنبك وقطنا والزبداني وبعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا والقنيطرة.

في سنة 1875 تحولت المدرسة اليسوعية (التي أسست سنة 1843) إلى كلية للتعليم العالي، تنافس الكلية السورية الإنجيلية، فكانت هذه نواة جامعة القديس يوسف. وأسست جمعية المقاصد الإسلامية سنة 1878، لمواجهة خطر الإرساليات. كما كثرت التكايا في بيروت، يعلم فيها شيوخ الزوايا الكثير مما جهله أبناء المسلمين. ومن أشهرها «زاوية البدوي، وزاوية الشيخ محمد العراقي، وزاوية الإمام الأوزاعي، وزاوية الحمراء»[327]، وغيرها من التكايا.

بداية نهاية الأتراك في أوروبا

بعد الانتصار الروسي على العثمانيين 1877 في معركة بليفنا، بمساعدة الرومان والبلغار، المعركة التي سقط فيها آلاف القتلى، وتم أسر 40 ألفاً من الجنود العثمانيين على رأسهم قائدهم عثمان باشا، والتي وضعت نهاية قريبة للوجود العثماني في البلقان ككل، حيث تابعت الجيوش الروسية تقدمها عبر البلقان باتجاه القسطنطينية، بينما أوكلت إلى المتطوعين الرومانيين والبلغار مهمة إسقاط ما تبقى من المعاقل العثمانية في بلدانهم، واستمر الوضع حتى عقدت اتفاقية هدنة بين الروس والعثمانيين سنة 1878. المعاهدة التي رسمت الخريطة المبدئية لدول أوروبا الشرقية، حيث نالت الكثير من بلدان تلك المنطقة استقلالاً في ما كان يسمى «البرنسيبات البلقانية».

مشروع إمارة الجزائري العربية

شرعت الهزيمة العثمانية في حرب 1877 مع الروس طموحات الانفصال في الأطراف، وقد تزامن هذا التوق مع اقتناع باريس ولندن بأزوف وقت العمل الجدي على تجزئة السلطنة العثمانية. وقد عقد في دمشق مؤتمر سري للوجوه العربية للبحث في استقلال سورية، وبعد اتصالات سرية بين بعض أعيان المنطقة ومنهم أحمد الصلح في بيروت وابراهيم الجوهري في صيدا، وعلي عسيران وشبيب الأسعد في جبل عامل توصل الجميع إلى تشكيل وفد منهم للسفر إلى دمشق للتباحث مع أقطابها، وعلى رأسهم عبد القادر الجزائري، في شؤون المنطقة ووضعها، وكذلك أرسلت رسل ووفود إلى حماه وحمص وحلب واللاذقية وحوران وتم الاتفاق على إجراء اجتماعات سرية في بيروت لوضع الخطط اللازمة[328]. وكان نشاط الحركات القومية العربية يتكثف في كل من فرنسا ومصر، وقد تشجعت بانطلاق حركة الأتراك المطالبين بدولة قومية تركية. ولم يكن المشروع الفرنسي لإنشاء إمارة في سورية ليتوقف دون أن يجد من يستمر فيه، بناءً على تلك التأثيرات. أما محلياً، فقد وجهت الدعوات لحضور اجتماعات دامت عشرين يوماً في بيروت وبعدها في دمشق، وأسفرت عن وضع الأسس لاستقلال البلاد الشامية، وقرر المجتمعون اختيار الأمير عبد القادر الجزائري أميراً على سورية، إلا أن الجزائري طالب بالتروي ريثما يتضح الموقف الدولي، وقد بدأ الجزائري بزيارات إلى المناطق وتقرر إرسال موفدين إلى الأقطار الأوروبية. وكان يوسف كرم من مؤيدي قيام «السلطنة العربية»، على هيئة «كونفيراسيون»، وقد خاطب الجزائري: «إن فخامتكم، أحق وأولى من غيرها بالإمارة»[329]. وفي رسالة بعث بها القنصل العام الفرنسي في بيرون دولابورت، إلى وزارة الخارجية يتحدث عن «وجود مؤامرة عربية، ذات شركاء في حلب والموصل وبغداد ومكة والمدينة، وغايتها إقامة مملكة عربية»[330]. وفي أواخر العام 1878، عين مدحت باشا والياً على سورية، وقد دار الحديث عن نيته الاستقلال ببلاد الشام على غرار خديوية محمد علي في مصر، ووصل إلى بيروت في تشرين الثاني واجتمع «بأعيانها، وبرجالات حركة الاستقلال الشامية، أمثال أحمد الصلح وغيره. كما اجتمع بالمطران يوسف الدبس، صديق يوسف بك كرم الحميم»[331]. وفي حزيران وتموز 1880 وزعت مناشير في بيروت تدعو إلى الثورة العربية. علمت السلطات العثمانية بتحركات مدحت باشا، ما أدى إلى نفيه ثم قتله.

الاحتلال البريطاني لمصر

على إثر ازدياد ضغوط الدول الأوروبية الدائنة على الخديوي توفيق، فرض على مصر أن تدفع ما يقرب من ثلث دخلها القومي سنوياً لسداد الديون. وكان هذا سبباً لتدخل بريطانيا وفرنسا في شؤون مصر الداخلية، حيث أصرتا على إدارة شؤون الخزانة المصرية. وتم فرض الرقابة

الثنائية عام 1880، ما أدى إلى الإتيان بمحمود سامي البارودي إلى رئاسة الوزراء، ولم يرض الأمر فرنسا وبريطانيا، اللتين استغلتا الخلاف بين الخديوي والبارودي، لترسلا أسطوليهما إلى شاطئ الإسكندرية، لحماية طريق الهند، بذريعة حماية الأجانب من الأخطار، ووجهت إنذاراً إلى الحكومة الوطنية المصرية، ثم تقدم قنصلا الدولتين إلى البارودي بمذكرة مشتركة يطلبان فيها استقالة الوزارة، ونفي عرابي، ما أدى إلى اندلاع الثورة، واتهام عرابي للخديوي بالخيانة. انتهت الثورة باحتلال بريطاني لمصر سنة 1882، وبنفي عرابي إلى سرنديب. ومن مصر بدأ البريطانيون بمد احتلالهم إلى السودان، عبر مساعدتهم الخديوي على القضاء على الثورة المهدية هناك.

ترخيص شركة الريجي

بعد خفض تدريجي، قطعت السلطنة المساعدة التي كانت تقدمها للمتصرفية، سنة 1881، على زمن المتصرف رستم باشا، «ما اضطر إدارة المتصرفية إلى فرض ضرائب باهظة أرهقت المزارعين واضطرتهم إلى ترك أراضيهم بوراً، قبل أن يغادروها إلى بلدان الاغتراب»[332]. وبعد تنحية رستم، وتعيين واصا باشا (1883-1892)، منحت السلطنة حق احتكار إنتاج وبيع التبغ إلى شركة أجنبية تشمل الأراضي العثمانية كافة، وعرفت اختصاراً باسم «الريجي» وكان مركزها اسطنبول، وأنشأت لها فروعاً في أنحاء البلاد، وكان الأسلوب الذي احتكرت به الشركة التبغ مرهقاً للفلاحين، فرضت قوانين عديدة تحدد المساحات المزروعة، إلى وجوب الحصول على رخصة سماح بالزراعة، إضافة إلى التسعير التعسفي حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة. وكل هذه القوانين روجت عمليات تهريب واسعة من جبل عامل باتجاه جبل لبنان المعفى من كل هذه الإجراءات لخضوعه لنظام المتصرفية الخاص به[333]. وقد باشرت إدارة زراعة التبغ أعمالها في جبل عامل، قبل أن تنشأ في هذه المنطقة بنية رأسمالية ملائمة لتوظيف الأموال في الصناعة، كما لم تكن في الوقت عينه قد توافرت بنية اجتماعية سياسية تستطيع الوقوف في وجه احتكار السلطنة العثمانية لهذه الزراعة، وقد كتب الشيخ أحمد عارف الزين، أن تأثير الريجي في الفلاح العاملي كان مدمراً، بحيث أنه «لم يحس العامليون بآلام الفقر وبضيق مذهب الارتزاق، وبذهاب كل أمل بالثروة، وبضياع كل نفع من العمل، وبانقطاع كل رجاء بإصلاح شؤونهم الزراعية والاقتصادية إلا يوم أرهقتهم شركة انحصار التبغ بأغلالها وأصفادها، ودفنت مستقبل بلادهم»[334].

في سنة 1883، جرى استبدال اللغة العربية باللغة الإنكليزية في الكلية السورية، «بعد أحداث جرت في هذه الكلية، وبعد اعتراض بعض الطلبة على هذا التغيير، جرى على أثرها

طردهم منها»[335].

ولاية بيروت

بمقتضى التنظيم الإداري الجديد للسلطنة، قسّمت بلاد الشام سنة 1888، إلى ثلاث ولايات هي، دمشق وحلب وبيروت، وثلاث متصرفيات هي جبل لبنان والقدس ودير الزور، وتشتمل بيروت على خمسة ألوية هي: بيروت واللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس، وتضم كل منها أقضية ومديريات. وكان لواء بيروت يضم أربعة أقضية هي: بيروت وصيدا وصور ومرجعيون. أما الأقضية الأربعة: البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا، فكانت تتبع ولاية دمشق. وكان لواء طرابلس يضم أربعة أقضية أيضاً، هي: طرابلس وعكار وصافيتا وحصن الأكراد. ومثّل هذا الحدث بداية مدينة بيروت الحديثة. واستمرت هذه الولاية 30 سنة. والمفارقة في أمر بيروت أنها شكلت نموذجاً للحداثة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وقاعدة للسيطرة الأوروبية على سورية في آن واحد. فقد أدى وضعها الجديد إلى جذب توظيفات أوروبية لا يستهان بها، خصوصاً في مجالي البنية التحتية والمواصلات، وصارت عاصمة التجار والسماسرة والمثقفين، والمدارس، والبعثات، والحرفيين، وتضاعف عدد سكانها، ما دفع المتصرفين إلى نقل مركزهم إلى بعبدا. وبسرعة، رجحت كفة القوة الاقتصادية للتجار المسيحيين، الذين سيطروا على تجارة الاستيراد الدولية، إضافة إلى سيطرتهم على قطاع الوكالات والمصارف والمهن الحرة. فيما اضطر التجار المسلمون إلى الاكتفاء بالتجارة بين مرافئ السلطنة، وبتصدير المنتجات الزراعية من بر الشام إلى أوروبا. وصار محور بيروت- دمشق الممر الرئيس للتجارة الدولية شرقي المتوسط. وكانت صادرات بيروت الرئيسة هي الحرير الخام. ولم يستطع الإنكليز اختراق النفوذ الفرنسي في جبل لبنان، وبالتالي حرموا من موطئ قدم لهم في بيروت، فعمدوا إلى إيجاد بديل عبر توسيع مرفأ حيفا الفلسطيني الذي أخذ يحل تدريجاً محل مرفأ عكا، وبنوا خط سكة حديد بين حيفا ودمشق، وهكذا بدأ التنافس بين مرفأي حيفا وبيروت على الفوز بدور البوابة البحرية لشرقي المتوسط[336]. وفي الثالث من آب سنة 1895، جرت مراسم افتتاح خط بيروت- دمشق للسكة الحديد بطول 147 كلم. وفي سنة 1898 زار قيصر ألمانيا غليوم الثاني بيروت، على يخته هوهنزولرن، وكانت ترافقه ثلاث سفن حربية. وبعد عام وصلته 12 مدرعة من الأسطول الفرنسي الذي رسا معظم أيام تشرين الثاني[337].

الهجرة اللبنانية

تجمع المصادر الديموغرافية كافة على أن الهجرة من ولايات السلطنة العثمانية، في سورية الكبرى، وبخاصة نحو الأميركيتين، انطلقت في البداية، ومنذ مطلع ستينيات القرن التاسع عشر، من متصرفية جبل لبنان، التي كانت تبلغ مساحتها الجغرافية حوالى 4500 كلم2، أي ما نسبته 43% من مساحة لبنان الحالية. أما أسباب ذلك، فردتها بعثة إرفد إلى عاملين اثنين: الأول، هو الجور العثماني أو جور رجال الإقطاع؛ أما العامل الثاني فتمثل بالضغط الديموغرافي الناجم عن أعداد سكانية كثيفة على مساحة جغرافية محدودة[338]. إضافة إلى المزيد من فتح جبل لبنان أمام المصالح التجارية الأجنبية وأمام السعي وراء الربح الخاص بلا قيود، ما أرضى رجال البنوك والتجار الأوروبيين في بيروت، ولقي دعم الكنيسة المارونية[339]، إلا أنه لقي معارضة الفلاحين والفئات الشعبية التي أُجهِضت حركتها عام 1858، ما دفع نحو الهجرة في النهاية!

اتجهت الهجرة الدرزية نحو حوران والسويداء، ومن ثم بدأت الهجرة المسيحية إلى مصر التي كانت أحوالها الاقتصادية تنمو بسرعة منذ منتصف القرن التاسع عشر. وقد بلغ عدد المهاجرين بين صفوفهم عام 1858، عام اندلاع ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين في كسروان، نحو خمسة آلاف نسمة[340]، وكان الأرثوذكس الطائفة الأكثر عدداً بينهم، يليهم الروم الكاثوليك الذين بلغ عددهم قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية قرابة الأربعين ألفاً، وحل الموارنة في المرتبة الثالثة، ووصل عددهم إلى 18 ألفاً، ثم السريان الأرمن وبأعداد بسيطة جداً من المسلمين في فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد نظر إلى دور المهاجرين إلى مصر، كوسطاء تجاريين، أو لما لهم من دور طليعي في التحديث، والانفتاح على الغرب الأوروبي، وإنشاء دور الصحف وتحديث الطباعة والنشر، وكذلك العمل في المهن الحرة والمصارف. وكان لهذه الهجرة ومثلها الهجرة إلى فرنسا تأثير مستقبلي كبير في مستقبل لبنان، حيث أن التفاعل، والتأثر بالتجربتين الفرنسية والمصرية، كوّنا لدى البعض من اللبنانيين بذرة الحداثة على الطريقة الغربية، ولدى البعض الآخر انبثاق الفكر القومي، والأهم من كل ذلك نزعة التفكير الأورومركزي الذي يسقط التجربة الأوروبية ذات المجتمع الصناعي على مجتمعات الشرق العربية ذات علاقات الإنتاج الزراعية البدائية، والإقطاعية المتخلفة. وقد ازدادت هجرة اللبنانيين إلى مصر بعد الاحتلال البريطاني لمصر وبعد القضاء على ثورة أحمد عرابي، وقدرت ثروتهم المالية عام 1907 بحوالى 50 مليون جنيه مصري أي ما يزيد على مليار ونصف مليار من الفرنكات الفرنسية آنذاك، وهي نسبة تعادل عشر الثروة القومية المصرية.

ولقد أجمعت عدة مصادر، على أن مجموع المهاجرين، إلى القارة الأميركية، من مرفأي بيروت وطرابلس، بين عامي 1860 1900، بلغ حوالى 12 ألف نسمة. وفيما كانت الهجرة إلى القارتين الأميركيتين شبه مقتصرة على سكان جبل لبنان في البداية، امتدت إلى الولايات السورية كافة منذ مطلع القرن العشرين. فجاء في تقرير القنصل البريطاني عام 1902 أن الهجرة في زيادة دائمة، وأنها الآن قد امتدت من «لبنان» إلى سائر أنحاء سورية. وأن السماسرة يستغلون تلك الأوضاع[341].

ومع تفاقم هجرة اللبنانيين، بدأت السلطات العثمانية باتخاذ إجراءات تعقيدية في منح جوازات السفر، ولكن ذلك لم ينجح، بل عزز عمليات تهريب المواطنين عبر شركات السفر البحرية التي جنت أرباحاً مضاعفة. «واقترح واصا باشا توطين اللبنانيين المحتاجين في المناطق الخالية، في مقاطعات أضنه وحلب وسورية، مؤكداً أن ذلك يحل مشاكلهم، ويغنيهم عن الهجرة إلى الأميركيتين»[342].

كانت نهاية القرن التاسع عشر على موعد مع حدثين هامين متناقضين، سيحدثان انقلاباً جوهرياً في مفاهيم الصراع العالمي على المشرق العربي، وسيحدد المنتصر منهما اتجاه الأحداث لما يزيد عن قرن من الزمن! كانت الحركة القومية العربية قد بدأت ملامحها بالبروز، متأثرة بالنهضة القومية في أوروبا، ومتناغمة مع الحركة القومية التركية في بداياتها. وفي المقابل، كانت الحركة الصهيونية العالمية، التي اكتملت عناصرها النظرية، قد بدأت تأخذ ملامحها التنظيمية، لتنتقل إلى المرحلة التطبيقية عما قريب.

الحركة الصهيونية

في عام 1897 نظم تيودور هرتزل أول مؤتمر صهيوني في بازل في سويسرا حضره 200 مفوض صاغوا البرنامج السياسي للحركة الصهيونية، الذي نص على أن هدف الصهيونية هو إقامة «وطن للشعب اليهودي» بالقانون العام. وشكل لجنة دائمة، فوض إليها إنشاء فروع للحركة في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا المؤتمر، تم وضع الخطوط العامة للاستيلاء على فلسطين ومواردها المائية والموارد المائية لجوارها، وبعد انتهاء المؤتمر بدأت حركة اتصالات مكثفة للحصول على الدعم الدولي لهذه المخططات سياسياً ومادياً. وعندما سئل هرتزل عن مساحة الأرض التي يحتاجها لوطنه القومي، أجاب: «سنطلب ما نحتاج إليه كلما زاد المهاجرون زاد طلب الأرض»[343]. وفي المؤتمر الصهيوني الذي عقد في ألمانيا 1901، أكد المؤتمرون أن من واجب

الصهاينة انتزاع الأراضي المجاورة لفلسطين ودفع الهجرة اليهودية إليها. وفي عام 1919 قدمت المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر السلام في باريس مذكرة تطالب فيها شمول كل الأراضي اللبنانية حتى نهر الليطاني.

القـوميـة العربية

كان الكثير من المثقفين العرب، والسوريين على الخصوص، قد بدأوا بالتأثر بالمتغيرات الأوروبية، وكانت هجرة الكثيرين منهم، قد ساهمت في نمو المفهوم القومي، إلا أن هذا النمو ظل محكوماً بعقدة النقص تجاه المعلم الأوروبي، وقد جاء تقليداً له عند الكثير من المثقفين. وقد تنامى المفهوم القومي لدى المسيحيين أكثر، لأنهم متحررون بالأصل من شعور التضامن الديني مع السلطنة العثمانية، التي كانت ترفع شعار الإسلام ديناً للدولة. وللتخلص من النير العثماني، كان لا بد من إيجاد البديل الفكري، لتنتظم في إطاره قوى التحرر، فكانت بدايات الحركة القومية العربية. «فإضافة إلى ازدهار فريد للمؤسسات التربوية المتعددة المستويات في جبل لبنان وبيروت، عرفت الهجرة اللبنانية أولى أكبر انطلاقاتها، وأحدثت في أرجاء العالم العربي، وفي مصر خصوصاً، كما في فرنسا وأميركا الشمالية والجنوبية، تعبيراً مارونياً هائلاً عن العروبة. فبالتعاون المشترك مع الطوائف المسيحية الأخرى في الشرق وكل الطوائف الإسلامية المتعطشة للتغيير، أعطى الموارنة حينئذ رؤيتهم الخاصة لصيغة الانتماء العربي، أثّرت تأثيراً عميقاً في المشروع العام السياسي والأدبي المعروف باسم النهضة العربية»[344]، إلا أن هذا التأثير بقي محكوماً بالمفاهيم الأورومركزية، تجاه الفرنسيين بشكل خاص، نتيجة للعلاقة التاريخية بين الموارنة والفرنسيين.

ويقيناً أن مصر كانت تشكل إحدى البيئات الهامة لنمو هذا الفكر، لأن الكثير من السوريين، ومنهم اللبنانيون، قد انتقلوا إلى هناك، إما هرباً من الجور العثماني، وإما بدافع العمل، وجو الحرية النسبي الذي كانت تتمتع به مصر منذ زمن محمد علي الكبير. ولم يكن الهم القومي في مصر نفسها بعيداً عن التأثر بمثيله الفرنسي، خصوصاً بعد غزو نابليون لمصر، ونتيجة لتخصص بعض النخب العسكرية والمدنية المصرية في أوروبا.

إذن، بدأت حركة التكون القومي تتبلور في الحاضنتين الفرنسية والمصرية، وقد جاء ذلك بالتزامن، أو بالتعاون مع الحركة القومية التركية التي بدأت تظهر ملامحها في المهجر الأوروبي، والفرنسي خصوصاً، وقد بدأ على المستوى الطالبي لتأسيس حركات معارضة منظمة للنظام العثماني الذي أشرف على الإفلاس. أسست حركة «تركيا الفتاة»، وكان من الأهداف الأولية لهذه

الحركة، «إنشاء حكومة دستورية كانوا يرون فيها علاجاً سوف يمنع حصول المزيد من تدهور الإمبراطورية. وكان على هذه الدولة أن تأخذ اسماً قومياً هو التركية الطورانية. ولم يكن في وارد القوميين الأتراك أن يمنحوا نظراءهم العرب أكثر من حق المواطنة. وكانت حركة المطالب العربية، في بداياتها تأخذ منحىً إصلاحياً عند الكثير من المثقفين، ينطلق من الدين. وكان عبد الرحمن الكواكبي من أبرز المفكرين العرب الذين يربطون في تلك الحقبة بين انحطاط المسلمين والتشويش الذي أصاب دينهم، ولهذا يدعو إلى الإصلاح الديني ليواكبه إصلاح سياسي. وكذلك فعل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، اللذان دعيا إلى الرجوع إلى قواعد الدين من أجل الإصلاح. إلا أن الكواكبي بعد أن هزته مذابح الستين الطائفية (القرن التاسع عشر) بدأ يؤكد القاعدة القومية التي تربط العرب لا القاعدة الدينية»[345].

لقد أدت عملية التتريك التي مارسها نظام جمعية الاتحاد والترقي ضد العرب، إلى ردود فعل عنيفة لدى العرب، وقاموا بإنشاء الجمعيات السرية والعلنية التي حملت لواء القومية العربية. ومن الجمعيات التي أسسها العرب، لمواجهة التحديات المتسارعة، كانت: الجمعية السورية من مؤسسيها بطرس البستاني وناصيف اليازجي سنة 1847 في دمشق؛ الجمعية السورية في بيروت ومن مؤسسيها سليم البستاني ومنيف خوري سنة 1868، وقد عقدت هذه الجمعية «اجتماعاً سرياً أنشد فيه الشاعر إبراهيم اليازجي قصيدته المشهورة: تنبهوا واستفيقوا أيها العرب»[346]؛ الجمعية العربية السرية التي ظهرت سنة 1875 ولها فروع في دمشق وطرابلس وصيدا؛ جمعية حقوق الملة العربية التي ظهرت سنة 1881 وهي تهدف إلى وحدة المسلمين والنصارى؛ جمعية رابطة الوطن العربي التي أسسها نجيب عازوري سنة 1904 بباريس وألف كتاب يقظة العرب؛ جمعية الوطن العربي التي أسسها خير الله خير الله سنة 1905 بباريس. أما أهم تلك الحركات فكانت جمعية العربية الفتاة التي أسسها في باريس طلاب عرب سنة 1911، منهم عوني عبد الهادي ورفيق التميمي ومحمد عزة دروزة، ومن لبنان محمد البعلبكي ومحمد حيدر، ومن سورية جميل مردم وتوفيق السردي. مهدت جمعية العربية الفتاة للمؤتمر العربي الذي عقد في باريس عام 1913. أثرت الجمعيات العربية في تنمية الفكر القومي العربي، ويعد ساطع الحصري(1880-1968) من أهم دعاة القومية العربية ومفكريها، إضافة إلى عدد من الأدباء والمفكرين، ومنهم أدباء المهجر: رشيد سليم الخوري، وإلياس طعمه، ومن فلسطين سعيد جرجس العيسى، وجاك صبري شماس، وأمين فارس وأنطوان وجبران خليل جبران، وإيليا أبو ماضي، وميخائيل نعيمة، وميشيل معلوف، وشفيق معلوف، وإلياس فرحات. ومن الصحفيين الأخوان بشارة وسليم تقلا مؤسسا صحيفة الأهرام المصرية، وابراهيم اليازجي مؤسس صحيفة الضياء، كذلك فارس نمر الذي أسس صحيفة المقطم

اليومية، إضافة إلى مجلة المقطم الشهرية، وجورجي زيدان صاحب دار الهلال، وأديب اسحق الذي أشرف وترأس إدارة (صحيفة مصر) وسليم نقاش (مدير إدارة صحيفة التجارة)[347].

وفي مطلع القرن العشرين كان المصري مصطفى كامل، يعد مثالاً أعلى لدى حداثيي لبنان المهاجرين إلى مصر، وكان كامل متأثراً بالسياسة الفرنسية، ومعارضاً لسياسة عباس حلمي الموالية للإنكليز. وقد عمل على توطيد علاقته بالآستانة التي كانت غاضبة من سياسة الخديوي الذي قامت بعزله أخيراً، ومنح السلطان مصطفى كامل لقب الباشوية. وبقي الأخير على علاقته بكبار المسؤولين الفرنسيين، وأعاد إنشاء الحزب الوطني المصري. وكان له تأثير في اللبنانيين الدائرين في الفلك الفرنسي، ومنهم يوسف السودا، الذي سيلعب دوراً تنظيرياً في المسيرة السياسية للكيان اللبناني المرتقب. «كانت صورة مصطفى كامل تملأ ذهن السودا وهو يتهيأ للسفر إلى باريس في أواخر أيار سنة 1907، فيردد من وحيها: «لا بد للبنان من مصطفى كمال في عمامة فخر الدين» لم يكن في مصر يومذاك أي تجمع تحت الشعار اللبناني. وكان المصريون يطلقون على السوريين واللبنانيين جميعاً اسم (شوام) وكان الشوام إذا لم يستهوهم القول إنهم (مصريون) وراق لهم ذكر الأصل، يلتفون تحت الشعار الطائفي. فأنشئت الجمعيات الخيرية: الجمعية الخيرية الأرثوذوكسية، الجمعية الخيرية الكاثوليكية، الجمعية المارونية»[348].

وفي العام 1908 قام حزب تركيا الفتاة (الذراع الحديدية لجمعية الاتحاد والترقي) بانقلاب بقيادة الضابط نيازي، واستولوا على العاصمة استانبول، وأرغموا السلطان عبدالحميد على إعادة العمل بدستور 1876، وإجراء انتخابات مجلس المبعوثان. فانقضى إلى حد ما عهد الحكم المطلق، وهرع البيروتيون إلى المحطة البحرية لاستقبال السجناء السياسيين الذين أُطلقوا بعد أن كانوا في المنفى بسبب تحركهم من أجل الإصلاح. وقامت في مدينة بيروت إثر إعلان الدستور تظاهرات تعالت فيها الهتافات للحرية والإخاء والمساواة[349]. وقد شكل نيازي حكومة ديكتاتورية حزبية كانت أشد سوءاً من الحكومة التي تخلص منها، وقد عمل على حل جميع الأحزاب والفئات وصهرها في بوتقة عثمانية، ما أدى إلى ردة فعل معاكسة، تمظهرت بدعوات الانفصال عن الحكم العثماني، و«بدأ الشباب العربي عملية انسحاب شاملة من جمعية الاتحاد والترقي، وعمد المثقفون العرب في الآستانة إلى تأسيس جمعية الإخاء العربي التي بدأت بث أفكار قومية في نفوس العرب»[350]. و«كان أبرز عمل دستوري بعد إعلان الدستور سنة 1908، هو إجراء الانتخابات النيابية التي تمت بهدوء، وفاز عن ولاية بيروت وأقضيتها الثلاثة صيدا وصور ومرجعيون رضى الصلح وسليمان البستاني وكامل الأسعد». وفي أجواء الدستور العثماني، بدأ البعض تأسيس أحزاب معارضة، ولكن تحت

راية الدولة العثمانية، فقد تأسس سنة 1912 «حزب الائتلاف»، وكان نائب بيروت رضى الصلح أحد أركانه وتناصره جريدة الإصلاح البيروتية لصاحبها أحمد طبارة. وقد جمع هذا الحزب معظم النواب العرب في مواجهة حركة التتريك. وعلى هذا الأساس، أصبح هناك قوميتان تتصارعان على أرض واحدة: القومية العربية صاحبة الأرض العربية، والقومية التركية التي نظرت إلى العرب نظرة المستعمر لا نظرة الدين. لذلك لم يتأثر البيروتيون بهزيمة تركيا أمام إيطاليا التي احتلت ليبيا[351]. ومذاك، توالى تشكيل الجمعيات العربية، حيث أعلن في بيروت تشكيل «جمعية بيروت الإصلاحية»، التي كانت تهدف من خلال برنامجها إلى انفصال ولاية بيروت عن الدولة العثمانية، ما جعلها في صراع مع الوالي التركي[352].

في حزيران سنة 1913، عقد **المؤتمر القومي العربي في باريس**، وقد حضره عن ولاية بيروت، كل من سليم علي سلام، الدكتور أيوب ثابت، أحمد مختار بيهم، ألبير جوزف سرسق، الشيخ أحمد حسن طبارة، وخليل زينية. و«لم تتناول قراراته سوى المطالبة باللامركزية وبالاستقلال الثقافي والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في مجلس المبعوثان وفي المقاطعات التي تتكلم الناس فيها العربية»[353]. وتطرق رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي إلى قضية الرابطة الدينية، معتبراً أنها «عجزت عن إيجاد الوحدة السياسية، حتى أنها لم تقو على إزالة ما بين الحكومتين العثمانية والفارسية من خلاف بسيط على الحدود»[354]. وقد أجرى بعض المتحمسين اتصالات مع فرنسا وإنكلترا، وأصبحت دار القنصلية العامة الفرنسية في بيروت قبلة أنظارهم. وفي 15 آب 1913، أوفد المؤتمرون في باريس وفداً من ثلاثة أعضاء إلى الآستانة، بناء على دعوة السلطات التركية، «لمراقبة تنفيذ الإصلاح». «وبعدما صفا الجو لوالي بيروت التركي في أوائل سنة 1914، انتهز الاتحاديون الفرصة وأخذوا يعدون العدة لسحق العرب والقضاء على فكرتهم القومية، ومنعهم من العودة ثانية إلى المطالبة بحقوقهم. وأنشأوا لهذه الغاية جمعية ترك أوجاغي، وجعلوا غايتها تتريك العناصر غير التركية»[355].

الانفصال

في العام 1902 كان مستشارو رئيس الوزراء (الفرنسي) بوانكاريه قد أنهوا وضع الخطط لاحتلال فرنسي مباشر لجبل لبنان، أو على الأقل، لدعم فرنسي للموارنة لكي ينشئوا «فرنسا مصغرة»[356]، وعليه، جرى تعيين مظفر باشا متصرفاً على جبل لبنان، وقد عمل المتصرف الجديد على تشجيع مرفأ جونية، لينافس مرفأ بيروت. وفي ذريعة لتوسيع الجبل التي تطمع فيه فرنسا، اقترح مظفر مخرجاً من أزمة جبل لبنان الاقتصادية، ومشكلة الهجرة اللبنانية، «ضم أراضي زراعية إلى جبل لبنان من المناطق المناسبة في جواره»[357].

وفي أيار 1906، سجلت بداية الزيارات العسكرية الأميركية للشواطئ اللبنانية، حيث «قامت قطع من الأسطول الأميركي بزيارات تجاه مرفأ بيروت، مثل المدرعة غالفستون والمدرعة شاتانوغا. وفي 27 أيار 1909 وصلت أيضاً المدرعة الأميركية مونتانا»[358].

وفي العام 1907، جرى تعيين يوسف فرانكو باشا متصرفاً على جبل لبنان.

وفي عام 1909 عزل عبد الحميد الثاني من السلطنة، لمحاولته حل جمعية الاتحاد والترقي، وعين مكانه أخوه محمد رشاد (الخامس 1909- 1918) الذي كان مسجوناً.

وفي تهيئة الأجواء للانفصال اللبناني، عرض «الاتحاد اللبناني» في مصر سنة 1911 مطالب اللبنانيين التي سيعرضها على الدول الضامنة لاستقلال لبنان (دول الامتيازات)، ومن أهم ما جاء فيه: فتح الموانئ اللبنانية للبواخر التجارية، إنشاء محاكم للتجارة في جبل لبنان، السماح بتصدير الدخان اللبناني من الموانئ العثمانية إلى جميع الجهات، إعادة سهل البقاع إلى جبل لبنان وكذلك الأراضي المأخوذة منه في شمالي الجبل وجنوبيه، فتح الملاحات ومنع احتكار الملح، إباحة تصدير المشروبات الكحولية دون وضع أية رسوم إضافية عليها. ثم أضيف عليها أربعة مطالب أخرى سنة 1912: توضيح نص النظام لكي لا يفسر ضد مصلحة اللبنانيين، انتخاب مجلس الإدارة

من الشعب لا من مشايخ القرى وزيادة أعضائه وتوسيع سلطاته المالية، تطوير القضاء، واعتبار اللبناني لبنانياً أينما كان[359]. وكان الهدف من المطالبة بمنطقة البقاع، ضم كاثوليكيي زحلة، وما يمثله السهل من قيمة اقتصادية. وذلك في إطار «المسألة اللبنانية»، التي كان يتداولها بعض لبنانيي المهجر. وازداد اهتمام الفرنسيين بهذه المنطقة، «قبيل الحرب العالمية الأولى، إلى حد جعل القنصلية الفرنسية في دمشق تتخذ قراراً بإنشاء وكالة تابعة لها في البقاع من أجل رعاية مصالحها ومصالح أصدقائها. وقد حال نشوب الحرب دون وضع هذا القرار موضع التنفيذ»[360].

وفي العام 1912، جرى تعيين أوهانس باشا الذي سيكون آخر المتصرفين على جبل لبنان، والذي سيستمر في منصبه حتى 1915.

وفي سنة 1913، «وبعد اتفاق بين القنصل الفرنسي في بيروت والسلطات العثمانية، قامت البحرية الفرنسية بتزويد مرصد كسارة الفلكي بجهاز لاسلكي لاقط، بهدف تمكين المرصد من التقاط الرسائل والنشرات المناخية من برج أيفل في باريس؛ ولكن الزيارات المتواترة التي دأب المسؤولون الفرنسيون وكبار ضباط بحريتهم على القيام بها إلى كسارة، منذ تثبيت الجهاز اللاقط في مرصدها، أثارت شكوك المسؤولين العثمانيين حتى اعتقدوا أن الجهاز الجديد ليس سوى جهاز تنصت يعمل لحساب البحرية الفرنسية». وكان المسؤول عن المرصد هو الأب الجزويتي برلوتي، وقد بادر «إلى تفكيك الجهاز اللاقط، ونزع الهوائي المختص به، وإرساله إلى القنصل الفرنسي في بيروت»[361] سنة 1914، بعد الاهتمام الكبير الذي أولاه العسكر التركي له.

زعامات القرابات الطائفية مطلع القرن 20

بتدبير من والي بيروت بكر سامي بكر، جرت الانتخابات النيابية 9 نيسان 1914، ففازت لائحة سليم سلام وميشال سرسق وكامل الأسعد، وخسرت لائحة سامي الصلح وجان النقاش وطه المدور. ومن هنا بدأ الصراع حول زعامة بيروت، بين آل سلام والصلح، وانضمت إلى كل منهما عائلات كثيرة. ولم يكتف والي بيروت بالانتخابات للقضاء على معارضة حزب الإصلاح الإداري، عندما ترك أبرز أعضائه سليم سلام وميشال ابراهيم سرسق يفوزان بالنيابة، فقد سهل لهما الحصول على امتياز مشروع استثمار أراضي الحولة، بعد أن كانا مع شريكيهما أحمد مختار بيهم يلقون معارضة من الجبهة التي يتزعمها رضى الصلح. وقد أنهى والي بيروت النزاع بإعطاء شركة سلام- سرسق- بيهم 80%، ورضى الصلح وجبهته 20% من أسهم الشركة. وكان قد عين أحمد مختار بيهم رئيساً لبلدية بيروت مكان منح رمضان[362]. وهكذا عرفت بيروت تجمعين

سياسيين، وانتقل الصراع بينهما إلى مدينة طرابلس حيث انضم آل المقدم إلى أنسبائهم آل الصلح، في حين تمكن سليم سلام من كسب عبد الحميد كرامي إلى جانبه[363].

في هذه الفترة، كانت زعامات القرابات في منطقة بعلبك الهرمل قد استقرت شيعياً في عصبيتين رئيستين: عائلتي حيدر وحمادة. انتشرت الأولى في مدينة بعلبك وبلدتي بدنايل واللبوة، وقد بنت نفوذها بفعل موقعها بين عائلات المنطقة، عدا عن استحواذها على مساحات واسعة من الأراضي. وأقامت عائلة حمادة في الهرمل منذ نهايات القرن الثامن عشر، وقد رسخ نفوذها السياسي تمثيلها شيعة الهرمل وزعامتها العشائرية على كتلة واسعة من العصبيات العائلية والعشائرية، بالإضافة إلى ملكياتها العقارية الواسعة. وتمثلت الطوائف الكاثوليكية في المنطقة بعائلة «المطران» التي استمدت مكانتها من دعم حاكم ولاية دمشق ومركز السلطنة في آن بغية إقامة التوازن «الإقليمي» بين بعلبك وزحلة، والتوازن السياسي بين زعامتيهما الكاثوليكيتين. أما سنياً، فقد تمثلت الزعامة في عصبيتين الأولى لآل الرفاعي في مدينة بعلبك، والثانية لآل سكرية من بلدة الفاكهة،وقد بنت نفوذها من دور وكالتها لإمارة «الحرافشة» في جباية الضرائب. إضافة إلى موقع الوظيفة الإدارية في مجلس قائمقامية بعلبك، بعد تحول المدينة إلى مركز قضاء يديره قائمقام تركي[364].

أما في الجنوب، فكانت عائلة الأسعد، وريثة آل الصغير، تسيطر على جبل عامل، وكانت قد جمعت الزعامة الإقطاعية البحتة إلى الوظيفة المدنية، وتولى خليل الأسعد منصب ممثل عن ولاية بيروت في مجلس المبعوثان. وبانضمام الأسر البرجوازية الجديدة إلى المشهد السياسي في جبل عامل، وأبرزها آل عسيران في منطقة صيدا، والخليل في صور، والزين في النبطية، تكون الصورة قد توضحت للفترة المقبلة. وفي الوقت الذي «كانت برجوازية جبل لبنان، والمدن الساحلية تعمل على الارتباط بالاقتصاد العالمي، انصرف العامليون إلى شراء الأراضي، وذلك بسبب تركيبة مجتمعهم الاجتماعية-السياسية، وعلاقاتهم المعقدة مع قياداتهم. ومع نهاية القرن التاسع عشر، راح جبل عامل يستقبل التجار والمضاربين العقاريين، الوافدين من الداخل السوري وجبل لبنان ومدن الساحل، للإفادة من منتوجاته كالقطن والتبغ والقمح. كما أصبح مجالاً للاستثمارات العقارية لعائلات مثل فرنسيس وأبيلا والأصفر وعبلا وجوهري والصلح»[365]. أما في جبل لبنان، فلم تشهد الخريطة السياسية تبدلاً كبيراً منذ بداية المتصرفية، وعليه نرى شمالاً الأسر المسيحية البارزة كآل عازار وأبي صعب، وآل الخازن وحبيش والدحداح، إضافة إلى أسرتي حمادة والحسيني الشيعيتين، وفي

القاطع والمتن آل اللمع، وفي الغرب آل أرسلان وتلحوق ونكد وعبد الملك من الدروز، وفي الشوف جنبلاط.

الحرب العالمية الأولى، نظام عالمي جديد

لقد أدى تقدم الثورة الصناعية إلى تطور النزعة الاستعمارية تطوراً حاداً جعل من تصريف البضائع والحصول على المواد الأولية وتوظيف رؤوس الأموال قضية من القضايا الأوروبية الملحة، التي لم يجد رجال السياسة حلاً لها إلا عن طريق امتلاك المستعمرات، فكان لا بد من التصادم والنزاع بين القوى المستعمرة نفسها. وقد أدى التنافس إلى عقد اتفاقيات سرية وإقامة تحالفات عسكرية، حيث قام الحلف الثلاثي بين ألمانيا وإمبراطورية النمسا-المجر وإيطاليا، وسرعان ما خرجت منه إيطاليا لتدخل مكانها السلطنة العثمانية. وقد أفضت هذه التحالفات إلى حصول تسابق نحو التسلح برز بالخصوص من خلال تمديد فترة الخدمة العسكرية، وزيادة عدد القوات المسلحة في كل من ألمانيا وفرنسا وروسيا. وكانت الشرارة في 28 حزيران 1914، حين اغتيل وريث عرش النمسا فرانز فرديناند وزوجته أثناء زيارتهما سراييفو في منطقة بوسنيا-هرتزيغوفينا على يد طالب صربي، ما اتخذته النمسا ذريعة لإشعال حرب أكلت الأخضر واليابس، وأحرقت الحجر والبشر.

ولما كانت بريطانيا حريصة على اجتذاب العرب إلى جانبها فقد دخلت في مفاوضات سرية مع حاكم مكة الشريف حسين، عبر السير هنري مكماهون الذي نجح في إقناع حسين بدخول الحرب إلى جانب بريطانيا، مقابل وعد باستقلال البلدان العربية القائمة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وإقامة دولة عربية كبرى تشمل مختلف أرجاء الوطن العربي باستثناء مصر وشمال إفريقيا. وكانت تركية بعد إعلانها الجهاد المقدس طلبت من الحسين أن يجهز العشائر الحجازية للاشتراك في حملة الترعة، إلا أنه تحجج بوجود الأسطول الإنكليزي في البحر الأحمر، ما أثار مخاوف الحكومة التركية. وعليه قرر الحسين المماطلة ومهادنة الجانبين، فأمر عبدالله أن يكتب إلى كنشز رداً متحفظاً دون أن يتعهد صراحة بالوقوف إلى جانب الإنكليز. وبعث ابنه فيصل إلى سورية والآستانة ليعلن عزمه على تأليف فرقة تحارب مع الأتراك. أما الإنكليز فكانوا يغدقون وعودهم

على الحسين، ويصورونه ملكاً وخليفة، بينما الأتراك يطالبونه بما عنده من سلاح، ويتهمونه بسرقة السلاح من مستودعات جيوشهم. وكان الإنكليز يزودونه بأسلحة حديثة، ففضل الانحياز إليهم، مع مطلبه «تسجيل اعتراف بريطانيا بخلافة عربية»، رد عليها مكماهون في 30 آب 1915 باستجابة مبهمة، لم تحدد مدى الاستقلال ولا مساحة الدولة. وتجنب الكلام عن سورية ولبنان والعراق. وفي رده الأخير ترك الحسين مصير العراق لحكمة الإنكليز وعدلهم، وأجل مصير سورية إلى ما بعد الحرب، لأنه أدرك أن التحفظات من قبل مكماهون نتيجته إلى اتفاقات ثنائية بين الدولتين فرنسا وبريطانيا. وكان الجاسوس أدوارد توماس لورنس، يعد العدة لقيادة ما سوف يسمى بـ«الثورة العربية»، ولقب لذلك بلورنس العرب، الذي أشفق في مذكراته على العرب لسذاجتهم!

أما الولايات المتحدة التي كانت تقوم منذ إنشائها على سياسة خارجية مبدأها العزلة في الشؤون الدولية، وعدم السماح لأية دولة أوروبية بالتدخل في الشؤون الأميركية، فقد رأت في الحرب العالمية الأولى، أن من مصلحتها الاستفادة من الحرب عن طريق دخولها. ومن أهم دوافع الأميركيين للمشاركة في هذه الحرب، خشية أصحاب المصارف الأميركية، وحكومة الولايات المتحدة من انكسار الحلفاء، وقد كانت المصارف الأميركية قد أقرضت بريطانيا وفرنسا أموالاً طائلة لتمكنهما من شراء المواد الأولية والأغذية من الولايات المتحدة، لذلك بدأ أصحاب المصارف ورجال الأعمال الأميركان بدعوة الحكومة الأميركية إلى التدخل إلى جانب الحلفاء. وقد شكل وصول القوات الأميركية إلى فرنسا في تموز 1917 تحولاً هاماً في مسار الحرب لأنها ساعدت جيوش الحلفاء على شن هجوم مضاد على الألمان. وفي الوقت الذي كانت جيوش الحلفاء قد قضت على قوات العثمانيين في العراق وسورية ومصر، وتقدمت نحو تركيا نفسها، فطلبت الدولة العثمانية الصلح في تشرين الأول من السنة نفسها وكذلك فعلت النمسا في بداية الشهر التالي، كذلك استسلمت ألمانيا وطلبت إبرام هدنة دون قيد أو شرط، فرفض الحلفاء التفاوض مع الحكومة الإمبراطورية القائمة، وتسبب ذلك بقيام الجمهورية في ألمانيا بعد استقالة الإمبراطور الألماني، ووقعت الهدنة التي أنهت الحرب في 11 تشرين الثاني من العام 1918، بعد أربع سنوات ونصف السنة من القتال الذي راح ضحيته عشرة ملايين من العسكريين، وجرح 21 مليون آخرين. وقد رأت أوروبا نفسها بعد الحرب مجبرة على دفع ديونها من احتياطي الذهب الذي كانت تملكه وأدى ذلك إلى تراجع قيمة النقد الأوروبي وإلى ظهور التضخم المالي. وكانت الولايات المتحدة الأميركية المستفيدة الأولى من هذا الوضع على أساس أنها الدائنة الأولى لأوروبا قبل الحرب وخلالها. فقد جمعت الولايات المتحدة بعد الحرب نتيجة تسديد أوروبا لديونها 45% من احتياطي الذهب في العالم فأصبحت بذلك أول دائن في العالم.

نهاية المتصرفية

في ربيع 1915 أخفق جمال باشا في حملة السويس. ومع وصوله إلى القدس، أعلمه مفتي الجيش العثماني الشيخ أحمد الشقيري أن كامل الأسعد سرب إليه أخباراً تنذر بثورة في سورية، فاستدعى جمال باشا كامل الأسعد لمقابلته في القدس، وكان اللقاء في أيار 1915، حيث قال له الأخير «إن رضا بك الصلح مبعوث بيروت الأسبق، وعبد الكريم الخليل، عصابة في جهتي تيرا (صور) وصيدا»[366]. وعندما وصل الباشا إلى دمشق وتسلم القيادة العامة من زكي باشا، عقد مجلساً حربياً تقرر فيه احتلال لبنان مخافة ثورة سكانه، واحتياطاً من استعمال موانئه من قبل الحلفاء. وفي آب 1915 أعاد جمال باشا لبنان إلى الحكم العثماني المباشر، وعزل آخر سبحة المتصرفين أوهانس، كما حل مجلس الإدارة، إلا أنه قام بتعيين متصرفين حسب التنظيمات الأساسية، هم علي منيف بك، اسماعيل بيك، وممتاز بيك[367]. ثم قام بالاستيلاء على القنصلية الفرنسية في بيروت، حيث عثر على وثائق ورسائل اعتبرت مستمسكاً لإدانة الكثيرين بـ«التواطؤ مع فرنسا»، ومنها مضبطة موقعة من أربعين شخصاً، يطلبون فيها حماية فرنسا ومعونتها في سبيل حصول سورية على استقلالها. وعلى الفور بدأ جمال باشا بنفي الكثيرين إلى جبال الأناضول، ومنهم مطران بيروت للموارنة نخلة مطران وقد قتل في الطريق، كما زج بمعظم المشتبه فيهم في سجن الديوان العرفي في عاليه، واستصدر الأحكام بإعدام نخبة منهم بتهمة «السعي لتفكيك الأجزاء العربية من الدولة العثمانية وتسليمها للدول الأجنبية»، وهي تهمة الخيانة العظمى. وهكذا أعدم 11 شخصاً في ساحة البرج ببيروت في 21 آب 1915 وهم: عبد الكريم الخليل، مسلم عابدين، صالح حيدر، نايف تللو، محمد ومحمود المحمصاني، عبد القادر الخرسا، محمود العجم، نور الدين القاضي، سليم عبد الهادي، وعلي الأرمنازي. وفي 6 أيار 1916، أعدم 14 شخصاً آخرين هم: أحمد طبارة، سعيد عقل، عمر حمد، عبد الغني العريسي، عارف الشهابي، توفيق البساط، سيف الدين الخطيب، أمين البخاري، جورج حداد، محمد الشنطي. وفي اليوم نفسه أعدم سبعة اشخاص في ساحة المرجة بدمشق أبرزهم: شفيق العظم، عمر الجزائري، عبد الحميد الزهاوي، شكري العسلي، إضافة إلى شخصيات من فلسطين مثل: علي عمر النشاشيبي من القدس، ومحمد الشنطي من يافا. وأعدم فيليب وفريد الخازن «تحقيقاً للتوازن الطائفي، وعندما راجع شكيب أرسلان بشأنهما جمال باشا أجابه بالتركية «توازن إيجابي»[368].

كانت عمليات التجنيد الإجباري تجري بصورة وحشية، وكانت جباية الضرائب والإعانات والتبرعات تجري بأفظع صور السلب والنهب[369]، ما أدى إلى فرار الكثيرين.

سايكس-بيكو

في وقت كانت مجازر جمال باشا الداغستاني تعصف بالمناطق السورية، وفي الوقت الذي كانت اتصالات الحسين ـ مكماهون تتواصل من أجل تمرد العرب على الأتراك، وقع الاتفاق الشهير بين مندوب بريطانيا، مارك سايكس، ومندوب فرنسا جورج بيكو، في 16 أيار سنة 1916. وبمقتضى هذا الاتفاق قسمت بلاد الشام والعراق إلى المناطق التالية: المنطقة الزرقاء، وتشمل الساحل السوري من رأس الناقورة إلى قلب الأناضول بما في ذلك كيليكيا، من نصيب فرنسا؛ المنطقة الحمراء، وتشمل بغداد، البصرة، وهي من نصيب بريطانيا؛ المنطقة السمراء: تشمل فلسطين، يقام فيها إدارة دولية تلبية لطلب روسيا. ومكة تعطى للشريف حسين، ملكية وراثية؛ المنطقة الداخلية: قسمت إلى منطقتين: (أ) و(ب)، على أن تؤلف منها دولة عربية مستقلة، أو اتحاد دول عربية. وعلى أن يكون لفرنسا في منطقة (أ) (أي داخل سورية الشمالية وفيها الموصل) ولبريطانيا في منطقة (ب) بقية (العراق وشرق الأردن) الأولوية في المشاريع الاقتصادية، والقروض وحق الانفراد في تقديم المستشارين والموظفين الأجانب. كما نص الاتفاق على أن يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء كما يباح لبريطانيا في المنطقة الحمراء، إقامة ما ترغبان فيه من أشكال الحكم بعد الاتفاق مع الدول العربية أو اتحاد الدول العربية، في منطقتي (أ) و(ب). وتدخل الاسكندرونة في منطقة فرنسا على أن يكون ميناؤها حراً لتجارة بريطانيا. وتدخل حيفا في منطقة بريطانيا على أن يكون ميناؤها حراً لتجارة فرنسا. وتعهد الطرفان أن لا يتنازل أي طرف عما له من حقوق في المنطقة المختصة له، وأن لا تعطى تلك الحقوق لدولة أخرى سوى الدول العربية من دون موافقة الطرف الآخر. وتتضمن الاتفاقية تقاسماً للمياه وإنشاء خطوط السكك الحديد والموانئ، والجمارك، وحقوق انتقال الجنود. ويجدر الانتباه، إلى أن الاتفاقية حرصت على وضع فلسطين وحدها تحت إدارة دولية، وذلك تمهيداً لإقامة الكيان الصهيوني.

بقي اتفاق سايكس-بيكو سرياً، حتى نشره البلاشفة بعد انتصار الثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917. وبعد نشر الوثائق، تمسك بها الأتراك كلقية ذهبية، وراحوا يعرضونها على العرب ليروا أية مؤامرة تدبر لهم! وقرأها جمال باشا على وجهاء سورية ولبنان في مأدبة أقامها لهم في بيروت، ثم نشرها في الصحف البيروتية والدمشقية بتاريخ 20 تشرين الثاني 1917، وأرسلها إلى فيصل بن الحسين، عارضاً عليه الصلح والاستعداد للاعتراف باستقلال البلاد العربية استقلالاً ذاتياً بضمانة من ألمانيا. وأرسلها الأمير فيصل إلى أبيه الذي عرضها على صديقه الحميم مكماهون الذي حذره من أن جمال باشا يريد الإيقاع بينه وبين «حلفائه» الإنكليز، فصدقه الحسين وقضي الأمر!

«الثورة العربية على العثمانيين»

في الوقت المناسب للإنكليز، وبطلب مباشر وتمويل منهم، أطلق الشريف حسين في مطلع حزيران 1916 من قصره في مكة الرصاصة الأولى نحو ثكنة الأتراك، إيذاناً بإعلان «الثورة»، ووزع منشوراً تضمن الأسباب الموجبة، ومنها: سياسة التتريك التي تؤدي إلى محو اللغة العربية، وإعدام الوطنيين، وضرب الإسلام، ومصادرة الأموال والأرزاق، وتهجير العائلات العربية إلى الأناضول. وبدأ الزحف من مكة التي استسلمت حاميتها في اليومين الأولين، وبتوجيه من لورنس دمر رجال الشريف حسين سكة الحديد، ونسفوا الجسور والعبارات، ليحولوا دون إرسال الإمدادات التركية، ومنع القوات الألمانية التركية من الوصول إلى اليمن، ووصلوا إلى ميناء العقبة. كان قوام المقاتلة 70 ألفاً، تحت قيادة اسمية للضابط العربي عبد العزيز المصري[370] المنشق عن الجيش العثماني، بينما القيادة الفعلية كانت بيد الجنرال اللنبي والكولونيل لورنس. وكان الإنكليز يمنعون الضباط العرب من الاطلاع على الخطط الحربية، وكانوا يكتمون الخطط عن عبد العزيز المصري الذي أقيل بسبب اعتراضه، ثم نفي إلى إسبانيا.

وقد جذبت هذه الثورة عشائر البدو في بادية الشام، التي سوف تساعد جيوش اللنبي على احتلال جنوبي فلسطين. وتعليقاً على هذه العمليات يقول الكاتب اليهودي الروماني «مارتشيل وينبرغ»، في كتابه «فلسطين بلادنا»: «كان على القوات التي يقودها اللنبي أن تنطلق من مصر، وتحتل فلسطين، حيث يجب إقامة دولة يهودية»[371]. بينما كانت القوات الأخرى بقيادة لورنس وفيصل تزحف على شرقي الأردن نحو دمشق. التي سقطت صباح يوم الثاني من تشرين الأول عام 1918، ومن هناك إلى حلب وحماة، وبيروت وطرابلس وصور وصيدا.

الثورة الروسية الكبرى

كانت الحرب الكونية على وشك أن تضع أوزارها لمصلحة نظام عالمي جديد، وكان الجيش الروسي قد تمزق في معركة غوريلس تارناو، والمجاعة مستشرية، حين قامت في روسيا الثورة الاشتراكية بقيادة فلاديمير لينين، الثورة التي أخذت الأفكار من الصالونات الثقافية لتضعها على أرض التجربة. وبسبب غياب البروليتاريا في روسيا ذات الاجتماع الإقطاعي، وبسبب وجود شعوب لا تزال في مرحلة ما قبل الدولة الرأسمالية، خاضعة لهيمنة الدول الاستعمارية، ما يضعف نظرية الصراع الطبقي، كان لا بد من العمل على التحرر الوطني من التبعية. وقد وعى لينين مسألة مركزية الصراع مع المركز الرأسمالي، وتفاوت النظم في مختلف أنحاء الأرض، فأضاف بداية

فقرة مهمة إلى نداء البيان الشيوعي، ليصبح: «**يا عمال العالم ويا أيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا**». وبسبب غياب طبقة البروليتاريا في روسيا وحولها، كان على أحد إيجادها، وهنا ظهرت نظرية إحراق المراحل، من أجل النهوض بروسيا من التشكيل الإقطاعي إلى الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية. وقد عمل ستالين لاحقاً على تحويل الفلاحين إلى عمال عند الدولة التي ستصبح رب العمل الأوحد، وعمل على إقامة دولة مركزية صناعية زراعية، دون النظر إلى التحديات الرأسمالية الخارجية التي جعلت همها إسقاط التجربة الاشتراكية ولو بعد حين.

نتائج الحرب العالمية الأولى على بلاد الشام

كان للحرب العالمية آثارها الفظيعة في سائر أنحاء بلاد الشام، حيث اكتسح الجراد لبنان وسورية، وتدهورت العملة التركية، وبسبب الحصار استنفدت ثروة البلاد المدخرة، وارتفعت الأسعار وكثر احتكار السلع الغذائية وبيعها في السوق السوداء، لتظهر طبقة أثرياء الحرب. وأرسل الأطباء إلى الجبهة، واحتكرت الدولة الدواء للمجهود الحربي، وقطعت أشجار الجبال والغابات لتسيير قطارات الجيش. وصادرت وسائل النقل من خيل وحمير وجمال، كما صادرت المواد الغذائية وبدأت المجاعة تضرب أطنابها في البلاد، فتشرد المواطنون أطفالاً ونساء وكهولاً من جميع المناطق اللبنانية متوجهين إلى مناطق حوران وضواحيها، ولم يبق في البلاد سوى القليل من الناس، وكانت قوافل الهاربين من لبنان والهاربين إليه تملأ طرق وشعاب الوديان والجبال. وعقب مذابح بحق الأرمن والأشوريين، دخل بيروت اللاجئون من هتَين الاثنتين»، لتزيد من حجم المأساة، ومن عدد طالبي الغذاء والرعاية. وهنا وجدت وكالة الغوث الأميركية الجو مناسباً لتدخلها من باب الأعمال الخيرية، لتوظفها في المخطط الأميركي الاستعماري المقبل. وتقدر مصادرها المضخمة، أنها أنفقت 100 مليون دولار وعلمت 136 ألف ولد وأطعمت 12،5 مليون جائع وعالجت طبياً ستة ملايين نسمة. وقد قامت الإرسالية الأميركية في جنوب لبنان وفي صيدا بعملية إحصاء للأضرار المادية والخسارة في الأرواح التي وقعت في الأجزاء الجنوبية من لبنان، فتبين لها أن 182 قرية بمساكنها البالغ عددها عشرة آلاف مسكن، وبعدد سكانها البالغ 77 ألفاً، تهدم فيها 2500 مسكن أثناء السنوات الأربع من سني الحرب. وبهلك 23 ألف نسمة[372]. وربما كانوا يجرون مسحاً للمناطق التي ستدخل لاحقاً ضمن دولة اليهود.

ومنذ اندلاع الحرب، «احتلت البحرية الفرنسية جزيرة أرواد الساحلية واتخذت منها قاعدة لنشاطها الاستخباراتي على طول الساحل اللبناني والسوري ومنطلقاً لتجنيد العملاء من وجهاء

طوائف ورهبان ومشايخ. ولا عجب أن أصبح قائدها الكابتن ترابو لاحقاً أول حاكم لدولة لبنان الكبير من 1920 لغاية 1923[373]، هذه التقاليد النامية في التعامل مع الأجنبي سيكون لها دور وشأن لاحقان في عهدي الانتداب والاستقلال»[374]. ومع نهاية هذه الحرب، كان على المنطقة العربية أن تخرج من دوامة الاحتلال العثماني، لتدخل في دوامة التجاذبات الدولية، لتستيقظ فتجد نفسها تحت احتلالين لم يكونا أقل إجراماً وبشاعة من سابقهما! وكانت هناك اتفاقية سايكس- بيكو التفتيتية، ووعد بلفور الذي سيذهب بفلسطين العربية إلى مجاهل الصهيونية.

بين الوحدة والانفصال

في التحضير لما بعد سقوط السلطنة العثمانية. كان على اللبنانيين على ضوء اتفاقية سايكس- بيكو أن يعرفوا موقف فرنسا المستقبلي. وقد استعانت فرنسا بأتباعها لبث فكرة سورية الطبيعية في ظل فرنسا، فنشأت في باريس اللجنة السورية المركزية برئاسة شكري غانم ومعاونه جورج سمنة، ونظمت لها فروعاً في مصر وأميركا وسورية ولبنان. كما سعى الفرنسيون بواسطة الإكليروس لإقناع المسيحيين بفائدة الوحدة السورية تحت الرعاية الفرنسية. واكتسبوا تأييد المطران دريان، سند «الاتحاد اللبناني»، فجعلوه يقدم لكتابه «نبذة في أصل الطائفة المارونية واستقلالها بجبل لبنان» بكلمة يشجب فيها موقف المطالبين باستقلال لبنان «لأن وجود فرنسا في سورية الكبرى يغني عن الاستقلال»[375].

فـي الخامس من تشرين الأول 1918، أذاع فيصل بن الحسين بلاغاً أعلن فيه أنه ألّف حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً تاماً يشمل نفوذها سائر البلاد السورية[376]، وعين عمر بك الداعوق حاكماً على بيروت، وحبيب باشا السعد حاكماً على جبل لبنان[377]. ورفع العلم العربي على سرايا بعبدا. وعين رياض الصلح حاكماً على صيدا، وقسم منطقته إلى عدة مديريات. كانت النبطية وصور من بين المديريات. وفي الأسبوع الأول من تشرين الأول، «تقدمت جيوش بريطانية تابعة للفيلق 21، شمالاً على طول الساحل، الممتد من يافا مروراً بصور وصيدا. حيث لم تلاقِ هذه القوات أي مقاومة، حتى وصلت إلى بيروت في 8 تشرين الأول 1918. يستخلص المرء من ذلك، أن جبل عامل مع بقية المناطق التي كونت لاحقاً «لبنان الكبير»، قد سلمت إلى الفرنسيين دون أي ضجة تذكر»[378].

وبعد احتلالهم لبنان، أعلن الفرنسيون الأحكام العرفية، ففي 11 تشرين الأول 1918. وفي 18 من الشهر نفسه، أرسلوا «فرقة عسكرية بقيادة الكولونيل دي بيابات أنزلت العلم العربي

عن السراي، ثم أصدرت الأوامر إلى شكري الأيوبي بمغادرة بيروت، فانسحب مع قواته، وأصبحت بيروت عاصمة المنطقة الغربية (الساحلية) بما فيها جبل لبنان وبلاد العلويين وكيليكيا، ويحكمها حاكم إداري فرنسي هو الكولونيل الفرنسي نياجر بإشراف المفوض السامي جورج بيكو، قنصل فرنسا السابق في بيروت»[379]. وفي 30 من الشهر نفسه، وقعت تركيا شروط الهدنة في مودروس (في جزيرة لمنوس) التي بموجبها سرحت على الفور جميع جيوشها. وعاد معظم «المهاجرين، وفي طليعتهم إميل إده وداود عمون إلى لبنان، بلباس ضباط الجيش الفرنسي. وعاد حبيب باشا السعد من منفاه رئيساً لمجلس الإدارة. فعقد جلسة قر الرأي فيها على أن يمضي وفد إلى باريس برئاسة داود عمون يطالب باستقلال لبنان الإداري بمساعدة فرنسا»[380].

كان اللبنانيون ينقسمون إلى عدة فئات، منها: 1- دعاة الاتحاد العربي وهم نخبة صغيرة منهم إسكندر عمون، وعدد من أسر بيروت الأرستقراطية التجارية وبعض وجهاء الموارنة في جبل لبنان أمثال عزيز الهاشم، إدوار الدحداح، فريد الخازن، إميل خوري، إميل يزبك، وآخرين. وكان الكاثوليكي الوحيد هو أمين معلوف؛ 2- دعاة الاتحاد السوري، وأبرز الهيئات الممثلة لهم اللجنة الشرقية واللجنة المركزية السورية، وضمت الثانية جورج سمنة وشكري غانم، ولجنة دعم نيويورك وبين أعضائها جبران خليل جبران. وكان سمنة وغانم من أنصار الوحدة تحت الانتداب، ظل الآخرون يدعون للاتحاد المستقل؛ 3- أنصار الحماية الفرنسية، ويدعو جناحهم الأكثر تطرفاً إلى ضم لبنان المسيحي إلى فرنسا، ومنهم فردينان تيان. وأما المعتدلون منهم وعلى رأسهم البطريرك الحويك، الذي يرى استقلال لبنان وارتباطه بفرنسا. وكان إميل إده أبرز ممثلي أنصار الحماية الفرنسية، وشارل قرم الناطق الثقافي باسمهم. 4- دعاة الاستقلال اللبناني، وأبرز تنظيماتهم «الاتحاد اللبناني» الذي أسسه يوسف السودا في القاهرة، وكانوا يطالبون باستقلال لبنان دون ضم أو حماية.

وانتفض دعاة الانفصال الكامل، فرفض الأسقف كيريللس مغبغب ضم لبنان إلى سورية تحت حكومة فيصل: بقوله إن اللبنانيين «لا يستطيعون أن يعيشوا في أوضاع كهذه، مع سيف ديموكليس- أمس في أيدي الأتراك واليوم في أيدي العرب- المسلط دائماً على رؤوسهم»[381].

بدأ تنفيذ اتفاقية سايكس- بيكو، وسميت إدارة بلاد الشام «**إدارة أرض العدو المحتلة**»، بإشراف الجنرال اللنبي القائد العام الذي قسم البلاد إلى ثلاث مناطق رئيسة كما وردت في سايكس- بيكو حسب الألوان، تحت ذريعة التدابير العسكرية البحتة التي اقتضتها ظروف الحرب، وكان من

نصيب فرنسا ولايات دمشق وحلب وبيروت ومتصرفية جبل لبنان، فيما وضعت منطقة مكة وفلسطين تحت الإدارة البريطانية المباشرة.

مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساي

عقد مؤتمر الصلح أولى جلساته في باريس 18 كانون الثاني 1919، حضره ممثلون عن 32 دولة حليفة واستبعدت منه الدول المهزومة وروسيا والدول المحايدة. ولذلك كان هذا المؤتمر عبارة عن اجتماع عقدته الدول المنتصرة لتتقاسم المغانم في ما بينها. وعليه فرض ممثلو ثلاث دول هي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية رأيهم على جميع رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر.

كان نصيب لبنان وسورية الخضوع للانتداب الفرنسي. ومن أجل التأكيد على المشروع الصهيوني المستقبلي في فلسطين، وجه حاييم وايزمان رسالة إلى الحكومة البريطانية في 29/2/1919 تفيد: «**أن مستقبل فلسطين الاقتصادي يعتمد على مياهها للري والقوة الكهربائية، وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل الشيخ ومن منابع نهر الأردن ومن نهر الليطاني**»[382].

وصل البطريرك الماروني إلى باريس في 22 آب 1919، وكان يحمل مذكرة إلى المؤتمر تضمنت «أربعة مطالب أهمها: إعادة لبنان إلى حدوده الطبيعية والاعتراف باستقلاله على أن يعهد بالانتداب إليه إلى فرنسا، لكنه فوجىء بتحفظ فرنسا عن طلب الاستقلال الناجز. **وقد انتظر البطريرك ثلاثة أسابيع دون تحديد موعد لمقابلة كليمنصو الذي حال دون ظهور البطريرك أمام المجلس الأعلى للمؤتمر**. وفي النهاية أقر مجلس الحلفاء الاتفاق الفرنسي- البريطاني في 15 أيلول 1919. وبعد اعتراض فيصل على هذا الاتفاق، ذهب إلى باريس من لندن في وقت لا يزال البطريرك هناك، **ولئلا تتاح فرصة لاجتماع الرجلين جرى تسفير البطريرك بحراً إلى لبنان على متن الدارعة «جوريان دي لا غرافيا» في كانون الأول العاصف»**[383]**، وقد أسفرت مفاوضات فيصل مع الفرنسيين عن إقراره بأسوأ مما كان اعترض عليه: احترام الاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان؛ وتولي فرنسا تمثيل سورية في الخارج؛ اشتراك المستشار المالي الفرنسي في إعداد الموازنة العامة؛ وإعطاء فرنسا الأولوية في المشاريع والقروض؛ والتزام فيصل بطلب المستشارين والفنيين المدنيين والعسكريين من فرنسا حصراً! وقد رفض السوريون اتفاقية فيصل- كليمنصو، ورأوا أنها «تهدف إلى تجزئة سورية، وإلى احتلال قوات أجنبية لأجزاء**

منها»[384]، فبدأت انتفاضة عارمة في سورية ولبنان على محتوى اتفاق فيصل مع الفرنسيين، وبدأت المقاومة ضد الفرنسيين في سورية ولبنان.

عين الجنرال غورو مفوضاً سامياً، فوصل إلى بيروت في مطلع تشرين الثاني 1919، على متن مدرعة فرنسية، ومر في شوارع المدينة يمتطي جواداً أبيض والجنود على جانبي الطريق، وكانت الطائرات تحلق في السماء حين وصل موكبه إلى ساحة البرج، وعرض القوى البرية والبحرية، ثم ركب سيارة مكشوفة يواكبه الفرسان. وفي المساء أقيم في قصر الصنوبر حفل استقبال، وألقى المركيز جان دو فريج، وهو أحد الوجوه البيروتية، خطاباً عدد فيه مناقب الجنرال غورو[385]. بعدها احتل غورو البقاع، ورفع إليه مطران زحلة كيرلس مغبغب رسالة احتجاج، طالب فيها باستقلال لبنان بحدوده التاريخية وجعله تحت الانتداب الفرنسي. وقام غورو بطرد الضباط العرب في لجنة الارتباط التي اتفق عليها كليمنصو وفيصل[386].

عصبة الأمم

تمخضت معاهدة فرساي إذن عن تأسيس عصبة الأمم، بناء على طلب ويلسون، وكان الهدف الظاهر منها، نزع الفتيل من الصراعات الدولية. ومن أهم بنود ميثاق عصبة الأمم التي تناولت منطقتنا مباشرة هي المادة الثانية والعشرون التي تنص على موضوعة الانتداب، حيث يعهد بالوصاية من قبل الدول المنتصرة، على البلدان المستهدفة بالنهب، تحت ذريعة تقديم المشورة والمساعدة الإدارية، ريثما تبلغ سن الرشد! وعليه، فإن رجال السياسة تركوا الآن الكلمات التي كانوا يستعملونها كحماية واستعمار واستبدلوها بكلمات ألطف وقعاً، إنها «المساعدة»، والتي في مفهوم السياسة الجديد معناها: احتلال البلاد العسكري، وإقامة مراكز حربية في الشواطئ، إخضاع كل سلطات البلاد لسلطة الدولة المحتلة، وتأمين معاملة ممتازة لمواطني الدولة المحتلة في مراكزهم، وفي استثمار الاقتصاد والتجارة والثروة الطبيعية، والإشراف على التعليم بشكل لا يتيح للناشئة الأخذ بمبادئ الوطنية الواعية، والاحتفاظ بالتمثيل الخارجي[387].

المقاومة العربية ضد الاستعمار

عمت الثورات على الاستعمار مناطق الوطن العربي كافة: ففي سورية اندلعت ثورة يوسف السعدون في المنطقة الشمالية الغربية؛ وثورة إبراهيم هنانو في المنطقة الشمالية؛ وثورة صالح العلي في المنطقة الساحلية؛ وبعدها ثورة سلطان الأطرش، وثورة الدنادشة في المنطقة الوسطى في البقاع؛ وثورة صادق الحمزة وأدهم خنجر في المنطقة الجنوبية الغربية؛ وثورة

رمضان شلاشي في المنطقة الشرقية؛ وثورة بياندور في منطقة الجزيرة. وفي العراق اندلعت ثورة العشرين التي تمخضت عن إعلان العراق ملكية تحت الانتداب البريطاني، وتسلم العرش فيصل بن حسين المطرود من سورية. وفي مصر كانت ثورة سعد زغلول، التي اندلعت سنة 1919 إثر منع سعد زغلول من التوجه بوفده إلى مؤتمر الصلح، واعتقاله، ونتج من الثورة إلغاء الحماية البريطانية عن مصر سنة 1922. وفي المغرب العربي، كانت ثورات عمر المختار ضد الاستعمار الإيطالي، التي استمرت حتى العام 1931، حيث قمعت بدموية. وثورة الريف في المغرب العربي ضد الفرنسيين والإسبان، بقيادة عبدالكريم الخطابي، الذي أسس دولة الريف التي استمرت حتى سنة 1926، حين سقوطها بيد الفرنسيين الذين نفوا قائدها إلى جزيرة ريونيون في المحيط الهندي. وفي السودان، اندلعت ثورات عديدة منها ثورة دارفور بقيادة علي دينار الذي سقط في المعركة، وضمت بريطانيا على إثرها المقاطعة إلى السودان المحتل من قبلها، وثورة نيالا بقيادة عبدالله السحيني، التي فشلت وقضى قائدها شنقاً على يد قوات الاحتلال البريطاني. ثم تبعتها حركة اللواء الأبيض بقيادة الضابط علي عبد اللطيف التي اتهمت مصر بمساندتها ما دفع الإنكليز إلى طرد القوات المصرية من السودان والسيطرة الكاملة عليه.

مؤتمر سان ريمو والمؤتمر السوري العام

بعد رفض إنكلترا وفرنسا توصيات لجنة كنغ-كراين[388]، أعلن الرئيس الأميركي ولسون انسحابه من مجلس الحلفاء، فاتفقت إنكلترا وفرنسا على عقد مؤتمر في «سان ريمو» (في إيطاليا) 25 نيسان 1920، لتقرير مستقبل المناطق التي احتلتاها في الشرق الأوسط. وفوجئ العرب بالأمر، حيث وجه البريطانيون دعوة شخصية إلى فيصل لحضوره بمعزل عن القيادات الأخرى. وللخروج بموقف موحد تجاه هذا المؤتمر، تنادى المؤتمر السوري العام للانعقاد بتاريخ 7 آذار 1920. وكانت أبرز مقرراته التي أذاعها ممثل فلسطين محمد عزة دروزة من شرفة بلدية دمشق: «إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية (بما يشمل لبنان وفلسطين والأردن والأقاليم السورية الشمالية، التي أعطيت لتركيا من قبل الفرنسيين والإنكليز في معاهدة لوزان، ولواء الإسكندرون) ومناداته بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها»[389]. وجرت مبايعة فيصل في دمشق، «وحضر وكيل البطريرك الماروني إلى دمشق ليتابع حفل التنصيب»[390]. وتألفت أول وزارة برئاسة رضى الركابي، ومن أعضائها فارس الخوري وساطع الحصري. وتضمن قرار المؤتمر السوري بنداً خاصاً يمنح لبنان الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية. واعتبرت هذه القرارات دستورية. واعتبرت بريطانيا المؤتمر السوري ونتائجه «تحدياً واستباقاً لما سينتج من مؤتمر سان ريمو».

مؤتمر وادي الحجير

مع تصاعد عمليات المقاومة ضد الفرنسيين في جبل عامل، عمدت قوات الاحتلال إلى تسليح ميليشيا محلية تابعة لها لصد أعمال الثوار، إلا أنها أتت على العكس عندما تفجر نزاع أهلي بين الثوار والموالين لقوات الاحتلال أدى إلى فتنة طائفية. ومن أجل درء هذه الفتنة ، واستمرار المطالبة بالوحدة السورية، أرسل تحذير إلى كامل الأسعد كي يحسم أمره في أي معسكر، كما انعقد مؤتمر وادي الحجير، وسط جبل عامل، في 24 نيسان 1920. وكان من أبرز الشخصيات التي حضرت، السيد عبد الحسين شرف الدين؛ السيد عبد الحسين نورالدين؛ الشيخ عز الدين عزالدين. ومن زعماء الثورة صادق الحمزة، أدهم خنجر، محمود الأحمد بزي، إضافة إلى عدد من المفكرين والوجهاء ووفود شعبية من جميع الفئات. وقد فشل الوجهاء التقليديون في إقناع الثوار بالتخلي عن سلاحهم، «وقد وافق صادق الحمزة على عدم مهاجمة المسيحيين، ما عدا المتعاونين مع السلطات الفرنسية»[391]. وقد صدر عن المؤتمر مقررات أبرزها: طلب الانضمام إلى الوحدة السورية؛ والمناداة بفيصل ملكاً على سورية؛ رفض الدخول تحت الحماية الفرنسية؛ الابتعاد عن الاستفزاز والحفاظ على أرواح المواطنين وأملاكهم.

الاستعمار الفرنسي

في 25 نيسان 1920، عقد مؤتمر سان ريمو، بين الفرنسيين والإنكليز، وقررا فيه: تجزئة بلاد الشام؛ وانتداب فرنسا على سورية ولبنان؛ وانتداب إنكلترا على فلسطين والأردن والعراق؛ مع التأكيد على تنفيذ وعد بلفور. كما اتفق الطرفان على اقتسام النفط العربي، «فحصلت فرنسا على حصة في نفط العراق في مقابل حصول بريطانيا على موافقة فرنسا على إنشاء خط أنابيب للنفط يعبر سورية إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وعندما عرف الأميركيون بالأمر احتجوا بشدة على ذلك»[392]، على اعتبار أن الاتفاق يعد خرقاً لما تم الاتفاق عليه في فرساي من منح فرص متساوية لدول المؤتمر. وهكذا أصبح العالم العربي مقسماً بين المستعمرين الأوروبيين، سورية ولبنان تحت الاحتلال الفرنسي، ومصر والعراق وشرق الأردن تحت الاحتلال الإنكليزي، وليبيا تحت الاحتلال الإيطالي، وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا تحت الاحتلالين الفرنسي والإسباني. وعلى الأثر استقالت وزارة دمشق الأولى، وتألفت وزارة برئاسة هاشم الأتاسي ومن أعضائها عبد الرحمن شهبندر ويوسف العظمة، وقررت مقاومة مقررات سان ريمو، وأعلنت الجندية الإجبارية، وشجعت الثورات على الفرنسيين.

بدأت مقاومة الاحتلال الفرنسي في بلاد الشام، وفي جبل عامل اتخذت الأحداث منحى خطيراً بلعب الفرنسيين على الوتر الطائفي، ودفعهم لعملائهم إلى افتعال أحداث دموية مترافقة مع حملة إعلامية ضخمة، تساعد الفرنسيين على التدخل المباشر، «ثم بدأت حملة إرهابية قوامها أربعة آلاف مقاتل فرنسي بالزحف على جبل عامل، إضافة إلى الميليشيا المحلية التي أنشأتها، ما نعرفه **بحملة الجزار نييجر التي بدأت في 18 أيار 1920، ووصلت القوة إلى تبنين وبنت جبيل فأحرقتها، وفتكت بكثير من الأبرياء الآمنين، وكثر السلب والنهب إلى أن استقرت الحملة في قرية هونين»**[393]. **حتى أن عناصرها كانوا يقتلون كل من يتهم بمساعدة الثوار أو بالانتماء إلى المجموعات المقاومة، وهذا ما اضطر الكثير من السكان العامليين إلى الفرار باتجاه فلسطين، حيث أخلوا قراهم بعد وصول أنباء تتحدث عن ارتكاب مجازر بشرية ضد السكان الآمنين. وإضافة إلى نيران مدافعها قصفت الطائرات الحربية مواقع قيل إن الثوار استخدموها خلال كفاحهم**. فقد أشير في تقرير لصحيفة لسان الحال الموالية للاحتلال، ورد في 19 أيار 1920 إلى أن: «**طيارة فرنسية ألقت قنابلها على قرية بنت جبيل التي تبعد خمس ساعات عن صور وعدد سكانها يزيد على خمسة آلاف، وأن الطائرات أحرقتها ودمرت منازلها بجملتها ولم يرد في التقرير شيء من الخسائر الروحية، التي لا بد لها أن تكون كثيرة إلا إذا شعر أهلها بالعقاب النازل بهم فأركنوا إلى الفرار»**[394].

ويعج «الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918-1936» بكل أنواع الفظائع التي ارتكبها ضباط وجنود فرنسا في حملة العقاب الجماعي، في حين تتناول الصحف الموالية للاحتلال أخبار إبادة المواطنين بتشفٍ واضح، «وإضافة إلى الخسائر والأضرار التي لحقت بالمواطنين من جراء شراسة الحملة، عمدت السلطات الفرنسية إلى إخضاع الجبل لإجراءات قمعية وضرائبية، **وقد قدم «نييجر» للعامليين وثيقة تتضمن ضريبة الهزيمة تلخصت بدفع غرامة حربية وقدرها مائة ألف ليرة عثمانية ذهب، والتعهد بتسليم الثوار المحكوم عليهم للسلطات الفرنسية. أعقبها فرض ضريبة سلاح على المواطنين، حيث على كل قرية أن تقدم مائة بارودة، وعمدت إلى بيع السلاح للمواطنين سراً بأسعار عالية لدفعها كضريبة»**[395]. وبالتوازي كان الفرنسيون يهيئون العدة لاحتلال البقاع وسورية، **ففي 12 تموز 1920، أصدر غورو القرار 299 الذي ضمت بموجبه الأقضية الأربعة إلى لبنان**. وفي 13 تموز، زحفت الجيوش الفرنسية بقيادة القومندان أرلابوس، فاحتلت المعلقة ورياق وسعدنايل. وكان ذلك مقدمة لغشيان البقاع بأكمله، وللمعركة الشاملة التي جرت قرب خان ميسلون واستشهد فيها وزير الحربية **يوسف العظمة** في 14 تموز من العام نفسه، بعد أن خُدع فيصل، وقرر تسريح الجيش العربي وتسليم الخطوط الحديدية ووقف المقاومة. ومع

دخول الجيش الفرنسي إلى دمشق، انشرحت صدور المراهنين على فرنسا بقتل إخوانهم على أيدي قوات «فرنسا الحرة»، **فأبرق المطران مغبغب إلى الجنرال غورو، مهنئاً ومذكراً: «مسرورون بنجاحكم، نطلب قبول تهانينا، اسمحوا لنا بإعادة طلبنا باسترجاع البقاع، بعلبك، حاصبيا وراشيا نهائياً إلى لبنان، وجعلها تحت الانتداب الفرنسي المباشر، فإن سكان هذه المقاطعات كسكان ستراسبورغ، سيسبّحون إلى الأبد اسمكم ويحفظون لكم الشكر الأبدي»**[396].

أذاع الجزار غوابيه (قائد الحملة الفرنسية) في 27 تموز 1920 بلاغاً جرد فيصل من سلطة الحكم **وفرض 10 ملايين ليرة غرامة على سورية كتعويض، كما حل الجيش السوري ونزع سلاحه، وطالب بتسليم كبار المقاومين ليحاكموا أمام المحكمة العسكرية، كما طلب نزع سلاح الأهلين وتقديمهم 10 آلاف بندقية**. وقبلت الوزارة الدروبية هذه الطلبات. وعندما جاء المفوض السامي الفرنسي «غورو» إلى دمشق في الأسبوع الأول من آب 1920، وقف عند قبر صلاح الدين الأيوبي، ليخبره بعودة الصليبيين. وأصدر أوامره إلى فيصل بمغادرة البلاد فذهب إلى حيفا ومن هناك إلى أوروبا.

في العاشر من آب 1920، وقعت تركيا معاهدة «سيفر»، التي نصت على تنازلها عن المقاطعات غير التركية، عبر: استقلال الحجاز، وأرمينيا، وكردستان (بضم ولاية الموصل إليها إذا قبل سكانها الانفصال عن تركيا). و«لم تأت هذه الاتفاقية على ذكر لبنان»[397].

«دولة لبنان الكبير»

صار المندوب السامي الفرنسي حاكماً عسكرياً، وصارت المساعدة على تدبير شؤون الحكم والإرشاد إلى الحداثة والديمقراطية تدميراً وإحراقاً وقتلاً واعتقالاً وكبتاً للحريات وتعسفاً. **ففي 20 آب 1920 اجتمع المجلس العسكري الفرنسي وأصدر حكماً بإعدام عدد كبير من الوطنيين كما حكم بالسجن والنفي على غيرهم**. وفي 31 من الشهر نفسه وقف الجنرال غورو في قصر الصنوبر في بيروت، يحيط به رؤساء الطوائف اللبنانية وانتهازيو البلاد من أصحاب المطامع والمصالح، وأعلن باسم فرنسا قيام «دولة لبنان الكبير»، وحياه في «عظمته من النهر الكبير إلى أبواب فلسطين إلى قمم لبنان الشرقي». وجاء ذلك تنفيذاً لقرار سلطة الاحتلال الفرنسي رقم 318. تلا ذلك عدد من القرارات منها القرار 336 الذي حدد النظام الإداري للدولة، **فصار لبنان غورو «يضم متصرفية جبل لبنان بحدودها المعروفة منذ سنة 1861، مضافاً إليها لواء بيروت وطرابلس وتوابعهما. وألحق به الأقضية الأربعة التي كانت تابعة لولاية دمشق وهي البقاع وحاصبيا وراشيا وجبل عامل**، الأقضية التي ضاعفت مساحة لبنان وزاد عدد سكانه بما يقرب من 200 ألف نسمة معظمهم من الشيعة الذين كانوا يسكنون في مناطق مهملة ومتأخرة اقتصادياً واجتماعياً»[398]، حيث كسب لبنان مساحة من الأرض وعبئاً من السكان، بحسب رأي المؤرخ فيليب حتي! وعين غورو على «دولة لبنان الكبير» حاكماً فرنسياً، وأصبحت عاصمتها مدينة بيروت. **وكتب «الاستقلالي» يوسف السودا إلى السفاح غورو: « شاءت العناية أن تكون أنت المطل على بلادي بنور هذا المشعل فهللنا لك مخلصين»**[399]! وراح الكثيرون يعلنون الولاء كل على طريقته، الأمر الذي يصفه اسكندر رياشي الذي شاهد في بيروت يومئذ، «إلى جانب قبضايات الميناء الذين كان الفرنسيون قد ضمنوا تأييدهم أكثر فرسان الدروز، يأتون يومياً على ظهور خيولهم المطهمة للمفوضية يتطوعون في الفرق المحلية العسكرية التابعة للجيش الفرنسي، لإثبات التأييد، وكان ذلك يجري بمواكب وهاجة فرحة مهللة، تحت قيادة زعماء معروفين من عمال عهد الفرنساوي الجديد في لبنان»[400]. وكان من

بين المطبلين يوسف الجميّل والد بيار الجميّل الذي هرب من العثمانيين إلى مصر، ثم عاد إلى لبنان بناء على استدعاء جورج بيكو له ليكون ضمن الوفد الذي سيذهب إلى باريس برئاسة المطران عبدالله الخوري وضم إميل إده وتوفيق إرسلان[401].

أما فيما يخص الحدود، فقد كان ينبغي للعاملين على فصل لبنان عن سورية، إجراء عملية جراحية دقيقة، وطويلة، ومعقدة. وما كان لهذه العملية إلا أن تضر بسورية، عبر جعل العضو المسلوخ منها يشكل مركز خطر مستقبلياً عليها لحاجات الإستراتيجيا الاستعمارية. وكان على الجراحين المخولين عملية الفصل، جعل هذا العضو بحاجة دائمة إلى أسباب البقاء، وبحالة دائمة من الانكشاف للتدخل حين تدعو الحاجة. حيث كان التداخل الأسري والعقاري أكبر من أن يفهمه جنرالات وتجار فرنسا وبريطانيا. وأما عن الحدود الجنوبية، فكان موضوع الأراضي والمياه أكثر ما يهم البريطاني، الذي ينظر بعين المستقبل إلى مصلحة الكيان الصهيوني الذي وعد به. وبعد مسح الحدود سنة 1922، نشرت اتفاقية نيوكومب- بوليه (Newcomb-Paulet)، التي أجريت تحت اسم «**تفاهم حسن الجوار**» المعقود بين فرنسا وبريطانيا، **وانتقلت بموجبها سبع عشرة قرية عاملية من سلطة الانتداب الفرنسي إلى سلطة الانتداب البريطاني التي تنازلت بدورها عنها للحركة الصهيونية فيما بعد. وهذه القرى هي: المطلة، النخيلة، الصالحية، الناعمة، الخالصة، الزوية، المنصورة، الذوق الفوقاني، الذوق التحتاني، خان الدوير، الدوارة، الخصاص، العباسية، دفنة، اللزازة. وتشكل هذه القرى العاملية ما يعرف بمنطقة الحولة، التي تعتبر من أخصب الأراضي في العالم، والتي سوف يأتي يوم يعمل لبنان على استعادتها**.

تنبغي الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبه رئيس الجامعة الأميركية في بيروت هاورد بليس، في التأثير في الرئيس الأميركي ويلسون في موضوع انفصال لبنان، وفرض الانتداب، ما يؤشر إلى علاقة بالتمهيد لإنشاء الكيان الإسرائيلي في فلسطين. وكانت محاولة الفرز الطائفي مقدمة لتبرير الكيان «اليهودي المرتقب، حيث أن **مسؤولاً فرنسياً كبيراً قد طرح على البطريرك الحويك أن يعطي كل مسيحي في لبنان أو سورية هوية لبنانية، وكل مسلم في البلدين هوية سورية، ثم يصير إلحاق كل مواطن بالبلد المخصص لطائفته**»[402].

هكذا ولد الكيان اللبناني، تماماً حسب المشروع الذي وضعه الجنرال «دي بوفور دوتبول» بتاريخ 15 شباط 1861، والذي اقترح فيه إنشاء دولة لبنانية من النهر الكبير شمالاً، حتى مرتفعات جبال لبنان الشرقية (آنتيليبان) ومرتفعات جبل الشيخ (مع الاحتفاظ بمقاطعات بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا، شرقاً، فحدود مقاطعات الحولة وبلاد بشارة جنوباً، فالبحر المتوسط غرباً) وهي

حدود احتفظ بها «لبنان الكبير» باستثناء «الحولة» التي ضمت إلى فلسطين، وذلك بعد صراع طويل مع المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت تبغي توسيع حدود فلسطين شمالاً. ومن سخريات القدر، أن الكيان الذي أنشئ ليلعب دور الميناء الدائم لأساطيل الدول الطامعة في مقدرات الشرق العربي، كان على موعد مع كيان آخر، قيد التخطيط، سينتزع منه هذا الدور، ويجعله أبداً في عين العاصفة!

سلطة الاحتلال الفرنسي

بعد إعلان «دولة لبنان الكبير»، صدر قرار المفوض السامي الفرنسي (غورو) بتعيين الكومندان «ترابو» حاكماً على لبنان الكبير، على أن يتسلم الحكم في أول تشرين الأول 1920. يساعده مجلس تنفيذي من سبعة مديرين عامين (بينهم مسلمان فقط)، إلا أن السلطة الحقيقية بقيت في يد «المستشارين» الفرنسيين. وشكل غورو «مجلساً إدارياً» من 15 عضواً بينهم خمسة مسلمين فقط. غير أنه إذ واجهته مقاطعة إسلامية شاملة، وسع المجلس إلى 17 عضواً (6 موارنة، 3 أرثوذوكس، 1 روم كاثوليك، 1 درزي، 4 سنة، 2 شيعة) كانوا في غالبيتهم من ملاك الأرض ووجهاء التجار. ودامت ولايته حتى تاريخ 8 آذار 1922، وكانت له صلاحيات استشارية فقط. وفيما كان الفرنسيون يحكمون البلاد حكماً مباشراً، كانت الصلاحيات التي تعطى إلى الحكومة الوطنية أقل بكثير من الصلاحيات التي كانت تتمتع بها الحكومات الوطنية في العهد الذي سبق الانتداب[403]. وقد استأثر الموظفون الفرنسيون بالإدارة اللبنانية وسخروا لأغراضهم الانتهازيين من اللبنانيين فتفشت الفوضى في المحاكم والدوائر، وكان اللبنانيون على عهدهم مع كل محتل، يبخرون ويبجلون ويشون بعضهم ببعض، حتى أن السودا استاء من هذه الخصلة، حيث قال: «تركت لبنان في عهد المتصرفية على أنغام «يعيش مولانا السلطان» وعدت إليه لأسمع «يعيش الانتداب» تطلق في كل تصريح وفي كل مناسبة. إنها عقلية لا تنشئ وطناً ولا تبني دولة»[404].

وكان أنصار الانتداب من مختلف التيارات التي أخذت تتكيف مع الوضع الجديد. من تيار الاتحاديين، جاء سمنة غانم وبترو طراد وأيوب ثابت وحبيب باشا السعد حاكم جبل لبنان في ظل الحكم الفيصلي. من معسكر الاستقلاليين، جاء أوغست أديب، الذي سوف يحتل منصب رئيس الوزراء. حتى بشارة الخوري وشقيق زوجته ميشال شيحا بدءا حياتهما السياسية بين أنصار «الاتحاد اللبناني» الذي أسسه يوسف السودا. وفي كانون الأول 1921، أسس مؤيدو الانتداب «حزب الترقي» تحت شعار «الحفاظ على استقلال لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي»، وهم يعنون ضمناً «استقلال لبنان عن سورية» بضمانة فرنسا. ودعا برنامج الحزب إلى الدفاع عن

التقاليد الوطنية، وحرية المعتقد الديني، وتعيين موظفي الحكومة على أساس الكفاءة والجدارة. والحزب المكون من الموارنة والكاثوليك حصراً، هو أول تعبير عن تحالف وجهاء جبل لبنان مع برجوازية بيروت التجارية المالية. مثل الأولون إميل إده وبشارة الخوري، اللذين سوف تهيمن المنافسة بينهما على الحياة السياسية في لبنان على امتداد فترة الانتداب[405].

والجدير ذكره أنه في جبل لبنان، أزاح الفرنسيون نسيب جنبلاط حليف العثمانيين، وعينوا مكانه فؤاد جنبلاط (والد كمال جنبلاط) قائمقاماً على إقليم الشوف منذ سنة 1919، فعمل على إطفاء الثورة السورية عبر مداهمة القرى الدرزية الثائرة واعتقال الثوار، وفي السادس من شهر آب العام 1921 عندما كان يقوم بمداهمة قرية غريفة لاعتقال شكيب وهاب، أطلق الأخير النار عليه وقتله، فتولت أرملته نظيرة مهامه في قيادة الجنبلاطيين، وأكملت تعاونها مع الفرنسيين، في الوقت التي تسلم حكمت جنبلاط القائمقامية اسمياً، ريثما يبلغ كمال جنبلاط، الذي كان في الرابعة من عمره عندما قتل والده.

وعلى هذا المنوال، يكون الفرنسيون الذين مهدوا، بمساعدة البريطانيين، لمجازر الخمسينيات من القرن الماضي، يعملون بالطريقة نفسها، وبالأدوات نفسها، وبمساعدة البريطانيين أنفسهم، على التمهيد لمجازر جديدة، لا بد آتية، ولكن تحت مسمى جديد للجغرافيا «الملعونة» نفسها.

«البرلمان اللبناني»

في الثامن من آذار 1922 أصدر وكيل المفوض السامي الفرنسي «روبير دوكيه» القرار 1304 المكرر الذي نص على إنشاء هيئة منتخبة سميت «المجلس التمثيلي للبنان الكبير». ترافق مع إصدار القرار 1307 المكرر الذي يعتبر بمثابة أول قانون متكامل للانتخابات النيابية في لبنان. وتلا ذلك صدور قرار عن حاكم لبنان الكبير «ترابو» وزع بموجبه المقاعد النيابية على الطوائف والمذاهب على الشكل الآتي: 10 موارنة - 6 لكل من السنة والشيعة - 4 روم أرثوذكس - 2 دروز - ونائب لكل من الروم الكاثوليك والأقليات (المجموع 30 عضواً). وبالطبع مارست السلطة المنتدبة ضغوطاً هائلة، وتدخلت بشكل سافر في أول عملية انتخاب لأول مجلس تمثيلي. وقاطع المسلمون الانتخابات بشكل واسع، ومع ذلك تم انتخاب الثلاثين عضواً، (استمر هذا الوضع حتى بعد صدور الدستور اللبناني)، ثم انتخب حبيب باشا السعد رئيساً للمجلس الجديد، بناءً على رغبة حاكم لبنان الكبير [406] الفرنسي.

صك الانتداب على سورية ولبنان

في يوم 24 تموز سنة 1922 أقر مجلس جمعية الأمم المنعقد في لندن صك الانتداب على سورية ولبنان. وقد وضعته الحكومة الفرنسية. وأهم ما جاء فيه: تضع الحكومة المنتدبة في بحر ثلاث سنوات دستوراً نظامياً لسورية ولبنان. يصاغ بالاتفاق مع السلطات الوطنية، وتراعى فيه حقوق عموم السكان القاطنة في هذه البلاد ومصالحهم، وتشرع الحكومة المنتدبة في إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل تقدم سورية ولبنان ورقيهما كحكومتين مستقلتين؛ يمكن للحكومة المنتدبة أن تبقي جنودها في البلاد للدفاع عنها. وقد خولت حق تنظيم جند من البوليس المحلي من سكان البلاد فقط؛ يحق للدولة المنتدبة في كل حين أن تستعمل الموانئ والخطوط الحديدية ووسائل النقل الموجودة في سورية ولبنان لسوق جنودها ونقل جميع المواد والمهمات والوقود اللازمة لها؛ يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية ولبنان الخارجية، ولها حق إصدار البراءات إلى القناصل الذين يعينون من قبل الدولة الأجنبية. وتشمل الدولة المنتدبة بحمايتها السياسية والقنصلية الرعايا السوريين واللبنانيين الذين يعيشون خارج البلاد؛ الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان، وعن عدم تأجيره أو وضعه تحت تسلط دولة أجنبية.؛ تضع الحكومة المنتدبة في سورية ولبنان نظاماً قضائياً يصون حقوق المواطنين والأجانب على السواء، يحافظ على أحوال الناس الشخصية وعلى مصالحهم الدينية، وخصوصاً إدارة الأوقاف التي تدار وفقاً للشريعة وإرادة الوقف؛ تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية التعبير وحرية القيام بجميع شعائر العبادة التي لا تخل بالأمن ولا بالآداب العامة، ولا يكون تمييز من أي نوع بين سكان سورية بسبب الجنس أو الدين أو اللغة. وتتجنب الحكومة المنتدبة التدخل في أعمال المجالس البلدية، وفي إدارة الطوائف الدينية، وفي إدارة المعابد المقدسة التي تخص إحدى الطوائف؛ يجب على الحكومة المنتدبة ألا تميز في سورية ولبنان بين أتباعها وأتباع غيرها من الدول الداخلة في جمعية الأمم. ويمكن لها أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية التي تراها ضرورية. ويمكن للدولة المنتدبة أو الدولة المحلية التابعة لمشورتها أن تعقد لأسباب جوارية اتفاقاً جمركياً خاصاً مع البلاد المتاخمة لها. ولا يمكن تحديد سلطة الدولة المنتدبة في إيجاد الاحتكارات المالية التي من شأنها أن ترقي مصالح سورية ولبنان وتحفظ مظاهرهما المالية والمحلية؛ تحافظ الدولة المنتدبة، على كل اتفاق دولي عام عقد حتى الآن أو ربما يعقد فيما بعد بموافقة جمعية الأمم، بخصوص الاتجار بالرقيق والعقاقير والسلاح والمعدات الحربية وبالمساواة التجارية وحرية العبور والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية، وباتخاذ الوسائل اللازمة لحماية الصنائع والآداب والفنون؛ يوضع ترتيب بين الحكومة المنتدبة والحكومات المحلية، تدفع بموجبه

هذه الحكومات جميع النفقات التي أنفقتها الحكومة المنتدبة لأجل تنظيم الإدارة.؛ تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية اللغتين الرسميتين المستعملتين في سورية ولبنان[407].

«ديمقراطية» استعمارية

خرقت المفوضية الفرنسية في بيروت كل بنود الانتداب، وراحت تدير شؤون دويلات سورية ولبنان بكل تفاصيلها، وألحقت بها جيشاً من الموظفين الفرنسيين ووضعت في كل دائرة مستشاراً وأصبحت جميع القرارات والمراسلات والعرائض تترجم إلى الفرنسية. ثم أتمت سيطرتها على الشرطة والأمن العام، وشكلت دائرة واسعة للمخابرات، وفرضت ضرائب جديدة على المواطنين. **وقد عاملت فرنسا سورية ولبنان بما هما وحدة اقتصادية واحدة تسيطر عليهما مجموعتان من الشركات الفرنسية: «المصالح المشتركة» التي تضم الجمارك، وسكة حديد دمشق حماه، وشركة الجر والتنوير في بيروت، ومياه بيروت، هذا من جهة، و«الشركات ذات الامتياز» من مصارف ومرافئ وفنادق وشركات التبغ والتنباك وغيرها، من جهة أخرى، تحتكران فيما بينهما الخدمات العامة والقطاعات الأساسية من الاقتصاد[408]. وبمرور الوقت أصبحت هذه الامتيازات الفرنسية تمثل احتكاراً استعمارياً صدم حتى المتعاونين مع سلطات الاحتلال، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية وحق تحويل الأرباح إلى فرنسا**. حتى أن يوسف السودا، الذي مجد غورو بإعلانه «دولة لبنان الكبير»، وجه رسالة إلى المفوض السامي عنوانها «خذوا جزية واستريحوا»!

توطين الأرمن في لبنان

في هذه الفترة 1925-1926، قررت السلطات الفرنسية توطين اللاجئين الأرمن الذين تهجروا جراء المذابح التي تعرضوا لها على يد العثمانيين، وخصوصاً بعد هجرتهم من كيليكيا التي انسحبت منها القوات الفرنسية وتركتها لتركيا. وتم تجنيسهم في كل من سورية ولبنان. وأيد إميل إده المشروع لما فيه زيادة عدد المسيحيين وعارضه بعض الساسة المسلمين. ووافقت الأمم المتحدة على توطين الأرمن في لبنان استعاضة عن توطينهم في أرمينيا السوفياتية. وانضمت إليهم موجة جديدة وفدت فيما بعد، العام 1929.

«المجلس التمثيلي»

في 24 أيار 1925، حل مندوب الاحتلال الفرنسي «ساراي» اللجنة الإدارية، وأقر المجلس التمثيلي، وكان مؤلفاً من 30 عضواً يمثلون المناطق والطوائف على أساس المحافظات والبلديات الممتازة. واستمر المجلس التمثيلي حتى 23 أيار 1926.

وفي 27 كانون الثاني 1926، اعترف حاكم لبنان الكبير بالطائفة الشيعية وباستقلال قضائها الجعفري، بعد أن كانت تابعة رسمياً للطائفة السنية حسب نظام الملل العثماني. وعليه تم إنشاء محكمة التمييز الجعفرية. ويمكن القول هنا، بأن هذا الهدف ما كان ليتحقق، إلا بوجود سياسة طوائفية فرنسية. وعلى إثر ذلك قام وفد مؤلف من السيد عبد الحسين شرف الدين ويوسف الزين ونجيب عسيران وعبد اللطيف الأسعد، بزيارة ممثل المفوض السامي المسيو «سولومياك»، **لشكره على هذه الخطوة، وإعلانهم «أن الحركة الانشقاقية في جبل عامل، قد أخضعت وأن الشيعة جميعهم، سوف يحتشدون وراء الوحدة الداخلية في حدود لبنان الكبير»**[409].

«الدستور اللبناني»

دعا «دو جوفنيل» المجلس النيابي لوضع دستور للدولة، وفي 23 أيار 1926، أقر الدستور اللبناني الأول. وقد أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية بمبادرة ودفع من ميشال شيحا الذي اعتبر **أن تركيبة لبنان تفترض وجود سلطة قوية وثابتة ممثّلة برئيس الجمهورية**، لكن مع عدم جواز تجديد ولايته. أما في موضوع العلم اللبناني الأول فقد ظهرت الأرزة في صميم العلم الفرنسي المثلث. أما في موضوع اللغة، فقد ذكرت (المادة 11) أن «اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية عملاً بصك الانتداب». وعن موضوع العدل بين الطوائف. جاء في المادة 12 «بالنسبة إلى العادات السائدة في لبنان والتماساً للعدد والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة».

بعد صدور الدستور أنشىء «مجلس الشيوخ»، عبر تحويل المجلس التمثيلي، واستمر «مجلس الشيوخ من 24 أيار 1926 وحتى تشرين الأول 1927، وكان عدد المقاعد (16) أي بانخفاض 14 مقعداً عن المجلس التمثيلي»[410]. وانخرط السياسيون في لعبة السياسة كما فعلوا بعد إعلان المتصرفية، وكان الشاغل الأبرز: محافظة العائلات السياسية التقليدية على مواقعها، وبالتالي اقتسام المغانم بغض النظر عن وقوع البلاد تحت الاحتلال، ومحافظة البطريركية المارونية على نفوذها في السياسة اللبنانية. ومن هنا بدأت تتشكل الملامح الواضحة لما اصطلح على تسميته لاحقاً بـ«**المارونية السياسية**».

أول رئيس للجمهورية

برغم ما تنص عليه المادة 49 من الدستور أن «رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات

الاقتراع التي تلي». وبرغم أن مسيو «كولودور» مساعد المفوض بيكو صرح بأن فرنسا إنما جاءت إلى لبنان لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم[411]، فقد قرر الحاكم الفرنسي تعيين الأرثوذكسي شارل دباس رئيساً للجمهورية، بسبب تأييد الأرثوذوكس للوحدة مع سورية، وذلك لإقناعهم بقبول الحماية الفرنسية[412]، إضافة إلى كون دباس مؤيداً لسياسة الانتداب، واستعداده كامل لخدمة هذه السياسة بأي ثمن، وبأي أسلوب، ولأن زوجته فرنسية[413] كذلك. ولم يجرؤ أحد على الاعتراض علناً، علماً أن البطريرك الماروني إلياس الحويك كان يؤثر ترشيح ماروني هو نجيب ملحمة، لأن «منصب الرئاسة الأولى هو للطائفة المارونية الأكثر عدداً في لبنان». وفي الرابعة بعد ظهر 6 أيار 1926، التأم مجلسا الشيوخ والنواب وانتخبا دباس بالإجماع رئيساً للجمهورية لثلاث سنوات، وفق ما جاء في الدستور. وأقسم أول رئيس للجمهورية «يمين الإخلاص للأمة اللبنانية» أمام رئيس مجلس الشيوخ محمد الجسر[414].

أول حكومة لبنانية

في مطلع حزيران سنة 1926 تألفت أول حكومة لبنانية في ظل الدستور الجديد برئاسة أوغست أديب، وقد أعربت في بيانها عن رغبتها بتحقيق أماني اللبنانيين في تحسين أوضاع الإدارة وتطبيق القوانين والتقدم نحو الاستقلال. وتحول «لبنان الكبير» إلى «الجمهورية اللبنانية»[415].

أسس يوسف السودا حزب المحافظين 1926، وتألفت هيئته الإدارية من حبيب تابت والياس الخوري وإميل لحود وجورج بشارة وميشال بولس وأديب حنون ويوسف عساف.

حاول «دو جوفنيل» إجراء انتخابات في سورية، وفق الطريقة الاستعمارية نفسها التي جرت في لبنان، فقاطعها المواطنون، ثم حاول تشكيل حكومة من المتعاملين معه مطعمة ببعض الوجوه الوطنية، وكان يراهن على كسب الوقت، وجراء مقاطعة الوطنيين لحكومته المعينة، **واستمر الهجوم على دمشق حيث دمر حي الميدان التجاري تدميراً شاملاً وهدمت قرى الغوطة معقل الثوار، وقطعت أشجارها على يد القوات الفرنسية.**

في العام 1928 حاولت حكومة حبيب باشا السعد القضاء على اللغة العربية، بجعل العامية لغة رسمية يمكن لطالب البكالوريا أن يتقدم بها في امتحاناته[416].

الكساد الكبير

كانت هذه الفترة، هي فترة الأزمات الاقتصادية الناتجة من الحرب العالمية الأولى، والتي انعكست على الولايات المتحدة الأميركية فيما يعرف بالكساد الكبير، الذي خرج إلى العلن سنة 1928، حيث وصل الاقتصاد الأميركي إلى حافة الإفلاس، سببه استغناء الاقتصاد الأوروبي عن الإنتاج الأميركي. الأزمة التي ستحمل في ثناياها المسببات الأبرز للحرب العالمية الثانية.

صراعات إده- الخوري

في ظل الانتداب انهمك سياسيو لبنان الجديد في الصراع على مراكز السلطة، وتركوا للاحتلال حرية العمل والنهب، وأعموا عيونهم عن الثورات التي يخوضها إخوانهم مع هذا المحتل. فقد طغت على القسم الأكبر من تاريخ الانتداب المنافسة بين إميل إده وبشارة الخوري، اللذين كانا من اللاجئين إلى مصر خلال الحرب الأولى، وفيما عاد إده الفرنكوفيلي على بارجة حربية ليعين مستشاراً للحاكم العسكري لقوات الاحتلال، كان الخوري قريباً من «الاتحاد اللبناني»، وعين أميناً عاماً لإدارة جبل لبنان ومستشاراً لدى الحاكم العسكري. **وقد عين إده رئيساً للوزراء لفترة قصيرة عام 1929، وهو الذي كان يرى لبنان وطناً قومياً للمسيحيين، ويتطلع إلى المسلمين بما هم تهديد لهذا الكيان، ما يستوجب حسب نظرته تقزيم لبنان الكبير درءاً للخطر الديموغرافي الإسلامي. حتى أنه دعا المسلمين الذين يرفضون العيش في وطن مسيحي أن يهاجروا إلى مكة. وكان إده متعصباً للتعليم الخاص الديني التابع للإرساليات الأجنبية. وعليه قام بمجزرة تربوية، حيث ألغى 111 مدرسة رسمية يقع معظمها في المناطق الفقيرة وخصوصاً المسلمة منها**. واستعر الخلاف بين إده والخوري تنافساً في الرئاسة، بعدما كانت الولاية الثانية للرئيس دباس أشرفت على نهايتها. وفي حمأة هذا التنافس تقدم رئيس مجلس النواب محمد الجسر (سني) ترشيحه للرئاسة، «بعدما همس إده في أذنه ليرشح نفسه، ووعده بدعمه، لإدراكه أن لا أمل له في الرئاسة»، على ما يروي الوزير والنائب السابق يوسف سالم. وإزاء ذلك، اتخذ المفوض السامي تدبيراً حاسماً: جدّد لدباس سنة، بعدما علق الدستور وحل مجلس النواب»[417]، وذلك في السابع والعشرين من آذار 1929.

الإحصاء اليتيم 1932

في عام 1932 أجرى الفرنسيون تعداداً لسكان لبنان. وهذا الإحصاء هو الوحيد الذي اعتمد والذي على أساسه يتم التوزيع الطائفي للمناصب الرسمية والمراكز العليا.

وفي هذه السنة تجدد النزاع بين بشارة الخوري وإميل إده وحبيب باشا السعد (وكان يميل إليه البطريرك عريضة) على منصب الرئاسة، ما دفع الحاكم الفرنسي إلى حل المجلس النيابي،

وإقالة الوزارة التي كان يرأسها أوغست أديب، وتعطيل الدستور، وتعيين شارل دباس المنتهية مدة رئاسته رئيساً للدولة يعاونه مجلس مديرين هم: صبحي أبو النصر، جميل شهاب، صبحي حيدر، سامي الخوري، رفيق أرسلان، جوزف نمر شمعون، كامل غرغور، إلا أن حركة الاعتراض التي أيدها البطريرك عريضة أدت إلى إلغاء هذه لإجراءات وتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية مجاراة لرغبة بكركي[418].

في آب 1932، تقدم إميل إده من مساعد وزير الخارجية الفرنسي، «بمذكرة يطالب فيها باختزال أراضي الجمهورية اللبنانية، مقترحاً فصل طرابلس وجنوب لبنان، الأمر الذي يعني إقصاء 140 ألف مسلم. ومقترحاً أيضاً إقامة دولة مستقلة لجنوب لبنان، وهو ما كان دوكيه قد ارتآه سابقاً»[419]. ولا يخفى أن للأمر علاقة بمطامح إده السلطوية، حيث أن الجسر كان من طرابلس، إضافة إلى التخفف من العبء الديموغرافي في الكيان الذي يريده إده. **وبالرغم من أن نجيب عسيران الشيعي الصيداوي كان من أكثر الداعمين لإده، فإن الأخير أراد رمي الجنوب عن الخارطة اللبنانية**، ولم يفعل الأمر نفسه مع البقاع الذي يضم غالبية مسلمة.

تأسيس المملكة السعودية

بعد أن سقطت حائل ونجد والحجاز في يد عبد العزيز بن سعود، بمساعدة الوهابيين والبريطانيين. وبعد إبعاد الهاشميين إلى العراق والأردن، والقضاء على حكم آل الرشيد. صدر أمر ملكي عن ابن سعود، في 19 أيلول 1932، بتوحيد البلاد تحت اسم «المملكة العربية السعودية».

أنطون سعادة

في 16 تشرين الثاني 1932، أسس أنطون سعادة «حزب الشعب السوري» (لاحقاً الحزب السوري القومي الاجتماعي). ومن مبادئ الحزب التأكيد على وحدة الأمة السورية كأمة تامة ومجتمع وتاريخ واحد، وأن جغرافيتها «تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري في الغرب شاملة جزيرة قبرص إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق، ويعبر عنها بلفظ عام: «الهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص»[420]، وقد اعتقل سعادة مراراً من قبل قوات الاحتلال الفرنسي، إلى أن غادر إلى البرازيل. وعاد إلى لبنان في 1947. وفي العام 1948 أصدرت السلطة اللبنانية قراراً يحظر نشاط الحزب العلني، وفي حزيران 1949، اتُهم بـ«تدبير عصيان مسلح»، فغادر إلى دمشق، وبضغط من

الفرنسيين والمتخوفين من عودة الحديث عن الوحدة السورية، كان لهذا الرجل أن يختفي، فسلم إلى السلطات اللبنانية يوم 7 تموز 1949، فحوكم صورياً وأعدم على عجل فجر اليوم التالي لاعتقاله.

انتفاضة التبغ 1936

في تشرين الثاني من العام 1934، منحت سلطات النهب الفرنسية في لبنان، حق احتكار زراعة التبغ والتنباك وتصنيعه وتسويقه، إلى شركة «الريجي» الفرنسية التي يملكها البنك الكولونيالي الفرنسي. فأضرب المزارعون في جبيل والبترون، بأكثريتهما المسيحية المارونية، وفي الجنوب ذات الأكثرية الشيعية. وقد انضوت تحت هذه المطالب شريحة واسعة من اللبنانيين؛ فإضافة إلى ما جرى في المجلس النيابي، جرت تحركات شعبية شملت مختلف الفئات الشعبية ومختلف المناطق. وقد ترأس الحركة في جزء كبير منها البطريرك الماروني عريضة، إضافة إلى رأسماليين كبار أمثال هنري فرعون، وميشال شيحا. واستمرت التحركات تلك حتى عام 1936 عندما تحولت إلى ثورة شعبية عمت مختلف قرى ومدن جبل عامل متخذة الأساليب العديدة. وقد اندلعت ثورة جبل عامل، على إثر قتل ثلاثة من المزارعين المتظاهرين في بلدة بنت جبيل برصاص الجندرمة، وهم: مصطفى العشي (بنت جبيل) محمد جمال وعقيل دعبول (عيناتا) وعدد من الجرحى. وقد عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى قمع التظاهرات واعتقال عدد من المتظاهرين. وقد فتحت تلك الانتفاضة الطريق أمام اندماج المجتمع العاملي بالمكونات اللبنانية الأخرى. كما أدت إلى فتح خط الاتصال بين البطريركية المارونية وحزب الكتلة الوطنية السورية الداعية إلى الاستقلال، كونه ترافق مع موجة من الإضرابات في سورية ولبنان، خصوصاً ضد شركتي «الجر والتنوير» و«سكة الحديد دمشق- حلب»، واتهمت الشركتين بتحميل عجزهما للبنانيين والسوريين، فيما توزعان الأرباح على المساهمين. وقد «طالب البطريرك عريضة صراحة باستقلال لبنان وسيادته، داعياً في الوقت ذاته إلى تمتين العلاقات مع «الشقيقة سورية» في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وكان البطريرك دعا اللبنانيين إلى مساعدة الضحايا في المدن السورية التي قمعت بشراسة من جانب السلطات الفرنسية»[421]، كما وجه عدة مذكرات إلى الفرنسيين يذكر فيها بوعود كليمنصو للبطريرك الحويك بمنح الاستقلال، وعلق أن الانتداب أصبح احتلالاً استعمارياً، وعدّد تدخل سلطات الانتداب في صلاحيات الحكم اللبناني، ومنها التدخل في الانتخاب والقضاء والأمن والتعيينات الإدارية، وحرية الصحافة وتأسيس الأحزاب، وارتفاع الضرائب والاحتكارات، وآخرها شركة الريجي.

مؤتمر الساحل من أجل الوحدة

في 20 كانون الثاني 1936 ، انعقد مجلس النواب، بدعوة من دو مارتيل، وانتخب إميل إده رئيساً للجمهورية، بتدخل فرنسي استمال كميل شمعون المحسوب على الدستوريين لمصلحة إده ضد بشارة الخوري[422]. وفي 2 آذار من العام نفسه قام سبعة من نواب الكتلة الدستورية في البرلمان اللبناني بالمطالبة بـ«إعادة الحياة الدستورية ودعم دخول لبنان إلى عصبة الأمم»، ما أثار ريبة دعاة الوحدة مع سورية، المتخوفين من القضاء على كل أمل بالوحدة من ناحية. كما أثار تخوف الانفصاليين من ناحية أخرى، من اندماج لبنان مع سورية إذا انسحب الفرنسيون. وعليه عقد مؤتمر الساحل في 10 آذار 1936 في منزل السيد علي سلام في بيروت، شارك فيه كل من أحمد عارف الزين وأحمد رضا وسليمان ظاهر وعادل عسيران وعبد الحميد كرامي ويوسف يزبك وصلاح لبكي، إضافة إلى عدد من الوجوه السياسية. خرج المؤتمر بمذكرة سياسية هامة رفعت إلى المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان «دي مارتيل». وأهم ما ورد فيها عبارة عن المطالبة بالحرية والسيادة التامتين والوحدة السورية الشاملة[423]. وقد تغيب رياض الصلح عن مؤتمر الساحل، كونه صار مقتنعاً بالكيان اللبناني، وصار من الداعين إلى وحدة اقتصادية مع سورية، وكان قد استفاد من الوضع الاقتصادي الذي تشكله بيروت، وأراد تزعم «السنّية» النامية فيها على حساب علي سلام، لذلك قرر نقل إقامته من صيدا، وكان على خصومة مع مفتي طرابلس عبد الحميد كرامي، حين أعلن العام 1934 دعمه لبقاء طرابلس ضمن الحدود اللبنانية، تخوفاً من إلحاقها بسورية حيث ستصبح الميناء الرئيس فيها ما يؤثر في مكانة بيروت.

أحزاب الطوائف

كان العام 1936، عام تأسيس الأحزاب التي تحمل الصبغة الطائفية؛ فباستثناء الحزبين الشيوعي، والسوري القومي الاجتماعي، الحزبين العلمانيين العابرين للطوائف والمناطق، بدأ تأسيس حزب أو أكثر لكل ملة. أسس يوسف السودا «الجبهة القومية» انطلاقاً من حزب المحافظين، وأهدافها: «تقوم النهضة القومية على أسس العقيدة القومية (اللبنانية)، لا فرق فيها بين المسلم والدرزي والمسيحي»[424]، رداً على فكرة سعادة في القومية السورية. وفي هذا العام، تأسس حزب «الكتائب» عل يد الصيدلي بيار الجميّل، الذي جاءته الفكرة بعد حضوره الألعاب الأولمبية في برلين 1936، حيث أعجب بانضباط الأحزاب الاشتراكية (النازية) ما دفعه إلى تأسيس الكتائب كمنظمة كشفية. أخذت الكتائب تأخذ محل «السباقة» التي كان أسسها يوسف السودا في العشرينات، وأخذت علمها أيضاً، وتطورت بمرور الوقت لتصبح «الكتائب» حزب «المارونية السياسية» السياسي والذراع العسكرية لها. وأسس رياض الصلح «حزب الاستقلال الجمهوري» الذي ترأسه

المسيحي عزيز الهاشم. كما تأسس حزب «النجادة» السني الذي يدعو إلى العروبة، وحزب «القمصان البيض» الماروني الذي تأسس على يد توفيق عواد مدعوماً من البطريرك عريضة، كرد فعل على مؤتمر الساحل. وبعدها تأسس حزب «الطلائع» الشيعي على يد رشيد بيضون، ليقابله أحمد الأسعد بحزب «النهضة»، ومنذ ذلك الوقت سوف يبرز أحمد الأسعد الذي ورث الزعامة عن عمه وحميه كامل الأسعد منذ 1924، والذي كان متحالفاً مع بشارة الخوري في مواجهة إميل إده. ويعود الفضل في زعامة أحمد الأسعد إلى زوجته فاطمة التي ستلعب الدور الكبير في مجرى حياته السياسية. وكان هذا الزعيم على بساطة من الحياة، ولم يكن يعول، أو لم يشأ التعويل، على التعليم في الجنوب، ومشهورة عنه مقولة أنه «يعلم ابنه كامل من أجل الجنوبيين»، وعليه فلا داعي لبناء المدارس للعامة!

معاهدات عام 1936

في 26 آب 1936، وبعد نضال طويل، أرغمت بريطانيا على توقيع معاهدة مع مصر، اعترفت بموجبها باستقلال مصر. لكن سلطة الاحتلال أبقت السياسة الخارجية بيدها، وأبقت على احتلالها لقناة السويس.

وفي 9 أيلول 1936، وقعت المعاهدة الفرنسية- السورية، التي أسقط بموجبها الوفد السوري مطالبته بضم لبنان، في مقابل موافقة فرنسا على ضم جبل العلويين وجبل الدروز إلى الخريطة السورية.

وكان لبنان على موعد مع حدث مشابه. حيث كانت مفاوضات «الاستقلال» في باريس قد بدأت، وكان الوفد اللبناني يضم رئيس الجمهورية إميل إده (ماروني)، إضافة إلى خير الدين الأحدب (سنّي)، ونجيب عسيران (شيعي)، إضافة إلى زعيم المعارضة بشارة الخوري (ماروني). وفي 13 تشرين الثاني 1936 وقع إده وثابت ودو مارتل «معاهدة صداقة وتحالف» بين لبنان وفرنسا، وصدق عليها البرلمان اللبناني. ومن أهم ما تضمنته تلك المعاهدة: أن تكون مدتها 25 سنة؛ وأنه يحق لفرنسا إبقاء قواتها العسكريّة في أي مكان من لبنان؛ والسماح بالعمل بالدستور اللبناني المطابق لدستور عام 1926؛ وتعهدت فرنسا بالمساعدة على دخول لبنان إلى عصبة الأمم؛ وتعهد لبنان بضمان رؤوس الأموال والمصالح الفرنسية[425].

وهكذا قضت المعاهدتان مع سورية ولبنان على كل أمل بالوحدة بين البلدين، ولو في أي أمر. وقابل جزء من اللبنانيين المعاهدة بالاستياء التام، واعتبروها ضربة موجهة ضدهم. وخرجت

التظاهرات في بيروت وخارجها، وأحاط المتظاهرون بالمجلس النيابي اللبناني مرددين شعارات معادية للمعاهدة، ومطالبين المجلس النيابي اللبناني بعدم توقيعها. لكن القوات الفرنسية فرقت المتظاهرين ووقع النواب المعاهدة التي سمحت شكلياً للبنانيين بحق ممارسة العمل بالنظام الدستوري. وشهدت طرابلس وصيدا وصور والنبطية وبنت جبيل موجات من الاحتجاجات، وانعقد مؤتمر في صيدا يطالب بالوحدة مع سورية، **وسارت تظاهرة أطلقت الجندرمة عليها النار ما أدى إلى قتل أحد المتظاهرين. وخلال زيارة الرئيس إميل إده إلى طرابلس، ووجه بتظاهرة ترفع العلم السوري وتنادي بالوحدة، وقد أطلقت الجندرمة النار عليها وجرح أكثر من عشرين مواطناً،** واعتقل المفتي عبد الحميد كرامي، وأقفلت المدينة إلى أن أفرجت السلطات عنه بتدخل من حزب الكتلة الوطنية السورية. **أما في بيروت فقد اتخذت الاحتجاجات المناهضة للاحتلال والمؤيدة للوحدة شكل صدامات طائفية مع مؤيدي الانتداب، وخصوصاً بين منطقتي البسطة والجميزة.**

في العام (1937)، وفي تخطيط الصهاينة لدعم مشروعهم على وشك الاكتمال بالمياه، «أسست الحركة الصهيونية شركة ناهال لتخطيط المياه في الدولة المقترحة، حيث بدأت أعمالها بوضع دراسات المشاريع المائية المنوي تنفيذها»[426].

اليسار بين الحوكمة والتحرر

نهاية العام 1938 ظهرت بين الكتلة الوطنية بزعامة إميل إده والكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري، قوة ثالثة ديمقراطية، إصلاحية ومتعددة الانتماءات الطائفية تعكس نضالات الثلاثينيات الاجتماعية والمضادة للاحتكارات. وقد نشأت هذه القوة حول مقررات «المؤتمر الوطني والديمقراطي» الذي انعقد في تشرين الثاني 1938 بمبادرة من الحزب الشيوعي اللبناني، الذي ضم ممثلين من المهن الحرة والاقتصاديين والنقابيين والتجار والوجهاء المعارضين للزعماء التقليديين. دانت مقررات المؤتمر تدخل موظفي الانتداب في عمل الوزارات، واستنكرت الفساد ودعم شركات الاحتكار، وطالبت بإلغاء الضرائب غير المباشرة التي تزيد من فقر الفقراء، وطالبت بحل المجلس النيابي الذي يمثل الوجهاء وكبار الملاكين وانتخاب مجلس بديل من 44 نائباً ورئيس الجمهورية مباشرة من الشعب، ومنع الجمع بين النيابة والوزارة[427]، وكانت هذه السياسة الإقليمية ستشكل مع الزمن نهجاً لدى القوى اليسارية التي تدعو إلى الإصلاح الإداري ضمن الكيانات المصطنعة، بدل التنظير والدعوة إلى النضال من أجل التحرر القومي الشامل من الهيمنة الخارجية.

كان لبنان الجديد قد تأسس على كوتا طائفية، تتضمن في داخلها عنصرية تتناسب مع الرعاية الدولية لهذا الكيان. وعليه كانت حصة الشيعة في التوظيف على مستوى الإدارة شبه معدومة، والذريعة كانت عدم وجود كفاءات شيعية لهذه الوظائف، بالرغم من وجود وزراء ونواب أميين، من طوائف أخرى، لا يحسنون القراءة أو الكتابة! فقدمت عريضة سنة 1938 من قبل النواب الشيعة إلى رئيس الجمهورية تطالب بفتح المدارس الابتدائية ومساعدة المدارس الموجودة حتى تتمكن من رفع مستواها والسير مع بقية الطوائف اللبنانية[428].

الحرب العالمية الثانية

كانت أسباب الحرب الكونية الجديدة قد ولدت من رحم الحرب العالمية الأولى ونتائجها. حيث أن هناك دولاً تضررت من مؤتمر فرساي وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان، ما أثر بالتالي في سياسات الدول العظمى، بريطانيا وفرنسا وروسيا وأميركا، وبدأت الاصطفافات تأتي تبعاً لتلك النتائج. فلم توافق ألمانيا على شروط فرساي، ولا على حدود عام 1919، وبدأت تستعد لعودتها بقوة إلى المسرح الدولي، وكان عليها أن تقوي علاقتها بروسيا الشيوعية. ومع صعود النازية إلى الحكم، اتبع هتلر سياسة التوسع فاستعاد إقليم السار، وحصن منطقة الراين وأنشأ جيشاً كبيراً وتقرب من إيطاليا، التي كانت في خانة تشبه الخانة الألمانية، حيث خرجت خائبة من الحرب الأولى، وقد وصلت الفاشية فيها بزعامة موسوليني إلى السلطة سنة 1922، وقد اتبع الدوتشي سياسة التوسع والتقرب من ألمانيا بعد احتلال إيطاليا للحبشة سنة 1935. وفي عام 1936 تدخلت إيطاليا في الحرب الأهلية الإسبانية (1936- 1939) إلى جانب الفاشي فرانكو. وكانت الأسباب الأميركية للمشاركة هي فترة الركود الكبير الذي نتج من توقف الحرب الأولى، وأدى إلى استغناء أوروبا تدريجاً عن البضائع والقروض الأميركية.

كانت الشرارة قيام هتلر في الأول من أيلول 1939 بمهاجمة بولندا لاسترجاع ممر دانتزيغ، فأعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا وتبعتها فرنسا وهكذا بدأت الحرب العالمية الثانية التي استمرت 6 سنوات. وفيما اتخذت ألمانيا وحلفاؤها اسم «دول المحور»، ويضم إلى ألمانيا، إيطاليا وإسبانيا واليابان وتركيا وقوات فيشي الفرنسية. أما الدول المعادية لها فقد تسمت بـ«دول الحلف»، وتضم بريطانيا وقوات ديغول (فرنسا الحرة) وروسيا والولايات المتحدة وغيرها.

وفي العام 1945، عندما كانت الحرب الكونية على وشك الانتهاء، وتمهيداً لقطف نتائجها، اجتمع المنتصرون في مدينة يالطا السوفياتية على البحر الأسود، من أجل تقاسم الكون. وقد حضر المؤتمر كل من يوسف ستالين (الاتحاد السوفياتي) ونستون تشرتشل (بريطانيا) وروزفلت

(الولايات المتحدة الأميركية). ووقعت «اتفاقية يالطا» التي نصت على محاكمة أعضاء الحزب النازي كمجرمي حرب، بالإضافة إلى تقسيم ألمانيا. كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر للأمم المتحدة في سان فرنسيسكو في 25 نيسان 1945، واشترط للاشتراك في المؤتمر أن يقتصر على الدول التي تكون قد أعلنت الحرب على دول المحور قبل 1 آذار 1945. ويذكر الصحفي الروماني كرتشيون يونيسكو في كتابه أيام حارة في الشرق، معتمداً على معلومات مؤلفين كنديين هما إ. لابيير وإ. كولان في مؤلفهما «يا أورشليم» ، أنه في مؤتمر يالطا جرى التطرق إلى القضية الفلسطينية، وأن «ستالين خاطب تشرشل، بما يفيد أنه لا يوجد إلا حل واحد لفلسطين، وهو تأسيس دولة يهودية، الاقتراح الذي لم يرفض من قبل الرئيسين الآخرين»[429].

في آب 1945، أمر الرئيس هاري ترومان بإلقاء قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، ما أدى إلى قتل أكثر من مائتي ألف شخص. وكان القرار قد حصل على مباركة دينية من أحد القساوسة البروتستانت! ولم يكن هناك مبرر لذلك، لأن اليابان كانت أعلنت الاستسلام. إلا أن الولايات المتحدة أرادت أن يكون خروجها إلى حلبة العالم مدوياً ومرعباً! وانتهت الحرب في الثاني من أيلول سنة 1945، بتشكيل نظام عالمي جديد، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وذلك على أنقاض أوروبا ودماء الملايين من البشر.

الإقليم في أجواء الحرب الكونية الثانية

كانت بوادر الحرب الكونية الثانية، إحدى الحجج الفرنسية لعدم تصديق المعاهدتين مع سورية ولبنان. وتبعتها إجراءات المفوض السامي «بيو» (Puaux) في 8/7/1939 بهدم جمهورية المعاهدة في سورية بعد استقالة الوزارة ثم رئيس الجمهورية، فقد أوقف الدستور وحل المجلس النيابي وشكل مجلس مديرين للحكم تحت سلطته المباشرة. وبعيد اندلاع الحرب سارع «بيو» إلى إصدار قرار في 21 أيلول 1939 بحل المجلس النيابي اللبناني (60 نائباً) وعطل الدستور وأقال الوزارة بحجة الحرب والظروف العسكرية، ولم يبق الفرنسيون سوى رئاسة الجمهورية (إميل إده) الذي لم تكن له سلطات فعلية، ويعاونه مجلس مديرين برئاسة أمين سر الدولة عبدالله بيهم. وأرفق بيو قرار حل المجلس النيابي اللبناني برسالة عدد فيها مساوىء الحكم البرلماني بأنه «ترف». وعين الفرنسي «شوفلر» حاكماً فعلياً للبنان. ثم وجه بيو إلى اللبنانيين والسوريين نداءات بالإذاعة للوقوف إلى جانب فرنسا في الحرب، وأكد أن لبنان مرتبط بفرنسا وحريته من حريتها. وأضحت سورية ولبنان في حالة حرب بسبب وقوعهما تحت الاحتلال الفرنسي[430]، وخضعتا للتدابير العسكرية العنيفة من قبل سلطات الاحتلال، «فقد أعلن المفوض السامي الأحكام العرفية بحجة

الضرورات الحربية، وحلت الأحزاب ومنعت الاجتماعات والتظاهرات وفرضت الرقابة على الصحف والمطبوعات والمراسلات. وقلت المواد الغذائية في الأسواق وارتفعت أسعارها وجرى تقنين المواد الغذائية ومصادرة كل ما يمكن أن يفيد الجيش»[431]، كما لفقت «تهمة تدبير اغتيال مديري المصالح الخمسة وذلك لتبرر القبض على العناصر الوطنية، وقدم نحو عشرين منهم للمحاكمة وصدرت أحكام بالسجن لمدد طويلة على بعضهم»[432]. «وفرض الإنكليز حصاراً بحرياً على الشواطىء السورية واللبنانية وفرضوا رقابة مشددة على التبادل التجاري مع فلسطين والعراق وشرق الأردن»[433]. وفي العام 1940 عين الجنرال ديغول الجنرال «كاترو» مندوباً لحكومته في القاهرة، وأخذ الأخير يجمع شتات الجالية الفرنسية في مصر وفلسطين ليكون منها جيشاً صغيراً لانتزاع سورية ولبنان من حكومة فيشي، وتطوع بعض اللبنانيين في هذا الجيش. وحصل كاترو على التسهيلات من بريطانيا التي تستعمر مصر، وراح يوجه نداءات من إذاعة القاهرة إلى فرنسيي الشرق يدعوهم للانضمام إلى حركة الجنرال ديغول، ووعد اللبنانيين والسوريين بالاستقلال فور استيلاء قواته على بلادهم.

بدلت حكومة فيشي مفوضها السامي في لبنان وسورية، وأرسلت الجنرال «دانتز» الذي أثار مخاوف اللبنانيين، خصوصاً بسبب سياسته الاقتصادية، فأقفلت الأسواق احتجاجاً، وانطلقت التظاهرات في الشوارع، فقام «دانتز» بإقالة إميل إده وعين مكانه القاضي الفرد نقاش رئيساً للدولة بإيعاز من الآباء اليسوعيين. وتألفت وزارة اختير أعضاؤها من بين من أسلسوا القياد للمفوضية الفرنسية برئاسة أحمد الداعوق. وأمت البلاد لجنة ألمانية - إيطالية أضحت صاحبة النفوذ في تسيير الشؤون. وقد أرسل دانتز إلى السجن بعض الوطنيين وكم الأفواه وفرض الإقامة الجبرية على بعض ذوي الرأي السياسي في البلاد[434].

أخيراً بدأ الحلفاء بطرد قوات «فيشي» من سورية ولبنان، ومن أجل كسب ود السكان ألقت الطائرات البريطانية آلاف النسخ من بيان الجنرال كاترو الذي يمني فيه اللبنانيين والسوريين بالاستقلال، ويعلن رفع الحظر وإعادة العلاقات مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني. وختم كاترو بيانه: «لقد أزفت ساعة عظمى في تاريخكم، إن فرنسا بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حياتها ومن أجل حرية العالم تعلن استقلالكم». ولم يكن واضحاً إن كان كاترو يؤشر بقوله أبناء فرنسا، إلى المرتزقة السنغاليين، أو إلى المقاتلين المغاربة الذين كانوا المقاتلين الحقيقيين في الجيش الفرنسي، والذين ضاعت هويتهم وحقوقهم في ظل الديمقراطية الفرنسية لاحقاً! وأصدر السفير البريطاني في مصر السير «مايلز لامبسون» بياناً مشابهاً لبيان كاترو. ولم تحدث

التصريحات صدى يذكر حينذاك. ويمكن القول بأن معظم أهل سورية ولبنان وقفوا موقف المترقب وإن كان من المؤكد أن كبار التجار والملاك الزراعيين كانوا يرحبون باحتلال الحلفاء الذي سيعيد فتح أسواق الأقطار المجاورة.

انطلقت الحملة العسكرية بقيادة الجنرال البريطاني «ميتلاند ويلسون» والجنرال «كاترو»، «من الساحل نحو الناقورة، ومن الوسط نحو مرجعيون، ومن الداخل باتجاه القنيطرة، نحو دمشق (معارك درعا). ودارت معارك عنيفة في مرجعيون وجزين والدامور. وتعرضت مدينة بيروت للعديد من الغارات الجوية»[435]. وبسبب فداحة الخسائر في صفوف قوات حكومة فيشي، طلب «دانتز» التعرف إلى شروط الحلفاء لعقد الهدنة، فأجيب بأنه سيسمح بترحيل الجيش الفرنسي مع جميع مظاهر الشرف العسكري، فيما اشترط هو استبعاد جماعة ديغول، ما أثار استياء الأخير الذي اتهم بريطانيا بأنها تسعى لاحتكار النفوذ في الشرق. توازى ذلك مع سقوط دمشق بيد الحلفاء في اليوم نفسه. وتوسطت الولايات المتحدة للإسراع بالهدنة التي وقعت في عكا في 14 تموز 1941، وكان من أبرز شروطها: «تنظيم العلاقة بين فيشي والحلفاء، ولا يخص وضع السوريين سوى بند واحد وهو ألا تتبع بريطانيا أحداً من أهل سورية ولبنان ممن قاتلوا بجانب قوات فيشي»[436]، واحتياطاً «أرسلت المفوضية الفرنسية أوراقها وسجلاتها تحرقها في أتون النار، في هضاب بيت مري، كي لا تقع في أيدي الذين يأتون بعدها، ومن هذه الأوراق ذلك السجل الذهبي الذي يتضمن أسماء جميع الذين كانوا يخدمونها ويبيعونها البلاد في الخفاء، بينما يتظاهرون أمام الناس بالتجرد والنزاهة والوطنية المستقلة التي لا تقبل انتداباً»[437].

ضمن هذه الهموم الإقليمية، وفي ذروة الحرب، كان نشاط الصهاينة يتصاعد من أجل إقامة «دولتهم» على أرض فلسطين، وكانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومصادر المياه هما الشغل الشاغل في هذه المرحلة؛ ففي العام 1941، «تقدمت الوكالة اليهودية بطلب رسمي إلى الحكومة البريطانية لفتح فلسطين على مصراعيها أمام الهجرة اليهودية وضم جنوب لبنان إلى الدولة المقترحة، مقابل مساعدة اليهود للحلفاء في كسب الحرب. إلا أن الحكومة البريطانية تحفظت لأسباب تتعلق بمصالحها في المنطقة. **وفي العام نفسه حاولت شركة يهودية الحصول على امتيازات مشروع لتنظيم مياه لبنان وتزويد قراه ومدنه بالماء والكهرباء على أن يتم تحويل الفائض إلى فلسطين، إلا أن هذا الطلب رفض من قبل لبنان». وكان بن غوريون أكثر وضوحاً يصرح «أن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى ضوء نتائج هذه المعركة يتوقف كيان اليهود في فلسطين. كما تؤكد الوثيقة التي أعدها بن غوريون عام 1941 «علينا أن نتذكر**

أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لا بد أن تكون مياه الليطاني والأردن مشمولة داخل حدودنا»[438].

في مطلع آب 1941 زار الجنرال ديغول بيروت، فخطب باللبنانيين في قصر الصنوبر، مقام رئيس الجمهورية، واعداً بحريات واسعة وناقداً سياسة مواطنيه السابقين. إلا أن ديغول ترك الأمور محصورة بيد الجنرال كاترو الذي وجد أن «المصلحة اللبنانية» تقضي باستمرار تعليق الدستور»[439]. **ورأى ديغول أن تثبيت ماروني في رئاسة الجمهورية إنما يهدف إلى حماية المسيحيين في لبنان، لذلك وافق على تثبيت الفرد نقاش رئيساً للجمهورية طالباً منه حماية المسيحيين**[440]. وانتقل الصراع الفرنسي- الإنكليزي في الشرق إلى اللبنانيين أنفسهم، ليس على أساس طائفي، وإنما على أساس سياسي، بحيث إن الموارنة أنفسهم شكلوا كتلتين: الأولى بزعامة إميل إده، مؤيدة لفرنسا؛ والثانية مؤيدة لبريطانيا بزعامة بشارة الخوري. ويذكر سامي الصلح بأنه «كان لكميل شمعون اليد الطولى في إقامة العلاقات بين بشارة الخوري ومن معه وبين بعثة «سبيرز». علماً أن كاترو كان يتهم بريطانيا بأنها تسعى لوضع لبنان تحت السيطرة الإسلامية»[441]، متذرعاً بأن البريطانيين يساعدون المسلمين في لبنان ضد الموارنة لإرضاء الدول العربية الخاضعة للنفوذ البريطاني!

إعلان استقلال لبنان

كان للخريطة التي أنتجها النظام العالمي بعد الحرب الأولى أن تتبدل؛ ففي 26 تشرين الثاني 1941، وبحضور الرئيس نقاش، أعلن الجنرال كاترو في خطابه «استقلال لبنان» باسم رئيس «الفرنسيين الأحرار»، وأن الدولة اللبنانية تتمتع بالحقوق والصلاحيات التي تعود للدولة المستقلة من دون أية قيود، سوى تلك التي تفرضها مستلزمات الحرب وأمن البلاد (وهنا مربط الفرس!)، وأن الدولة اللبنانية تشكل سياسياً وجغرافياً وحدة غير متجزئة يجب صيانتها ضد أي اعتداء. كما يحق للدولة اللبنانية انتداب ممثلين دبلوماسيين لدى الدول الأخرى، وإنشاء قوات عسكرية وطنية، وأن فرنسا ستسعى لتأمين اعتراف الدول باستقلال لبنان، وتؤمن لها الإفادة من دخول منطقة الإسترليني. إلا أن المندوب السامي، كان يرى ضرورة عقد معاهدة على غرار معاهدة 1936، تضمن استمرار تبعية لبنان لفرنسا. وحسب تعبير الجنرال ديغول في هذا الأمر: «**فإن مهمة الانتداب التي أوكلت إلى فرنسا ستنتهي، أما عمل فرنسا فمستمر**»[442]. ومن جهة أخرى كانت المعاهدة تعني قيوداً مفروضة على الاستقلال أو كما يعبر عنها كميل شمعون: «كانت تعني في الواقع نفياً للاستقلال»[443]، فيما اعتبر بشارة الخوري «الاستقلال بأنه مزيف وغير

دستوري. واحتج رياض الصلح بمذكرة أرسلها إلى كاترو، وذروة الاعتراض كانت احتجاج بكركي برعاية البطريرك الماروني أنطوان عريضة»[444]. أما عسكريو القطعات اللبنانية، فقد تحمسوا لأمر الاستقلال، وكان معظم أولئك الضباط بحكم التركيب الطائفي للجيش اللبناني، من الطائفة المارونية[445]. **أما التيار الطائفي التابع والمنادي بضرورة بقاء الاحتلال الفرنسي للبنان، والذي رفع دوماً شعار «لا لبنان بدون حماية فرنسية»، فقد اعتبر إعلان الاستقلال ضربة مؤلمة له! وتمثل هذا التيار أساساً بحزب الوحدة اللبنانية والعديد من أنصار أميل إده. وكان هذا التيار يرهن مستقبله السياسي على بقاء الجيوش الفرنسية على أرض لبنان ويبشر دوماً بأن الاعتراف بزوال الانتداب يعني زوال «الحكم المسيحي» منه. ويبالغ أحياناً في التخويف فيقول دعاته: «لاسبيل لبقاء المسيحيين في لبنان المستقل إلا بضمانة أجنبية فرنسية بالدرجة الأولى لمنع المسلمين من ابتلاعه أرضاً وشعباً»**[446].

وبالرغم من أن الجنرال كاترو صرح في إعلان الاستقلال أن ضمانات الحقوق العامة المنصوص عليها في القواعد الأساسية لمصلحة الأفراد والجماعات، تبقى محترمة ومصونة، فإنه لم يعرف شيئاً من احترام هذه الضمانات. وظلت الحريات مهددة واستمرت «فرنسا الحرة» على نسق حكومة فيشي أو «حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة» تحكم الناس بالعنف والشدة وتأخذهم بالظنة والتهمة، ولاتبالي في سبيل غاياتها وأغراضها[447].

مؤتمر الطوائف في بكركي

في 25 كانون الأول 1941، تنادت المعارضة إلى عقد مؤتمر لها في بكركي دعي بـ«مؤتمر الطوائف» برئاسة البطريرك عريضة، وقد اتخذ المؤتمرون المقررات الآتية: استقلال لبنان استقلالاً فعلياً يمكنه من تغيير مصيره بملء الاختيار؛ حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبية كدولة مستقلة؛ سن قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة وتفرق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعيـــة، وهذه تؤمن بواسطة مجلس سياسي منتخب انتخاباً حراً تتمثل فيه الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عـادلاً؛ تسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد يحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائهـا؛ اعتبار كل عمل تأتيه الحكومة الحاضرة من شأنه أن يقيد البلاد، لاغياً؛ إعلان الثقة بالبطريرك لتحقيق هذه الأهداف بمؤازرة شخصيات تمثل الطوائف والمناطق اللبنانية[448]. **وقد حدد مؤتمر بكركي بروز تيارين أساسيين داخل الطائفة المارونية نفسها: الأول بزعامة البطريرك عريضة، وفيه بشارة الخوري وجماعة الكتلة الدستورية، والثاني بزعامة المفوضية الفرنسية في**

بيروت، ويرأسه داخلياً المطران إغناطيوس مبارك كمنافس جدي للبطريرك ومعه إميل إده وحزب الوحدة الوطنية.

كانت بريطانيا أول دولة هنأت لبنان بالاستقلال، وكان مندوبها الجنرال «سبيرز» أول مبعوث دبلوماسي قدم أوراق اعتماده للرئيس اللبناني. وفي أجواء محاولات الوحدة التي كانت تدور في المنطقة، وعلى رأسها **محاولة الملك عبدالله في الأردن تشكيل «وحدة تحت الملكية الهاشمية» برعاية بريطانيا،** اعترض سبيرز على الفقرة التي تنص «أن الأراضي اللبنانية تشكل وحدة غير قابلة للتجزئة». ولدى رفض كاترو هذا الاعتراض طلب سبيرز حذف كلمة غير قابلة للتجزئة، لأن مثل هذا النص من شأنه أن يعرقل المشاريع الاتحادية التي كانت تتبناها بريطانيا، إلا أن إصرار الجانب الفرنسي على النص بحذافيره وحاجة الإنكليز إلى التحالف مع فرنسا حملهم على قبول الإعلان الفرنسي[449].

ديمقراطية الغرائز الطائفية

في 24 كانون الثاني 1943، أصدرت حكومة «فرنسا الحرة» الديغولية قراراً بإجراء الانتخابات في كل من سورية ولبنان، وعهدت إلى الجنرال كاترو بتنفيذها لدى عودته إلى الشرق. ونظراً إلى تخوف الفرنسيين من السياسة العربية والبريطانية في لبنان، فقد أرسل كاترو برقية إلى ديغول في 8 آذار 1943 اقترح فيها ضرورة توقيع معاهدة فرنسية لبنانية **لن تتحقق إلا باستخدام المشاعر الطائفية العاطفية التي تربط اللبنانيين المسيحيين بفرنسا، وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الابتلاع العربية[450]**، كما أشار في البرقية إلى المعاهدة المقترحة، أنه بالنسبة إلى سورية «**ضرورة تلويح فرنسا بالأخطار الخارجية، وبخاصة التركية من الشمال، والصهيونية من الجنوب، حتى تبقى سورية على علاقات ود مستمر مع فرنسا**»، وتناسى في هذا الموقف أن فرنسا قد أعطت لواء الاسكندرونة إلى تركيا، ووافقت على إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين[451].

وفي 18 آذار 1943، أقال الجنرال كاترو ألفرد نقاش من رئاسة الجمهورية، وعين مكانه البروتستانتي أيوب ثابت تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية تعقبها رئاسية. **وكان مبدأ أيوب ثابت «جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته فرنسا»**. وكان إقدام كاترو على تعيينه كآخر محاولة سياسية طائفية يلجأ إليها، «ويتعلق عليها مصير الانتداب والنفوذ الفرنسيين بالذات. **فقد كانت خطته تهدف إلى فرط عقد المعارضة الذي تشكل في «مؤتمر بكركي»، وتحاول إعادة الموازنة إلى**

أحضان «الأم الحنون». فأيوب ثابت أداة طيعة بيد الفرنسيين ولكنه مقرب من البطريركية المارونية ومعروف بتعصبه الطائفي وبعدائه للعروبة وبصداقته المتينة مع إميل إده وكتلته»[452].

في العام 1943 جرت مبايعة كمال جنبلاط بالزعامة بعد موت ابن عمه ونسيبه حكمت جنبلاط وذلك فور انتهاء مراسم الدفن مباشرة وكان عمره 25 عاماً.

مشاريع الوحدة العربية

في هذه الفترة الانتقالية للنظام العالمي الجديد، كان هناك من يناضل حقاً لوحدة استقلالية عن منظومة النهب الدولي، وهناك من يتوهم مشاريع باسم «الوحدة» تصب في مصلحته ومصلحة أسياده في منظومة الهيمنة الجديدة. عليه جرت عدة محاولات ومشاريع للوحدة العربية خصوصاً في مصر، إضافة إلى فكرة «الأمة العربية» لزكي الأرسوزي وغيره من المثقفين القوميين. وكانت أفكار الوحدة السورية تتفاوت في الاهتمامات، فهناك مشروع أنطون سعادة لوحدة «سورية الطبيعية»؛ ومشروع عبدالله الأول في الأردن عن «الاتحاد السوري» برعاية إنكليزية. إلا أن المشروع المتكامل الذي جرى العمل عليه والتخوف منه فهو مشروع نوري السعيد الذي يدعو إلى «الوحدة ضمن الهلال الخصيب» الذي يضم العراق وسورية والأردن ولبنان وفلسطين، والهلال هذا يمتد من خليج الإسكندرون إلى حدود سيناء. هذا المشروع الذي يلتقي مع عبدالله أمير «شرق الأردن» وأسياده البريطانيين، والذي يطابق ويصادر فكرة أنطون سعادة المطورة في سوراقيا (سورية-العراق).

ميثاق القرابات المحلية

بدأ الرئيس أيوب ثابت يترجم عقيدته المتطرفة إلى أفعال طائفية. ففي 17 حزيران 1943 أصدر مرسومين تشريعيين، حدد أولهما زيادة عدد النواب إلى 54 نائباً منهم 32 مقعداً للمسيحيين و22 للمسلمين. وقد توزعوا على النحو الآتي: 18 للموارنة، 6 للروم الأرثوذكس، 3 للروم الكاثوليك، 3 للأرمن الأرثوذكس،2 للأقليات المسيحية، 10 للسنة، 9 للشيعة، 3 للدروز. وكان ذلك بإيحاء من المندوب السامي الفرنسي «جان هللو». وجاء في البند الرابع من هذا المرسوم ضرورة إدراج المهاجرين في السجلات. ومن المعروف أن المسلمين عارضوا هذا الاتجاه منذ عهد إميل إده وحكومته التي كان يرأسها حينذاك خير الدين الأحدب[453]، وأنّ تسجيل المهاجرين من المسيحيين، لا سيما الموارنة، سيؤدي إلى اختلال توزيع المقاعد بين الطوائف. وقد تجدد ذلك الاعتراض في مؤتمر الطوائف الإسلامية الذي عقد برئاسة المفتي في 21 حزيران 1943. ومن أجل الخروج من

المأزق، أقال «هللو» الرئيس ثابت وحكومته في 20 تموز من السنة نفسها، وعيّن مكانه بترو طراد على أن تجري الانتخابات، عقب إعادة توزيع المقاعد النيابية. كما عين عبدالله بيهم السني في منصب أمين سر الدولة. كما طلب مساعدة السفير البريطاني «سبيرز»، الذي قام بزيارة البطريرك الماروني ومفتي الجمهورية، في هذا الصدد. وقد جاء في تقرير بريطاني في 29 منه، أن البطريرك بدأ يدافع عن المسيحية أمام ممثل بريطانيا، ومما قاله: «لقد قاتلوا 11 قرناً وسيموتون وهم يقاتلون إذا لزم الأمر. لايوجد سوى مسلمين ومسيحيين في الصورة، وقد صمم المسلمون على محو المسيحيين وكل امتياز يمنحونه يشجعهم في أطماعهم»[454]. وبناء على تدخل «سبيرز»، أصدر المفوض السامي هللو في 31 منه مرسوماً حدد فيه عدد النواب 55 نائباً، 30 للمسيحيين و 25 للمسلمين أي كل 6 نواب مسيحيين يقابلهم 5 مسلمين. وما يمكن ملاحظته بوضوح من خلال أزمة المرسومين، تمسك الزعماء المسلمين في لبنان بالكيان اللبناني، لأن مناقشات المؤتمر الإسلامي الصادرة عنه تكشف بوضوح ذلك التوجه، باستثناء إشارة عبد الحميد كرامي إلى أنه لا يمكن حمل المسلمين على البقاء في لبنان غير عربي، «فلم يلجأ المؤتمرون إلى رفع شعار «الوحدة السورية» ولا إلى التذكير به كما كانوا يفعلون في السابق، بل شددوا على نيل حصة عادلة في عدد المقاعد النيابية تتناسب مع عددهم[455].

بناءً على ما تقدم، جرت معركة انتخابية عنيفة، بين معسكرين أحدهما ينادي بالاستقلال عن فرنسا، مع إقامة أوثق الصلات مع البلاد العربية تزعمه بشارة الخوري وعروبيو الأمس كرياض الصلح وعبدالحميد كرامي، والآخر انعزالي يطالب ببقاء الانتداب بزعامة إميل إده[456]. ومدعوماً من فرنسا. بينما دعمت بريطانيا الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري (مساندة لكميل شمعون). وقد استعملت المفوضية الفرنسية كل إمكانياتها لتؤمن فوز المرشحين الذين تساندهم، خاصة في دائرة جبل لبنان[457]، وراح موظفوها يحاربون مرشحي الكتلة الدستورية ويطلقون ضدهم مختلف الاتهامات، ومنها العمل على إدخال لبنان في مشاريع الوحدة العربية في محاولة منها لتخويف المسيحيين. في حين راح الإنكليز يساندون مادياً وبذكاء المرشحين الذين قبلوا أن يلعبوا لعبتهم[458]. ويلاحظ أن البطريرك الماروني أنطوان عريضة، تخوف من نجاح دعوة العروبة «فوجه نداء إلى الأساقفة طلب إليهم تلاوة ندائه في الكنائس لانتخاب المرشحين المعادين لفكرة الوحدة العربية، وأن لا يقترع إلا للمرشحين المعروفين بحبهم للبنان»[459]. واتهمت الليدي سبيرز المندوب السامي هيللو ومعاونه بوجنر بتدخلهما في سير عمليات الاقتراع عبر إنفاق 50 مليون فرنك. أما كمال جنبلاط فإنه يؤكد أنه كان لبريطانيا اليد الطولى في نجاح أعضاء الكتلة الدستورية

وإيصالهم إلى المجلس النيابي عام 1943، ومن ثم مساعدتهم للوصول إلى الحكم. وأن سبيرز تدخل لدى الدوائر البريطانية والاستخبارات لمناهضة إميل إده[460].

بعد تبلور الشكل الجديد للتبعية، كان على تشكيلة النظارة المحلية أن تنظم نفسها، فبعد إجراء الانتخابات النيابية، وقبل جلسة المجلس النيابي المحددة لانتخاب رئيس الجمهورية بيومين، اجتمع رئيس الكتلة الدستورية بشارة الخوري مع رياض الصلح في 19 أيلول 1943 وتم الاتفاق بينهما على الخطوط العريضة لما عرف بـ«الميثاق الوطني». **وتم الاتفاق على اعتبار لبنان دولة مستقلة ذات شخصية مميزة في المجموعة العربية، له كيانه المستقل، ولغته العربية، وبأن الشعب اللبناني جزء لايتجزأ من الأمة العربية. الاتفاق الذي يفهمه بشارة الخوري أنه «ميثاق القومية اللبنانية، الأمة الموحدة، المطلة على القومية العربية»**[461]. وفيما أورد الصلح أنه يريد للبنان ألا يكون مقراً للاستعمار، أو ممراً له، فقد اتهم بأنه أصبح «زعيماً لانفصال لبنان عن سورية بعد أن كان في جملة المنادين بوحدة البلاد العربية والعاملين في سبيل تحقيقها»[462].

الجمهورية الأولى

انعقد المجلس النيابي الجديد في 21 أيلول 1943، وانتخب صبري حمادة (شيعي) رئيساً له، ثم انتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، فباشر مهامه في 21 من الشهر نفسه، واختار رياض الصلح لتأليف الوزارة الأولى، التي ضمت إلى جانبه خمسة وزراء يمثلون الطوائف الرئيسة. وعليه يكون الكيان اللبناني قد دخل في مرحلة الجمهورية الأولى، ولكن تحت الاحتلال الفرنسي. ولإعادة التذكير، فإن بنية الكيان اللبناني قامت منذ البداية على صيغة طوائفية، كانت مارونية- درزية خلال المرحلة العثمانية، لتتحول مع الاحتلال الفرنسي إلى تجمع تهيمن عليه الزعامة الطائفية المارونية المرعية فرنسياً، لتأخذ بالتحول تدريجاً إلى تفرد سياسي ماروني- فرنسي في مرحلة معينة، قوبلت برد قاس من فريق قبل على مضض الالتحاق بالكيان اللبناني، ولكن على قاعدة شراكة مصلحية، **وعليه خرجت إلى العلن ثنائية جديدة، كان طرفها الآخر، إلى جانب المارونية السياسية، السنية السياسية، وكان على بقية المكونات الطوائفية السياسية أن تلتحق بهذه التركيبة لنيل حصتها في النظام الجديد. ولضرورة المساكنة، كان لابد من «كلمة شرف» تنتظم خلالها العلاقة بين الطرفين الجديدين في السلطة، فكان «الميثاق الوطني» الذي سيحكم لبنان طوال مراحل القلق القادمة على البلد!** وقد اتفق على أن توزع الوظائف العامة بالتساوي بين الطوائف المعترف بها. وتبعاً لذلك توزع المناصب الرئيسة الثلاثة وفقاً للعرف الآتي: رئاسة الجمهورية لمسيحي ماروني، ورئاسة الوزراء لمسلم سني، ورئاسة البرلمان لمسلم شيعي. وقد حظيت هذه الصيغة بقبول ومباركة مصر والسعودية والعراق وسورية (الكتلة الوطنية)، وتشجيع بريطانيا، فيما لقيت معارضة من الانتداب الفرنسي وأتباعه، ومن طلاب الوحدتين العربية والسورية. ومع انتهاء الثنائية الدرزية-المارونية تدريجاً منذ المتصرفية، تم الاحتفاظ بحصة الزعامة الدرزية في تركيبة النظام الجديد المصلحية، كما حافظت التركيبة على مصلحة الزعامة الشيعية، خصوصاً بعد الاعتراف بالطائفة الشيعية الجعفرية، منتصف عشرينيات القرن العشرين،

وترحيب المراجع السياسية والدينية بالأمر، ليتحول الحضور الشيعي إلى انسجام مع فكرة الكيان الذي قبله كأحد مكوناته، بعد معاناة طويلة مع الاستهداف المملوكي والعثماني ثم الفرنسي.

وعن تلاقي المصالح بين زعامات القرابات الطائفية، يقول كمال الصليبي: «إن بشارة الخوري وعى أهمية الوجود الإسلامي في لبنان وما يفرضه هذا الوجود من ضرورة التسوية. وبالرغم من أن الخوري لم يكن قومياً عربياً، فإنه لم ير من الحكمة أن يندد بالقومية العربية، بل حاول جهده للوصول معها إلى اتفاق. **وكان في وجهة نظره هذه يعكس تفكير ميشال شيحا وغيره من كبار رجال الأعمال المسيحيين في بيروت الذين رأوا في البلاد العربية المجال الطبيعي لنشاطهم الاقتصادي، فأصروا على ضرورة توثيق الصلات معها، مع الابقاء على تحفظهم تجاه فكرة الوحدة العربية**»[463]. وعليه نرى أن صيغة الميثاق لم تكن وليدة أحداث خارقة حدثت عام 1943 منعزلة عما سبقها من أحداث وتطورات، إنما كانت نتيجة تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وطائفية منذ ولادة لبنان الكبير عام 1920 بقرار فرنسي، ولأسباب فرنسية، **ليس أقلها أن يشكل لبنان منفذاً لمصالح فرنسا إلى الأسواق العربية، حيث ترافقت المشيئة الفرنسية مع طموحات البرجوازية اللبنانية المسيحية التي استقرت في بيروت بعد أحداث 1860 لتشكل الوسيط التجاري لحساب المصالح الأوروبية. هذه البرجوازية المحلية وجدت بدورها في المناطق الملحقة بلبنان الصغير (المتصرفية) مجالها الحيوي ومنافذ للداخل العربي. ومن هنا كان وعيها خطورة مشروع لبنان الصغير بعد أن كادت تختنق ضمن شرنقته. وقد عمل الانتداب على «اجتذاب البرجوازية الإسلامية، والبيروتية السنية تحديداً، على الدخول في دور الوساطة بين السوق الرأسمالية العالمية وبين السوق العربية. وهكذا تعرفت البرجوازية الإسلامية إلى مصالحها من خلال الكيان الجديد وتخلت عن وحدويتها»[464]**. وفي هذا المجال لا بد من التذكير بانقلاب موقف آل كرامي من معاداة الانفصال عن سورية، إلى تأييد إقامة لبنان، حيث وقف عبد الحميد كرامي في جلسة المجلس النيابي في 23 أيلول 1943 قائلاً: «إن للبنان استقلالاً معترفاً به ونحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً، ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية، أتينا اليوم إلى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان ونناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان، لأن لبنان أصبح الآن عربياً». **أما كمال جنبلاط، الذي كان من الداعين إلى الاستقلال المضمون بحماية فرنسية، فقد تحول في الجلسة النيابية في 17 تشرين الأول 1943 إلى العاملين على إزالة الانتداب الفرنسي عن سورية ولبنان لأن «أهل لبنان الكبير اعترفوا به مسلمين ومسيحيين ودروز وشيعة، وحياه بصفته العربية»**[465].

وفي صراع مع سلطات الانتداب حول تعديل الدستور الذي رفضته فرنسا وأيدها في ذلك إميل إده وميشال شيحا، انعقدت جلسة في 8 تشرين الثاني 1943، أقر فيها تعديل الدستور «بإلغائه أو تعديله عشر مواد. وهي التي تنص على الانتداب أو تلك التي تحتفظ بصلاحيات وامتيازات للمفوض السامي. وانسحب من الجلسة نواب الكتلة الوطنية[466]، وتهرب أيوب ثابت وأحمد الحسيني والنائب الأرمني دير كالوسيان»[467]. وأبرز ما نصت عليه المواد المعدلة جعل لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لاتتجزأ وسيادة تامة ضمن حدود ثابتة؛ واعتبرت العربية «اللغة الوطنية الرسمية»؛ وشددت مواد أخرى على الاستقلال في السياسة الخارجية؛ وعلى التوازن الطائفي؛ كما ألغيت كل المواد المتعلقة بالانتداب؛ وصيغت مادة وحيدة تفرض العلم اللبناني الجديد (الحالي)، بدلاً من العلم الذي رفعه «لابرو» فوق سراي بعبدا.

اعتبر المندوب السامي، الذي وصل إلى بيروت في 9 تشرين الثاني 1943، أن التعديلات الدستورية التي أقرها المجلس تشكل تحدياً لفرنسا فأصدر قراراً ألغى بموجبه تلك التعديلات، كما حل المجلس النيابي وعلق الدستور وعين إميل إده رئيساً للدولة والحكومة. وفي فجر 11 من الشهر نفسه، اقتحم الجنود السنغاليون منازل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأربعة وزراء واقتادوهم إلى سجن راشيا. ثم اعتقلوا النائب عبد الحميد كرامي، ثم أذاع «هيللو» بياناً أعلن فيه قراراته من راديو الشرق. على إثر ذلك أعلن إضراب عام، واجتاح المتظاهرون مبنى البرلمان مطالبين بإطلاق المعتقلين، **وفرض «هيللو» منع التجوال وأرسل القوات الفرنسية والسنغالية لقمع التظاهرات، ما أوقع 18 شهيداً و66 جريحاً. أما في مدينة طرابلس فقد ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة ذهب ضحيتها 14 طفلاً وعشرات الجرحى خلال التظاهرة التي قام بها طلبة المدارس للسبب نفسه. وفي اليوم الثاني هاجمت قوة فرنسية بلدة بشامون وجرت مواجهة سقط فيها الشهيد سعيد فخرالدين.** وأخيراً انتهت المسرحية الدموية الفرنسية بتدخل الجيش البريطاني الثامن الذي كان يرابط في بيروت، فأفرج عن معتقلي راشيا في 22 من الشهر نفسه، ومن ثم اعترفت حكومة فرنسا المنفية باستقلال مستعمرتها، ووقع المفوض الإنكليزي «سبيرز» وثيقة استقلال لبنان وسورية، ثم أقيل إميل إده من المجلس النيابي.

لقد كان التيار السياسي المنتصر في «معركة الاستقلال» هو تيار لبنان الطائفي القديم الساعي إلى حكم لبنان بدون حماية أو وصاية أجنبية. التبدل الجديد هو التمسك بلبنان الكبير بحدوده الحاضرة لأن لبنان الصغير ليس قابلاً للحياة، وأن العودة إلى لبنان الطائفي الوحيد الجانب أو الثنائي الوجه باتت مستحيلة. وهكذا انتقلت السلطة والمصالح من الفرنسيين إلى النواطير اللبنانيين

على النمط الفرنسي الطائفي نفسه، وضمن الحدود التي رسمها الفرنسيون. ورضي المسلمون في عام 1943 بحدود لبنان وهو ما كانوا يرفضونه منذ خلق دولة لبنان الكبير عام 1920. واعتبر يوم إطلاق السجناء 22 تشرين الثاني عيداً وطنياً للاستقلال.

أما الدستور المعدل، فيقوم بذاته على فصام أساسي. بحيث يؤكد المساواة السياسية والقانونية والمدنية لجميع اللبنانيين بما هم مواطنون، بقدر ما يمهد للامساواتهم السياسية والقانونية والمدنية بما هم رعايا («أهلون» حسب النص الدستوري) ينتمون إلى جماعات دينية متراتبة تتوزع حصصاً متفاوتة من السلطة السياسية والوظيفة العامة. وعليه لم تستطع التعددية الطوائفية أن تحجب «الأسبقية السياسية المارونية»، المتمثلة بالصلاحيات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، التي تقارب في مضمونها شكل الملكية المطلقة.

جامعة الدول العربية

في 22 آذار 1944، تم في القاهرة توقيع ميثاق الجامعة العربية، خلال مؤتمر على مستوى عال، باشتراك مصر، سورية، العراق، السعودية، لبنان، ، اليمن، عبر الأردن، وفلسطين كعضو مراقب.

أما لبنانياً، فقد وجد البروتوكول الموقع في 7 تشرين الأول 1944 انتقاداً حاداً من شخصيات مارونية، حيث وصفه يوسف السودا، **بأنه «يشكل خطراً على استقلال لبنان»**، مع أنه لم يكن أكثر من صيغة تعاون ولايمكن أن يطلق عليه ميثاق وحدة أو اتحاد. **وهاجم رجال الدين المسيحيون هذه السياسة العربية وطالبوا بالحماية الأجنبية**، فيما عبر بيار الجميّل عن تخوف الانفصاليين بكل صراحة إذ قال: **إن الذين يتوخون التدرج بنا من لبنان ذي الوجه العربي كما اتفقنا عام 1943 إلى لبنان العربي، فالشعب العربي في لبنان، فعبثاً يتوخون. نحن مع إصرارنا على وجوب التعاون الرحب مع الدول العربية، لانرى موجباً لإضافة وصف العروبة إلى القومية اللبنانية**[468].

الأمم المتحدة

بناءً على النظام العالمي الجديد الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، كان على منظمة الأمم المتحدة أن تظهر إلى الوجود معبراً عن التوازنات الجديدة، وعن القيادة الأميركية لهذا العالم. أحاط السفير البريطاني «سبيرز» لبنان علماً بشروط حظور مؤتمر سان فرانسيسكو، وأهمها إعلان الحرب على دول المحور، فوافق المجلس النيابي على هذا الشرط وأصدر قراراً في 27 شباط

1945 يقول: «إن لبنان يعتبر في حالة حرب مع الرايخ الألماني والامبراطورية اليابانية». وفي 25 آذار من العام نفسه وجهت الولايات المتحدة أصالة عن نفسها ونيابة عن بريطانيا والاتحاد السوفياتي والصين دعوة إلى الدول المحاربة في صف الحلفاء لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو، وفيه وقع الوفد السوري واللبناني ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران 1945.

الجلاء الدموي لقوات الاحتلال الفرنسي

لم يشأ الانتداب الفرنسي الانسحاب من سورية ولبنان دون ضمان تبعيتهما المستقبلية، ففي 7 أيار 1945 أصدرت الحكومة الفرنسية تعليماتها إلى مندوبها ببدء المفاوضات مع حكومتي البلدين، في ظل تعزيزات عسكرية أثناء الاحتفالات بانتهاء الحرب العالمية. وفي 15 من الشهر نفسه سلم المندوب السامي مذكرتين إلى وزيري خارجية البلدين، وفيهما: «**أن فرنسا مستعدة لتسليم الكتائب الخاصة لسورية ولبنان مع بقائها تحت القيادة العليا الفرنسية ما دامت الظروف لاتسمح بممارسة القيادة الوطنية ممارسة تامة، على شرط أن تؤمن صيانة مصالح فرنسا الجوهرية. وهذه المصالح هي ثقافية واقتصادية واستراتيجية**». **وفي مساء 29 منه بدأ الجنود الفرنسيون إطلاق النار على سكان دمشق، وبدأت الطائرات بقصف المدينة فأصابت إحداها قسم السجون في القلعة فهدمته وقتلت عدداً كبيراً من المسجونين. وحاصر جنود فرنسا البرلمان وأطلقوا نيران رشاشاتهم وقنابل المدفعية عليه وقتلوا حاميته ومثلوا بجثثهم، ثم هاجموا المؤسسات الرسمية. واستمر إطلاق النار في سائر المدن السورية، حمص وحماة وحلب وغيرها بوحشية لم تعرف البلاد لها مثيلاً، فعظم الدمار وذهبت مئات الضحايا، وقدر السوريون ضحايا هذه الأحداث بنحو 500 شهيد و1400 جريح**[469]. انتهى الأمر بتدخل الجيش البريطاني لوقف هجوم الفرنسيين اليائسين. وفي 2 حزيران ألقى الجنرال ديغول خطبة دافع عن أسلوب فرنسا في حماية مصالحها. كما أعلن المسيو بول بونكور رئيس الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة، أن «فرنسا باقية الآن ومسؤولة عن النظام والقانون في الأراضي السورية واللبنانية، تبعاً للتعهدات الدولية التي لاتنقض من جانب واحد»[470]. وعليه اقتنعت حكومتا سورية ولبنان أنه «لامفاوضات قبل الجلاء»، وفي 7 حزيران 1945، تبنى مجلس الجامعة العربية قراراً: «يؤيد مطالبة سورية ولبنان بجلاء القوات الفرنسية فوراً عن أراضي الجمهوريتين»[471]. وفي 8 تموز جرت مفاوضات في لبنان حول الوحدات العسكرية المحلية وأجيبت الدولتان السورية واللبنانية إلى ما أرادتاه في إنشاء جيش وطني. وسلمت الفرق الخاصة إلى الحكومة اللبنانية بأسلحتها وذخائرها في الأول من آب من العام

نفسه، وهو اليوم الذي يحتفل فيه لبنان بعيد الجيش[472]. وتسلمت سورية القطعات الخاصة والمصالح الأخرى قبل 14 آب 1945، وبدأ تشكيل الجيش الوطني.

في الأول من تشرين الأول 1945 عهد قائد الجيش الزعيم فؤاد شهاب إلى النقيب إميل بستاني في منصب مستحدث لجهاز غير موجود هو الاستخبارات العسكرية سمي «المكتب الثاني» وتنظيمه ووضعه موضع التنفيذ[473].

وفي محاولة أخرى للبقاء في لبنان، أنزل الفرنسيون 210 جنود في بيروت، في 31 كانون الأول 1945، تزامن مع وصول السفاح أوليفا روجيه (المسؤول عن قصف دمشق) إلى مطار المزة متجهاً إلى بيروت، ما دفع الطلاب في المدن السورية واللبنانية إلى التظاهر والتنديد، **فيما كان الناطق باسم البعثة اللبنانية في واشنطن شارل مالك، الذي لا يستطيع العيش بدون راعٍ غربي، يتصل بوزراة الخارجية الأميركية طالباً «تعهدات أميركية وسياسية وعسكرية تجاه لبنان. وحاجج قائلاً إن لبنان الذي سوف ينفصل عن فرنسا لن يستطيع العيش دون حضور زعيمة «العالم الحر» فيه أو دعمها له»**[474]. وتم جلاء جيش النهب الفرنسي عن سورية في 16 نيسان 1946، وأقرت سورية اليوم التالي (17 نيسان) عيداً وطنياً واحتفلت به. أما في لبنان، حيث أراد الفرنسيون أن يظهروا لأتباعهم مدى عنادهم، فقد بقي الجيش المحتل حتى آخر لحظة ممكنة، إلا أن الجلاء تم أخيراً في 31 كانون الأول 1946، ولكن اعتبر اليوم الذي أطلق فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والمعتقلين الآخرين (22 تشرين الثاني 1943) هو يوم الاستقلال في لبنان.

انسحبت القوات البريطانية إلى فلسطين لتنفذ وعد بلفور، وتصنع أكبر مأساة في التاريخ الحديث، وكانت أنباء تأسيس الدولة العنصرية اليهودية تشير إلى تبديل في الحدود بين لبنان وفلسطين، فما كان من مطران بيروت للموارنة «إغناطيوس مبارك» إلا أن أرسل إلى بيفن، وزير الشؤون الخارجية البريطانية، بتاريخ 12 تشرين الأول 1946، قائلاً: «تسري أنباء جادة، في بيروت، بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تنوي اقتطاع جزء من شمال فلسطين لضمه إلى لبنان، فإذا كان هذا المشروع حقيقياً، وهذا ما لا نتمناه أبداً، فإن النتيجة التي سيؤدي إليها هي زيادة عدد المسلمين في لبنان، وجعل المسيحيين أقلية في هذا البلد، ولكن لا يفوت معاليكم بأن لبنان كان، دائماً، موطن المسيحيين في الشرق. فإذا كان هناك من تغيير يجب أن يتناول الحدود، فإننا، نحن المسيحيين، نرغب بأن يقتطع جزء من جنوب لبنان، حتى نهر الليطاني، مثلاً، لضمه إلى فلسطين، وهكذا يتم إنقاص عدد المسلمين في لبنان، بهدف إعطائه طابعه الحقيقي كبلد مسيحي»[475].

وفي صراع على النطارة وتقاسم المغانم، أسس رشيد بيضون سنة 1946 «حزب الطلائع» الشيعي، ما دفع أحمد الأسعد لتأسيس «حزب النهضة»، ما أوجد منذ اللحظة الأولى لولادته صراعاً خطيراً بين الحزبين، دفع السلطات لحل كل من الحزبين[476]. أما الدفاع عن حصة زعماء الطائفة الشيعية في التركيبة اللبنانية، فتمثل «في الاحتجاجات، التي نظمت العام 1946، من أجل أن تكون رئاسة المجلس النيابي من حصة الشيعة»[477]، بعد أن جيء بالأرثوذكسي حبيب أبي شهلا رئيساً للمجلس.

الفصل الجراحي عن سورية

كانت زعامات القرابات الطائفية الجديدة في لبنان بصدد تقاسم المكاسب التي أرادت لها أن تبقى عابرة لحدود «البلدين المستقلين». فيما كانت التشكيلة السورية الجديدة تسعى هي الأخرى للاستفادة من الوضع المستجد بعد نهاية الحرب العالمية، لذلك سعت إلى الاستغناء عن ميناء بيروت واستبداله بميناء اللاذقية. وبما أن الأرباح كانت تذهب بمعظمها إلى الفرنسيين قبل الحرب، ومع زوال الانتداب، وبقاء المصالح المشتركة بين البلدين سعت الدولة السورية المستقلة إلى المطالبة بالأرباح الجمركية تبعاً لحجم مشاركتها في إنتاج السلع المعدة للتصدير واستهلاك السلع المستوردة. **وبدأت أصوات الأوليغارشية المالية اللبنانية، الراغبة في استمرار مكاسبها في لبنان وسورية، ترتفع مندّدة بما أسمته «التدخل السوري في شؤون لبنان والعمل على خنق اقتصاده»**[478]. أخيراً تفاهم الطرفان على الفصل الاقتصادي، ولم يبقيا إلا على الوحدة الجمركية، التي فصلت لاحقاً هي الأخرى. كما استبدلت الأوراق النقدية المكتوب عليها عبارة «سورية» بأوراق نقدية مكتوب عليها عبارة «لبنان». **وفي 24 أيار 1949، أصدر المجلس النيابي قانون النقد اللبناني وقرر تحويل العملات الأجنبية في التغطية إلى ذهب، وهكذا تحققت نظرية ميشال شيحا، في أن الذهب داعم أساسي للعملة الوطنية.**

أما على الصعيد العسكري، حيث كان الجيش يشكل مظهراً من مظاهر الوحدة السورية-اللبنانية عبر القيادة العسكرية الموحدة. فكان على البلدين المستحدثين أن يطالبا سلطات الانتداب تسليمهما القطعات العسكرية، ورغم ذلك بقي الجيش بيد فرنسا حتى نهاية الحرب العالمية.

تزوير ديمقراطي

من أجل إجراء تعديل دستوري يسمح له بالتجديد لولاية ثانية، قام الرئيس بشارة الخوري عبر شقيقه «السلطان سليم»، بالتلاعب بالعملية الانتخابية التي أجريت على أساس المحافظات

الكبرى الخمس، في 25 أيار 1947. وعليه فازت اللوائح المؤيدة للرئيس الخوري في مواجهة لوائح منافسه إميل إده. وعليه جرى تعديل المادة 49 من الدستور (بصورة استثنائية ولمرة واحدة) والتمديد لبشارة الخوري قبل انتهاء ولايته بأكثر من سنة، ما دفع المعارضة للتظاهر والاحتجاج. وقد اعترف الخوري في كتابه «حقائق لبنانية» بالأمر[479].

الإمبراطورية الأميركية

في إطار النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمي الثانية، رأت الولايات المتحدة نفسها مدفوعة لتحل محل القوتين العظميين، بريطانيا وفرنسا، اللتين بدأتا بالتراجع. وكان على القوة العظمى الجديدة أن تعزز وجودها في العالم، فرأت الولوج إلى المنطقة تحت شعار تقديم المساعدات والخبرات. وعليه بدأ تدفق الرساميل الأميركية بكثافة إلى الشرق الأوسط منذ الأربعينيات. **وبما أنها عملت على مواكبة انطلاقتها الإمبراطورية على ضم الدول ذات الثروات أو المواقع** الاستراتيجية إلى فلكها، وتخوفاً من القوة الصاعدة الأخرى، الاتحاد السوفياتي، التي قد تنافسها على المسرح الدولي، ارتأت أميركا أن ترفع شعار محاربة الشيوعية، وعززته بإمدادات مالية وإنمائية وعسكرية لتدعيم هيمنتها المقبلة. وفي كانون الأول عام 1947 صدر ما يعرف بـ«مبدأ ترومان» لمناهضة التمدد الشيوعي، ويقضي هذا المبدأ بمساعدة الدول المهددة بالشيوعية، وعلى رأسها اليونان وتركيا، وقدمت في سبيل ذلك مساعدات كبيرة لدول أوروبا الغربية فيما عرف بمشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب. «**وفي العام 1951 وافق الكونغرس الأميركي على أن يشمل دول الشرق الأوسط أيضاً ومنها الدول العربية، فقُبلت كل من أفغانستان ومصر والعراق وإيران ولبنان والمملكة السعودية و«إسرائيل» والأردن والباكستان، وحصلت هذه الدول بموجب المادة الرابعة من مبدأ ترومان ما صار يسمى «النقطة الرابعة» على مساعدات اقتصادية وفنية**»[480].

القضية الفلسطينية والكيان اللبناني

بدأت المقاومة العربية لتباشير إعلان الدولة اليهودية في فلسطين، تأخذ أشكالاً متقدمة، ولم يكن النظام الرسمي العربي المتشكل حديثاً قادراً على التقاط أنفاسه وبلورة شخصية قومية جدية، وعليه كانت الجامعة العربية الحديثة العهد تترنح بين الأحداث الجسام التي تجري عبر العالم، وتنعكس بقوة على المنطقة العربية ككل. وتجدر الإشارة إلى النضال الشرس الذي كان يبديه الفلسطينيون منذ مطلع القرن، والذي بلغ ذروته بعد الحرب الكونية الثانية مع توضح الخطر البريطاني وجديته في تقديم أراضي فلسطين للصهاينة. وقد دخلت الولايات المتحدة الأميركية بقوة من أجل تحقيق أكثرية يهودية في فلسطين، وفي 29 تشرين الثاني 1947 أعلنت هيئة الأمم قرار تقسيم فلسطين إلى كيانين، يهودي وفلسطيني، على أن يسري في اليوم نفسه الذي تنسحب قوات الانتداب البريطاني من فلسطين، القرار الذي رفضه العرب، كما رفضه الصهاينة. وكانت الجامعة العربية قد أعلنت تشكيل جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي.

كانت المنظمات الصهيونية استعدت للقتال منذ زمن، وشكلت قوات قوامها 70 ألف جندي. وجاءت المساعدات العسكرية للصهاينة من الشرق والغرب. وقبل بضع ساعات من انتهاء الانتداب البريطاني، في 14 أيار 1948، أعلن رئيس الوكالة الدولية اليهودية ديفيد بن غوريون استقلال «دولة إسرائيل»، «واعترفت بها الولايات المتحدة الأميركية (14 أيار 1948) قبل أقل من إحدى عشرة دقيقة، كما اعترف بها الاتحاد السوفياتي في 17 من الشهر نفسه. ومن خلال مخطط إرهاب منهجي للمواطنين في أكثرية المدن العربية، نجح الجيش الصهيوني في ارتكاب عشرات المجازر، وفي طرد حوالى 800 ألف فلسطيني من وطنهم، الأمر الذي أنتج مسألة اللجوء الفلسطيني.

كان نصيب لبنان من النازحين الفلسطينيين نحو 120 ألفاً من أبناء الجليل، رأت فيهم الحكومة اللبنانية عبئاً اقتصادياً لا قبل للبلد على تحمله، فقامت بمحاولات لإلقائهم عبر الحدود إلى سورية، وما لبث اللاجئون أن استقروا، بناء على طلب أوساط رجال الأعمال، في مخيمات قريبة

من بساتين الحمضيات ومن ضواحي بيروت الصناعية[481]. وبعد مجازرهم في فلسطين، تابع الصهاينة طريقهم شمالاً، فاحتلوا في جبل عامل، 32 قرية ومزرعة، منها سبع قرى، ضمها الفرنسيون والإنكليز إلى الكيان الصهيوني، وهي: هونين، تربيخا، قدس، صلحة، إبل القمح، النبي يوشع والمالكية، وانضم أهالي هذه القرى الشيعية إلى اللاجئين[482]. وقد ارتكب الصهاينة مجزرة مروعة في قرية حولا في أيار 1948 ذهب ضحيتها أكثر من ثمانين رجلاً من الفلاحين. وصادر العدو الممتلكات والمواشي، وهدم وأحرق منازل القرية، كما ارتكبت العصابات الصهيونية مجزرة صلحا، حيث أعدمت 105 أشخاص رمياً بالرصاص، وقد راوحت أعمارهم بين 15 و80 عاماً[483].

كان هدف الصهاينة الوصول إلى نهر الليطاني، وكان بعض سياسيي لبنان وبعض رجال الدين يسعون للتخلص من عبء الجنوب، ويشجعون الصهاينة سراً على احتلاله. **وكان ديفيد بن غوريون «يرى أن الحلقة الضعيفة في الائتلاف العربي هي لبنان. وأن سلطة المسلمين مصطنعة ومن السهل تقويضها، وأنه يجب إقامة دولة مسيحية يكون نهر الليطاني حدها الجنوبي ثم إنه يجب عقد حلف معها»[484]**. وعليه «لم تول الشعبة الثانية اهتماماً جدياً بالدولة العبرية الجديدة بعد تأسيسها عام 1949، ولا بمراقبة النزوح الكثيف للاجئين الفلسطينيين إلى لبنان»، **ولكن رئيسها الملازم أول الياس الحسواني كان يعلن تخوفه من «فاعلية الاستخبارات السورية في لبنان وعمل رجالها على إحداث القلاقل فيه**، مما كان يفضح في اعتقاده أطماع سورية في هذا البلد. **ولم يتردد في التعاون مع يهود لبنانيين من سكان وادي أبو جميل، كانوا يتنقلون بين لبنان و«إسرائيل»**[485].

في 23 آذار 1949 وقع لبنان اتفاقية الهدنة مع الكيان الصهيوني في رودس، وتعهدت «إسرائيل» بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في الجنوب اللبناني، وتم اقتطاع القرى السبع والمزارع والدساكر الأخرى التي بقيت داخل حدود الكيان الصهيوني. وكان على لبنان أن يواجه الأطماع الصهيونية المستقبلية في ثرواته المائية.

***

في الأول من أيار 1949 أسس كمال جنبلاط «الحزب التقدمي الاشتراكي» لمواجهة توجه الشباب الدروز نحو الأحزاب اليسارية، ولا سيما الحزب السوري القومي الاجتماعي، والحزب الشيوعي اللبناني ما يمثل خطراً على الزعامة الجنبلاطية.

المذهب الاقتصادي اللبناني

كان لبنان القرابات الطائفية في زمن بشارة الخوري، يمثل تجمعاً من رجال الأعمال يمثلون «أوليغارشية» تجارية مالية، تضم نحو ثلاثين أسرة تتحلق حول «الكونسورسيوم» المتكون من شقيقي الرئيس وأبنائه ونحو دزينة من الأسر الحليفة، من مختلف الطوائف، وكانت هذه الأسر تتصاهر في ما بينها حفاظاً على حصر الامتيازات. **وقد راكمت ثرواتها من مصادر ثلاثة، هي تجارة الحرير منذ المتصرفية؛ ومن أرباح الحرب بين 1940 و1944** [486]**؛ ومن أموال الهجرة إلى إفريقيا والأميركيتين والبلدان العربية النفطية** (العراق والسعودية على الخصوص). **وامتلك أعضاء الكونسورسيوم المصارف وشركات الطيران والإسمنت وشركات التأمين ووكالات الاستيراد الحصرية، وسوق السلاح إضافة إلى شركات الكهرباء والماء والفنادق وقطاع الخدمات**. **وقد كان ممثلو هذه الأسر هم «ممثلو الشعب» في البرلمان**، حيث انتخب خلال تلك الفترة 13 من أبناء الأوليغارشية نواباً، واحتل خمسة منهم مناصب وزارية وعيّن الأغنى بينهم وهو حسين العويني رئيساً للوزراء (جمع ثروته من السعودية). وقد صاغ منظر الكيان اللبناني ميشال شيحا نموذجاً مثيراً للعلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية من خلال تحلق الأوليغارشية حول ممثلها رئيس الجمهورية، فيما الجهاز الإداري يكون في خدمة هذه الطبقة وغير خاضع للمحاصّة الطوائفية، التي مجالها هو البرلمان الذي يمثل «مجمع الوجهاء» أو «مجلس الطوائف». إلا أن الأوليغارشية لم تلتزم مخطط شيحا، فتنازلت عن الإدارة إلى الزعماء السياسيين الذين ملأوها سريعاً بأزلامهم. وكانت فلسفة «الاقتصاد الحر» تدفع بعض منظري «لبنان الماروني» نحو التطرف في طلب العزلة عن سورية، وكان البعبع الدائم هو الوحدة، **وقد** «**شبه جورج نقاش الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسورية بالاجتياح النازي الألماني للنمسا**»، **وقد انسجمت أفكار هؤلاء المنظرين مع هواجس المستوردين ووكلاء الشركات الأجنبية**. وقد فاقم من عوامل النزاع

التنافس غير المتكافئ بين نظامين اقتصاديين وبين مصالح البرجوازيتين المهيمنتين على السلطة في البلدين، ما كان يدفع البرجوازية اللبنانية نحو التخوف من أي شكل من أشكال الوحدة[487].

هذا وقد عبرت التجربة الاقتصادية منذ الاستقلال وحتى 1975، عن إعطاء أولوية لتحقيق فوائض في الموازنة على حساب الإنفاق التنموي. وحين أقدمت الإدارة على استثمارات تنموية، حصرتها في قطاع الخدمات، وهي خصصت 60% من الإنفاق العام على مدى السنوات العشر الأولى من الاستقلال، لتطوير ثلاثة مرافق فقط، هي المطار والمرفأ وتوسيع شبكة الهاتف. **وأعطت الأولوية لاستقطاب الودائع الخارجية من أجل الحفاظ على سعر صرف ثابت للعملة. واعتبرت أن الاستثمار هو مسؤولية القطاع الخاص، وأن المطلوب فقط، جهد تشريعي، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يؤدي إلى قيام إدارة عامة تدخلية تدعم الاستثمار**. واعتمدت حرية تبادل مع بقية العالم، بديلاً عن الحمائية التي تعممت في أرجاء العالم الثالث بعد الحرب الثانية. **وكان لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي اعتمد إجراءات لتشجيع الاستيراد، من خلال سعر صرف خاص بالمستوردين يخفض عبء الرسوم الجمركية التي يدفعونها**. كان الريف الضحية الأولى لرفض الدولة تنكب مسؤولياتها التنموية. رصدت له الخطتان الخمسيتان لـ 1958 و1965، 4% من مجموع ما نصتا عليه من إنفاق، في حين أنه يضم نصف القوى العاملة اللبنانية. وجعل هاجس تحقيق فوائض في الموازنة، الإنفاق الفعلي لا يتعدى نسبية 30% من المبالغ المرصودة في خطة 1965 [488]. ولم تبلغ نسبة الأراضي المستصلحة بواسطة المشروع لأخضر بعد عشر سنوات من إنشاء هذا الجهاز، سوى 10%من المساحات المقررة. وكان الناس يتآزرون ويشقون بأنفسهم الطرقات التي تصل بلداتهم بالعالم الخارجي[489]، وقد أدى تخلي الدولة عن مسؤولياتها التنموية إلى التسبب بهجرة قسرية من الأرياف، أظهر المسح الإحصائي لعام 1970، أنها شملت 689 ألف مواطن، مثلوا ثلث الشعب اللبناني، وذلك خلال عقد واحد هو عقد الستينيات[490]. تلت الهجرة الداخلية مغادرة اللبنانيين لبلدهم، بسبب خيارات الدولة التي كبحت نمو القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني ومنعته من استيعابهم. كان ذلك يحصل في غفلة من النخبة السياسية، الساهية عن الفشل التنموي الذريع الذي عبرت عنه تلك التحولات[491].

الانتقال إلى حضن الهيمنة الأميركية

كان فرنسيس كتانة (ابن شقيقة ميشال شيحا وراعي توظيفات أموال خالته لور زوجة بشارة الخوري في أميركا) **يقترح في أيار 1949، على وزارة الخارجية الأميركية إنشاء قاعدة عسكرية أميركية في لبنان مقابل هبة أميركية بخمسة ملايين دولار هي المبلغ الذي يقدر أن**

الاقتصاد اللبناني سوف يخسره بسبب القطيعة الاقتصادية المتوقعة مع سورية. وكان رياض الصلح يمضي معظم عام 1948-1949 بين فرنسا وإنكلترا ساعياً لإقناع قادة البلدين **بتوقيع اتفاقيات ثنائية للدفاع عن لبنان بديلاً عن انضمام الأخير إلى الأحلاف العسكرية الغربية**[492].

في هذه المرحلة كان الأميركيون قد بدأوا مرحلة مفاوضات طويلة ومعقدة مع كل من شرق الأردن وسورية ولبنان لمد خط الأنابيب من الظهران (السعودية) إلى صيدا. وفي العام 1946 قدمت شركة التابلاين أول مشروع اتفاقية إلى الحكومة السورية، وبسبب معارضة مجلس النواب السوري قام حسني الزعيم بانقلابه العسكري ضد شكري القوتلي في 30 آذار 1949، وعمد فوراً إلى إصدار مرسومين اشتراعيين صدق وأبرم بهما كلاً من الاتفاقيتين»[493] العائدتين إلى شركة التابلاين عبر السعودية، وعبر العراق اللتين كان رفضهما القوتلي لشعوره بإجحافهما.

كانت علاقة حسني الزعيم مع حكومة لبنان سيئة منذ بداية الانقلاب، لتخوف ساسة لبنان من مشروع الهلال الخصيب تحت العباءة الهاشمية، وبرعاية الولايات المتحدة وبريطانيا. «وكان الزعيم يعتقد بأن رياض الصلح صديق القوتلي الحميم يحيك له المؤامرات، لذلك رحب بأنطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري لاجئاً من لبنان وهو يرجو أن يحدث انقلاباً هناك على نمط الانقلاب الذي حدث في سورية»[494]. وكانت الحكومة اللبنانية قلقة للغاية، خصوصاً وأن تغلغل القوميين السوريين في سلك الدرك والشرطة والجيش بدأ يتسع. وعليه كانت الحكومة تنتظر الذريعة للانقضاض على سعادة، إلى أن جاء التاسع من حزيران 1949، حين افتعل اشتباك بين القوميين السوريين ومناصري حزب الكتائب في منطقة الجميزة، فقامت السلطات اللبنانية بحملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء الحزب ومناصريه، وأعلنت «كشف مخابئ أسلحة تابعة للحزب»، ووجهت تهمة التخطيط لانقلاب، فلجأ سعادة إلى سورية، حيث منح فوراً اللجوء السياسي. ومن دمشق أعلن «الثورة الشعبية» يوم الأول من تموز 1949، وقد حاولت فرق من مسلحي الحزب الاستيلاء على مراكز حكومية في البقاع (مشغرة) وضواحي بيروت، إلا أنها أحبطت سريعاً بواسطة الجيش، فانهارت المحاولة في غضون 72 ساعة، مخلفة عدداً من القتلى والجرحى وحملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء الحزب. وفي تلك الأثناء أجرت المملكة السعودية مصالحة مدفوعة الثمن بين حسني الزعيم ورياض الصلح، فوقعا في 24 حزيران 1949 اتفاقاً للوحدة الاقتصادية الكاملة بين البلدين، وطبعاً على التخلص من سعادة، إضافة إلى قرض بقيمة 6 ملايين دولار[495] إسهاماً في قرار الزعيم التخلي عن سعادة. وفي السادس من تموز 1949 «طلب المقدم ابراهيم الحسيني من أنطون سعادة مرافقته لمقابلة حسني الزعيم. وقبل المصنع كان فريد شهاب ،مدير الأمن العام اللبناني، بانتظار

سعادة حيث استلمه من المقدم الحسيني واقتاده إلى لبنان، ليحاكم ويحكم عليه وينفذ الحكم فيه خلال ثلاثة وثلاثين ساعة من لحظة اعتقاله»[496]. نفذ الحكم بسعادة وستة من أنصاره رمياً بالرصاص فجر يوم 8 تموز. وكانت آخر كلماته: «**أنا أموت أما حزبي فباقٍ**». ولعل الإحاطة بحركة سعادة، وإطاحته، كانت ترمي إلى إنهاء حلم الوحدة السورية، التي كانت تخيف الكثيرين من المتضررين منها، من لبنانيين، وعرب، وصهاينة، ودول استعمارية. ويرى بعض الكتاب أن القرار الذي اتخذه الزعيم بتسليم سعادة إلى الحكومة اللبنانية التي أعدمته، كان سبباً مباشراً لإطاحة حكمه على يد سامي الحناوي وأديب الشيشكلي في 14 آب 1949.

أما عن سبب سلسلة الانقلابات في سورية، فيقول فرنسيسكو كابريللي: «لقد كانت القضية المطروحة في هذه الانقلابات هي توجيه سورية مع أو ضد سورية الكبرى، مشروع الهاشميين؛ مع أو ضد المساعدة الاقتصادية الأميركية، مع أو ضد الاقتراح الإنكليزي المتعلق بدفاع موحد للشرق الأوسط، وبالتالي مع أو ضد الجبهتين الكبيرتين الدوليتين. ولكننا نلاحظ أن الواقع هو **كون الأمر متعلقاً مع أو ضد الاتحاد مع العراق أكثر منه بشأن قيام سورية الكبرى»**[497]. إلا أن حقيقة أمر هذه الانقلابات لا بد من وضعها في خانة الصراع بين الشركات البريطانية والأميركية.

في ظل الحرب الباردة

في العام 1951 صدق الكونغرس الأميركي على «النقطة الرابعة» التي تضم إلى دول مبدأ ترومان بلدان الشرق الأوسط المهددة بالمد الشيوعي، ومنها إضافة إلى تركيا التي شملها المبدأ أساساً، كل من إيران والباكستان والسعودية والعراق ولبنان والأردن و«إسرائيل». **وكان الهدف الحقيقي من هذه الخطوة، ضم بلدان الشرق الأوسط إلى «معاهدة الدفاع المشترك» التي تجعل من أراضي المنطقة مستباحة أمام جيوش حلف الأطلسي، لمقارعة الأنظمة المعارضة للنظام الاستعماري الرأسمالي الجديد**. وفي 25 أيار 1950، أصدرت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا بياناً ثلاثياً، أعلنت فيه اتفاقها التام فيما بينها حول التدخل في الشرق الأوسط، بحجة المحافظة على الأوضاع، وتأمين الاستقرار، **وأنها قررت تزويد الدول العربية و«إسرائيل» بالسلاح، شرط ألا يستعمل بعضها ضد بعض**. اقترحت دول البيان الثلاثي، تشكيل قيادة مشتركة للدفاع عن الدول العربية و«إسرائيل» من الأخطار الخارجية، يكون مقرها القاهرة، وطلبت هذه الدول من بلدان المنطقة وضع قواتها والقواعد العسكرية ووسائل المواصلات والمرافئ تحت تصرف هذه القيادة المقترحة، وجاء في المذكرة أيضاً أن تكون هذه القيادة على علاقة وثيقة بحلف شمال الأطلسي، وأن ترابط قوات مسلحة أجنبية في أراضي دول الشرق الأوسط. وزعمت الدول

صاحبة المشروع أنها وضعته خصوصاً لردع «الخطر الشيوعي» الذي يهدد منطقة الشرق الأوسط.[498]

النقطة الرابعة

في 29 أيار 1951، وقع رئيس الحكومة اللبنانية حسين العويني اتفاقية «النقطة الرابعة» مع الولايات المتحدة الأميركية، التي اعتبرت التزاماً غير مباشر بـ«معاهدة الدفاع المشترك»، وكان على لبنان بموجبها أن يضع تحت تصرف الخبراء الأميركيين العقارات الضرورية للأبنية والمواد اللازمة، وأن يدفع أجور النقل وغيرها. كما نصت الاتفاقية على إعفاء بعثة «النقطة الربعة» من الضرائب والرسوم. وقد صرح وزير الزراعة يومئذ يوسف الهراوي «بأن النقطة الرابعة ليست في صالح لبنان، وطالب بإضافة بند في الاتفاقية حول توريد الآلات الزراعية إلى لبنان»[499]. **وقد أدت هذه الاتفاقية إلى انكشاف لبنان تماماً أمام أجهزة المخابرات الأميركية، وسمح لها بالتدخل في كل شاردة وواردة، إضافة إلى أن المساعدات الأميركية كانت تصرف بالكامل على موظفيها، وكانت مرتباتهم عالية للغالية**. وفي مؤتمر صحافي عقده رئيس النقطة الرابعة في بيروت (مستر بيتر) قال فيه: «إن جميع المشاريع التي تضعها الحكومة الأميركية للمساعدات الفنية والاقتصادية والعسكرية، تخضع لإشراف دوائر «الدفاع المشترك»». **وكانت البعثة الأميركية تصر على مطالبة الحكومة اللبنانية بأن تسمح لها بإقامة اتصالات مباشرة بمختلف وزارات الدولة ودوائرها، متخطية بذلك وزارة الخارجية. كما أدى اشتراط البعثة تعيين مستشارين أميركيين في كل وزارة وكل دائرة وكل مصلحة تقع في نطاق المساعدة، فطالبت البعثة أن توضع كل المستندات والوثائق الحكومية تحت تصرف مستشاريها الذين أرادت حشدهم في دوائر الدولة اللبنانية، بحيث يطلع هؤلاء على كل وثائق الدولة الاقتصادية والسياسية والمالية، وهذا يعني أن البعثة كانت تسعى إلى الحصول على اعتراف رسمي بها، كمركز مشروع للاستخبارات**، أضف إلى ذلك أن البعثة طالبت بإعفاء البضائع المستوردة من قبل موظفيها الذين أرادت لهم الحصول على حقوق السلك الديبلوماسي خلال السنة الأولى من توقيع الاتفاقية. وقد تسلمت الحكومة اللبنانية قرضاً بخمسة ملايين دولار، صرف بأكمله على مرتبات موظفي وخبراء البعثة الأميركية نفسها، الذين أنيطت بهم صلاحيات واسعة منها مصادرة أراضي الفلاحين بحجة إجراء تجارب عليها. «وصرح النائب أديب الفرزلي رسمياً بأن إدارة النقطة الرابعة تقوم بالاستيلاء على أراضي الفلاحين في البقاع بالقوة وأن موظفيها يسيئون التصرف تجاه كل من يمتنع عن تسليم أرضه»[500]. وقد رفضت إدارة النقطة الرابعة إقامة المنشآت الهيدروليكية على نهر الليطاني.

انتخابات 1951

كانت سياسة الرئيس بشارة الخوري تتجنب الاصطدام مع سورية، أياً كان الحكم فيها، ما دفعه إلى استبدال رياض الصلح بحسين العويني في رئاسة الحكومة، بسبب تصريحات الصلح أن الانقلابات في سورية تتم بمساعدة بريطانية. وفي حزيران 1951، أجرت حكومة العويني انتخابات نيابية رفع فيها عدد النواب إلى 77، وجرت تعديلات على الدوائر، وانقسمت الكتل السياسية الكبيرة. وكان ترشيح الخوري لشارل مالك، ذي الهوى الأميركي، لتبوء منصب وزير الخارجية، سبباً إضافياً لدفع بريطانيا للعمل على إزاحته.

وفي هذه الانتخابات **جرى أول اتصال بين حزب «الكتائب اللبنانية» والإسرائيليين، حين طلب الكتائبي إلياس ربابي من الإسرائيليين مساعدة مالية لتمويل الحملة الانتخابية**، زاعماً أنه يضم 20 إلى 30 ألف عضو، في حين قدر الموساد: «أن هذا الحزب يضم 5000 عضو، وليس لديه أي حظ في الفوز بأي مقعد». بالرغم من ذلك، وافقت الحكومة الصهيونية على منحهم مبلغاً متواضعاً وقدره 3000 دولار أميركي، اعترافاً لهم بجميل المساعدة التي كان بعض المسيحيين قد قدموها بصفة فردية ليهود سورية الذين أرادوا «الرحيل» إلى «إسرائيل»، عندما تأسست الدولة العبرية[501].

في شهر تموز 1951 زار رياض الصلح عمان بناء على دعوة ملحة من قبل الملك عبدالله، حيث كان موضوع البحث يدور حول اتحاد هاشمي بين الأردن والعراق. اغتيل الصلح أثناء زيارته هذه على يد مسلحين تابعين للحزب السوري القومي الاجتماعي في 15 تموز 1951، وبعدها بثلاثة أيام جرى اغتيال عبدالله ملك الأردن، على يد فلسطيني. وكانت اتهامات توجه إلى الملك باتصالاته بالصهاينة.

الناصرية والبعث

جرى في مصر في ٢٣ تموز 1952 انقلاب قامت به مجموعة من الضباط المصريين (الضباط الأحرار) بقيادة جمال عبد الناصر، الذي شارك في حرب فلسطين، ورأى الفساد المستشري في الإدارة المصرية وجيشها، **فكان له أن يؤسس لإنهاء الملكية من مصر، وإعلان الجمهورية التي كان من مبادئها، نشر الوعي القومي، ومقارعة الاستعمار والصهيونية. ومنذ هذه الفترة سوف تشكل الظاهرة الناصرية أول نهضة قومية عربية، ما سوف يستدعي استنفار قوى الهيمنة والنهب العالمية والعمل على إطاحة ناصر وتجربته لاحقاً.**

في سنة 1952، وعلى إثر حل الشيشكلي جميع الأحزاب السياسية في سورية، قرر حزبا البعث (الذي أسسه ميشال عفلق 1940) والعربي الاشتراكي (الذي أسسه أكرم الحوراني 1950) سراً أن يندمجا في حزب واحد، اسمه «حزب البعث العربي الاشتراكي» **كحزب قومي علماني يسعى لخلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة أمته**.

الجبهة الاشتراكية الوطنية

كان على رأس المعارضة لبشارة الخوري، كميل شمعون وكمال جنبلاط وأميل البستاني وعبدالله الحاج وأنور الخطيب وحميد فرنجية وعادل عسيران وصائب سلام وكاظم الخليل، وقد اجتمعت هذه الشخصيات في دير القمر في 11 أيلول 1952، تحت مسمى «الجبهة الاشتراكية الوطنية»، وأعلنت الإضراب الشامل الذي امتد ثلاثة أيام استقال على أثرها سامي الصلح من رئاسة الحكومة وانضم إلى المعارضة. وقد رفض قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب تدخل الشعبة الثانية والجيش اللبناني في التصدي للإضراب، ما اعتبر على أنه أول تدخل للجيش في السياسة حيث أتاح الفرصة لاستقالة الخوري[502] في 16 من الشهر نفسه، وتسلم قائد الجيش زمام الأمور إلى أن انتخب كميل شمعون في 23 أيلول 1952 رئيساً للجمهورية. وقد لعب العامل الأجنبي دوره في هذا الاختيار حيث استنجد شمعون بأصدقائه الإنكليز، وبالرئيس السوري أديب الشيشكلي الموالي لهم، ما ساعده على اجتذاب نواب بيروت ومعظم نواب الشمال «بفعل الضغط السياسي من قبل الشيشكلي والسفير البريطاني في بيروت»[503]، وكان المرشح المقابل هو حميد فرنجية.

كلف شمعون خالد شهاب تأليف الحكومة الجديدة التي سميت «وزارة التطهير والإصلاح»، ومما قامت به هذه الوزارة تعديل قانون الانتخاب من الدائرة الكبرى إلى الدائرة الفردية حسب الأقضية. وجرت الانتخابات في 1953 ففازت بالأغلبية اللوائح المؤيدة لكميل شمعون، وقد أطاح شمعون حلفاءه صائب سلام عن دائرة بيروت، وكمال جنبلاط عن الشوف، وأحمد الأسعد عن دائرة صور. وخلالها قتل محمد العبود منافس سليمان العلي في منطقة عكار الذي أدخل وأخاه مالك العلي إلى السجن على أثر ذلك. وفي خلافات سياسية بين قطبي زغرتا سليمان فرنجية ورينيه معوض، حدثت مناوشات عنيفة، توجت بمجزرة داخل كنيسة مزيارة ذهب ضحيتها 32 مواطناً. واتهم سليمان فرنجية بالوقوف وراء العملية، ولجأ إلى سورية[504].

وجدت الإدارة الأميركية في شمعون أداة مناسبة لمواجهة توجهات عبد الناصر الوحدوية، فقررت دعم السلطات اللبنانية بعدما حدد وزير الخارجية الأميركي آنذاك جون فوستر دالاس، لبنان

مع السعودية و«إسرائيل» كمواقع أميركية ينبغي حمايتها[505] وقد تسلمت حكومة لبنان العام 1953 ستة ملايين دولار كمساعدة اقتصادية من الولايات المتحدة. **وقد حدثت في عهد شمعون فترة من الازدهار الاقتصادي لم يكن الفضل فيها له، بل كانت ظروف المنطقة هي التي مكنت لبنان بموقعه وطبيعة العلاقات فيه من لعب دور حصري في علاقات المنطقة الاقتصادية. فمن جهة كان الفاصل الجغرافي الذي شكله الكيان الإسرائيلي يجعل من لبنان، الذي يتمتع بموانئ مجهزة لاستقبال السفن وجهاز عمل متطور، يلعب دور الوسيط في نقل البضائع، حيث ازدهر الترانزيت مع سائر الدول العربية، وتمتع لبنان بشبكة طرقات على الساحل، إضافة إلى القطاع المصرفي الذي شهد ازدهاراً بعد تطبيق السرية المصرفية، ولجوء رؤوس الأموال من الدول التي وقعت فيها انقلابات وتأميمات مثل مصر وسورية والعراق، إظافة إلى استفادة لبنان من فورة النفط في بلدان الخليج. يضاف إلى كل هذا اهتمام الغرب بإبراز لبنان بلداً ديمقراطياً يتبع نظام الاقتصاد الحر المزدهر مقابل التقشف الذي تعانيه الدول التي تتبع التنمية الوطنية الاشتراكية كما في مصر وسورية، على مثال ألمانيا الغربية التي شملها مشروع مارشال فازدهرت مقابل ألمانيا الشرقية التي تتبع النظام الاشتراكي.** وتمركز الازدهار اللبناني في العاصمة وجوارها، وتركزت معظم فوائده في يد المجموعة نفسها التي كانت تتحلق حول بشارة الخوري إضافة إلى وافدين جدد من أثرياء الاغتراب. وقد تميز عهد شمعون بصورة الحكم الفردي، المستند إلى الصلاحيات الدستورية في النص على حساب «الميثاق الوطني»، وعليه لقب بـ«فخامة الملك»، واستقوى «بالدعم الخارجي وبتواطؤ الأوليغارشية والتعبئة المارونية، ما أدى إلى تأزيم العلاقات الطائفية كما لم يفعل زعيم سياسي آخر من قبل. وهذا في وضع انجذب فيه «الشارع» المسلم بكثافة إلى خطاب الحركة الناصرية القومي المعادي للاستعمار»[506].

في هذه الفترة **كان كمال جنبلاط يُسِرُّ إلى السفارة الإنكليزية أنه يفكر في القيام بمغامرة عسكرية ضد النظام في سورية عبر قوتين قوام كل منهما حوالى 1000 شخص، من كل من الأردن ولبنان، تقطع الطريق والاتصالات مع حمص وحلب، حيث ينتهي كل شيء خلال أربع وعشرين ساعة. وإن كل هذا يمكن أن يصبح مؤكداً تماماً إذا دخل رتل ثالث من العراق. أما بشأن «إسرائيل»، فقد قال جنبلاط في اللقاء إن على الأقطار العربية أن تقبل وجودها كحقيقة واقعة. وإن الحل هو أن الدول العربية جميعاً يجب أن توجد نوعاً من النظام الديمقراطي الذي يتوصل سريعاً إلى التفاهم مع «إسرائيل»**[507].

حلفا جنوب شرق آسيا وبغداد

تبنت إدارة ترومان حلف الأطلسي فقط، ثم جاء آيزنهاور، الذي عمل على تشكيل حلفين هما: حلف جنوب شرقي آسيا، في 8 أيلول 1954 في مانيلا عاصمة الفليبين، وضم في عضويته كلاً من باكستان والفليبين وسيام وأستراليا ونيوزلندا وفرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية؛ **أما حلف بغداد فقد تأسس على شكل اتفاق عسكري بين العراق وتركيا في شباط 1955 ثم توسع بانضمام كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والباكستان وإيران إليه في العام نفسه. وكان هذان الحلفان يشكلان، إضافة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، استراتيجية الرد الشامل لمنظومة النهب العالمية في مواجهة الاتحاد السوفياتي والقوى التحررية عبر العالم.** خصوصاً وأن الدول المستهدفة بالضم إلى الأحلاف الغربية تتمتع بالموقع الإستراتيجي المتميز لمنطقة الحلف، وثروات حيوية على رأسها النفط والغاز، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي بالنسبة إلى النقل البحري والبري. وتنبغي الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط كانت تمر بمرحلة سياسية قلقة، وهذا ما يستدعي من الدوائر الغربية تقوية الأنظمة التابعة من خلال تحالف عسكري يربطها أكثر بعجلة الاقتصاد والنفوذ الغربيين، ويوفر الحماية الكافية لها. وقد أبدى حسين ملك الأردن رغبته في الانضمام إلى حلف بغداد، إلا أن المعارضة فرضت عليه التريث، وفرضت عليه تعيين سليمان النابلسي المؤيد لعبد الناصر رئيساً للحكومة.

أما لبنان، فقد عمت التظاهرات المنددة بهذا الحلف، من الشمال إلى الجنوب، **وفي بيروت قتل الطالب حسان أبو اسماعيل وجرح آخرون عند بوابة الجامعة الأميركية على يد شرطة النظام اللبناني.** وصحيح أن الرئيس كميل شمعون لم ينضم إلى حلف بغداد، إلا أنه كان مؤيداً له بشدة، ما استدعى استقالة وزير الخارجية حميد فرنجية الذي كان وعد عبدالناصر بأن لبنان سوف يعارض الأحلاف العسكرية الغربية. من جهة أخرى رفض شمعون الانضمام إلى «حلف الدفاع العربي» الذي وقعته مصر والسعودية وسورية في آذار 1955، وكان سمح سنة 1954 للجيش الأميركي باستخدام الأجواء اللبنانية لطلعات سلاح جوه الاستكشافية[508].

حركة عدم الانحياز

في محاولة للوقوف على الحياد في عالم تنقسم القوة فيه بين حلفين: حلف شمال الأطلسي لقوى النهب العالمي بقيادة الولايات المتحدة، مقابل حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي الداعم لحركات التحرر الوطنية في العالم. وبدل الانضمام إلى حلف مناهضة الهيمنة، كان الوهم يتجسد في فكرة «عدم وضع كل البيض في سلة واحدة» حسب تعبير رئيس وزراء الهند جلال نهرو. وقد وجهت الدعوات لانعقاد مؤتمر باندونغ في أندونيسيا في نيسان 1955، وشارك فيه ممثلون عن 24

دولة، وعلى رأسهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر مع رئيس وزراء الهند، والرئيس اليوغوسلافي تيتو إضافة إلى الرئيس الأندونيسي شاسترو أميزن. انبثقت من المؤتمر «حركة عدم الانحياز»، التي أعلنت سورية انضمامها إليها، وبقي الأردن ولبنان مترنحين في تأييد الغرب، دون التجرؤ على الالتحاق بحلف بغداد.

العدوان الثلاثي على مصر

في 29 تشرين 1956 شنت فرنسا وبريطانيا، و«إسرائيل» ما يعرف بالعدوان الثلاثي على مصر. وكان من الأسباب التي جعلت الدول الثلاث تتعاون ضد مصر: دعم ناصر لثورة الجزائر، ما هدد وجود فرنسا في أفريقيا، وشكل حافزاً لها على الاشتراك في العدوان؛ توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي تقضي بتزويد مصر بالأسلحة المتطورة، وكان هذا الدافع الإسرائيلي المباشر؛ تأميم قناة السويس الذي أعلنه الرئيس ناصر في يوم 26 تموز 1956، وكان هذا الدافع البريطاني. وقد كابدت مصر بمقاومتها أكثر من ثلاثة آلاف شهيد، وانتهى العدوان الثلاثي بضغط من الولايات لمتحدة والاتحاد السوفياتي الذي أصبح مصدر التسليح الرئيس لمصر وسورية. ورداً على هذا العدوان عقدت قمة عربية في 13 تشرين الثاني من العام نفسه في بيروت، وطرح خلالها قطع العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، فأعلنت المملكة العربية السعودية ومصر وسورية قطع علاقاتها مع هاتين الدولتين.

أما لبنان، فرغم إعلان رئيس الحكومة اللبنانية عبدالله اليافي آنئذ استعداده لقطع العلاقات مع دول العدوان على مصر، فقد رفض الرئيس شمعون الأمر ما أدى إلى استقالة عبدالله اليافي وصائب سلام، فاستدعى شمعون، سامي الصلح وكلفه تشكيل حكومة جديدة، مدشناً بذلك سياسة النزاع مع جمال عبد الناصر[509]. وعين شارل مالك وزيراً للخارجية، وقام بزيارة إلى أنقرة في الوقت الذي كانت تركيا تحشد قواتها على الحدود السورية. وبعد فشل العدوان الثلاثي في إضعاف موقف مصر، بدأ التخوف من المد الناصري في كل البلدان الخاضعة للهيمنة الغربية، ولم يكن لبنان في منأى عن هذه التحولات، حيث زاد كميل شمعون مخصصات الشعبة الثانية، من أجل «تشديد الرقابة على الرعايا السوريين والمصريين الذين كان يشتبه في تسببهم باضطرابات راحت تضعف عهد كميل شمعون، احتجاجاً على سياسته الخارجية المعارضة لجمال عبد الناصر»[510]، خصوصاً وأن تفجيرات متفرقة حدثت في بيروت وطرابلس وصيدا، وجه شمعون فيها أصابع الاتهام إلى المخابرات المصرية من أجل منعه من المضي في حلف بغداد.

مبدأ آيزنـهاور

أثار تطور العلاقات السوفياتية ببعض دول المنطقة مخاوف الولايات المتحدة، فأطلق الرئيس آيزنـهاور مبدأه الشهير في كانون الثاني 1957 الذي يفيد، بأن «على الولايات المتحدة أن تتحمل مسؤولية ملء الفراغ في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة لحكوماته، إضافة إلى إمكانية التدخل العسكري في حالات الضرورة، دون الرجوع إلى الكونغرس». وقد حدد مبدأ آيزنهاور حالات الضرورة تلك على الشكل الآتي: تعرض إحدى الدول في الشرق الأوسط لخطر أو تهديد شيوعي؛ تعرض إحدى الدول المهمة بالنسبة إلى المصالح الأميركية لأزمات داخلية تهدد كيانها السياسي.

وبما أن مبدأ أيزنهاور لا ينطبق على الحالة اللبنانية من حيث التهديد الشيوعي، أو حتى المعارضة الشيوعية، **فكان إعلان وزيرة الخارجية الأميركية جون فوستر دالاس، أن استقلال لبنان يوجب على الحكومة الأميركية أن تتدخل عسكرياً فيه، لأنه يعتبر حيوياً لأمن الولايات المتحدة**. وقد وقع وزير الخارجية شارل مالك في 6 آذار 1957 بياناً مشتركاً لبنانياً-أميركياً يعلن انضمام لبنان إلى المشروع الأميركي، فكان من شأن ذلك أن يعتبر نسفاً لصيغة الميثاق الوطني، فقدم كل من صبري حمادة، حميد فرنجية، عبدالله اليافي، رشيد كرامي، أحمد الأسعد، ومعروف سعد استقالاتهم من مجلس النواب، وتشكلت في ربيع عام 1957 «جبهة الاتحاد الوطني» المعارضة وكان من أهدافها: رفض الأحلاف الأجنبية، وتبني سياسة خارجية محايدة[511]، كما رفض البطريرك الماروني المعوشي خطوة كميل شمعون.

كانت المعارضة على أبواب الانتخابات النيابية عام 1957 تتهم الشعبة الثانية بالتجسس على نشاطات زعماء المعارضة وأحزابها، كالحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب النجادة والحزب التقدمي الاشتراكي لكثرة ترددهم إلى دمشق للاجتماع هناك بممثلي جمال عبد الناصر، وخصوصاً رئيس الاستخبارات السورية العقيد عبد الحميد السراج، قبل ولادة الجمهورية العربية المتحدة، والتنسيق معها لتعزيز أدوارهم وتسليح أحزابهم ودعم معارضتهم لكميل شمعون[512]. ويروي اللواء سامي الخطيب «أن قائد الجيش فؤاد شهاب عهد إلى أحمد الحاج تفقد الثكن والمواقع العسكرية بعدما بلغه تذمر بعض الضباط من تفاقم الخلاف السياسي بين كميل شمعون ومعارضيه. إذ مال ضباط مسلمون إلى تأييد المعارضة والتيار الناصري وآخرون دروز أيدوا كمال جنبلاط»[513].

وانطلاقاً من مبدأ آيزنهاور، كان على الولايات المتحدة أن تدعم أدواتها في المنطقة. ففي الانتخابات التي جرت في حزيران 1957 قامت السفارة الأميركية بتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين الموالين لكميل شمعون، الأمر الذي سجله مايلز كوبلاند أن سفارة الولايات المتحدة الأميركية في بيروت «وليست وكالة المخابرات» قامت بتقديم مساعدات متواضعة لبعض الحملات الانتخابية للمرشحين الموالين للغرب[514]. وما يؤكده وِلبور كراين إيفلاند أنه «طوال فترة الانتخابات، كنت أنقل بانتظام إلى القصر الجمهوري وبحوزتي حقيبة طافحة بالليرات اللبنانية»[515]. الأمر الذي أدى «إلى فوز اللوائح المدعومة من الرئيس شمعون وفشل المعارضة. وشاع أن في الجو نية تجديد للرئيس فثارت ثائرة أخصام العهد القائم ولجأوا إلى العنف، واشتدت لهجة الصحف المناوئة من عروبية ويسارية فردت السلطة على العنف بالعنف وحولت الصحفيين إلى المحاكم»[516]. وقد خسر كل من كمال جنبلاط وعبدالله اليافي وأحمد الأسعد وصائب سلام مقاعدهم، وحل محلهم موالون لشمعون. **وكرد على ذلك انطلقت تظاهرة رد عليها الدرك بالنار فقتل متظاهرين.**

وفي هذه الفترة تشنجت العلاقات بين لبنان وسورية إثر ذلك، وحدثت مناوشات حدودية **حيث أقدم الدرك اللبناني على إطلاق النار على مهربي أسلحة من سورية إلى لبنان فقتل 11 منهم في دير العشائر في 12 أيلول 1957.**

الجمهورية العربية المتحدة

في 22 شباط 1958 أعلنت الوحدة السورية-المصرية بتوقيع ميثاق «الجمهورية العربية المتحدة» من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر. اختير عبد الناصر رئيساً، والقاهرة عاصمة، ومنح الرئيس السوري شكري القوتلي لقب «المواطن العربي الأول»، كما سميت سورية «القطر الشمالي» الذي سيشرف عليه لاحقاً المشير عبد الحكيم عامر، ومصر «القطر الجنوبي»، وأطلق على الجيش السوري اسم «الجيش الأول».

احتفل جزء من اللبنانيين بإعلان الوحدة، وعمت التظاهرات بيروت وطرابلس وصيدا وصور بعلبك وغيرها من المناطق، وعندما زار ناصر دمشق وفد إليه مسؤولون لبنانيون مهنئين، منهم صائب سلام وعبدالله اليافي ورشيد كرامي وكمال جنبلاط وفؤاد عمون ومعروف سعد وصبري حماده. ومع تولي عبد الحميد السراج المسؤولية الأمنية، أنشأ مكتباً أمنياً خاصاً للشؤون اللبنانية تولى مسؤوليته الضابط السوري برهان أدهم، الذي أضحى محجة للوصوليين اللبنانيين.

ثورة 1958 ضد كميل شمعون

في حمأة السباق مع المد الناصري، كان الغرب يعمل على تعزيز مواقعه، وكان السفير الأميركي ومن ورائه السي آي إيه قررا التجديد للرئيس كميل شمعون، في ظل التوتر الشديد الذي ساد لبنان بعد انتخابات نيابية فتكت بالمعارضة التي باتت ترفض التعايش مع ولاية جديدة لرئيس تجاوز صيغة الميثاق، الذي تعايش في ظله طيف القوى المتقاسمة لمغانم كيان التبعية منذ إنشائه. تصاعدت المعارضة لحكم شمعون، وفي 6 آذار 1958، بدأ إضراب ضد الحكومة، وبعد يومين «**انطلقت الشرارة الأولى التي فجرت الصراع كله في لبنان عندما قام مجهول باغتيال صحفي ناصري اسمه «نسيب المتني» الذي كان يشكل مصدر إزعاج كبير لشمعون**»[517]، **الذي اتهمته المعارضة بالوقوف وراء اغتياله**، وحشدت قوتها لإسقاطه، فشكلت القوى السنية الرئيسية في البلاد (مثل رشيد كرامي وصائب سلام) مع كمال جنبلاط نواة حركة المعارضة، إضافة إلى القوة الثالثة ذات الأغلبية المسيحية التي ضمت سياسيين مثل هنري فرعون، شارل حلو وجورج نقاش. كما وقفت الكلتة الوطنية ضد شمعون. في حين كان الحزب السوري القومي الاجتماعي يقف إلى جانب السلطة، إضافة إلى أنصار مجيد أرسلان حليف شمعون. **ولم يلبث الإضراب العام أن لف البلاد بدعوة من المعارضة، وانتشرت التظاهرات في الأراضي اللبنانية كلها، وظهرت المتاريس في بيروت**. سيطر المعارضون على البسطة، المصيطبة والطريق الجديدة، فيما حاولت القوات التابعة لكمال جنبلاط السيطرة على طريق بيروت- دمشق، وهجمت على مطار بيروت الدولي لاحتلاله، ولكن الجيش قطع عليها الطريق يسانده مسلحون من الحزب السوري القومي الاجتماعي[518] وآخرون تابعون لأرسلان خصم جنبلاط السياسي. رفض الجيش سحق «الثورة» لضعف تجهيزاته وطبيعته الطائفية، ما قد يهدد تماسكه الداخلي. وقد خاضت عناصر الحزب القومي غمار المعركة بدافع من كراهيتها لناصر أكثر من حبها لشمعون[519]، واتخذ حزب الكتائب الطابع العسكري ووقف إلى جانب شمعون. **فيما طلب وزير الخارجية شارل مالك رسمياً من الولايات المتحدة التدخل العسكري لرد هجوم المعارضة عن العاصمة**.

وفي ظل الصراع المفتوح، كانت الشعبة الثانية تحاول شق الطريق لبناء علاقة وطيدة بين قائد الجيش والسياسيين، ولا سيما منهم مناوئي كميل شمعون[520]، وقد حاول شهاب الوقوف في الوسط، عبر عمل متناقض، حيث رفض أن يقتحم البسطة والطريق الجديدة في بيروت، ولكنه أوقف تقدم محازبي رشيد كرامي في طرابلس، ومنع الجنبلاطيين من السيطرة على مطار بيروت. أما في الجنوب فقامت مدفعية الجيش اللبناني بقصف بعض القرى، وقام باعتقال الآلاف على خلفية

المشاركة في الثورة. وكانت التدخلات الخارجية تأتي من كل صوب، فقد أوعزت الولايات المتحدة الأميركية إلى مخابرات الأردن والعراق مساعدة شمعون، بينما كانت المخابرات المصرية-السورية تعمل ضده، وقد قام شمعون بطرد السفير المصري عبد الحميد غالب من لبنان في خضم الثورة[521]. وكان المكتب الثاني منقسماً بين تكتلي السياسة، فقد أطلع أنطوان لحد، شمعون على تأييد رئيس الشعبة الثانية أنطوان سعد ودعمه لأفرقاء المعارضة وتجاهل الجيش- والشعبة الثانية خصوصاً- تهريب أسلحة إلى المعارضين من طريق الحدود اللبنانية-السورية في الأشهر التي سبقت الثورة وإبانها[522]. أما عن دور «إسرائيل» **فقد طلب كميل شمعون من قائد الجبهة الشمالية للكيان الإسرائيلي إسحق رابين حمولة شاحنة من 500 بندقية هجومية وحصل عليها**[523].

سقط نظام نوري السعيد بانقلاب قاده عبد الكريم قاسم في 14 تموز 1958، وكان كميل شمعون يشعر هو الآخر بالخطر، فطلب من تركيا التدخل في حال لم تتدخل القوى الغربية. وأرسلت الحكومة التركية على الفور الرد مع مبعوث إلى بيروت: «إن تركيا تمنح لبنان كل تأييدها، لكنها لا ترى في نفسها الأهلية للتدخل، في حالة امتناع الولايات المتحدة»[524]، **إلا أن الأميركيين المتخوفين على نظامهم الإقليمي في الشرق أن ينهار، قاموا بإنزال قوات المارينز في 15 تموز 1958 تحت الاسم الرمزي «الوطواط الأزرق»، وباشرت دباباتهم بمحاصرة بيروت، ووجهت سبطانات مدافعها نحو غرب العاصمة، وما لبثت أن انضم إليها** 14 ألف جندي، **وكانت 70 بارجة في المياه الإقليمية تحمل أكثر من 40 ألفاً آخرين. واحتل الجنود الأميركيون المطار، وجرت تسوية بين مبعوث الرئيس الأميركي روبرت مورفي وقائد الجيش اللبناني تقضي بمواكبة الجيش اللبناني لدوريات المارينز**.

لا غالب ولا مغلوب

دامت الثورة ضد كميل شمعون وحلف بغداد ستة أشهر، **وكانت حصيلتها تفوق 1200 قتيل وأكثر من ألفي جريح، إضافة إلى آلاف المعتقلين، عدا عن تدمير المنازل في القرى، وإذكاء الكراهية الطائفية**. وانتهت الأزمة باستقالة شمعون، وانتخاب اللواء فؤاد شهاب في 31 آب 1958 رئيساً للجمهورية باتفاق مصري- أميركي، وكان برنامجه سحب السلاح، وإخراج القوات الأميركية من لبنان، وتولى مهام الرئاسة في 23 أيلول 1958، واستقبل بفرحة عامرة في صفوف الجيش وضباطه، وبإطلاق الأعيرة النارية ابتهاجاً في الأحياء والقرى التي كانت في أيدي المعارضين، **وبقرع أجراس الحزن في بعض الأحياء والقرى المسيحية التي اعتبرت انتخابه وخروج شمعون من الرئاسة، هزيمة سياسية للمسيحيين**[525]. **وعندما تألفت حكومة العهد الأولى برئاسة رشيد**

كرامي، عارضت الأوساط المسيحية، ولا سيما حزب الكتائب، والقوى المؤيدة لشمعون هذه الحكومة (التي كان يوسف السودا وشارل حلو من ضمن تشكيلتها)، ما أثار «نقمة الجماعات الموالية للرئيس شمعون، أدت بعد اختطاف فؤاد حداد (رئيس تحرير العمل الكتائبية) إلى إضراب عام ما لبث أن تحول إلى ثورة معاكسة»[526]**. واستمرت احتجاجات المعارضين لكرامي ثلاثة أسابيع تميزت بالصدامات الطائفية المسلحة والخطف على الهوية وسواها في بيروت والجبل خصوصاً**[527]، استقالت على إثرها حكومة كرامي، وأعاد تشكيل أخرى تحت شعار **«لا غالب ولا مغلوب»**، ضمت إلى كرامي والعويني، بيار الجميّل وبيار إده. وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول 1958 انسحبت قوات الغزو الأميركية من لبنان.

المكتب الثاني

تأسس المكتب الثاني سنة 1945 على يد النقيب إميل البستاني بتكليف من قائد الجيش الزعيم فؤاد شهاب، **وفي العام 1949 تولى الملازم أول الياس الحسواني إدارة الجهاز لمواجهة الاستخبارات السورية في لبنان، وعمل على التنسيق مع الإسرائيليين** كما ورد سابقاً. وفي 1952 عين النقيب أنطوان سعد رئيساً للشعبة الثانية. ويعد رفض انحياز الجيش، بأمر من قائده، إلى الرئيس بشارة الخوري في مواجهة الجبهة الاشتراكية الوطنية في 1952، بمثابة أول تدخل للجيش في السياسة، ما دفع إلى استقالة الخوري وانتخاب شمعون رئيساً للجمهورية. **ومع وصول اللواء شهاب إلى الرئاسة، بدا الأمر وكأنه انقلاب جاء من قبل ممثل السلطة على رأس جيشها، في محيط تلعب فيه الجيوش دوراً سياسياً تقدمياً، وتحررياً في مواجهة قوى الهيمنة العالمية. ولعل الارتكاز على الجيوش من قبل القوى والأحزاب الوطنية والقومية لتأدية هذا الدور البديل للثورات الدموية، يعود إلى كون هذه الجيوش تمثل مختلف الفئات الاجتماعية فيها، وكونها قوة متماسكة يمكن إدارتها بحزم لتأدية مهامها، والأهم من ذلك أن هذه الجيوش كانت تضم نخباً عسكرية مثقفة تفهم مصطلحات السياسة، وعايشت أزمنة الاحتلالات والانتدابات العثمانية والغربية، وتأثرت بالقضايا العربية الخطيرة كالقضية الفلسطينية.**

بقي دور المكتب الثاني بعيداً نسبياً عن لعب دور سياسي كبير، حتى محاولة الانقلاب التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي سنة 1961، حين انتقل المكتب الثاني ليأخذ حيزاً أمنياً في الحياة السياسية، لا يختلف عما يحدث في الدول العربية الأخرى، فقد راح هذا الجهاز يتدخل في كل شاردة وواردة، وقام بعملية رصد للأحزاب، وجهز إضبارة لكل فرد، ستظهر تأثيراته لاحقاً في الحياة السياسية عموماً.

الشهابية

يعتبر العهد الشهابي عهد الإصلاح الإداري الوحيد في لبنان، وكان ذلك بمثابة استكمال لتجميل نظام الخدمات التابع للغرب في مقابل الأنظمة العربية الداعية إلى التخلص من الهيمنة الغربية. وكانت إصلاحات لبنان في هذا العهد أقصى ما يمكن أن يقدمه نظام تابع، فقد أوصلت الطرقات والكهرباء والمدارس إلى المناطق النائية، وعملت على مأسسة محدودة للتخلص من سطوة القوى السياسية التقليدية. وقد أنشئت خلال السنوات الثلاث الأولى من العهد: مصلحة الإنعاش الاجتماعي؛ معرض طرابلس الدولي؛ مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى؛ مكتبا القمح والفاكهة؛ هيئة التفتيش المركزي؛ مجلس الخدمة المدنية؛ التفتيش المالي؛ ديوان المحاسبة؛ وإعادة تنظيم مجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدولة ومعهد الدروس القضائية والمحاكم الشرعية وإنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، التي سوف تليها سلسلة أخرى في النصف الثاني من ولايته، أبرزها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتعاونية موظفي الدولة.

أما سياسة شهاب الخارجية فقد بدأها باجتماع مع الرئيس جمال عبد الناصر في خيمة على الحدود اللبنانية السورية، وأتبعها بتعاون أمني مع «الجمهورية العربية المتحدة»، وصار سفيرها عبد الحميد غالب يتمتع بنفوذ مميز في لبنان. أما نظرة شهاب إلى العلاقات اللبنانية السورية فيما بعد فكانت تنطلق من مفهوم بات يردده، وفحواه: «**يستطيع اللبنانيون أن يختلفوا مع السوريين في الأمن والسياسة الداخلية والاقتصاد والتعليم، لكنهم لا يستطيعون الاختلاف معهم في السياسة الخارجية**».

حظر شهاب على السياسيين التدخل في شؤون الجيش والمخابرات، كما حظر على ضباط الجيش التدخل في شؤون السياسة التي حصر أمرها بالشعبة الثانية. وقد عول على ولاء ضابطين هما أنطوان سعد وتوفيق جلبوط، وكان عليه التعايش بصعوبة مع طبقة سياسية كان ينظر إليها بشكوك وامتعاض وغالباً باحتقار، لذا فهو لم يقاربها إلا من خلال هذين الرجلين، وقد صادرت الشهابية دور القوى التقليدية والدينية في المدن الكبرى مثل بيروت وطرابلس وصيدا بواسطة نشاط الشعبة لثانية، واستخدمت هذه الشعبة تقديم الخدمات ورخص السلاح والبناء والتوظيف والوساطات وتأمين الحماية لاستمالة السياسيين. وكان رينيه معوض من أقرب الساسة المسيحيين إليه، وقد «حظي بالعدد الأكبر من رخص حمل السلاح فبلغت مئة في السنة، في حين لم تزد حصة الأب سمعان الدويهي، الموالي لكميل شمعون عن 20. إلا أن رشيد كرامي ظل الشخصية السنية الأقرب إلى رئيس الجمهورية والأكثر تأثيراً لدى الشعبة الثانية»[528]. **وفي المقلب الآخر كانت معارضة من**

قبل الساسة الموارنة أشد عنفاً، حيث واجهها الحلف الثلاثي المكون من سليمان فرنجية وكميل شمعون وريمون إده الذي اعتبره إحدى زوايا الثالوث الخطر، حين قال: «أعداء لبنان ثلاثة: الصهيونية والشيوعية والشهابية».

استخدم رئيس الجمهورية الإصلاحات وحسن صلاته بعبد الناصر أحسن استخدام، كما استطاع عبر هذه الوسائل، مضافاً إليها عمل الاستخبارات المنظم والفاعل، أن يقمع الأحزاب العقائدية. ومن إنجازاته لحماية حكمه، تعزيز رئاسة الجمهورية بنظام الغرف الذي أعطاها القدرة العملية على إدارة شؤون الحكم والسيطرة على الأوضاع عبر تلقي الشكاوى والمعلومات من الناس بطريقة مباشرة.

ويعتبر فؤاد شهاب مقدم أكبر خدمة للطائفية السياسية، حيث قسم بيروت انتخابياً إلى شرقية وغربية يفصل بينهما طريق الشام، فأصبح المسلم ينتخب المسلم والمسيحي ينتخب المسيحي، وأوجد الحصص الطائفية على صعيد وظائف الإدارة. ومع ذلك لم يسلم من انتقاد البطريركية المارونية، التي رأت في سياسة العهد انحيازاً إلى مصلحة المسلمين!

في الأول من كانون الثاني 1960 قتل مسلحون نائب الشوف نعيم مغبغب، وتعرض الصحافي ميشال أبو جودة لطعنة سكين لأنه كتب في صحيفة النهار منتقداً تقاعس السلطة عن حماية مغبغب، كما تعرض النائب نسيم مجدلاني لحادثة مشابهة لكونه انتقد تدخل المكتب الثاني في السياسة والتهجم على الناس. وتوجهت فيها أصابع الاتهام إلى الشعبة الثانية. **وكان مغبغب قد قتل عند مفترق معاصر بيت الدين بضربه بالعصي حتى الموت من قبل مناصرين لكمال جنبلاط، وتبين أنه أصيب بالرصاص كذلك**، وانتخب مكانه سالم عبد النور المدعوم من الشعبة الثانية في مواجهة القومي السوري إنعام رعد المدعوم من شمعون[529].

عند مشارف انتخابات 1960 كان حلف الشهابية السياسي يتألف بشكل رئيس من الياس سركيس، تقي الدين الصلح، كمال جنبلاط، فيليب تقلا، فؤاد بطرس، رينيه معوض، علي بزي، رشيد كرامي، بيار الجميّل وصبري حمادة. وتعتبر انتخابات حزيران من تلك السنة، انتخابات الشعبة الثانية بامتياز، حيث كان على الرئيس شهاب رد الاعتبار إلى الزعماء الذين أسقطهم كميل شمعون في انتخابات 1957 كصائب سلام وعبدالله اليافي وأحمد الأسعد وكمال جنبلاط. وكان عليه تقويض زعامة كميل شمعون في الشوف من خلال منح كمال جنبلاط امتيازات ومكاسب تمكنه من استقطاب مؤيدي الرئيس السابق إلى صفوفه[530]، وعليه رفع عدد النواب من 66 إلى 99، واعتمد

القضاء دائرة انتخابية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف شمعون في الشوف وأصبح كمال جنبلاط زعيماً أوحد هناك. كما استأثر بيار الجميّل بسيطرة انتخابية في الدائرة الأولى من بيروت ودائرة المتن. وفرض شهاب على جنبلاط التعاون مع الجميّل بعدما قاتله في ثورة 1958. ولكن لوائح العهد أخفقت في مواجهة ريمون إده في جبيل. وانحاز المكتب الثاني إلى حزب الكتائب ضد القومي السوري، وقد «أبلغ فؤاد شهاب إلى رئيس الحزب عبدالله محسن أن جمال عبدالناصر رغب إليه في الحؤول دون وصول مرشح قومي إلى مجلس النواب بسبب معارضة الحزب الوحدة المصرية-السورية وتعارضها مع العقيدة القومية»[531].

ومع الضجة التي أثارها تدخل ضباط الجيش والشعبة الثانية علنياً في الانتخابات، إضافة إلى استغلال العسكريين لرتبهم من أجل تحقيق مكاسب ووساطات، أعلن الرئيس عزمه على الاستقالة في 20 تموز 1960، وانتقل إلى منزله في صربا[532]. وتعتبر هذه الخطة استفتاءً على سياسة شهاب، وغطاء لما سيقوم به لاحقاً، وإعطاء نموذج عن عدم التمسك بالسلطة. وكان له ما أراد، فقد جاءت ردة فعل شعبية متعاطفة، فيما رفض 88 نائباً الاستقالة، كما اتصل البطريرك المعوشي به طالباً منه باسمه وباسم المطارنة الموارنة العودة عن استقالته.

الانفصال السوري عن مصر

في 28 أيلول 1961، قامت مجموعة من الضباط السوريين بقيادة المقدم عبد الكريم النحلاوي (مدير مكتب عبد الحكيم عامر)، وبدعم أردني - سعودي، وبمؤازرة من رجال الأعمال السوريين الساخطين بسبب قرارات التأميم، بانقلاب عسكري. فغادر عبد الحكيم عامر دمشق وأعلنت سورية انفصالها عن مصر لتسمى «الجمهورية العربية السورية»، واستدعي شكري القوتلي من جنيف وبقي رئيساً حتى انقلاب 8 آذار 1963، بينما احتفظت مصر باسم «الجمهورية العربية المتحدة» حتى عام 1970.

لم يعترف لبنان بالسلطة الجديدة في سورية خشية إغضاب ناصر (تم الاعتراف في 15 تشرين الثاني 1961)، وخرجت تظاهرات في المدن اللبنانية احتجاجاً على الانقلاب. وقد بدأت حملة إعلامية في سورية تتهم السلطة اللبنانية بالعمالة لعبد الناصر، وأغلقت الحدود، فيما باشرت سلطة الانفصال محاربة مصر من لبنان عبر نشاطات استهدفت أولاً السفارة المصرية في بيروت، وبدأ ترحيل الضباط بين سورية ومصر عبر لبنان وبمساعدة الشعبة الثانية. وجرى التعاون لتأمين فرار عبد الحميد السراج من سجنه إلى مصر، وقد تسلمه النائب شبلي العريان في دير العشائر

ونقله إلى منزل كمال جنبلاط، وأمنت الشعبة الثانية نقله إلى السفارة المصرية، ثم رحل إلى مصر حيث حصل على الجنسية المصرية[533]. وقد أضحى سامي الخطيب ضابط الاتصال بين الشعبة الثانية والسفارة المصرية في بيروت، وكان الخطيب يستفيد من التأثير المباشر لسفير مصر عبد الحميد غالب في الشارع السني في بيروت، معتمداً على قبضايات بيروت ووجهائها، ما دفع صائب سلام إلى إطلاق لقب «والي بيروت» عليه.

انقلاب الحزب القومي على شهاب

وجد الحزب السوري القومي الاجتماعي في الانفصال السوري مثالاً وفرصة للقيام بانقلاب في لبنان يوجه ضربة أخرى للنفوذ الناصري، ففي ليلة رأس السنة (1961- 1962)، قامت وحدات من الجيش اللبناني بقيادة ضباط من الحزب، أبرزهم شوقي خيرالله وفؤاد عوض مدعومة بميليشيا الحزب، بمحاولة انقلاب فاشلة. استطاعت هذه الوحدات السيطرة على وزارة الدفاع وخطفت عدداً من كبار الضباط، وقطعت الاتصالات الهاتفية. وكادت المحاولة تنجح، لولا خرق تمثل بإبقاء جهاز هاتف استطاع عبره الرئيس فؤاد شهاب أن يجري اتصالاته بضباط الجيش والمكتب الثاني الذين نجحوا في إفشال الانقلاب.

كانت حصيلة المحاولة ستة قتلى عسكريين. وقد اعتقلت السلطات نحو 12 ألفاً من المشتبه فيهم وقدمت 300 منهم إلى المحاكمة فيما صار التعذيب ممارسة مألوفة في مراكز الاعتقال والسجون[534]، وقد ذاعت شهرة سامي الخطيب في هذا المضمار. **وعلى مدى شهور قضى من القوميين 35 عضواً أثناء الاعتقال أو خلال التحقيق.** وفي 19 أيلول دانت المحكمة العسكرية 11 متهماً وأصدرت في حقهم أحكاماً قضت بإعدامهم هم: شوقي خيرالله، فؤاد عوض، علي الحاج حسن، عبدالله سعادة، بشير عبيد، أسد الأشقر، محمد بعلبكي، ديب كردية، صبحي أبو عبيد، محسن نزهة وجبران الأطرش، إلى 20 عسكرياً من الضالعين، إضافة إلى أحكام غيابية بحق 75 قومياً راوحت بين الأشغال الشاقة والمؤبد والسجن 15 سنة[535]، وجرى تخفيض بعض الأحكام بعد سنة.

حامت شبهات كثيرة على أن الانقلاب حصل بتشجيع، بل حتى بتمويل من السلطات البريطانية والأردنية. **وقد أدى الانقلاب إلى التفاف أوساط واسعة من الجمهور حول شهاب، يغذيها الخوف المسيحي من مشروع سورية الكبرى والعداء المسلم لشمعون (حليف الحزب القومي)، وهو تقاطع لم يتأخر العهد في استغلاله، عبر الاشتباه في تورط الشمعونيين في محاولة**

الانقلاب، فمنعت السلطات من السفر كلاً من كميل شمعون، جواد بولس وفوزي القاوقجي وسليمان العلي، تبعاً لاعترافات القوميين، ولم تتردد الشعبة الثانية التي وضعت يدها على كامل ملفات التحقيق، في الانتقام من خصومها الشمعونيين أمثال كاظم الخليل وشقيقه، وسجن العقيد المتقاعد فؤاد لحود، لاتهامه بالضلوع في الانقلاب. **وقد رأى المكتب الثاني أن محاولة الانقلاب حظيت بمساعدة المملكة الأردنية، وأن فرار بعض القوميين تم بجوازات سفر ديبلوماسية،** وبالفعل شكل الملك حسين في الفترة التالية حاضنة لإعادة تنظيم الحزب القومي وإعلان قيادة جديدة له من عمان. وكان عبدالله سعادة تلقى وعداً من الأردن بدعم الانقلاب، وبدعم الحزب القومي الاجتماعي في المرحلة التالية بعد إخراج لبنان من دائرة النفوذ الناصري[536].

في ظل هذه الأجواء، صارت الشعبة لثانية تشعر الرئيس فؤاد شهاب نفسه أنه في خطر دائم. وكجواب على التحديات المستجدة، قرر الرئيس الإسراع إدارياً في تنفيذ المشاريع الإصلاحية والاجتماعية التي كانت حصيلة دراسات بعثة «إرفد» وغيرها من الخبراء الذين كلفوا بها. وهكذا شهدت الأعوام 1962 و1963 و1964 ولادة سلسلة من المشاريع والقوانين والمؤسسات الكبرى، أهمها: قانون تنظيم التعليم العالي؛ إنشاء المجلس الوطني للسياحة؛ تنظيم وزارة الإعلام؛ تنظيم وزارة التخطيط؛ إنشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية؛ قانون التنظيم المدني الشامل لكل لبنان؛ أول خطة وطنية عامة للإنماء؛ إنشاء المشروع الأخضر؛ وضع قانون النقد والتسليف؛ إنشاء مصرف لبنان المركزي وتدشين بنائه؛ إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ توسيع التعليم المهني الحكومي؛ إنشاء مديرية الرياضة والشباب؛ تنظيم معهد المعلمين العالي؛ إنشاء تعاونية موظفي الدولة. وهكذا تضخم الجهاز الإداري، عبر تأمين أكثر من 10 آلاف وظيفة جديدة.

أما على الصعيد السياسي فقد أجرى شهاب تحولاً في مركز السلطة عبر نقل الصلاحيات من الجهاز التشريعي إلى الجهاز التنفيذي، وعمل على تحديد الدائرة الصغرى للانتخابات النيابية ما فسح له في المجال بالمجيء ببرلمان موال، أمّن السلطات الاستثنائية لحكومات رشيد كرامي لكي تحكم بواسطة المراسيم الاشتراعية دون الحاجة إلى التصويت في المجلس النيابي[537]. ولكن الوجه الآخر لهذا التحول كان توجيه الانتباه إلى السياسيين الموالين لفؤاد شهاب ودعم أصدقاء الشهابية في السلطة وخارجها، نواباً وأحزاباً وهيئات سياسية واجتماعية، وإتاحة الوسائل لهم للحصول على خدمات الإدارة اللبنانية. وبإيعاز من رئيس الجمهورية، كان الحلفاء والموالون يحصلون على حصص في التعيينات والوظائف، يسأل رشيد كرامي وصبري حمادة وبيار الجميّل وكمال جنبلاط ورينيه معوض ومحمد صفي الدين ومعروف سعد وفضل الله دندش وعلي بزي ومخايل الدبس

وعدنان الحكيم وعثمان الدنا وفؤاد البون وبهيج تقي الدين وفؤاد غصن وجان عزيز آراءهم في مناقلات ضباط طوائفهم وفي الوظائف الشاغرة[538].

انقلاب أمين الحافظ في سورية

في 8 آذار 1963 حصل انقلاب في سورية أطاح عبره حزب البعث العربي الاشتراكي، بدعم من الناصريين، حكومة عبد الكريم النحلاوي. وكانت اللجنة العسكرية التي أسسها صلاح جديد ومحمد عمران وحافظ الأسد وعبد الكريم الجندي، عقب حل حزب البعث من قبل عفلق والبيطار لمصلحة الوحدة مع مصر، عماد هذا الانقلاب. وقامت مباحثات مع عبد الناصر لإقامة وحدة ثلاثية بين مصر وسورية والعراق (الذي كان البعثيون قد انقلبوا فيه على عبد الكريم قاسم)، وقد أعلن في 16نيسان 1963 «ميثاق الوحدة الثلاثية» إلا أن هذا الميثاق لم يُعِد الثقة ولم يوقف الصراع بين البعث والقوى الناصرية في سورية والعراق. فجرت عمليات إقصاء لكل من هو مخالف لهم، ومنح المجلس الوطني لقيادة الثورة من نفسه السلطة التنفيذية والعسكرية.

في 23 أيلول 1963 اتهمت السلطات السورية السلطة اللبنانية بإنشاء معسكر تدريب للناصريين بالقرب من حدود البلدين، حملت سورية على اقتحام الحدود واعتقال البعض بينهم ضباط سوريون سابقون، وفي 19 تشرين الأول اقتحمت قوة من الجيش السوري عنجر واشتبكت مع الجيش اللبناني، ما دفع الرئيس رشيد كرامي إلى اعتباره «عدواناً» وسوي الأمر باجتماع أمني في شتورة في 28 من الشهر نفسه. ترافق ذلك مع طلب لترخيص حزب البعث في لبنان قوبل برفض من وزير الداخلية كمال جنبلاط[539].

مؤتمر القمة العربي الأول

عقد في 13 كانون الثاني 1964، في مقر الجامعة العربية في القاهرة بناءً على اقتراح الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وقد صدر عن المؤتمر جملة من القرارات أهمها: قيام إسرائيل خطر أساسي يجب دفعه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً؛ إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية، يبدأ تشكيلها في كنف الجامعة العربية بالقاهرة؛ رداً على ما قامت به إسرائيل من تحويل خطير لمجرى نهر الأردن. تقرر إنشاء «هيئة استغلال مياه نهر الأردن» لها شخصية اعتبارية في إطار جامعة الدول العربية. مهمتها تخطيط وتنسيق وملاحظة المشاريع الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن؛ إقامة قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره. وتكليف أحمد الشقيري أمر تنظيم الشعب الفلسطيني (عقد في القدس بين 28 أيار

و2 حزيران 1964، المجلس الوطني الفلسطيني الأول، وقد انتخب أحمد الشقيري رئيساً له، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة، وانتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، وكلفه المؤتمر اختيار أعضاء اللجنة الدائمة الخمسة عشر، كما قرر إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً وإنشاء الصندوق القومي الفلسطيني).

وتعقيباً على القرار العربي، صرح رئيس وزراء «إسرائيل» حينها ليفي أشكول أن حرمان إسرائيل من مياه الأردن يقود إلى إعلان الحرب. وظهرت بعض الاضطرابات وسوء التفاهمات بين الدول العربية ذاتها. وصادق البرلمان اللبناني على خطط الجامعة العربية فيما يخص بناء بعض محطات الضخ من أجل تحويل مجرى مياه الأردن. بالتزامن أدلى وزير الدفاع الإسرائيلي بتصريح حربي، جاء فيه أن لبنان يعرض نفسه لعمليات انتقام من قبل «إسرائيل»[540].

الرئيس شارل حلو

سنة 1964 حل مجلس النواب في 19 شباط، وجرت الانتخابات النيابية بين 5 نيسان و3 أيار حسب الدائرة المصغرة. ومن بوابة القبض على الاستقرار الأمني ولجت الشعبة الثانية عبر هذه الانتخابات لإمساك كامل بزمام السلطة، وتعزيز نفوذ الجيش والاستخبارات العسكرية والإدارية بأغلبية نيابية، فدعمت لوائح جنبلاط التي فازت ضد شمعون في الشوف، ما أدى إلى إضراب عام في دير القمر احتجاجاً، وإلى ردود فعل استفزازية أقدم عليها أنصار كمال جنبلاط ابتهاجاً بسقوط منافسه، منها تحطيم سيارات وإطلاق نار وتفجير ديناميت[541]. كذلك حدث مع ريمون إده الذي خسر مقابل أنطوان سعيد في انتخابات جبيل التي لم تخل من أعمال الشغب. فيما فاز أحمد الأسعد على حليفي الشهابية (علي بزي وسعيد فواز) في مرجعيون والنبطية وبنت جبيل، ومثله فعل جوزيف سكاف ضد الشهابية في زحلة. وقد أعطت هذه الانتخابات، الأكثرية للشهابيين، «بفضل المال الذي أنفقه بسخاء ممولو الشهابية من مغتربين حديثي النعمة وتجار أسلحة ومصرفيين»[542]. وقد جرت محاولة للتجديد للرئيس شهاب، إلا أنه اشترط تأييد الزعماء الموارنة جميعاً ولا سيما كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده وسليمان فرنجية وكذلك البطريرك المعوشي، وعندما تعذر الأمر، تم ترشيح وزير التربية آنذاك شارل حلو الذي فاز بأغلبية كبيرة، باستثناء حزب الكتائب الذي قرر ترشيح بيار الجميّل مميزاً نفسه من الشهابية.

واجه الرئيس حلو مشاكل عديدة في عهده، في الداخل والخارج؛ فبالإضافة إلى انفضاض الكتائب والجنبلاطيين من حوله، كل لحساباته، فقد واجه حلو تداعيات الحرب الباردة، ومنها

الصراع الإقليمي بين مصر والسعودية. وبالرغم من تفهم ناصر للخصوصية اللبنانية وهشاشة الوضع فيه، عملت السعودية على الضغط على لبنان مهددة بإلغاء الاتفاقية التجارية معه إذ لم يعلن انحيازه إلى المعسكر الموالي للغرب. وكانت مسألة المياه محتدمة، حيث أراد القائد العام لـ«القيادة العربية المشتركة» اللواء المصري علي عامر نقل وحدة إلى لبنان لتعزيز الجبهة الشمالية، فاعترض وزير خارجية لبنان فيليب تقلا على الأمر، باعتبار ذلك يعطي «إسرائيل» ذريعة للعدوان على لبنان، على قاعدة أن «قوة لبنان في ضعفه». وتفهم عبد الناصر الأمر[543].

عمل الرئيس شارل حلو على متابعة الإصلاحات الإدارية، وقد واجهت البلاد على عهده مشاكل اقتصادية أهمها قضية بنك إنترا. وتحرك المجلس النيابي لوضع تشريعات تضمن الودائع المصرفية. وقد اعتمد لبنان في زمن حكومة أصحاب الملايين برئاسة حسين العويني الطلب الأميركي باستصدار مشروع قانون ضمان الاستثمارات الأجنبية، يخول الدول الغربية تحصيل ديون مواطنيها، إلا أن هذا المشروع أحبط نتيجة معارضة الأحزاب اليسارية له. وحصلت إضرابات عديدة اعتراضاً على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية شملت المعلمين والطلاب والمزارعين، خصوصاً مزارعي التبغ في الجنوب الذين امتنعوا عن تسليم محاصيلهم إلى الريجي احتجاجاً على انخفاض الأسعار، كذلك فعل مزارعو الشمندر السكري في البقاع لأسباب مشابهة. وأثناء مهرجان احتجاجي في بتخنيه قضاء عاليه في آب 1965، عرضت الأحزاب اليسارية مطالب المزارعين، فاتهمها حزب الكتائب بمحاولة تخريب الاقتصاد بذريعة الاشتراكية، وانضم مجيد أرسلان إلى الحملة ونظم مهرجاناً مضاداً عدد فضائل الاقتصاد الحر وندّد بالأفكار الاشتراكية. ومذاك بدأ بيار الجميّل يحذر من مخاطر ما يسميه «اليسار الدولي» واستهدافاته في لبنان.

إفلاس بنك إنترا

بدأت تباشير العمل بمضمون التهديد السعودي للبنان تتمظهر، وكان على القطاع المالي اللبناني أن يخلي موقعه لمصلحة العلاقات المباشرة بين دول الخليج النفطية والمراكز المالية الغربية، التي كان القطاع المصرفي اللبناني يتوسط بينهما. ويبدو أن الخطة كانت مهيأة للقيام بهذا العمل التأديبي، حيث رفعت الفائدة على الودائع في مصارف الغرب لتشجيع إيداع أموال النفط فيها. وبدأ الاستهداف يتضح مع إفلاس بنك إنترا الذي أسسه يوسف بيدس، الفلسطيني المسيحي، الذي نجح في جذب «حصة كبيرة من رؤوس الأموال العربية إلى لبنان ولاستثماراته في العالم العربي وإفريقيا بالشراكة مع أثرياء المغتربين اللبنانيين، بحيث بلغت ودائعه 38% من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية. وامتلكت «مجموعة إنترا» عدداً من أكبر شركات البلد

وأهمها موقعاً: شركة المرفأ، طيران الشرق الأوسط، راديو أوريان، وثماني شركات للتنمية العقارية. وكان هذا المصرف يمول مشاريع البنية التحتية الحكومية وعدداً من صفقاتها التجارية الكبرى ومنها صفقات استيراد القمح»[544]، وكان بيدس يستفيد من علاقته بالشهابية وحصوله على دعم المكتب الثاني. **وقد امتنعت الحكومة اللبنانية عن تعويم المصرف عبر منع المتمول نجيب صالحة من دعم المصرف، وكان سبب المنع يعود إلى الضغط الذي مارسته بريطانيا وفرنسا، لأن البنك رفض شراء طائرات آيركرافت البريطانية لأسطول طيران الشرق الأوسط التي يمتلكها، وضغطت بريطانيا على الحكومة الكويتية لنقل أموالها منه إلى بريطانيا. فيما كانت فرنسا ترغب في امتلاك حصة أكبر في شركة الطيران اللبنانية**[545]**. وقد أُفلس المصرف سنة 1964 بالرغم من أن ممتلكاته كانت قادرة على تغطية الودائع لديه**. وعليه هرب الكثير من رؤوس الأموال من لبنان، بينما نعى كميل شمعون نهاية سويسرا الشرق، محملاً بنك إنترا والشهابية المسؤولية عن ذلك.

الصراع على المياه

بدأ العمل العربي على تحقيق ما اتفق عليه في مؤتمر الاسكندرية 1964 من مشروعات لتحويل مجاري الماء على الأرض. وفيما رفض ملك لأردن حسين استقبال قوات عربية لحراسة منشآت تحويل مياه نهر الأردن، قامت «إسرائيل» بقصف الأعمال السورية لتحويل مياه النهر بشكل متكرر، **كذلك فعلت في الأردن. أما في لبنان، فكانت قذيفة واحدة كفيلة بإيقاف العمل نهائياً في أية مشروعات مائية، واتخذ الأمر حجة لعدم الإقدام على أي مشروع مائي في الجنوب، على الرغم من تقديم العديد من المشاريع على نهر الليطاني الذي ظلت مياهه تصب في البحر، فيما الجنوب يعاني العطش والإهمال**. وعلى إثر الاعتداءات الصهيونية انعقد مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء بين 13 و 18 أيلول 1965، وقد افتتحه الرئيس جمال عبد الناصر بخطاب أشار فيه إلى أن مشكلة تحويل مياه الأردن (التي كانت الدافع المباشر للدعوة إلى مؤتمرات القمة) يجب ألا تشغل العرب عن المهمة الأصلية التي تواجههم، وهي وجود الاستعمار بشكليه القديم والحديث. وقد أصدر المؤتمر مجموعة من القرارات أهمها: إقرار الخطة الموحدة للدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ومقاومة كل المحاولات الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين؛ دعم القيادة العربية الموحدة، والمضي في أعمال استثمار مياه نهر الأردن وروافده طبقاً للخطة الموضوعة؛ التأكيد أن قضية الحرية واحدة لا تتجزأ وأن العدوان على أي دولة عربية عدوان على سائر الدول العربية.

العمل الفدائي الفلسطيني

ابتداءً من العام 1965، ومع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كانت بعض المجموعات الفدائية الفلسطينية تنطلق عبر الحدود السورية نحو الأرض المحتلة، ويعود بعضها بعد إنجاز عملياتها من خلال الحدود اللبنانية-الفلسطينية. وكانت تجري مفاوضات دورية عند الحدود بين السلطات اللبنانية والصهيونية عبر ضباط برعاية الأمم المتحدة، وقد سمع رئيس الفرع الخارجي في الشعبة الثانية عباس حمدان التهديدات الإسرائيلية المتكررة بإمكانية «اللجوء إلى الأرض المحروقة» من قِبل المندوب الإسرائيلي[546]. ولم تكن «الشعبة الثانية» لتغيب عن الساحة، فقد كانت تلاحق الفدائيين وتعتقلهم، ولم يكن الأمر ليمر دون اعتراض، فعلى أثر وفاة الفدائي جلال كعوش من حركة فتح، بعد اعتقاله من قبل الشعبة الثانية، حدثت تظاهرة أثناء تشييعه إلى مخيم عين الحلوة في 29 ك2 1966، وأطلقت شعارات منددة بالجيش اللبناني، كما قامت تظاهرة مشابهة في دمشق. وفي حادث لافت، أوقف الملازم أول سعد حداد[547] عند الحدود ياسر عرفات على رأس مجموعة فدائية من 13 رجلاً عائدين من الأرض المحتلة في 20 تموز 1966. جرى تسليمهم بعد التحقيق معهم إلى الجيش السوري، وبعد طلب من العقيد عبد الكريم الجندي مدير مكتب الأمن القومي السوري من رئيس الشعبة الثانية غابي لحود[548].

ترافق الوعي القومي العربي في لبنان مع تأييد القضية الفلسطينية، إضافة إلى الوعي السياسي الذي كان يتسلل إلى أوساط العمال والطلاب نتيجة الجهد الحزبي الذي كان يقوم به المعلمون المنتمون إلى الأحزاب، وقد بدأت الساحة الطالبية تشهد نشاطاً مطلبياً بدأ في آذار 1967 بإضراب من أجل خفض الأقساط المدرسية وتوحيد الكتاب المدرسي، وإلغاء العلامة اللاغية على اللغة الأجنبية التي كانت تشكل عقبة في وجه الطلاب الفقراء، ولا سيما في المدارس الرسمية، للترفع. **وقد أطلق الدرك الرصاص على الطلاب في مدينة صور ما أدى إلى استشهاد الطالب إدوار غنيمة**.

الحرب العربية-الإسرائيلية 1967

طوال الشهور الأول من عام 1967 كانت الجبهة السورية- الفلسطينية تشهد اشتباكات متقطعة مع قوات الاحتلال الصهيوني، وكان تسلل الفدائيين الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة، يقابل بتسسل الجيش الصهيوني في عمليات انتقام. وفي 5 نيسان أعلن ليفي أشكول في الكنيست: «إن «إسرائيل» قررت أن ترد بالطريقة التي تراها ملائمة على سورية، وأن الطريق إلى دمشق مفتوح»، وفي السابع منه أسقطت «إسرائيل» 6 طائرات سورية، وفي 16 أيار طالبت مصر القوات الدولية بالخروج من أراضيها، بسبب حالة التأهب في الجيش المصري، والتركيز على الحدود الشرقية لصد أي هجوم إسرائيلي. وفي 22 منه أغلقت مصر مضايق تيران أمام السفن الصهيونية المتجهة إلى ميناء أم الرشراش (إيلات)، ما اعتبرته «إسرائيل» إعلان حرب، وفي 5 حزيران شن الطيران الصهيوني عدواناً مباغتاً على جميع المطارات المصرية ودمرها، ترافق مع هجوم على القوات المصرية في سيناء، بينما بعث رئيس الوزراء الإسرائيلي برسالة إلى ملك الأردن عبر وسيط أميركي قائلاً إن «إسرائيل» لا تهاجم الأردن إذا بقي الجيش الأردني خارج الحرب، بينما شنت قواته هجوماً على الضفة الغربية التي كانت تابعة للأردن وعلى مرتفعات الجولان السورية وقطاع غزة الذي كان تابعاً لمصر. وتلبية للطلب الأميركي سارع مجلس الأمن إلى إصدار قرار وقف إطلاق النار، ما فسح في المجال للقوات الصهيونية لتنظيم وحداتها.

كانت خسائر القوات العربية 15 ألف شهيد، معظمها على الجبهة المصرية (11500)، تليها سورية (2500) فالأردن (700)، واعترف العدو بمقتل 850 صهيونياً. وأدت هذه الحرب إلى «خروج فلسطيني أكبر، أكثر من نصف مليون فلسطيني طردوا من ديارهم»[549].

في لبنان خرجت تظاهرات غاضبة نظم أكثرها الطلاب، ما دفع السلطة إلى إغلاق المدارس والجامعات، وطرد الطلاب من الجامعة الأميركية بعد احتلالها من قبل الدرك. وبدأ الظهور المسلح الفلسطيني وتطوع اللبنانيون في العمل الفدائي، وقد حدثت بضعة تفجيرات وأعمال

شغب وجهت الشعبة الثانية فيها أصابع الاتهام إلى البعثيين والناصريين، بينما وجهت أصابع الاتهام في المقابل إلى الشعبة الثانية التي بدأت تتخوف من فقدانها السيطرة على الأوضاع تباعاً، وعلى المخيمات الفلسطينية خصوصاً. وعلى الرغم من أن لبنان لم يشارك في حرب حزيران، فقد اجتاحت «إسرائيل» قسماً من مزارع بلدة شبعا واحتلتها وطردت أهلها وفجّرت منازلهم[550]. ومذاك صارت الاعتداءات الصهيونية على القرى أمراً روتينياً لدفع المدنيين إلى التذمر من الوجود الفلسطيني المسلح.

وكان من أهم نتائج حرب 1967 أنها أقنعت الأميركيين بأن «إسرائيل» دولة قوية يمكن الاعتماد عليها كشريك على الشرق الأوسط، يساعد على إخضاع التيار القومي العربي بقيادة عبد الناصر، ويساعد على إيقاف المد الشيوعي. وهنا بدأ توظيف الصهيونية البروتستانتية في تهيئة الرأي العام، ما سيفضي لاحقاً إلى وقوع الإدارة نفسها في أحابيل هذه الصهيونية، واستطراداً اللوبي اليهودي الذي أفلت من عقاله.

وفي المقابل كان نواطير المصالح الغربية يستغلون العدوان الصهيوني وهزيمة مصر وسورية للتخلص من عبء المد الناصري والقومي، فقد تشكل عقب الحرب الحلف الماروني الثلاثي: شمعون، إده، الجميّل وقد «نجحوا في السيطرة على الشارع المسيحي، وأشعروا الفريق الآخر بهزيمته مذ خسر العرب الحرب عام 1967 وصار الحلف يشكل أخطر تجمع سياسي طائفي متشدد[551]. **وكان كميل شمعون طلب رسمياً من الحكومة الأميركية في حزيران 1967 تسليحاً ومساعدات مالية باسمه وباسم بيار الجميّل وريمون إده، وذلك للتصدي لنفوذ كمال جنبلاط والمتطرفين المسلمين. حتى شيخ عقل الموحدين الدروز اليزبكي الانتماء والإرسلاني الولاء، رشيد حماده، طلب سلاحاً ومالاً من السفارة الأميركية في بيروت في ذلك الشهر[552]. كما طلب النائب الأرمني أندري طابوريان السلاح في لقائه مع الدبلوماسي الأميركي تالكوت سيلي في واشنطن، وورد في الوثيقة التي تسجل اللقاء أن طابوريان أكد أن السلاح لن يستعمل إلا ضد «المتطرفين» وأنه سيردع «التحرك الشيوعي المعادي»**[553]. **كذلك تقدم حزب الكتائب «بسؤال للحكومة اللبنانية مُطالباً فيه بوقف مقاطعة «إسرائيل»، متذرّعاً بعدم الجدوى وضرورات الاقتصاد»**[554].

لاءات الخرطوم 1967

رداً على الهزيمة العربية، عقد في الخرطوم في 29 آب 1967، مؤتمر قمة حضرته جميع الدول باستثناء سورية التي دعت إلى حرب تحرير شعبية ضد «إسرائيل»، وصدر عن القمة مجموعة من القرارات أهمها: اللاءات العربية الثلاث (**لا للاعتراف، لا للتفاوض، لا للصلح**)؛ تأكيد وحدة الصف العربي، والالتزام بميثاق التضامن العربي؛ إقرار مشروع إنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي العربي؛ سرعة تصفية القواعد الأجنبية في البلاد العربية.

كان أهالي الجنوب اللبناني الغاضبون من هزيمة العرب الرسمية، على موعد مع دفع فاتورة الصمود كما حدث في العام 1948، وكانت القرية نفسها، حولا تتعرض لمجزرة جديدة سنة 1967، سميت مجزرة حولا الثانية، ذهب ضحيتها 5 شهداء من النساء. وفي 26 تشرين الثاني من العام نفسه قامت «إسرائيل» بمجزرة في حانين قضاء بنت جبيل، فبعد حصار القرية الحدودية مدة ثلاثة أشهر، **تعرضت لقصف مدفعي شديد استمر عدة ساعات، ثم قامت القوات الإسرائيلية المؤللة باقتحام القرية وأقدمت على قتل السكان بالفؤوس ونهب محتويات المنازل وإشعال النار فيها. وفي نهاية المجزرة سويت البيوت بالأرض**[555]. وبالطبع، كانت الحكومة اللبنانية، ومجلس الأمن منشغلين عن مآسي قرى الجنوب، فلم يدن أحد أحداً!

«منظمة التحرير الفلسطينية»

بعد هزيمة مشروع الوحدة بهزيمة المشروع الناصري في العام 1967، المشروع الذي كان يرى المواجهة مع الناهب الدولي، كانت النخب والأحزاب تختار العودة إلى موقع ما قبل مشروع الوحدة، العودة إلى الانعزال الحمائي في القُطرية والدينية. وعليه وجدت النخبة القطرية الفلسطينية، برعاية من أنظمة النطارة الإقليمية، أن الفرصة مناسبة للمطالبة بدولة فلسطينية على أي بقعة تعطى لها. «في تلك الظروف وجت هذه النخبة الفرصة مهيأة لكي تخوض «نضالاً» يستهدف الحصول من الناهب على قطعة أرض ومنصب ناطور عليها يكمل الفسيفساء العربية الكبرى. بالارتكاز إلى تيار عروبي كبير يحارب معها ظناً منه أنها استئناف عفوي لمشروع القطيعة مع الهيمنة وأدواتها. في تلك الظروف بالذات قفزت هذه النخبة، إلى الواجهة وفتحت عهد المقاومة «الفلسطينية» ، وتبعتها الجموع العربية المتعطشة إلى أمل وطني». ولم يكن حمل السلاح إلا من أجل «إقناع» الناهب بتسوية. **ومن بعد نظرية «إسرائيل كأثر من آثار الاستعمار» انتشرت نظرية «البوصلة»**[556]، ما يعني أن صراعنا مع الغرب هو قطعة الأرض التي تحتلها «إسرائيل» التي يدعمها، وبزوال السبب يزول العداء، بعكس نظرية التناقض مع المركز الرأسالي الذي أسس «إسرائيل» لتكمل مشروع التجزئة الذي يخدم مشاريعه.

وكان من تداعيات «النكسة» شعبياً، تزايد التطوع في المنظمات الفلسطينية، وبدأ تدفق المقاتلين إلى سورية والأردن ولبنان، مقتنعين بأن المقاومة هي أنجع السبل في مواجهة الجيوش القوية، وازداد التعاطف الشعبي. وأدى احتضان المقاومين إلى ازدياد مخاوف اليمين اللبناني، ومن ورائه الولايات المتحدة الأميركية والغرب، ما دفعه للضغط على الحكومة لمواجهة «المقاومة الفلسطينية». ولم تكن السلطة اللبنانية في صدد التخلي عن اتفاقية الهدنة مع «إسرائيل» والسماح بانطلاق العمل الفدائي، «فتولد الانقسام المسيحي- الإسلامي حيال مشكلة ذاهبة إلى مزيد من التدهور في علاقات السلطة اللبنانية بالمنظمات الفلسطينية. الأمر الذي أشعر الاستخبارات العسكرية بأن ياسر عرفات بات يتوسل الطائفية سلاحاً فتاكاً في مواجهة سلطة لبنانية قاصرة عن احتوائه»[557]. ولم تكن الشعبة الثانية في صدد المجازفة بخسارة حلفائها في الشارع الإسلامي المؤيد لجمال عبد الناصر والمقاومة الفلسطينية على أبواب الانتخابات النيابية، عبر خوض مواجهة مكشوفة مع المنظمات الفلسطينية. «أما «الحلف الثلاثي» (كميل شمعون، ريمون إده، بيار الجميّل) فخاض معركة مزدوجة مربكة للشهابيين: دعم معلن للفدائيين الفلسطينيين بتأييد حقوقهم العادلة من جهة، وانتقاد نشاطاتهم المسلحة بتوجيه الانتقاد الحاد إلى الاستخبارات العسكرية لتخاذلها وعجزها عن وضع حد لها»[558]. وقد أدى التوتر في الأول من آذار 1968 إلى وقوع الصدام الأول بين الجيش والفدائيين، وقامت سورية بإغلاق الحدود مع لبنان، في وقت بدأ الجيش الصهيوني ببناء السياج الحدودي مع لبنان.

بدأ شبان لبنانيون ينتظمون في صفوف الفدائيين في الجنوب، ومن ثم «اكتسب الوجود الفلسطيني المسلح وظيفة داخلية إذ وجد فيه قسم لا يستهان به من الأهالي ملاذاً ضد قوتين معاديتين: زعامة آل الأسعد التقليدية من جهة والقبضة الحديدية التي تمارسها الأجهزة الشهابية، من جهة ثانية»[559]. وكانت مساعدتهم السرية بداية الأمر لمجموعات المقاومة، تشكل لهم إلهاماً ثورياً من ناحية، وتصب عليهم عبء الملاحقة من قبل «الشعبة الثانية» من ناحية أخرى. فيما كانت الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان تتكثف، عبر قصف القرى الحدودية، وكان يسقط القتلى والجرحى، وتدمر البيوت وتحرق المزروعات. وفي 2 أيار أثناء تشييع المقاوم عز الدين الجمل الذي استشهد في معركة الأربعين ضد توغل صهيوني في الأردن في 19 نيسان 1968، شارك أكثر من 100 ألف شخص ومن مختلف الأطياف السياسية اللبنانية، وظهر سلاح كثيف، وجدت فيه الأحزاب اليمينية ذريعة لتسليح ميليشياتها «وتنظيم مخيمات تدريب رجالها في القرى والبلدات استعداداً لصدامات متوقعة مع الفدائيين الفلسطينيين»[560]. وفي تشرين الأول 1968، أبلغ قيادي

كتائبي القائم بالأعمال الأميركي أن الحزب قد يتقدم بطلب تسليح لميليشيا الكتائب، وأن للحزب قدرة قتالية بعدد 5000 رجل وقوة كوماندوس بعدد يراوح بين 50 و70 فرداً [561] .

كانت اجتماعات لجنة الهدنة في الناقورة تتواصل برعاية المراقبين الدوليين، ولم تكن تلك اللقاءات، و«**كان شارل حلو يتواصل سراً مع الإسرائيليين، على ما أخبر أبا إيبان به الحكومة الأميركية في شهر أيلول 1968. وفي رسالة سرية ومباشرة وجهها الرئيس اللبناني إلى «إسرائيل»، قال للمسؤولين هناك إنه «يتفهم المشكلة التي يمثلها الفدائيون لـ«إسرائيل»، لكن الحكومة لا تستطيع أن توقف التسلل كلياً**». «**ووجه ليفي أشكول رسالة إلى الحكومة اللبنانية نوه فيها بالسلوك «التعاوني» للحكومة اللبنانية (مع العدو) على مدى عشرين عاماً**»[562]. وكانت الولايات المتحدة ترعى هذه العلاقات السرية وتشجعها، وكان الرئيس الحلو يعتني بعلاقته بالسفارة الأميركية عبر شخصية ينتقيها هو بعيداً عن الطرق الدبلوماسية، وكان ميشال الخوري يقوم بهذه المهمة. وفي لقاء بينه وبين السفير الأميركي والفير بورتر، أبلغه خوري «**أن بعض الزعماء المسيحيين، بمن فيهم البطريرك المعوشي، يحثون «إسرائيل» على «القيام بعملية حاسمة وقاصمة ضد الفدائيين**»[563].

الحلف الإسلامي السعودي

في مواجهة السعودية للمد الناصري عملت سنة 1968 على إقامة «**الحلف الإسلامي» من السعودية وإيران وتركيا وباكستان وغيرها**، «ولم يكتب لهذا الحلف المزعوم النجاح، بحكم تصدي القيادة الناصرية له وفضح أهدافه وغاياته، مؤكدة تمسكها بالنظام الإقليمي العربي- من خلال جامعة الدول العربية ومؤسساتها- ورافضة إقامة نظام «شرق أوسطي»، تدخل فيه «إسرائيل» وتركيا وإيران الشاه»[564].

العدوان على مطار بيروت

في 28 كانون الأول 1968، أنزلت قوة صهيونية محمولة جواً على مطار بيروت الدولي، وقد استخدمت «إسرائيل» عملية فدائية قام بها عنصران تابعان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضد طائرة «العال» الإسرائيلية في مطار أثينا، ذريعة للقيام بهذا الهجوم. فيما كان الدافع الفعلي هو الفورة الاقتصادية في لبنان، وبروز مطار بيروت الدولي في موسم السياحة المزدهر لذلك العام. وقد دمرت 13 طائرة مدنية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط. وجلس رافائيل إيتان في مقصف المطار وطلب فنجاناً من الشاي دفع ثمنه قطعة من عشر ليرات إسرائيلية، أثارت هذه العملية موجة

عارمة في الرأي العام الدولي، أمر الجنرال ديغول بفرض حظر كامل على كل إمداد بالعتاد العسكري الفرنسي لإسرائيل[565]. وكان هذا العدوان «في طرف منه رداً على قرار فرنسا إيقاف شحنات الأسلحة إلى «إسرائيل»، لأن شركة الطيران الفرنسية كانت تمتلك أكثرية الأسهم في شركة الخطوط الجوية اللبنانية»[566]. هذا وقد حصل الإنزل الإسرائيلي في ظل توقع رسمي سياسي وعسكري، وكانت شعبة المخابرات تنتظر عملية انتقام وتملك معلومات مؤكة عن ذلك. «وسرعان ما انفجرت أزمة بوجه الجيش اتهمته بالتخاذل»[567]، كما استقالت الحكومة الرباعية برئاسة عبدالله اليافي فكلف شارل حلو رشيد كرامي تأليف حكومة جديدة في 8 كانون الثاني 1969.

الحلف الثلاثي إلى الواجهة

في خضم الأحداث المتلاحقة، بدأ «الحلف الثلاثي» المدعوم غربياً وسعودياً، والمعادي للشهابية يخرج إلى المواجهة القادمة استعداداً لما سوف تشهده المنطقة من متغيرات. وكانت شعاراته المعلنة معاداة «الناصرية والشيوعية والصهيونية». فقبيل الانتخابات النيابية للعام 1968 تصالح البطريرك المعوشي مع كميل شمعون بعد عداء وخلاف سياسي استمر منذ 1957، ودعم «الحلف الثلاثي» في مواجهة الشهابية. وكان على قطيعة مع شهاب ورفض التمديد له سنة 1964. وفي الانتخابات التي جرت في أيار من هذا العام، نجحت غالبية شهابية حاولت إبعاد كامل الأسعد عن رئاسة المجلس لمصلحة صبري حمادة، ولكنها لم تفلح في هذه الدورة، إلا أنها أفلحت في دورة 21 تشرين الأول 1968. وبناءً على هزيمة «النهج» الشهابي أصبح الرئيس شارل حلو، الذي كان يهيئ لمغادرة المسرح الشهابي، «يميل إلى دعم «الحلف الثلاثي» علناً وتشجيع خطواته في السير إلى انتخابات رئاسة الجمهورية بمرشح للمعارضة»[568].

وفي محاولة لرفع حالة التوتر ضد الوجود الفلسطيني المسلح، **كمنت مجموعة من الكتائب و«نمور الأحرار» في منطقة الكحالة لموكب جنازة فلسطينية كانت متجهة إلى الأردن في نيسان 1969، وأوقعت في موكب المشيعين عشرات القتلى**، وقد شارك بشير الجميّل شخصياً في هذا الكمين، حسب جريدة «السفير». وقد تظاهر اللبنانيون في مختلف المناطق فيما عرف بمسيرة 23 نيسان 1969 للمطالبة بحرية العمل الفدائي من جنوب لبنان. ربما كان هذا هو العنوان الذي يخفي في ظلاله تمرد قطاعات واسعة من الشعب اللبناني بوجه سياسة سلخ لبنان من محيطه العربي والتمسك بسياسة «الحياد» في الصراع العربي- الإسرائيلي، وإطلاق شعار «قوة لبنان في ضعفه»[569]. **وقد أعلنت حالة الطوارئ، وتصدت القوى الأمنية للمتظاهرين المطالبين بإسقاط النظام اللبناني وفتح الحدود أمام المقاومة، فسقط 11 قتيلاً بينهم 2 من قوى الأمن إلى 82**

جريحاً[570]، فاستقال رشيد كرامي في 24 نيسان، وأعيد تكليفه في ظل خلاف حول حرية العمل الفدائي. وظل البلد مدة 215 يوماً في ظل حكومة تصريف أعمال، إلى أن تم توقيع اتفاق القاهرة الذي أقره مجلس النواب دون أن يطلع على تفاصيله.

بعد تظاهرات 23 نيسان 1969، أعلن نقولا الشاوي قيام الحزب الشيوعي اللبناني بتشكيل الحرس الشعبي لحماية الحدود اللبنانية .وعملياً لم يتمكن الحزب من الذهاب بعيداً في تشكيل هذا الحرس؛ فالحزب الذي سينال رخصته بعد تسلم كمال جنبلاط وزارة الداخلية، لم تكن لديه رغبة في خسارة هذه الرخصة، ذلك أن الحرس الشعبي يحتاج إلى تسليح والترخيص يمنع الحزب من التسلح ، لذلك اقتصر الحرس الشعبي على بعض العناصر المسلحة بأسلحة فردية خفيفة والمنتشرة في المناطق الحدودية، وكان الحرس يقوم ببعض التنسيق مع بعض فصائل الثورة الفلسطينية وتبادل المعلومات معها[571]، كما سجلت مشاركة الشيوعيين الأردنيين عبر «قوات الأنصار»، كذلك برزت مشاركة كثيفة من مختلف البلدان العربية، وحتى الغربية في المقاومة الفلسطينية.

في العام 1969 وقعت عدة مواجهات بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني، وفي 16 تشرين الأول تعرض مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لقصف بأربعة صواريخ يعتقد أن الشعبة الثانية كانت وراءها. **أما أخطر المواجهات فكانت في وادي السلوقي قرب قرية قبريخا التي حدثت في 23 تشرين الأول، وقد حاصر الجيش اللبناني قرية مجدل سلم التي لجأ إليها الفدائيون، وتدخل المندوب الليبي موسى أحمد لإنهاء هذه الجولة التي سقط فيها العشرات بين قتيل وجريح من الجانبين**. وكانت السلطات السورية قد ردت بإغلاق الحدود مع لبنان منذ 21 من الشهر نفسه، ثم دفعت في 23 منه «بحشود عسكرية سورية مع دخول وحدات نظامية معززة بدبابات ومصفحات وأخرى من جيش التحرير الفلسطيني ومنظمة الصاعقة الأراضي اللبنانية من البقاع وتمركزت في دير العشائر ومرتفعات ينطا وعرسال في بعلبك، وعبرت أيضاً من العريضة والبقيعة في الشمال.. سعياً إلى فرض مزيد من الضغوط على لبنان»[572]. في أجواء المفاوضات لاتفاق القاهرة. وفي كل مرة كانت تجري مثل هذه المواجهات، كانت الشعبة الثانية تجري حملة قمع واعتقالات واسعة في القرى الحدودية، خصوصاً وأن الفترة الأخيرة من الستينيات قد شهدت نشاطاً متزايداً للأحزاب اليسارية، ومنها الشيوعي والبعث والقومي والناصري، على خلفية التأييد المتزايد للفدائيين الفلسطينيين.

اتفاقية القاهرة 1969

في حمأة المواجهات، كان لا بد للسلطات اللبنانية أن تخضع لضغوط الإقليم والميدان، فكانت تجري مفاوضات في القاهرة من أجل تنظيم، أو شرعنة العمل الفدائي من لبنان. وكان من المفترض ذهاب رئيس الحكومة رشيد كرامي إلى مفاوضات القاهرة، إلا أنه تمنع، ما دفع باتجاه أن يكون قائد الجيش إميل البستاني هو رئيس الوفد اللبناني، من أجل التنصل من مسؤولية إسلامية عن الاتفاق وجعله اتفاقاً طرفه قائد الجيش المسيحي. كما تأخر ياسر عرفات عن الحضور حتى وقت متأخر، ومثل الشعبة الثانية سامي الخطيب. وقد وقع الطرفان في 3 تشرين الثاني 1969 اتفاقية من أهم بنودها: تشكيل لجان للفلسطينيين؛ وإنشاء نقاط للكفاح المسلح داخل المخيمات الفلسطينية؛ ووجود ممثلين في الأركان اللبنانية؛ تسهيل المرور والطبابة والإخلاء والتموين للفدائيين؛ تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب والسماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة؛ وإنشاء الهيئة العليا للاجئين لتكون بمثابة سفارة فلسطينية. وكانت مسودة الاتفاق حصيلة اتفاق أولي بين ياسر عرفات وإميل البستاني في منزل الفلسطيني يوسف الصايغ في بيروت[573].

أيد الاتفاق غالبية السياسيين اللبنانيين، بينما رفضه إلى رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة رشيد كرامي إضافة إلى الشعبة الثانية والبطرك المعوشي والحلف الثلاثي. وعدّت الشعبة الثانية هذا الاتفاق خطأً كبيراً، وقد أصبح لبنان على شفير الهاوية والانقسام، وعلى أبواب حرب أهلية مع تنامي مشاعر طائفية ومذهبية متطرفة بين المسيحيين والمسلمين لم تخل من تسلح الفريقين ومغالاتهم في موالاة طرفي الصدام[574]، واعتبرت أن البستاني أراد عبر توقيعه الاتفاق الوصول إلى رئاسة الجمهورية. ومن جانب آخر اعتبرت «إسرائيل» اتفاق القاهرة خرقاً للهدنة المعقودة بينها وبين لبنان سنة 1949. وفي موازاة ذلك، استعانت الحكومة الأميركية بتاجر السلاح الأميركي-اللبناني المعروف سركيس سوغانليان[575] لإمداد قوى الأمن الداخلي بوسائل عسكرية للسيطرة على المخيمات.

وعقب فتح الحدود اللبنانية- السورية شكل رشيد كرامي حكومة وحدة وطنية بتاريخ 26 تشرين الثاني 1969، «شغل فيها كمال جنبلاط وزارة الداخلية[576] المكلف تطبيق «اتفاق القاهرة». غير أن الأزمة كانت قد أتمت القطيعة بين «الشارع» المسلم و«الأجهزة» الشهابية ووفرت الأساس لانعقاد التحالف بين الأحزاب اليسارية والقومية وبين منظمة التحرير الفلسطينية»[577].

تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان. وفي 3 كانون الأول 1969 جرت مواجهة عنيفة بين المقاومة وقوة إسرائيلية تتقدم في بيادر شبعا، واستخدمت خلالها المدفعية

ورشاشات المروحيات. وقد استشهد في هذه المعركة القائد البعثي أمين سعد الملقب بـ«الأخضر العربي».

في 31 آذار 1970، شكل «حزب الكتائب» ذراعه العسكرية تحت اسم «مجلس أعلى»، وقد تولى وليم حاوي قيادته، وقد عمل على تحضير القوى النظامية، استعداداً للتصدي لما أسماه الحزب «مخطط التوطين». وعقدت اجتماعات عدّة مع القوى الحليفة بغية إنشاء غرفة عمليّات موحدة كانت النواة الأولى لتأسيس «القوات اللبنانية»[578].

كان العام 1970 عام الاعتداءات الإسرائيلية المكثفة على جنوب لبنان؛ **ففي 12 أيار شن الجيش الصهيوني عدواناً واسعاً على القرى الحدودية الجنوبية، فألحق خسائر جسيمة بأرواح المواطنين الأبرياء وممتلكاتهم، وتسبّب بنزوح أكثر من خمسين ألف مواطن من ثلاثين قرية حدودية. شارك الجيش اللبناني في المواجهات وقدم 6 شهداء و15 جريحاً. كما شاركت الطائرات الحربية السورية في الدفاع عن سماء لبنان، وقد استشهد في هذه المواجهات الطيار السوري فايز منصور**[579].

في هذه المرحلة كانت نضالات العمال والفلاحين والطلاب تتصاعد، في ظل حركة يسارية ترى أن النضال الديمقراطي يجب أن ينصب ضد الأنظمة المحلية، بدل أن تنظر إلى التناقض الرئيسي مع المركز الرأسمالي العالمي الذي عين هذه الأنظمة نواطير على مصادر النهب التي تخدم مصانعه وآلته المالية، التي وجدت لها فروعاً مصرفية تدير حركة الأموال المحلية والإقليمية بما يناسب مصالحه. وفي السياق نفسه لم تكن المقاومة الفلسطينية، التي التحق بصفوفها مئات المناضلين من مختلف دول العالم الرأسمالي، بعيدة عن هذا الجو الإيديولوحي القاصر في النظر إلى التناقضات ضمن الصراع العالمي، لذلك راحت تنظر إلى البوصلة الفلسطينية على أنها الوجهة الأخيرة المتبقية من ساحات الصراع العالمي.

مجلس الجنوب

كان السيد موسى الصدر يحاول أن يبني قوة سياسية ثالثة تنتزع أبناء الطائفة الشيعية الذين يمثلون قاعدة العديد من أحزاب اليسار، كما كان يناضل من أجل وضع حد للزعامة التقليدية المتمثلة بآل الأسعد بشكل أساسي، ومن بعدها زعامات أقل شأناً. وكان الصدر قد انتخب في 23 أيار 1969 أول رئيس لـ«المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، وقاد حملة مطالبة السلطات اللبنانية بتحصين قرى الحدود وتسليح أبناء الجنوب وتدريبهم، ووضع قانون خدمة العلم، وتنفيذ مشاريع

إنمائية في المنطقة. وعلى أثر الاعتداءات الصهيونية المتكررة، دعا بتاريخ 13 أيار 1970 الرؤساء الدينيين من مختلف الطوائف إلى زيارة الجنوب، وأسس معهم «هيئة نصرة الجنوب» التي أولته رئاستها وأولت نيابة الرئاسة للمطران أنطونيوس خريش (الذي أصبح فيما بعد بطريركاً للطائفة المارونية)، ثم دعا إلى إضراب وطني سلمي شامل مدته يوم واحد من أجل الجنوب بتاريخ 26 من الشهر نفسه، وبناء على هذا التحرك أنشئ «مجلس الجنوب» في الثاني من حزيران من العام نفسه، وربط برئاسة مجلس الوزراء. وقد بوشر ببناء الملاجئ في القرى الحدودية. ثم قاد الصدر حملة مطالبة السلطة اللبنانية بتنمية المناطق المحرومة وإلغاء التمييز الطائفي وإنصاف الطائفة الإسلامية الشيعية في المناصب الوزارية والوظائف العامة وموازنات المشاريع الانمائية. فتجاهلت الدولة هذه الحملة[580].

أميركا في الصراع اللبناني

منذ ابتداء العصر الأميركي في العالم، لم تخف تدخلات صناع السياسة في ولايات الشركات الأميركية العابرة للقارات. ودائماً كانت مؤامراتهم تنظر إلى منطقتنا من منطلق كونها مكمناً للثروات البترولية وغيرها، وهدفاً للتسويق الاستهلاكي، وممراً استراتيجياً لأساطيل التجارة والجيوش والهيمنة. ولم تكن الولايات المتحدة، تماماً كمن سبقها من إمبراطوريات، لتوفر وسيلة لاستمرار هيمنتها، وغالباً ما كانوا يطلبون من أتباعهم البدء بطلب التدخل من أجل إيجاد الذريعة. **ففي الثالث والعشرين من حزيران 1970 طلب الرئيس شارل حلو من الأميركيين، عبر ميشال الخوري، تقديم السلاح إلى الميليشيات المسيحية. ولاحقاً سأل مسؤول أميركي عن سبب عدم المباشرة بتسليح الكتائب على الفور، أجابه كيسنجر بأن تسليح الجيش اللبناني يماثل تسليح الكتائب، لأن الجيش واقع تحت «سيطرة ضباط متعاطفين مع الكتائب»**[581]. كما أن هناك خططاً سرية كان سياسيو لبنان يتفقون فيها مع الأميركيين تستهدف بعض المكونات الوطنية، أو العرب الذين لا يخضعون للإرادة الأميركية، ومنها على سبيل المثال **اتفاق بين ممثل الرئيس حلو، ميشال الخوري والسفير الأميركي من أجل «إحداث الشقاق»[582] بين الفدائيين والأهالي في جنوب لبنان.** قدم ميشال الخوري في كانون الثاني 1970 طلباً رسمياً يخدم هذه الغاية، لمساعدات مالية سرية لـ«مؤسسات دينية وسياسية» في جنوب لبنان[583].

وبعد سقوط النظام الملكي في ليبيا سنة 1970، واندلاع الاشتباكات في الأردن بين جيش الملك الهاشمي والفدائيين، شجعت واشنطن حكومة العدو الإسرائيلي على مواصلة المباحثات السرية مع لبنان والامتناع عن القيام بأي اعتداء. وأعلمت تل أبيب الجانب الأميركي أنها باتت

تشاركه في قلقه حيال مصير الحكم اللبناني. **وبدأت الحكومة الأميركية، بالتزامن مع تسليحها الجيش اللبناني والأردني والميليشيا اليمينية، درس احتمالات سقوط النظام في كل من لبنان والأردن، وسيناريوهات التدخل في البلدين**. وفي أحد الاجتماعات في البيت الأبيض، قال هنري كيسنجر إنه في مقدور الحكومة الأميركية نشر عشرة آلاف جندي من المارينز في لبنان، لكنه أخذ في الاعتبار ردة فعل الاتحاد السوفياتي. وكان من المؤكد أن الأميركيين، بعد مجازر «أيلول الأسود»، سيتخذون الموقف الحازم والقوي نفسه - إضافة إلى العدو الإسرائيلي- في دعم النظام اللبناني في حال حدوث مواجهة مع الفدائيين في لبنان. وفي نهاية العام، تلقى لبنان مساعدات عسكرية أميركية بقيمة خمسة ملايين دولار. لكن هذا لا يشمل ما كانت الاستخبارات المركزية، أو وكالة استخبارات الدفاع، تزود به مباشرة أو مواربة الميلشييات اليمينية[584].

أيلول الأسود في الأردن

كان ياسر عرفات قد بدأ يشكل ازدواجية في السلطة في الأردن، ما أفزع حاكمه، ومن ورائه الإدارة الأميركية و«إسرائيل». وكانت تجاوزات التنظيمات الفلسطينية قد أوجدت المبرر الذي كان يفتش عنه الملك وحلفاؤه، وقد شجعت المخابرات الأردنية والإسرائيلية على إيجاد هذا المبرر الذي برز عبر تدخلها لتضخيم الكثير من التجاوزات التي كان يقوم بها أعضاء منظمة التحرير في ظل الوفرة المالية التي أغرقتها بها أنظمة النفط. وقد أدى الوضع المتوتر إلى انفجار المواجهات في 11 شباط 1970 في شوارع عمان، ما أدى إلى سقوط 300 قتيل من الجيش الأردني والفلسطينيين. وعقب قبول الأردن ومصر مشروع روجرز، ورفض سورية والعراق ومنظمات الرفض الفلسطيني له، خصوصاً من حيث وقف العمليات الفدائية من الجبهة الأردنية، جاء القرار بتقويض نظام الملك حسين. وفي 9 حزيران حدثت محاولة فاشلة لاغتيال الملك أثناء مرور موكبه في منطقة صويلح، واندلعت الصدامات مجدداً في عمان والزرقاء. وفي 17 أيلول بدأ هجوم ضخم قادته قوات البادية الأردنية، وفي 23 منه جرت معارك عنيفة بالدبابات اشترك فيها الطيران الأردني فوق إربد، وفي 24 منه اجتمع الملك حسين بالسفير الأميركي في عمان، والأسطول السادس الأميركي يعلن حالة الاستعداد القصوى، في وقت «كانت لدى البنتاغون أوامر من نيكسون بالحفاظ على عرش الحسين بالقوة إذا لزم. وفي واشنطن كان هنري كيسنجر، يجادل رفاقه بأنه يجب تشجيع «إسرائيل» على أن تهب لمساعدة الملك حسين في حال استخدم السوريون أو العراقيون قواتهم. وأرسلت سورية اللواء المدرع الثامن والعشرين بقيادة الزعيم محمد الديري، الذي يعمل بأوامر من اللواء صلاح جديد، لمساعدة الفلسطينيين. وكان عدم تأمين الغطاء الجوي له

جعله مكشوفاً أمام الطيران الإسرائيلي الذي كان يحلق فوقه في حركة تحذيرية. وكانت النتيجة تدمير 62 دبابة سورية، و60 ناقلة جند، وأكثر من مئة رجل قتلوا أو جرحوا»[585].

بناءً على مقررات مؤتمر القاهرة الذي انعقد في 23 أيلول، وقاطعته سورية والعراق، والجزائر، والمغرب، توقف القتال في 27 أيلول 1970، وقدر عدد الإصابات في هذه الحرب بحوالى خمسة آلاف قتيل من الطرف الفلسطيني، عدا القتلى في الجيش الأردني بالآلاف[586]. وهكذا رحل المقاتلون الفلسطينييون إلى لبنان لينشئوا ما سوف يعرف بـ«فتح لاند»، ويعيدوا تجربتهم الأردنية نفسها، وستنشأ منظمة أيلول الأسود التي شكلت شبح رعب للأنظمة العربية والإسرائيليين والمصالح الغربية.

عهد سليمان فرنجية

في انتخابات سنة 1970، كان عبد الناصر يؤيد عودة فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، ومستعداً لدعمه بالمال والسلاح[587]، إلا أن شهاب عزف عن الترشح لأسباب أوردها في بيان جاء فيه: «إنّ المؤسسات السياسية اللبنانية، لم تعد تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان، وفقاً لما تفرضه السبعينات، وذلك أن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة، ومؤقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي، على الصعيد الوطني»[588]. كان يتنافس في منصب الرئاسة اثنان من حزب الكتائب، هما مؤسسه بيار الجميّل ونسيبه موريس الجميّل، في مواجهة سليمان فرنجية المدعوم من مصر. وفي اليوم نفسه لانعقاد مؤتمر القاهرة 23 أيلول 1970 تم انتخاب فرنجية بفرق صوت واحد عن سركيس[589]. وكان فرنجية من كتلة الوسط مع كامل الأسعد الذي سيصبح رئيساً لمجلس النواب الجديد، وصائب سلام الذي ألف حكومة العهد الأولى، ومدعوماً من الحلف الثلاثي (شمعون-إده-الجميّل). وعلى الأثر تقدم موريس الجميّل باستقالته من حزب الكتائب.

في اليوم التالي لانتخاب فرنجية، توفي الرئيس جمال عبد الناصر، وتولى نائب الرئيس أنور السادات مقادير السلطة في مصر، لتبدأ مرحلة تراجع إقليمية جديدة سوف تترك بصماتها بقوة على حركة التحرر العربية ككل.

بدأت مع وصول فرنجية مرحلة تصفية الشهابية، وقد بدأت بتسريح ضباط المكتب الثاني، إضافة إلى إقالة كبار الموظفين الشهابيين في الإدراة. وفي عهده لقي قائد الجيش جان نجيم مصرعه

في حادث تحطم مروحية ملتبس، وعين مكانه العماد اسكندر غانم. وقد طرح الرئيس الجديد شعار الثورة من فوق، وحكومة الشباب، **ومحاولة إصلاحات منها الحد من الاستيراد حسب مشروع مرسوم 1943، إلا أن مصالح كبار المحتكرين الممثلين في هرم السلطة استدعاها إلى الإضراب ضد هذا المرسوم**. إضافة إلى لجوء نجل الرئيس إلى تشكيل لوبي يحل محل الشهابية، أظهر الوجه الحقيقي لتركيبة النظام الخدماتي التابع. وفي هذه المنهجية أجهضت محاولات وزير الصحة الدكتور إميل البيطار لإجراء إصلاحات نوعية في السياسة الدوائية والاستشفائية، فأقدم على الاستقالة، **ليبرهن بالملموس أن أزمة الكيانات الصغيرة التي أنتجها نظام تجزئة عالمي، مثل نظام سايكس-بيكو، لا يمكن تطويرها بإرادة الحوكمة الرشيدة**.

كانت الأوضاع السياسية في لبنان تراوح بين التخوف من الوجود الفلسطيني المسلح والاعتداءات الصهيونية وبين الأزمة الاقتصادية والحركات المطلبية المتفرعة منها. على الصعيد الاقتصادي، وبعد أزمة إنترا وإلزام مشايخ النفط إيداع أموالهم مصارف الغرب، أصبح لبنان «محطة تحويل» للبترودولارات نحو الأقنية والشبكات الغربية أكثر منه مركز إيداع لها أو مجال توظيف. **نجم عن ذلك المزيد من إخضاع الاقتصاد اللبناني لرأس المال الأجنبي وتضخيم بنيته الاحتكارية وتدعيم هيمنة المجمع التجاري-المالي عليه**. فعلى الرغم من أن المصارف العاملة في لبنان كانت تملك كتلة نقدية تزيد عن 6 مليارات دولار أميركي، إلا أنها بالكاد كانت تساهم في نمو القطاعات الانتاجية، **واقتصرت عملياتها على المضاربة في العملات الأجنبية والتوظيف في سندات الدولة في أوروبا والولايات المتحدة**. لم تخفف تلك التطورات من الطابع الاحتكاري لسيطرة الأوليغارشية التجارية-المالية على فروع الاقتصاد اللبناني كله بل ساهمت في تعزيزها، بما فيها قطاعات التجارة والزراعة والصناعة. **وكان من نتائج هذه الأزمات تفاقم حالة الهجرة الداخلية من القرى إلى ضواحي المدن، إضافة إلى الهجرة إلى الخارج وما نتج منها تحويل الأموال إلى لبنان خففت نوعاً ما من الأزمة الاقتصادية**، وضخت إلى البلد مجموعة من الأثرياء الجدد الراغبين في الانخراط في الحياة السياسية. كما شجعت على استيراد اليد العاملة الأجنبية. **فيما أدت المضاربات العقارية إلى ارتفاع أسعارها وبدل إيجاراتها ما خلق أزمة سكن لجأ الفقراء لحلها إلى بناء مدن الصفيح التي امتدت من الكرنتينا إلى الضبية إلى جسر الباشا والرمل العالي والأوزاعي ووطى المصيطبة وغيرها، وكانت غالبية سكانها من الجنوب الذين هجروا منذ احتلال فلسطين، ومن جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، إضافة إلى الوافدين من البقاع نتيجة الحرمان المستمر**. وقد استفادت مصانع المكلس والشويفات من اليد العاملة الرخيصة، التي أضيفت

إلى اليد العاملة الفلسطينية التي قدمت عقب طرد الفلسطينيين إلى لبنان وتخييمهم قرب بساتين الحمضيات والمناطق الصناعية[590].

كان الوضع السياسي والميداني يزداد تأزماً، فقد كان تخوف قوى اليمين يزداد على بنية النظام الذي يتهدده الوجود الفلسطيني المسلح، والمطالب العمالية والفلاحية التي تقودها الأحزاب اليسارية، مضافاً إليهما العامل الإسرائيلي الفاعل عبر اعتداءاته المتكررة على الجنوب. وفي 7 نيسان 1971 وضع نائب رئيس الأركان العقيد موسى كنعان تقريراً رسم فيه ملامح فوضى وشيكة، وأبرز معطيات منها: الوجود الفلسطيني يبلغ عدد ميليشياته ما يقارب 12 ألف مسلح؛ الأحزاب ومسلحوها الذين يقاربون 15 ألفاً. وهناك تعمد إلى التسلح الكثيف[591]. وكانت الحركة الطالبية ترفد في تحركاتها تحركات الأحزاب السياسية، وقد سيطر طلاب اليسار على روابط الطلبة في الجامعات، وكان اليمين اللبناني يحاول إجهاض التحركات المطلبية في الشارع والجامعات، وحين كان يفشل كان يلجأ إلى البلطجة، كما حدث في الجامعة الأميركية حيث افتعل طلاب الكتائب اشتباكات مع طلاب اليسار المسيطرين على مجلس الطلبة، ما دفع إدارة الجامعة إلى تنفيذ اتفاق بينها وبين بشير الجميّل، إثر شكوى تقدم بها الأساتذة فؤاد خوري ومارون كسرواني وكمال الصليبي في كانون الأول 1971، فأوقفت الدروس وحل مجلس الطلبة، بينما جرى اعتقال الطلاب من قبل القوى الأمنية[592].

كان الجنوب يتعرض لهجوم واسع شنه الجيش الصهيوني في 24 شباط 1972 على عشر قرى في القطاعين الأوسط والشرقي. وقد سقط نتيجة المواجهات عدد من الشهداء والجرحى في صفوف المواطنين والجيش اللبناني. وطالب مجلس الأمن في قراره رقم 313 (28 شباط 1972) «إسرائيل» أن تكف فوراً عن أعمالها العسكرية ضد لبنان[593]. وفي هذه الظروف جرت الانتخابات النيابية في أيار العام 1972 تحت شعار ضمني للعهد الفرنجي، ورئيس حكومته صائب سلام، هو العداء للتغيير على الطريقة اليسارية، حيث رفض سلام التعامل مع كمال جنبلاط بصفته «محرضاً على التخريب مدعياً حماية اليسار والشيوعية ومستغلاً للقضايا الشعبية»[594]. وقد أراد سلام أن يصادر التحركات الشعبية المعترضة، فرفع شعاره الشهير «الثورة من فوق»، ولهذا ضمت حكومته مجموعة من التكنوقراط منهم إلياس سابا وزير الاقتصاد ووزير الصحة الدكتور إميل البيطار الذي حاول التصدي لمافيا الدواء فأرغم على الاستقالة.

في أيار من العام 1972، أعلن معلمو لبنان إضراباً شاملاً شمل 16 ألف معلم في القطاع الرسمي مطالبين بزيادة الرواتب والحق في إنشاء نقابة والتقاعد بعد 25 سنة من الخدمة، واستمر

الإضراب شهرين جرى قمعه عبر وقف دفع الرواتب وتم صرف 324 معلماً في حملة تأديبية أجهضت التحرك، ولم تفلح التحركات التضامنية في إعادتهم إلى العمل.

على إثر تنامي حركة السيد موسى الصدر على الساحة الشيعية، وتنامي قوة الأحزاب اليسارية اللبنانية بين الشيعة الفقراء، ثارت مخاوف كامل الأسعد الزعيم التقليدي في الجنوب، وخصوصاً بعد استمالة الصدر صبري حمادة ومن بعده حسين الحسيني، وانحياز بعض النواب الشيعة إلى طرفه أيضاً. وفي تموز من العام 1972 أعلن الأسعد تأسيس «الحزب الديمقراطي الاشتراكي» ووضع له الشعارات نفسها، في مجابهة الشيوعية والبعث.

اجتياح 1972

كان تقدير استخبارات الجيش اللبناني أن «إسرائيل» «منذ هجومها على مطار بيروت عملت بوسائلها الإعلامية على إقناع العالم بأن بيروت هي مركز الإرهاب في العالم، وتالياً فإن من الصواب والعدل أن يدفع لبنان ثمن الإرهاب. أما الهمجمات المتكررة عليه فتبدو إجراءات دفاعية وأمنية عن الدولة اليهودية وليست اعتداءً على سيادة دولة مسالمة ووحدتها»[595]. وعليه، قام الجيش الصهيوني بين 15 و16 أيلول من العام 1972 باجتياح واسع للجنوب تحت عنوان «تمشيط مخيمات الإرهاب»، رداً على عملية ميونيخ الفدائية التي استهدفت رياضيين إسرائيليين. وقد اشتبك الجيش الصهيوني مع قوات المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني، **وارتكب مجازر ضد المدنيين، وقام بأعمال ترهيب بربرية، كما حدث في قبريخا التي استخدم فيها الجيش الإسرائيلي الغازات السامة المحرمة دولياً، التي أدت إلى استشهاد الشاب علي محمود حجازي، وتسمم جميع أفراد أسرته وجيرانه. كما سحقت دبابة إسرائيلية قرب بلدة جويا سيارة مدنية بمن فيها، كانت متوجهة إلى صور وتقل سبعة جرحى مدنيين من قرية تولين، أصيبوا نتيجة قصف قريتهم. وكان هدف الكيان الصهيوني افتعال نقمة من اللبنانيين على المقاومة الفلسطينية، وقد نجحت جزئياً في ذلك، حيث خرجت تظاهرات موجهة تطالب بخروج الفدائيين وعودة الجيش اللبناني.**

كانت حصيلة العدوان، أن **قدم الجيش اللبناني 19 شهيداً و46 جريحاً**[596]. **أما على الصعيد المدني فكانت الحصيلة عشرات الشهداء والجرحى**[597]**، إضافة إلى تدمير مئات المنازل والمدارس وتخريب شبكات الماء والكهرباء، وقتل الحيوانات وتخريب المزروعات والطرقات، إضافة إلى عشرات الشهداء للمقاومة من فلسطينيين ولبنانيين وعرب، ومن بينهم أكثر من**

خمسة عشر مقاوماً من منظمة الأنصار التابعة للحزب الشيوعي الأردني، استشهدوا في مواجهات شرسة على مشارف قرية قبريخا.

أما خسائر العدو التي اعترف بها، فكانت «18 قتيلاً وتدمير 4 دبابات على محور صديقين بيت ياحون و3 دبابات على محور جويا محرونة و3 مجنزرات على محور قانا – صور وإعطاب دبابتين على محور صديقين بيت ياحون»[598]، إضافة إلى تدمير دبابتين في قبريخا. وعلى إثر هذا الاجتياح، قام رئيس الحكومة صائب سلام بزيارة بعض القرى الجنوبية، وواجهه المواطنون الغاضبون بتظاهرات مطالبة الدولة بالقيام بواجبها تجاه شعبها. وقام مجلس الجنوب بالتعويض على المتضررين، وأرسلت بعض الوحدات الضعيفة التسليح من الجيش اللبناني قوبلت بالرضى من قبل المواطنين، إلا أن الأمر لم يستقر، لأن «إسرائيل» واصلت اعتداءاتها.

على الصعيد المطلبي، أعلن عمال معمل غندور في 11 تشرين الثاني 1972 الإضراب مطالبين بزيادة الأجور ومساواة المرأة والرجل في الأجر، إضافة إلى مطالبتهم بالاعتراف بلجنتهم النقابية، **فتصدت لهم الشرطة بالرصاص، واستشهد الشاب علي العطار وفاطمة الخواجه وجرح 14 آخرون**، فنظم الاتحاد العمالي العام إضراباً تضامنياً. وفي 15 كانون الأول أقفل معمل غندور وصرف عماله، ولكنه عاد وفتح وأعيد العمال باستثناء مئة منهم اتهموا بالتحريض على الإضراب. أما على صعيد زراعة التبغ، فقد تحولت شركة «الريجي» إلى مزرعة خاصة للزعماء التقليديين يحشونها بأزلامهم، وتحكموا في رخص الزراعة التي يوزعونها على أنصارهم، وقد جرى تمديد امتياز الشركة إلى العام 1973. ولعقد من الزمن كانت احتجاجات المزارعين تتمحور حول الاحتكار وسحب الرخص من الفلاحين، والتلاعب بالأسعار، وتحديد سقف الرخص، وتطالب بالعمل على تأميم الشركة التي **كان وزير الزراعة الكتائبي جوزيف شادر يعمل على تأجيرها لشركة «فيليب موريس» الأميركية**. وبعد ست سنوات من الانتظار قامت في 22 كانون الثاني 1973 تظاهرة لمزارعي التبغ في النبطية، تميزت بمشاركة واسعة توجهت باتجاه مقر «الريجي» في المدينة، مطالبين بزيادة 20% على أسعار التبغ، **وفي اليوم التالي أطلق الجيش الرصاص باتجاه المتظاهرين، فاستشهد كل من حسن الحايك ونعيم درويش.**

في هذه الفترة بدأ كبار ضباط الشعبة الثانية، المستهدفين بالملاحقة، اللجوء إلى سورية، ففي 21 شباط 1973 انتقل إليها سراً سامي الخطيب، وما قاله الرئيس حافظ الأسد له: «بفضلك تغيرت وجهة اللجوء السياسي التي كانت دائماً من الشرق إلى الغرب، الآن أصبحت من الغرب إلى الشرق، فشكراً لك»[599]، وتبعه إميل بستاني وسامي الشيخة وكمال عبد الملك وجان ناصيف.

ورفض الأسد منحهم اللجوء السياسي باعتبارهم ضيوفاً، وبقي الضباط في دمشق سنة ونصف السنة، إلى أن توسط لهم الرئيس الأسد فعادوا إلى لبنان في 24 حزيران 1974، وأعيدت محاكمتهم صورياً، ثم أعيدوا إلى الجيش بقرار رئاسي.

في بداية العام 1973، أبلغ وزير خارجية لبنان خليل أبو حمد السفير الأميركي أن الحكم في لبنان يجري مفاوضات سرية مع «إسرائيل». في حين حافظ لبنان على سرية المفاوضات، حتى عن الجانب الأميركي[600].

الاستقطاب الطائفي

ابتداء من عام 1973 راحت الأمور تتفاقم، فيما التناقضات بين مصلحة الفصائل الفلسطينية ممارسة عملها انطلاقاً من لبنان، ومصلحة الحكم اللبناني ممارسة سلطته على الأرض، تزداد يوماً بعد يوم. وانقسمت البلاد إلى فريقين: أحدهما يناصر القضية الفلسطينية ويؤيد حق المقاومة وحريتها في حماية نفسها وممارسة مقاومتها، ويضم الأحزاب السياسية اليسارية والقومية والتقدمية، ومعظم السياسيين المسلمين، وتؤيدها أكثرية المسلمين، وفريق آخر يضم الأحزاب السياسية المسيحية وفريقاً كبيراً من ضباط الجيش مؤيداً من الرأي العام المسيحي. وكان ثمة فريق ثالث ممن كان يعتقد بإمكانية التوفيق بين مطالب وأماني الفريقين المتواجهين، ومنع تصادمهما[601]. «وكتب غسان تويني عن ضرورة تحويل قيادة المقاومة الفلسطينية إلى حكومة منفى وتحويل فصائلها إلى جيش يرتبط تحركه بخطة عربية عامة، ورفض استمرار المخيمات وكأنها معسكرات خارجة عن سيادة البلد ولا حرب تخوضها»[602].

كان لبنان وجنوبه خصوصاً عرضة للاعتداءات المتكررة من قبل «إسرائيل»، وكانت المخيمات الفلسطينية تتعرض للغارات العنيفة من قبل الطائرات الصهيونية، من بيروت إلى طرابلس وبعلبك وصيدا وصور. **وفي 10 نيسان 1973، اغتالت وحدات كوماندوس إسرائيلية بقيادة إيهود باراك، 3 قادة فلسطينيين، هم محمد يوسف النجار، كمال ناصر وكمال عدوان،** في منطقة فردان في بيروت، وقد تم الإنزال في منطقة الدورة، في ظل قصف تمويهي للضاحية الشمالية لمدينة صيدا، **وأوقعت العملية تسعة شهداء من الفدائيين والمدنيين وشهيدين للشرطة اللبنانية وتسعة جرحى منهم، وشهيد في الشعبة الثانية هو الملازم الأول سيف الدين فهمي**[603]، ما فجّر الوضع السياسي، وانطلاق مواكب حاشدة من التظاهرات تأييداً للمقاومة الفلسطينية وبرزت أول أزمة حكومية طويلة الأمد في ذلك الوقت. فاستقال الرئيس صائب سلام، بعد اتهام قائد الجيش

إسكندر غانم بالتقصير واعتراض الرئيس فرنجية على إقالته، وتم تكليف أمين الحافظ تشكيل حكومة جديدة. وكان مأتم تشييع الشهداء الثلاثة مهيباً وغاضباً وقوياً، وقد حشدت له الأحزاب اليسارية والقومية ما يربو على ربع مليون مشيع، في عرض للقوة لم يسبق له مثيل.

التسلح اليميني

في 2 أيار 1973 جرى صدام بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، **إثر اعتقال الجيش بعض المسلحين الفلسطينيين، ردوا عليه باختطاف جنود لبنانيين، وتطور الوضع إلى اشتباكات وقصف، راح ضحيته 12 عسكرياً و40 جريحاً، إضافة إلى 19 فلسطينياً وجرح 89 آخرين، واستخدمت الطائرات الحربية لقصف المخيمات**[604]، وامتد القتال إلى مناطق على الحدود السورية اللبنانية وخصوصاً إلى قطاع حاصبيا. وعلى الأثر **اتصل الرئيس حافظ الأسد بالرئيس فرنجية معترضاً، «لأن تعامل السلطة اللبنانية مع المقاومة الفلسطينية وصل إلى «الخط الأحمر»، الذي «لا تسمح سورية» لأحد بتجاوزه»**[605]. وفي 3 أيار دخلت وحدات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني من سورية إلى لبنان. وردت سورية بإقفال الحدود مع لبنان في الثامن من الشهر، وهددت بإغلاق المجال الجوي، فأعلن وقف لإطلاق النار في 4 منه، وتوقف القتال في 18 أيار 1973 بعد توقيع اتفاقية جديدة هي اتفاقية ملكارت، التي اعتبرت مكملة لاتفاقية القاهرة، وقد نصت على: وقف العمليات من داخل الأراضي اللبنانية؛ عدم ظهور السلاح والزي العسكري الفلسطيني.

كانت تجري اجتماعات متكررة بين رئيس الاستخبارات اللبنانية جول البستاني والسورية حكمت الشهابي، من أجل التفاهم على قضايا المنظمات الفلسطينية، وأوضاع السوريين في لبنان من عمال ومعارضين. وبعد شهر على أحداث أيار، **دعا فرنجية إلى اجتماع بكميل شمعون وبيار الجميّل وقائد الجيش اسكندر غانم وغيرهم، واتخذ قرار تسليح المسيحيين إلى جانب الجيش، وكلفت الشعبة الثانية المهمة. وطلب جول البستاني من السفارة الأميركية في بيروت تزويده أسلحة بلا مقابل، فوضعت واشنطن في تصرف الاستخبارات العسكرية اللبنانية خمس طائرات نقل تولت شحن أسلحة إلى بيروت. وصلت مطلع العام 1974، أودعت مخازن الشعبة الثانية قبل توزيعها على الأحزاب المسيحية التي خزنتها في الأديرة**. وتم التوزيع في الجنوب وجبل لبنان والشمال، وعلى بعض رجال الدين وفاعليات محلية وبعض المتعاونين من كل الطوائف مع الشعبة الثانية أمثال محسن سليم في الضاحية، ومجيد أرسلان وأحمد ديماسي في بيروت. كما جرت صفقات أسلحة موّلها أثرياء مسيحيون لمصلحة الأحزاب اليمينية المسيحية اللبنانية. **مثل صفقة الأسلحة البلغارية الضخمة التي وصلت في حزيران 1974 وموّلها عميل الاستخبارات الأميركية**

سركيس سوغونوليان. وبهذه الصفقة خاضت الأحزاب المسيحية الأشهر الأولى للحرب قبل أن يقدم كل بحسب إمكاناته وطرائقه على إجراء صفقات أخرى[606]. وكان للرهبانيات المارونية دور في احتضان عمليات التدريب والتخزين والتموين. وبالطبع ففي المقلب الآخر كانت الأحزاب والقوى اليسارية تصطف مع المقاومة الفلسطينية في هذه المواجهة.

توقعاً لحرب كبيرة آتية، كانت وجهة نظر جول البستاني التي رفعها إلى المسؤولين: «اعتمد اليسار في تنفيذ مخططاته على إضعاف الحكومة واستغلال وجود وزراء يساريين فيها. أما الزعماء السنة الذين ناصروا المقاومة فانتهوا إلى الخضوع لها في وقت توصل المد اليساري إلى اتخاذ مواقع متقدمة داخل المقاومة. بإزاء ذلك اتجه الفريق المسيحي إلى زعمائه التقليديين اليمينيين لحماية نفسه بمعادلة جديدة يتساوى فيها الاتجاه الطائفي المسلم بالاتجاه اليساري، والاتجاه الطائفي المسيحي بالاتجاه اليميني[607]، وعليه سيسيطر اليسار على الساحة الإسلامية ويحيد القيادات التقليدية، بينما يخضع هذا اليسار إلى القيادات الفلسطينية. **وكان جول البستاني رعى تأسيس «التنظيم» ودربه ليدافع عن الأحياء المسيحية المتاخمة للمخيمات، على غرار «الأنصار» الشيعية[608]** التي كانت ستتولى الاشتباك مع المنظمات الفلسطينية لإشغالها. وكان الهدف من تسليح هذين الفصيلين «تحييد الجيش وإبقاءه في منأى عن أي تورط في نزاع محتمل مع المقاومة الفلسطينية خشية تفككه وانهياره»[609]. أما حزب الكتائب الذي كان بدأ العسكرة منذ 1961، بتأسيس القوى النظامية بقيادة وليم حاوي، الذي أنشأ وحدات من الكوماندوس، فقد أنشأ في هذه السنة فصيلة المغاوير وفتح مخيمات التدريب. وأما كميل شمعون فقد دعا صحافيين معروفين إلى مأدبة عشاء في فندق البستان ببيت مري تكريماً لكتيبة النمور، الفريق العسكري المسلح التابع لحزب الوطنيين الأحرار، بذريعة «حماية الشرعية والكيان اللبناني». وبدأ تهريب السلاح. واعترض كمال جنبلاط على الحدث، وشن حملة عنيفة على الحكومة «لأنه لا يمكن تسليم البلاد إلى حكومة وزير دفاعها (نصري معلوف) ووزير العدل فيها (كاظم الخليل) أعضاء في حزب يستورد الأسلحة وينشئ الفرق المسلحة خارج نطاق الجيش»[610].

في حزيران 1973، جرى مهرجان حاشد في سينما بيبلوس، احتجاجاً على قانون الأحزاب الذي يحد من حرية العمل السياسي، والذي كانت وضعته حكومة صائب سلام، وقد توج هذا المهرجان بإطلاق «تجمع الأحزاب والشخصيات الوطنية» الذي سيعرف لاحقاً باسم «الحركة الوطنية اللبنانية».

استقالت حكومة أمين الحافظ في 14 حزيران دون أن تنال ثقة المجلس النيابي، وكلف فرنجية تقي الدين الصلح، المقرب من العراق، «على أمل مجابهة النفوذ السوري وكسب الوجهاء السنة. اقترح الصلح تسليم كمال جنبلاط حقيبة الداخلية، فجوبه بفيتو مشترك وضعه كل من فرنجية والجميّل وشمعون»[611]. وشكل الصلح حكومته في 25 تموز 1973 وأطلق على وزارته التي تشكلت من 22 وزيراً «حكومة كل لبنان» لكن النار بقيت تحت الرماد، وبدأ الكل يعد العدة، وصار سباق التسلح بين الجميع على أشده.

كان الجيش اللبناني الذي زج في حرب المخيمات بما يملك، عرضة للانشقاق، لولا إيقاف عمله، لأنه مؤسسة انبثقت- كالمؤسسة الأم- من معادلة طائفية، وهو محكوم بها، لأنه انعكاس لها. وقد أوضح التقرير، المعروف بالتقرير 532، مدى عجز الجيش اللبناني عن النهوض بالمهام المطلوبة منه، وأن إعادة تسليحه وتدريبه، تستغرق سنوات، وهي قد تذهب سدىً، إن لم يلتزم بتنفيذ الأوامر، نظراً إلى التركيبة الطائفية لرُتبه وتوزيعاته. ومن ثم، فليس هناك مفرّ من الاعتماد على الميليشيات الخاصة، على أن يكون الجيش عاملاً مساعداً لها. وهذا هو المبرر الذي أوجده اليمين اللبناني لإنشاء ميليشياته المسلحة لأخذ الأمر على عاتقه! ولعل ما ضاعف من تدنِّي فاعلية الجيش اللبناني، تفشّي الفساد بين القيادات العسكرية، من خلال تلقّي العمولات والرشى، وهو ما اتضح من خلال عقد صفقة صواريخ الكروتال وطائرات الميراج، البالغة قيمتها 200 مليون ليرة لبنانية[612]. وقد عنى هذا الواقع، أن النظام السياسي، لم يكن يرغب في تقوية الجيش اللبناني، حتى إن بيار الجميّل، أعلن في البرلمان اللبناني، ضرورة تحويل جزء كبير من ميزانية الجيش، إلى الخدمات العامة، بدلاً من النفقات العسكرية، وذلك تماشياً مع فلسفته عن «قوة لبنان في ضعفه»، وتبريراً للتوجه نحو إنشاء ميليشيات بديلة.

الحرب العربية- الإسرائيلية 1973

في تموز 1972 قام أنور السادات بطرد الخبراء السوفيات، في حركة بدت غير مفهومة حينذاك، إلا أن السادات كان يقصد من ذلك أمرين اثنين: أن يبرهن للأميركيين أنه ينتقل إلى الفضاء السياسي الأميركي، وثانياً، أراد عند خوض الحرب لتحريك عملية التسوية، ألا يبدو أنه خاضها بمساعدة من السوفيات، لينفذ خطته تحت شرعية القوة. وكان السادات لا يفتأ في كل إطلالة يذكر أن «هذا العام هو عام الحسم»! وقد أعلن «أن هذه الحرب هدفها إخراج المشكلة العربية- الإسرائيلية من الجمود ومن حالة اللاحرب واللاسلم، ونقلها إلى مؤتمر السلام». وكان الاتفاق بين السوريين والمصريين على خطة الهجوم قد وضعت بالتفصيل، وقد حددت الخطوط الدقيقة لها، وبقيت سرية

في أعلى المستويات، وكانت ترمي إلى خداع العدو واعتماد عنصر المفاجأة. وفي 6 تشرين الأول 1973 انطلقت القوات السورية والمصرية من مواقعها على الجبهتين لتنفيذ «خطة بدر»، ما شكل مفاجأة للإسرائيليين الذين كانوا يحتفلون بعيد «الغفران اليهودي»، **وقد نجحت القوات المصرية في عبور قناة السويس واختراق خط بارليف «الحصين»، والتوغل 20 كيلومتراً في سيناء، بينما دمرت القوات السورية تحصينات خط آلون في الجولان، وحققت تقدماً كبيراً في الأيام الأولى للقتال، وصولاً إلى بحيرة طبرية**. ومع توقف المصريين عن التقدم أكثر في سيناء لدواع لوجستية، إضافة إلى مسرحية «ثغرة الدفرسوار»، تشجعت «إسرائيل» على نقل كامل قوتها إلى الجبهة الشمالية ودحر الجيش السوري عن المناطق التي حررها. وبضغط من الولايات المتحدة الأميركية، وبالاتفاق مع السوفيات، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 338 الذي نص على: وقف الأعمال الحربية خلال 12 ساعة؛ دعوة جميع الأطراف إلى تنفيذ القرار 242 القاضي بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 67؛ البدء فوراً بمفاوضات من أجل إقامة «سلام عادل ودائم». صوت الأعضاء على القرار باستثناء الصين، وقبلته مصر ونفذته اعتباراً من مساء اليوم نفسه. أما سورية فقد رفضت القرار، وبدأت حرب جديدة أطلق عليها اسم «حرب الاستنزاف» التي استمرت مدة 82 يوماً حتى نهاية شهر أيار 1974، كبدت فيها سورية القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة. وأخيراً وبعد الجولات المكوكية لوزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر، تم التوصل إلى اتفاق لفصل القوات على الجبهة السورية في حزيران من تلك السنة، أخلت «إسرائيل» بموجبه أجزاء من الأراضي التي احتلتها عام 1967 ومنها مدينة القنيطرة التي دمرها الصهاينة قبل الانسحاب منها.

لعل من أبرز النتائج التي أحرزتها حرب أكتوبر قضاءها على أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وإثبات قدرة العرب على التخطيط والسرية واستخدام الأسلحة الحديثة بكفاءة، وفشل المخابرات الإسرائيلية في الوقوف على «أسرار العالم».

اضطلع لبنان بدور مهم في دعم مواجهة سورية تمثل بفتح ميناء طرابلس بقرار من وزير الاقتصاد نزيه البزري لرسو شحنة دبابات أرسلها الاتحاد السوفياتي إلى سورية بعدما قصفت مرافئها، كما شرعت المستشفيات اللبنانية في استقبال جرحى الجيش السوري[613]. وقد قامت الطائرات الإسرائيلية في 9 تشرين الأول من العام 1973 بقصف رادار الباروك، واستأنفت اعتداءاتها على لبنان وخصوصاً جنوبه، وقد سقط 9 شهداء للجيش[614]. وخلال الحرب أيضاً نفذت مجموعة من «الحركة الاشتراكية الثورية» يقودها علي شعيب عملية ضد بنك أوف أميركا، مطالبة بإطلاق أحد مناضليها المعتقل وبفدية قدرها عشرة ملايين دولار، وتأمين مغادرتهم إلى الجزائر.

واحتجزت المجموعة عدداً من الرهائن، وقتلت أحدهم وهو أميركي، ما استدعى تدخل القوى الأمنية التي اشتبكت مع المهاجمين فسقط أربعة شهداء بينهم رجل شرطة وعلي شعيب.

على صفيح ساخن

بدأ الاصطفاف الرئيسي في لبنان بين جبهتين عريضتين، هما «الحركة الوطنية اللبنانية»، و«الجبهة اللبنانية». أما الحركة الوطنية فهي جبهة متكونة من عدة أحزاب وحركات قومية ويسارية شكلت عام 1969، وانطلقت فعلياً سنة 1973، على أساس برنامج مشترك ينادي بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، إضافة إلى الإعلان الواضح لعروبة لبنان. ضمت الحركة التي كان يرأسها كمال جنبلاط: الحزب التقدمي الاشتراكي، والحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي بفرعيه (الموالي لسورية والموالي للعراق)، وحركة الناصريين المستقلين (المرابطون)، والتنظيم الشعبي الناصري، والاتحاد الاشتراكي العربي، إضافة إلى تنظيمات ناصرية صغرى، وشخصيات مستقلة منها النائب ألبير منصور وأسامة فاخوري وسمير فرنجية، وقد تحالفت الحركة مع بداية الحرب مع منظمة التحرير الفلسطينية، في مواجهة «الجبهة اللبنانية» التي تأسست على أنقاض «جبهة الحرية والإنسان»، وكانت بقيادة سليمان فرنجية وشربل قسيس، رئيس الرهبانيات المارونية، وبيار الجميّل وكميل شمعون وشارل مالك والنائب إدوار حنين، وفؤاد افرام البستاني.

كان لبنان في هذه المرحلة، بحكم المقاطعة العربية لـ«إسرائيل» والشركات المتعاملة معها، فضلاً عن توافر الخبرات الخدماتية والمالية لدى أبنائه، مرشحاً لأن يلعب دوراً وسيطاً مهماً في المنطقة، ما أوجب على الكيان الصهيوني الذي لديه كثير من الخصائص المشتركة مع لبنان، ما يشكل تهديداً لـه في حال اتفق على «السلام» العتيد. وبالتالي كان على هذا الكيان، ابتداءً أن يعمل على تعديل هذه الخصائص لمصلحته. وكانت باكورة العمل الصهيوني تصريحاً لوزير الحرب الصهيوني، **بأن دولته ستردّ على المقاومة، المنطلقة من الأراضي اللبنانية، من خلال عمل ينبع من داخل لبنان،** في إشارة إلى تحريض القوى الداخلية المتعاونة معها على العمل لزعزعة المد القومي والتأثير الفلسطيني في لبنان، كمقدمة لخلق حالة من عدم الاسقرار تؤثر سلباً في مستقبل هذا البلد، تمنعه من لعب دور ريادي.

كان الشرق الأوسط كما يصفه كريم بقرادوني: «يدق على نبض إيقاع خطوات كيسنجر، خطوة للتقارب بين العرب و«إسرائيل»، وخطوة لإشعال الفتنة بين العرب، وسار لبنان على الإيقاع

نفسه، أي اتصالات سياسية تتخللها اشتباكات عسكرية». صارت الساحة اللبنانية مفتوحة على كل الاحتمالات، وكانت أي شرارة كافية لإشعال اللهيب الكبير[615]، ولم ينتبه أحد أن وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر أطلق في العام 1974 شرارة الأزمة اللبنانية، **حينما اعتبر لبنان بلداً فائضاً في المنطقة،** وكان يصرح «أن الوضع في لبنان هادئ، ولكنه مشحون بأكثر الاحتمالات تفجراً»!

في 8 كانون الثاني 1974، قام الرئيس حافظ الأسد بأول زيارة يقوم بها رئيس سوري إلى لبنان منذ 18 سنة. وقد التقى الرئيس فرنجية في قمة توجت بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك تمنح سورية محطات إنذار مبكر ضد الغارات الجوية على الأراضي اللبنانية، وتتعهد دمشق بالدفاع عن لبنان في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية بناءً على طلب السلطات اللبنانية المسبق.

في بداية شباط 1974، وجه السيد موسى الصدر انتقادات حادة لحكام لبنان «لأنهم يتجاهلون حقوق المحرومين وواجب تعمير المناطق المتخلفة ويهددون بسلوكهم أمن الوطن وكيانه». وفي آذار من العام نفسه، وفي مهرجان حاشد أعلن تأسيس حركة المحرومين.

وعلى صعيد الاعتداءات الصهيونية على الجنوب ومخيمات اللاجئين، **فقد عمدت قوة عسكرية إسرائيلية في النصف الثاني من نيسان إلى التسلل باتجاه بلدة يارين الحدودية في الجنوب، فنسفت 17 منزلاً وقتلت 9 مواطنين[616]**، وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً تحت الرقم 347 في 24 نيسان 1974، يدين «إسرائيل» لخرقها سيادة لبنان وسلامة أراضيه[617]. وفي آب 1974، بدأت تل أبيب تنفيذ ما أسمته سياسة الضربات الوقائية، فأصبحت ضرباتها على القواعد والمخيمات الفلسطينية والقرى الحدودية شبه يومية.

في أيلول 1974 وقع اشتباك بين مسلحين كتائبيين وتقدميين اشتراكيين في المتن الأعلى، فرد جنبلاط بتعليق مشاركة وزيريه في الحكومة، وما لبث تقي الدين الصلح أن قدم استقالة حكومته متهماً فرنجية بالتغطية على شحنة سلاح وصلت إلى مرفأ جونيه وجرى تفريغ حمولتها لمصلحة الميليشيات المسيحية بتواطؤ من الجيش[618].

وفي 15 تشرين الثاني 1974، حمل الرئيس اللبناني سليمان فرنجية الملف الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، غير أن كريم بقرادوني في كتابه «لعنة وطن»، يؤكد بقوله: «إن الرئيس اللبناني فرنجية لم يستمع لاحقاً إلى النصيحة الأميركية في عدم التوجه إلى نيويورك ممثلاً الملوك والرؤساء العرب، ومدافعاً عن القضية الفلسطينية، لمناسبة إلقاء ياسر عرفات أول خطاب له على منصة الأمم

المتحدة. وأهين الرئيس اللبناني عند وصوله إلى نيويورك، فأقدم رجال الأمن الأميركيون على تفتيش حقائبه وحقائب الوفد المرافق له بحجة أنها تحتوي على كمية من المخدرات»!

كانت نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان سنة 1974، استشهاد 168 مواطناً، مقابل عدد مواز من الشهداء خلال الأعوام 68-73. ورداً على الاعتداءات الإسرائيلية اليومية، ألقى السيد موسى الصدر خطاباً بتاريخ 22 كانون الأول 1975، بمناسبة ذكرى عاشوراء، دعا المواطنين اللبنانيين إلى تشكيل مقاومة لبنانية تتصدى للاعتداءات الإسرائيلية وللمؤمرات التي تدبرها «إسرائيل» لتشريد اللبنانيين من أراضيهم. وحذر من وجود خطة اسرائيلبية خطيرة ستنال لبنان بشرارتها وشرورها وضعت بعد هزيمتها عام 1973 أمام الجيوش العربية، وبدأ العمل على تنفيذها منذ ذلك التاريخ وهي تتضمن: تنفيس النصر العربي بمناورات فك الارتباط الجزئي، ثم المرحلي، ثم بالمفاوضات كسباً للوقت؛ وفتح جبهة غير معلنة في لبنان لإبقاء حالة التوتر في المنطقة وعدم إيصالها إلى أية نتيجة حاسمة؛ وإدخال الفلسطينيين في نفق مظلم عبر محاولة إبادتهم داخلياً وخارجياً، إن بالحرب المباشرة أم بالصراعات في ما بينهم، أو بينهم وبين إخوانهم العرب[619].

الشرارة

في العام 1975، كانت الأجواء السياسية مشحونة إلى حد الانفجار، ولم يكن ينقصها سوى الشرارة الأولى. فقد كانت الأسلحة تتدفق إلى الجبهة اللبنانية، في ظل تسلح خجول من قبل أحزاب اليسار التي كانت تعتمد على قوة منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يكن العدوان الصهيوني الواسع الذي جرى في مطلع العام 1975 على الجنوب، والذي اشتركت فيه أسلحة البر والبحر والجو، كافياً ليشكل تفاهماً وطنياً على أمر جلل، فقد كانت الاعتداءات الإسرائيلية تجري وكأنها في كوكب آخر، في حين صرح الرئيس حافظ الأسد بعد اجتماعه بالرئيس سليمان فرنجية في شتورة في 7 كانون الثاني 1975، أن «أمن سورية ولبنان لا يتجزأ، وشعبنا مع لبنان من دون تحفظ ومن دون حدود»[620].

في 26 شباط 1975، كان البلد عند مفترق طرق كبير، أظهر الوجه الحقيقي لأزمة الكيان الوظيفي، الناطور المحلي لشركات النهب العالمية، **فقد كانت شركة بروتين المتخصصة بصيد السمك قد حصلت على رخصة احتكار من قبل ممثلها كميل شمعون، ما يهدد بتحويل الصيادين مع عائلاتهم إلى عاطلين عن العمل، فخرجت تظاهرة اعتراض سلمية في مدينة صيدا بقيادة النائب**

السابق معروف سعد، فأطلق الجيش اللبناني الرصاص وقتل عدداً من المتظاهرين، وأصاب عدداً آخر بجروح، بينهم معروف سعد الذي كانت إصابته خطرة، استشهد على أثرها بعد أسبوع، ورفض الرئيس فرنجية فتح تحقيق في الحادث، فجرت تظاهرات غاضبة، ورد حزب الكتائب بتسيير تظاهرات مضادة في 4 آذار تحت شعار «تأييد الجيش». ووجهت أصابع الاتهام إلى الشعبة الثانية في افتعال أحداث صيدا. ويبدو أن الأمر لم يكن يكفي لإشعال الحرب، حتى افتعلت بنات آوى شرارة أقوى في 13 نيسان 1975، كانت كافية لإحداث التفجير الكبير، حيث **استهدف مسلحو حزب الكتائب حافلة تقل مواطنين متوجهين إلى تل الزعتر، وارتكبوا مجزرة ذهب ضحيتها 30 فلسطينياً ولبنانياً، في ما يعرف بمجزرة بوسطة عين الرمانة**. وقد أعلن حزب الكتائب في روايته أن سيارتين صغيرتين افتعلتا الحادث بإطلاق النار على تجمع لحزب الكتائب عند كنيسة عين الرمانة كان يحرس بيار الجميّل الذي كان يحضر قداساً طويلاً في إحدى الكنائس، فقتل الكتائبي جوزف أبي عاصي، وجرح عدد من الأهالي. وفيما وجه ياسر عرفات برقية إلى الملوك والرؤساء العرب يشرح فيها موقفه، دعت الحركة الوطنية اللبنانية إلى حل الكتائب وطرد وزيريها من الحكومة ومقاطعة الحزب وطنياً وسياسياً. وقام الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض بزيارة إلى بيروت ليل 13- 14 نيسان وأبلغ على أثرها الرئيس المصري أنور السادات بأن هناك طرفاً ثالثاً مجهولاً يسعى إلى التخريب. **بعد حادثة البوسطة، انتشر مسلحون كتائبيون في المناطق المسيحية، وهاجم مسلحون لبنانيون وفلسطينيون مقار حزب الكتائب في حارة حريك وعين الرمانة وجسر الباشا والمنصورية وعين سعادة، وسرعان ما نشبت اشتباكات بالهواوين. وفي اليومين التاليين جرى تبادل لعشرات الجثث لمخطوفين بين الكتائب والفلسطينيين. وقد أثمرت مساعي التهدئة في 16 نيسان اتفاقاً على وقف النار، واتفاقاً آخر يقضي بتسليم الكتائب اثنين من المطلوبين في الحادثة**.

سادت أجواء الهدوء النسبي نحو شهر تقريباً، واستقال أكثر من نصف أعضاء الحكومة بينهم نواب الكتائب والشمعونيون. وحمَّل رئيس الحكومة رشيد الصلح في جلسة للمجلس النيابي مسؤولية حادثة عين الرمانة إلى الكتائب، وكرر رفضه تدخل الجيش لحل المشاكل الأمنية[621]، ثم قدم استقالة حكومته في 15 أيار 1975، **ويتبين من بيان الاستقالة الذي صاغه جورج حاوي وتوفيق سلطان، أن اليسار ينظر إلى أزمة الكيان اللبناني على أنها مشكلة حوكمة، لا علاقة لها بالصراع العالمي مع المركز الرأسمالي للنهب**، وقد تضمن البيان: إن الامتيازات الطائفية التي تشكل أساس النظام السياسي اللبناني تحولت إلى عائق يمنع أي تقدم، وتحول دون المساواة الحقيقية بين المواطنين بما يقضي على الحرمان ويرفع من مستوى المناطق المحرومة. إن الهيمنة الطائفية

لا يمكن أن تستمر، **فإما أن تلغى الطائفية السياسية وتعتمد العلمنة والديمقراطية في النظام، وإما أن يعاد النظر في توزيع المناصب على أساس الحجم الحالي للطوائف**[622]. واتهم بيار الجميّل في مؤتمر صحافي «رئيس الحكومة بالعمل على خلق فتنة في البلاد وبتعمده إفراغ السلطة من محتواها وزعزعة مقوماتها بالتواطؤ مع جهات خارجية وداخلية معروفة متحيناً الفرص لقلب نظام الحكم في لبنان»[623]. **وكان لهذا الشعور، إضافة إلى مطلب عزل حزب الكتائب والمطلب الطائفي في بيان الاستقالة، أن يعزز من مكانة حزب الكتائب ورئيسه بيار الجميّل لدى الجمهور المسيحي.**

فيما وقفت إسرائيل تتفرج مبتهجة على الحرب الأهلية في العاصمة والجبل، استمرت اعتداءاتها على الجنوب، **ففي 17 أيار 1975 انفجرت قنبلة إسرائيلية موقوتة في ملعب مدرسة عيترون، حيث كان يلعب بعض الأطفال، ما أدى إلى مقتل 9 منهم**[624]**، إضافة إلى محاولة الجيش الإسرائيلي الدخول إلى بلدة الطيبة التي لم يكن فيها وجود فلسطيني، حيث تصدى لها المواطنون، واستشهد علي شرف الدين وولداه عبد الله وفلاح. كما استشهد المدرّس الشيوعي محمد قعيق**[625].

وفي 18 أيار عادت الاشتباكات لتأخذ طابعاً أعنف بعد توسع رقعتها وأخذت طابع الاقتتال الطائفي خصوصاً على محور الشياح عين الرمانة. واعتصم السيد موسى الصدر في مركز المجلس الإسلامي الشيعي في الحازمية احتجاجاً على الانفجار الكبير الذي يتحول إلى حرب طائفية. وكان اعتصامه سبباً لتعرضه لانتقادات عديدة، خصوصاً بعد تعرض منطقة الشياح لقصف عنيف بحوالى 132 قذيفة سقطت من سن الفيل على الشياح. كما تعرض للانتقاد بسبب دعوته لاجتماع 77 شخصية شيعية في المجلس الشيعي دعا فيه إلى «صيغة لبنانية ـ لبنانية جديدة وفلسطينية ـ لبنانية جديدة». كما طالبه كمال جنبلاط «بأخذ موقف، وطي صفحة الوسيط»[626]. وفي 23 من أيار كلف الرئيس فرنجية العميد المتقاعد نور الدين الرفاعي تشكيل حكومة عسكرية من ستة عسكريين، وذلك رغم أن الاستشارات النيابية رشحت رشيد كرامي، في سابقة هي الأولى في نوعها. وكانت المهمة الرئيسة لهذه الحكومة إنزال الجيش وفرض الأمن بالقوة، حسب طلب كميل شمعون. وقد أدى رفض المعارضة إلى سقوط هذه الحكومة خلال 65 ساعة. وفي 24 أيار أوفد الرئيس الأسد وزير خارجيته عبد الحليم خدام واللواء ناجي جميل في مهمة أدت إلى تكليف رشيد كرامي تأليف حكومة جديدة.

كانت «إسرائيل» تحرض من أجل إنزال الخسائر المادية والبشرية بالمنظمات الفدائية وإلهائها في نزاع مسلح لإبعادها عن الأرض المحتلة من جهة، وإظهار «إسرائيل» نفسها أمام

الرأي العام المسيحي في لبنان أنها تقوم بدور المدافع عنه أمام المقاومة، محاولة بذلك التسلل إلى نفسية مسيحيي لبنان كنصيرة لهم وليست عدوة من جهة أخرى[627]. **وفي 25 أيار 1975 حاول الإسرائيليون اقتحام بلدة عيتا الشعب واشتبكوا مع الجيش اللبناني حيث سقط منه 7 شهداء**.

في 30 حزيران نجح رشيد كرامي في تأليف حكومة سداسية، وبقي كمال جنبلاط وبيار الجميّل خارجها. وساد الهدوء فترة قبل أن تتمدد الحرب إلى شرق صيدا والشمال والبقاع، وهوجمت بلدة القاع البقاعية في 1 تموز1975. «وعندما وصلت الاشتباكات إلى زغرتا وطرابلس، قررت الحكومة نشر الجيش بين المنطقتين، وكان شرط هذا الاتفاق إقالة قائد الجيش الذي انتدب إلى مهمة ديبلوماسية فخلفه العميد حنا سعيد»[628].

في تموز 1975 خطف في لبنان الكولونيل إرنست مورغان على يد «منظمة العمل الاشتراكي الثوري» وقد طلبت فدية غذائية وألبسة للفقراء في المسلخ والكرنتينا، وأفرج عنه بعد 13 يوماً، بعد أن دفعت السفارة الأميركية مبلغ 300 ألف دولار أميركي عبر الثري اللبناني الشمعوني بطرس الخوري. وذكرت الصحف الأميركية في حينه أن مورغان (الذي وصل إلى بيروت من قاعدة عسكرية أميركية في باكستان) كان في مهمة لتسليح حزب الكتائب[629].

حركة أمل

في 5 تموز 1975 انفجر لغم في مخيم تدريب لحركة أمل في عين البنية في بعلبك ما أدى إلى مصرع 36 وجرح 100 من المتدربين معظمهم من الجنوب. وكان هذا مبرراً لانتقادات الأحزاب اليمينية وبعض رجال الدين المسيحيين، فيما رد السيد الصدر بأنه عجز عن إقناع السلطة بتدريب أهل الجنوب، وفي مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 6 تموز 1975 أعلن ولادة أفواج المقاومة اللبنانية «أمل».

وفي إطار العدوان الصهيوني المستمر على جنوب لبنان، حاول الجيش الإسرائيلي التوغل في بلدة كفركلا الحدودية، أواخر تموز 1975، فتصدى له المقاومون، وألحقوا به إصابات بالغة. **كما تعرضت مدينة صور للقصف من البر والبحر والجو في 5 آب، ما أدى إلى سقوط 15 شهيداً بينهم 4 ضباط للجيش اللبناني، إضافة إلى عشرات الجرحى، ودمار كبير.**

في العاشر من تشرين الثاني العام 1975 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار **3379، يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري[630].**

برنامج الإصلاح للحركة الوطنية اللبنانية

كانت الحرب الأهلية تدور في حقل الصراع بين منظومة الهيمنة العالمية للمعسكر الرأسمالي، ومنظومة التحرر الوطني عبر العالم مدعومة من معسكر الدول الاشتراكية. وكانت المساهمة العربية تتجلى في الصراع مع أدوات الناهب الدولي في المنطقة، وعلى رأسها الكيان الصهيوني. أما النزاعات البينية العربية فكانت تتغذى بأموال النفط الخليجي برعاية أميركية، وبتداعيات إخراج السادات مصر من دائرة التأثير العالمي والإقليمي. وكانت الولايات المتحدة الأميركية تدير النزاعات في منطقتنا في مرحلة انتقالية، خصوصاً بعد هزيمتها المذلة في فييتنام هذه السنة، عبر السعي إلى عقد مؤتمر جنيف لتوقيع اتفاقيات بين العرب والكيان الصهيوني لا تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية. و«لم تر الحكومة الأميركية في الحرب الأهلية صراعاً بين المسلمين والمسيحيين، بل صراعاً إيديولوجياً بين يمين ويسار. وكان زعماء الموارنة يستجدون الدعم الأميركي باسم ضرب المقاومة واليسار في لبنان»[631]، وكان بيار الجميّل لا يفتأ يردد مقولة «خطر اليسار الدولي»، قبل أن يكتشف نجاعة اللعبة الطائفية في خدمة المخطط الدولي الذي يمثله. وقد حذر رئيس الشعبة الثانية جول البستاني من دور تحريضي تقوم به السفارة الأميركية في بيروت بشخص سفيرها (جورج) غودلي الذي قارن بين أحداث لبنان وأحداث البلقان، وتخوف من تدخل سوري يعقبه تدخل إسرائيلي-سوري على الأراضي اللبنانية قد يؤدي إلى انفجار حرب عالمية جديدة[632].

في هذه الأجواء وفي مواجهة مشاريع كهذه، كانت النخب اليسارية اللبنانية ترى أن أزمة الكيان اللبناني تكمن في الحوكمة السيئة لهذا النظام، في قراءة مقلوبة للتناقض الرئيسي مع الناهب الدولي وأدواته، وكانت رؤية هذه النخب تنظر إلى التدخل الأميركي والعربي والإسرائيلي على أنه يشكل عاملاً يفاقم الأزمة، وليس سبباً لها. وعليه كان على الحركة الوطنية أن تعلن أطروحتها للحل في لبنان عبر البرنامج الإصلاحي، الذي تلاه كمال جنبلاط، من فندق الكارلتون في بيروت، في 18 آب 1975، والذي دعا إلى إصلاح النظام السياسي اللبناني عبر سبع نقاط أساسية، هي: إلغاء الطائفية السياسية، في مجال التمثيل الشعبي، وفي الإدارة والقضاء والجيش؛ إصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي، النيابي والمحلي والإداري؛ إصلاح السلطات العامة، وتحقيق التوازن بينها، وذلك بجعل الهيئة التمثيلية للشعب مصدراً لكل السلطات، والعودة إلى الأصول الديمقراطية البرلمانية، في مجال تحديد السلطات، وعلاقة أطراف السلطة التنفيذية بعضهم ببعض، توفيراً للتوازن المطلوب في هذا المجال، ثم تأمين استقلالية القضاء؛ إصلاح الإدارة، بتعزيز صلاحيات مجلس الخدمة

المدنية، وإنشاء هيئة للرقابة العليا؛ إعادة تنظيم الجيش، وحصر مهمته في الدفاع عن حدود لبنان واستقلاله الوطني، والاضطلاع بمسؤوليته القومية حيال القضية الفلسطينية والقضايا العربية، ومنع إقحامه في قضايا الحكم والشؤون الداخلية للبلاد؛ تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية العامة، وتبني شرعة حقوق الإنسان، كقانون لبناني، وتعديل القوانين غير الملائمة له؛ الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية من مائتين وخمسين عضواً، على أساس لاطائفي، يمثلون مختلف التيارات السياسية والتجمعات الشعبية في البلاد، لتقود حواراً وطنياً واسعاً في شأن الإصلاح المقترح، ولتضع التشريعات الدستورية والنظامية اللازمة موضع التنفيذ.

رد بيار الجميّل على برنامج الإصلاح بالقول «إن حديث الإصلاح هو بمثابة اللعب بالنار». **وأصرت جريدة «العمل» الكتائبية على أن الأسبقية السياسية التي يتمتع بها الموارنة هي الضمانة الوحيدة التي تملكها أقلية في وجه أكثرية مسلمة تمارس الطغيان بحكم كونها أكثرية،** عن غير إرادة منها، بل عن غير وعي. وبعد أيام، إذ لاحظ الجميّل ردود الفعل الإيجابية التي استقبلت برنامج الحركة الوطنية، دعا إلى علمنة الدولة ولخصها بقانون موحد للأحوال الشخصية وتوزيع المناصب الإدارية على أساس الكفاءة. إلا أنه اعتبر تلك العلمنة مرحلة انتقالية نحو إلغاء الطائفية في التمثيل السياسي ولكن دون المس بالحصص الطوائفية في مناصب الحكم الثلاثة الأولى[633].

في أيلول 1975 اجتمعت الشخصيات المارونية من سياسيين ورجال دين ونواب، واتفقوا على توحيد موقفهم في جبهة واحدة، وأعلنوا «أن الصيغة اللبنانية هي تجربة حضارية فريدة، يجب أن تستمر». **وفي محاولة لتصدير أسباب الأزمة في غير اتجاه، دعا بيار الجميّل إلى إجراء استفتاء على السلاح الفلسطيني، بينما رفض الاستفتاء حول إلغاء الطائفية السياسية.** وردت الحركة الوطنية أنه «لا إصلاح؟ إذاً لا لتسليم الجيش مسؤولية حفظ الأمن». ومع ذلك، وفي أيلول، **كلف كرامي الجيش تولي الأمن الداخلي بعد تغيير قائده المثير للخلاف، فرفضت الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ذلك قبل إجراء الإصلاحات، فاندلعت الجولتان الرابعة والخامسة من القتال في زحلة وزغرتا. وقد عزي القسم الأكبر من القتال بين طرابلس وزغرتا إلى «جيش التحرير الزغرتاوي» بقيادة طوني فرنجية** (سمي لاحقاً تيار المردة)، **حيث جرى في 8 أيلول خطف عدد كبير من مواطني طرابلس، على يد مجموعات كتائبية وقتل 12 منهم، وكرد جرى اقتحام دير العشائر وقتل 3 رهبان. وعندما تدخل الجيش للفصل، اتهم بانحيازه إلى الزغرتاويين. وتجدد القتال في بيروت، وقصفت الكتائب وسط المدينة، وصرحت أن القتال لن يتوقف إلا بعد**

انتشار الجيش. وفي 11 منه عقد اجتماع للمطارنة الموارنة في بكركي، وأعلن بيان للبطريرك خريش يطلب مساعدة الدول العربية ويندد بمصرع الرهبان الثلاثة. وفي 18 أيلول خطف وليد جنبلاط، وجرى اتصال بين والده وكميل شمعون أدى إلى الإفراج عنه. **وفي 19 منه بدأت سرقة المرفأ على يد قوات الكتائب بإشراف بشير الجميّل، وسرقة الأسواق التجارية، وإشعال الحرائق في المتاجر، حيث شملت أكثر من 40 متجراً**.

لجنة الحوار الوطني

في 24 أيلول 1975، جرى تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة رشيد كرامي، وضمت كلاً من كامل الأسعد، كميل شمعون، عبدالله اليافي، صائب سلام، مجيد أرسلان، فيليب تقلا، غسان تويني، كمال جنبلاط، ريمون إده، رينيه معوض، خاتشيك بابكيان، رضا وحيد، عباس خلف، إدمون رباط وعاصم قانصو. وفي اجتماعاتها كان من الواضح أن اللجنة كانت تدور في حلقة مفرغة، **حيث كانت مروحة النقاشات تدور من الزواج المدني إلى الاقتصاد الحر إلى النسب التمثيلية للطوائف، دون وجود المايسترو الخارجي الذي يحتاج إليه الساسة الوكلاء ليحسم الخيارات**. فعندما طرح إده موضوع الزواج المدني اعترض اليافي بتعارضه مع الشرع الإسلامي، وحين حمل رباط الاقتصاد الحر إثم الأزمة، لم يعجب ممثلي أصحاب الرساميل، وعندما وصل الأمر إلى قضايا الإصلاح، عارضها بيار الجميّل، وهدد بالانسحاب إذا مست معادلة 5/6 بين المسلمين والمسيحيين. وفي ختام جلساتها، أقرت اللجنة إلغاء النسب الطوائفية في التمثيل السياسي بالإجماع ما عدا صوت بيار الجميّل، ومع ذلك تمكنت ترويكا فرنجية-الجميّل-شمعون من نسف قراراتها.

«الجبهة اللبنانية» بين سورية و«إسرائيل»

في أيلول من العام 1975 توجه رئيس حزب التنظيم اليميني جورج عدوان[634] إلى السفارة الإسرائيلية في باريس وطلب مقابلة مسؤول فيها، «فوجد نفسه بحضور دافيد كمحي الذي عرف عن نفسه كأحد أفراد البعثة. قال جورج عدوان على الفور: «نقاتل العدو نفسه: الفلسطينيين، زودنا ببعض الأسلحة»». بعيد أيام معدودة، توجه دافيد كيمحي والمقدم بنيامين بن أليعازر إلى لبنان، حيث قابلهما داني شمعون وبشير الجميّل على قارب «كريس-كرفت» وقادهما إلى ميناء الكسليك السياحي، قرب جونيه، وقد التقيا، أثناء الساعات الاثنتي عشرة لإقامتهما في لبنان، بيار الجميّل ونجليه أمين وبشير وكميل شمعون. وقد تبع الزيارة لقاء سري لكميل شمعون وبيار الجميّل مع

إسحق رابين (رئيس الوزراء آنذاك) على متن زورق دبور في عرض البحر قبالة الساحل اللبناني، أواسط شهر أيلول 1975. فقد جددوا الاتفاق المعقود عام 1959»[635].

بموازاة لقاءاتها السرية مع العدو الإسرائيلي من أجل توحيد الجهود في محاربة اليسار ومن ورائه منظمة التحرير الفلسطينية، كانت «الجبهة اللبنانية» قد بدأت تراهن على كسب الموقف السوري إلى جانبها، في وقت كان رأس الكنيسة المارونية يطالب العرب بالتدخل. ففي أواخر أيلول 1975، رأى وزير الخارجية الفرنسي جان سوفانيارغ في لقاء مع هنري كيسنجر بأنه يجب أن «يسمح للسوريين باستعمال القوة إذا ما اقتضت الضرورة». وفي لقاء في واشنطن في 30 من أيلول من العام نفسه حذر وزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا نظيره الأميركي كيسنجر، من أن التدخل العسكري السوري قد يكون في لحظة ما بمنزلة «الحل للقيادة اللبنانية الضعيفة»[636]. وفي 10 تشرين الأول كتب أدمون رزق في جريدة العمل: «وفي انتظار أن يفتح الله أعيننا، ويسدد خطانا جميعاً، ويمنّ علينا بدولة «من عنده»، بعد أن انتقلت إلى رحمته تلك التي «كانت عندنا»، نأمل أن تكون «دَمْشَقَة» القضية كافية، فتغنينا عن تعريبها، وعن التدويل!»[637].

كانت قوات فرنجية ووزيره شمعون تقاتلان على الجبهات، فيما كانا يديران دفة الدولة، وكان الجيش يساعد على إفراغ الأسلحة لقوات «الجبهة اللبنانية» في مرفأ جونية، في 6 تشرين الثاني 1975 من على متن باخرة قبالة مجمع الأكوامارينا الذي يملكه بطرس الخوري. وقد أوعز رشيد كرامي إلى قائد الجيش بمصادرة حمولتها، فلم يفعل[638]، فاعتصم في مبنى الحكومة وعلق نشاطاته. وكان هذا الجيش قد سرح خلال هذه السنة ما يقارب 700 عسكري بتهمة التورط في التعامل مع المنظمات الفلسطينية والأحزاب العقائدية، أعيد معظمهم بعد تدخل مراجع دينية وسياسية[639].

في 24 تشرين الثاني انفرطت هيئة الحوار بعد تغيب كميل شمعون وكمال جنبلاط وانسحاب صائب سلام، وعقدت القمة الروحية الإسلامية- المسيحية في بكركي ودار الفتوى. **وخطف مئات الأشخاص بينهم مسؤول الكتائب وليم حاوي، الذي أعيد فوراً فيما بقي مصير المئات مجهولاً. وسجلت في هذه الفترة بداية إحراق المصانع في منطقة المكلس بعد نهب محتوياتها**. وبدأت المطالبة باستقالة الرئيس فرنجية من قبل كمال جنبلاط وصائب سلام وريمون إده. في وقت **كان الياس سركيس، حاكم مصرف لبنان، «يمد السفارة الأميركية في بيروت بتقارير مفصلة عن تحويلات مالية ليبية إلى لبنان**، في خرق واضح لقوانين السرية المصرفية»[640].

أما على جبهة الصراع مع العدو الإسرائيلي، فقد **اقتحمت قوة صهيونة في 26 تشرين الثاني 1975، بلدة كفركلا الحدودية، فواجهها المقاومون واستشهد المناضل عبد الأمير حلاوي. وفي الأول من كانون الأول، أغارت الطائرات الإسرائيلية على النبطية والبداوي والبارد، والنتيجة 60 شهيداً و140 جريحاً**.

السبت الأسود

بدأت الحرب الأهلية تأخذ منحى خطيراً، **ففي 5 كانون الأول 1975 قتل أربعة كتائبيين من «فرقة الصخرة» ما دفع الكتائب إلى عملية واسعة للذبح على الهوية**[641]**، وقد قتل في هذه الحملة، أكثر من «200 مسلم معظمهم من عمال مرفأ بيروت»**[642] **عدا عن المخطوفين الذين لم يعودوا قطّ وعددهم بالمئات. وقد شهدت أعمال التصفية فظاعات استعملت فيها كل وسائل القتل من سواطير وبلطات ورصاص**. وقد تزامن ذلك مع زيارة بيار الجميّل ومعاونيه إلى دمشق. بعد زيارة الجميّل إلى سورية بيومين بدأت منطقة الفنادق في بيروت تتساقط بأيدي القوات المشتركة للحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي 9 كانون الأول حاول الجيش اللبناني استرداد فندقي السان جورج وفينيسيا اللذين احتلتهما قوات فلسطينية، ما أدى إلى تدخل أكثر مباشرة للتنظيمات الفلسطينية في القتال. وانضم فرنجية إلى الحملة الكتائبية مستنكراً «المؤامرة الصهيونية-اليسارية»، رافضاً أي حوار قبل استتباب الأمن والنظام، أما ريمون إده فذهب في غير اتجاه لتوجيه أصابع الاتهام، **حيث صرح في 13 من الشهر نفسه لجريدة اللوموند الفرنسية أن الولايات المتحدة وضعت خطة لتقسيم لبنان وسورية**.

بدأت مرحلة التودد إلى سورية تتطور، **وصار بيار الجميّل يردد «أن العلاقة بين البلدين هي من الدقة والحساسية والأهمية بحيث أن انعكاساتها، إذا حسنت، تغنينا عن كثير من العلاقات الخارجية، وإذا ساءت، لا تجدينا معها أي علاقات خارجية أخرى»**، وراح أدمون رزق يبلور «قناعة الجميّل» المستجدة بأن «**لبنان عندما يأمن الرياح الآتية إليه من النافذة الشرقية، من سورية، فلا تهمه، بعد، أي رياح أخرى، من أين أتت**»[643]. وساهمت العلاقات الشخصية بين لبنانيين وسوريين في تعميق الخلاف بين سورية والحركة الوطنية، إذ ذكرت تقارير للاستخبارات الأميركية في شباط 1976، أن رفعت الأسد أمر بقطع إمداد اليسار اللبناني بالسلاح، كبادرة ود نحو شريكه في الـ«بزنس»، طوني فرنجية[644].

لم يتأخر الوقت ليظهر مدى خطورة المعلومات التي أوردها ريمون إده عن التقسيم، فقد بدأت الأمور تأخذ منحى تقسيمياً فعلياً تجلى في لجوء قوات اليمين اللبناني إلى التطهير، لجعل مناطق سيطرتها خالية من أي وجود آخر، حتى إذا ما وجدت للتقسيم سبيلاً، كانت الجغرافيا التي تحكمها صافية لها! ولهذ كان لا بد من إسقاط المخيمات الفلسطينية، والمناطق التي يسكنها مسلمون ضمن الشطر الشرقي من بيروت. **ففي 14 كانون الثاني 1976، شنت قوات الجبهة اللبنانية أول عملية تطهير لمخيم اللاجئين الفلسطينيين المسيحيين في الضبية، وطردت سكانه، ما دفع القوات المشتركة إلى حصار الدامور والجيه، وارتكبت مجزرة بحق سكانها، ولم يسلم منها حتى المنتسبون المسيحيون إلى الحزب الجنبلاطي. كما قامت القوات المشتركة بهجوم كبير على مدينة زحلة في البقاع.** وأصدر شمعون من قصره القريب في منطقة السعديات أوامر للجيش والطيران بالدفاع عن الدامور. أعقبت ذلك استقالة حكومة رشيد كرامي. **وفي 18 و 19 كانون الثاني جرت مذبحة بحق السكان الفقراء في المسلخ والكرنتينا «في الهجوم الذي أعدّ خطته وليم حاوي، وفتحت الطريق التي تربط بيروت بمناطق كسروان وجبيل. كذلك، سقط مخيم جسر الباشا بعد يومين من الحصار الذي أعده «الشاف» وليم، ممهداً الطريق إلى إسقاط مخيم تل الزعتر»**[645].

فجر الثلاثاء 20 كانون الثاني 1976 أعلن وزير الداخلية كميل شمعون أن قوات سورية دخلت لبنان من جهتي البقاع والشمال وهي مجهزة بالأعتدة والمدافع وطالب شمعون الصحافة العالمية بأن تتناول الخبر وطلب من مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة أن يبلغ مجلس الأمن عما يحدث في لبنان[646]. **أما النظام المصري فقد طالب بتسليح الميلشيات اليمينية عبر بروكسل أو باريس، ورحب بتدخل إسرائيلي ضد سورية في لبنان، وأما الكيان الإسرائيلي فقد حذر بأنه سوف يحتل جنوب لبنان حتى الليطاني، وصرح رابين أن الحل في لبنان يكمن في التقسيم، وتمركز المسيحيين لفصلهم عن بقية السكان، وعليه التقى الزعامات اليمينية المارونية في الطرح**[647].

انقسام الجيش اللبناني

في بلد كل تركيبته مبنية على معادلة توازن طائفي، لا بد أن تنهار مؤسساته تباعاً لحظة سقوط القطعة الأولى من قطع الدومينو، وعليه كانت المخاوف من تفكك الجيش اللبناني إذا زج به في الحرب الأهلية في محلها. فقد أعلن أول انشقاق قاده الملازم الأول أحمد الخطيب في 21 كانون الثاني 1976، وأعلن تشكيل «جيش لبنان العربي»، وراحت ثكنات الجيش تنضم إليه الواحدة تلو الأخرى في الجنوب والبقاع وطرابلس والشطر الغربي من بيروت. واعتبر السوريون حركة الخطيب «منتجاً عرفاتياً» فعملت ضده، ودبرت انشقاق إبراهيم شاهين عنه وتأسيس «جيش لبنان

العربي الموحد»، الذي انتزع ثكنات البقاع. كما تأسست جيوش مسيحية بأسماء أخرى، ففي 13 آذار 1976 هاجمت ميليشيا الأحرار والكتائب ثكنة الفياضية، ونهبت الأسلحة والمعدات وأحلوا فيها لواء عكار المكون من أهالي بلدتي القبيات وعندقت وجوارهما من القرى المسيحية المهجرين منها بسبب الاشتباكات في الشمال. وحاولت الميليشيات السيطرة على المدرسة الحربية المجاورة للثكنة[648]. وأعلن الضابط الشمعوني فؤاد مالك تأسيس «جيش لبنان»، وأسس أنطوان بركات «جيش الشرعية»، كما أعلن تشكيل «تجمع عسكريي زحلة»، و«تجمع عسكريي ثكنة صربا» بقيادة أنطوان لحد. أما درزياً فقد تمت السيطرة على ثكنة المغاوير في حمانا، وتأسس «جيش فخر الدين» الذي ضم جنوداً دروزاً. وكان لكل منها مصادره في التسليح، أما جيوش الحركة الوطنية فكانت تلقى الدعم من منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا والعراق، فيما كانت الجيوش اليمينية تتلقى الدعم من: إسرائيل والسعودية ومصر والولايات المتحدة. وكانت البحرية الإسرائيلية تسطو على شحنات الأسلحة الواردة للقوات المشتركة، أو تدمرها في مخازنها أو في عرض البحر، ومنها قيامها بإغراق باخرة أسلحة سوفياتية مرسلة إلى المقاومة الفلسطينية، واعترض السوفيات لدى الأميركيين على الحادثة وعلى الحصار المفروض على المناطق الخاضعة لنفوذ القوات المشتركة، فكان جواب كيسنجر بما معناه أن «إسرائيل» لا تقوم إلا بإجراءات وقائية[649].

في 23 كانون الثاني 1976 أعلن وقف النار، وانتشر جيش التحرير الفلسطيني القادم من سورية على خطوط التماس في العاصمة، وانتقل الرئيسان فرنجية وكرامي إلى دمشق حيث صيغت الوثيقة الدستورية التي تقر بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين، التي رفضتها الحركة الوطنية حين إعلانها. وفي 29 كانون الثاني أعلن الناطق الرسمي باسم الخارجية الأميركية: أن الولايات المتحدة تعترف بأهمية الدور الذي تقوم به سورية، بالنسبة إلى تسوية الأزمة اللبنانية. ونقل عن هنري كسنجر قوله: «**إن الولايات المتحدة تلعب دوراً رئيسياً في لبنان، وإننا شجعنا المبادرة السورية هناك، وإن الوضع يسير لمصلحتنا ويمكن رؤية خطوط تسوية**».

وفي 10 آذار 1976 أذاع العقيد جورج غريب بياناً طالب فيه بحكومة متوازنة وعفو عام عن العسكريين باستثناء الذين ارتكبوا جرائم. ووقع ضباط عريضة تطالب بتطبيق القانون على جميع العسكريين الذين يخالفون أنظمة الجيش. فيما كان العماد حنا سعيد يحاول الإبقاء على الجيش تحت قيادته عبثاً. ووردت أنباء تفيد بأن قائد الجيش وجه إنذاراً إلى رئيس الجمهورية يطلب منه الاستقالة، وعند الثامنة مساء 11 آذار ظهر العميد الركن عزيز الأحدب يتلو بياناً يطلب فيه من الحكومة اللبنانية الاستقالة خلال 24 ساعة وإلا اعتبرت مستقيلة ويطلب من رئيس الجمهورية أيضاً

الاستقالة، وأعلن حالة الطوارئ في البلاد وطلب من الجيش[650] إطلاق النار فوراً على كل من تحدثه نفسه القيام بأعمال شغب. انضم أحمد الخطيب إلى الأحدب، وفي 13 آذار حمل كامل الأسعد عريضة موقعة من 66 نائباً تطالب الرئيس فرنجية بالتنحي، عارضها شمعون والجميّل وكتلتاهما. وأبلغ فرنجية مطالبيه بالتنحي «أنه لن يخرج من بعبدا إلا جثة». كان انقلاب عزيز الأحدب بترتيب من منظمة «فتح» عبر أبو حسن سلامة، وطبعاً كان الاستقطاب قد وصل إلى درجة استحالت معها رؤية هذا الانقلاب على الأرض!

الشعبة الثانية «طابور خامس»

منذ 12 آذار 1976 اشتعلت الجبهات وكان الجيش هو رأس الحربة للقوى المسيطرة في «المناطق الشرقية»، حيث منع اقتحام هذه المناطق من قبل القوات المشتركة. وكان القصف يدار من غرفة عمليات الجيش في اليرزة، حيث وجد كذلك مركز التنصت على اتصالات القوات المشتركة. والتحق كثير من الضباط المسيحيين بأحزابهم وقاتلوا معها. **وكان التنسيق والتعاون في أوجه بين الشعبة الثانية والميلشيا المسيحية: تعاون الطرفان في الهجمات العسكرية وفي تنسيق القصف**[651]. في كل مرة يتوصل الأطراف إلى وقف لإطلاق النار كانت الجبهات تعود إلى الاشتعال من جديد، وكان لدى لجان الارتباط الأمنية اعتقاد بوجود «طرف ثالث» يتسبب بعودة القنص على الأبرياء المارة والتراشق والاشتباكات. **كانت الشعبة الثانية هي المتسبب، حيث أن الكتائبي الرائد في الجيش اللبناني سامي الشدياق، أخبر جوني عبده مراراً أنه حمل بتكليف من جول البستاني مدفع هاون من عيار 60 ملم وتنقل به بين الأحياء وأطلق عشوائياً قذائف كلما هدأت الاشتباكات لإسقاط الهدنة**[652]، وكانت الذريعة عدم إعطاء فرصة للأفرقاء لأخذ الأنفاس.

كان الوهم يسيطر على الساحتين السياسيتين/العسكريتين في لبنان، وهم الحسم، ووهم الخطر المحدق بطرف بعينه، وعليه كانت شعارات التطرف تطلق هنا وهناك. وفيما أطلق كمال جنبلاط شعار **الحسم العسكري**، كان المقلب الآخر لا يكتفي بالتقرب من سورية، بل توجه نحو «إسرائيل» تحت ذريعة «طلب النجدة حتى من الشيطان». وفي 12 آذار 1976 ذهب جوزيف أبي خليل يرافقه سامي خوري وفؤاد روكز مرسلين من قبل بشير الجميّل وبموافقة أبيه (شرط السرّية)، إلى «إسرائيل»، وحملهم زورق إسرائيلي من عرض البحر، واقتيدوا إلى تل أبيب لمقابلة وزير الدفاع شيمون بيريز بناء على طلب أبي خليل الذي خاطب بيريز: «**جئنا ببساطة نسألك يا سيادة الوزير تزويدنا بالسلاح والذخائر. ليس لدينا ما نبادله معكم. سمه تسولاً إن شئت. نحن حقاً متسولون**». وكان لـ«إسرائيل» التي كانت منذ إنشائها تراهن عليه «وجود تنسيق مع مسيحيي

لبنان»، ما أرادت، **فبعيد بضعة أيام وصلت قوارب محملة بالأسلحة والذخائر، وأنشئ مكتب اتصال دائم وصل إليه ضابط الموساد روفن مرحاف** (روبير). **وكما حصر بشير الجميّل العلاقة بالفلسطينيين[653] به وحده، كذلك حصر مسألة التعامل مع الإسرائيليين به وحده وكان يساعده جوزف أبو خليل.** ولكنه لم يستطع السيطرة على مكاتب الآخرين مثل مكتب تنسيق الأحرار والتنظيم وحراس الأرز، بسبب حماية الإسرائيليين لها، وكانت كلها بتمويل إسرائيلي، **كما كان لشقيقه أمين ولداني شمعون علاقات خاصة مع الفلسطينيين خارج سيطرة بشير[654]**. وهكذا كان أركان «المارونية السياسية» يلعبون على حبال عدة. ففيما كان مبعوثو الكتائب يطلبون دعم «إسرائيل» التي رفضت التدخل العسكري المباشر، **كان شارل مالك وشمعون يطلبان تدخلاً أميركياً، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للمجازفة فيه بعد هزيمتها الطازجة في فييتنام**. وهكذا لم يبق أمام المذعورين إلا الطلب من أي أحد حسم المعركة عنهم، وعليه ألح الجميّل وفرنجية على الرئيس الأسد في التدخل. وقد أبلغ الرئيس السوري السفير الأميركي ريتشارد مورفي في 18 آذار، أن الرئيس فرنجية قد طلب الدعم العسكري السوري وأنه ينوي مد يد العون لمساعدة «إخوتنا». وعندما ذكر مورفي موضوع الأمن الحساس على الحدود مع «إسرائيل» أجاب الأسد أنه لا يستطيع أن يضمن أي شيء[655].

كانت الأحداث تتطور تباعاً، ففي 19 آذار نجا كامل الأسعد ورشيد كرامي وصائب سلام من الموت بعد تعرض الطائرة السورية التي كانت ستقلهم إلى دمشق لانفجار أدى إلى احتراقها، لكنهم وصلوا إلى دمشق واجتمعوا بالرئيس السوري مدة خمس دقائق، للمطالبة بدفع فرنجية إلى الاستقالة، وتمسك الأسد بفرنجية مقترحاً انتخاب خلف له قبل نهاية ولايته. وعاد الوفد إلى لبنان ليؤكد التعاون مع سورية للخروج من الأزمة. **وفي 22 منه انتهت معركة الفنادق بسقوط «الهوليداي إن»، وانتهى وجود اليمين العسكري في الشق الغربي من العاصمة**، وباتت المعارك تتركز على جبهات الجبل. وفي 23 منه أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأميركيين أن قواته سوف تحتل مواقع استراتيجية على الأراضي اللبنانية، في حال تدخل السوريون، ووضعت خطوطاً حمراء للانتشار السوري، لا تتجاوز نهر الأولي شمال صيدا، وأن لا تتجاوز قوات الجيش السوري حجم لواء. وفي 25 من آذار تعرض القصر الجمهوري لقصف مدفعي ما أجبر فرنجية على تركه إلى زوق مكايل.

القطيعة العرفاتية- الجنبلاطية مع سورية

توسعت شقة الخلاف بين سورية وكمال جنبلاط، ويقول جورج حاوي: «**في الحقيقة إن دوراً كبيراً في هذا الخلاف لعبته الأطراف المقررة في منظمة التحرير الفلسطينية، ثم إن دوراً آخر لعبته الأوساط العربية التي كانت ترغب في دفع سورية إلى الموافقة على اتفاق سيناء أو السكوت عنه لعدم تشكيل قطب معارض فعال لهذا الاتفاق.** ثم إن معطيات خاطئة عن الوضع الداخلي في سورية كانت تنقل عمداً إلى كمال جنبلاط لجعله يتصور أن المزيد من الضغط على سورية سيدفعها إلى التراجع عن مواقعها أو مواقفها أو إلى تغيير في النظام القائم فيها»[656]. وفي 27 آذار توجه كمال جنبلاط إلى دمشق ليلتقي للمرة الأخيرة الرئيس الأسد. واستمر اللقاء 9 ساعات. وكان جنبلاط على رأس تحالف فلسطيني- لبناني يسيطر على 80% من الأراضي اللبنانية، يخوض آخر رهاناته لتغيير النظام السياسي. أمامه رئيس دولة تسيطر عليه رؤية استراتيجية يريد بموجبها أن يوحد تحت قيادته أربعة شعوب وثلاثة بلدان (سورية، الأردن، لبنان، والفلسطينيين) لمواجهة أنور السادات الذي كان يدشن أولى خطوات المسيرة المنفردة للصلح مع «إسرائيل»[657]. وأعلن جنبلاط للأسد نيته الحسم العسكري، فيما أصر الأسد على دعم فرنجية وتأييده الوثيقة الدستورية، وأفصح لضيفه عن نيته التدخل العسكري، وانتهى اللقاء الأخير على قطيعة.

تحت ذريعة أن المبعوث الأميركي دين براون عرض على الرئيس فرنجية في 31 آذار عام 1976 «نقل المسيحيين إلى أي مكان يريدونه في العالم»[658]، طلب أركان «الجبهة اللبنانية» المساعدة من الجار الأقرب، سورية. وكان الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان بدوره يوفد من قبله من يحمل رسالة «تعرب عن استعداد فرنسا لتشكيل قوة تدخل فرنسية- سورية مشتركة لوضع حد للحرب اللبنانية، إلا أن الأميركيين عملوا على خنق المشروع في المهد»[659]. وفي 2 نيسان طالب بيار الجميّل بقوة ردع عربية، ونوه بجهود سورية، **وامتدت المعارك إلى كل المناطق حاصدة مئات القتلى والجرحى المخطوفين الجدد والمهجرين الجدد.**

بدأت حملة انتخاب مبكرة لرئيس الجمهورية العتيد، وفي 8 أيار 1976 التأم مجلس النواب، ولم يفلح تصعيد الحركة الوطنية في منع انعقاد الجلسة، وأنفقت السعودية الأموال الطائلة لشراء الأصوات، وفاز إلياس سركيس، المدعوم أميركياً، بأغلبية 66 صوتاً، فيما قاطع إده وعشرون نائباً من كتلتي سلام وجنبلاط الانتخابات. وفي هذا الإطار يذكر جورج حاوي أن جنبلاط وأركان الحركة الوطنية كانوا في عاليه انتظاراً لانطلاق صواريخ أبي عمار على قصر منصور لمنع انتخاب سركيس، ولكن ذلك لم يحدث.

«فائض جغرافي»، و«نجدة» سورية

في ربيع العام 1976، وفي اجتماع مع رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية في قاعدة رياق الجوية، صرح كيسنجر أن «لبنان هو فائض جغرافي، يجب تقسيمه إلى دويلات طائفية»، الأمر الذي رد عليه عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده برسالة مفتوحة إلى كيسنجر اتهمه فيها بالوقوف وراء الحرب الدامية في لبنان، والعمل على تدمير الدولة اللبنانية كما فعل في قبرص[660]. **ومن خلال «مشروع كيسنجر» تقرر تمديد الحرب اللبنانية إلى حين الانتهاء من عقد اتفاقية «كمب ديفيد» للسلام بين مصر و«إسرائيل»، وتوقيع اتفاقية فصل القوات مع سورية حول الجولان**[661].

في 31 أيار 1976 دخلت القوات السورية إلى لبنان، بناءً على قرار اتخذه الرئيس السوري دون الرجوع إلى أحد[662]. وكان للعملية هدف مزدوج: ضد فريق من المسيحيين قال بتقسيم لبنان، وضد المقاومة الفلسطينية في سعيها إلى السيطرة على هذا البلد[663]. وقد قال الأسد لبعض زواره: «نحن نغامر بالدخول إلى حقل الألغام، عندكم، ولكننا مقتنعون برسالتنا، وسنؤديها، ولو لم يكن معنا أحد. شرط واحد لنا، هو أن يكون عملنا منسجماً مع مصلحة لبنان، وإرادة شعبه، لأننا لا نطمع بشيء مما هو لكم، سوى أن نضمن السلامة المشتركة. وساعة تقولون لنا، بلسان الشرعية التي اخترتموها، أنكم بتم قادرين على تدبر شؤونكم، فسيكون ذلك من أسباب ارتياحنا، ويتم انسحابنا إلى ما وراء الحدود في سرعة قياسية»[664]. وفيما يقول جورج حاوي: إن «**كميل شمعون باسمه وباسم بيار الجميّل والأباتي شربل قسيس، عرض الوحدة في مقابل دور سوري في لجم اندفاعة التحالف الفلسطيني-اليساري**»[665]، كان بشير الجميّل معارضاً للتدخل السوري، وطامحاً إلى السيطرة على مقاليد الأمور في الشرقية أولاً، ثم البلد كله تالياً، وعليه، استغل قضية مقتل شقيقة جنبلاط في بيروت الشرقية، ليلتقيه، وتم اللقاء في منزل محسن دلول بتاريخ 2 حزيران 1976، وقد لقي جنبلاط تجاوباً من الجميّل في موضوع علمنة الدولة، مقابل تعهد الأول بالإبقاء على رئاسة الجمهورية بيد الموارنة، وتخفيف الضغط عن المناطق المسيحية، فكان له ما أراد. وأصدرت الحركة الوطنية بياناً طالبت فيه بالتوصل إلى «تسوية تاريخية» تنهي الحرب. وقد تحمس بشير الجميّل للأمر، وبدأ بمهاجمة الزعماء التقليديين، مستثنياً أباه وجنبلاط، ودان برجوازيي بيروت الشرقية الذين هربوا من لبنان بأموالهم، فيما تركوا الفقراء يدافعون عن «الهوليداي إن»[666]. إلا أن الجميّل الشاب لم يستطع الإيفاء بتعهداته لجنبلاط، فقد كان لايزال طرياً على الأمر.

في الجنوب، سيطر الضابطان في الجيش اللبناني، سعد حداد وسامي الشدياق على القرى الحدودية مع فلسطين المحتلة، بدعم مباشر من «إسرائيل» التي أطلقت على المنطقة اسم «الشريط الأمني».

وفي 7 حزيران وصلت المدرعات السورية إلى بحمدون وصيدا وسط اشتباكات عنيفة مع القوات المشتركة. وقد قصفت القوات السورية صيدا بالراجمات بعد أن دمرت لها عشرون آلية أثناء تقدمها. وجرى تجريد قوات الصاعقة وحزب البعث الموالين لسورية من سلاحهما، وانتقلت حركة أمل إلى العمل السري، نظراً إلى كون الإمام الصدر يدعم المبادرة السورية، ويتهم الأحزاب اليسارية بأنها تريد الاستمرار في مقاتلة المسيحيين «حتى آخر شيعي»[667]، في إشارة إلى أن القاعدة العريضة للأحزاب هي من فقراء الشيعة.

وفي ظل ترحيب بيار الجميّل وفرنجية ضربت القوات السورية حصاراً على بيروت، وفي 12 حزيران دخلت إلى منطقة الجناح، ومن هناك بدأت تتوسع في كل العاصمة. وفي 14 منه أعلن شمعون والجميّل تمسكهما بالمبادرة السورية، ورفضهما أية مبادرة عربية أخرى. ثم صرح شمعون في 16 منه: لقد اتفقنا مع سورية على خطط ترضينا. وفي 21 منه دخلت القوات السورية إلى منطقة زحلة واحتلت المواقع الإستراتيجية حولها.

سقوط تل الزعتر

كان مخيم تل الزعتر من أقوى المواقع الفلسطينية وأكثرها كثافة سكانية، في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيا الكتائب وأعوانها، ولم يكن سكانه من الفلسطينيين وحدهم، بل كان الكثير من فقراء الجنوب والبقاع اللبنانيين من عداد سكان المخيم الذي كان يقع تحت حصار منذ 21 أيار 1976. ومن دير مار شعيا، حيث حولت مدرسة رهبانية إلى غرفة عمليات بقيادة المقدم ميشال عون، كان قرار الهجوم على تل الزعتر[668]. وأثناء الحصار، جال مساعد رئيس الموساد روفن مرحاف (روبير)، على الجبهات لتحديد المواقع التي تحتاج إلى تعزيز، وكيفية إجراء ذلك وحمايتها بحقول ألغام[669]. **وفي 7 تموز 1976، بدأ الهجوم من قبل الجيش والشمعونيين والتنظيم، ولاحقاً الكتائب، شنت 70 هجوماً**[670]. **وبالتزامن «نظم الاسرائيليون جسراً بحرياً حقيقياً لمساعدة أعضاء الميليشيات، وكان حجم هذا الإمداد من الاتساع بحيث استوجب تولي وزارة الدفاع وليس الموساد المسؤولية عنها»**[671]. وبسبب المقاومة الشرسة كان التقدم داخل المخيّم بطيئاً والدفاع شرساً جداً، غير أن المخيم راح يسقط بناية بعد الأخرى، **وفي 11 تمّوز 1976 سقط آخر معقل في تلّ**

الزعتر، وشهدت هذه الأيام أكبر مجزرة ترتكب بحق مدنيين منذ اندلاع حرب 1975 وتم اغتصاب العديد من الفتيات الفلسطينيات واختفى أثر نحو ست عشرة منهن حتى يومنا هذا[672]. وفي 13 تمّوز 1976، قتل وليم حاوي برصاصة قناص في رأسه[673]، وعُيّنَ نائبه بشير الجميّل رئيساً لـ«المجلس العسكري الكتائبي». وسمي «تل الزعتر» من قبل الكتائب بـ«تل وليم حاوي». **وبعد سقوط تل الزعتر، سقطت منطقتا النبعة وبرج حمود، برغم الوعد الذي تلقاه السيد موسى الصدر من بيار الجميّل بعدم المس بهذه المناطق، وترافق السقوط مع عمليات قتل، وهجر جميع سكان المنطقتين البالغ حوالى 200 ألف نسمة، وخطف العديد منهم**. وقد اتهمت الأطراف اليسارية «حركة أمل» بالتهاون في الدفاع عن المنطقة. وفي 21 تموز تمركزت القوات السورية في مطار بيروت الدولي، وفي 27 أقفل المطار.

«القوات اللبنانية»

في 9 آب صرح شمعون من دمشق: إنني أثق ثقة كاملة بالرئيس حافظ الأسد، وسورية هي الدولة الوحيدة التي تستطيع فرض السلام في لبنان! وفي 18 منه أمر الرئيس الأميركي فورد بإجلاء الرعايا الأميركيين عن لبنان. ومذّاك نشأ تحالف بين سورية والجبهة اللبنانية، وأرسل جوني عبده مع ضباط آخرين إلى دمشق للتنسيق مع ضباط في «الجيش اللبناني العربي الموحد» برئاسة ابراهيم شاهين الذي قاعدته رياق. والهدف إعادة توحيد الجيش وتوحيد البلد. فلم يوافق فريق جوني عبده بعد مفاوضات طويلة بسبب رفض بشير الجميّل[674]، الذي أعلن في 30 آب توحيد كل القوى العسكرية تحت قيادته. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي تأسيس مجلس قيادة مشترك لكل الميليشيات المسيحية: الكتائب، الأحرار، التنظيم، حراس الأرز، جيش التحرير الزغرتاوي وحركة الشبيبة اللبنانية، أُطلق عليه اسم القوات اللبنانية[675].

سركيس

في 23 أيلول 1976 أدى سركيس القسم في بارك أوتيل شتورة أمام 67 نائباً، وغادر فرنجية السلطة وسلّم الأمانة إلى خلفه وانضم فوراً إلى «الجبهة اللبنانية». وكان توجه سركيس استعادة ما صادرته الأحزاب والميليشيات. **واعترض بشير الجميّل، ساعياً إلى الإبقاء على مكاسبه في «حرب السنتين» كأمر واقع غير قابل للزوال: ميليشيا القوات اللبنانية، جباية الضرائب، التسلح، المؤسسات والهيئات الشعبية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية**. وخلافاً لرئيس الجمهورية، لم يكن قد اقتنع بأن الحرب في لبنان قد انتهت بطي صفحة حرب السنتين بمؤازرة

عسكرية من سورية. وكانت دمشق تريد من سركيس إبعاد جوني عبده، ووزير الخارجية فؤاد بطرس، وغسان تويني كممثل لدى الأمم المتحدة، كثمن لعلاقة إيجابية مع دمشق. كانت دمشق تعتبر بطرس متأثراً بمواقف السفيرين الأميركي والفرنسي ويجنح إلى تبني السياسة الأميركية والغربية في الشرق الأوسط[676].

في هذه الأثناء غادر جنبلاط بيروت الغربية، حيث القوات السورية تسيطر على المطار، والبوارج الإسرائيلية تطوقها بحراً، على متن زورق إلى قبرص في رحلة عربية أوصلته أيضاً إلى فرنسا. كان ذلك مسعاه الأخير لإشراك وحدات عسكرية من البلدان العربية الرئيسة من أجل موازنة القوات السورية في تركيب «قوات الردع العربية»[677].

كان العمل على التقسيم يجري في المناطق التي تقع تحت سيطرة القوى اليمينية، ومن أجل استحداث فروع للجامعات في هذه المناطق، كان بشير الجميّل يضغط بواسطة التهديد والقصف المدفعي للجامعات، **وقد بدأ بالجامعة الأميركية التي رفضت مبدئياً استحداث فروع لها ما أدى إلى قصف حرمها في 15 تشرين الأول 1976، ثم على دفعات ما أدى إلى وقوع ضحايا وإيقاف الدروس فيها، ولاحقاً خضعت إدارتها ونفذت رغبة بشير. ولحقتها الجامعة اللبنانية بعد أن خطف رئيسها بطرس ديب**[678].

التمويل والإدارة خلال الحرب

كان بشير الجميّل قد بدأ عملية الجباية بعيد انقلاب عزيز الأحدب وفرض خوات على عبور المركبات لطريق المتحف، وكان يتسلمها جان ناضر، وفيما بعد توسعت الجباية لتشمل المصارف والملاهي والمتاجر والصيدليات، وصولاً إلى كازينو لبنان الذي أجبر على دفع مبلغ 300 ألف ليرة لبنانية شهرياً بعد وضع أنطوان سعد في صندوق سيارة للضغط[679]. أما الحركة الوطنية اللبنانية فكانت تحصل على تمويلها من ياسر عرفات، ومن ليبيا والعراق، ولاحقاً عمل جنبلاط على تأسيس الإدارة المدنية على غرار الهيئات الشعبية التي أسسها جورج فريحة في المناطق الشرقية بأمر من بشير الجميّل. أما في المناطق الأخرى فكانت المناطق التي تسيطر عليها أحزاب الحركة الوطنية، وبيروت الغربية تخضع لسيطرة القوات المشتركة. وكانت رواتب الموظفين تدفع من المصرف المركزي، وعندما يتأخر الدفع يجري الضغط عبر القصف.

مؤتمر الرياض- 1976

عقد في الرياض في 16-18 تشرين الأول 1976، بمبادرة من السعودية والكويت، لبحث الأزمة في لبنان ودراسة سبل حلها. وهو مؤتمر طارئ ضم ست دول عربية فقط هي: السعودية، مصر، سورية، الكويت، لبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولم يصدر عن المؤتمر بيان ختامي. ومن قراراته: وقف إطلاق النار والاقتتال نهائياً في الأراضي اللبنانية كافة؛ تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح «قوات الردع العربية» مؤلفة من 30 ألف عنصر بإمرة الرئيس سركيس؛ تأكيد منظمة التحرير الفلسطينية احترام سيادة لبنان ووحدته؛ توجيه الحملات الإعلامية بما يكرس وقف القتال وتحقيق السلام. وبرغم هذه الأجواء فقد جرت حفلة قصف عشوائي متبادل ذهب ضحيته العشرات، أثناء انعقاد المؤتمر!

في السابع من تشرين الثاني 1976، دخلت قوات الردع العربية وانتشرت في كل المناطق حتى الزهراني جنوباً. لكن سرعان ما انسحبت جميع وحداتها باستثناء الجيش السوري. وفي 25 من الشهر نفسه انعقد في القاهرة مؤتمر ضم 14 دولة عربية، رحب بنتائج المؤتمر السداسي، ووعد بإعادة إعمار لبنان، وإنشاء صندوق لتمويل قوات الردع العربية في لبنان. وكان من أبرز الشروط لمشاركة العرب في قوات الردع، تقييد الحريات في لبنان، وبعد تشكيل حكومة التكنوقراط برئاسة الدكتور سليم الحص، في 9 كانون الأول 1976، التي حظيت من مجلس النواب بسلطات تشريعية استثنائية، كان أول مرسوم اشتراعي يُقرّره مجلس الوزراء مرسوم باستحداث نظام للرقابة على الصحف، وعندما دفع الرئيس سركيس المشروع إلى الرئيس الحص، استمهله للنقاش، فأفصح سركيس عن سبب الاستعجال: «لن تكون قوّة ردع عربية ولن تكون لجنة عربية رباعية ولن تكون مساعدات عربية للإنماء والإعمار ما لم نبدأ بهذا الإجراء»[680].

بالتزامن خرجت من بلدة القليعة قوة يقودها الرائد في الجيش اللبناني سعد حداد، وحاصرت ثكنة مرجعيون. وتوسعت اشتباكات الجنوب بين «القوات اللبنانية- الفلسطينية المشتركة»، وقوات «الجبهة اللبنانية» المدعومة من «إسرائيل»، **لتصل إلى العيشية المسيحية في 20 تشرين الثاني 1976، حيث احتلت البلدة وقتل الكثير فيها، وجرى فيها التدمير والحرق،** ونسبت هذه الأعمال إلى منظمة «الجبهة العربية» الموالية لحزب البعث العراقي. **وفي 21 تشرين الثاني 1976 قصفت مدفعية العدو الإسرائيلي الأحياء السكنية والسوق الشعبي (سوق الخميس) في بنت جبيل موقعة 23 شهيداً و30 جريحاً**[681].

كانت «منظمة التحرير الفلسطينية» بزعامة ياسر عرفات قد بدأت تعيد في لبنان تجربتها في الأردن، فبعد تمركزها في بيروت، بعيداً عن حدود فلسطين المحتلة، أصبحت القيادة الفلسطينية

تتدخل في كل شاردة وواردة، حتى وصل بها الأمر، بمرور الزمن، أن تتدخل حتى في تأليف الحكومات اللبنانية، وكانت جميع الأطراف السياسية في لبنان تتعاطى مع هذه القيادة على أنها أمر واقع. ومع الوقت تحول نشاط المنظمة، عدا عن مشاركتها في الحرب الأهلية اللبنانية، إلى اشتباكات مسلحة بين أطرافها الكثر، الذين ساهمت قيادة فتح في تفريخ الكثير منهم، عبر تشجيع الانشقاقات داخل كل فصيل، وانطبق الأمر على أحزاب لبنان الحليفة! وكانت الحركة الوطنية اللبنانية تعمل على توظيف القوة الفلسطينية في فرض التغيير الداخلي الذي تبتغيه، في مواجهة استنجاد «الجبهة اللبنانية» اليمينية بالقوات السورية، علناً، وبـ«إسرائيل» في السر، وانعكس اعتماد الحركة الوطنية على القوة الفلسطينية، خللاً في ميزان القوى لمصلحتها بداية، لكنه ارتد عليها شعبياً بسبب الانقسام الطوائفي الذي نتج منه. «في كل الأحوال لعب الوجود العسكري للفدائيين الفلسطينيين، موضوعياً، دور الجيش البديل في وجه جيش لبناني يزداد خضوعاً لإمرة «الجبهة اللبنانية»[682]. ومن جهة أخرى كان على الدولة السورية أن تدفع من رصيدها الوطني والقومي ثمناً لدعمها لقوى اليمين اللبناني، ولم يكن الكثير من السياسيين، اللبنانيين والفلسطينيين، على استعداد لتفهم النظرة الإستراتيجية للرئيس السوري، في الدفاع عن الوجود المسيحي، تحاشياً لاندفاعة اليمين باتجاه «إسرائيل». وكانت الأحداث قد أخذت منحى خطيراً في الصراع اللبناني، لا عودة فيه إلى لغة الحوار. فقد كان اليمين قد اتخذ خطوته النهائية في الاعتماد على العدو الإسرائيلي، وبدأ يجهز نفسه للعمل على إخراج السوريين من المناطق التي يسيطر عليها.

اغتيال كمال جنبلاط

كانت خطة الحسم العسكري التي جاهر بها رئيس «الحركة الوطنية اللبنانية»، كمال جنبلاط، قد أظهرت أن الصراع قد وصل إلى نقطة اللاعودة، وعليه كانت القوى الخارجية المراهنة على حشر القيادة السورية في زاوية الصراع اللبناني، من أجل تجميد معاندتها للتسوية التي كان الرئيس المصري أنور السادات قد بدأ الإعداد لها بشكل حثيث. وعليه كان العمل على خطين اثنين: أولهما، دفع اليمين اللبناني إلى إحراج السوريين، وثانيهما توجيه اتهام للقيادة السورية يبعدها عن إعادة التواصل مع الحركة الوطنية. ففي 16 آذار 1977 اغتيل كمال جنبلاط، ووجه الاتهام بشكل آلي إلى المخابرات السورية، واستغل هذا الأمر أيما استغلال من قبل القيادة العراقية.

ورث وليد جنبلاط زعامة الحزب الجنبلاطي، والحركة الوطنية، وكانت التداعيات السياسية في المنطقة تحتم على الزعيم الجديد، تدارك خطر تداعيات جريمة اغتيال والده، فدعا الناس إلى ضبط النفس وعدم الانجرار إلى ردّات فعل منعاً لاستكمال المؤامرة وافتعال فتنة طائفية

بين المسيحيين والدروز. وفي 7 نيسان 1977 التقى وليد جنبلاط أمين الجميّل لأول مرة في منزل جان عبيد. وفي 19 أيار، لبى دعوة الرئيس حافظ الأسد، وزار دمشق على رأس وفد حزبي حيث التقى الرئيس السوري وتم الاتفاق على إنشاء لجنة تنسيق تضع برنامج عمل لجبهة وطنية لبنانية[683]. وفي الفترة نفسها، **بدأ حزب الكتائب وحلفاؤه يرون أنّ سورية تحتل لبنان لأسبابها الخاصة، حيث اضطلع بيار الجميّل مع «قيادات مسيحية أخرى بينها الرئيس كميل شمعون والديبلوماسي شارل مالك وحراس الأرز بقيادة إتيان صقر في مواجهة السوريين تحت اسم «الجبهة الوطنية»، في معركة «المئة يوم»**[684]. **وفي شهر أيار 1977، «وقع الصدام الأول بين «القوات اللبنانية» والجيش السوري في قرية بيلا في الشمال** لتتصاعد بعده «الصدمات تدريجاً»، على حد تعبير كريم بقرادوني. وفي الإطار نفسه، **كانت العلاقات مع «إسرائيل» تسير على قدم وساق، حيث «تأسس في الأشرفية أحد أطول أسرار الحرب اللبنانية ألا وهو مكتب 04»**[685].

الخروج المصري: كامب ديفيد

كان السادات يعتقد ويكرر «**أن جميع أوراق اللعبة أضحت في يد أميركا**»، وبناءً عليه رأى ضرورة عقد صلح منفرد مع الكيان الصهيوني، بحيث تلتحق به سورية والأردن، وحاول إقناع ياسر عرفات بقبول فكرة غزة-أريحا أولاً، لينضم هو كذلك إلى التسوية. وبعد تدخلات حثيثة من قبل الديبلوماسية الأميركية والرومانية، قرر أنور السادات أن يكسر ما سماه بـ«الحاجز النفسي» بين العرب و«إسرائيل». وقد تذرع أمام الشعب المصري بأن مصر تكابد الخسائر الجسيمة في الحروب، وكذلك في حالة اللاحرب واللاسلم. وبالتالي فلا بد من إنهاء حالة العداء مع «إسرائيل»، ليتسنى لبلاده أن تتفرغ لشؤونها الداخلية، وليتدبر العرب أنفسهم! وفي 17 أيلول 1977، استضاف ملك المغرب الحسن الثاني في القصر الملكي في عفران على الأطلس، وبحضوره، لقاءً ضم عن «إسرائيل» موشيه دايان ورئيس الموساد ديفيد كيمحي، وعن الرئيس السادات كلاً من وزير الخارجية حسن التهامي ورئيس المخابرات اللواء كمال حسن. بعد ذلك أعلن السادات في مجلس الشعب المصري، عزمه زيارة القدس المحتلة، والتوجه بخطاب إلى «الشعب الإسرائيلي» من «الكنيست»، حال توجيه الدعوة إليه من قبل الصهاينة، وكان عرفات حاضراً وصفق للسادات. وفي 17 تشرين الثاني، زار دمشق لمحاولة إقناع الرئيس حافظ الأسد بخطوته، لكنه حذره: «إن مبادرتك سوف تهدم السلام بدلاً من أن تبنيه، فالاتفاق الثنائي بين مصر و«إسرائيل» شيء والسلام الحقيقي شيء آخر». وفي 19 من الشهر نفسه، زار السادات الكيان الصهيوني، وألقى خطابه الشهير في الكنيست، ومما جاء فيه: «إن مصر تريد انسحاباً إسرائيلياً

كاملاً من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، وإن المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع وتلك بداية الحل». ولكن الوقائع جاءت لتؤكد أن «إسرائيل» أخذت من السادات كل شيء، لتعطيه الشيء الوحيد الذي كان له في الأصل، وكان لديه قبل أن تعطيه إياه، ولم يكن محتاجاً إليها للحصول عليه، وهو استبعاد الحرب»[686].

بعد مفاوضات ضمت الرئيس الأميركي جيمي كارتر والرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في منتجع كامب ديفيد، توجت بالإعلان في 17 أيلول 1978، عن: «توصل مصر و«إسرائيل» إلى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي الإسرائيلي وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط». وكان من أخطر بنود هذه الاتفاقية: إخراج مصر من دائرة الصراع العربي-الصهيوني وإنهاء حالة الحرب مع «إسرائيل» والاعتراف بها. وقد وقعت الاتفاقية باحتفال رسمي في آذار من العام 1979. وبينما حصل الكيان الصهيوني على كل ما يريد، من فتح المياه الدولية للسفن الإسرائيلية، وإنهاء الحظر والمقاطعة، كل ذلك مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي من سيناء التي كانت تشكل عبئاً عليه.

وبناءً على اتفاقية كمب ديفيد، واستعداداً للمفاوضات بشأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، قدم مناحيم بيغن يوم 3 أيار 1979 مسودة مشروع تضمنت: تشكيل سلطة إدارة ذاتية فلسطينية برعاية الاحتلال، تتولى فيها أجهزة الأمن الإسرائيلية المسؤولية عن الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب؛ تخضع المستوطنات اليهودية والسكان اليهود للقضاء والقانون والإدارة الإسرائيلية، كما يحافظ على الحق في الاستيطان في أقاليم الحكم الذاتي. تكون «الدولة الإسرائيلية» مسؤولة عن تخطيط قطاع المياه بالتشاور مع المجلس الإداري. وأما البند 13، فينص على أن «إسرائيل» لن تسمح أبداً بإقامة دولة فلسطين في «يهودا» و«السامرة» وقطاع غزة لأنها ستشكل خطراً على وجودها وأمنها.

الارتدادات الإقليمية لحركة السادات

كانت ردة الفعل العربية كبيرة، وكانت استجابة الحكام بقطع العلاقات مع مصر. وكان ذلك بداية لخروج مصر الكبير من التأثير العالمي الذي صنعه جمال عبد الناصر في مواجهة الهيمنة الغربية، وخرجت طبعاً من دائرة الصراع العربي- الصهيوني، الأمر الذي ستكون له تداعيات خطيرة على الوضع العربي برمته، وخصوصاً على الوضعين اللبناني والفلسطيني. وكما كانت اتفاقية سيناء سبباً لأحداث لبنان سنة 1975، كما يقول الرئيس الأسد، فإن زيارة السادات للقدس، لم

تكن لتمر دون تداعيات لبنانية، **ففي شهر تشرين الثاني 1977 قصفت «إسرائيل» بالمدفعية الثقيلة مدينة صور والمخيمات الفلسطينية وقرى شيحين وطيرحرفا ومجدل زون وجبين وأم التوت والعزية وغيرها، فسقط أكثر من 135 شهيداً ومئات الجرحى من المواطنين**. واكتفى الأمين العام للأمم المتحدة بالتسجيل في تقريره في 10 منه بالإعراب عن «قلقه الشديد لتصعيد التوتر والعنف في المنطقة»[687]، والحقيقة أنه «لم يسعف وجود قوات اليونيفيل في حل معضلة الجنوب اللبناني الشائكة، اللهم إلا أنها لعبت دور شبكات الأمان لتمكين سيطرة «إسرائيل» على الشريط الحدودي»[688].

كان على القوى الممانعة في المنطقة أن تغير من تكتيكاتها، بعد خطوة السادات الأخيرة. وجاء التقارب بين القيادة السورية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واستطراداً، «جرى انعطاف بارز في موقف الحركة الوطنية من القوات السورية الموجودة في لبنان، ورأى الحزب الشيوعي: أن هناك مخططاً أميركياً-إسرائيلياً- ساداتياً، يريد مساومة سورية على وجودها ودورها في لبنان، حيث يسمح لها بالبقاء إذا التحق الرئيس الأسد بالرئيس السادات وقام بزيارة مماثلة إلى القدس»[689].

شبح التوطين

كانت بعض قوى اليمين في لبنان تؤيد خطوة السادات، فيما أطراف أخرى في «الجبهة اللبنانية»، يحاولون النأي بأنفسهم عن موضوع التسوية، تخوفاً من انعكاساتها السلبية على الساحة اللبنانية. وكان «بالون» التوطين قد أطلق في سماء الشرق الأوسط، يعني أن التصور الإسرائيلي للحل، وبالتالي الأميركي، لا يمر بدولة فلسطينية، وأن على هؤلاء الموجودين هنا وهناك، أن يبقوا حيث هم، وعليه فإن «فاتورة السلام الظرفي، ستقدم بالنتيجة إلى صندوق لبنان» على حد تعبير الكتائبي أدمون رزق الذي طلب من «المسؤولين اللبنانيين، على كل المستويات الرسمية والوطنية، أن يتبصروا في المواقف، وأن يتذكروا أن ثمة من هو أولى بالتأييد من الرئيس السادات، وأن في ذمة لبنان، وعلى لبنان، ديناً لغير مصر ورئيسها، وأنه إذا كانت الواقعية، والحرص على التفهم، قد أمليا على سورية الامتناع عن إحراجنا بأي مطلب يعرض بنيتنا الداخلية إلى مزيد من الحساسية، ويهدد أسوارنا الخارجية الطريئة، فلا يعني هذا أنه يجوز لنا أن ننحاز إلى المواقع الأخرى التي هي في غير مصلحتنا اللبنانية اليوم وغداً»[690]. إلا أنه وبرغم كل هذه التحذيرات، كانت «الجبهة اللبنانية» على موعد مع مزيد من العداء لسورية، ومزيد من الانفتاح على «إسرائيل»، فيما كان لبنان، وجنوبه خصوصاً على موعد مع مزيد من الاعتداءات الصهيونية. وصدقت توقعات الرئيس الأسد، بشأن مبادرة أنور السادات التسووية وانعكاساتها.

عملية الليطاني

على أثر هجوم نفذه فدائيون فلسطينيون على طريق حيفا - تل أبيب، وتحت ذريعة قدوم المهاجمين من الأراضي اللبنانية، اجتاح الجيش الصهيوني جنوب لبنان ليل 14-15 آذار 1978 في عملية أسمتها حكومة العدو «عملية الليطاني». **وأعلن قائد الأركان الإسرائيلي موردخاي غور أن كيانه ينوي إقامة حزام أمني على الحدود اللبنانية، يصل إلى عشرة كيلومترات**. وفي 18 آذار اجتازت قوات العدو هذا العمق، واحتلت كل المناطق الواقعة جنوب الليطاني باستثناء أربعة جيوب. على أثر هذه العملية أصدر مجلس الأمن الدولي القرار الرقم 425 الذي قضى بانسحاب «إسرائيل» من لبنان حتى الحدود الدولية، وبتكليف قوى دولية مهام حفظ السلام في الجنوب. **وقد أسفر هذا العدوان عن سقوط 1168 شهيداً، أكثر من نصفهم مدنيون، وتدمير شبه كامل لقرى كثيرة. ونزوح أكثر من نصف مليون شخص. وخلال الاجتياح ارتكب العدو عدة مجازر منها: مجزرة عدلون التي سقط فيها 20 شخصاً، خلال قصفهم في سيارتين. نفذتها قوات الكوماندوس الإسرائيلي الموجودة على ساحل عدلون[691]؛ مجزرة الخيام التي قتل فيها 50 عجوزاً أعمارهم بين 70 و85 سنة؛ مجزرة راشيا الفخار، حيث قصفت قوات العدو كنيسة البلدة وسقط جراء القصف 15 مواطناً؛ مجزرة العباسية حيث دمرت الطائرات الإسرائيلية مسجد البلدة فاستشهد 90 مواطناً من أبنائها؛ مجزرة الصرفند حيث استهدف كمين اسرائيلي سيارتين مدنيتين وأوقع 16 شهيداً من النساء والأطفال[692]؛ مجزرة الأوزاعي، حيث قام الطيران الإسرائيلي بقصف وحدات سكنية ومؤسسات تجارية ما أدى إلى قتل 26 مواطناً وجرح آخرين وتدمير 30 وحدة سكنية تدميراً كاملاً[693]؛ إضافة إلى مجزرة في بلدة كونين الحدودية التي ذهب ضحيتها تسعة وعشرون مواطناً من مختلف الأعمار. وأبيدت داخل الجبل قرى بأكملها بعد تهجير سكانها، وهدمت فيها المنازل، وأتلفت المزروعات وقضي بداخلها على نبض الحياة**، وهذه البلدات هي الخيام، حانين، رشاف، يارين، مارون الراس، الزلوطية، الضهيرة والبستان، أم التوت، مروحين، القنطرة، الغندورية وراشيا الفخار. **وبعد صدور القرارين 508-509، عزلت «إسرائيل» المناطق الحدودية، وأسمتها «الحزام الأمني»، الذي ضم أكثر من 55 قرية ومدينة لبنانية**، من أبرزها بنت جبيل وجديدة مرجعيون والخيام والناقورة وكفرشوبا. «والتي أضحت منطقة معزولة يمارس عليها شريعة الغاب تحت ظل القهر والاعتداء»[694] من قبل الميليشيات العميلة لـ«إسرائيل». وعملت سلطات الاحتلال على ربط سكان القرى الحدودية اقتصادياً وخدماتياً بكيان العدو، عبر السماح لبعض المواطنين بالعمل داخل فلسطين المحتلة، أو الاستشفاء في مشافي العدو، كما ربطت سلطات الاحتلال شبكة مياه 14 قرية لبنانية في قضاء بنت جبيل وقضاء صور بشبكة مياه مستعمرة شتولا،

وأصبح على كل مشترك لبناني في هذه الشبكة أن يدفع رسوماً شهرية تصب في خزانة شركة المياه الإسرائيلية. ومعلوم أن الشبكة اللبنانية تتغذى أصلاً من مياه مشروع الليطاني[695]، والمياه التي تبيعها «إسرائيل» تنبع من الأراضي اللبنانية!

القطيعة الكتائبية مع سورية

بناءً على مستجدات السياسة في الشرق الأوسط، وعلى المعطيات الميدانية جنوباً، حسمت «الجبهة اللبنانية» موقعها إلى جانب «إسرائيل»، **وفي 7 شباط 1978 افتعل النقيب سمير الأشقر اشتباكاً مع جنود سوريين في قوات الردع وقتل منهم 13 عسكرياً وجرح 36 آخرين قرب ثكنة الفياضية، في بادرة لإخراج قوات الردع من المناطق الشرقية، وفق مخطط قاده بشير الجميّل الذي صارت قواته رأس الحربة في هذه الخطة. واتهمت سورية مدير المخابرات جوني عبده بالتنسيق مع القوات لهذا الهدف**. ورفض سركيس طلب سورية بإقالته[696]. **وابتداءً من 9 نيسان 1978، أعلنت الحرب المفتوحة على الوجود السوري، وسقط عدد كبير من الجنود، وخصوصاً في دير بيللا قضاء بشري؛ والفياضية، وعادت خطوط التماس في عين الرمانة لتشتعل، واستؤنفت حفلات التقاصف المدفعي في الأيام التالية، ما أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى من المقاتلين والمدنيين**. وفي أيار 1978 شكلت لجنة ارتباط مشتركة، مؤلفة من الجانب السوري العقيد محمد الخولي والعقيد محمد غانم والمقدم إبراهيم حويجة، وعن الكتائب، جورج سعادة وأمين الجميّل وأدمون رزق.

كانت العلاقات الكتائبية-الإسرائيلية تسير على قدم وساق، وبدأ إرسال أفراد القوات إلى «إسرائيل» للتدريب بانتظام، وفي ظل احتدام العدائية ضد الوجود السوري، فيما يسميه الكتائب «حرب الصمود أو حرب المئة اليوم»[697]. **انسحب الرئيس فرنجية من لقاءات الجبهة اللبنانية احتجاجاً، فبدأت عمليات تصفية متبادلة بين الكتائبيين والمردة في الشمال وتحديداً في منطقة زغرتا الزاوية، وفي السابع من حزيران قتل رئيس إقليم زغرتا الزاوية الكتائبي جود البايع، ردت الكتائب بمجزرة إهدن التي قادها سمير جعجع على رأس قوة من 200 عنصر، في 13 حزيران 1978، والتي أودت بحياة النائب طوني فرنجية وزوجته وابنتهما وثمانية وعشرين مرافقاً. فيما أسماها بشير الجميّل: «انتفاضة المزارعين ضد الظلم والإقطاع»[698]، وردت المردة بقتل 34 كتائبياً في بلدة القاع البقاعية**. وهكذا انقسم الجبل الماروني ورسمت خطوط جديدة لمرحلة جديدة ستستمر سنين طويلة.

بعد توقيف بشير الجميّل على أحد حواجز الجيش السوري، في الأول من تموز 1978، انفجر الوضع العسكري استهدافاً لمواقع الجيش السوري، ومع أنه جرى إطلاق الجميّل سريعاً، إلا أن الأمر تطور **ليشمل القصف العديد من المناطق، وسقط المئات من القتلى والجرحى**. وقد شمل القصف بيت الكتائب المركزي في الصيفي، في الثالث من تموز «فهدم قسم كبير منه ونجا بعض أركان القيادة الكتائبية بأعجوبة»[699].

في هذه الآونة، حاولت السلطة اللبنانية في 31 تموز 1978، إرسال قوة من جيشها إلى الجنوب، لتعمل بالتنسيق مع قوات الطوارئ الدولية بناءً على قرار الأمم المتحدة الرقم 444. وأثناء توجهها باتجاه مرجعيون تعرضت لقصف مدفعي صهيوني كثيف، فتوقفت في كوكبا، وأخفقت الأمم المتحدة والولايات المتحدة في إقناع «إسرائيل» بعدم عرقلة انتشار الجيش اللبناني[700]، **وكان الهدف من عرقلة انتشار الجيش جنوباً فسح المجال لإعلان العميل سعد حداد في 19 نيسان 1979 «دولة لبنان الحر» على الأراضي التي يسيطر عليها بحماية «إسرائيل».**

في 21 آب 1978 قام كميل شمعون بزيارة الكيان الصهيوني، والتقى مناحيم بيغن، الذي أعطاه «ضمانات» منها: حماية المسيحيين، وعدم السماح باستخدام الطيران السوري في لبنان، ولم تشق هذه الضمانات طريقها إلا أثناء حرب زحلة.

في 28 أيلول عنف القصف المتبادل، وشمل «القرى المتنية لا سيما بكفيا و منزل الشيخ بيار الجميّل تحديداً. أثار عنف ذلك اليوم حركة ديبلوماسية دولية. فأعلن الرئيس الأميركي عن إقامة مؤتمر حول لبنان ودعا الأمين العام للأمم المتحدة لوقف القتال»[701]. وفيما كان مدير المخابرات جوني عبده يؤيد القوات في حربها ضد الوجود السوري، كان الرئيس سركيس يطلب إلى جوني عبده التوجه إلى دمشق لوقف الحرب، إلا أن عبده كان يوافيه إلى بعبدا ليقول له: «من قال إنه من الضروري الآن وقف المعارك والاشتباكات». وفي رده على اتهامه بعدم اتخاذ موقف من السوريين، كان جواب سركيس «المشكلة تتجاوزني بكثير، صعبة للغاية ومعقدة، المهم بالنسبة إلي أن لا ييأس اللبنانيون، لا يزال الوضع الاقتصادي جيداً على رغم الدمار والحرائق، والليرة لا تزال قيمتها الشرائية متينة، والناس قادرون على العمل والتحرك»[702]. وفيما كان بشير الجميّل يخوِّن الرئيس سركيس ويتهمه بالعمالة لسورية، كان سركيس يرى في بشير أزعر ولا يحب سماع اسمه. وقد أوعز بشير إلى سمير الأشقر بالتمرد وإنشاء «حركة الجيش اللبناني الثوري» وصار يهاجم مقرات الجيش ويصادر السلاح والآليات، فأحاله فيكتور خوري على القضاء العسكري هو وأحمد الخطيب، وطلب من جوني عبده إنهاء ظاهرة الأشقر، **فاقتحم مركزه في قرنة شهوان حيث قتل.**

وردت القوات بمحاولة اغتيال وزير الدفاع والخارجية فؤاد بطرس في 2 تشرين الثاني، وفي 7 تشرين الثاني 1978 فجر القواتيون منزل قائد الجيش في عمشيت. وتوالت عمليات استهداف الجيش في المناطق الشرقية على يد القوات اللبنانية، وقد برز في ذلك إيلي حبيقة الذي اعتقلته مخابرات الجيش ونقلته إلى الفياضية. فقامت القوات بقطع الطرقات واحتجاز عسكريين، وأطلقت النار على طوافة تقل السفير السعودي علي الشاعر الذي أصيب في رجله، إضافة إلى السفير الكويتي عبد الحميد البعيجان وكانا عائدين من مقابلة مع سليمان فرنجية في زغرتا[703].

توقفت حرب المائة يوم بعد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين بين 15 و17 تشرين الأول 1978، وأخذ جنود سودانيون وسعوديون مكان السوريين في بعض مناطق الشرقية، ما لبثت أن انسحبت ليأخذ مكانها الجيش اللبناني[704].

رداً على مسودة بيغن بشأن إقامة إدارة مدنية فلسطينية خاضعة للاحتلال، ورفض إقامة «دولة فلسطينية» ترضي طموح ياسر عرفات، صعدت منظمة التحرير الفلسطينية قصفها للمستوطنات من الأرض اللبنانية، وردت المدفعية الإسرائيلية بقصف مدن وقرى الجنوب. واعتباراً من أيار تضاعفت هذه الاعتداءات، **وفي أقل من سنة، تعرض الجنوب «لحوالى 170 اعتداءً نفذها العدو باسم محاربة «المخربين الفلسطينيين» لكن نتيجتها كان سقوط 147 مدنياً لبنانياً بينهم 34 طفلاً لا يتجاوزون الثانية عشرة من العمر، فضلاً عن 184 جريحاً وحوالى العشرين مخطوفاً»**[705].

الثورة الإيرانية

في الأول من شباط 1979 انتصرت الثورة الإيرانية بقيادة روح الله الخميني، بعد الكثير من الآلام والدماء، وفر شاه إيران من البلاد، على أمل أن تعيده المخابرات الأميركية مرة أخرى إلى العرش. وعليه كان للقضايا العربية أن تكسب حليفاً يعوض بعض ما فقدته بانسحاب النظام المصري، وتموقعه في الحلف الأميركي.

إخفاء السيد موسى الصدر

في الأول من أيلول 1979، وأثناء زيارة قام بها السيد موسى الصدر إلى ليبيا، بناءً على دعوة رسمية، للمشاركة في الاحتفالات التي يجريها القذافي سنوياً تمجيداً لـ«ثورة الفاتح من سبتمبر». جرى إخفاء الإمام الصدر ورفيقيه الشيخ حسن يعقوب، والصحافي عباس بدرالدين، في ليبيا، في لغز لا يعرف كنهه إلا معمر القذافي وربما أقرب الناس إليه، أو ربما الطرف الثالث الذي

قام بالجريمة لأهداف أخرى. الأمر الذي يخفي في ثناياه أسئلة كثيرة عن سبب هذا الاستهداف، ليس أقلها، انزعاج البعض من نشاط الصدر لوقف الحرب في لبنان، وتقربه من السياسة الرسمية السورية، والأهم هو سحبه الرصيد القوي لشبان الطائفة الشيعية من قواعد الأحزاب الأخرى، وإلحاقهم بـ«حركة أمل»، التي ستصبح بمرور الوقت ذات شأن كبير في السياسة والعسكر.

التورط السوفياتي في أفغانستان

في 27 كانون الأول 1979، تدخل السوفيات عسكرياً في أفغانستان لحسم صراع على السلطة هناك. واقتحمت قوة خاصة مقر حفيظ الله أمين المشتبه في علاقته مع الأميركيين، والذي لقي مصرعه، وانتقلت السلطة إلى بابراك كارمال زعيم فرع «برشام» في الحزب الشعبي الديموقراطي الأفغاني الذي وصل إلى البلد مع الوحدات السوفياتية، هذا التدخل الذي استدعى التدخل الأميركي، حيث شجعت المخابرات الأميركية على تأسيس «الجماعات الجهادية» لمقاومة الوجود السوفياتي واستنزاف اقتصاده، والذي سينتهي بانسحاب الجيش السوفياتي المنهك في حرب عصابات طويلة، وكان من ارتدادات هذه الحرب، تأسيس التنظيمات الإرهابية العالمية على يد من يسمى «الأفغان العرب»، وبدعم مالي وإيديولوجي سعودي وبإشراف مخابراتي أميركي. ومن أبرز هذه المجموعات «تنظيم القاعدة» الذي أسسه أسامة بن لادن في 11 آب 1988، وما سوف يتفرع منه من تنظيمات تكفيرية لاحقاً.

حسم الزعامة على المناطق الشرقية

كانت الحرب الأمنية والسياسية بين جوني عبده وبشير الجميّل في ذروتها. لم تعد تقتصر على الخلاف السياسي والتسابق إلى المعلومات، **بل أضحت المناطق الشرقية مسرحاً مشرعاً لأعمال عنف وخطف واعتداء وتبادل جثث بين فرقة «المكافحة» بأوامر من جوني عبده وميليشيا القوات اللبنانية**[706]. توسط جوزف أبو خليل بين بشير الجميّل وجوني، وعبره الرئيس سركيس، فزار الجميّل بعبدا في 13 أيلول 1979. وكان الجميّل يأمل من سركيس أن يحسن صورته لدى الأميركيين. وفي هذا اللقاء اتفق الطرفان على التنسيق المستمر، وقر الرأي على أن يكون زاهي البستاني هو الوسيط بينهما. وطلب جوني عبده من بشير الجميّل ترك خطوط التماس للجيش اللبناني، وترك العلاقة مع سورية كشأن خاص بالدولة التي لا تعتبرها عدواً[707]. وبناءً على هذه المجريات، تبدل موقف سركيس من بشير، وبدأ يفكر في احتمال انتخابه رئيساً مقبلاً للجمهورية، وبدأت أجهـزة المخابرات العـمل على هذا الخطّ، واعترض الرئيس سليم حص على توجهات

سركيس، الذي كان يشن حملة على ازدواجية السلطة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء[708]، مع العلم أن الازدواجية الحقيقية كانت بين دويلة ياسر عرفات ودويلة بشير الجميّل. قدم الرئيس الحص استقالته، وكلف سركيس شفيق الوزان، تأليف الحكومة العتيدة. بعد هذه المستجدات أصبح الأمر متاحاً أمام بشير الجميّل للاستفراد والسيطرة على «المناطق المسيحية».

بعد اتفاقية كمب ديفيد، بدأت السياسة الأميركية تلحظ دوراً للكيان اللبناني ضمن مخططاتها، شهد العام 1980 اعتداءات صهيونية متكررة، إلا أن التطور الأبرز تمثل في سياسة قضم أراضٍ لبنانية، حيث اقتطعت «إسرائيل» مساحات شاسعة من الأراضي الحدودية في العديسة وعلما الشعب وعيتا الشعب وعيترون ورميش وحولا وميس الجبل، وغيرها من القرى المتاخمة[709]. **وفي آذار من هذا العام دعا ناطق رسمي أميركي لبنان إلى الانضمام إلى اتفاقية كامب دايفيد، فيما مسألة السلطة في لبنان قد وضعت على جدول الأعمال في «إسرائيل». صاغ شارون رؤية لنظام جديد، تتصور لبنان مسيحياً، بقيادة بشير الجميّل، وضفة غربية إسرائيلية وأردن فلسطينياً**[710]. وبناءً عليه دخلت الحرب فصولاً جديدة، وبدأ سركيس يرى أن بشير الجميّل ليس المشكلة ولا العقبة الوحيدة أمام الحل. ثم بدأ تقارب جوني عبده من مفاهيم الجميّل. تزامن ذلك مع تنظيم الحركة الوطنية اللبنانية عرضاً عسكرياً بمناسبة الذكرى الثالثة لاغتيال كمال جنبلاط، وأطلقت مشروعاً من أجل «سلام الشجعان» دعا إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة التوازن السياسي بين المعسكرين المتقاتلين. ردت «العمل» (في 20 آذار) بالقول إنه لن تكون وحدة لبنانية ما دام يوجد مليون فلسطيني على أرض لبنان وطالبت بإعطاء الأولوية لانتشار الجيش في الجنوب. وفي 12 حزيران 1980 انتُخب وليد جنبلاط رئيسًا للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية. وفي العام نفسه انتخب المحامي نبيه بري رئيساً لحركة أمل مكان الرئيس حسين الحسيني. وفي العام 1980 نفسه، قتلت ابنة بشير الجميّل مايا بواسطة سيارة مفخخة كانت تستهدف أباها، في صراع على النفوذ في المناطق المسيحية.

توحيد البندقية المسيحية

بدأت معركة توحيد البندقية المسيحية، على يد بشير الجميّل، الذي كان يوثق علاقته بـ«إسرائيل»، ويحاول إزاحة أخيه من واجهة حزب الكتائب، بعدما أفلح في تحييد الحرس القديم، بالاعتماد على الطلاب وعنصر الشباب وأبناء الطبقات الوسطى والفقيرة. **وقد أسس قوات «S.K.S» من ألف عنصر، سيطر بها على الأمن الذاتي في أحياء بيروت الشرقية. وفي بادئ الأمر، جرى التخلص من ميليشيات الأحزاب الأرمنية، «بعد اتهامها بالوقوف على الحياد في الحرب، ورفض دفع الضرائب والخوات للجباية المشتركة»**[711]**. وبعد اشتباكات متقطعة وعمليات خطف وقتل بين الشمعونيين وقوات بشير منذ تموز 1979، راح ضحيتها أكثر من 160 قتيلاً خلال عام واحد، كان على بشير إطاحة جماعة داني شمعون في هجوم شنته قواته في 7 تموز 1980 استمر يومين على ثكنات الشمعونيين أسفرت عن سقوط 70 قتيلاً وعشرات الجرحى**، وفي 9 تموز أعلن داني شمعون استقالته من حزبه وحل ميليشيا نمور الأحرار. بعد هذه الأحداث لم يعد خارج سيطرة بشير الجميّل سوى منطقتين: المتن الشمالي بزعامة شقيقه أمين، وجرود جبيل تحت سيطرة سمير جعجع قائد مسلحي الشمال الذين ارتكبوا مجزرة إهدن وهجروا من هناك إلى جبيل وجرودها[712]. وكردة فعل على أحداث الصفرا، جرت في 27 آب 1980، محاولة فاشلة لاغتيال السفير الأميركي في لبنان، غونتر دين، بواسطة صاروخ LAW أميركي، أطلق باتجاه سيارته، كانت المحاولة من تدبير الياس حنوش، قائد الأحرار، وقد أثبتت التحقيقات الأميركية من الرقم الذي يحمله الصاروخ، أنه سلم للجيش الإسرائيلي الذي حوله ضمن صفقة، لقوات بشير الجميّل سنة 1976»[713].

بعدما أبعد شريكه الشمعوني الشاب، تمكن بشير من صوغ تفاهم مع شمعون الأب الوفي للمشروع الغربي الذي يعمل لديه. وبعد ذلك سقطت منطقة المتن التابعة لأمين الجميّل، فأصبحت الشرقية كلها في قبضة بشير الذي شكل قيادة «القوات اللبنانية»: 3 من«الكتائب»، 2 من

«الأحرار»، 2 من «التنظيم»، وواحد من «حراس الأرز». **ومن خلال حروبها الشرسة داخل المنطقة الشرقية تمكنت هذه القوات من تأسيس منظمة عسكرية تتبعها مؤسسات وأجهزة فاعلة وناشطة، ففرضت الضرائب على السكان وعلى الفاعليات الاقتصادية في مناطق سيطرتها. وفرض بشير سلطته على الحوض الخامس من مرفأ بيروت، وأنشأ بمساعدة سركيس والترهيب بالقصف المدفعي والخطف، فروعاً للمؤسسات الرسمية في المناطق الشرقية، ومنها مصرف لبنان والجامعة اللبنانية**. واعتبرت القوات اللبنانية نفسها المسؤولة عن مصالح المسيحيين وأمن المجتمع المسيحي بعامة والموارنة بخاصة. وفي تشرين الأول 1980، استولى بشير الجميّل على زحلة، بواسطة مقاتلين تسللوا إليها من بيروت واشتبكوا مع مسلحي «الحنش» الذي فر سابقاً من عين الرمانة، وعندما دخلت «قوات الردع العربية» للفصل بين المتقاتلين، اصطدمت بمسلحي الجميّل الذي كان قد حسم الوضع لمصلحته، ففرضت منذ كانون الأول حصاراً على المدينة بانتظار خروج ميليشيا القوات منها.

صدام حسين وبشير الجميّل

بدأ توجه جماعة «تنصيب بشير الجميّل» بالنشاط، وقد أضيف إلى تصور ميشال عون-أنطوان نجم، تصور آخر من قبل كريم بقرادوني وجوزيف أبو خليل، يقضي بفدرلة لبنان. وقد وجدت هذه التوجهات عند اليمين اللبناني تشجيعاً متعدد الأطراف، **فقد زار إيلي حبيقة وزاهي البستاني بغداد، حيث وجدا كل الدعم من قبل صدام حسين، الذي أمد قوات بشير بالمال والسلاح، وبالطبع تلاقى هذا مع رغبة الأميركيين، على اعتبار أن «إسرائيل الثانية» سوف تكون مقبولة من العرب خلافاً لـ«إسرائيل» الأولى»**[714]. **وبالطبع حصل المشروع القواتي على الدعم الإسرائيلي ونظامي أنور السادات وصدام حسين، أما القاسم المشترك فهو العداء لسورية ونهجها الرافض للانخراط في مشاريع التسوية!**

في 17 كانون الأول 1980، زار رئيس الأركان الصهيوني إيتان، المنطقة التي يسيطر عليها بشير الجميّل، وفي ثكنة أدونيس أكد إيتان «أن زيارته رسمية وأنها إشارة لولادة علاقة دولة إلى دولة». وقد أفاد أن العمليات ضد الفلسطينيين في لبنان ستستمر حتى إنهاكهم وتحطيم قدراتهم العسكرية. جاء ذلك في ظل تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على المدن والقرى اللبنانية، وخصوصاً في الجنوب. **ففي الثاني من آذار 1981، قامت القوات الإسرائيلية بقصف مدن صيدا وصور والنبطية، ما أدى إلى استشهاد 12 مواطناً وجرح 40 آخرين، وكالعادة، علق مستشار الرئيس الأميركي كسبار واينبرغر، أن الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان مبررة**[715].

الحرب العراقية- الإيرانية

كان صدام حسين، الذي أطاح الرئيس أحمد حسن البكر، وأعدم أبرز رفاقه، وتخلص من الوحدة مع سورية، قد بدأ بتصفية المعارضة. فبعد تصفيته للكثير من كوادر الحزب الشيوعي، وتهجيره للبقية، قتل رجل الدين الشيعي السيد محمد باقر الصدر في 9 نيسان 1980، **وتبع ذلك اضطرابات في جنوب العراق، ومناوشات على الحدود مع القوات الإيرانية. والتقى صدام عملاء المخابرات الأميركية في عمان، تبعها تزويده بقطع الغيار الأميركية، وبعض الأسلحة. وفي الخامس من آب زار السعودية والتقى الأمير فهد، وناقش معه خطة مهاجمة إيران**. وفي 17 أيلول من السنة نفسها، ألغى اتفاق الجزائر الذي وقعه بنفسه مع الشاه سنة 1975، وتخلى له بموجبه عن نصف شط العرب. قرر صدام في لحظة ضعف إيران، وانشغالها في ترتيب أمورها الداخلية عقب الثورة، أن الوقت قد حان ليجعل من نفسه رجل الغرب وعرب النفط القوي. وبدأ الجيش العراقي هجومه، في 22 أيلول 1980. **وقد وقف الرئيس السوري حافظ الأسد إلى جانب إيران في الحرب المفتوحة عليها، وكان من أسباب سورية لهذا التعسكر حاجة سورية إلى حليف غني بالسلاح والبترول، وصادق في موقفه ضد الغرب يعوض عليه خسارة الحليف العربي المصري المنتقل إلى حلف الأعداء، إضافة إلى توتر العلاقة مع السعودية والنظام العراقي الذي أفشل توحيد الحزب والبلدين، وكان يعادي الدولة السورية بوضوح**. امتدت الحرب مدة ثماني سنوات، واستنزفت قدرات البلدين، وخلفت دماراً وقتلاً كبيرين.

مؤتمر عمان 1980

عقد في عمان في 25 تشرين الثاني 1980، مؤتمر قمة عربي، وصدرت عنه قرارات أهمها: عزم القادة العرب على إسقاط اتفاقيتي كامب ديفيد للسلام مع «إسرائيل»؛ التأكيد أن قرار مجلس الأمن الرقم 242 لا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة القضية الفلسطينية؛ الدعوة إلى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، وتأييد حقوق العراق المشروعة في أرضه ومياهه؛ إدانة الاعتداء الإسرائيلي على لبنان، ودعم وحدة وسلامة أراضيه؛ الاستمرار في مقاطعة مصر.

«شرق أوسط جديد»

خلال زيارة إلى عدة دول في الشرق الأوسط، في نيسان 1981، دعا وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ، إلى قيام «شرق أوسط جديد»، حيث قال: «إن النزاع العربي- الإسرائيلي يجعل بعضاً من أوثق أصدقائنا منقسمين على أنفسهم، والمصالح الأميركية في الشرق الأوسط لا

يمكن حمايتها إلا باستراتيجية لا تغفل تعقيدات المنطقة ولا التهديد بحدوث تدخل خارجي. والولايات المتحدة تعتبر عملية السلام، والجهود المبذولة لمواجهة التهديدات السوفياتية والإقليمية، تعزّز بعضها بصورة متبادلة، فإذا كان أصدقاؤنا العرب على استعداد أكبر لركوب المخاطر من أجل السلام مع الإسرائيليين فإن التعاون في مجال الأمن سيكون سهلاً، باعتباره تعاوناً ضرورياً لردع أي تدخل سوفياتي ولردع الدول العاملة لحسابه». وعليه بدأت المنطقة تشهد الكثير من التحولات التي تخدم المخطط الأميركي المستجد. ووفق هذا المشروع كان لا بد من الاستفادة من الوضع الذي وصلت إليه الحالة اللبنانية، فقد اجتمع السفير الأميركي في 21 نيسان 1981، ببشير الجميّل في منزل جوني عبده أثناء الهجوم السوري على زحلة الذي بدأ في 2 نيسان من الشهر نفسه. وفتح السفير للجميل باب العلاقة عبر تأمين اجتماعه بمساعد وزير الخارجية وليم كلارك ومدير الـ«سي آي إيه» أثناء زيارته إلى واشنطن التي نقله إليها الأميركيون[716]. وفي 27 نيسان 1981 قابل بشير الجميّل السفير الأميركي الذي أبلغه: «**ابتداءً من هذه الليلة، مسيحيو لبنان هم جزء من الاستراتيجيا الأميركية في المنطقة وأنتم تلقون دعم أميركا**». **ومن ضمن التوجه الأميركي الجديد تدخلت «إسرائيل» في 28 نيسان في النزاع عبر الإغارة على مواقع القوات المشتركة والغرفة الفرنسية في صنين، وأسقطت مروحيتين سوريتين كانتا تتصديان للطائرات الإسرائيلية، ما دفع سورية إلى نصب صواريخ سام 2، وسام 6 في البقاع**. وقد تجسس جوني عبده بنفسه على مواقع هذه الصواريخ وقام بتصويرها ووصلت الصور إلى الإسرائيليين. ومن أجل معالجة أزمة الصواريخ، وبذريعة تفادي نشوب حرب إقليمية، أرسلت واشنطن في 7 أيار مندوبها فيليب حبيب إلى المنطقة، فزار دمشق وبيروت وتل أبيب، وبعد مفاوضات استمرت حتى 30 حزيران اتفق على فك الحصار وخروج مسلحي القوات الغرباء عن المدينة، وإحلال قوات أمن محلهم[717]. وكانت التهمة قد وجهت إلى الفرنسيين بالتدخل في شؤون زحلة، ما دفع السفير الفرنسي لأن ينفض يده من التهمة، ليصرح «من على التلفزيون أيضاً، «أن صداقة فرنسا للبنانيين هي جزء من صداقتها للعرب»، غاسلاً يديه من زحلة، مفهماً إياها أنها لا تستطيع الاعتماد عليه»[718]. على كل، **جاءت نتيجة المواجهة مع الجيش السوري في حرب زحلة في مصلحة بشير الجميّل، وبرغم الكلفة الباهظة، فقد حمل الرئيس سركيس على التضامن معه وتأييد مغامراته. كما جلب الدعم العلني الإسرائيلي، ومن ثم الاعتراف الأميركي به زعيماً قوياً على الساحة المسيحية**. وبناءً على الوقائع الجديدة، قدمت دراسة عنوانها: «**دراسة من أجل استلام بشير السلطة» صاغها العقيد ميشال عون، بالتعاون مع أنطوان نجم**، أستاذ الفلسفة، والكتائبي المستقيل من الحزب احتجاجاً على «اعتدال» رئيسه. وكان نجم صاحب برنامج فيدرالي يقسم لبنان إلى خمسة أجزاء. **وتقوم فكرة**

الانقلاب الذي يأتي ببشير إلى رأس السلطة، على عقد اتفاق فوري مع «إسرائيل»، يتضمن اعترافاً متبادلاً، و«معاهدة دفاع مشترك»[719].

كان على بشير من أجل كسب تأييد عربي لوصوله إلى الرئاسة الجمهورية، أن يصدر بياناً يعلن فيه قطع علاقته بالكيان الصهيوني، وقد أبلغ بطلب بهذا الشأن من وزيري الخارجية السعودية والكويتية في 8 حزيران 1981، وعليه طلب من السفير الأميركي التدخل لدى السعوديين بهذا الصدد. وكانت النتيجة زيارة بشير وجوزف أبو خليل إلى تل أبيب لمقابلة بيغن وإخباره بعزمه على إصدار بيان قطع العلاقة تحت الضغوط العربية وبناءً لنصيحة السفير الأميركي. وعند صدور البيان رسمياً غضب الإسرائيليون[720]. **ولأن الإسرائيليين اشترطوا على بشير خروج القوات السورية من لبنان مقابل إعلان قطع العلاقة معهم، فكان عليه إقناع الدول العربية بذلك، وهكذا دعا وزير خارجية السعودية، بعد عودة بشير الجميّل من زيارته إلى واشنطن، إلى عقد اجتماع، في الثاني من تموز، ضمه إلى بشير الجميّل ووزير خارجية الكويت عبد العزيز حسين وأمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي، وسفير السعودية في بيروت علي الشاعر، للبحث في التدخل السوري في لبنان**[721].

في موازاة هذا الحراك الأميركي، شهد العام 1981 عدة محاولات لإرسال وحدات من الجيش اللبناني إلى المناطق الحدودية، «بهدف تنفيذ القرار الدولي، وعدم إعطاء الإسرائيليين الذرائع التي تبرر عملياتهم. وعلى غرار ما حصل في السابق **تعرضت وحدة من الجيش فور وصولها إلى القنطرة إلى اعتداء من ميليشيا لحد، وبعد أيام قليلة اقتحمت قوة إسرائيلية بلدة تولين جنوبي القنطرة واشتبكت مع الجيش اللبناني. وفي 10 تموز 1981 شنت «إسرائيل» هجومات عنيفة جداً ضد لبنان حيث دمرت 6 جسور تربط الجنوب ببقية أنحاء البلاد»**[722]**، وقد شملت الغارات ساحل الشوف وإقليم الخروب، وخلفت العشرات من القتلى والجرحى في صفوف اللبنانيين والفلسطينيين**[723]. واستمر القصف إلى ما بعد صدور قرار من مجلس الأمن في 22 تموز طالب بوقف فوري للهجمات على لبنان. **ولم يتوقف العدوان إلا بعد تدخل المبعوث الأميركي فيليب حبيب، وخصوصاً تحت ضغط القصف الفلسطيني لمستوطنات العدو، والرعب الشديد الذي خلفته على ساكنيها. حصلت الهدنة التي التزمت بها منظمة التحرير الفلسطينية برعاية أميركية، وأمنت حدوداً آمنة للعدو، أما «إسرائيل» فقد خرقت الهدنة 2777 مرة، مذّاك وحتى الاجتياح القادم سنة 1982.**

مبادرة الأمير فهد

في 7 آب 1981، أعلن ولي العهد السعودي، مبادرته المكونة من 8 مبادئ أهمها: انسحاب «إسرائيل» من جميع الأراضي العربية التي احتلت في العام 1967 بما فيها القدس؛ إزالة المستعمرات التي أقامتها «إسرائيل» في تلك الأراضي بعد 1967؛ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة؛ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر؛ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس؛ تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام. وقد رفضت مصر المبادرة فوراً، وأعلنت تمسكها باتفاقية كامب ديفيد، وفي 9 آب، رفضها رئيس وزراء العدو مناحيم بيغن.

الاجتياح الصهيوني 1982

في 13 كانون الثاني 1982 اجتمع بشير الجميّل بوزير الدفاع الصهيوني أرييل شارون الذي أبلغه قرار اجتياح كبير للأراضي اللبنانية يقتلع البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وجال الاثنان على بيروت الشرقية والمتن الشمالي المطلة على عاليه وطريق بيروت- دمشق وجبل لبنان الجنوبي. وفي المساء زار شارون كميل شمعون وبيار الجميّل وأبلغهما القرار نفسه، وطلب من بشير المشاركة في هذه العملية. **وتهيئة لهذا العدوان، وافق جوني عبده على طلب صحافي أجنبي تصوير الجسور والطرقات من الجنوب نحو بيروت، وذلك لدراسة قدرة تحملها لعبور الدبابات من قبل الإسرائيليين[724]. كانت الاتصالات بين بشير وبعض القيادات الفلسطينية تجري دورياً، وقبل الاجتياح اجتمع في منزله في الأشرفية بأبي الزعيم وتناقشا في الاجتياح وما سوف يليه، واجتماع آخر بينه وبين هاني الحسن في منزل جوني عبده.**

في 1 نيسان 1982 اغتالت مجموعة يقودها جورج ابراهيم عبدالله السكرتير الثاني في سفارة «إسرائيل» في باريس يكوف بارسيمانتوف. فقرر مناحيم بيغن وأرييل شارون الساعة صفر للاجتياح فجر 15 نيسان، تبلغه بشير الجميّل على جناح السرعة، لكن الإدارة الأميركية اعترضت لمصادفة هذا الموعد تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطة انسحاب الجيش الإسرائيلي من سيناء في 25 نيسان تطبيقاً لمعاهدة كامب ديفيد. **وفي 9 من الشهر نفسه قامت الطائرات الصهيونية بعدوان على قرى الزهراني وساحل الشوف، أوقعت 11 شهيداً و80 جريحاً، وردت منظمة التحرير الفلسطينية بقصف صاروخي لشمال فلسطين المحتلة، وفي 21 نيسان بدأت الطائرات الإسرائيلية بقصف مواقع لمنظمة التحرير في الجنوب وساحل الشوف وإقليم الخروب، ما أدى إلى سقوط أكثر من عشرين قتيلاً وستين جريحاً، واشتبكت الطائرات الإسرائيلية مع الطائرات السورية فوق الأراضي**

اللبنانية ما أدى إلى سقوط طائرتين سوريتين[725]، وقام بشير الجميّل شخصياً بتسليم الطيارين إلى السلطات السورية.

ولم يكن تمرد «الإخوان المسلمون» في سورية بعيداً عن هذه التحضيرات، وذلك من أجل إرباك سورية أثناء العدوان الصهيوني القادم. ففي مطلع نيسان 1982، أقامت الجماعة الحواجز في الطرق، ووزعت السلاح داعية إلى الجهاد، أعقبها هجوم على مراكز حزب البعث، ومراكز قوات الأمن، وأضرمت فيها النيران، وقتل وجرح من كان فيها[726]**. إلا أن السلطات السورية ردت سريعاً باقتحام المدينة بقوات كبيرة، واستمر القتال ثلاثة أسابيع، ما أدى إلى دمار كبير في المدينة، واعتقال المئات من المسلحين، وفرار المئات منهم. أما الخسائر في الأرواح فقدرت بحسب الصحافي البريطاني روبرت فيسك، بأكثر من 10،000 شخص، بينهم أكثر من ألف جندي.**

وتهيئة للرأي العام الأوروبي، جرت في 25 أيار 1982، عملية تفجير أمام السفارة الفرنسية في بيروت، أسفرت عن قتل 9 وجرح 26 شخصاً، بينهم موظفون في السفارة، أعقبه في اليوم التالي اشتباك جوي بين الطائرات السورية والصهيونية[727]. وقبل أسبوع من الاجتياح، أكد الرئيس إلياس سركيس، حتمية وقوع الاجتياح واقتراب موعد حدوثه. أولاً، لأن مؤامرة هنري كيسنجر مستمرة وحلقاتها التي بدأت مع اتفاق فصل القوات عند الكيلومتر 101 لاتزال متواصلة. ثانياً، لأن «إسرائيل» لن تجد فرصة مؤاتية أخرى لتحقيق أطماعها أنسب مما هي عليه الظروف العربية والدولية، والوضع الداخلي لـ«إسرائيل» وتركيبة الحكم فيها. وثالثاً، لتخوف «إسرائيل» من سرعة تطور أسلحة الفلسطينيين والسوريين ما قد يفرض في المستقبل تهديداً مباشراً لـ«إسرائيل» نفسها، وعائقاً عسكرياً مهماً أمام تنفيذ المخطط – المؤامرة[728]. وعليه أوجدت الذريعة في 3 حزيران، حيث تعرض سفير «إسرائيل» في لندن شلومو أرغوف لإطلاق نار، اتهم بتنفيذه أحد أعضاء منظمة فتح- المجلس الثوري التي يقودها صبري البنا، وفي 4 حزيران أضاف بيغن عاملاً آخر لشن العدوان، حيث صرح: **«إن «إسرائيل» العطشانة لا يمكن أن تقف مكتوفة اليدين ومياه الليطاني تذهب هدراً. إن القنوات باتت جاهزة في «إسرائيل» لاستيعاب مياه الليطاني المحولة»**[729]**. أما عن الهدف أمنياً فقد «اعتبر الصهاينة أن اجتياح لبنان سيؤدي إلى ضرب البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية المسلحة، كما سيؤدي إبعاد المقاومين الفلسطينيين عن لبنان إلى تعطيل قدرتهم المستقبلية على المقاومة»**[730]**. وأما الهدف الذي اتضح لاحقاً، فهو إخراج عرفات من بيروت، وضمه إلى تسوية تحوله إلى حارس لأمن «إسرائيل» في الضفة مقابل**

مظاهر السلطة. وأما عن ردة فعل اللبنانيين، فقد توهم العدو أن التخوف منهم ليس كبيراً «إذ اعتبرت «إسرائيل» أن المقاومة اللبنانية ملحقة بالمقاومة الفلسطينية، فإذا ضربت المقاومة الفلسطينية فهذا يعني سقوط المقاومة اللبنانية تبعاً لها. وإذا أضفنا الأجواء الشعبية المتوترة من بعض الممارسات الفلسطينية وخصوصاً في الساحة الجنوبية، بسبب الحضور العسكري الفلسطيني في القرى والمدن، والتدخل في شؤون الناس الاجتماعية، الذي أوجد حالة من النفور والاحتكاك»[731].

في الرابع والخامس من حزيران 1982، باشرت الطائرات الإسرائيلية التمهيد للغزو بغارات شملت مناطق وقواعد عسكرية في جبل لبنان وبيروت، فيما شاركت بوارجها البحرية ومدافعها البرية في القصف المباشر على ساحل الجبل وداخله، ما أوقع أكثر من ستين شهيداً و2700 جريح في صفوف المدنيين ومقاتلي المقاومة الفلسطينية. وأمام ردة الفعل الفلسطينية السريعة بقصفها مستوطنات الشمال في فلسطين المحتلة بدأ العدو في اليوم السادس من حزيران عملية اجتياح واسعة تحت اسم «سلامة الجليل»، وتم اجتياز المواقع التي كان يشغلها 7 آلاف جندي تابعين لقوات الأمم المتحدة بكل سهولة. وكانت مقاومة منظمة التحرير في الجنوب ضعيفة وغير فعالة، «ثم صدرت الأوامر بالتحصن في الخلف، لورود معلومات مفادها بأن «إسرائيل» ستتوقف عند الأولي. استقبل قسم من الناس الإسرائيليين بالترحاب والزغاريد ورمي الأرز، كردة فعل على الإشكالات التي كانت تحصل مع المقاتلين الفلسطينيين»[732].

شارك في الغزو ثماني فرق مدرعة (90 ألف جندي)، واستمر التوغل الإسرائيلي برغم ادعاء وزير الحرب الصهيوني أريئيل شارون أن الاجتياح سيشمل 40 كيلومتراً فقط، لإبعاد المدفعية الفلسطينية عن مستوطنات الشمال، ووصل التوغل من جزين إلى الشوف عبر بقعاتا. وفي الجبل، تمكن الجيش السوري من وقف تقدم القوات الإسرائيلية المتجهة إلى ظهر البيدر، عبر معركة ضارية جرت في عين دارة. وقام الإسرائيليون بقصف بطاريات الصواريخ السورية في سهل البقاع، جرت على أثر ذلك معارك جوية عنيفة، أسفرت عن إسقاط عدد من الطائرات أكثرها سورية، ما أمن السيطرة الجوية للعدو. وفي القطاع الشرقي تعرض الجيش الإسرائيلي لمقاومة شرسة عند محاولته احتلال قلعة شقيف أرنون الاستراتيجية. وفي الشرق وصلت قوات العدو إلى البقاع الغربي، وشهدت مواجهات ضارية في منطقة السلطان يعقوب مع القوات السورية والفلسطينية، أجبرها على التقهقر. وعلى الطريق الساحلي واصلت القوات الصهيونية تقدمها نحو بيروت، وواجهت مقاومة جدّية في صيدا، حيث أجبرت على الالتفاف حول مخيم عين الحلوة

لضراوة المعارك مع مقاتليه. ثم تابع العدو زحفه شمالاً، ووصلت إلى مشارف العاصمة في التاسع من حزيران، لتبدأ المواجهات، التي استبسل فيها المدافعون عن العاصمة، حيث تمكنوا من إعاقة تقدم الجيش الإسرائيلي، وأوقعوا في صفوفه خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، وفي منطقة خلدة وعند كلية العلوم في الحدث، حدثت اشتباكات عنيفة مع مقاتلي حركة أمل ومنظمة التحرير الفلسطينية والجيش العربي السوري، حيث فقد 13 مقاوماً. وبرز مقاتلو حركة أمل، في موقعة مدينة الزهراء، حيث دمروا عدة آليات للعدو، وأسروا ملالة تمكنوا من سحبها إلى معقلهم في الضاحية الجنوبية [733]. وخلال مواجهات خلدة، قتل في 11 حزيران نائب رئيس الأركان في الجيش الصهيوني، العقيد يوكائيل آدم.

كانت الولايات المتحدة الأميركية على علم مسبق بالعدوان الصهيوني، وترعاه، وفي ليلة، 8-9 حزيران، استعملت الفيتو ضد قرار لمجلس الأمن، يدعو «إسرائيل» إلى سحب قواتها فوراً من لبنان.

أقدمت القوات الإسرائيلية يدعمها قصف مدفعي من البر والبحر وغارات جوية كثيفة على الهجوم على المواقع السورية والفلسطينية والسكنية في ضواحي بيروت وعلى التلال المطلة على العاصمة وضربت حصاراً على بيروت استمر تسعة أسابيع. تزامن ذلك مع اشتباكات متكررة بين الطائرات السورية والإسرئيلية، فيما واصل طيران العدو ضرب المواقع السورية في منطقة البقاع. وأكملت القوات المشتركة تصديها للغزو حتى 11 حزيران عندما أعلن وقف إطلاق النار الأول الذي التزمت به كل الأطراف، ولم تلبث «إسرائيل» أن خرقته بعد أن استغلت الفرصة لإكمال استعداداتها فتقدمت بآلياتها من جديد ووصلت إلى بعبدا وهي مركز القصر الجمهوري اللبناني في 13حزيران. وفي 14 منه دخلت القوات الإسرائيلية شرقي بيروت، وحاصرت القسم الغربي منها، في ظل الانشغال بكأس العالم لكرة القدم في إسبانيا. **وبدأت مشاركة ميليشيات بشير الجميّل بقصف غرب العاصمة، وقد أصابت قذيفة ملجأً في برج البراجنة ما أدى إلى استشهاد أكثر من 75 مدنياً**. في حين قال بشير الجميّل لمعاونيه: «**الآن ستدمر بيروت، وحتماً سيهرولون كلهم راضين بالحلول التي سأقترحها**»[734].

أرسلت واشنطن فيليب حبيب لقطف ثمار العدوان الصهيوني، واجتمع بشارون في منزل جوني عبده في اليرزة بناء على اقتراح عبده نفسه، وبحماية فرقة المكافحة التي يقودها. وفي هذا البيت اجتمع بشير الجميّل بشارون مراراً. وفي 14 حزيران، أعلن الرئيس إلياس سركيس تشكيل «هيئة الإنقاذ الوطني»، ضمت كلاً من: شفيق الوزان، فؤاد بطرس، نبيه برّي، نصري المعلوف

ووليد جنبلاط وبشير الجميّل. وفي 20 حزيران كان شارون «ضيفاً» على رئيس الجمهورية المحاصر في قصره، يتحاشى عاجزاً عن مواجهته. واجتمعت الهيئة في اليوم نفسه «**رغم اعتراض مجموعة من قادة حركة أمل على مشاركة رئيسها في هيئة تضم بشير الجميّل. وتسبب هذا الاجتماع بخروج عباس الموسوي وصبحي الطفيلي وحسين الموسوي وإبراهيم أمين السيد ونعيم قاسم وحسن نصرالله وغيرهم من الحركة**»[735]، وكان الرئيس سركيس مسروراً لجمعه بشير ووليد على الطاولة نفسها، إلا أن جنبلاط انسحب من هيئة الإنقاذ في 25 حزيران بعد أن علق بري عضويته فيها.

مع اقتراب نهاية حزيران كان هناك أكثر من مئة ألف جندي صهيوني في لبنان، بينما وصل عدد القوات السورية إلى 40 ألفاً، وكان هناك 11 ألف مقاتل فلسطيني محاصرين مع ياسر عرفات في غرب بيروت. **وفي مطلع تموز منع الصهاينة وصول المواد الغذائية والماء إلى العاصمة، إضافة إلى منع الانتقال بين شطريها، واستمر القصف العنيف الذي أوقع آلاف القتلى والجرحى، ودمر آلاف الوحدات السكنية. أما في المناطق التي أصبحت تحت الاحتلال، فقامت قوات العدو بحملة اعتقالات واسعة شملت الرجال والنساء والأطفال، وافتتحت لهذه الغاية معتقل انصار.**

وتحت ضغط الحرب، وفي 30 تموز ظهر مشروع ريغان لمنطقة الشرق الأوسط، حيث عارض قيام دولة فلسطينية مستقلة واعتمد فكرة عودة السيطرة الأردنية على الضفة الغربية، وقطاع غزة على شكل اتحاد فدرالي، وعارض مناحيم بيغن رؤية ريغان الداعية إلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

بعد مرور أكثر من شهرين على الصمود، وفي ظل صمت العالم، والعجز العربي، لم تستطع القوات الإسرائيلية دخول بيروت، نظراً إلى التكلفة الباهظة التي كانت تعرف أنها ستكابدها في حرب المدن، إلا أن مراهنة القيادة الفلسطينية، وبعض الأنظمة العربية، وبعد الكلفة العالية التي كابدها اللبنانيون والفلسطينيون، رمت القيادة الفلسطينية إنجازات المقاومين الفلسطينيين واللبنانيين والعرب والجنود السوريين، وبدأت مفاوضات من أجل الخروج من لبنان. وبرعاية الولايات المتحدة الأميركية وضغط السعودية، كان فيليب حبيب يمهد الطريق لهزيمة منظمة التحرير، وانتخاب بشير الجميّل، وخروج عرفات من بيروت على دفعات، ودخول قوات أميركية وفرنسية وإيطالية لتغطية الانسحاب. **وقد جرى التمهيد لذلك بقصف عنيف للضاحية الجنوبية، أدى إلى استشهاد وجرح أكثر من 300 مواطن، إضافة إلى تدمير المستشفيات ومئات الأبنية، خلال أربع**

ساعات. وفي 12 آب ومع الاقتراب من الوصول إلى اتفاق وشيك حول آلية المغادرة، قامت «إسرائيل» بشن أعنف قصف جوي ومدفعي وبحري على بيروت استمر عشر ساعات متواصلة. وكان كلما أظهر أحد اعتراضاً على ترشيح بشير الجميّل، تجدد التأديب، وفي 13 منه قام الجيش الصهيوني بحفلة قصف استمرت 11 ساعة، دمرت على إثرها معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين[736]. وفي 18 آب أعلن فيليب حبيب وقف إطلاق النار، وأعلن رئيس مجلس النواب، كامل الأسعد، موعداً لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية، **في 19 منه، بدأ جلب النواب من منازلهم عبر مسلحي الكتائب بالقوة، ونوقشت ضرورة إبعاد أو قتل من يتخلف، مثال محاولة اغتيال النائب حسن الرفاعي**، من أجل جعل النصاب يتناسب مع عدد النواب الذين تمكنوا من «جلبهم». لم يكتمل النصاب فأجلت الجلسة إلى 23 منه، ونقل مقرها من المجلس النيابي إلى ثكنة الفياضية.

في 21 آب خرجت الدفعة الأولى من مقاتلي منظمة التحرير من بيروت، بمواكبة أميركية-فرنسية-إيطالية، وفي اليوم التالي خرجت الدفعة الثانية، وفي 23 آب خرجت الدفعة الثالثة، في الوقت الذي كانت إجراءات انتخاب بشير تجري في اليرزة. **وهكذا جيء بأول رئيس لجمهورية لبنان، بدفع القوة العسكرية الإسرائيلية**، ووسط معارضة وطنية و«إسلامية» «لوقوع لبنان في المحظور عن طريق قيام قوة تنظيمية قسرية بالإخلال بالميثاق الوطني والوصول بالبلاد إلى جحيم أزمة مصيرية»[737]. وقد هنأ مناحيم بيغن صديقه وحليفه.

بعد يومين على «انتخاب» بشير الجميّل، خرج الجيش السوري من بيروت، وفي 30 آب كان ياسر عرفات آخر المغادرين عبر مرفأ بيروت متوجهاً إلى أثينا. وبعدها دخلت القوات المتعددة الجنسيات، من إيطاليا والولايات المتحدة وفرنسا، حسب الخطة، ورفع الحصار التمويني جزئياً عن العاصمة، وراح الجيش اللبناني ينتشر في ظل القوات الدولية، **وراحت قوات بشير الجميّل تدخل المناطق الغربية لبيروت وتقوم بأعمال الاستفزاز، فيما كانت مخابرات الجيش تعتقل المعارضين للغزو وللرئيس الجديد!**

كان البلد يسير في اتجاهين متعاكسين، **فقد كانت تباشير المقاومة المدنية للاحتلال تبدأ في الجنوب، حيث جرت أول تظاهرة ضخمة في صور والنبطية تحمل أعلام حركة أمل وتطالب بـ«الموت لإسرائيل»، وذلك في 31 آب، ذكرى تغييب السيد موسى الصدر**. وفي المقلب الآخر كان بشير الجميّل يجتمع بمناحيم بيغن في 1 أيلول 1982، في مستوطنة نهاريا بحضور شارون وشامير، حيث أصر بيغن، في مداخلة مطولة، على خروج الجيش العربي السوري من لبنان، وإبرام معاهدة سلام وإقامة علاقات ديبلوماسية بين لبنان و«إسرائيل»، فيما كانت مداخلة الجميّل

تعد بعقد هذه المعاهدة بعد إعطائه مهلة 6-9 أشهر ليوطد سلطته، **وثمَّن الجميّل مساعدة الإسرائيليين ودعمهم عالياً، وخاطب بيغن قائلاً: «ستكون ثمرة هذا الإنجاز صالحة لشعبينا. كنا نصلي في كنائسنا قبل أن نعرفك، والآن سنتفاهم معك على تثبيت السلام. أشكرك وأشكر شارون وشامير ورفول والموساد، وأملي وطيد بأننا سنتفاوض، بعد تحرير كل لبنان للوصول إلى تحالف عميق»**[738]. وأضاف الجميّل أن عليه العمل بناءً على نصيحة الأميركيين على التقرب من المسلمين وعدم تنفير العرب. **وسربت الإذاعة الإسرائيلية خبر اللقاء الذي تعامل فيه بيغن مع الجميّل كما يعامل الخادم، بحسب تعبير الجميّل نفسه**. وعند وصول وزير الدفاع الأميركي كسبار واينبرغر إلى بيروت لتفقد قوات بلاده، «**عرض عليه بشير أن تعتمد واشنطن الأراضي والموانئ اللبنانية قاعدة عسكرية واستراتيجية لها في الشرق الأوسط**».

مذابح صبرا وشاتيلا

بعد إتمام انسحاب مقاتلي المنظمات الفلسطينية، خرجت القوات الأميركية في 10 أيلول، وتبعهم الإيطاليون في 11 أيلول، بينما فضل الفرنسيون البقاء إلى ما بعد انعقاد جلسة القسم. **وفي 12 أيلول اجتمع شارون إلى بشير الجميّل في منزل الأخير، حيث وضع خطة للقيام بمجازر بحق المدنيين الفلسطينيين، «لتطهير بيروت من الفدائيين» وإرغامهم على مغادرة لبنان،** كان شارون مستعجلاً الدخول إلى غربي العاصمة، لقتل الأعداء أو اعتقالهم، وأنه ينتظر خروج المتعددة الجنسيات، إلا أن بشير استمهله حتى توافق الحكومة على ذلك. ومما قاله شارون لبشير: «أريد أن أنام في فندق كومودور، وبيروت مدينة مفتوحة»[739]. وهكذا كانت بيروت الغربية ساحة سائبة، تنتظر مصيرها على يد مخلوقات لا ترعوي عن فعل أي أمر من أجل المصالح، ولأن شارون المتعجل لم يطق انتظار بشير قرار حكومته، فقد استغل اغتيال رئيس الجمهورية، في عملية تفجير مقر حزب الكتائب في الأشرفية في 14 أيلول 1982، ليدفع تحت جنح الظلام قواته وخلفها قوات الكتائب وسعد حداد إلى الشطر الغربي دون مقاومة. **ولم تتجرأ على دخول الضاحية الجنوبية لشراسة المقاومة التي أبداها المقاومون عند مستديرة شاتيلا حيث دمر للعدو 6 دبابات، واستشهد المقاوم محمد فقيه، من حركة أمل في 19 أيلول. وحاصرت القوات الصهيونية المخيمات الفلسطينية الرئيسة، وأشرف ضباطها على اجتياحها من قبل ميليشيا سعد حداد مدعومة من الكتائب التي قامت بتنفيذ مجزرة في مخيمي صبرا وشاتيلا ذهب ضحيتها آلاف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ. وقد استعملت الرشاشات والسواطير للقتل، ودكت الأكواخ بالجرافات فوق ساكنيها. وكانت خطة بشير التي أسر بها إلى**

شارون بعد انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، حسب شيمون شيفر في كتابه كرة الثلج، أنه ينوي «مسح المخيمات الفلسطينية بالجرافات، وتحويلها إلى حديقة حيوانات أو ملاعب لكرة المضرب». وفي ظل الذبح في مخيمات الفلسطينيين، **كان الجيش اللبناني يعتقل عشرات الشبان في مناطق مختلفة، ويسلمهم إلى «القوات اللبنانية» حيث قتل أغلبهم انتقاماً لمقتل الجميّل**[740]، فيما كان الجيش الصهيوني يقسم بيروت إلى مربعات، وبدأ مع عملائه عملية اعتقال واسعة، حيث أجبر المواطنين على التجمع في المدارس وعلى الشواطئ، وجرى تجميع الأسلحة بأيدي المواطنين اللبنانيين يسلمونها إلى قوات الاحتلال في منظر شائن. **وصادرت القوات الإسرائيلية كميات ضخمة من مخازن منظمة التحرير، كانت كافية للصمود في بيروت سنوات.**

رفض سركيس فكرة التجديد، وبدأ العمل لترشيح أمين الجميّل، الذي التزم ووالده بمضمون اتفاق بشير وشارون. وفي 21 أيلول زار وفد صهيوني مكون من إسحاق شامير وشارون وديفيد كيمحي وبعض ضباط الموساد، «بيت المستقبل» التابع للكتائب، وقد أكد أمين الجميّل ثوابت العلاقة التي تربط جماعته بالإسرائيليين منذ سنة 1958 «وقد أدت هذه الضمانات إلى اتخاذ موقف سريع من الحكومة الإسرائيلية بتأييد أمين. وقرر الرئيس رونالد ريغان إيفاد القوات المتعددة الجنسيات إلى بيروت مجدداً. **وفي 21 أيلول 1982 انتخب أمين الجميّل تحت حراسة الدبابات الإسرائيلية رئيساً لجمهورية بلده المحتل**. وقد بدأ أمين الجميّل بالتأسيس لديكتاتورية جديدة، فقد ورث القوات اللبنانية التي يزيد تعدادها عن خمسة آلاف مقاتل، إضافة إلى الجيش اللبناني الذي يزيد عن عشرة آلاف جندي، جرت تعبئتهم بروح الولاء للنظام والتعايش مع السيطرة الكتائبية. وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت بتدريبه وتسليحه. يضاف إلى الجيش الصهيوني والقوات المتعددة الجنسيات، كان كل ذلك كافياً لأن يشعر الرئيس الجديد بفائض القوة. قام أمين الجميّل بتوجيه دعوة إلى رئيس الوزراء شفيق الوزان بالبقاء في منصبه. وعرف عن الأخير سلاسة قياده من قبل الجميّل، فقد كان يوقع المراسيم حسب الطلب.

خسائر عدوان 1982

كانت نتيجة العدوان دماراً كبيراً في العمران والبنى التحتية، **وقد فاقت الخسائر بحسب تقدير غرفة تجارة وصناعة بيروت المليار و300 مليون ليرة لبنانية. ويشير تقرير هذه الغرفة إلى انهيار 150 مصنعاً أقفلت وشرد عمالها بالكامل، وإلى أضرار في 331 مؤسسة تجارية وصناعية، وخسارة 25% من الرأسمال الموظف في قطاعات الاقتصاد الوطني، في حين حدث تدهور خطير في قيمة الناتج المحلي بنسبة 75%. هذا دون الإشارة إلى عملية النهب الواسع**

النطاق الذي شمل الاستيلاء على محتويات معظم المخازن والمستودعات في المدن والقرى اللبنانية، وبلغ حد تفكيك الآلات والأدوات الصناعية بلصوصية سافرة دفعت وزير المالية الصهيونية السابق يورام أريدور إلى الاعتراف بها وتبريرها. وقتل أكثر من 30 ألف مدني لبناني، وأصيب أكثر من أربعين ألف شخص، ونزح أكثر من نصف مليون شخص عن بيروت[741]. **واستعملت «إسرائيل» في هجومها على بيروت أسلحة محرمة دولياً، بدءاً** بالقنابل **العنقودية، والفوسفورية، ومروراً بالنابالم ولعب الأطفال المفخخة، وانتهاءً بقنابل بخار الوقود. وارتكب الصهاينة العديد من المجازر؛ ففضلاً عن صبرا وشاتيلا، نفذ العدو مجزرة ملجأ صيدا الذي قصفته الطائرات، وقتل فيه مئات المواطنين. ومجزرة مخيم برج الشمالي، حيث قتل معظم من لجأ إلى ملجأ نادي الحولة في 7 حزيران بالقنابل الفوسفورية. ولم يسلم حتى يهود لبنان من إجرام الحرب التي شنتها «إسرائيل» على بلدهم. «إذ قتل 11 زعيماً يهودياً عام 1982. وخلال الغزو الإسرائيلي لبيروت عام 1982، دمر الطيران الإسرائيلي** الكنيس اليهودي **في بيروت. ومنذ ذلك الوقت، أصبح حي اليهود في وادي أبوجميل خالياً وكنيسه مهدماً»**[742]. **وانتهى الحصار بمسح كامل لثلث بيروت من الخارطة، ومقتل 675 جندياً إسرائيليّاً،** وتمكنت حركة فتح من أسر ستة جنود إسرائيليين[743].

وفي الجنوب، بدأت محاولات العدو للتطبيع، عبر فتح العدو الحدود أمام المواطنين الذين هم بحاجة إلى إعالة أولادهم، والذين تخلت عنهم «دولتهم»، فدخل البعض للعمل في المزارع، أو العلاج في مستشفيات العدو الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، ودخل البعض الآخر المتعامل والمراهن للتجارة وحتى للسياحة. وجرت محاولة لإدماج المواطنين ضمن أطر تابعة للاحتلال عبر تشكيل سلطات محلية بديلة، وقد لعب العملاء دوراً كبيراً في هذا الأمر، إلا أن إقبال المواطنين عليه كان ضعيفاً للغاية، وخصوصاً عندما بدأت المقاومة تسجل إنجازاتها. وقد جرى ربط العديد من القرى، بشبكة المياه الإسرائيلية، وصار «الشيكل» يعرف لدى بعض اللبنانيين الذين استساغوا الربح على الوطنية. وأطلق الاحتلال العنان لعملائه يفعلون ما يحلو لهم من أعمال سرقة واغتصاب وقتل وتدمير.

اعتقل الآلاف من أبناء قرى الجنوب، وكانت عمليات الاعتقال تتم من قبل الجنود الإسرائيليين وعملائهم بمنتهى التعسف، **وقد أخذ الأطفال والزوجات والأخوات والأمهات والآباء رهائن للضغط على المطلوبين حتى يسلموا أنفسهم إلى قوات الاحتلال.** وقد افتتحت لهذه الغاية، معتقلات موقتة في معمل صفا للحمضيات في الغازية، وسلسلة غيره من المعتقلات العشوائية،

ومنها معتقلات التحقيق في الريجي في النبطية، ومدرسة الشجرة في صور، ومدرسة مار الياس في صيدا. حيث كان المعتقلون يلقون أشد أنواع التنكيل والتعذيب لانتزاع المعلومات والتشفي والإهانة لكسر إرادة الشعب. أما أكبر المعتقلات فكان معتقل أنصار، الذي ضم الآلاف من المعتقلين العرب الذين حولوه إلى مدرسة للثقافة والمقاومة، فقد كان الأسرى في معتقل أنصار، يتمردون على إرادة المحتل، وحدثت عدة عمليات إحراق للخيم، وشهد المخيم عملية فرار كبير، حيث عمد الأسرى إلى حفر أنفاق عديدة تحت المعسكر، وقد نجح تحرير أكثر من 72 أسيراً عبر أحد الأنفاق، قبل أن يتم اكتشافه، وملاحقة المقاومين المحررين، وقد استشهد عدد منهم أثناء تلك الملاحقات.

المقاومة الوطنية

منذ اليوم الأول للغزو الصهيوني للبنان، بدأت المقاومة. وقد حرض عدد من رجال الدين، أبرزهم إمام بلدة جبشيت الشيخ راغب حرب وغيره من الشيوخ الشبان على مقاومة العدو ورفض احتلاله والتعامل معه. ما دفع «إسرائيل» وعملاءها إلى استهداف هؤلاء المقاومين، وتصفية بعضهم، ومنهم الشيخ راغب حرب، والسيد عبد اللطيف الأمين، وإبعاد آخرين. وفي بيروت كانت المقاومة اللبنانية تتربص بالجنود الإسرائيليين في شوارع بيروت ومفاهيمها، فكانت عملية مقهى الوينبي التي نفذها المقاوم خالد علوان من الحزب السوري القومي الجتماعي، وأردى فيها عدداً من ضباط العدو، وتلتها العمليات التي أجبرت القوات الإسرائيلية على الانسحاب طالبة عدم إطلاق النار عليها ببيانات ألقتها من المروحيات في أيلول 1982. وفي الجنوب بدأت المقاومة تدور على أيدي مقاومين من الحزبين السوري القومي الاجتماعي والشيوعي بشكل رئيس في البداية، ولم تلبث أن تشكلت جبهة المقاومة اللبنانية «جمول» في 16 أيلول 1982، ثم انخرطت «حركة أمل» في المقاومة لتشكل بمرور الوقت العمود الفقري، والعنصر الأقوى فيها، ولاحقاً ظهرت «المقاومة الإسلامية» التي ابتدعت أساليب فريدة في المقاومة.

استمرت عمليات المقاومة بوتيرة متسارعة طوال العام 1982، منها: عدة عمليات في عاليه وبحمدون حيث استخدمت السيارات المفخخة لأول مرة، وأسفرت عن العديد من القتلى والجرحى في صفوف العدو. وامتدت ضربات المقاومة إلى كل المناطق، من بيروت حتى الطريق الساحلي، وإقليم الخروب والشوف وصيدا والبقاع الغربي، وكل مناطق الجنوب، حيث وصلت إلى عمق المناطق المحتلة وداخل تحصينات العملاء ومنزل قائدهم سعد حداد في مرجعيون. وقد ألقت المقاومة الرعب في قلوب جنود العدو وعملائه، وكان جيش العدو يعتقل المواطنين، ويستعملهم دروعاً بشرية لتفادي الموت. وأخذت المقاومة مناحي متعددة، وطورت أداءها منذ الأيام الأولى

لانطلاقتها، ففي 11 تشرين الثاني 1982، كان العالم على موعد مع العمليات الاستشهادية، حيث فجر الاستشهادي **أحمد قصير** من «المقاومة الإسلامية»، مقر الحاكم العسكري لقوات الاحتلال في صور، وكان المبنى المؤلف من 8 طبقات يضم كذلك مكتب المخابرات العسكري ومراكز سلاح الإشارة والشرطة العسكرية وحرس الحدود. وقد دمر المبنى تدميراً كاملاً، ونتج من العملية إصابة مائتي جندي من جنود الصهاينة بين قتيل وجريح (اعترف العدو بمقتل ستة وسبعين ضابطاً وجندياً وإصابة ثمانية وعشرين آخرين بجروح)، وقد تلت ذلك سلسلة عمليات استشهادية نفذها مقاومون من جبهة المقاومة الوطنية وحركة أمل وحزب الله.

«غالب ومغلوب»

كان بيار الجميّل، مستنداً إلى وجود قوات الاحتلال، ينعى مقولة «الميثاق الوطني»، وصيغة «لا غالباً ولا مغلوباً» التي استعملها هو بعد ثورة 1958. فقد صرح لجريدة لوريان لوجور: «**إن هناك غالباً ومغلوباً في هذه الحرب، خلافاً لما يحاول البعض تصويره**»! **كما نعى الحياة «الدستورية الديمقراطية» التي طالما تغنى بها، حيث أعلن أنه «من الآن وصاعداً ستكون أركان الحكم هي رئاسة الجمهورية والجيش والقضاء». فيما كان أمين عام «الجبهة اللبنانية» إدوار حنين يعلن: «إن الرئيس مطالب بتنفيذ توجهات معسكره»**. **وعليه قر رأي أمين الجميّل على تأديب المناطق اللبنانية والطوائف اللبنانية التي لم تبد الطاعة، فشن حملة اعتقالات واسعة، شملت أكثر من 1200 معارض،** حسب تصريح أهالي المعتقلين والمخطوفين، وحسب لجنة المحامين التي تشكلت للدفاع عن الحريات من قبل النائبين نجاح واكيم وزاهر الخطيب، إضافة إلى غيرهما من المحامين. وكانت عمليات ملاحقة الوطنيين تسير بوتيرة خطيرة للغاية، **حيث كانت مخابرات الجيش تتعاون مع مخابرات قوات الاحتلال، في عمليات الاعتقال والتحقيق**. وبحجة أن الأبنية التي شيدها الفقراء على مداخل العاصمة، هي غير شرعية، أمر الرئيس الجميّل بإزالة بيوت الفقراء في مناطق الرمل العالي والأوزاعي وشاتيلا (حي فرحات)، الذين هجرتهم قواته في الأصل من النبعة وبرج حمود والضبية والمسلخ والكرنتينا. **وحدثت مواجهة مع الأهالي في 12 تشرين الثاني 1982، سقط منهم على إثرها ستة شهداء**. وفي 23 تشرين الثاني 1982، اقتحمت مخابرات الجيش منزل النائب في البرلمان زاهر الخطيب واعتقلت عدداً من المناضلين، كما جرت محاولة اغتيال نائب رئيس المجلس النيابي منير أبو فاضل.

أما في الجبل، فكانت الأحوال تتأزم، حيث قامت القوات الكتائبية بحشد الآلاف من عناصرها في مناطق الشوف والجبل، وكانت الدلائل تؤشر إلى مواجهة كسر عظم. **وكثرت عمليات**

الخطف والاغتيال تبعاً لمنطق طائفي فظيع. ففي بلدَتَيْ عاليه وبحمدون، أحصي منها في يوم واحد خطف 130 مواطناً[744]. ولم يتأخر الرد، فكانت التعبئة عامة في صفوف أبناء الجبل الدروز إلى جانب مقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي[745]. وفي الأول من كانون الأول 1982، **تعرض وليد جنبلاط لمحاولة اغتيال، بواسطة سيارة مفخخة في محلة الصنائع في بيروت، فأصيب وزوجته بجروح طفيفة، إضافة إلى خمسة قتلى آخرين بينهم مرافقه جمال صعب، وأكثر من 38 جريحاً. وفي 25 كانون الأول 1982، كانت منطقة خلدة تشهد معركة دامية أسفرت عن تحرير تلال عرمون من سيطرة القوات، وسقط للقوات الكتائبية 75 بين قتيل وجريح،** حسب التقديرات الإسرائيلية.

أكملت أجهزة أمين الجميّل، حركة خنق الحريات في البلد الرازح تحت الاحتلال، وازدادت عمليات الخطف والاعتقال والتصفية، وعمليات فصل الآلاف من وظائفهم في القطاع العام من المشكوك في ولائهم، تحت شعار تطهير الإدارة. وقد شملت هذه الإجراءات أكثر من 1700 موظف في تلك الفترة. ووضع الجميّل في أجهزة الدولة، أقرب المقربين من حزبه، بينهم قائد الجيش الجديد إبراهيم طنوس المشرف على تدريب الكتائب منذ 1973، والذي رقي مباشرة إلى رتبة عماد، متجاوزاً 41 ضابطاً يتجاوزونه في الرتبة ما استوجب إقالتهم، **وكان التأهيل العسكري للجيش مناطاً بالمستشارين الأميركيين، والتسليح الأميركي فاقت قيمته 3 مليارات دولار أميركي دفعها اللبنانيون، برغم شعار بيار الجميّل الشهير أن «قوة لبنان في ضعفه»!**

اتفاقية 17 أيار

في ظل اتساع دائرة عمليات المقاومة الوطنية، كان نظام الجميّل يتفاوض مع العدو الصهيوني من أجل إنجاز اتفاق يبقي لبنان في دائرة التأثير الإسرائيلي. بدأت المفاوضات في 28 كانون الأول 1982، بحضور فيليب حبيب وموريس درايبر عن الطرف الأميركي، وديفيد كيمحي الذي يترأس الوفد الصهيوني، وأنطوان فتال الذي ترأس وفد حكومة أمين الجميّل. ولأجل الشكليات جعلت الطاولة مثلثة الأضلاع، وكانت الاجتماعات تجري في خلدة ونتانيا مداورة. وخلال المفاوضات أطلقت المقاومة الوطنية صاروخاً سقط على مقربة من مركز المفاوضات في خلدة، **كما جرى تفجير السفارة الأميركية في بيروت في 18 نيسان 1983 بسيارة مفخخة، وحدث انفجار هائل أدى إلى تدمير كامل للقسم المركزي للبناية وتسبب الانفجار بسقوط 60 قتيلاً بينهم 17 أميركياً و100 جريح، وقد تبنت** حركة الجهاد الإسلامي **مسؤوليتها عن الحادث**.

دامت المفاوضات 34 جولة انتهت باتفاق تحت اسم «اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة «إسرائيل» وهو يتألف من مقدمة و12 مادة يضاف إليه «ملحق الترتيبات الأمنية» و«ذيل» و«محاضر تفسيرية متفق عليها»، ومن أهم بنوده: **إنهاء حالة الحرب بين لبنان و«إسرائيل»؛ إقامة ترتيبات أمنية، بما فيها إنشاء منطقة أمنية تمتد من الحدود حتى مدينة صيدا يحق لـ«إسرائيل» استعمالها لأغراض عسكرية؛ افتتاح سفارة إسرائيلية في جونية، والامتناع عن كل أشكال الدعاية والأعمال العدائية تجاه «إسرائيل»؛ فضلاً عن بنود تحدد عديد وعدة الجيش اللبناني**. وهكذا تكون الحكومة اللبنانية قد نصبت نفسها شرطي حراسة لـ«إسرائيل»! ونصت الاتفاقية على انسحاب الجيش الإسرائيلي في غضون 8 - 12 أسابيع، بشرط أن تنسحب القوات السورية والفلسطينية. وبالرغم من عدم إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارات بين لبنان و «إسرائيل» إلا أن الطرفين وافقا على تبادل هيئات دبلوماسية. **ومن النقاط المثيرة للجدل في ذلك الاتفاق تشكيل حزام أمني إسرائيلي في جنوب لبنان يوجد فيه أقل من 4،341** جندياً **من كلا الجيشين اللبناني والإسرائيلي مع تعاون مستمر بين الجيشين على هيئة دوريات مشتركة. ومن النقاط الحساسة في ذلك الاتفاق وضع الرائد العميل سعد حداد وميليشياه؛ فبالرغم من أن الاتفاقية لم تذكره بالاسم، إلا أنها نصّت على قبول حماية الحزام الأمني من قبل «قوات محلية»**. ويشكل الاتفاق وملحق الترتيبات الأمنية انتهاكاً سافراً للسيادة اللبنانية. وبالرغم من زعم أمين الجميّل أنّ هذا الاتفاق «كان إنجازاً دبلوماسياً نادراً في العلاقات العربية-الإسرائيلية»، كونه لم ينته بمعاهدة سلام، بل باتفاقية أمنية، إلا أن الحقيقة أن الاتفاق «جاء بمثابة معاهدة سلام كاملة»[746]. وقع الاتفاق من قبل المفاوضين، وصادق عليه مجلس النواب بتاريخ 16 أيار بأغلبية 80 نائباً، فيما عارضه النائبان نجاح واكيم وزاهر الخطيب فقط. وفي 17 أيار وقع الاتفاق من قبل الوفود وأصبح يعرف بـ«اتفاق 17 أيار».

لم ترضخ الدولة السورية للضغوط الأميركية لتأييد الاتفاق، أو الصمت حياله، بل اعتبر الرئيس السوري حافظ الأسد بقاء «إسرائيل» في الجنوب اللبناني منافياً لمبادئ سيادة لبنان، وخطراً على أمن **سورية**.

وإضافة إلى الخسارة المعنوية الوطنية، فإن الاقتصاد اللبناني كان من أبرز الخاسرين في هذا الاتفاق، حيث وجد المزارع والتاجر والصناعي اللبنانيون أنفسهم أمام انعدام المنافسة، وكانت البلاد أصلاً قد وقعت في الكارثة الاقتصادية، بعد خروج رساميل منظمة التحرير الفلسطينية من المصارف اللبنانية، وتوقف الرواتب والإغراءات التي كانت المنظمات الفلسطينية تغطي عبئاً كبيراً

لدى الكثير من اللبنانيين، من المناطق كافة، فقد «انتهت الحرب في ظل البحبوحة». إضافة إلى الدمار الشديد الذي ألحقه الاحتلال بكل مفاصل الحياة، فضلاً عن المعارك المستمرة بين اللبنانيين، وانخفاض الودائع المصرفية، وخضوع الاقتصاد للرساميل الأجنبية[747]، إضافة إلى الخسائر المائية، وهي الحلقة الأهم في المستقبل، حيث «وضعت «إسرائيل» يدها على أكثر من 35% من مجرى نهر الليطاني، واستقرت قواتها عند أغزر مجرى النهر «نهر القاسمية»»، وفي عام 1983 وصلت شبكة مياه القرى اللبنانية الحدودية بشبكة مياه شمال فلسطين، وخفضت منسوب بحيرة القرعون بحجة أن ارتفاع منسوب المياه فيها يشكل خطراً على المواقع العسكرية الإسرائيلية المجاورة، بينما الأمر واضح هو سرقة المياه اللبنانية. وقد نقلت صحيفة السفير اللبنانية عن (زيماش يشاي) مفوض الماء العام الإسرائيلي بتبريره لهذا العمل قوله: «**إن لـ«إسرائيل» مطلباً محقاً في مياه الوزاني وهي ستعارض أي محاولة تجري في المنطقة في المستقبل لتحويل المياه**»[748].

بدأت بيئة المقاومة بالتحرك الرافض لاتفاق 17 أيار، وبدأت التعبئة الوطنية، والدعوة إلى المقاومة لطرد قوات الاحتلال عن أرض الوطن. **وبدأت الاعتصامات الرافضة باعتصام في مسجد الإمام الرضا في بئر العبد، حيث قام جيش أمين الجميّل بإطلاق النار على المعتصمين ما أدى إلى استشهاد الشاب محمد نجدة وإصابة ستة آخرين بجروح. وصمت الكثيرون المذهولون من القوة الإسرائيلية، فيما كانت مخابرات أمين الجميّل تلاحق الرافضين للاتفاق والداعين إلى المقاومة، وتزج بهم في السجون. وبعد توقيع الاتفاق بيومين 19 أيار 1983، اندلعت حرب الجبل، وسط عمليات خطف وتصفيات واسعة، وسجل مقتل 23 مواطناً، وخطف 84 في 22 أيار**[749]. وتطورت الأحداث بشكل عنيف، لتصل إلى ذروتها في أواخر أيار، حيث اتسعت دائرة الاشتباكات لتصل إلى ساحل كسروان والمتنين الجنوبي والشمالي. وكان واضحاً من تصريحات مساعدي سمير جعجع، أن المعركة بالنسبة إليهم خطط لها منذ شباط، وصورت على أنها مصيرية بالنسبة إلى المسيحيين. ومعروفة المواقع التي ورط سمير جعجع فيها المسيحيين وخرج من جميعها مهزوماً، فيما حصد المسيحيون من مغامراته القتل والتهجير[750]. وقد دامت حرب الجبل ثلاثة أشهر، وانتهت بسقوط المناطق «المسيحية» بيد وليد جنبلاط بمساعدة السوريين والأحزاب اليسارية. وكان للجيش الإسرائيلي بصمات جلية على صفحة هذه الحرب، حيث يذكر جورج حاوي **أن «أسرائيل» كانت تسلم المواقع التي تخليها «أحياناً للكتائب، وأحياناً للاشتراكيين على نحو يؤدي إلى التصادم فوراً»**[751].

في السادس من حزيران 1983، أعلن لقاء زغرتا الوطني بين الرئيسين فرنجية وكرامي وأركان المعارضة الوطنية، في ذكرى الاجتياح الصهيوني، **الذي رد عليه أمين الجميّل بسرعة بحمام دم في طرابلس، عندما أطلقت النار عشوائياً على الأهالي**. وفي 23 تموز 83 أعلن من بعلبك ولادة «جبهة الخلاص الوطني» التي تشكّلت من ثمانية أحزاب إلى الرئيسين فرنجية وكرامي، والتي التزمت العمل على «إسقاط اتفاق 17 أيار، وإنهاء الهيمنة الكتائبية».

ومن أجل التخلص من جمهور المقاومة المهجر إلى العاصمة، قامت قوة من جيش أمين الجميّل، بقيادة العقيد (الشيعي) لطفي جابر، في منتصف تموز بمحاولة إخلاء مبنى مدرسة الأليانس اليهودية في وادي أبو جميل، فتصدى لها المهجرون، **وشهدت أزقة وادي أبو جميل حرب شوارع استمرت ست ساعات، وأعلن الجيش حظر التجوال وقام بمداهمة المنازل واعتقل مئات الشبان، وسقط نتيجة المواجهات سبعة مواطنين بينهم الشهيدة فاطمة غازي، وعشرات الجرحى**. ورداً على هذه المجزرة، طالبت حركة أمل باستقالة الحكومة، ودعت إلى إضراب عام في اليوم التالي، حيث تضامنت العاصمة والمناطق، وجرت مواجهات مع قوات الاحتلال في مدينة صور سقط فيها الشهيد أسعد زرقط من حركة أمل، وتضامنت الأحزاب والقوى الوطنية والروحية والإعلامية. **وفي 20 تموز، انفجرت سيارة مفخخة في فندق السمرلاند أدت إلى مقتل 3 مواطنين وجرح 16 آخرين، ليتحول الاحتقان الشديد إلى انفجار أمني عارم في 22 تموز شمل مناطق الجبل وبيروت وامتد إلى المطار، حيث توجد القوات الأميركية، حاصداً 16 قتيلاً و61 جريحاً بينهم 3 من المارينز**[752].

كان أمين الجميّل قد رفض فكرة الانسحاب الجزئي للجيش الصهيوني من الجبل. وأرفق ذلك بحملة قصف جنوني للمناطق التي عصيت على إرادته. فيما كانت أجهزته الأمنية تزرع الرعب والقتل في هذه المناطق، عبر السيارات المفخخة. ففي 5 آب انفجرت عبوة قرب مسجد البقار في القبة في طرابلس أدت إلى قتل 20 وجرح 40 مواطناً، وبعدها بيومين انفجرت سيارة في سوق الخضار في بعلبك أدت إلى مصرع أربعين مواطناً وجرح 133 آخرين. وفي التاسع من آب، أطلقت النار على منزل رئيس حركة أمل في بربور حيث يسكن أمين عام رابطة الشغيلة النائب زاهر الخطيب، وجرى اشتباك بين المهاجمين وحراس المبنى، وفي 22 آب انفجرت سيارة في طرابلس، أمام مستشفى البيسار، وحصدت قتيلاً و23 جريحاً[753]. وفي 27 من الشهر نفسه أطلق جيش نظام الجميّل النار على سيارة لكشافة الرسالة التابعة لحركة أمل، وقتل وجرح بعض عناصرها، واعتقل آخرين، وفي محاولة لاقتحام الضاحية، دفع الجيش قوة مؤللة قبالة جامع بئر

العبد، وأطلقت قذيفة مدفع تجاه مركز حركة أمل، ولم يطل الأمر حتى وقعت هذه القوة المؤللة في أسر مقاتلي الحركة. وبدأت عمليات الضغط من الجانبين، حيث سيطرت قوة للجيش على مركز قيادة أمل في تحويطة الغدير في برج البراجنة، فردت الحركة بوضع يدها على تلفزيون لبنان في تلة الخياط للمقايضة. وسيطر مقاتلو أمل على معظم أحياء بيروت الغربية. **وفي 30 منه ارتكبت ميليشيا الكتائب مجزرة في منطقة المريجة-الليلكي، ذهب ضحيتها عائلة من آل زعيتر، شوهت جثثها، وسملت عيونها، وردت حركة أمل بالسيطرة على منطقة المريجة، وبدأ بعض المندسين بإحراق البيوت ونهبها**[754].

بدأت الأصوات الطائفية تلعب على وتر السيطرة الشيعية على العاصمة، وكان رائد هذه الحركة المعترضة هو الرئيس صائب سلام، الذي تسبب باجتياح بيروت من جديد. ففي 2 أيلول، كان 8 آلاف جندي لبناني وأميركي وكتائبي، يحتلون بيروت الغربية، بعد التمهيد لذلك بقصف عنيف، جاوز 30 ألف قذيفة سقطت على بيروت وضواحيها، وكان من أبرز ضباط المدفعية العقداء نزار عبد القادر، ولطفي جابر وفوزي أبو جمرة. وقد سقط في تلك الحملة أكثر من أربعين شهيداً في العاصمة من المدنيين عدا الجرحى. إضافة إلى اعتقال أكثر من 500 آخرين. وكان صائب سلام يلقي باللائمة على فوضى المسلحين، فيما كان الرئيس الحص يلقي باللائمة على سلام، ويتهمه بأنه خدعه، ويحمله مسؤولية ما جرى[755]. وهكذا سيطر جيش الجميّل وحلفاؤه على بيروت، وبدأت حملة اعتقالات ومداهمات واسعة، شملت منزل النائب زاهر الخطيب، فكان رد بري على تلك الحملة، «**أن الحكم دخل الوفاق بدبابة ولن ندخله راجلين**»، وكانت تلك بداية الحرب المفتوحة بين منطق السلطة التابعة، وبين منطق المقاومة.

وفي 3 أيلول 1983 بدأت معركة الجبل. وقد قامت طوافات تابعة للعدو الإسرائيلي، بنقل مئات المقاتلين من ميليشيا القوات اللبنانية إلى بلدتي كفرمتى وعبيه. وكان هناك فريق إسرائيلي داخل الطائفة الدرزية، بالتعاون مع مسؤولين في «الحزب التقدمي الاشتراكي» يراهنون على إقامة علاقة مع العدو الإسرائيلي تحت ذريعة حماية الجبل من «القوات اللبنانية»، فاستغلّت «إسرائيل» ذلك وبدأت من خلال ضباط دروز في الجيش الإسرائيلي الاتصال ببعض المشايخ ومسؤولين جنبلاطيين لمساعدتهم بوجه «القوات اللبنانية» والكتائب، من أجل تهجير المسيحيين والمناداة بإقامة دولة درزية[756]، إلا أن هذا الرهان تبدد سريعاً، فقد فشلت مواجهة الجنبلاطيين وحلفائهم في ردع مسلحي القوات، **وعندما وصل جيش السلطة**، **خرج المواطنون إلى ساحة كفرمتى لاستقباله، إلا أنهم فوجئوا بميليشيا «القوات اللبنانية» التي ارتكبت مجزرة تحت أعين**

جنود الجيش، راح ضحيتها أكثر من ثلاثين مواطناً، إضافة إلى أعمال اغتصاب وخطف ونسف بيوت، فدب الذعر في بلدة عبيه حيث عمد الأهالي إلى الفرار. وانتهى اليوم الأول من الاقتتال بسيطرة القوات اللبنانية وجيش أمين الجميّل على كل الشحار الغربي نزولاً إلى بلدتي الناعمه والدامور. **وجرى بعدها تهجير أكثر من خمسة آلاف مواطن من قرى الشحار**[757]**، وحصلت مجازر في قرى أخرى من الجبل**، وأصدرت «القوات اللبنانية» بياناً في 5 أيلول، تعلن فيه مسؤوليتها منفردة عن أمن المواطنين[758].

في الخامس من أيلول 1983، بدأ التحول في مسار حرب الجبل بسقوط بحمدون في يد القوات الوطنية المشتركة، وأعلن وليد جنبلاط أن شروط الحوار هي انسحاب الكتائب و«القوات اللبنانية» والجيش واستقالة قائده. وبسقوط بحمدون هرب الكتائبيون ومقاتلو جعجع جنوباً يتقدمهم مسيحيو عشرات القرى، ولجأ أغلبهم وعلى رأسهم سمير جعجع إلى مدينة دير القمر التي حوصرت من قبل القوات الوطنية المشتركة، حيث بدأ زعماء اليمين اللبناني الصراخ والاتصال بجميع الدول لإغاثة المسيحيين! أعطى وليد جنبلاط عهد شرف بعدم التعرّض لبلدة دير القمر. **ومع ذلك ارتكبت فظاعات كبيرة في القرى الدرزية والمسيحية على السواء. واستكملت أجهزة الحكم عمليات القتل عبر السيارات المفخخة، ففي 4 أيلول انفجرت سيارة في حارة حريك أسفرت عن سقوط 11 شهيداً و25 جريحاً. وفي 7 منه وقع انفجار في الطريق الجديدة حصد 8 شهداء وأكثر من 30 جريحاً**.

أوفدت السعودية بندر بن سلطان ورفيق الحريري إلى دمشق للقيام «بواسطة لوقف القتال في لبنان»، وفي أثناء ذلك تقدم أمين الجميّل بشكوى إلى مجلس الأمن، وعززت واشنطن أسطولها في مياه لبنان الإقليمية، **ووصلت بعدها نيوجرسي التي دكّت لاحقاً قرى الجبل وأوقعت مئات القتلى والجرحى. وأرسلت السلطة اللبنانية في 16 أيلول 1983 ما بقي لديها من طائرات لقصف عاليه وبيصور، وفي 19 منه قامت البوارج الأميركية بقصف قرى الجبل بقذائف زنة الواحدة منها 500 كلغ، علماً أن الجنود الأميركيين المرابطين حول بيروت، والبالغ عددهم 1600 عنصر لم يتعرضوا لاستهداف مباشر حتى ذلك الوقت. وشاركت الطائرات الفرنسية في قصف مواقع المعارضة في الجبل. وتغير الوضع بعد ذلك حيث أصبح المارينز مستهدفين في عمليات إطلاق نار. وكان على لبنان أن يدفع من خزينته ثمن تلك القذائف التي استعملت في رهان أمين الجميّل على مساعدة الغرب في القضاء على خصومه، ولم يتعلم الدرس الذي صاغه حزبه بعد مصرع أخيه: «أن ليس في الخارج أحد يتدخل في لبنان لحساب فريق لبناني، إنهم يتدخلون لحسابهم**

بواسطة اللبنانيين». وفي 25 أيلول، أعلن التوصل إلى اتفاق على الحوار بين الأفرقاء بمسعى سوري- سعودي. وقد نص الاتفاق على وقف النار، وعودة المهجرين، ودعوة إلى الحوار تشمل الحكم و«الجبهة اللبنانية» وجبهة الخلاص وحركة أمل وموفدين عن سورية والسعودية. وفي 26 منه قدّم الوزان استقالة حكومته.

كان جنوب لبنان المحتل يشتعل في وجه العدو، وكانت المواجهات تجري في مدن وقرى صيدا وصور والنبطية ومرجعيون، واستعملت في المواجهات كل أشكال المقاومة، من السلاح، إلى العبوات، إلى التظاهرات، إلى الزيت المغلي، إلى قطع الطرقات. وكانت عمليات تصفية العملاء قد أخذت بعداً جديداً. وجرى استهداف باصات الجنود والسياح الإسرائيليين، فلجأ العدو إلى استئجار باصات مدنية لنقل جنوده من وإلى ساحة المعركة، لم تتأخر المقاومة في استهداف هذه الحافلات. وكانت قوات العدو تقوم بأقسى ما يمكنها من القمع والتعسف دون طائل، فقد كانت إرادة الجنوبيين قد طغت على المشهد.

وفي 1 تشرين الأول 1983 أعلن وليد جنبلاط من بيت الدين تأسيس إدارة مدنية في الشوف، توسّعت وشملت فيما بعد جميع مناطق الجبل والإقليم. وقد قامت هذه الإدارة بالحلول محل «الدولة» في تأمين سير المؤسسات التربوية والاجتماعية وأمن الخدمات الأساسية في حقل التموين والماء والكهرباء والصحة وصيانة شبكة الاتصالات والمواصلات[759].

وفي 23 تشرين الأول 1983، اهتز مركز قوات المارينز الأميركية قرب مطار بيروت بانفجار عنيف قتل فيه 241 جندياً أميركياً، وتزامن ذلك مع انفجار آخر في مركز القوة الفرنسية غرب بيروت الذي قتل فيه 58 مظلياً فرنسياً، وتبنت منظمة الجهاد الإسلامي العمليتين، ما أدى إلى سحب هذه القوات في نهاية الشهر عينه.

دعا أمين الجميّل السعودية وسورية لحضور مؤتمر الحوار الوطني في جنيف، الذي عقد في 31 تشرين الأول 1983 واستمر حتى 11 منه، والذي لم يسفر سوى عن عروبة لبنان، فيما رفض الجميّل إلغاء اتفاق 17 أيار.

في الرابع من تشرين الثاني 1983 هاجم استشهادي بواسطة سيارة «بيك آب» مقر المخابرات الصهيونية في صور. اعترفت «إسرائيل» بمقتل 29 من جنودها، وقد اعلنت «منظمة الجهاد الاسلامي» مسؤوليتها عن العملية، وردت القوات الإسرائيلية على العملية بسلسلة من الغارات الجوية في الجبل وبإغلاق المعابر وعزل الجنوب كلياً. وردت المقاومة بسلسلة من

العمليات، **وتزامن ذلك مع قصف عنيف قام به جيش الجميّل على الضاحية الجنوبية نتج منه سقوط عشرة ضحايا وأكثر من 50 جريحاً، وتوقف حركة الملاحة في المطار. وقد بثت السلطة دعاية عن وجود صواريخ وإرهابيين في الضاحية الجنوبية. وتزامن ذلك مع تدخل الطيران الفرنسي في قصف مواقع في بعلبك حصد أكثر من 40 شهيداً و150 جريحاً**.

وفي 6 كانون الأول 1983، سمح وليد جنبلاط بخروج المحاصرين، ومن بينهم سمير جعجع، من دير القمر «لغاية إنسانية»، وانسحب المحاصرون بشاحنات الجيش الإسرائيلي المقفلة إلى شرق بيروت. وفي 14 منه، هاجم الجيش حي فرحات، في الضاحية الجنوبية، ودمره وهجر سكانه. **وفي هذا الشهر جرت محاولة لاغتيال وليد جنبلاط، واغتيل رئيس القضاء الدرزي حليم تقي الدين، وجرى تفجير العديد من السيارات المفخخة. واستهدف موقع مشترك للكتائب والقوات الفرنسية في طريق الشام أسفر عن مصرع 15 وجرح 50 بينهم عدد من الجنود الفرنسيين[760]، وصولاً إلى غارات أميركية على مواقع الجيش السوري في البقاع. وفي 26 كانون الأول، ارتكب الجيش مجزرة، سقط فيها أكثر من 63 شهيداً و244 جريحاً في قصف مركز استهدف مناطق الضاحية الجنوبية، وخلف حجماً هائلاً من الدمار، وأمرت السلطة بإيقاف صحيفة السفير عن الصدور لتضامنها مع الضاحية[761]**. وفي مطلع 1984، قام أمين الجميّل بمناورة جديدة تحت عنوان «فك الاشتباك في الضاحية والجبل»، فسارع نبيه بري ووليد جنبلاط إلى الموافقة على هذه الخطة، **وسرعان ما قام الطيران الصهيوني بقصف بلدة بحمدون في 2 كانون الثاني، أتبعها بالإغارة «على مخفر الدرك في بعلبك وعلى مؤسسات الإمام الصدر التربوية، وكانت الحصيلة 100 شهيد و300 جريح بينهم 150 طفلاً»**[762]**، وتجددت الاشتباكات في الجبل وخلدة وإقليم الخروب. ووصلت الاشتباكات إلى بيروت ومحيط المطار وإلى الضاحية من جديد وشاركت فيها القوات الفرنسية في بيروت، والقوات الأميركية في منطقة الحدث[763]**.

ومع تصاعد نشاط المقاومة الوطنية، دعا الجنوب إلى إضراب عام في 17 كانون الثاني 1984، شارك فيه البقاع وبيروت، **تزامن مع اشتباكات في بيروت والجبل حصدت 34 شهيداً وأكثر من 60 جريحاً**، ما أدى إلى انسحاب مندوبي حركة أمل وجبهة الخلاص الوطني من اللجنة الأمنية. **وفي 21 منه، طالب بري بإلغاء اتفاق 17 أيار، والدعوة إلى جنيف رقم «2»، فكان رد الجميّل بقصف الضاحية الجنوبية والجبل ما أدى إلى سقوط شهيدين في عرمون و7 جرحى في الضاحية. وأتبعها بإرسال سيارة مفخخة إلى ساقية الجنزير في بيروت أسفرت عن 18 جريحاً، وتوالت الاشتباكات على المحاور، وشاركت قوات المارينز فيها، وأدت إلى سقوط 5 قتلى و45**

جريحاً بينهم جندي أميركي. وعاد الحديث عن نية الجيش اقتحام الضاحية[764]. **وفي 2 شباط، سقط ما لا يقل عن عشرين ضحية وستين جريحاً في الضاحية الجنوبية، قتل أكثرهم اختناقاً في الملاجئ التي استهدفت بقصف جيش الجميّل، وانهارت الأبنية عليها.** ورداً على ذلك سيطر مقاتلو حركة أمل وحلفاؤهم على مواقع الجيش في كنيسة مار مخايل وبلدية الشياح وغيرهما عند خطوط التماس التقليدية. **وفي الثالث من شباط، كان القصف يزداد عنفاً، وكان عدد الشهداء يفوق الأربعين، والجرحى المائتين، في الضاحية الجنوبية،** وكان رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان لا يزال على اهتمامه بمصير تابعه في قصر الرئاسة اللبنانية، ملمحاً إلى الوضع الخطير في لبنان، وإلى رفضه الخضوع للتهديدات وعن التزامه بحماية الأصدقاء[765]. فيما أعطيت الأوامر إلى العقيد لطفي جابر، بالهجوم على الضاحية الجنوبية واحتلالها، ومهد لها بالقصف العنيف، ولاحقت القذائف الهاربين من الضاحية إلى بيروت الغربية. وناشد بري الجنود والضباط عدم المشاركة في اقتحام الضاحية والجبل، وراح الجنود المتمردون يلتحقون بثكنة هنري شهاب، ومدرسة القتال على طريق المطار، لينضموا إلى مقاتلي المعارضة. في هذا الوقت كان كميل شمعون يدعو القوات المتعددة الجنسيات إلى مؤازرة الجيش اللبناني في حسم المعركة، وكان ابنه داني يزور القدس المحتلة ويلتقي رئيس وزراء «إسرائيل» إسحاق شامير بغية التفاوض حول خليفة قائد جيش العملاء سعد حداد، الذي رشح شمعون لخلافته اللواء المتقاعد أنطوان لحد.

انتفاضة 6 شباط 1984

حاصر مقاتلو حركة أمل وحلفاؤهم رابطة الشغيلة والقوميون والناصريون مراكز الجيش في بيروت التي راحت تتهاوى الموقع تلو الآخر. وعندما بدأ الدعم يأتي عبر بوابة المتحف، حدثت معركة جسر فؤاد الأول التي دمرت فيها دبابتان وناقلة جند، ومع العصر حسمت معركة المتحف، وغطى طوفان من المقاتلين شوارع العاصمة. واستمرت المعركة ست ساعات في ظل قصف عنيف استهدف كل مكان في بيروت وضواحيها. وعند انتهاء مهمة تحرير بيروت الغربية، كان اجتماع القادة الأمنيين في منزل رئيس حركة أمل لوضع خطة لتولي القوى الأمنية مسؤولية الأمن في العاصمة، المسؤولية التي أطلق عليها بري بأنها «قميص وسخ»[766]. هذا وقد كانت كلفة هذه الانتفاضة أكثر من ثلاثمئة شهيد وجريح، إضافة إلى الدمار الهائل والحرائق، وأكثر من 50 ألف نازح باتجاه الجنوب[767]. وفيما كان همّ قيادات المعارضة عدم السقوط في فخ الفلتان الأمني والفرز المذهبي، عقد بري مؤتمراً صحفياً باسم الحركة وجبهة الخلاص والقوى الوطنية، أعلن فيه انتصار الانتفاضة، وطلب من المسلحين الانضباط والمحافظة على المؤسسات والثكنات، وعدم التعرض

للسفارات والقوات المتعددة الجنسيات والرعايا الأجانب، وإخفاء المظاهر المسلحة، وتأمين سلامة المواطنين[768]، في الوقت الذي كان مندوب الجميّل في مهمة فاشلة لاستجلاب المساعدة الإسرائيلية، حيث قوبل طلب الجميّل برفض شامير التدخل في الحرب الدائرة في لبنان[769]. وفي اليومين التاليين كان القصف لايزال يستهدف بيروت من مواقع الجيش الفئوي، فيما كانت بوارج المارينز تدك قرى الجبل، فتوقع أكثر من مائة جريح، وقد تزامن ذلك مع انسحاب المارينز إلى البحر. ووصل عدد ضحايا هذه الحرب حتى العاشر من شباط إلى أكثر من 200 شهيد، وأكثر من 400 جريح، في غرب العاصمة وحدها، ناهيك عن شهداء الجيش المضللين. كان هناك اتجاهان لحل الأزمة مع سلطة آل الجميّل. ففيما تقول جبهة الخلاص بمشاركة المعارضة في الحكم، كانت حركة أمل وحلفاؤها ينادون بإلغاء اتفاقية 17 أيار، وبسقوط رئيس الجمهورية. رفض أمين الجميّل الاستقالة، وأعلن ثقته بالدعم الأميركي في وقت كان وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر يعلن تمسك الولايات المتحدة باتفاق 17 أيار. وهكذا اصطدم التغيير بعقلية السياسة التقليدية التي ستدفع البلاد نحو حمام دم جديد.

في مساء الثالث عشر من شباط 1984، بدأت معركة تحرير الشحار، تحت غطاء من القصف المدفعي على مواقع حزب الكتائب والجيش، وقام ضباط في اللواء الثامن وفي مقدمتهم النقيبان الوليد سكرية وحسان البعيني، بإحداث خرق في مواقع الجيش في الجبل، أدى إلى سقوط مقر عمليات اللواء في قبضة المعارضة. استمرت العملية حتى الصباح، حيث تمكنت المعارضة من تحرير الشحار، فيما انسحبت عناصر الجيش والكتائب باتجاه الدامور ومثلث خلدة، معتمدين على تغطية الأسطول السادس والطيران الأميركي الذي استهدف قرى الشوف وعاليه والمتن بأكثر من 30 ألف قنبلة، وقد أزيلت قرية بتبيات المتنية من الوجود جراء القصف الأميركي. وفي 15 منه أكملت القوات المشتركة هجومها على معاقل الكتائب وفلول الجيش في الدامور والمشرف وعين دارفيل، وأجبروها على التقهقر، وسيطرت على ثكنة المشرف حيث عثر على جثث مقطعة الأوصال لأطفال وشيوخ ونساء. ومن ثم باشر الجنبلاطيون بتدمير القرى المسيحية في هذه المناطق **من أجل منع سكن المهجرين الشيعة فيها**. فيما كان المندوب الفرنسي في مجلس الأمن يدعو المجلس لاتخاذ قرار بسحب القوات المتعددة الجنسيات من لبنان وشواطئه، لينعى بذلك ما تبقى من رهانات أو أحلام تراود الرئيس أمين الجميّل، الذي كان عليه أن «يحط في المدينة الكشفية بالبترون لعقد جلسة مطولة مع الرئيس السابق سليمان فرنجية يضع خلالها موافقته على إلغاء اتفاق 17 أيار، طالباً إليه التوسط مع دمشق ومع أطراف المعارضة للعودة إلى روح محادثات جنيف، متوسلاً الموافقة السورية على إعطائه فرصة أخيرة لإثبات حسن النوايا»[770].

كان التقليد السياسي في بيروت، وعلى رأسه صائب سلام يركز اهتمامه على الفرز السكاني المذهبي في بيروت، ومن أجل سحب ذريعة «الاحتقان الشيعي-السني» من الاستغلال، سُلم أمن العاصمة إلى اللواء السادس في 23 شباط 1984، وانسحب مسلحو الأحزاب، وفي مقدمتهم مسلحو حركة أمل من الشوارع. ولم يكن هذا هو الحل، لأن الزعامات التقليدية للعاصمة، التي تتضرر من انهيار النظام، ومعها الكثير من رموز الشيعة المتضررين من التغيير الحاصل، استمرت في التحريض المذهبي[771]. ومن أجل المحافظة على استمرارية التبعية في رأس النظام، أرسلت السعودية مندوبها رفيق الحريري، ليطالب بتخفيض مطالب المعارضة من إسقاط الرئيس إلى الاكتفاء بإلغاء الاتفاق مع «إسرائيل». وقد نقل موافقة الجميّل على إلغاء الاتفاق في زيارته إلى دمشق في 23 شباط على صدى قصف الطائرات الإسرائيلية على بحمدون. وفي هذا اليوم أعلن ريغان نهاية دور المارينز في لبنان، وقرب انتهاء مهمتها في المياه اللبنانية. فيما أسقط السوفيات مشروع قرار لمجلس الأمن، بطلب لبناني، لإرسال قوات دولية إلى لبنان، بدل القوات المتعددة الجنسيات.

كان الأسبوع الأخير من شهر شباط 1984 زمناً خالصاً للمقاومة في الجنوب، حيث وقفت بلدة معركة منيعة في وجه المحتل الذي حاصرها، ليهاجمها بالمروحيات والدبابات، إثر انتفاضها بعد اغتيال الشيخ راغب حرب. وفي 24 منه، كانت المواجهات على أشدها في البلدة، التي أدخلت نسوتها إلى قاموس المقاومة: الزيت المغلي، وأحواض الورد. كانت قوات الاحتلال تبحث عن قيادات المقاومة الميدانيين، ومنهم محمد سعد وخليل جرادة، **وقد نجم عن المواجهات سقوط 3 شهداء و45 جريحاً من أبناء البلدة، وقتل جندي إسرائيلي وجرح 6 وفقدان ثمانية آخرين**[772]، وامتدت المواجهات لتشمل الجنوب بأكمله، ولاسيما قرى صور السبع الشهيرة: العباسية وبدياس وطورا ومعركة وبرج رحال ودير قانون والحلوسية، وامتدت إلى عربصاليم حيث قتل جنديان صهيونيان في 28 شباط، واستمرت المواجهات.

سقوط اتفاق 17 أيار

انسحبت القوات الأميركية والإيطالية والفرنسية من لبنان، ليجد الجميّل نفسه وحيداً في مواجهة المقاومة، وكان عليه أن يدفع ثمن بقائه في منصبه. وبعد زيارته دمشق التي هدد بقصفها من واشنطن، عاد ليعوم حكومة شفيق الوزان المطيعة، لتعلن في جلستها في 5 آذار 1984، إلغاء الاتفاق مع العدو، الذي لم يأسف عليه إلا رئيس مجلس النواب كامل الأسعد الذي قال: «إن إلغاء الاتفاق من دون بديل حلقة أخيرة من المؤامرة الرامية إلى تصفية لبنان»[773]، فيما نعى رئيس حركة

أمل الاتفاق في مؤتمر صحفي في 6 آذار أنهاه بأن «إسرائيل لن تسمح لهذا الانتصار العربي أن يمر أو أن يستكمل. لأنه انتصار مبتور إذا لم يتحقق الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب، وإذا لم تلغ الطائفية السياسية في لبنان»[774].

عقد مؤتمر الحوار الثاني في لوزان في سويسرا 12-20 آذار 1984، وصدر عنه بيان تضمن: وقف الاقتتال وفصل القوات وإعادة الجيش إلى ثكناته، وتشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد. **وفي 23 آذار بدأت عملية إخلاء الساحة البيروتية من قواها السياسية، من أجل «وافد جديد»، فقد قام الحزب الجنبلاطي بتصفية وجود حركة المرابطين في بيروت. ومع إطلاق عمل اللجنة الأمنية، بدأت «جولة جديدة من القصف العشوائي شملت مختلف المحاور في بيروت والضاحية في 28 آذار 1984 سقط بنتيجتها 25 شهيداً و156 جريحاً من المواطنين»**[775].

هذا في الوقت الذي كان الجيش الصهيوني يمارس أبشع أنواع التنكيل بأهالي الجنوب المتمردين على إرادته، كما حدث في القليلة وقانا وزفتا وكفرا لتصل يد القمع الإسرائيلي إلى مناطق النبطية ومرجعيون والبقاع الغربي. **أما جبشيت فقد هاجمتها قوات الاحتلال بأكثر من 3 آلاف جندي صهيوني، بعد قصفها في 28 آذار 1984، ما أدى إلى سقوط سبعة شهداء و12 جريحاً،** عدا المعتقلين، واستمر الجنوب في المواجهة طوال شهر نيسان، عبر العمليات الفدائية والاعتصامات والإضرابات. ووصل حجم العمليات في شهرَيْ نيسان وأيار إلى «مائة وعشرين هجوماً على دوريات ومراكز الاحتلال، حصدت العشرات من القتلى والجرحى في صفوفه»[776].

المقاومة الإسلامية

في 12 نيسان 1984، باشرت «المقاومة الإسلامية» لأول مرة إعلان عملياتها، وذلك بعد سنة وتسعة أشهر على انطلاقها، لاعتبارات أمنية وتكتيكية، فكان الإعلان الأول عن عملية الاستشهادي علي صفي الدين، حسب قول نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم. «وكانت معسكرات التدريب التي يشرف عليها الحرس الثوري الإيراني في منطقة البقاع هي الخزان الرئيس لرفد المقاومة الإسلامية بالمجاهدين. وقد اعتمدت هذه المقاومة نهجاً مميزاً في العمليات وأساليب القتال، أهمها: السرّية في العمل، وعنصر المباغتة، وعدم الظهور العسكري الاستعراضي المنبوذ عند الناس، واستعمال سلاح المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي فقط، لأن استخدام السلاح في الاقتتال الداخلي فتنة. أما عن العمليات الخارجية، فلم تر المقاومة فائدة من استهداف الإسرائيليين في العالم؛ فالمواجهة في بقعة الاحتلال محقة ومجدية ومقنعة، ويمكنها استمالة تأييد واسع للمقاومة،

فتحرير الأرض المحتلة هدف موضوعي، وليتحمل المحتل المباشر مسؤولية عمله. وعن العمليات الاستشهادية يقول الشيخ قاسم إنها برزت كأسلوب انتهجته المقاومة الإسلامية، على الرغم من أن عدد العمليات الاستشهادية المباشرة بسيارات مفخخة هي اثنتا عشرة عملية فقط، إلا أن العمليات النوعية والخطيرة التي قامت بها المقاومة، والتي يحتمل فيها الاستشهاد لا تحصى ولا تعد»[777].

وزارة مقاومة في لبنان

في 30 نيسان 1984، شكلت حكومة اتحاد وطني برئاسة رشيد كرامي وعضوية كميل شمعون وعادل عسيران وسليم الحص ونبيه بري ووليد جنبلاط وبيار الجميّل وجوزيف سكاف وعبدالله الراسي وفيكتور قصير، فيما رفض فرنجية الاشتراك في الحكومة عبر صهره عبد الله الراسي (أرثوذكسي) محتجاً على حصر تمثيل الموارنة بشخصي كميل شمعون وبيار الجميّل. فيما أعلن نبيه بري اعتذاره مشترطاً تشكيل وزارتين للجنوب والإعمار. **وفي 5 أيار حصل تصعيد أمني حصد 21 قتيلاً و124 جريحاً، كضغط من قبل السلطة في موضوع شكل الحكومة، إلا أن السلطة رضخت في النهاية، وحصل بري على «وزارة الدولة لشؤون الجنوب والمقاومة»**، إضافة إلى وزارتي العدل والموارد المائية والكهربائية. وخَصّصت وزارة المقاومة رواتب للأسرى، وساهمت وزارة الجنوب في عمليات التعويض ومساعدة المواطنين. وبعد الجلسة المخصصة للصورة التذكارية في 10 أيار أعلن عن جلسات مفتوحة في بكفيا على أن تكون الأولوية لملف الجيش اللبناني، «**فلم تمض 24 ساعة على فتح ملف الجيش في مجلس الوزراء حتى بدأت نيران الدبابات والراجمات والمدافع تصب حممها فوق رؤوس الآمنين في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية في قصف مجنون استمر حتى فجر 13 أيار حاصداً 19 شهيداً و70 جريحاً**»[778]، **وذلك في رسالة واضحة لمنع فتح ملف الجيش إن لجهة المحاسبة، أو لجهة التنظيم، خصوصاً وأن الجميّل كان يحاول التهرب من أي إقصاء للمسؤولين العسكريين أو أي تغيير في صيغة القيادة**[779].

وصل حجم عمليات المقاومة ضد قوات الاحتلال الصهيوني في شهري نيسان وأيار 1984 إلى مئة وعشرين هجوماً على دوريات الاحتلال ومراكزه، حصدت العشرات من القتلى والجرحى في صفوفه

وفي 11 حزيران 1984، ودع قائد الجيش إبراهيم طنوس حياته المهنية، بمجزرة سميت «مجزرة الاثنين الإسرائيلي» حيث قام بقصف الضاحية وبيروت الغربية على مدى 12

ساعة، وحصدت 80 شهيداً و217 جريحاً. وبنتيجة الرد سقط في بيروت الشرقية 13 وجرح 67 من الجيش و«القوات اللبنانية». وفي 16 منه، نفذ المقاوم **بلال فحص** من حركة أمل عملية استشهادية ضد دورية للاحتلال، حيث قتل أكثر من 10 جنود صهاينة، وكان عريس الجنوب من أبطال الانتفاضة ضد سلطة آل الجميّل في بيروت[780]. وفي 23 حزيران، تم تعيين العماد ميشال عون قائداً للجيش، وتشكيل المجلس العسكري الجديد. وذهب طنوس إلى التقاعد دون أن يحاسب على جرائمه، وفتح مطار بيروت بعد توقف دام 160 يوماً.

في اليوم الأول من عيد الأضحى في أيلول العام 1984، **نجا الرئيس سليم الحص من محاولة اغتيال بواسطة سيارة مفخخة فجّرت لاسلكياً أسفرت عن إصابته برضوض طفيفة في حين قتل ٤ أشخاص وجرح ٢٨ آخرون، بينهم العسكري أحمد الحاج شحادة الذي كان يقود سيارة الحص**. وأحيلت القضية على المجلس العدلي، «ولكن أي تحقيق جدّي في الحادث لم يحصل نظراً لضلوع بعض الأشخاص المرموقين في التخطيط للمحاولة»[781]. وبحسب رواية عبد الحليم خدّام للرئيس الحص «أن إيلي حبيقة ومعه جميل نعمة ومدير الاستخبارات في الجيش سيمون قسيس، اجتمعوا عند ميشال المرّ. وخططوا لعملية الاغتيال»[782].

استمرت المقاومة في الجنوب، واستمر جيش الاحتلال في القمع الوحشي لشعب المقاومة، **ففي 20-9- 1984، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجزرة في بلدة سحمر، حيث اقتحمت الدبابات والآليات البلدة وعملت على تجميع الأهالي في ساحة البلدة، ومن ثم أطلقت النار عليهم ما أسفر عن استشهاد 13 مواطناً وإصابة 12 بجروح**[783]. تزامن ذلك مع استهداف المقر الجديد للسفارة الأميركية مجدداً بسيارة مفخخة أخرى في 20 أيلول 1984 وقُتل أميركيان و 20 لبنانياً.

في 16 تشرين الأول 1984، انتخب المجلس النيابي حسين الحسيني رئيساً لمجلس النواب بدل كامل الأسعد، لتطوى مع هذا التاريخ آخر حقبة لحكم هذه السلالة الذي استمر طويلاً فوق رقاب الجنوبيين.

بعد تصفية تنظيم «المرابطون» في بيروت على يد جنبلاط، كانت هناك أيدٍ أخرى تستكمل العمل على تهيئة الساحة لوافدين جدد على السياسة اللبنانية، وعليه فإن على بعض الرموز أن تختفي. ففي 21 كانون الثاني 1985، وبعد «تنظيف» محيط بناية العلايلي التي كان يسكنها رئيس التنظيم الشعبي الناصري مصطفى سعد من الحواجز، بواسطة آليات شركة أوجيه، تم تفجير سيارة مفخخة أمام البناية، فاستشهدت ابنته ناتاشا (13 عاما) ومرافقه مصطفى التنير،

وإصابة 40 شخصاً بجروح مختلفة، أما سعد ففقد بصره، وأصيب بجروح عدة في أنحاء جسمه، كما فقدت زوجته الروسية إحدى عينيها. وكان الجيش الصهيوني يتابع عملياته في شل حياة الجنوبيين لدفعهم إلى هجرة قراهم ومدنهم.

حزب الله

في 16 شباط 1985، وفي الذكرى السنوية لاستشهاد الشيخ راغب حرب، أعلن السيد إبراهيم الأمين الرسالة المفتوحة التأسيسية لـ«حزب الله»، التي انتقل بها الحزب من العمل المقاوم السري، إلى العمل السياسي المعلن الذي يواكب ويتابع المقاومة كأولوية وأساس من جهة، ويتصدّى للتعبير عن رؤيته ونهجه من جهة أخرى.. كما يطلّ على قضايا المنطقة من منطلق ارتباطها بما يجري في لبنان، وبما تلقي عليه من تبعات بسبب إيمانه ومسؤوليته الشرعية[784]. ويقول السيد محمد حسين فضل الله، «إن حزب الله هو في الأساس حركة سياسية ذات تعبير ديني ينفتح أعضاؤه بشكل يومي على الماركسيين والبعثيين والقوميين وغيرهم بهدف رفع مستوى اللبناني مهما كان دينه عبر وسائل حضارية»[785].

قام جيش الاحتلال الصهيوني في 20 شباط 1985، بحملة ضد بلدتَيْ عربصاليم والبازورية، ذهب ضحيتها 4 شهداء من عربصاليم واثنان من البازورية، إضافة إلى 3 شهداء في طيردبا. وفي 21 منه كانت قوات الاحتلال تستخدم «القبضة الحديدية» بمئات الآليات، ضد قرى المواجهة السبع في منطقة صور، وامتدت لتشمل عددا من القرى الجنوبية الأخرى، وقد واجهها الشعب بـ«القبضة الحسينية». وفي 23 منه، ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة في صير الغربية أسفرت عن سقوط 8 شهداء، وشهيد تاسع في بلدة طورا بمنطقة صور، وتواصل حملتها الانتقامية ضد 17 قرية في أقضية: صور، النبطية، مرجعيون، بنت جبيل، والبقاع الغربي فتعتقل 241 مواطناً وتنسف 15 منزلاً وتصيب 14 بجروح. وفي 2 آذار، اقتحم الجيش الصهيوني بلدة معركة بـ 110 آليات مدرعة و4 طائرات هليكوبتر و800 جندي، وأدت المواجهات الشرسة مع المواطنين إلى قتل مواطن وجرح 3 آخرين بعد صدامات استمرت 11 ساعة. وفي 4 آذار 1985 قامت قوات الاحتلال بتفجير حسينية معركة بـ 100 كلغ من المتفجرات، ما أدى إلى سقوط 15 شهيداً بينهم مسؤولان في المقاومة هما محمد سعد، وخليل جرادي، إضافة إلى إصابة أكثر من 45 مواطناً بجروح[786]. وقد نعى وزير المقاومة والجنوب نبيه بري الشهداء، قائلاً «إن نصف الجنوب قد استشهد، وعلى النصف الآخر أن يكمل المقاومة».

دخلت المخابرات الأميركية على خط الاغتيالات في لبنان، عبر مخابرات الجيش اللبناني في عهد الرئيس أمين الجميّل وبالتعاون مع «القوات اللبنانية»، في **محاولة اغتيال السيد محمد حسين فضل الله في 8 آذار 1985، بواسطة سيارة مفخخة وضعت قريباً من منزله في بئر العبد. وكانت حصيلة المجزرة 80 شهيداً أغلبهم من الفتيات والنساء و256 جريحاً، إضافة إلى الأضرار الجسيمة في الأبنية والممتلكات**. ونشرت صحيفة الواشنطن بوست أواخر العام 2007، معلومات **عن تورط المخابرات الأميركية في العملية، بالتعاون مع المخابرات السعودية بطلب من بندر بن سلطان شخصياً، إضافة إلى مخابرات الجيش اللبناني عبر «فرع العمل والتحليل الخارجي» بإدارة المقدم أدونيس نعمة**. وقد جرت محاولات اغتيال وتفجير عديدة منها **محاولة اغتيال الرئيس سليم الحص، وتفجير سينما سلوى ومركز الطائفة الدرزية والسفارة المصرية وبنك الرافدين وسوق الروشة وغيرها، وكانت الحصيلة مقتل 277 مواطناً و1111 جريحاً، وباكتشاف الشبكة جرت محاكمة أعضائها وإعدام 11 عميلاً**، ويظهر من التنوع في اختيار الشخصيات وأماكن التفجير، أن العملية كانت تهدف إلى توجيه أصابع الاتهام إلى جهات محددة، وإثارة الفتن الداخلية[787]. وفي 10 آذار 1985 نفذ الاستشهادي أبو زينب من المقاومة الإسلامية، عملية استشهادية بدورية صهيونية في سهل الخيام. واعترف العدو بمقتل 12 جندياً وبجرح 14.

في 12 آذار 1985 تمكن إيلي حبيقة من تغيير قيادة «القوات» وتشكيل قيادة جماعية لها ضمته وسمير جعجع وكريم بقرادوني، فتولى هو رئاسة مجلس القيادة، فيما تولى جعجع رئاسة الأركان.

قدر عدد قُتلى العدو في الفترة ما بين 5 حزيران 1982، وحتى 31 أيار 1985، 1216 ندياً. ولمزيد من الضغط على العدو، تسابقت قوى المقاومة إلى القيام بعمليات استشهادية، وقد رد الاحتلال بسلسلة من المجازر والاعتقالات، لم تفده في تأخير انسحابه من المناطق التي كانت تشكل مقتلة لجنوده. ففي 11 نيسان 1985اندحر العدو من النبطية، وفي 24 منه اندحر من البقاع الغربي، وفي 27 نيسان، بعد عمليات القصف المتواصلة على صيدا، سقطت شرق صيدا بيد قوات التنظيم الشعبي الناصري وحلفائه، وفرت قوات سمير جعجع. وفي 28 نيسان احتلت قوات جنبلاط القرى المسيحية في إقليم الخروب حتى الخط الساحلي، **وجرت عمليات انتقام واسعة دفع أهالي قرى شرق صيدا وأطراف الجبل الدرزي ثمناً باهظاً لها حيث تعرضت للحرق والنهب والتهجير على نطاق واسع**. ثم في 29 منه اندحرت القوات الإسرائيلية عن كامل منطقة صور،

وبحلول حزيران 1985 كانت قد اندحرت إلى داخل ما يعرف بالشريط الحدودي، وفي 16 منه ادعت انسحابها منه لتبقى فيه تحت غطاء عملائها من جيش العميل أنطوان لحد.

حروب الحلفاء

بالتزامن مع اندحار قوات الاحتلال عن الجنوب، كان الداخل اللبناني يشتعل بحروب بين الحلفاء فيما بينهم من كل الاتجاهات. **ففي 20 نيسان 1985 دارت معارك بين حركة أمل والجنبلاطيين من جهة، وبين «المرابطون» والمؤيدين لعرفات من جهة أخرى، وسقط عدد كبير من الضحايا،** واستقال على أثرها رشيد كرامي. فيما جمعت دمشق بين بري وجنبلاط في «جبهة الوحدة الوطنية».

وفي المقلب الآخر، وعلى إثر قرار اتخذ بإزالة حاجز البربارة، حصل انقلاب على القيادة التابعة لأمين الجميّل، عند فجر 2 آذار 1985، فأقصي فؤاد أبو ناضر (ابن أخت أمين الجميّل) من قيادة «القوات اللبنانية»، وتشكلت هيئة طوارئ بقيادة سمير جعجع وإيلي حبيقة، وفي 9 أيار انقلب حبيقة على جعجع وتسلم القيادة، لتبدأ بعد ذلك مفاوضات في دمشق بينه وبين بري وجنبلاط، لإيجاد صيغة لإنهاء النزاع في لبنان.

حرب المخيمات

أصبح واضحاً أن ياسر عرفات، المحبط من تجاهله منذ خروجه من لبنان، يسعى للعودة إلى بيروت، من أجل أن يكون في موقع الضغط للمشاركة من أجل التسوية مع الكيان الصهيوني، إضافة إلى إشغال المقاومة الوطنية اللبنانية داخلياً، كسلفة تفيد لقبوله شريكاً في التسوية، وعليه أشعل الموالون له جبهة المخيمات مع محيطها في بيروت والمناطق الأخرى، في أيار من العام 1985. وكان في مواجهة هذا المشروع حركة أمل إلى جانب اللواء السادس في الجيش اللبناني. وقد وقفت بعض الأحزاب اليسارية ومنها الناصريون والحزب الشيوعي ضد هذه الحرب، بذريعة أنها حرب سورية بالوكالة ضد منظمة التحرير الفلسطينية. وقد «نأى حزب الله بنفسه عنها، وسعى لحث الأطراف المعنية على إنهائها»[788]. وقد استمرت هذه الحرب حتى تموز 1988، حيث توقفت برعاية سورية، وأسفرت عن سقوط حوالى 1000 قتيل و4 آلاف جريح، إضافة إلى الدمار الكبير الذي أحدثته في المخيمات وحولها، وقد أفضى اتفاق وقفها إلى خروج أنصار عرفات من مخيمات بيروت. «وكان من الطبيعي أن تخلف هذه المعارك تأثيراً سلبياً للغاية على طرف كان يعتبر بحق محوراً للمقاومة الجنوبية»[789].

وفي الإطار نفسه، اندلعت أواخر صيف 1985 الاشتباكات المسلحة في مدينة طرابلس بين التنظيمات اليسارية، و «حركة التوحيد الإسلامية». واستمرت حتى أواخر أيلول حيث دخل الجيش السوري المدينة فارضاً على «حركة التوحيد» تسليم الأسلحة الثقيلة بعد سقوط الكثير من الضحايا، **وتبين أن لياسر عرفات يداً في هذه الأحداث، وقد سجل حضوره شخصياً لإدارة الوضع هناك، وتشكيل أرضية بديلة عن الفاكهاني في بيروت التي أخرج منها.**

وفي 12 أيلول 1985 سقط أكثر من 30 شخصاً ومئات من الجرحى في مجزرة إسرائيلية استهدفت عدداً من القرى في إقليم التفاح[790].

الاتفاق الثلاثي

بعد اتصالات سرية برعاية سورية، وقع في دمشق في 28 كانون الأول 1985، اتفاق بين نبيه بري ووليد جنبلاط وإيلي حبيقة، عرف بـ«الاتفاق الثلاثي»، وقد نص على إنهاء حالة الحرب وإقامة توازن في السلطات بين المسيحيين والمسلمين، وبعدها يصار إلى إلغاء الطائفية وإجراء إصلاحات في المؤسسات. لكن هذا الاتفاق ما لبث أن ضاع بعد نحو أسبوعين فقط، إذ رفض رئيس الجمهورية أمين الجميّل الانضمام إليه، **وقاد سمير جعجع في 13 كانون الثاني 1986 انقلاباً على حبيقة والاتفاق الذي وقعه، فوقعت معارك داخل المناطق المسيحية أودت بحياة حوالى 300 قتيل وشارك أمين الجميّل جعجع، وتمكنا فيها من إلحاق هزيمة عسكرية بحبيقة ومحاصرته في مقر قيادته في «المجلس الحربي الكتائبي» في الكرنتينا، ولكنه أخرج من المنطقة نهائياً بمبادرة من قائد الجيش اللبناني العماد ميشال عون.** ولم يبدل خروج حبيقة من شرق بيروت من خياراته، فتعززت علاقته بسورية وبالأحزاب اليسارية. واستمر في التخطيط من أجل العودة إلى بيروت الشرقية، وقد حاول اختراقها من منطقة الأشرفية بتاريخ 27 آب 1986. ولكن الجيش اللبناني بقيادة عون تصدى لهذه المحاولة وأحبطها بعدما نجحت في ساعاتها الأولى. وعندما أدرك حبيقة أن العودة العسكرية إلى بيروت الشرقية عصية عليه راح ينمي قدرات حزبه الذي سماه لاحقاً «حزب الوعد».

عاد الوضع إلى تأزمه في غرب العاصمة، **وقد ترافق ذلك مع موجة من السيارات المفخخة، المرسلة من قبل اليمين اللبناني، والتي جعلت من هذه المنطقة جحيماً. أما في المناطق الشرقية، فاصطدمت قوات سمير جعجع بالجيش اللبناني في 28 أيلول 1986، واغتال سمير جعجع قائد اللواء الخامس في الجيش خليل كنعان.**

كان الرئيس رشيد كرامي يقاطع رئيس الجمهورية أمين الجميّل. وكانت أعباء الحكم تسيّر عبر مراسيم جوالة، ينقلها دراج في قوى الأمن الداخلي بين الوزراء والمسؤولين، **وكانت الليرة اللبنانية بدأت تفقد قيمتها أمام الدولار الأميركي.** وفي وقت كانت هناك مجموعة من القوى السياسية لا تزال على تحالفها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي لم تكن راضية عن حرب المخيمات، **فقد تطور الوضع المتشنج إلى اشتباكات عنيفة في 20 تشرين الثاني 1986، على إثر نزع الجنبلاطيين الأعلام اللبنانية عن مبانٍ حكومية واستبدالها بأعلام الحزب التقدمي، وقتل العديد من الأبرياء في هذه المعارك التي سميت «حرب العلم». وفي 15 شباط 1987 اندلعت مواجهات ما سمي بـ«حرب الأيام الستة»، بين أمل من جهة، والجنبلاطيين والشيوعيين من جهة أخرى**. وكان مسؤول أمن جنبلاط، أبوالهيثم[791] يلعب الدور الأكبر في تصعيد النزاع في بيروت الغربية، ويعمل على تحويل أزقة بيروت إلى حدود للنزاع بين المتسلطين من أفراد الميليشيات المختلفة. **استعين بالجيش السوري للملمة الوضع، فعمل على الفصل بينهما في 24 من الشهر نفسه، واستدعي وليد جنبلاط وجورج حاوي إلى دمشق، وتم إبلاغهما أن حركة أمل خط أحمر، وتم تجميد علاقة جنبلاط بحاوي**. وبالرغم من أن «حزب الله» لم يشارك في هذه المناوشات، إلا أنه «وفي ظل أجواء التوتر، **دخلت مجموعة من الجيش السوري مبنى في شارع فتح الله يتواجد فيه شباب من الحزب في أحد الطوابق، فارتكبت مجزرة أودت بحياة 27 شهيداً من الحزب»[792] وضبط حزب الله عناصره**.

كانت عمليات خطف الأجانب في لبنان قد استفحلت في هذه السنة، وكان أبرزها خطف أسقف كانتربري تيري وايت الذي كان يتوسط للإفراج عن رهائن غربيين في لبنان[793]، من بينهم الصحافي تيري آندرسون[794]، واتهم حزب الله بأكثر عمليات الخطف، تليه منظمة الجهاد الإسلامي، وقد شملت العمليات ديبلوماسيين ويهوداً وغير ذلك[795].

وفي محاولة لدق إسفين بين أطراف المقاومة، طرح الدبلوماسي الأميركي ريتشارد مورفي العام 1987 «فكرة استلام حركة أمل مسؤولية الأمن في الجنوب اللبناني، لتكون ذريعة لإلغاء أي تواجد مقاوم، ولتحقيق هدف التنافس الميداني الذي يولد فتنة داخلية أو عبئاً على «أمل» في مسؤولية أمنية معقدة، وفي كلتا الحالتين ستكون كسباً لـ«إسرائيل»، لكن لم تستجب أمل لهذا الطرح»[796].

اغتيال الرئيس رشيد كرامي

في الأول من حزيران 1987 اغتيل رئيس الحكومة رشيد كرامي بتدبير من سمير جعجع عبر زرع عبوة في طوافة تابعة للجيش اللبناني كانت تقله من طرابلس إلى بيروت. وكان رئيس الجمهورية أمين الجميّل قد ضاق ذرعاً برئيس الحكومة الذي أدت مقاطعته إلى توقف مجلس الوزراء عن الانعقاد. على الأثر عقد لقاء في دار الفتوى تقرر فيه أن يتولى الرئيس سليم الحص رئاسة الحكومة فوراً وتحقق الأمر بعد أن تدبر رئيس البرلمان حسين الحسيني أمر موافقة الجميّل هاتفياً، واستمر واقع القطيعــة حتى نهاية عهد الأخير[797].

حرب حزب الله وحركة أمل

كانت «حركة أمل» ومن ورائها سورية تشك بأن «حزب الله» قدم دعماً ما لمنظمة فتح في حرب المخيمات، ولعل تصفية الجيش السوري لمجموعة الحزب في شارع فتح الله جاءت في هذا الإطار، أو أنه كان هناك طرف سوري يلعب في مضمار آخر. ولم تكن أسباب الاختلاف في نظرة سورية وإيران تتفق بالنسبة إلى قراءة موازين القوى في الصراع العالمي والإقليمي، وبرغم عمق تحالفهما، فقد نشب نزاع محلي على السيطرة الأرضية بين حلفائهما، «حركة أمل» المحسوبة أكثر على سورية، و«حزب الله» المحسوم ولاؤه لإيران. ولعل في مقولة السيد موسى الصدر أن «من يربح الشيعة يربح الحرب في لبنان» تعبيراً مفيداً لهذا التنافس الإيراني السوري. وقد توّج الخلاف بين الطرفين بالخلاف حول النظرة «إلى القرار 425 الذي انتقده «حزب الله» لوجود التباس فيه حول الترتيبات الأمنية مع «إسرائيل»، والاعتراف بها كدولة، إضافة إلى تزعزع عامل الثقة في العلاقة بين الطرفين **أدى إلى احتكاكات واستفزازات يومية تطورت إلى اشتباكات بدأت بالأيدي والعصي وتطورت إلى استعمال السلاح في حادثة عرفت بـ«حادثة حاجز حاروف» في 4 نيسان 1988، حيث اتخذت حركة أمل قراراً بتجريد حزب الله من سلاحه لاعتقادها أنه تجاوز حده**[798]**، وأخرج حزب الله من النبطية، وفي الخامس من أيار وقعت اشتباكات عنيفة في الضاحية أوقعت أكثر من 160 قتيلاً ومئات الجرحى، ألجمها اتفاق سوري-إيراني في 11 منه، وفي 27 من الشهر نفسه انتشر الجيش السوري في الضاحية. وبقي الخلاف جمراً تحت الرماد حتى انفجر مجدداً في 8 كانون الثاني 1989 في إقليم التفاح، وتوقف باتفاق إيراني- سوري آخر، إلى أن عادت الاشتباكات لتشمل الجنوب كله في تموز من العام نفسه وبقيت تتقطع حتى توقفت نهائياً في تشرين الثاني من العام 1990، حيث اتفق على تقاسم النفوذ في المناطق الشيعية. وقد حصدت هذه الحرب مئات القتلى وآلاف الجرحى، فضلاً عن القتل والخطف والتفجير المتبادل للبيوت**، والأخطر أن النزاع وصل إلى داخل البيت الواحد. وكانت «إسرائيل» هي الرابح الأكبر،

حيث **أضعف الاقتتال العمل المقاوم**، مع بعض الاستثناءات في بعض المواقع، وبعض العمليات الاستشهادية منها: عملية القليعة التي نفذها الشهيد أسعد برو في 9 آب 1988والتي سقط فيها 20 عسكرياً صهيونياً بين قتيل وجريح؛ عملية مفترق تل النحاس- دير ميماس التي نفذها الشهيد هيثم دبوق في 19 من الشهر نفسه، وسقط فيها 30 جندياً صهيونياً بين قتيل وجريح؛ وعملية كفركلا التي نفذها الشهيد الحر العاملي عبدالله عطوي في 19 تشرين الأول من العام نفسه، وسقط فيها 43 عسكرياً صهيونياً بين قتيل وجريح.

في 22 أيلول 1988 اغتيل القادة في حركة أمل داوود داوود، ومحمود فقيه وحسن سبيتي، في كمين نصب لهم في منطقة الأوزاعي.

«الحلف العراقي- الماروني»

انتهت الحرب العراقية-الإيرانية في 20 آب 1988، وكانت المنطقة والعالم على عتبة الدخول في مرحلة جديدة. كانت «إسرائيل» لا تعرف كيف تخرج من المستنقع اللبناني بثمن يبرر ما أقدمت عليه، وكانت الانتفاضة الفلسطينية ترهق الجيش الإسرائيلي، ما جعل القيادة الصهيونية تفتش عمن ينوب عنها في تحمل أعباء مواجهة الشعب الفلسطيني، وكان ياسر عرفات، ينتظر أن تنتج محاولات الولايات المتحدة ومعها نظاما حسني مبارك والملك حسين شيئاً يعطيه دوراً يعوض ما خسره بعد خروجه من لبنان. أما صدام حسين الخارج من حربه مع إيران، فقد كان يواجه نتائج الدمار والتكاليف التي نتجت من حربه بالوكالة ضد إيران التي أدخلت ثورتها الهلع إلى عروش النفط. **ومع توقف الحرب كانت ترسانة صدام حسين قد تورمت، وبات يريد توظيف إنجازه في زعامة لم يرد أحد أن يسلم بها له. في هذه الفترة بالذات، كان لبنان يقف منتظراً مراوحاً في أزمته، وكان أمين الجميّل، يواجه أيامه الأخيرة في قصر بعبدا معزولاً، فيما كانت «القوات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع، تتنافس مع الكتائب في التقرب من صدام حسين، الذي سبقهما إليه ياسر عرفات. وكان القاسم المشترك مناهضة الوجود السوري، والتأثير الإيراني في الساحة اللبنانية، وكل لحساباته الخاصة.** «بدأ بعض القياديين في حزب الكتائب و«القوات اللبنانية» بزيارة العراق لإجراء الاتصالات مع كبار المسؤولين فيه، وقيام بعض المسؤولين العراقيين الأمنيين والمخابراتيين بزيارة بيروت لتنسيق التعاون وتبادل المعلومات والخدمات (خصوصاً المخابراتية)، **فتوطدت العلاقة بين جهاز المخابرات العراقي وأجهزة المخابرات الرسمية في لبنان (الأمن العام ومديرية المخابرات في الجيش) وجهاز أمن المتن (ASU) التابع للرئيس أمين الجميّل، وجهاز**

المخابرات في «القوات اللبنانية»، أي أجهزة مخابرات القوى والفاعليات المناهضة للوجود السوري في لبنان»[799].

كلف قائد الجيش العماد ميشال عون نائب رئيس أركانه للتجهيز العميد فؤاد عون رفع طلبات جيشه إلى العراقيين، فسلمها الأخير إلى مدير المخابرات العراقية فاضل البراك الذين كان يزور قصر بعبدا. أما «القوات اللبنانية» فقد قدمت لائحة اقتصرت على تجهيزات عسكرية وأعتدة ثقيلة. استجابت القيادة العراقية، **ولم يصل إلى الجيش اللبناني إلا الجزء اليسير، تسلمته الأجهزة الخاصة التابعة للرئيس أمين الجميّل، وبيع قسم منه، إما داخل لبنان وإما خارجه، كمحركات طائرات الهوكر هنتر (بيعت إلى دولة خليجية من قبل أحد مسؤولي أمين الجميّل قبل وصولها إلى لبنان)، في وقت كانت عدة بواخر ترسو على شاطئ جونية، من وقت إلى آخر، ناقلة الأعتدة الثقيلة المقدمة من العراق إلى «القوات اللبنانية»**[800].

حكومتان في لبنان

عشية انتهاء عهد أمين الجميّل، ترشح سليمان فرنجية لولاية جديدة، عارضه الجميّل وجعجع اللذان عملا على منع النواب من الوصول إلى المجلس. وصار الحديث يدور حول حكومة انتقالية، رفضها رؤساء الطوائف الإسلامية، بوجود حكومة الحص في بيروت الغربية. وكان البحث في الكواليس يجري عن مرشح آخر لرئاسة الجمهورية، وفي 18 أيلول 1988، كان المبعوث الأميركي ريتشارد مورفي يأتي من دمشق، حيث فاوض السوريين في اسم الرئيس العتيد، **فأبلغ الرئيس الجميّل بالنتيجة: «إما مخايل الضاهر وإما الفوضى»! الخيار الذي رفضه عون والجميّل وجعجع. وفي ربع الساعة الأخير كلف الجميّل قائد الجيش ميشال عون «رئاسة حكومة عسكرية انتقالية». وفي 22 أيلول 1988 ولدت هذه الحكومة، وقاطع الضباط المسلمون اجتماعاتها.** وقد أيد حكومة عون العسكرية، بالإضافة إلى جعجع، ريمون إده، وشارل حلو، ومعمر القذافي، والفرنسيون طبعاً. فيما أيد بري وجنبلاط حكومة الحص للقيام بمهام رئاسة الجمهورية أيضاً، وعليه كلف اللواء سامي الخطيب قيادة الجيش، وصار في البلد حكومتان، يصرف البنك المركزي اعتمادات كليهما.

كان تحليل العماد ميشال عون السياسي يقوده إلى أن الأزمة اللبنانية «هي أسيرة جاري لبنان: سورية و«إسرائيل» (إقليمياً)، والولايات المتحدة الأميركية (عالمياً). وكلما اتفق الأميركيون مع أحد الجارين حول لبنان، كان الجار الآخر بالمرصاد ليفشل هذا الاتفاق. ومن أجل الخروج من

هذا الواقع، رأى عون الاستعانة بمثلث آخر، تمثل بفرنسا والفاتيكان والعراق. فأخذ على عاتقه شخصياً موضوع العلاقات مع فرنسا والفاتيكان، وكلف العميد فؤاد عون بالعلاقات مع العراق»[801]. **وفي أول زيارة له إلى بغداد، فوجئ العميد فؤاد عون، حين وجد المسؤول عن جهاز المخابرات الخارجية في قيادة القوات اللبنانية بيار رزق (أكرم)، يجول في مكاتب بغداد وقصورها، كمن يجول في بيته! وكان ذهول الموفد العوني أكبر، عندما رأى ياسر عرفات يخطط مع صدام حسين وبيار رزق، لكف يد سورية في المنطقة، ولبنان على الخصوص. وهكذا دخل الموفد العوني في دائرة جهنمية، لا يفهم من علاقة بين أطرافها إلا العداء المستحكم لسورية!**

بدأ جعجع بالتخطيط لإنهاء أمين الجميّل وتم له في 3 تشرين الأول 1988 حيث دخلت القوات اللبنانية منطقة المتن الشمالي. وسيطرت على مواقعه العسكرية والمدنية ووضعته في منزله في ما يشبه الإقامة الجبرية، ما اضطره إلى مغادرة لبنان نهائياً.

عام 1988 تعرض قائد العملاء أنطوان لحد لمحاولة اغتيال على يد المقاومة سهى بشارة، ولكنه نجا من الموت برغم إصابته البالغة. وبقيت المقاومة بشارة في الأسر حتى العام 1998.

وفي نهاية العام 1988، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بـ«حق «إسرائيل» في الوجود»، وفي 14 تشرين الأول من العام أعلن ياسر عرفات «دولة فلسطين»، فأيدها العماد ميشال عون في 18 منه.

إثر انعقاد مجلس وزراء الخارجية العرب في 12 كانون الثاني 1989، تشكلت اللجنة السداسية العربية لحل الأزمة اللبنانية برئاسة الكويت، وكانت مؤلفة من وزراء خارجية الكويت والأردن والجزائر والسودان وتونس والإمارات. وقد دعت هذه اللجنة، رئيس الحكومة سليم الحص ورئيس البرلمان حسين الحسيني، والعماد ميشال عون، إلى تونس، لحضور المؤتمر، الذي انتهى دون التوصل إلى صيغة توفيقيّة، وكان عون يطالب ببرنامج زمني للانسحاب السوري من لبنان. وفي 8 شباط تسلم الزعماء الروحيون دعوات الكويت إلى جولة ثانية، لبحث القضية اللبنانية. **وفي 14 منه جرى أول اصطدام بين الجيش اللبناني وقوات سمير جعجع. واشتراط عون انسحاب القوات من بيروت الإدارية. وفي 17 من الشهر نفسه جرت محاولة لاغتيال عائلة العماد عون من قبل القوات**. وفي 19 منه زار سمير جعجع بعبدا واضعاً القوات بتصرف الجيش. وفي 22 منه سلم جعجع الحوض الخامس إلى الجيش.

الحرب العونية ضد الجيش السوري

على أثر تمنع مصرف لبنان عن صرف متطلبات حكومة عون، أعلن الأخير أنه «قرر إقفال المرافئ غير الشرعية وفتح مرفأ بيروت»، كما أعلن في 14 آذار ما سماه «حرب التحرير»، متهماً سورية «بممارسة حرب إبادة على لبنان». وبدأت حملة تقاصف مدفعي شملت المرافئ ومناطق بيروت الغربية، قابلها قصف المرافئ في المناطق الشرقية، وشمل القصف مقر إقامة عون في القصر الجمهوري في بعبدا ووزارة الدفاع في اليرزة. وفي اليوم التالي اقترح عون تأليف لجنة لبنانيّة- سوريّة، فيما اقترح الرئيس الحص لجنة تحقيق في المجازر التي حصلت، ورحب عون بذلك. **وقد أدت عمليات القصف إلى وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين. وكانت مدفعية عون تستهدف باستمرار المنطقة التي يقطنها الرئيس الحص في محلّة عائشـــة بكار. وفي 29 من الشهر، عنف القصف بشكل كبير، وقد أعلنت السفارة الأميركية في بيروت إصابة منزل السفير بـ«قذيفة سورية»، فيما احترقت خزانات الدورة نتيجة القصف الذي لم يحدد مصدره.** وفي الخامس من نيسان، وجهت الكويت نداءً لوقف النار، ودخلت فرنسا على الخط مباشرة، حيث طلب وزير خارجيتها رولان دوما من سورية «وقف القصف على المدنيين ويعتبر الحل النهائي هو انسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان». وأعلن عون استعداده للقاء الأسد في جنيف.

في هذه الفترة كان مندوب عون يزور العراق، حيث التقى صدام حسين في 9 نيسان 1989 في مبنى قيادة الثورة بحضور وزير دفاعه عدنان خيرالله ووزير خارجيته طارق عزيز، ورجال مخابراته، وعن الجانب اللبناني العميد فؤاد عون، وممثل سمير جعجع، بيار رزق. ومما قاله صدام لعون ورزق: «**المهم بالنسبة للعراق، ولي شخصياً، أن تتمكنوا أنتم من الصمود، وتتوصلوا للتحرر من احتلال الجيش السوري وعرضت في هذا اللقاء خطة العمل العراقية لقوات عون وقوات جعجع، وأهم ما فيها:** «**توفير قدر أكبر من التفاعل مع المسلمين؛ ودرس إمكانية فتح المجال للقدوم إلى المناطق المحررة، والعمل كميليشيا ضد السوريين؛ تحديد الحاجة الحقيقية للعتاد؛ العمل على توجيه ضربات للحلقات الضعيفة في الشمال وغيره**»[802]. **وفي 13 نيسان 1989 التقى فؤاد عون ياسر عرفات، في مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، بحضور الحاج إسماعيل قائد القوات الفلسطينية في لبنان**[803]. **وبعد التهنئة برئاسة الدولة الفلسطينية، قال عون:** «**سبق وقلت للعماد عون في تونس إنك تضع البندقية الفلسطينية بتصرفه، والمقصود ليس البندقية أي السلاح الفلسطيني فقط، ولكن زعامتك في الشارع البيروتي خصوصاً، والإسلامي عموماً. وكان واضحاً أن هذا السؤال من صياغة صدام حسين، كما كان واضحاً أن الجميع يريدون قتال سورية بدم لبناني. وفي عالم المصالح والنكايات، يمكن للفلسطيني أن يلتقي على هدف مع**

جزاره، فقد كان تصرف أكرم (ممثل جعجع) مع عرفات ومساعديه بعيداً عن التكلف. ومن أحاديثي مع بعض المسؤولين العراقيين، علمت أن معلومات مخابراتية تجمع أكرم وجهاز المخابرات الفلسطيني، وأن هناك تبادل معلومات كبيراً بينهما وربما بيع وشراء معلومات ليس في الداخل اللبناني، بل على الصعيد الخارجي أيضاً»[804]. وكان التنسيق العوني- القواتي مع القيادة العراقية وعرفات قد اتخذ أشكالاً عملانية. فقد تجددت أعمال القصف العشوائي في 15 نيسان 1989 قصفت منطقة الأونيسكو، في ازدحام الصباح، من مرابض المدفعية في المناطق الشرقية، ولقي العشرات مصرعهم بينهم تلاميذ مدارس، كما قتل الأديب توفيق يوسف عواد والسفير الإسباني (دون بيدرو) من جراء سقوط قذيفة على مبنى السفارة الإسبانية. وفي اليوم التالي قتل النائب لويس أبو شرف من جراء القصف. **وفي 17 منه اتهمت واشنطن سورية بالمشاركة مباشرة في القصف العشوائي على المدنيين، وفي اليوم التالي انضم البرلمان الأوروبي إلى الحملة، فيما عقد اجتماع في بكركي دان القصف العشوائي دون اتهام القوات السورية، وفي 27 منه صدر قرار وقف إطلاق نار عن الجامعة العربية. وفي عملية مخابراتية لإحراج السوريين، جرى في 16 أيار من العام نفسه اغتيال المفتي الشيخ حسن خالد في منطقة عائشة بكار في بيروت. وفي 24 من الشهر نفسه انضم حسني مبارك إلى الجوقة، ليؤكد أن الحل الوحيد هو انسحاب جميع الجيوش غير اللبنانية من لبنان.**

في 2 تموز تجددت الاشتباكات بين حركة أمل وحزب الله، فيما استمر تصعيد عون ضد الجيش السوري. وفي 24 منه أمكن التوصل إلى هدنة أمنية لم تصمد كثيراً، وفي 4 آب تجدد القتال على المحاور، وازدحمت المواقف الإقليمية والدولية تجاه لبنان. كان الجنرال عون يصرح في 3 أيلول أن المؤامرة الأميركية باعت لبنان لسورية. وفي الرابع منه كان مرشح الرئاسة النائب مخايل الضاهر يصرح أن «حرب التحرير» انتحارية. وفي الخامس منه طالبت مصر والعراق، في مؤتمر الأمم المتحدة بانسحاب «إسرائيلي»- سوري- وإيراني من الأراضي اللبنانية. وفي السادس من أيلول 1989 أجلت الولايات المتحدة الأميركية بعثتها الدبلوماسية بعد التظاهرات العونية، خوفاً من احتجازهم رهائن.

***

الجمهورية الثانية

من الواضح أن حرب 15 سنة لم تستطع أن تغير في تركيبة النظام الطائفي اللبناني، بل أعادت تثبيت الصيغة التي ركب عليها، ما أثبت أن هذه التركيبة، في ظل البنية الإقليمية والرعاية الدولية التي تحصل عليها، هي أقوى من إرادة من يرى مشكلة لبنان بمعزل عن الصراع مع المركز الرأسمالي الذي يرفض التغيير في أدواته. وعليه عقدت اللجنة العربية، المكلفة الملف اللبناني، اجتماعها في جدة بين 13-16 أيلول 1989 بحضور الأخضر الإبراهيمي، وأصدرت بياناً مرفقاً بمشروع وثيقة الوفاق الوطني. وكان من الواضح أن الرعاية الإقليمية أقوى من إرادة الزعماء اللبنانيين للاختلاف، فقد كانت مداخلات عبد الحليم خدام هي التي تحسم النزاعات حول نقاط الخلاف، ويلتزم بها الأطراف، في أجواء الحضانة السعودية ومغرياتها، ومن خلفها الأميركي.

واستباقاً لإعلان خطة عربية من 3 نقاط: وقف النار، وفتح المطار، ولجنة لمنع الأسلحة، تجدد التصعيد في 15 أيلول، اليوم الذي دعي فيه النواب لإقرار وثيقة الوفاق. وفي 17 منه رفض عون اللجنة الأمنية من دون ممثل لسورية، كما عارض صدام حسين خطة الحل العربية، على اعتبار أنها تضعضع الموقف بين العماد عون من جهة، و«القوات اللبنانية» والبطريرك صفير والنواب والفاعليات من جهة أخرى[805]، ما يعني أن المقصود هو عزل عون. وكان الموقف العراقي يشدد على تماسك الموقف في الشرقية، ومهادنة أميركا، لتفويت الفرصة على صانعي الخطة الجديدة. وفي 21 من الشهر نفسه اغتيل النائب ناظم القادري في فردان قبل موعده مع العماد عون في بعبدا، وفي 22 منه أعلن عون قبوله المشروط بالخطة العربية، بعد أن كانت سورية وإيران قد رحبتا بها. وفي 24 تم فتح المطار والمعابر والمرافئ، وفي اليوم التالي دعا الأخضر الإبراهيمي النواب للاجتماع في السعودية، فوصل 63 نائباً إلى مدينة الطائف، وصرح عون: «إنها الفرصة الوحيدة لإحلال السلام الدائم في لبنان». **وفي 30 أيلول، اجتمع النواب في مدينة الطائف، وجرى اتفاق على نص عرف بـ«اتفاقية الطائف»، الذي وقع في 2 تشرين الأول بموافقة 58**

نائباً، وقد نص في المبادىء العامة على أن: لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه؛ وأن لبنان عربي الهوية والانتماء، تربطه علاقات مميزة بالشقيقة سورية؛ وأن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة؛ ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين؛ ولا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. وعدلت مدة رئاسة المجلس النيابي إلى 4 سنوات، وأوصي بإعداد مشروع للانتخاب خارج القيد الطائفي، واعتماد المحافظة دائرة انتخابية؛ واعتماد عدد 108 نواب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. واشترط أنه مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية. ووضعت أكثر صلاحيات رئيس الجمهورية في صلاحيات مجلس الوزراء مجتمعاً، وأعطي الحق لرئيس الجمهورية بترؤس جلسات الحكومة متى يشاء، دون الحق بالتصويت.

هكذا جعل اتفاق الطائف السلطة بثلاثة رؤوس، وبقي أمر حل المجلس النيابي، والدعوة إلى انتخابات مبكرة عند الأزمات، وحل الحكومة أموراً ليست من صلاحيات أحد في دولة الطائف!

سقوط جدار برلين

في 9 تشرين الثاني 1989، سقط جدار برلين الذي قسم المدينة بين شرقية اشتراكية، وغربية تابعة لحلف الناتو، والذي استمر أكثر من 28 عاماً على بنائه، **ليؤشر على نهاية الحرب الباردة، وبداية سقوط تجربة المعسكر الشرقي، وانتهاء ثنائية القطب العالمية، ليدخل العالم في عصر الأحادية القطبية الأميركية**. أعلنت الصحافة أن قيود التنقل بين الألمانيتين قد رفعت، فتوجهت أعداد كبيرة من الألمان الشرقيين عبر الحدود المفتوحة إلى برلين الغربية، **وبدأت الأنظمة الاشتراكية تتهاوى الواحد تلو الآخر**.

الرئيسان معوض والهراوي

أيدت اتفاق الطائف كل من الولايات المتحدة والحكومة الأسترالية، والاتحاد السوفياتي وإيطاليا وألمانيا. وداخلياً، أيد حزب الكتائب الاتفاق، وصرح البطريرك صفير: «اتفاق الطائف أهون الشرور». وفيما اعتبرت حركة أمل أن الطائف «ترقيعي»، اعتبر حزب الله أن الاتفاق ليس مقنعاً وعبر عن ضرورة تطويره نحو إلغاء الطائفية السياسية في الحد الأدنى. أما العماد ميشال عون فقد صرح: «أن ما جرى في الطائف جريمة لا تغتفر ارتكبها أفراد محدودو الهدف». **وفي 4 تشرين الثاني 1989، اتخذ عون قرار حل المجلس النيابي اللبناني، «بموجب الدستور» ودعا إلى**

انتخابات في كانون الثاني المقبل. وأسفت واشنطن لهذا القرار «المعرقل»، فيما كانت الأمور تسير في اتجاه آخر. فقد دعا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني النواب إلى جلسة في مطار القليعات في اليوم التالي للمصادقة على «اتفاق الطائف» وانتخاب رئيس للجمهورية. حيث عقدت اللجنة العربية وسفراء الدول الكبرى ثلاث جلسات، جرى في الجلسة الأولى، التجديد للحسيني رئيساً للمجلس النيابي. وتم في الجلسة الثانية إقرار كل بنود الطائف برفع الأيدي. وفي الجلسة الثالثة جرى انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية. وطلبت واشنطن وفرنسا من عون احترام نتائج الجلسة، ولكن عون رفض الأمر، فيما اعتبر ريمون إده أن: «الانتخاب غير دستوري كرّس لبنان مستعمرة سورية». وجرى التعرض للبطريرك صفير من قبل المتظاهرين المؤيدين لعون في بكركي، فانتقل البطريرك إلى الديمان، ودعاه عون إلى «الاستقالة إذا تعارضت اقتناعاته والشعب». وفيما فصل حزب الأحرار نائبه ميشال ساسين من الحزب لأنه خرج على سياسته بالتصويت لمعوض، هنأ حزب الكتائب الرئيس المنتخب الذي أعلن: «حريصون على سيادة لبنان ولبنان سيبقى واقفاً على رجليه بشرعية واحدة». وفي العاشر من الشهر أعلن العراق دعمه للعماد عون في معارضته لانتخاب معوض. وفي 13 منه جرى تكليف الرئيس سليم الحص تشكيل حكومة العهد الجديد.

بدأ التصعيد على جبهتَيْ المواجهة، فقد صرح عون عشية عيد الاستقلال، **أن اتفاق الطائف «خيانة لبنانية وفشل عربي ودولي». ورد الرئيس معوض «أن قرار الخلاص اتخذ وسينفذ أياً تكن العقبات». وفي عيد الاستقلال 22 تشرين الأول 1989، اغتيل معوض بمتفجرة، بُعيد الاحتفال الذي أقيم في السراي الحكومي في منطقة الصنائع**. ولم يقبل النائب بيار حلو أن يكون رئيس جمهورية يتصادم مع ميشال عون، «لا يريد أن يحمل في رقبته الدم المسيحي». وفي 24 منه، انتخب إلياس الهراوي رئيساً للجمهورية، في «بارك أوتيل شتوره». ووصف العماد عون الانتخاب بأنه «تعيين سوري»، فرد الهراوي عليه: «أن لبنان لا يموت ومجلس النواب رد على القتلة الجبناء»[806]. وما إن انتهت الانتخابات حتى باشر الهراوي اتصالاته وصدرت مراسيم تأليف الوزارة فجراً، وضمت 14 وزيراً برئاسة سليم الحص، وعقدت الجلسة الأولى وانضم اليها رئيس مجلس النواب حسين الحسيني. وأتى التأليف السريع حسب نتيجة المشاورات التي كان قام بها الرئيس معوض، وقد تبناها الرئيس الهراوي.

بعد يومين على انتخابه، أنذر الرئيس الهراوي العماد عون، ولوح بعملية عسكرية في الشرقية، فيما رد عون: «سنقاوم أياً تكن النتائج». وفي 28 منه أعفت حكومة الحص، عون وأبي

اللمع من مهماتهما، وتم تعيين العماد إميل لحود قائداً للجيش. وكالعادة مع كل وافد جديد إلى هرم السلطة، تبدأ سلطة المال الإقليمية بمحاولة شرائه، فبعد تعيينه، عرض جوني عبدو على لحود حقيبة تحتوي خمسمئة ألف دولار أميركي، مرسلة إليه من الحريري على سبيل المساعدة. وفهم لحود في سياق الحديث أن الحريري دأب في إرسال المال إلى قائد الجيش شهرياً ومنذ فترة طويلة.» فكان جواب لحود إن «الدولة هي المسؤولة عن جيشها»[807].

كان العماد عون يراهن على الدعم الفرنسي، وفي 29 تشرين الثاني 1989 زاره في بعبدا 33 نائباً فرنسياً، وقد صرحوا أن «أصدقاءنا اللبنانيين ليسوا وحدهم». وفيما طالبت فرنسا الولايات المتحدة عدم تغطية أي عمل عسكري ضد عون، عقد سمير جعجع مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أنه سيقف مع الجيش ضد أي هجوم، ولكنه لم يحدد موقفه من اتفاق الطائف. وعلى هذه الخلفية، أحال حزب الكتائب فؤاد أبو ناضر على المجلس التأديبي بعد زيارته بعبدا. وفي 11 كانون الأول من العام نفسه بدلت فرنسا موقفها، فأعلنت دعمها لاتفاق الطائف، وتأييد الرئيس الهراوي، الذي تسلم أوراق اعتماد سفراء فرنسا ومصر والجزائر. وأعلن الرئيس الحص أن ظاهرة عون يجب أن تزول. وفي 17 منه أعلن الرئيسان، الأميركي بوش والفرنسي ميتران دعمهما للرئيس الهراوي، ورد العماد عون: «الأميركيون ليسوا أوصياء علينا وليكفوا عن نصائحهم». وفي 20 منه أعلن جعجع استعداد القوات للانسجام مع الإرادة الدولية.

حرب الإلغاء

بناءً على رفضه لاتفاق الطائف ودعوته إلى حل مجلس النواب، «**انكسرت الجرة نهائياً بين العماد عون والأميركيين الذين اتخذوا القرار بضرورة إسقاطه مهما كلف الأمر، فأوعزوا إلى «القوات اللبنانية» لبدء الهجوم عليه، وتفجير الوضع داخل «المنطقة المحررة»، وقدموا كل الدعم الممكن خلال حرب الإلغاء»**[808]. **ففي 15 كانون الثاني 1990 اصطدم الطرفان وتبادلا احتلال المواقع والمناطق، إلى أن تمكن عون من إلحاق هزيمة بالقوات رغم الخراب والدمار والخسائر البشرية الكبيرة التي خلفتها هذه الحرب، واندحر جعجع إلى منطقتي كسروان وجبيل. وقد سقط أكثر من ألف قتيل، وأصيب الآلاف من المدنيين، وهرب أكثر من 200 ألف مسيحي إلى المناطق الغربية. وفي شهر نيسان 1990، طلب صدام حسين من فريقي النزاع إيفاد مندوبين إلى بغداد لبحث وقف للقتال. إلا أن المحاولة لم تنفع، و«اعتبر العراق أن ما راهن عليه واعتمده في صوغ سياسته تجاه لبنان قد سقط أو اقترب من السقوط، فحليفاه على الساحة اللبنانية يتقاتلان**

ويدمران نفسيهما، وزاد من وقع ذلك اتهام العراق من قبل بعض الدول، وبخاصة المؤيدة لسورية، بأنه سلح فريقي الصراع في المنطقة الشرقية ليدمرا نفسيهما بالسلاح العراقي»[809].

«إنهاء التمرد العوني»

اتخذ القرار، وبدأ تنفيذ خطة إنهاء ازدواجية السلطة عبر القيام بعمل عسكري بمساعدة الجيش السوري. وقد سبق الهجوم محاولة اغتيال فاشلة لعون قام بها فرنسوا حلال قبل يوم واحد من الهجوم عليه. **وفي «السابعة من صباح السبت 13 تشرين الأول 1990، شنت مقاتلات سورية غارة على محيط قصر بعبدا، وأدرك العماد عون أن العملية حصلت على موافقة دولية كبيرة، وأن التطمينات التي كانت تصله عن عدم تدخل الطيران السوري كانت واهية، فطلب عبر الإذاعة اللبنانية من الضباط والعسكريين «وقف إطلاق النار وتلقي الأوامر من العماد لحود». ورغم صدور قرار وقف النار، ظلت مدفعية جعجع تقصف المناطق الشرقية «وبخاصة مبنى وزارة الدفاع والقصر الجمهوري**. ولم تتوقف عن القصف إلا عندما أصبح قصفها يطاول القوات السورية المتقدمة نحو هذين المركزين»[810]. وبما أنه كان يوم أحد، فقد قال البطريرك صفير في عظته: «لقد انتهى الكابوس، وأن ما حصل هو حدث تاريخي، تختتم به سنتان من عذاب وآلام ومعارك دامية، كانت الأشد في تاريخ الحروب اللبنانية، لأنها دارت بين الإخوة»[811]. **كانت النتيجة سقوط مئات القتلى والجرحى غالبيتهم من العسكريين. ولجأ عون إلى سفارة فرنسا التي أصيب بالخيبة من رهانه على مساعدة حاملة طائراتها في البحر، «ففرنسا ظهرت أنها نمر من ورق، ولا يمكنها أن تلعب دور الدولة الكبيرة أو العظمى في وجه الولايات المتحدة الأميركية**، والفاتيكان تخلى عن لبنان ووجه اهتمامه إلى أوروبا الشرقية، وخصوصاً بولونيا وطن البابا يوحنا بولس الثاني، والذي أعطى الأميركيين ما يريدونه في لبنان مقابل تحرير بولونيا من قبضة الاتحاد السوفياتي. أما العراق فلقد ارتكب الخطيئة المميتة عندما احتل الكويت»[812].

في 22 تشرين الأول 1990 أعلن جنبلاط استعداده لحلّ جيش التحرير الشعبي مقابل انخراط ضباطه وعناصره في الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. وفي 29 تشرين الأول 1990 اغتيل رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون وعائلته، بعد الدخول العسكري السوري، ووجهت أصابع الاتهام إلى سمير جعجع.

كانت الأمور تسير في جمهورية الطائف على عكس ما جاء في الطائف، **فقد بدأ الرئيس الهراوي يطور علاقة خاصة مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، حيث كان يناقش شكل**

الحكومة المقبلة دون استشارة رئيس الوزراء سليم الحص، ما دفع الأخير إلى إعلان استقالته. وفي 24 كانون الأول 1990 كُلّف عمر كرامي تشكيل الحكومة الجديدة المؤلفة من 30 وزيراً، فكانت أوسع حكومة عرفت حتى ذلك الوقت في تاريخ لبنان. وتمثلت فيها كل الأحزاب والاتجاهات السياسية باستثناء «حزب الله» وحزب «الوطنيين الأحرار» وأنصار العماد عون والشيوعيين. وتمثل فيها رؤساء الأحزاب بري وجنبلاط وجعجع وحبيقة وفرنجية وعبدالله الأمين وأسعد حردان كوزراء دولة، وذلك استعداداً لحل الميليشيات وتسليم أسلحتها، وإدماجها في أجهزة الدولة. ولكن جعجع ورئيس الكتائب جورج سعادة رفضا الاشتراك فيها بحجة أنها غير متوازنة، إلا أنه أمكن إيجاد حل لمشاركتهما بعد أسابيع قليلة، فحل الوزير روجيه ديب ممثلاً للقوات بدل جعجع، والتحق الدكتور سعادة بالحكومة[813] عن الكتائب. وبدأت السلطة الجديدة ببسط سيطرتها على الأراضي اللبنانية، وانتشر الجيش في الجنوب أوائل شباط 1991. أما عن الأسلحة، فقد **سمح لكل ميليشيا أن تتخلص من أسلحتها بالطريقة التي تراها مناسبة، فكان جنبلاط يرفض تسليمها للجيش اللبناني مصراً على إعادتها إلى سورية، فيما تذرعت القوات اللبنانية بوجوب إعادة قسم من سلاحها إلى الإسرائيليين.** أما على صعيد طي صفحة الحروب وإجراء المصالحات الداخلية، فقد أدرك الياس الهراوي بعد محاولات قام بها لمصالحة سمير جعجع وسليمان فرنجية ومنها توزير الاثنين، أن هذه النظرية مرفوضة، ولذلك كان رأيه أن سمير جعجع سيدخل السجن، وفي رأي العارفين أنفسهم أنه كان في دمشق من يعتقد أن لا جيش يمكن بناؤه وسمير جعجع خارج السجن، نظراً إلى الإغراءات المالية التي كان يمكنه استعمالها لاستمالة الضباط، ولذلك كان القرار «إما في الحبس وإما خارج لبنان»، واختار سمير جعجع السجن[814].

على صعيد الجيش، **حرص العماد إميل لحود عند تسلمه القيادة على إزالة الصبغة الطائفية والمذهبية للألوية والقطع والوحدات، فأجرى مناقلات فريدة في تاريخ الجيش شملت حوالى سبعة آلاف ضابط ورتيب وفرد، في عملية «إدماج الألوية» وخلط عناصرها طائفياً ومذهبياً، وطبق المداورة فيما بينها، بحيث يتحرك كل لواء على كل الأراضي اللبنانية دورياً. أما عن علاقة الجيش بالمقاومة، فقد أدرك العماد لحود مبكراً «أن المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي هي من عناصر قوة لبنان في ظل انعدام التوازن العسكري مع إسرائيل.** وتصدى لمحاولات دق إسفين بين الجيش والمقاومة لقناعته التامة أنه بفضلها يمكن تصحيح الخلل في التوازن»[815].

في 16 شباط 1992، استهدفت المروحيات الصهيونية سيارة أمين عام حزب الله، السيد عباس الموسوي قرب بلدة تفاحتا، عند عودته من إحياء الذكرى الثامنة لاستشهاد الشيخ راغب حرب، فاستشهد مع زوجته وطفلهما. وفي اليوم الثاني انتخبت شورى حزب الله السيد حسن نصرالله أميناً عاماً جديداً.

«السنية السياسية»

أعادت اتفاقية الطائف توزيع المقاعد التمثيلية لمراكز القرابات الطائفية، من أجل تمديد عمر هذا الكيان في انتظار التغييرات العالمية والإقليمية المرتقبة. وقد انتظمت التشكيلة الجديدة على مبدأ المثالثة ضمن المناصفة بين الطوائف الكبرى الثلاث، موارنة، شيعة وسنة، وجرى نقل بعض الامتيازات المركزية من القرابة الطائفية المارونية- كصلاحيات رئيس الجمهورية- إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. **وعليه توقفت الحرب الأهلية التي خيضت بين معسكرين محليين، أحدهما يحمل شعار «إنهاء الطائفية السياسية»، والآخر يدافع عن هذه الصيغة حفاظاً على قيادة طائفته لتشكيلة الكيان، التي تعارف عليها جهابذة التحليل اليساري بـ«المارونية السياسية». وقد استمرت هذه الحرب أكثر من خمس عشرة سنة، ليخرج منها (بالمنظور التحليلي البائس) طائفية سياسية أخرى هي «السنية السياسية»، لتواجه هي الأخرى المعضلة نفسها التي وسمت الكيان اللبناني السياسي التابع منذ تأسيسه**. وفيما كانت «الدرزية السياسية» (انطلاقاً من المبدأ التحليلي نفسه) تناور لقيادة «القرابة الطائفية السنية» منذ أيام الحركة الوطنية برئاسة كمال جنبلاط، **صارت هذه الطائفة (السنية) اليوم تتمتع بقيادتها الخاصة مع بروز رفيق الحريري، الذي بدأت الأجواء تتهيأ من أجل وفوده منذ منتصف الثمانينيات، وقد اعتمدت من أجل ذلك الإعانات والوساطات السعودية. وبمساعدة سياسية ومخابراتية سورية عبر نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وغازي كنعان، جرى ضرب التنظيمات الناصرية على الساحة السنية مراراً، حتى جرى شلها تقريباً في بيروت. ومع الاحتلال الإسرائيلي جرت محاولة اغتيال مصطفى سعد بتفجير منزله. وبغياب الزعامة التقليدية الفاعلة لآل الصلح وسلام، أصبح هناك شبه فراغ ينبغي تعبئته في الساحة البيروتية، وكان على الحريري أن يلعب الدور الذي لم يستطع لعبه ممثلو طائفته السابقون، حيث سيتفرد بزعامة هذه الطائفة، ويخرق من خلال المال والتقديمات بقية الطوائف.** وعلى غرار من سبقها، ولمقتضيات الاستمرارية، سعت الطائفية الجديدة إلى تحصين نفسها، باللجوء إلى المؤسسة الدينية التي تنتمي إليها.

كانت الأمور تتهيأ في غاية الدقة، فمع بداية 1991 كانت الليرة اللبنانية قد استقرت على سعر 800 ليرة للدولار، وعلى أثر زيادة الرواتب بدأت بالانخفاض وتدخل المصرف المركزي داعماً فخسر 500 مليون دولار في أقل من 3 أشهر. **ومع انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية[816]، بدأت المضاربات في سوق العملة، وحقق أصحاب رؤوس المال أرباحاً خيالية. ومع رفع مروان حمادة لسعر الرغيف، بدأ حرق الإطارات المطاطية، وأعلن الاتحاد العمالي العام الإضراب العام في السادس من أيار 1992، وتخللت هذا اليوم أعمال عنف وشغب، من قطع طرقات وإحراق دواليب واعتداء على المؤسسات وعلى منازل بعض المسؤولين[817]، في صورة بدأت وكأنها خطة معدة لإسقاط حكومة الرئيس عمر كرامي الذي لم يتردد في تقديم استقالته، «وهو على اقتناع بأن بعض المصارف تعمدت التلاعب بالليرة لإطاحته والمجيء بالحريري محله»**[818]، وشكل رشيد الصلح حكومة تمهيداً لانتخابات نيابية. وقد اعتمد قانوناً انتخابياً على قياس البعض، خارقاً اتفاقية الطائف، التي تنص على اعتماد المحافظة دائرة انتخابية كبرى. «روعي بالأساس خاطر وليد جنبلاط الذي أصر على القضاء. واعتمدت محافظتا الجنوب والنبطية دائرة واحدة بذريعة الاحتلال الاسرائيلي. واعتمد القضاء في محافظة البقاع، **فيما تم اعتماد المحافظة في بيروت ولبنان الشمالي، وكل ذلك تم بتدخلات وإشراف سوري قاده عبد الحليم خدام ورئيس جهاز الأمن والاستطلاع في لبنان غازي كنعان»**[819]، وللمرة الأولى بعد الحرب الأهلية في البلاد، جرت الانتخابات النيابية في عام 1992، ولم تبلغ نسبة المشاركة 13%، التي شهدت أكبر مقاطعة في تاريخ لبنان، خصوصاً من قبل المسيحيين، حيث دعا إليها ولو بطريقة غير مباشرة البطريرك الماروني بطرس صفير، وتبناها زعماء من كل الطوائف. وكان أمين الجميّل قد عاد من منفاه فدفع حزب الكتائب اللبنانية إلى مقاطعة الانتخابات. كما أعلن صائب سلام عدم خوضه الانتخابات، وبرر موقفه بعدم جواز إجراء الانتخابات النيابية من دون مشاركة مسيحية. وشارك حزب الله في هذه الانتخابات وحصر العدد الذي يريده بـ 12 نائباً فقط، شكلوا كتلة الوفاء للمقاومة، وكان هدفه من المشاركة إثبات شرعيته الشعبية أمام الخارج.

تشكلت أوسع حكومة عرفها لبنان في الأول من تشرين الثاني 1992، برئاسة رفيق الحريري حيث ضمت ثلاثين وزيراً، وغابت عنها كل الشخصيات والأحزاب التي قاطعت الانتخابات، **ليبدأ مرحلة إعداد لبنان للدخول إلى مرحلة الاقتصاد العقاري، وسندات الخزينة التي أدت إلى إقفال الكثير من المؤسسات الانتاجية، التي وجد أصحابها في توظيف أموالهم في البنوك بفوائد عالية، باباً أوفر للربح دون عناء، وشرد الآلاف من العمال من أعمالهم، لينضموا إلى العاطلين عن العمل، أو المنتظرين إعانات زعماء قراباتهم الطائفية، أو الهجرة**. وكان الحريري،

يراهن على تسوية قادمة بين العرب و«إسرائيل»، ولذلك بدأ بتهيئة البلد ليكون قادراً على استيعاب مرحلة جديدة من العلاقات، فبدأ بشراء العقارات المتاخمة للحدود مع فلسطين، وراحت أسعار العقارات تشهد ارتفاعاً ملحوظاً. وبدأ بتوسيع الطرقات وبناء الجسور، والاستدانة بمليارات الدولارات، لتكون ورقة التبادل عند طرح موضوع المقاومة، التي كانت ترى «في مشروع الرئيس خطراً له علاقة بالتسوية، وبالتبشير بربيع تنتهي معه المقاومة ويدخل لبنان في العلاقات الثنائية مع «إسرائيل» وما يترتب عليها من مستلزمات، والرئيس الحريري يرى في الحزب (حزب الله) مشروعاً مناقضاً لسياسته ومعطلاً لمشروعه، يعتبره وجوداً مؤقتاً وطارئاً فلا حاجة لاستمالته وبناء علاقة معه[820].

كان على أصحاب رؤوس الأموال أن يستردوا أموالهم الصعبة مضاعفة، وسريعاً ستبدأ بالظهور أسباب ضرب الليرة في عهد حكومة كرامي، فبعد تأليف حكومة الحريري، بدأ الدولار يهبط إلى معدل 1500 ليرة، **وكان على المتابع أن يحتسب الفروق التي جناها هؤلاء المتمولون، من أجل إعادة توظيفها في سندات الخزينة لمزيد من مراكمة الأرباح**. وبدأت مسيرة «إعادة إعمار ضخمة» برؤوس الأموال المستدانة بتلك الفوائد الخيالية، ما سوف يضع البلد تحت دين لا فكاك منه. **وكان من أبرز سمات عهد الرئيس الحريري، إضافة إلى الإعمار المكلف، وسندات الخزينة والاقتصاد العقاري، اعتماد مبدأ «الترويكا» لتقاسم التوظيفات والعائدات بين زعامات القرابات الرئيسية (المارونية والسنية والشيعية) التي تتقاسم الرئاسات الثلاث (الجمهورية والحكومة والنواب)، مع حصص محفوظة لزعامات القرابات الملحقة، الدرزية والأرثوذوكسية على الخصوص!** أضف إلى تلك «الإنجازات» مرسوم التجنيس الذي أعطى بعض المستحقين من مكتومي الهوية حقهم، كعرب وادي خالد مثلاً، إلا أنه أضاف إليهم ذخيرة بشرية من المجنسين الجدد أفادت بعض السياسيين في الانتخابات، ولا سيما آل المر. هذا التجنيس السياسي الذي أثار ذعر بعض الزعامات المسيحية، كونه أحدث خللاً في «التوازن الطائفي» فراحوا يطالبون بإعطاء الجنسية للمغتربين. ولكن من أجل تنفيس بعض «الزعل» المسيحي أجريت بعض المصالحات الشكلية في جبل لبنان، استفاد من مردودها وزير المهجرين وليد جنبلاط[821].

عدوان تموز 1993

كانت المحاولات الأميركية لتصفية الموانع أمام مشروعها للشرق الأوسط، وكان هناك لاعبون محليون يتعجلون الالتحاق بعملية التسوية من أجل حصد بعض الاستثمارات الواعدة نتيجة لحالة «السلم الموعود»، وفي هذا الإطار كانت المفاوضات السرية تدور في أوسلو بين القيادة

الفلسطينية والكيان الصهيوني[822]، كما كان اتفاق وادي عربة مع الأردن[823] ينتظر إنجاز التسوية مع الفلسطينيين. أما في لبنان فكانت العقبة الكأداة في طريق هذه التسوية هي المقاومة اللبنانية مدعومة بالموقف السوري. وعليه كان رأس المقاومة مطلوباً عند كل مفصل من مفاصل هذه التسوية. ففي هذا الإطار وبسبب تصاعد عمليات المقاومة، وتزايد خسائر جيش الاحتلال، قررت «إسرائيل» شن هجوم مفتوح على لبنان. وقد حذر رئيس الأركان الصهيوني إيهود باراك الحكومة اللبنانية «بأن عليها أن تنزع سلاح حزب الله وإلا فإن «إسرائيل» ستفعل ذلك بنفسها»[824]. **وبعد هجمات قام بها كل من حزب الله والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأدت إلى قتل خمسة جنود إسرائيليين، قررت الحكومة الإسرائيلية الرد، وفي 25 تموز 1993، شنت عدواناً واسعاً على لبنان، استمر سبعة أيام، تحت مسمى «عملية تصفية الحساب». وكان رد المقاومة على لسان السيد حسن نصرالله: «إننا نعتبر أنفسنا في حالة حرب مفتوحة مع هذا العدو، وإن عمليات الدفاع عن أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي سوف تتم من غير ضوابط أو خطوط حمراء يفرضها العدو، فالمقاومة هي التي تحدد الضوابط». «أحصت مصادر القوات الدولية العاملة في لبنان خلال الأيام الخمسة الأولى 1224 غارة جوية وسقوط أكثر من 28 ألف قذيفة من مختلف العيارات»**[825]، وانطلقت صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات الشمالية رداً على العدوان، مدة عشر ساعات أدخلت الذعر إلى قلوب المستوطنين، ما اضطر «إسرائيل» إلى الطلب من الولايات المتحدة العمل على وقف النار. فولد «تفاهم تموز 1993» الذي حيد المدنيين. **كانت نتيجة العدوان «مئة وأربعين شهيداً مدنياً بينهم ثلاثة عشر شهيداً للمقاومة الإسلامية، وخمسمائة جريح، ونحو مئتي ألف نازح من مئة وعشرين قرية في الجنوب اللبناني، وتدمير آلاف البيوت كلياً أو جزئياً»**[826].

كان لبنان المقاوم في واد، ولبنان التابع في واد آخر؛ فبعد توقف العدوان، عقد الرئيس الهراوي اجتماعاً للمجلس الأعلى للدفاع في قصر بعبدا، ضم رئيس الحكومة رفيق الحريري وغيره، إضافة إلى العميد إبراهيم عباس ممثلاً قائد الجيش. افتتح الهراوي الجلسة متسائلاً عن أسباب وجود مسلحين في بقعة عمل الجيش، من دون أن يسمي «حزب الله» بالاسم، وذكر بالقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 2 كانون الأول 1991، والذي أعطى التعليمات الواضحة للجيش لمنع أي وجود مسلح في منطقة عمله، واتهم قيادة الجيش «بالتراخي الفاضح» في تنفيذ مهامها في الجنوب وإقليم التفاح والبقاع الغربي، وأضاف: نحن مع المقاومة، ولكن لا نقبل بمقاومة تورط الدولة، ولا تنسق مع الجيش، وقد أيّد الحريري بقوة كلام رئيس الجمهورية. **وكان الحريري قد وعد العماد لحود بالعمل على إيصاله إلى رئاسة الجمهورية إذا وضع حداً لموضوع سلاح المقاومة**، ولكن لحود أجاب بأنه يفضل الاستقالة على أن يعطي أمراً يؤدي إلى الصدام بين

الجيش والمقاومة[827]. وقد حاولت الحكومة اللبنانية إرسال الجيش إلى الجنوب لمنع حمل السلاح، وكانت لعبة مكشوفة لم يكتب لها النجاح. فاستمرت عمليات المقاومة بعد عدوان تموز، وفي 19 آب 1993 فجّرت المقاومة عبوة بدورية صهيونية في شيحين، واعترف العدو بسقوط سبعة قتلى وعدد من الجرحى، أعقبها تصريح رئيس حكومة العدو إسحق رابين: «لقد هزمنا حزب الله».

كان قطار التسوية مع العدو الصهيوني يسير، وكانت مفاوضات أميركية مع السوريين تجري على أعلى المستويات، إلا أنها لم تصل إلى نتيجة بسبب رفض الرئيس السوري مقترحات أميركية بشأن الجولان. وكان عرفات قد وقع اتفاقية أوسلو المبهمة التفاصيل. وفي 13 أيلول 1993، نظم حزب الله تظاهرة بالتعاون مع الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية اعتراضاً على هذه الاتفاقية، وقد عملت السلطة اللبنانية على منعها بالقوة، **وصدرت الأوامر إلى الجيش فأطلق على المتظاهرين الرصاص تحت جسر المطار فاستشهد تسعة منهم، وقرر حزب الله عدم التصعيد، لتفويت الفرصة على الذين يريدون له التورط في صراع داخلي يحرفه عن المقاومة.**
وبقيت القطيعة بين حزب الله والحكومة إلى منتصف أيار 1995، حين أصدرت الهيئة العليا للإغاثة التي يرأسها الرئيس رفيق الحريري بياناً «اعتبرت ضحايا الحادث المؤسف في 13 أيلول في عداد قافلة شهداء الوطن والمقاومة»[828]. وفي ليل 31 أيار خطفت قوة كومندوس صهيونية، مصطفى الديراني من منزله في قصر نبا في البقاع، وذلك للضغط من أجل الإفراج عن الطيار الإسرائيلي الأسير رون أراد الذي أسقطت طائرته أثناء إغارته على منطقة صيدا سنة 1986 واعتقلته حركة أمل التي انفصل عنها الديراني وأسس المقاومة المؤمنة، وأخذ معه أراد الذي اختفى في ظروف غامضة.

وفي 5 حزيران جرى اعتقال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بتهمة تدبيره تفجير كنيسة سيدة النجاة في زحلة في شباط من السنة نفسها ما أدى إلى قتل وجرح العديد من الأشخاص، وحل حزبه بقرار اتخذه مجلس الوزراء اللبناني. وفي 19 تشرين الأول 1995، أقر قانون دستوري رقمه 462 يقضي بتمديد ولاية رئيس الجمهورية الياس الهراوي «استثنائياً ولمرة واحدة»، وفيه أضيفت فقرة إلى المادة 49 تنص على انتهاء ولاية الرئيس في 23 /11/1998، ووقع القانون مع الرئيس رفيق الحريري ونال أصوات 110 نواب وعارضه 11 نائباً.

عدوان نيسان 1996

في 13 آذار 1996، عقد في شرم الشيخ، ما سمي «قمة صانعي السلام»، وذلك رداً على تصاعد عمليات المقاومة في لبنان، وبسبب العمليات الفدائية الفلسطينية ضد الإسرائيليين في الضفة وتل أبيب. وقد حضرها قادة نحو 70 دولة ومنظمة دولية بينهم رؤساء مصر والولايات المتحدة الأميركية وروسيا وفرنسا وألمانيا وكندا واليابان وإسبانيا وإيطاليا والصين والأمين العام للأمم المتحدة، ومن الأنظمة العربية مصر والسعودية والأردن والمغرب والكويت والبحرين، والسلطة الفلسطينية، **وصدر عن هذا المؤتمر قرار صنف حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي على أنها منظمات «إرهابية». والواضح أن هذا الاجتماع كان يهيئ لعدوان يستهدف القضاء على المقاومة، ظهر ذلك سريعاً في عدوان نيسان من العام نفسه، تحت ذريعة تعديل «تفاهم الكاتيوشا» لعام 1993. وبعد رد حزب الله بالكاتيوشا على اعتداءات إسرائيلية على المدنيين اللبنانيين في ياطر وبرعشيت بين 30 آذار و9 نيسان، بدأت «إسرائيل» عدوانها الواسع على لبنان في 11 نيسان 1996. بدأت بغارة على تلة الكيال في بعلبك، ثم عين بوسوار وعلى الجيش اللبناني في استراحة صور مروراً باستهداف مركز شورى حزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت، ثم توسع العدوان في حملة قتل وتدمير جنونية. أطلق العدو على عدوانه اسم «عناقيد الغضب» المستوحى من التوراة، وتركزت أهدافه كما في كل مرة: ضرب حزب الله، والضغط على الحكومة اللبنانية لمنع المقاومة، وتهجير المواطنين كي يشكلوا عبئاً وضغطاً على الحكومة والمقاومة، وفك المسارين السوري واللبناني أحدهما عن الآخر، وحاجة شيمون بيريز إلى نصر يعزز دوره في الانتخابات الصهيونية، وتعديل تفاهم تموز 1993. استمر العدوان 16 يوماً تخللته مجازر عديدة منها مجزرة سحمر في 12 نيسان، وفي 13 منه مجزرة المنصوري، وفي 18 مجزرة قانا في مركز اليونيفيل حيث سقط 107 ضحايا بينهم 33 طفلاً**، وكان رد المقاومة قاسياً بإطلاق مئات صواريخ الكاتيوشا على مستوطنات الشمال الصهيونية، ما دفع «إسرائيل» كعادتها إلى الضغط الأميركي لوقف الحرب، وأسرع وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر إلى سورية، ولم يفلح في محاولته مع الرئيس حافظ الأسد أن يعدل في اتفاق تموز الشفهي، فكان للمقاومة ما أرادت، حيث تمكن الرئيس الأسد «من إخراج اتفاق مكتوب على قياس مطالب المقاومة سمي بـ«تفاهم نيسان»[829] يحيد المناطق المدنية عن الأعمال العسكرية، برغم محاولة الطرف الأميركي التركيز على منع انطلاق المقاومة من المناطق المدنية وتوقف إطلاق النار في 27 نيسان 1996. وكان التنسيق بين سورية وإيران على أعلى المستويات في هذا الأمر. وحققت المقاومة أكبر تأييد شعبي ورسمي، وأكسبت سورية دوراً عزز من مكانتها في الممانعة. **وكانت حصيلة خسائر هذا العدوان مئتين وخمسين شهيداً بينهم أربعة عشر شهيداً للمقاومة الإسلامية، إضافة**

إلى آلاف الجرحى، «ونزوح 45 ألف عائلة، إضافة إلى أضرار مادية جسيمة في المنشآت والمرافق العامة والممتلكات»[830].

في 11 تموز من العام 1996، اعتمدت مدة مجلس النواب 4 سنوات و8 أشهر، واعتمد القانون الانتخابي الذي سيعرف بـ«قانون غازي كنعان»، الذي اعتمد المحافظات الأربع. وقسمت فيه بيرت إلى 3 دوائر، أما في جبل لبنان فقد اعتمد القضاء، مراعاة لمصلحة جنبلاط. وكان لافتاً النصائح الأميركية والفرنسية للمسيحيين بالمشاركة في الانتخابات، أياً يكن قانون الانتخاب، وعدم تكرار تجربة مقاطعة انتخابات 1992.

وفي 24 شباط 1997 عقد لقاء دعم للمقاومة في فندق ألكسندر في الأشرفية باقتراح من رئيس حزب الكتائب كريم بقرادوني، وبتنسيق مع حزب الله. وفندق ألكسندر هو الفندق الذي نزل فيه الإرهابي آرييل شارون أثناء اجتياح جيشه لبنان. وكان هذا اللقاء بداية جديدة جيدة بين اللبنانيين.

«ثورة الجياع»

بعد انتخاب السيد عباس الموسوي أميناً عاماً لـ«حزب الله»، أراد الشيخ صبحي الطفيلي أن يشكل بديلاً عن الحزب، وذلك عن طريق المطالب الشعبية. وكان الطفيلي بدأ يميز نفسه عن الحزب وينتقد أسلوبه في المقاومة والمطالب الاجتماعية في مناسبات وتصريحات عديدة. وفي 4 أيار 1997 أطلق الطفيلي تحركاً تحت عنوان «ثورة الجياع» ثم دعا إلى عصيان مدني أمام السرايا الحكومي في بعلبك في 4 تموز، وإلى قطع الطرقات في 26 تشرين الأول من دون أي تشاور مع قيادة الحزب. «تشكلت لجنة وساطة من الحزب لتجنب إشكال مع السلطة السياسية في البلاد، دون التوصل إلى نتيجة. واتسعت شقة الخلاف في يوم القدس العالمي، حين قرر الطفيلي إحياء المناسبة في ساحة رأس العين، المكان نفسه الذي كان حزب الله قد أعلن قيام الاحتفال فيه، «ما دفع قيادة الحزب لاتخاذ قرار بفصل الشيخ من الحزب بتاريخ 24/1/1998»[831]. وسيطر مسلحون تابعون للطفيلي على حوزة عين بورضاي، ما أدى إلى تدخل الجيش اللبناني في 30 من الشهر نفسه، وقتل أثناء تبادل إطلاق النار الشيخ خضر طليس، وأحد الضباط اللبنانيين. أصبح الطفيلي مطلوباً للعدالة، ثم أعلن انحيازه سياسياً إلى أعداء حزب الله وحلفائه في الداخل.

عملية أنصارية

بعدما ألجم تفاهم نيسان العدو عن الانتقام من المدنيين، لجأ إلى زرع العبوات في المواقع الخلفية للمقاومة، وقد نجحت إحدى عملياته في الكفور من إيقاع خسائر في صفوف المقاومة، التي

أخذت العبرة من هذه العملية، فباتت متيقظة عندما قرر العدو اختراق منطقة أنصارية قضاء صيدا للقيام بعمل مشابه في 5 أيلول 1997، كانت المقاومة على دراية بالأمر، وواكبت مسار الكوماندوس الإسرائيلي من فرقة شييطت البحرية منذ إنزاله عند الساحل، وواكبته في طرقه إلى المنطقة التي انهالت عليه بالنار فقتلت 17 جندياً[832] تمزق بعضهم أشلاء، ما حدا بالجيش الصهيوني التخلي عن هذه الطريقة في القتال، وقد تبين لاحقاً أن المقاومة حصلت على شيفرة الطائرة التجسسية لتي كانت العملية تدار عبرها من مركز القيادة الصهيونية. وفي الثاني عشر من الشهر نفسه استشهد المقاوم هادي حسن نصرالله في عملية للمقاومة في جبل الرفيع في إقليم التفاح، واستشهد في العملية «الشهيد علي كوثراني والشهيد هيثم مغنية. في حين سحب العدو بعد ذلك أجساد الشهداء الثلاثة». و«في الفترة ذاتها تصدت المضادات الأرضية التابعة للجيش اللبناني للمروحيات الإسرائيلية التي ردت بقصف مراكز الجيش، **ما أدى إلى استشهاد ستة عناصر بينهم الملازم أول جواد عازار وجرح ثمانية آخرين**». وفي الثالث من تشرين الثاني 1997 أعلن السيد حسن نصرالله تأسيس «السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي» التي تضم اللبنانيين الراغبين في قتال «إسرائيل»، من دون أن يكون لطائفتهم أو قناعاتهم أو انتمائهم السياسي أي أثر في القبول، شرط الاطمئنان إلى وضعهم الأمني كي لا يحصل اختراق إسرائيلي. انطلقت أول عملية للسرايا في 14/3/1998، بعد انتهاء الإعداد اللازم، وقد أحصت المقاومة 175 عملية للسرايا حتى تاريخ 15/11/1999»[833].

الرئيس إميل لحود

في 15 تشرين الأول 1988، جرى انتخاب العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية، ونال 118 صوتاً من أصل 128. وقد عارض الانتخاب وليد جنبلاط وريمون إده وميشال عون، وتحفظ المطارنة الموارنة عن الأسلوب. ولاقى الانتخاب تأييداً شعبياً واسعاً. وفي خطاب القسم أعلن الرئيس لحود أن الأسس التي سيعتمدها في عهده: قضاء نزيه ومستقل، وإدارة تخضع لرقابة صارمة وتتميز بالكفاءة والنظافة، والتأكيد على محاربة الفقر، وألا يجوز رهن السياسة بالطائفية. وأكد أن علاقة لبنان بسورية هي علاقة تاريخ وأرض وشعب. وكلف لحود الرئيس سليم الحص تشكيل الحكومة الأولى للعهد بعد اعتذار الحريري الذي بدأ سياسة المعارضة العنيفة لرئيس الجمهورية، «فنظم حملة إعلامية شرسة استهدفت رئيس الحكومة سليم الحص للنيل منه شخصياً، **وتأليب الرأي العام الإسلامي عليه، فاتهمه بالتفريط بمصالح السنة، وبتنازله عن صلاحياته لرئيس الجمهورية**»[834]. واستاء الرئيس الفرنسي «شيراك من استبعاد «صديقه» رفيق الحريري،

فقام بتأجيل زيارة لحود إلى فرنسا التي كانت مقررة، وتسلم السفير الفرنسي تعليمات بالامتناع عن أي اتصال بالحكومة اللبنانية إلى أمد غير مسمى[835]. وفي موضوع الإصلاح الإداري قامت حكومة الحص بأوسع عملية إعفاءات إدارية وملاحقات سياسية شملت، ولأول مرة في تاريخ لبنان، العديد من المدراء العامين وبعض الوزراء، ولأول مرة يحاكم ويسجن مسؤول في لبنان بتهمة الفساد، حيث استدعي وزير النفط شاهيه برصوميان للتحقيق في 4 آذار 1999، بتهمة الفساد والاختلاس وإهدار المال العام. وكرت سبحة الملاحقات لتشمل موظفين في قطاع الكهرباء والآثار، والنقل والمرفأ ومكتب الدواء والنفط والبريد والإعلام والمواصلات، وقد حاول المدير العام لشركة أوجيرو عبد المنعم يوسف، الهرب عبر مرفأ طرابلس، ولكنه أوقف، بينما نجح محافظ بيروت محمد سهيل يموت في الفرار إلى البرازيل. وقد **اصطدمت محاولات الرئيسين لحود والحص بشبكة من المصالح الشخصية في البلدين ذات امتدادات إقليمية ودولية، تبين أنها أقوى من أي محاولة إصلاحية، وتبين أن معضلة الكيان اللبناني ليست الحوكمة الرشيدة، والنيات الحسنة في الحكم، وإنما في طريقة التبعية التي تجعل العلاقات مع الخارج القوي أهم من الشعبية المحلية وإجراءات الإصلاح**. فنتيجة لتدخل غازي كنعان، أخلي سبيل معظم الذين أوقفوا، «وسرعان ما أقفلت الملفات القضائية وتوقفت الملاحقات على أنواعها رغم إصرار لحود على الاستمرار بعملية الإصلاح! وأسس لحود «صندوق الشكاوى» في القصر الجمهوري، متيحاً لكل مواطن أن يراجعه مباشرة ليبقى الحكم على تماس مع هموم الناس ومشاكلها، وقد عزم على تفقد الإدارات بنفسه وبأسلوب المباغتة»[836]، ولكن هذا المكتب أفرغ من محتواه بسبب رفض زعماء الطوائف محاولة الإصلاح برمتها.

دار خلاف صامت بين الرئيس لحود وغازي كنعان، رئيس فرع جهاز الأمن والاستطلاع في قيادة القوات العربية السورية في لبنان، حول تعيين قائد جديد للجيش، حيث أصر الرئيس لحود على العميد أسعد غانم، في حين تمسك كنعان بالعميد ميشال سليمان، «وكان لكنعان في النتيجة ما أراد». وعين اللواء جميل السيد في إدارة الأمن العام، واللواء مصطفى حمدان قائداً للحرس الجمهوري، فأثار استياء البطريركية ومن يسير تحت عباءتها السياسية، كون المَنصبين الأخيرين محجوزين عرفاً للموارنة. وقد «عارض الحريري وجنبلاط بشدة هذه التعيينات، خوفاً من خطر الإطاحة بكل الشبكة المرتبطة بهما داخل إدارات الدولة ومؤسساتها»[837].

مع تفاقم الخسائر الصهيونية، وفي خضم الانتخابات في الكيان الصهيوني، وعد باراك الإسرائيليين في 17 أيار 1999، بالانسحاب من لبنان قبل تموز 2000. وفي مطلع حزيران 1999

فر قائد الميلشيا العميلة أنطوان لحد من جزين بموافقة مشغليه الإسرائيليين الذين عجزوا عن حمايته، وتحررت جزين على يد المقاومة، وباءت محاولات جماعة «جزين أولاً» بالفشل. وفي 8 من الشهر نفسه جرى اغتيال 4 قضاة في قصر العدل في صيدا. وفر القتلة إلى مخيم عين الحلوة، فعلت الأصوات مطالبة بدخول الجيش إلى المخيمات. وصرح الرئيس سليم الحص: «إن كان القصد من هذه الجريمة المروعة إطفاء وهج انتصار لبنان في جزين، فإن ضحايا الجريمة دخلوا في عداد شهداء الحرية والكرامة الوطنية». وفي هذه الأجواء، تكثفت أعمال المقاومة. وردت «إسرائيل» بالقصف المدفعي اليومي. وردت المقاومة بقصف المستوطنات. **وفيما كانت تجري عملية التسليم والتسلم من بنيامين نتنياهو إلى إيهود باراك، شن الطيران الإسرائيلي في 20 حزيران 1999 أعنف الغارات التي استهدفت البنى التحتية في لبنان، ولا سيما المحطات والمنشآت الكهربائية في بعلبك، ودير نبوح قرب زغرتا، والجمهور قرب بيروت، ما أدى إلى إغراق لبنان في الظلمة. وكان جواب لحود على العدوان، لا تغيير لحرف واحد من تفاهم نيسان 1996، وإذا ضربت إسرائيل «ضربنا، ونحن قادرون أن نكون أشد إيلاماً»**[838]**. وقد أدى العدوان إلى استشهاد 15 وجرح 150 من رجال الإطفاء والدفاع المدني، وتم تدمير الجسور التي تربط بيروت بالجنوب في الجية والسعديات والأولي والزرارية. وكان العدوان يرمي إلى الإيقاع بين المقاومة والحكم، وراهنت على قيام حركة احتجاج شعبي تحرج الحكومة والمقاومة بسبب انقطاع الكهرباء!**

تلازم المسارين

أصاب الفتور العلاقة الفرنسية السورية جراء استبعاد الحريري، وقد بدأ اتجاه البوصلة الخارجية الفرنسية تجاه سورية تتبدل، **ولكن التبدلات كانت فوق الحريري، وأكبر من لبنان، فقد كانت سياسة قوى النهب العالمي تخطط لتبديل السلوك السوري تجاه رفضه الخضوع، وخصوصاً رفض الدولة السورية لعملية التسوية مع الكيان الصهيوني. وقد أوحى الرئيس الفرنسي جاك شيراك بذلك عندما قال للسفير اللبناني ناجي أبي عاصي: «إن انتصار الحلفاء في البلقان يبشر بالقضاء على الديكتاتورية في العالم». ويقول كريم بقرادوني إن جاك شيراك وجه بهذه العبارة رسالة مرمزة إلى لحود بألا يبالغ في الرهان على دمشق دون سواها!** فيما قال لحود لشيراك، عن السوريين: «إذا عاملنا السوريين بصدق، فإنهم يتعاملون معنا بصدق، وقد ساعدوني في البداية أكثر مما ساعدتني فرنسا، فأرسلوا إلي مئة مدرعة وعشرين ألف بندقية»، «لولا سورية «الأسد» لكانت الأصوليات المتطرفة اجتاحت كل بلاد الشام، ومنها لبنان. وطرح معاون وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط مارتن إندك على الرئيس لحود سؤالاً: «ماذا يحصل إذا انسحب

الإسرائيليون من لبنان وحده؟»، أجابه لحود: «ستستمر المقاومة»[839]. وحصل أثناء اجتماع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت بالرئيس سليم الحص في 4 أيلول 1999 على رأس وفد كبير، أن أخبرته أنها تعمل لاستئناف مفاوضات «السلام». أثناء الاجتماع أكد الحص تلازم المسارين السوري واللبناني، وشدد على تنفيذ القرار 425، فـ«رفعت أولبرايت من منسوب غطرستها حين طالبت الحص باسترداد المتهمين بخطف طائرة TWA عام 1985، ومنهم عماد مغنية، وتفجير مركز المارينز في بيروت، وتدمير السفارة الأميركية، واغتيال السفير الأميركي في لبنان، وأضافت بصراحة جارحة: إلى أن تحل هذه القضايا ستبقى علاقاتنا بلبنان مشوبة بالحذر الشديد. أجابها الحص: عندما وقع حادث TWA كنت أتعرض شخصياً لمحاولة اغتيال أودت بحياة ثلاثة من مرافقي، وكان لبنان مسرحاً لحرب سقط ضحيتها ما لا يقل عن 150 إلى 200 ألف قتيل!»[840]، وطبعاً كان كيسنجر من مخططي هذه الحرب في لبنان حسب رسالة ريمون إده له في السبعينيات!

الإرهاب التكفيري

في حين كان الجيش اللبناني يقف إلى جانب المقاومة في التصدي للعدو الإسرائيلي، **بدأ الإرهاب التكفيري حربه على الجيش ليلة رأس السنة 1999-2000، حيث استشهد أربعة عسكريين وأسر ضابط وجندي. قامت مجموعات بسام الكنج (الذي يحمل الجنسية الأميركية) بتفجير كنائس أرثوذكسية في الشمال، رداً على احتلال الجيش الروسي غروزني عاصمة الشيشان، تبين أنهم خليط من تيارات متطرفة انتظموا في جماعة «التكفير والهجرة»، و«حزب التحرير الإسلامي» و«عصبة الأنصار» التي يتزعمها «أبو محجن»، والمحكوم بالإعدام لاغتياله في آب 1995، الشيخ نزار الحلبي، رئيس «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية»، وكانت خطة المتطرفين إنشاء إمارة في الضنية. فحسم الجيش الأمر، في 2 كانون الثاني 2000، وقضى على المسلحين وزعيمهم، وفر الباقون إلى مخيمات الشمال، ولكن الجيش لم يتتبعهم، لشعور الرئيس لحود أن هناك فخاً لتوريط الجيش في حرب مع المخيمات. وبعد أيام على انتهاء عملية الضنية، وصلت إلى لبنان مساعدة المدعي العام الأميركي ديانا بروسك، واحتجت على قتل بسام الكنج كونه يحمل جواز سفر أميركياً! وفي 3 كانون الثاني 1999 انتقلت الأعمال الإرهابية إلى بيروت، وضرب المتطرفون السفارة الروسية.** كان لحود يزداد اقتناعاً أن هناك مؤامرة لإشعال فتنة عبر قتل راهبة، وإشعال حرب المخيمات[841].

انتصار خيار المقاومة

في نهاية كانون الثاني 2000، قطعت المقاومة رأس الميليشيا المتعاملة عقل هاشم الذي وصفه رئيس الحكومة الصهيونية إيهود باراك بأنه «رفيق سلاحنا طوال عشرين سنة». وبعد 24 ساعة على اغتيال عقل هاشم، أصيبت «إسرائيل» بصدمة كبيرة، بعدما توجت المقاومة عمليتها النوعية بإصابة قافلة عسكرية بصاروخين وسقوط ثلاثة قتلى وإصابة أربعة. وفي تشييعه، شارك الأب أنطوان صادر ممثلاً للبطريرك الماروني الذي نعت العميل هاشم بالشهيد! **وفي 7 شباط قصفت الطائرات الإسرائيلية ثلاث محطات للكهرباء في لبنان، فخيم الظلام على بيروت وطرابلس وبعلبك، وأعلن إيهود باراك حالة الطوارىء في شمال الكيان الصهيوني، كما أعلنت «إسرائيل» تنصلها من تفاهم نيسان**. جاء ذلك رداً على عمليات المقاومة، التي أدت إلى سقوط خمسة قتلى عسكريين إسرائيليين خلال الأيام القليلة الماضية. ورد حزب الله على الغارات بقتل جندي صهيوني في عملية عند الحدود.

كان الإعداد لإخراج «إسرائيل» من مأزقها في جنوب لبنان يجري في أروقة السياسة الفرنسية والأميركية، وقد استنتج الرئيس إميل لحود أن «إسرائيل» محشورة وتسعى لإنهاء احتلالها للبنان بأي ثمن، إلى حد أنها باتت تلجأ إلى وساطة فرنسا، وأضاف: «لا أحب خوض المعارك الخاسرة، وإذا خضت معركة فإني أحرص على ضمان نتائجها سلفاً. وقد باتت النتائج مضمونة في المواجهة مع «إسرائيل». وفي جولة عربية في آذار 2000، «أفهم لحود جميع مضيفيه أنه مصمم على المطالبة لا بالانسحاب الكامل فحسب، بل بوقف الطلعات الجوية وانتهاك المياه الإقليمية، فـ«إسرائيل» لا تخرج من لبنان مختارة بل مضطرة، ولبنان قادر لأول مرة أن يفرض عليها شروطه»[842]. هذا وكانت الأولويات في لبنان تتسم بالتناقض، حيث أن قسماً من اللبنانيين لم يروا في الاحتلال الصهيوني مبرراً لتحركهم، فيما وجدوا المشكلة في مكان آخر! ففي منتصف نيسان 2000 تظاهر الطلاب العونيون أمام قصر العدل وأحرقوا العلم السوري منددين

بوجود القوات السورية في لبنان، فقامت قوى الأمن بقمعهم واعتقال عدد منهم، ما أثار استياء الرئيس لحود الذي كان يقول: «ليت المسيحيين لا يحصرون اهتمامهم بانسحاب الجيش السوري من لبنان، في حين أن الآخرين يستشهدون من أجل تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي»[843].

بدأت مناورات «إسرائيل» ولارسن حول مرجعية مزارع شبعا، وانبرى أطراف لبنانيون كثر إلى التشكيك في ملكية لبنان لمزارع شبعا، منهم وليد جنبلاط وأمين الجميّل وغيرهما، بحجة أنها سورية ولا تخضع للقرار 425. في 4 أيار 2000، اقترح تيري رود لارسن، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، على رئيس الجمهورية إميل لحود إنشاء لجنة عسكرية لبنانية- إسرائيلية بديلة عن لجنة الهدنة، وزيادة عديد اليونيفيل، والسماح لمراقبين دوليين بحضور محاكمة عملاء «إسرائيل»، وترك موضوع مزارع شبعا حتى تجمع الوثائق اللازمة لطرحها على مجلس الأمن، إلا أن لحود رفض المقترحات باعتبارها تنسف القرار 425، وتمس سيادة لبنان عبر إقحام مجلس الأمن في مسائله الداخلية، وسلم رئيس الحكومة سليم الحص مذكرة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تشير إلى أن القرار 425 ينص على انسحاب «إسرائيل» الكامل من لبنان لا إعادة الانتشار فيه[844]، وأن لبنان يصر على استرجاع سيادته على كامل أرضه ومياهه وأجوائه، وعلى تحرير جميع أسراه من المعتقلات الإسرائيلية. **وفي 5 أيار بدأت «إسرائيل» بقصف محطات الكهرباء في بيروت وبعلبك وبصاليم والبداوي، وسقط أربعة شهداء، فردت المقاومة بقصف مستعمرة كريات شمونة بعنف.**

وفي بداية شهر أيار سنة 2000، وتحت ضربات المقاوة بدأ الجيش الإسرائيلي بتفكيك مواقعه وسحب عناصره تباعاً من الجنوب، الأمر الذي أدى إلى حالة من الهلع الشديد في صفوف العملاء. **وفي 22 أيار دخل بعض المواطنين عنوة إلى بلدة القنطرة المحتلة، بعد أن قاموا بتحطيم بوابة العملاء الذين فروا مذعورين. وأعقب هذه التجربة الجريئة سريعاً زحف بشري مذهل عبر وادي السلوقي نحو الشريط المحتل في اليوم التالي، واستمر خلال اليومين المقبلين حيث شارك فيه مئات الألوف من اللبنانيين من كل المناطق، قدموا بسياراتهم التي تعلوها رايات المقاومة، في حركة خيالية اكتسحت المنطقة في حالة من الفرح المطلق. وتحت ضغط هذا الدفع البشري الهائل، اندحر الصهاينة خلف الحدود، وأغلقوا البوابات على عملائهم الذين صم صراخهم واستغاثتهم آذان مشغليهم قبل أن يسمحوا لهم بالولوج غارقين في الخيبة والمذلة! فيما قام العائدون بتحطيم أبواب معتقل الخيام وتحرير الأسرى. رافق ذلك نزوح آلاف المستوطنين إلى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، ونزول من تبقى منهم إلى الملاجئ. وأثناء عودة أهالي الجنوب**

إلى قراهم، قصفت الطائرات الإسرائيلية، فاستشهد مواطنان وجرح خمسة آخرون. وفيما كان حجم الأسلحة والعتاد الذي تركه الإسرائيليون وعملاؤهم يفضح حالة الذعر والفوضى التي انتابتهم، كان منظر مئات الدبابات والآليات الصهيونية التي تركت في أماكنها، يقودها مقاومون ومواطنون في دروب الجنوب، تدعو إلى السخرية من وهم جيش «إسرائيل» الذي لا يقهر!

انتهى الاحتلال الصهيوني الذي دام اثنين وعشرين عاماً وسبعين يوماً، فاسترد لبنان أراضيه باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وتبقى تسعة عشر أسيراً في السجون الإسرائيلية ستعمل المقاومة على تحريرهم لاحقاً. **ومنذئذ اعتبر يوم الاندحار الإسرائيلي في 25 أيار «عيد المقاومة والتحرير».**

ومنذ اللحظات الأولى التي رافقت الفرح اللبناني والعربي بالنصر، بدأت تظهر الأصوات التي تسأل عن مصير سلاح المقاومة ومبرر وجوده بعد الآن، وكأن المقاومة فرقة كوماندوس غريبة، أنزلت خلف خطوط الجبهة، وأنجزت مهمتها بنجاح، ويجب الآن إخلاؤها من أرض المعركة! وهذا ما كانت «إسرائيل» تراهن عليه بعد انسحابها، إضافة إلى رهانها على اقتتال بين أمل وحزب الله، وتعرض المسيحيين للانتقام في الجنوب، ولتفويت الفرصة، بادر قادة حزب الله إلى زيارة البلدات المسيحية واجتمعوا مع مرجعياتها الدينية، فيما قام الرئيس إميل لحود بزيارة البلدات الجنوبية لطمأنة المواطنين بأن المقاومة هي أهلهم، وهي حريصة على أمنهم. وقام حزب الله بتسليم كل العملاء إلى الجيش اللبناني، معلناً أنه لن يكون مرجعية أمنية، وهذه المرجعية تعود إلى الدولة وحدها. وكان الفرنسيون قد اقترحوا إرسال قوة ضاربة فرنسية تتمركز في المناطق المسيحية، وقوات هندية أو باكستانية تنتشر في بقية المناطق، فرفض الرئيس لحود الاقتراح.

وفي 25 أيار ألقى السيد حسن نصرالله خطاب النصر في بنت جبيل، وأهدى النصر إلى كل اللبنانيين! ومؤكداً أن المقاومة لن تكون بديلاً للدولة، وأكد وجوب تحرير الأسرى، ووجه الشكر إلى سورية وإيران، وقيادتهما، وأطلق الشعار الذي أذهل الصهاينة وهو «إن اسرائيل التي تملك أسلحة نووية وأقوى سلاح جو في المنطقة، والله هي أوهن من بيت العنكبوت».

كابد الجيش الإسرائيلي أكثر من 1500 قتيل وآلاف الجرحى، بما يوازي ضعف ما كابده خلال حرب 1967. وقد «أثبت هذا النصر أن الترسانات العسكرية في الدول العربية لا تمثل الحل الحاضر في مواجهة المشروع الإسرائيلي، وأن المفاوضات لا تجلب كسباً حقيقياً للقضية الفلسطينية وللأراضي العربية المحتلة، وأن الدعم الدولي والتخويف الدائم بجبروت «إسرائيل» فزاعة

لإسقاطنا معنوياً وهزيمتنا نفسياً، في الوقت الذي نتمكن فيه من تغيير المعادلة إذا درسنا أسباب قوتنا وخططنا لاستثمارها، ودرسنا نقاط ضعف العدو وعملنا على مواجهتها»[845]. وللمرة الأولى تنسحب «إسرائيل» من أرض عربية بلا مفاوضات ولا معاهدات. وقد أثبتت التجربة أن القرار 425 والمساعي الدبلوماسية والوعود الأميركية لم تحرر لبنان منذ 22 سنة، وأن المقاومة هي التي نفذت هذا القرار بقوة السلاح والإرادة. **فيما أثبتت الطبيعة القرابية للكيانات المركبة أنها أشد استعصاءً على التغيير والإجماع على**

أمر يتناقض مع تبعيتها، وأن الانتصارات الوطنية مهما كانت كبيرة لا يمكن صرفها في تشكيلة اجتماعية طائفية ضيقة مبنية على المحاصّة.

في العاشر من حزيران 2000 توفي الرئيس السوري حافظ الأسد. وقد رأى بعينه أن الإرادة والصمود والمقاومة، هي أجدى من الإلتحاق بركب التسويات التي تأتي في مصلحة العدو. وفي 11 تموز 2000 تقلد الدكتور بشار الأسد مقاليد الرئاسة في سورية.

مزارع شبعا وتلال كفرشوبا

عملت الولايات المتحدة ومعها «إسرائيل» والأمم المتحدة على إظهار الاندحار الإسرائيلي على أنه تتطبيق للقرار 425، وبالتالي صار المطلب إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، لحراسة الحدود ضد أي عملية عسكرية ضد «إسرائيل»، ولكن لبنان والمقاومة رفضا المنطق، باعتبار أن القرار لم يطبق كلياً لأن مزارع شبعا وتلال كفرشوبا لا تزالان تحت الاحتلال. **وبدأت أصوات في الداخل اللبناني تتواطأ منظرة لعدم لبنانية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وداعية لسحب الذرائع التي قد تستغلها «إسرائيل» لمعاودة هجومها على لبنان، إذا ما استمر عمل المقاومة لتحريرها.** وفي خطابه أمام مؤتمر المحامين العرب، أشار الرئيس بشار الأسد إلى لبنانية المزارع بقوله: «كيف نعطي وثائق لشيء لا نملكه؟». وبتواطؤ مع الادعاء الإسرائيلي، «أعلن كوفي أنان في 16 حزيران 2000 بأن «إسرائيل» أكملت انسحابها من لبنان، وبناءً عليه تركزت المطالبة للبنان بنشر جيشه في الجنوب»[846]. وفي 20 حزيران 2000، قال السيد نصرالله للأمين العام لـ«الأمم المتحدة» كوفي أنان الذي زاره في مقره: «الخط الأزرق لا يعني لنا شيئاً، وإن المقاومة لن تنتظر طويلاً، وإنها ستعمل على تحرير كل شبر من الأراضي اللبنانية»[847]. **وفي 27 حزيران 2000 استقبل لحود قائد المقاومة في القصر الجمهوري، حيث قدم السيد نصرالله بندقية المقاومة لرئيس البلاد،**

وقدم الرئيس له درع رئاسة الجمهورية، وذلك على غير جاري العادة عندما تنتصر الثورات فتستلم السلطة ورمزها الأبرز قصر الرئاسة!

نجح الرئيس لحود عبر اللجنة اللبنانية للتحقق من الانسحاب الإسرائيلي برئاسة العميد أمين حطيط أن يزيل جميع الخروقات الإسرائيلية، واسترجع لبنان أكثر من 17 مليوناً وسبعمئة وخمسين ألف متر مربع كانت «إسرائيل» عازمة على إبقاء احتلالها لها، وتحفظ لبنان عن الكثير من النقاط. وأمام إصرار الفريق اللبناني، أمكن فرض وقائع كثيرة على الأرض، ومنها أنه تم تقسيم قبر على تل العباد إلى 3/5 في الجانب اللبناني مقابل 2/5 في الجانب الفلسطيني بناءً على إحداثات ترسيم الحدود الجوية.

في 28 أيلول دخل الإرهابي أرييل شارون إلى الحرم القدسي، بحماية الشرطة الصهيونية، فتصدى له المواطنون الفلسطينيون، **فنشبت الانتفاضة الفلسطينية الثانية**.

سلموا سلاحكم

ومن المفارقة العجيبة في لبنان، أن أي إنجاز وإن كان تاريخياً، لا يمكن صرفه في السياسة الداخية، نظراً إلى طبيعة الاصطفاف الطائفي التي تظهر أي إنجاز وطني على أنه إنجاز للطائفة التي قامت به حصراً، ما قد يفسر على أنه يتطلب زيادة في حصتها على حساب غيرها! وهكذا مع انتصار المقاومة عسكرياً على العدو الصهيوني، لم يستطع هذا النصر أن يشكل تغييراً لمصلحة خط الممانعة والمقاومة في الداخل، **ففيما كان الرئيس لحود «في أوج قوته بعد أن استطاع فرض شروطه في رسم «الخط الأزرق» بين لبنان و«إسرائيل»، حقق رفيق الحريري كسباً انتخابياً ساحقاً، وتغلب في بيروت على رئيس الوزراء سليم الحص الذي استقال من الحكومة، ليحل محله الحريري»**[848]. وجرى اعتماد ما عرف بقانون غازي كنعان الذي اعتمد في انتخابات 1996. **وعزا الرئيس الحص نجاح الحريري إلى «استخدام المال السياسي بلا حدود» (أنفق الحريري حوالى 200 مليون دولار) و«استغلال العصبيات الفئوية». وأكمل الحريري انتصاره الانتخابي بتشكيل «حكومة حريرية» بامتياز، فأعاد فؤاد السنيورة وزيراً للمال رغم الملاحقات القضائية التي تعرض لها، وأسدل الستار نهائياً على المشروع الإصلاحي الذي كان ينادي به لحود**[849]. **ومرة أخرى أثبت نظام القرابات الطائفية-السياسية في لبنان أن مجتمع الاقتصاد الريعي التابع للخارج، يتألف من نواطير وأتباع مستفيدين يعملون على حمايته، في**

غياب اقتصاد منتج واسع، يتيح إنتاج معاش كفائي مستقر وفرز المجتمع إلى طبقات، وليس أتباعاً.

بعد تشكيل حكومة الحريري في تشرين الأول 2000، بدأ هجوم جنبلاط على سورية، وبدأ يطالب بخروج جيشها، فقررت دمشق ألا تستقبل جنبلاط ومساعديه إلا كمواطنين عاديين. ولم ينحصر الأمر بجنبلاط، **فقد كانت أجندة محاسبة سورية قد بدأت بالتظهر**، حيث رعى البطريرك صفير ولادة «لقاء قرنة شهوان»، تيمناً بالمكان الذي كان يعقد فيه اجتماعاته في مطرانية الموارنة برئاسة المطران يوسف بشارة ويضم كل المعارضين للحود وسياسته. وسرعان ما تحول بعض أعضاء هذا «اللقاء» إلى نوع من «مكتب سياسي: لبكركي، وادعى أن لا مشكلة داخلية بين اللبنانيين، وأن كل المشكلة هي من صنع سورية لتبرر بقاءها في لبنان ووصايتها عليه»[850]. **وفي موازاة ذلك، كان على المقاومة أن تنال حصتها ممن رأوا مصالحهم تتهدد بعد هزيمة الجيش الصهيوني. وهكذا كانت الأصوات التي لم تفتأ تردد أسطوانتها المشروخة «أن قوة لبنان في ضعفه»، قد أقرت وهي تزدرد الحقيقة بجفاف حلقومها، تقول للمقاومين، لقد أنجزتم التحرير، يعطيكم العافية، سلموا سلاحكم للجيش، ودعوا الدولة تقوم باسترجاع المزارع وتحرير الأسرى بالطرائق الديبلوماسية!** أما الرؤية المقابلة فإنها «تعتبر المعركة مع «إسرائيل» مفتوحة، وإن انتهى فصل منها بتحرير القسم الأكبر من الجنوب والبقاع الغربي، فما زالت مفاعيل الاحتلال وآثاره منعكسة على لبنان في احتلال مزارع شعبا، واعتقال المجاهدين في السجون الإسرائيلية، وخطر التوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ووجود الأطماع التوسعية في الأرض والمياه»[851].

استؤنفت عمليات المقاومة على مزارع شبعا، وكانت تتكثف في بعض المفاصل التي تحتاج إلى توجيه رسائل محددة. وفي 7 تشرين الأول 2000 أسرت المقاومة ثلاثة جنود إسرائيليين من منطقة مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، وهكذا صار في يد المقاومة ما يكفي للتبادل بالأسرى اللبنانيين وعددهم تسعة عشر، وغيرهم من الأسرى العرب. ونقل السفير الأميركي ساترفيلد إلى الرئيس لحود تهديداً من باراك يعطي مهلة أربع ساعات لإطلاق الأسرى الثلاثة، فرد لحود: «اعتبروا أن الأربع ساعات قد انتهت منذ الآن وليعمل باراك ما يريد»[852]، وحضر الأمين لعام للأمم المتحدة كوفي عنان شخصياً إلى بيروت مطالباً بالإفراج عن أسرى «إسرائيل»، «تحت عنوان أنهم أخذوا من أراض غير لبنانية»[853]. وبعد عدة أيام أعلن السيد حسن نصرالله أسر الضابط الإسرائيلي الحنان تننباوم، الذي استدرجته المقاومة إلى بيروت. واستنفر العالم بأسره مطالباً بالإفراج عن الأسرى الصهاينة، فيما أصر حزب الله على إجراء صفقة متكاملة لتبادل الأسرى[854].

فيما كانت المعارك تحتدم بين حزب الله و«إسرائيل» حول مزارع شبعا، أغار الطيران الإسرائيلي في 16 نيسان 2001 على محطة رادار سورية في منطقة ضهر البيدر، وموقع للمضادات السورية في المديرج، ما أدى إلى استشهاد جندي سوري وإصابة أربعة آخرين، فضلاً عن تدمير المحطة». وأعلن الأسد: «أن العدوان لن يبقى دون رد». ودعا جورج بوش إلى ضبط النفس. وحملت الولايات المتحدة حزب الله مسؤولية التصعيد. فيما حمل السفير ساترفيلد رسالة إلى الرئيس لحود: «نأمل أن تكون هذه الرسالة مفهومة، ونأمل أن تتوقف هذه الهجمات الاستفزازية على الفور»، فيما اتصل كوفي أنان بالرئيس لحود ليخبره «بأن حزب الله تخطى الخط الأزرق في مزارع شبعا، وأن هذه الحادثة خطيرة»[855]، فرد لحود إن مزارع شبعا لبنانية، وظهر البيدر لبنانية وفي الحالتين «إسرائيل» هي المعتدية.

مصالحة في الجبل

وفي 3 آب 2001 حدثت مصالحة بين «الدروز» و«الموارنة» في الجبل، حيث استقبل وليد جنبلاط في المختارة البطريرك الماروني بطرس صفير بحضور شخصيّات رسمية وسياسية ودينية، وأكّد وليد جنبلاط: «إنَّ حرب 1860 قد ولّت إلى غير رجعة وحرب الجبل أصبحت وراءنا ولا رجعة لها، فمعكم نحمي الجبل ونحمي لبنان، ويحيا العيش المشترك»[856]، **تلك المصالحة التي بقيت دون عودة المواطنين إلى بيوتهم**.

***

أميركا والإرهاب

في 11 أيلول 2001، صدمت طائرات مدنية برجي التجارة العالمية في نيويورك، وقد أسفر الهجوم عن تدمير البرجين، ومصرع ما يقرب من 3 آلاف شخص. وخرج زعيم تنظيم «القاعدة» السعودي أسامة بن لادن على الإعلام موجهاً رسائل تشيد بالهجمات ومبرراً إياها بالمظالم التي يشعر بها كل المسلمين. ويطغى الاعتقاد أن العملية كانت برعاية «المحافظين الجدد» الحاكمين في أميركا، من أجل استعمالها ذريعة لشن حروب واسعة من أجل بناء نظام عالمي جديد تعزز فيه الولايات المتحدة الأميركية هيمنتها على العالم. وعقب هذه الهجمات، صدر المصطلح الأميركي «محور الشر»، الذي يضم كل الممانعين للمشروع الأميركي الصهيوني، وفي مقدمهم إيران وسورية، **برغم أن غالبية الإرهابيين المهاجمين كانوا من المملكة السعودية، أو ممن تتلمذ على أيدي مشايخ وهابيين!** وأصبح شعار بوش الابن: «إما معنا وإما ضدنا»! وبعد ذلك بوقت قصير، قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بغزو أفغانستان، وبالاشتراك مع تحالف الشمال الأفغاني، أسقطوا حكومة طالبان.

بعد تفجيرات 11 أيلول في أميركا، هرولت القاضية الأميركية ديانا بروسك مجدداً إلى لبنان، وطلبت من المراجع الأمنية والعسكرية اللبنانية إطلاعها على المعلومات المتوافرة لديها حول المجموعات المتطرفة، والتقت الرئيس إميل لحود الذي قال لها: «**الإرهاب لا يرحم أحداً. ولا يجوز أن تتلطوا يوماً وراء حقوق الإنسان عندما لا يتعلق الأمر بكم، وتستنفرون العالم كله عندما يمسكم الأمر. الإرهاب لا حدود له، وكثيراً ما ينقلب على الذين غذوه أو سهلوا له». كما نقل السفير الأميركي فنسنت باتل رسالة خطية إلى الرئيس لحود أكد فيها جورج بوش عزمه على «إلحاق الهزيمة بالإرهابيين واقتلاع الإرهاب من جذوره في كل أنحاء المعمورة»، وطلب دعم لبنان، وأخبره أن حزب الله أدرج ضمن المنظمات «الإرهابية» إلا أن لحود رد بأن «حزب الله ليس منظمة إرهابية، بل هو تنظيم مقاوم**». فيما يرى السيد حسن نصرالله «أن معركة جورج بوش

في كل من لبنان وفلسطين والعراق واحدة، وهي القضاء على المقاومة، وسحب ورقة لبنان من يد سورية، وإنهاء نفوذ إيران»[857].

في 28 آذار 2002، عقدت القمة العربية في بيروت، وفضح خلالها وإن بصورة غير واضحة جزء من أسباب استهداف سلاح المقاومة، وذلك حين أصر رئيس الجمهورية (العماد اميل لحود) أن تتضمن مبادرة ولي العهد السعودي عبدالله بن عبد العزيز[858]، «حق العودة للاجئين الفلسطينيين»، وكاد هذا الإصرار يطيح القمة لولا الاتفاق على حل وسط بتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة وخصوصاً القرار 194.

مشروع الوزاني

كإنجاز من إنجازات المقاومة، وترجمة لانتصارها، افتتح لبنان في 16 تشرين الأول 2002، مشروع ضخ المياه من نهر الوزاني، الأمر الذي كان في السابق مستحيلاً، بسبب التهديدات لمن يقترب من مصادر الماء التي إما تذهب إلى الكيان الصهيوني، وإما إلى البحر. وأضحى باستطاعة أكثر من 30 قرية ومدينة لبنانية أن تشرب لأول مرة من مياه الوزاني. وقد حضر رئيس الجمهورية العماد إميل لحود حفلة الافتتاح رغم تحذيرات السفير الأميركي له من أن «إسرائيل» ستقوم بقصف المشروع، فيما غاب الرئيس رفيق الحريري. وأعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري افتتاح المشروع باسم الذين صمدوا وتهجروا من قرى الحدود، ومؤكداً أن مقاومتنا مستمرة لاستكمال تحرير الأجزاء المحتلة من أرضنا وفي طليعتها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وإن مقاومتنا مستمرة حتى تحرير كامل حقوقنا في مياهنا. وختم «ما دامت «إسرائيل» فتحت كتاب الماء فسنقرأه حتى الثمالة[859].

غزو العراق

بعد الحصار الطويل والقاتل الذي تعرض له العراق وشعبه عقب مغامرات صدام حسين، وبعد ذريعة أسلحة الدمار الشامل التي لم يعثر لها على أثر في العراق، وبعد هجمات 11 أيلول في أميركا، جاء دور اجتياح العراق المنهك من قبل قوات الغزو الأميركي. وفي 19 آذار 2003، بدأت الحرب الأميركية، وقد تم تدمير ما تبقى منذ «عاصفة الصحراء»، من بنى تحتية، وتحت إجراءات تعتيمية كبيرة تم استعمال الأسلحة الممنوعة عالمياً كافة، ولم تلبث الأراضي العراقية أن سقطت تباعاً وصولاً إلى العاصمة بغداد دون إبداء مقاومة معتبرة من قبل القوات المسلحة التي تركت في الميدان بلا قيادة. وكانت الخسائر البشرية في العراق هائلة، لم يقدر أن يحددها أحد، وزج بآلاف

العراقيين في السجون التي يديرها الجيش الأميركي، الذي مارس أشنع أنواع التعذيب والاغتصاب بحق العراقيين، إضافة إلى سرقة آثار البلد الأعرق في العالم. كما أدى الاحتلال إلى حل جيش العراق ليحل محله إدارة تابعة.

استهداف محور المقاومة

في العام 2003 قال نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام «إن العصر الأميركي قد بدأ»، ما يذكر بمقولة السادات قبل إخضاع مصر لقوى الهيمنة العالمية أن «كل الأوراق بيد أميركا». ولم يتنبه الكثيرون إلى أن خدام، كان يحسم تموضعه في المعسكر المعادي للدولة السورية، وعبر عن ذلك بمساندة الشخصيات السياسية اللبنانية التي تدور في الفلك السعودي- الأميركي. وقد بدأت التحرشات عبر توغل الجيش الأميركي في الأراضي السورية، واختراق طائراته لأجوائها، تحت ذريعة «سماح سورية بمرور المسلحين إلى العراق»، تبريراً لقصور الجيش الأميركي في مواجهة المقاومة العراقية من ناحية، واستفزازاً من أجل الترهيب والاخضاع. وفي 5 تشرين الأول 2003، استغلت «إسرائيل» هذه الأجواء، فشنت طائراتها هجوماً على موقع عين الصاحب في العمق السوري، رداً على عملية استشهادية فلسطينية في حيفا. **وفي 15 تشرين الأول 2003 أقر الكونغرس الأميركي «قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان»، ودعمته بعقوبات منها: وقف الرحلات للطائرات السورية، وحظر الصادرات وتجميد ودائع وخفض التمثيل الديبلوماسي. وكانت سورية مدرجة على اللوائح الأميركية للدول الداعمة للإرهاب أصلاً منذ أكثر من 20 سنة. ومن ضمن الخطة سمح الأميركيون للعماد المنفي ميشال عون بإطلاق شهادة «نارية» أمام «اللجنة الفرعية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط»، اتهم فيها سورية باحتلال لبنان، وحملها مسؤولية الاضطرابات والأزمات التي حصلت فيه، وعرقلتها نشر الجيش اللبناني على الحدود مع «إسرائيل». اقترح عون أن يسمى المشروع الأميركي بـ«قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان»**[860]، مبرراً ذلك بأن «الولايات المتحدة هي التي أطلقت يد سورية في لبنان». وتعقيباً على هذا الموقف، صدرت عن قاضي التحقيق الأول في بيروت مذكرة توقيف غيابية بحق العماد عون. ولحصد النتائج، أوفد شيراك مستشاره غوردو مونتين إلى سورية يفاوضها في ما يعتقده حشرتها الدولية، **وكانت مطالب فرنسا الأميركية تتمثل في: نشر قوات دولية على الحدود السورية العراقية؛ توقيع إعلان مبادئ لجهة الحدود الدولية مع «إسرائيل»؛ والاعتراف بدولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية. مقابل انفتاح فرنسي- روسي- ألماني على سورية! رفض الرئيس بشار الأسد العرض،** لأن سورية لا تتخلى عن أولوياتها في الصراع العربي-

الإسرائيلي، ولأنه «كلما لبت سورية مطلباً أميركياً جاؤوا بآخر غيره دون أن يقدموا أي مقابل. وكان العديد من الأطراف يتصورون أن بشار الأسد سيضطر في أحسن الأحوال أن يختار بين نموذجين: نموذج صدام حسين والسقوط القسري بالقوة العسكرية أو نموذج معمر القذافي والتنازل الطوعي والانصياع السياسي»[861].

في 29 كانون الثاني 2004، جرت عملية تبادل أسرى بين حزب الله و «إسرائيل» شملت 435 أسيراً لبنانياً وفلسطينياً وآخرين، إضافة إلى جثامين 59 شهيداً، مقابل تسليم حزب الله العقيد الاحتياطي الصهيوني الحنان تننباوم وجثث ثلاثة جنود صهاينة. ولم يفرج الإسرائيليون عن عميد الأسرى سمير القنطار، فعلق السيد نصرالله بأن الإسرائيليين سيندمون على ذلك! وأقيم احتفال رسمي في مطار بيروت الدولي حضره أركان الدولة اللبنانية ووفد إيراني رفيع. وفي آذار 2004 تمت عملية تبادل أسرى وجثث مقاومين بين حزب الله و«إسرائيل» وكان للحزب الشيوعي حصة واسعة في هذه العملية حيث حرر الأسير أنور ياسين، وأعيدت جثامين اثنين وعشرين من شهدائه.

القرار 1559

كانت إجراءات التمديد للرئيس إميل لحود تتضافر، وقد اعترض البطريرك صفير بعنف على التمديد، لاعتباره تقليداً «أسوة بما حولنا من الأنظمة المحيطة بنا»، أما رفيق الحريري فقد وافق على مضض. وفي 27 آب 2004، تم التمديد للحود، بعد تعديل الدستور، والسبب كما قال الحريري، «الوضع الإقليمي الضاغط والخط السياسي الذي سار عليه فخامة الرئيس يجب أن يستمر»[862]، واعترض وزراء جنبلاط. و«بعد يوم واحد من التمديد للرئيس لحود، بدأ التحضير لإحداث ثورة برتقالية على غرار ما حصل في أوكرانيا، فكان لقاء البريستول»[863].

بالتزامن مع انعقاد مجلس النواب للموافقة على التمديد، **صدر القرار 1559 في 2 أيلول 2004، الذي نص على: سيادة لبنان واستقلاله السياسي؛ حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية؛ انسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية من لبنان، وتأييد الانتخابات الرئاسية الحرة والنزيهة وفقاً للدستور اللبناني. وأوفدت واشنطن مساعد وزير خارجيتها إلى دمشق ليخبرها أن «اللعبة انتهت»**[864]. وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب وافق وزراء خارجية «الاعتدال العربي» ضمناً على القرار 1559 وفي مقدمتهم الأردن ومصر ودول الخليج. واستعجل حسني مبارك زيارته إلى دمشق منبهاً من خطورة الوضع، فلم تذعن سورية، ولكنها أعلنت إعادة انتشار جديد لقواتها العاملة في لبنان. **فيما صرح مساعد وزيرة الخارجية الأميركية مارتن أنديك بعد**

زيارته دمشق «أن الجهود التي قام بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك لإصدار القرار 1559 تمت بناءً على طلب من «صديقه» الحريري»[865].

بعد اتخاذ قرار تصفية الممانعة العربية، بدأت الغرف السرية في العمل لإكمال المشهد، من أجل الإطباق على سورية وحلفائها. في 1 تشرين الأول 2004، جرت محاولة فاشلة لاغتيال النائب مروان حمادة، ووجهت أصابع الاتهام إلى سورية. وفي 7 تشرين الأول جاء دور مجلس الأمن في المهمة، عبر مناقشة تقرير الأمين العام كوفي أنان الذي أكد أن لبنان وسورية لم يلتزما تنفيذ القرار 1559، وكانت فرنسا من أكثر المتشددين ضد سورية. أما مندوب الولايات المتحدة فخاطب السوريين: «عملياً أقول لكم اخرجوا من لبنان، غادروه واسحبوا جنودكم، انزعوا سلاح حزب الله، وتوقفوا عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية». وردّت الخارجية اللبنانية «أن القرار 1559 هو تدخل غير مشروع ومرفوض في الشؤون الداخلية اللبنانية، وفي العلاقات السورية-اللبنانية»، وانتقدت مجلس الأمن لانحيازه وتحوله إلى أداة أميركية، وتجاوزه اختصاصه ومهامه لأنه ينظر في موضوع لا يهدد الأمن والسلم الدوليين. فيما يتجاهل الأوضاع الخطيرة في العراق وفلسطين»[866].

في 21 تشرين الثاني 2004، نظم ميشال عون لقاءً سياسياً في قصر المؤتمرات في باريس أطلق فيه الدعوة إلى عقد «مؤتمر عام للحوار الوطني»، لبحث طريقة تأمين «انسحاب مشرف» للجيش السوري من لبنان، والتأسيس لما بعد هذا الانسحاب. وبدأ جنبلاط هجوماً عنيفاً على لحود وسورية مطلقاً «مجموعة مواقف كانت بمثابة عناوين سياسية لحركة المعارضة المتمثلة بلقاء البريستول أبرزها: فتح كل الحدود العربية أمام المقاومة وإلا عودة لبنان إلى اتفاقية الهدنة؛ إغلاق مراكز المخابرات السورية من «البوريفاج وجميع المناطق اللبنانية إلى عنجر رمز سيطرتها على مرافق الدولة ومقدّراتها»؛ وفصل المسارين وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين»[867]. وصعّد السفير الأميركي جيفري فيلتمان من تدخلاته وتصريحاته، حيث ظل يدعو لانتخابات تراقبها أميركا، وبشّر بأن الانسحاب السوري سيحصل قريباً.

اغتيال الرئيس رفيق الحريري

كان تطبيق القرار 1559، يستوجب جهداً استثنائياً، ولم يكن جهد جنبلاط وقرنة شهوان وعون كافياً، ولا حتى محاولة اغتيال مروان حمادة. **كان هناك حاجة غربية لإحداث فتنة سنية-شيعية في لبنان، هذه الفتنة التي كانت بحاجة إلى شرارة قوية لتفجّرها، وكان على الخائضين في**

هذه المؤامرة إيجاد قامة كبيرة يضحى بها لتحدث زلزالاً تبدأ به الفتنة ولا تنتهي ارتداداته بسرعة، وكان لهم ما أرادوا، ففي 14 شباط، تم اغتيال الرئيس رفيق الحريري ومرافقيه بسيارة مفخخة في منطقة السان جورج في بيروت، واتهمت سورية مباشرة بقتلة، وتحرك المخططون لقطف الثمار. فانطلقت التظاهرات في صيدا وبيروت، وأطلق المتظاهرون شعارات تندد بالرئيسين لحود وكرامي وبسورية. وحمل «قميص عثمان» حيث بدأت الشخصيات التي لها علاقة بالسفارة الأميركية تكيل التهم لسورية وللقادة الأمنيين المحسوبين على الرئيس لحود. ورفض آل الحريري مشاركة لحود في مأتم الحريري. فيما حضر شيراك إلى مطار بيروت منفرداً. وفي مقابلة مع قناة LCI ، سئل الرئيس لحود عمن اغتال الحريري، فأجاب: «إسرائيل» والأصولية المتطرفة. وعندما سئل: كيف يمكن الجمع بين الأصولية و«إسرائيل»؟ أجاب لحود: «إن مصدر التمويل واحد»[868]. ومن أجل قطف ثمار الجريمة، التقى جورج بوش وجاك شيراك في بروكسل بعد أسبوع من حادثة الاغتيال، واتفقا على إنشاء لجنة تحقيق دولية خاصة بهذه الجريمة، تعمل على تنفيذ القرار 1559 وفرض انسحاب الجيش السوري من لبنان قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في موعدها، برغم الحالة التي تعيشها البلد. وفي 20 شباط 2005 ترجم جنبلاط حرفياً ما اتفق عليه الرئيسان الأميركي والفرنسي، فأطلق شعارات: «الحفاظ على الحريات والديمقراطية والسيادة والاستقلال، وإسقاط إميل لحود وأركان نظامه الأمني، والانسحاب السوري الكامل من لبنان، وإجراء تحقيق دولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري». وفي 28 شباط 2005 جرت مواجهة برلمانية عنيفة، فتقدم الرئيس كرامي باستقالته تحت وطأة دموع شقيقة الرئيس المغدور، النائب بهية الحريري، وعقب ذلك تشكلت حكومة انتقالية برئاسة نجيب ميقاتي مهدت لانقلاب السلطة في مصلحة من أطلقوا على أنفسهم تجمع 14 آذار. وكان مهمة حكومة ميقاتي الإشراف على الانتخابات النيابية المقبلة.

تسارعت الأحداث، ففي 4 آذار 2005 أصدر الرئيس بشار الأسد قراره سحب القوات السورية من لبنان. وطالب ناظر القرار الدولي تيري رود لارسن تسجيل تنفيذ الطرف السوري ما يعنيه من القرار 1559. وانسحب الجيش السوري في 26 نيسان. وتقدم اللواء جميل السيد باستقالته. وفي 8 آذار نظمت القوى الداعمة للمقاومة بدعوة من السيد حسن نصرالله تظاهرة مليونية «دعماً للمقاومة وشكراً لسورية»، **فدعيت مذاك بقوى الثامن من آذار**. وفي 14 منه، قامت تظاهرة مليونية معاكسة تحت شعار «الولاء للبنان والوفاء للرئيس الحريري»، حيث ألقت بهية الحريري خطاباً ذيلته بقولها: «لا نقول وداعاً، بل إلى اللقاء سورية». وبدأ ما سمي «ثورة الأرز»، ولاحقاً «قوى 14 آذار».

الفوضى البناءة

نشر روبرت ساتلوف مدير مؤسسة واشنطن لشؤون الشرق الأدنى في 15 آذار 2005 دراسة حول **السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ورؤيته لاستراتيجية «الفوضى البناءة» التي ينتهجها الرئيس جورج بوش الابن في العالم، والشرق الأوسط على الخصوص، وهي عبارة عن زعزعة أمن الدول، وإيقاظ النزاعات النائمة، لينتج من الاضطراب السياسي والأمني ما يصب في مصلحة أميركا وحليفتها «إسرائيل»، وكانت العين الأميركية على سورية وإيران وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق. وعليه يمكن إدراج اغتيال الحرير في إطار خطة «الفوضى البناءة»**.

في نهاية آذار أصدر مجلس الأمن قراره بتشكيل لجنة تحقيق دولية برئاسة الإيرلندي بيتر فيتزجيرالد، في ظل تفجيرات متنقلة استهدفت المناطق المسيحية بشكل أساسي. وضع الهدف، وصار الهم هو إيجاد السبيل للوصول إليه، وهكذا ركزت لجنة التحقيق الدولي جهودها على إيجاد الدلائل لإثبات تورط سورية في الاغتيال. وفي هذا السياق كان لا بد من إيجاد الشهود! فيما بدأت حملة «فل» الداعية إلى استقالة الرئيس لحود، الذي قرر البقاء في ولايته حتى آخر دقيقة.

قبيل الانتخابات النيابية، في 7 أيار عاد العماد عون من المنفى الباريسي الذي دام 15 سنة، وكان له استقبال شعبي حاشد، غابت عنه كل من قوى 8 و 14 آذار. وكانت عملية العودة قد جرت بمبادرة من العونيين طوني حرب وكمال اليازجي، والنائب إميل إميل لحود، وكريم بقرادوني، وبموافقة الرئيس لحود ومباركة الرئيس بري وتشجيع السيد حسن نصرالله. وقد حاول أركان 14 آذار وعلى رأسهم وليد جنبلاط بقوة العمل على منعه من العودة قبل الانتخابات النيابية عبر الضغط في المحافل الباريسية والأميركية، وصرح جنبلاط بأن عودة عون ستشكل «تسونامي سياسي»، فيما نشط السفيران الأميركي جيفري فيلتمان والفرنسي برنار أيمييه في كل الاتجاهات، لمواجهة تداعيات الحدث، ولأجل الحث على المشاركة في العملية الانتخابية وصوغ التحالفات، وتجهيز اللوائح والحصص.

«التحالف الرباعي»

في استدارة مفاجئة، شارك وليد جنبلاط، بدون دعوة، في الذكرى الخامسة للتحرير في المهرجان الذي أقامه «حزب الله» في بنت جبيل في 25 أيار 2005. وألقى كلمة دعا فيها حزب الله إلى «تحرير القدس»، ثم أشار إلى «أن لبنان لا يقوم إلا بالحوار»! وبدا واضحاً أن خطوة جنبلاط

كانت انتخابية بحتة. وفي محاولة لتخفيف الاحتقان الشعبي، ومن أجل تخفيف حركة 14 آذار المعادية، وافق السيد حسن نصرالله على تشكيل التحالف الرباعي من حزب الله وحركة أمل وتيار المستقبل ووليد جنبلاط، الحلف الذي تسلق عبره جماعة 14 آذار 8 آذار للفوز في الانتخابات التي جرت في أواخر أيار وأوائل حزيران 2005، وفاز فيها الحلف الرباعي بأغلبية مقاعد المجلس النيابي. أما على الساحة المسيحية، فقد فاز العماد عون في كل دوائر جبل لبنان باستثناء بعبدا-عاليه، ودخل البرلمان بـ21 نائباً مع حليفه إيلي سكاف. «**فطوبه البطريرك زعيماً سياسياً حين «أعلن أن المجموعات الطائفية تساوت في لبنان، فأصبح لكل منها زعيمها الذي يستقطب مجمل قواها»**. أنهى عون عملياً دور «لقاء قرنة شهوان»، وأسقط الأحزاب والزعامات التقليدية، كالكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب الكتائب اللبنانية، وأظهر محدودية تمثيل «القوات اللبنانية» الشعبي. فجاء الرد المضاد في 19 حزيران عبر انتخابات الشمال، **حيث انتقل سعد الحريري إلى طرابلس وأقام فيها مدة أسبوع في حركة صاخبة ومدعومة بقدرات مالية لا تضاهى. وصوّر المعركة النيابية على أنها لوقف مشروع «عودة سورية إلى لبنان من بوابة الشمال»، كما لعب على الوتر المذهبي تحت عنوان: «السنة وقادتهم في خطر»**! فيما لم يتح لسليمان فرنجية التفاهم مع أي كتلة سنية قوية فخسر، رغم أنه سجل رقماً قياسياً في الوسط المسيحي. وبعد الانتخابات اغتيل الأمين العام السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي الذي «حمل قبل اغتياله بأسابيع مشروع مصالحة وطنية دار به على كل الأفرقاء بلا استثناء»[869]، **وتكشفت خدعة التحالف الرباعي وبدأ الانقلاب على «الحلفاء الانتخابيين»، و«كان الكلام الجنوني لبعض رموز 14 آذار، وكان الأبرز فيه في البداية التصعيد المفاجئ للنائب وليد جنبلاط بإعلانه أن سلاح المقاومة هو سلاح الغدر**. كما جرى تكليف السنيورة تشكيل الحكومة بضغط من شيراك ووليد جنبلاط، بحجة الوضع السياسي المكشوف أمنياً والملتبس سياسياً»[870] بالنسبة إلى سعد الحريري! وشكّلت الحكومة التي لم يمثل عون فيها، وتمثل لحود بثلاثة وزراء[871]، ودخل وزير حزب الله محمد فنيش. وجرت محاولة اغتيال الياس المر، أثناء تشكيل الحكومة، وصرح جنبلاط بأن السبب يعود إلى امتلاك المر معلومات عن اغتيال الحريري، ورفض المر هذا الرأي. وفي 26 تموز 2005 خرج سمير جعجع من السجن بعفو عن موقوفي الضنية ومجدل عنجر والقوات. وسافر فور خروجه إلى خارج لبنان، «تاركاً وراءه انطباعاً واحداً وهو أنه «لم يتغير»»[872].

توقيف الضباط الأربعة

في 30 آب 2005 أوصى رئيس لجنة التحقيق الدولية، ديتليف ميليس، المحقق اللبناني إلياس عيد، بتوقيف الضباط الأربعة: جميل السيد وريمون عازار ومصطفى حمدان وعلي الحاج، على ذمة التحقيق «للاشتباه فيهم في اغتيال الحريري» بناءً على شهادة السوريين زهير الصديق وهسام هسام. وكان الهدف إجبار الرئيس لحود على المغادرة، وقد رد على ذلك باقتناعه ببراءة الضباط الأربعة. ومن أجل جر المحاكمة إلى محكمة يسيطر عليها من ينشئها، خلص ميليس إلى شكه في القضاء اللبناني، وأن المحاكمة في لبنان غير ممكنة، واقترح إقامة محكمة دولية خاصة خارج لبنان. ولاكتمال الكورس، أشار ميليس إلى احتمال ضلوع سورية، فقامت حملة عربية ودولية عشوائية ضدها. كانت حلقات المؤامرة تتشابك، ومن أهم أركانها داخلياً رئيس الحكومة الجديدة ووزير عدله شارل رزق، الذي بدل مرجعيته، ووليد جنبلاط الذي استمرت حملته على الرئيس لحود، فيما دافع السيد نصرالله عنه واصفاً إياه بـ«الرئيس الدستوري والشرعي». وقرر السنيورة مقاطعة لحود، وانضم البطريرك صفير إلى المقاطعين.

في 12 تشرين الأول 2005 أقدم غازي كنعان على الانتحار، على خلفية «قضايا فساد»، فخسرت جماعة 14 آذار حليفاً مهماً في هرم السلطة السورية. وفي 12 كانون الأول، وبالتزامن مع تقديم ميليس تقريره الأخير إلى مجلس الأمن الدولي، تم اغتيال الصحافي جبران التويني بعد عودته من فرنسا، بتفجير استهدف سيارته، ووجه جنبلاط التهمة إلى سورية. في حين تراجع شاهد الزور السوري هسام هسام عن شهادته واتهم الصحافي فارس خشان ووزير الداخلية في حكومة السنيورة حسن السبع وشخصيات في 14 آذار منها مروان حماده «بتلقينه شهادته الأولى التي اتهم فيها سورية».

السلفية تغزو الأشرفية

في 5 شباط 2006، توجهت تظاهرة من قبل القوى المتحالفة في 14 آذار، احتجاجاً على رسوم مسيئة إلى النبي محمد، في صحيفة دانماركية، نحو سفارة الدانمارك في الأشرفية «ذات الأغلبية المسيحية»، وانقلبت إلى أعمال شغب وحرق وتكسير استهدفت السيارات والمحال وحتى الكنائس، ما أصبح يعرف بـ«غزوة الأشرفية»، وعلى إثر ذلك قدم حسن السبع استقالته من وزارة الداخلية.

تفاهم حزب الله والتيار الوطني الحر

عاد العماد عون من المنفى ليجد حلفاءه في 14 آذار يديرون الظهر له تبعاً لمصالحهم الظرفية، وكان ينوي الانفتاح على أطراف أخرى بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، فمد يده إلى حزب الله، وكان اللقاء في السادس من شباط 2006 حيث التقى السيد حسن نصرالله في كنيسة مار مخايل، ووقعت ورقة التفاهم التي تناولت مختلف القضايا الوطنية من الحوار، إلى الديمقراطية التوافقية، مروراً بالقانون الانتخابي، ووصولاً إلى العلاقات مع سورية والموقف من «إسرائيل»، ومسألة التوطين، إضافة إلى مسائل أمنية وإصلاحية.

وكما هو منتظر، شن فريق 14 آذار هجوماً عنيفاً على هذا التفاهم. كما انتقده مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد ويلش، وذكر أنه يتعارض مع مواقف عون السابقة من القرار 1559. وفتح وليد جنبلاط النار على حزب الله، وبدأ التركيز الأميركي الفرنسي على ما يسمى بـ «ثورة الأرز». والتركيز على المطالبة برحيل لحود.

طاولة الحوار الوطني

من أجل تخفيف حدة الاحتقان السياسي في البلد، دعا الرئيس نبيه بري إلى الحوار الوطني، وعقدت الجلسة الأولى في 2 آذار 2006 بمشاركة 14 قطباً من «الباب أول» حسب تعبير بري، وكان في مقدمتهم السيد حسن نصرالله والعماد ميشال عون إضافة إلى سعد الحريري وفؤاد السنيورة وبطرس حرب وميشال المر وغسان تويني، وصولاً إلى أمين الجميّل وسمير جعجع. **وتغيب وليد جنبلاط الذي سافر إلى واشنطن، حيث طالب من هناك بضرورة تنفيذ القرار 1559 واستقالة رئيس الجمهورية وإنهاء دور المقاومة**. وقد طلب بري التفاهم على كل شيء، وقد جرى الاتفاق بسرعة على بند التحقيق الدولي والمحكمة الدولية، كما اتفق على ضرورة تسليم السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وتنظيمه داخلها من دون تحديد آلية معينة. وفيما طالب جعجع والجميّل برحيل لحود، اقترح السيد نصرالله انتخاب العماد عون خلفاً له، أو الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة يعقبها انتخاب رئيس جديد للجمهورية، فوقعت الأكثرية «بين فكي كماشة: انتخاب عون أو الإبقاء على لحود، فاختارت التعايش القسري مع لحود لأقل من سنتين حتى انتهاء ولايته، بدل انتخاب عون لست سنوات»[873]. وقد طالبت قوى 14 آذار بنزع سلاح المقاومة وإرسال الجيش إلى الجنوب، والعودة إلى اتفاقية الهدنة. وفي موضوع العلاقات مع سورية، كانت قوى 14 آذار تطالب بترسيم الحدود معها.

في 16 آذار 2006 صدم التقرير الأول لرئيس لجنة التحقيق الدولية براميرز قوى 14 آذار لمجرد إعلانه تجاوب سورية مع التحقيق، ما يعني تخفيف الضغوط عنها، كما سقط الحصار الخارجي على لحود. وفي قمة الخرطوم 28 آذار 2006، **حدثت مواجهة حامية بين الرئيس لحود وفؤاد السنيورة حول البيان الختامي الذي أراد الرئيس لحود تضمينه عبارة دعم المقاومة في لبنان، في ظل رفض السنيورة للأمر برغم ورودها في البيان الوزاري.**

في محاولة لرفع معنويات 14 آذار استقبل جورج بوش السنيورة منتصف نيسان 2006 استقبال الرؤساء، ومذاك صار دعم السنيورة لازمة في تصريحات جورج بوش.

في 11 حزيران 2006 أطلق الوزير سليمان فرنجية من زغرتا حزب «تيار المردة» المؤمن بعروبة لبنان، وبالعلاقة المميزة مع سورية، وبتأييده للمقاومة ضد «إسرائيل»، وبتحالفه القوي مع العماد ميشال عون.

عدوان تموز 2006

كان التحضير لعدوان كبير في المنطقة يجري في غرف مخابرات دول الهيمنة العالمية، من أجل إخضاع الدول والحركات المقاومة. وكانت تنتظر ذريعة للقيام بحركة عسكرية واسعة في خريف العام 2006. **وقد كتب الصحافي الأميركي سيمور هيرش أن خطة ضرب لبنان 2006، قد تم التخطيط لها قبل ستة أشهر، ولكن حدوث عملية المقاومة عجلت ببدئها، حيث ضغطت الولايات المتحدة على «إسرائيل» للبدء بالهجوم. ومما كتبه هيرش في أسبوعية «نيويوركر» الصادرة في 21/8/2006، أن «نظام جورج بوش كان متورطاً ومطلعاً عن كثب على التخطيط للحملة العسكرية، وكان بوش ونائبه ديك تشيني على قناعة، أن غارات سلاح الجو الإسرائيلي، على مواقع محصّنة للقيادة ولصواريخ حزب الله في لبنان، ستقضي على قلق «إسرائيل»، وكذلك ستخدم كمقدمة لهجوم أميركي مانع هدفه هدم المواقع الذرية الإيرانية»**[874]. وهكذا وجدت خطة العدوان نفسها أمام الذريعة قبل نضج ظروفها، فقد فاجأها حزب الله بعملية أطلق عليها اسم «الوعد الصادق»، في 12 تموز 2006 ونجح المقاومون في أسر جنديين إسرائيليين، فبادرت مدرعتان إسرائيليتان إلى اقتحام الجدار الحدودي، ودخلت إلى الأراضي اللبنانية فكان رجال المقاومة بالمرصاد، حيث دمروا الدبابتين، وقتل بداخلهما ثمانية جنود صهاينة. **وفي ردة فعل سريعة، أعلن رئيس الوزراء فؤاد السنيورة اعتراضه على العملية، وكذلك فعلت قوى 14 آذار التي اتهمت المقاومة بتنفيذ «أمر عمليات سوري-إيراني». أما عربياً فقد أعلن الرئيس المصري حسني**

مبارك وملكا السعودية والأردن أن هذه العملية «تشكل مغامرة تصعيدية غير مسؤولة». فيما أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن العملية هي فردية يتحمل مسؤوليتها الحزب وحده ولا علاقة للحكومة اللبنانية بها؛ ودعا حكومة «إسرائيل» للتفاوض غير المباشر لإتمام تبادل الأسرى، وأعلن جهوزية المقاومة للحرب. **وفي اليوم التالي شن الجيش الصهيوني هجوماً جوياً على لبنان مستهدفاً محطات الكهرباء والماء ومطار بيروت الدولي، وشبكة من الجسور والطرق ما أدى إلى استشهاد العشرات، كما اشتركت البحرية الإسرائيلية في الهجوم، واستدعت الحكومة الصهيونية جنود الاحتياط، وحشدت قواتها على الحدود مع لبنان. وتحت التهديد بإعادة الأسيرين، فرضت «إسرائيل» حصاراً بحرياً وجوياً على لبنان، وبدأت حرباً مفتوحة استمرت 33 يوماً**. وقد تم ضرب المطار في اليوم الأول وتعطلت حركة الاقلاع والهبوط، وفي جلسة مجلس الوزراء 13 تموز، اقترح وزير الأشغال محمد الصفدي إصلاح بعض الأقسام، إلا أن وزير الدفاع الياس المر اقترح «عدم إصلاح أي مدرج قبل انتهاء الحرب»[875]. **ولاحقاً طمأن المر نفسه السفير الأميركي أنه يعمل على تحييد الجيش اللبناني، وأنه سيقوم بالتحدث مباشرة إلى الضباط الشيعة، ريثما يتم القضاء على حزب الله! وفي الاتجاه نفسه اقترح السنيورة «إرسال الجيش إلى الجنوب ونزع سلاح المقاومة»**.

في 14 تموز دمر تلفزيون المنار، وفي مساء اليوم نفسه، كان رد المقاومة، بعد استيعابها الضربة الأولى، أن قصفت البارجة الاسرائيلية «حانيت»، في الوقت نفسه الذي كان السيد نصرالله يشير إلى ذلك! وأطلق عبارة «المفاجآت» و«ما بعد بعد حيفا». وباشر منذ ذلك الحين في شن حملة نفسية على الإسرائيليين، أصابت الهدف تماماً.

بدأت عملية التدمير المنهجية الإسرائيلية، واستهدفت الطائرات الإسرائيلية مواقع الجيش اللبناني وسقط العديد من الشهداء، ونفذت المقاومة المفاجأة الثانية بقصف ميناء حيفا، وأعلن السيد نصرالله أن المقاومة تعمدت تحييد المجمعات البتروكيماوية في حيفا، تجنباً لكارثة كبيرة. وفي 20 تموز بدأت مواجهة مارون الراس التي صعقت الإسرائيليين. وتلتها مهام فاشلة لجنود النخبة في جيش العدو الذين لم يستطيعوا أن يتقدموا أنملة في أراضي لبنان. **ومن أجل إرغام حكومة العدو على إطالة أمد الحرب، أرسلت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إلى المنطقة، وفي 24 تموز زارت بيروت، واجتمعت مع أقطاب 14 آذار، في «غداء السندويشات» في السفارة الأميركية، وأخبرتهم، أن هذه الحرب فرصة ثمينة قد لا تتكرر لتحقيق كل أهداف «ثورة الأرز»، ووعدتهم بالإجهاز على حزب الله**[876]. **وأعلنت رايس أن هذه الحرب هي «مخاض ولادة الشرق**

الأوسط الجديد»، وكانت الولايات المتحدة هي من منع مجلس الأمن من اتخاذ أي قرار للوقف الفوري للنار قبل انضاج القرار الذي يؤدي إلى اتفاق مشابه لاتفاق 17 أيار جديد لأن «أميركا تسعى إلى إلقاء لبنان المحطم والخانع في فلك النفوذ الإسرائيلي»[877].

وفي 26 تموز 2006 عقد مؤتمر روما حول لبنان الذي ضم وزراء خارجية 14 دولة منها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا ومصر والسعودية. وشارك فيه فؤاد السنيورة الذي طرح خطة «النقاط السبع لإنهاء الحرب»، والنقاط هي: إطلاق الأسرى من الجانبين عبر الصليب الأحمر الدولي؛ انسحاب الجيش الإسرائيلي؛ وضع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا في عهدة الأمم المتحدة؛ تسليم خرائط الألغام؛ حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية؛ تعزيز قوات اليونيفيل؛ العودة إلى اتفاقية الهدنة؛ والتزام المجتمع الدولي مساعدة لبنان. **واعترض الرئيس لحود على تفرد السنيورة دون العودة إلى الحكومة، خصوصاً في موضوع محصور برئيس الجمهورية صاحب الحق في إجراء المفاوضات وتوقيع المعاهدات. وقال الرئيس لحود: «يريدون منا أن نعطيهم تحت القصف ما لم يقدروا أن يأخذوه من قبل».**

كانت الملاحم تنتقل من مكان إلى آخر، وقد سطرت مواجهات بطولية في عيتاالشعب، والطيبة والخيام. وكلفت معركة بنت جبيل الجيش الصهيوني أكثر من 35 قتيلاً وعشرات الجرحى، وكان هدف القادة الصهاينة من احتلال بنت جبيل إسقاط رمزية بيت العنكبوت. وكانت صواريخ المقاومة تتساقط يومياً بالمئات في مختلف المناطق من فلسطين المحتلة، وكان السيد نصرالله يواكب إعلامياً، ويعد بمفاجآت جديدة تتحقق سريعاً! وفرّ جميع المستوطنين من الشمال الفلسطيني، وخلقوا عبئاً على الحكومة الإسرائيلية، ونزل كل الإسرائيليين إلى الملاجئ. في وقت كانت طائراتهم ترتكب المجازر المتنقلة بحق المدنيين اللبنانيين. **وفي 28 تموز حدثت معركة وادي الحجير الشهيرة، حيث جرت «مجزرة الدبابات» التي دمرت المقاومة فيها أكثر من 50 دبابة وآلية، وقتلت أكثر من 33 جندياً إسرائيلياً. واستقال قائد المنطقة الشمالية تيري آدم، لفشله في الوصول إلى الليطاني. وأمام فشل الجيش الصهيوني في إحراز أي إنجاز على الأرض، ولكي يجبر أصحاب القرار على القيام بحركة توقف الحرب، قام العدو في 30 تموز بارتكاب مجزرة قانا الثانية التي ذهب ضحيتها 50 شهيداً جلهم من الأطفال**. ومع استمرار تساقط صواريخ المقاومة على المستوطنات الصهيونية والمدن المحتلة، هددت «إسرائيل» بقصف بيروت، فكان رد السيد نصرالله بقصف تل أبيب في المقابل، ما حيد العاصمة عن عمليات القصف. **وفي 6 آب صدم قادة الجيش الصهيوني بعد استهداف المقاومة لمجموعة من الجنود الإسرائيليين قرب مستوطنة كفرجلعادي،**

حيث سقط باعتراف العدو أكثر من 12 قتيلاً عسكرياً ومدنيان، وأكثر من مئتي جريح. وفي اليوم الثلاثين للحرب كانت مجزرة الدبابات في الخيام، حيث دمر للعدو أكثر من 15 دبابة وقتل وجرح طواقمها.

القرار 1701

كان على «إسرائيل» أن تلجأ إلى مجلس الأمن لوقف الحرب، وفي 13 آب 2006 تبنى مجلس الأمن القرار 1701 الذي يدعو إلى: وقف العمليات الحربية (دون إعلان وقف إطلاق النار)؛ انتشار قوات الجيش اللبناني في جنوب لبنان؛ وإرسال قوات دولية إضافية تنضم إلى قوات اليونيفيل لمراقبة وقف إطلاق النار؛ وانسحاب قوات المقاومة إلى شمال الليطاني. وكانت موافقة المقاومة على القرار 1701 غير موفقة، لأنه كان على المنطقة المنزوعة السلاح أن تكون إلى الجانبين، وأن يكون انتشار قوات اليونفيل على جهتي الحدود. وكانت الخطيئة الثانية هي وقف العمليات الحربية، وليس وقف إطلاق نار. وكان النقاش يدور حول إصرار السنيورة على نزع سلاح المقاومة. و«كان حزب الله مصمماً على وقف القتال لشعوره بأنه خرج منتصراً وأن المشكلة صارت داخل «إسرائيل». **ولكن الرئيس لحود حذر ممثل حزب الله في الحكومة الوزير محمد فنيش: أن القرار متخذ بنزع سلاح حزب الله فعليكم ألا تحضروا اجتماعات مجلس الوزراء حتى يتم سحب موضوع السلاح من التداول**»[878].

وقعت الغارة الأخيرة صباح 14 آب 2006 واستهدفت مبنى في منطقة الرويس في برج البراجنة، استشهد فيه أكثر من 30 مواطناً، وهناك معلومات تفيد بأن اتصالاً من سياسي لبناني أقنع الصهاينة بوجود السيد نصرالله فيه. واستهدفت غارة أخرى بساتين الأطراف الشرقية لمدينة صور، وبعد 15 دقيقة من هذا القصف دخل تطبيق قرار «وقف الأعمال العدائية». وأطلقت «إسرائيل» قبل وقف العمليات الحربية ملايين القنابل العنقودية.

ومن أهم المواقف التي أظهرت مواقف جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي، ما قالته تسيبي ليفني وزيرة خارجية العدو: أنه «ليس في مقدور أي جيش في العالم أن ينزع سلاح حزب الله». فيما دعا الجنرال شاؤول موفاز الحكومة الإسرائيلية إلى «الاعتراف بالهزيمة». أما آري شافيط فقد كتب في صحيفة هاآرتس: «**إذا لم تكن «إسرائيل» قادرة على الدفاع عن سيادتها وعن مواطنيها في وجه حزب الله لمدة أسابيع طويلة، فإن الانطباع الذي ينشأ هو أنها أصبحت دولة لا يمكن الدفاع عنها**»[879]! **كانت خسائر لبنان البشرية المدنية تقدر بـ 1193 و 4060 جريحاً**[880]،

وحسب تقرير أورده برايانغ هارينغ أن نسبة الأطفال كانت 30 % من مجموع الضحايا. فيما شيعت المقاومة اللبنانية 50 شهيداً. وبلغ عدد المهجرين أكثر من 600 ألف مواطن، وتم إجلاء أكثر من ألفي أجنبي، وغادر عشرات الآلاف من السياح العرب والأجانب. ودمرت «إسرائيل» أيضاً ما مجموعه 600 كيلومتر من الطرق ، و73 جسراً، و31 هدفاً مدنياً مثل مطار بيروت والموانىء ووحدات معالجة المياه العادمة (الصرف الصحي) ، و25 محطة وقود و900 محل تجاري و350 مدرسة ومشفيين و15 ألف منزل، بينما تضرر 130 ألف منزل بأشكال مختلفة[881]. وقد قدرت مجمل الخسائر المادية بحوالى مليار ونصف المليار دولار.

أما عن خسار العدو الإسرائيلي، فيشير تقرير برايانغ هارينغ إلى سقوط 2300 (ألفين وثلاثمئة قتيل)، وليس 119 (كما صرحت «إسرائيل»)، منهم 600 توفوا في المشافي نتيجة إصاباتهم البالغة. أما عدد الجرحى العسكريين ذوي الجروح البالغة، والذين ظلوا على قيد الحياة، فقد بلغ 700 جريح. ويظهر التقرير أن حزب الله استهدف مشفى عسكرياً إسرائيلياً في صفد خلال الحرب يعتقد أن تسبب بقتل العديد من الجنود الجرحى المصابين. وأشار التقرير إلى أن مجموع الدبابات وناقلات الجنود الإسرائيلية التي دمرت تدميراً كاملاً في الحرب بلغ 65 منها 38 من طراز ميركافا دمرت بالصواريخ المضادة للدروع، بينما دمرت 15 دبابة بالعبوات الناسفة المزروعة في الأرض. أما عدد الدبابات وناقلات الجنود التي كانت إصاباتها بالغة جداً فبلغ 93. كما تم إسقاط طائرة حوامة على متنها خمسة جنود[882]، «وتم شل اقتصاد «إسرائيل» على الصعد السياحية والزراعية والصناعية بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الكيان الصهيوني. ذكرت مصادر صحفية أن خسائر العدو الإسرائيلي الاقتصادية في حرب تموز 2006، «زادت عن ستة مليارات دولار أميركي»[883].

وقد أشاد الرئيس السوري بشار الأسد بما أسماه انتصاراً لحزب الله في «معركة مجيدة» ضد «إسرائيل» في لبنان، بينما قال نظيره الإيراني محمود أحمدي نجاد إن حزب الله أفشل خطط الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة على الشرق الأوسط. وكان الاتفاق بين تحالف العدوان إذا ما تم القضاء على حزب الله، «**أن يتم تهجير الشيعة من الجنوب عبر كوريدور يفتح لهم لنقلهم إلى سورية والعراق، على أن يبقى 20% منهم فقط إلى شمال البقاع، ويصبح الجنوب بمثابة مشاع لقوات الطوارئ الدولية». ولذلك ما إن وضعت الحرب أوزارها، حتى صرح رئيس الحكومة فؤاد السنيورة أنه لن يكون في وسع المواطنين العودة إلى منازلهم في الجنوب قبل وصول قوات الطوارئ الدولية،** التي رفع عددها وعديدها بناء على القرار الدولي 1701، إلا أن جحافل العائدين

كانت أقوى من أن يمنعها أحد. وفي 22 أيلول انطلقت تظاهرة في بيروت، ضمت الملايين احتفالاً بانتصار المقاومة على العدو الصهيوني.

المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

في موضوع التحقيقات باغتيال الرئيس رفيق الحريري، لم تجد الحكومة اللبنانية ثقة بالقضاء اللبناني، فدفعت باتجاه إنشاء «محكمة دولية» بهذا الصدد. وقد أجرى المفاوضات الوزير شارل رزق بالتنسيق مع رئيس الوزراء فؤاد السنيورة. ومنذ البداية ارتكبت عدة مخالفات في تشكيل هذه المحكمة. أولها من حيث مبدأ التفاوض إذ ينص الدستور في مادته 52، على حصر صلاحية المفاوضات وعقد الاتفاقيات الدولية برئيس الجمهورية. وقد اعترض الرئيس إميل لحود في رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة على هذه المخالفة. وكانت طريقة طرح الموضوع في الحكومة خديعة موصوفة. فقد وجهت دعوة إلى الوزراء سراً لاجتماع نهار الاثنين 13 تشرين الثاني لمناقشة مسودة إنشاء المحكمة، دون توزيعها عليهم حسب الاتفاق، ما اعتبره رئيس البرلمان نبيه بري خديعة فانسحب نواب المعارضة الخمسة (الشيعة) والوزير يعقوب الصراف المقرب من الرئيس لحود، من الحكومة، واشترطوا لعودتهم إلى المجلس أمرين: «التفاهم على عدم اللجوء إلى التصويت داخل المجلس في الشؤون الأساسية، وتعهد الحكومة الإعلان أن حزب الله هو مقاومة وليس ميليشيا، فلا يعود معنياً بتطبيق القرار 1559 الذي ينص على وجوب نزع سلاح الميليشيات. وافق السنيورة على النقطة الأولى، لكنه لم يقبل الثانية، فاستمرت الأزمة مفتوحة»[884]. **واستمرت حكومة السنيورة في عملها بدون الوزراء الشيعة، بينما طالب الرئيس لحود باستقالتها لأنها لم تعد دستورية بخروج طائفة وازنة منها. ودخلت البلاد في مرحلة من الاضطراب، ومرّر السنيورة مئات القرارات من جانب واحد، ولم تنل موافقة المجلس النيابي الذي لم ينعقد طوال فترة الأزمة.** وظهر أن النصر المبين الذي صنعه حزب الله على «إسرائيل» غير قابل للصرف في بلد مبني على الغرائز المذهبية. وفي وقت احتاج مخطط الفتنة إلى ضحية لتأجيجه، تم اغتيال الوزير والنائب بيار أمين الجميّل في 21 تشرين الثاني في وضح النهار. وعلى وجه السرعة، وجهت الأصابع نحو سورية. وقد كشفت تحقيقات لاحقة عن تورط متطرفين تابعين لجماعة فتح الإسلام. وبرغم ذلك جرى استغلال الاغتيال في تسريع «إقرار المحكمة الدولية في مجلس الأمن الدولي، ما أدى إلى تكريس الطلاق بين الحكومة والوزراء المستقيلين»[885]. وفي الأول من كانون الأول 2006 تظاهرت أحزاب المعارضة اللبنانية المؤلفة من حزب الله، حركة أمل والتيار الوطني الحر وجبهة العمل الإسلامي والقومي والبعث والمردة والديمقراطي وغيرها، طلباً لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وبدأ على أثره الاعتصام الذي دعا إليه السيد نصرالله في وسط بيروت لإسقاط الحكومة. وفي السابع منه خطب في المعتصمين معلناً اللاءات الأربع: «**لا للفتنة والحرب الأهلية؛ لا للخروج من الشارع قبل إسقاط الحكومة؛ لا لاستخدام السلاح في الداخل؛ لا للوصاية الخارجية». وأشار إلى أمر السنيورة للجيش خلال عدوان تموز بقطع الإمداد عن المقاومة، ومصادرة السلاح المتوجه إلى الجنوب، وقيام جهاز أمني معين بالتجسس لكشف مواقع قادة المقاومة بما فيها موقع السيد نصرالله**. وفي 23 كانون الثاني دعت المعارضة إلى العصيان المدني، فتصدت جماعة جعجع للمتظاهرين في المناطق المسيحية، ما اضطر المعارضة إلى تعليق تحركها مكتفية بيوم إقفال واحد. فيما أوقف الجيش اللبناني 132 شخصاً وصادر الأسلحة التي كانت بحوزتهم وأحالهم على القضاء المختص، في ظل اعتراض حكومة السنيورة على ما اعتبرته تسهيلاً للجيش للتظاهرات وعدم قمعه لها! وفي 14 شباط 2007 الذكرى الثانية لاغتيال الحريري، خطب جعجع مطالباً بإسقاط رئيس الجمهورية، فيما طالب وليد جنبلاط بإسقاط النظام السوري، أما سعد الحريري فقد طالب بإنشاء المحكمة الدولية. ليظهر الترابط بين المطالب الثلاثة! وكان البطريرك صفير قد أرسل رسالة إلى لحود يدعوه فيها ضمناً إلى الاستقالة، وكان الهدف من إطاحة لحود تسليم السلطة كلياً إلى السنيورة.

معركة نهر البارد

في 19 أيار 2007 تعرض بنك البحر المتوسط في بلدة أميون الكورة لعملية سلب نفذها أربعة مسلحين من مجموعة تطلق على نفسها اسم «فتح الإسلام» يقودها الفلسطيني شاكر العبسي. فطوقت قوى الأمن الداخلي شقة في طرابلس لجأ المسلحون إليها، واستمرت الاشتباكات ساعات طويلة قتل فيها عشرة إرهابيين. **وعند توجه قوة من الجيش اللبناني إلى المكان، اشتبكت قرب الملعب البلدي مع مجموعة من الإرهابيين أدى إلى استشهاد جنديين من اللواء السابع**[886]. **وتعرضت قوات الجيش في مناطق مختلفة إلى إطلاق النار من المجموعات الإرهابية منذ صباح 20 أيار 2007، ما أدى إلى سقوط 32 شهيداً بينهم ضابط، وسقط الكثير منهم في كمائن متنقلة، وقتل البعض وهم عزل في وسائط النقل. وعليه أعطيت التعليمات للجيش بالحسم**. هذا وقد حاولت جماعة 14 آذار التنصل من مسؤوليتها تجاه «فتح الإسلام» وتوجيه أصابع الاتهام إلى سورية. «لكن تبين بالوقائع أن شاكر العبسي هو في صراع مفتوح مع سورية، ويعمل على قلب النظام الحاكم في دمشق، وسيعترف لاحقاً بعض أعضاء «فتح الإسلام» أن تيار المستقبل كان يمدهم بالمال»[887].

استمرت حرب البارد 3 أشهر، ولم يتلق الجيش اللبناني أي دعم من الولايات المتحدة، فيما دفع إلى مصر ثمن بعض القذائف التي احتاج إليها في عملياته. المساعدة الوحيدة التي تلقاها الجيش كانت من الجيش العربي السوري ضمن اتفاق أخوة وتعاون بين الجيشين، منها السلاح والمحروقات. واستعمل الجيش اللبناني كل ما كان لديه من وسائل، وابتدع طرائق جديدة في القتال، منها الإدماج بين الحرب الكلاسيكية وحرب الأنصار، واستعمل قذائف قديمة الطراز تابعة لطائرات الهوكر هانتر القديمة، نصبها على طوافات صغيرة. **انتهت المعارك في 2 أيلول 2007، بعد تدمير المخيم تدميراً شاملاً، وأخرج جميع سكانه الذين توزعوا المدارس والمخيمات الأخرى، وسقط للجيش مئة وتسعة وستون شهيداً، وأكثر من ألفي جريح. فيما أبيدت الجماعات الإرهابية**.

في 30 أيار 2007 أصدر مجلس الأمن القرار الدولي رقم 1757 الخاص بالمحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري. وفي 13 حزيران 2007 اغتيل النائب اللبناني وليد عيدو بتفجير سيارته في بيروت وقتل معه ابنه الأكبر ومرافقوه وعدد من المارة. وفي 5 آب 2007 جرت انتخابات نيابية في دائرتي بيروت الثانية والمتن الشمالي لانتخاب بديلين للنائبين بيار أمين الجميّل ووليد عيدو، وذلك بدون توقيع الرئيس لحود، أدت إلى فوز مرشح التيار الوطني الحر في المتن كميل الخوري على أمين الجميّل، **فرد أمين الجميّل واصفاً المواطنين الأرمن الداعمين للتيار العوني بأنهم «طارئون ومن خارج النسيج السياسي والاجتماعي اللبناني»**[888]. وفاز في بيروت مرشح تيار المستقبل. وفي 19 أيلول 2007 - اغتيل النائب في البرلمان اللبناني عن حزب الكتائب أنطوان غانم وذلك بتفجير سيارته. وفي 25 أيلول 2007، تم تأجيل جلسة انتخاب رئيس الجمهورية إلى 23 تشرين الأول وذلك بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني وإعطاء فرصة لإيجاد رئيس توافقي يتفق عليه اللبنانيون.

اتفاقية فيلتمان-السنيورة

كانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى الوصول إلى معلومات دقيقة عن كل اللبنانيين، وما يهمها كانت تلك المتعلقة بجمهور المقاومة، وخصوصاً العاملين في الأجهزة الأمنية اللبنانية، وعليه عقدت اتفاقية أمنية بين رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، ممثلاً باللواء أشرف ريفي المدير العام لقوى الأمن الداخلي والسفير الأميركي جيفري فيلتمان في 5 تشرين الأول 2007. وصدّق مجلس الوزراء عليها بعد 4 أيام. **وتنص الاتفاقية على تقديم هبة لقوى الأمن بقيمة 50 مليون دولار، على أن تلتزم الحكومة اللبنانية بشروط قاسية، منها إعطاء الحق للسفارة الأميركية بالإشراف على مراقبة الأعمال الناتجة من المساعدة، وإفساح المجال للأميركيين**

بالدخول، ساعة يشاؤون، إلى ملفات المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بذريعة مراقبة حسن التطبيق. لكن ذروة ما يدعو للتوقف عنده يتمثل في وضع السفارة الأميركية في موقع الوصي على الحكومة اللبنانية، وذلك في الفقرة الثانية من بند «الممتلكات» في خانة «الأحكام القياسية» (صفحة 11 من الاتفاقية)، التي تنص على اعتبار جميع الممتلكات التي تم تمويلها أو توفيرها إلى الحكومة اللبنانية عملاً بهذا الاتفاق عهدة تتحمل هي المسؤولية عنها أمام السفارة الأميركية. والأكثر حساسية في هذا الإطار هو أن الهبة الأميركية تضمن **إنشاء شبكة اتصالات متطورة خاصة بقوى الأمن الداخلي، مع السماح للأميركيين بالتدقيق فيها ساعة يشاؤون بعد تشغيلها. وتنص الاتفاقية على التحقق على نحو سليم من أن جميع أفراد قوات الأمن الداخلي الذين يتلقون التدريب لا ينتمون بأي شكل من الأشكال إلى أي منظمة تعدها الحكومة الأميركية إرهابية، أو أياً منهم ارتكب أعمالاً تنتهك فيها حقوق الإنسان**[889]!

«إن من يصنع الحدث لا يتطلع إلى الوراء»[890]

بعد فشل عقد جلسة لمجلس النواب لانتخاب رئيس بتاريخ 25 أيلول وتأجيل جلستين مخصصتين لهذا الهدف، حدث فراغ رئاسي مع انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود الثانية. وفي منتصف ليل 23 تشرين الثاني 2007 خرج من قصر بعبدا، باحتفال وداعي رسمي شارك فيه الحرس الجمهوري وموظفو القصر، دون أن يكلف حلفاؤه أنفسهم عبء الحضور لوداع أهم رئيس جمهورية تبنى وساند المقاومة وحافظ على سيادة البلد حتى آخر شبر وتحدى كل منظومة النهب في مواجهته لأداتها العدوانية «إسرائيل»، وحفظ لسورية دعمها اللامشروط للبنان. **وكانت آخر كلماته قبل المغادرة: «ما زلت على اقتناعي أن المقاومة ستنتصر، وأن لبنان سينتصر معها، وأن الحكومة غير الشرعية ستذهب ولو كانت مدعومة من الولايات المتحدة و«إسرائيل»»**[891]. فيما احتفلت بعض قوى 14 آذار بالمناسبة.

في 12 كانون الأول 2007، اغتالت يد الإرهاب مدير العمليات في الجيش اللبناني، العميد الركن فرانسوا الحاج بتفجير وقع في بعبدا، وذلك لدوره في إنهاء مجموعة «فتح الإسلام».

في هذه الفترة، كانت «المساعدات» الأميركية ترد إلى حكومة السنيورة، وقد بلغت إلى حين تسلم الرئيس ميشال سليمان مهامه 700 مليون دولار، وتزامن ذلك مع وجود المعارضة خارج حكومة السنيورة. ولم يعلم أحد حجم الاتفاقات التي أبرمت، وسبب ارتفاع هذه «المساعدات» وما هي وظيفتها!

سفارة سورية في بيروت

في تشرين الأول 2007 أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوماً يقضي بإقامة علاقات ديبلوماسية مع لبنان. وفي أواخر كانون الأول 2008، تم رفع العلم السوري فوق السفارة السورية في بيروت، وهذه هي المرة الأولى التي يجري فيها تبادل الدبلوماسيين بين الجارين الشقيقين سورية ولبنان. ولاحقاً في 29 أيار 2009 قدم السفير علي عبد الكريم علي أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، كأول سفير للجمهورية العربية السورية في بيروت. كما تم افتتاح سفارة للبنان في دمشق، وتسلم مهامها السفير ميشال الخوري. وبالطبع لم يسر من كانوا يطالبون باستمرار بإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين الشقيقين بهذا الحدث!

عماد مغنية شهيداً

في ليل 12-13 شباط 2008، اغتيل في الشام، قائد عمليات المقاومة الإسلامية و«بطل الانتصارين» في التحرير عام 2000، وحرب تموز 2006، المقاوم **عماد مغنية**. وقد تعهد السيد حسن نصرالله بالرد، محذراً العدو الذي أرادها حرباً مفتوحة، من حرب مفتوحة.

اتفاق الدوحة

كانت الهجمة الأميركية على سورية تعد في كواليس الغرب، وكان على الأدوات المحلية أن تساهم في هذا الاستهداف. ففي اجتماع مع السفيرة الأميركيّة في بيروت ميشيل سيسون في 30 نيسان 2008، ضم إلى النائب وليد جنبلاط، وزير العدل شارل رزق، ورئيس مجلس القضاء الأعلى أنطوان خير ووزير المهجرين نعمة طعمة، طالب جنبلاط أن يذكر أي قرار عن مجلس الأمن مسألة ترسيم الحدود مع سورية، وطالب بأن تكون لهجة القرارات متشددة تجاهها، وقال إن المحكمة الخاصّة «ليست كافية» لإخافة سورية. واتفق جنبلاط ورزق على أن الرئيس السوري بشار الأسد لن يهتم بالمحكمة الدوليّة لسنوات[892]. أما عن المقاومة، فكان جهد جماعة 14 آذار يتركز على مطالبة الولايات المتحدة الأميركية باستهدافها عبر ترهيب داعميها والتضييق على مصادر تمويلها، والطلب إلى «إسرائيل القضاء على قواتها. أما محلياً فقد تركز الجهد على استهداف شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله. ووفق ويكيليكس تولى شخصان في لبنان قيادة حملة على شبكة الاتصالات الخاصة بالمقاومة هما فؤاد السنيورة ومروان حمادة الذي نقل خلال توليه وزارة الاتصالات إلى السفيرة الأميركية ميشال سيسون ما يملكه من معلومات تفصيلية حول شبكة اتصالات المقاومة. كما قام فؤاد السنيورة بدوره بجولة في المنطقة ناقلاً ملف سلاح الإشارة الخاص

بالمقاومة إلى الأردنيين والإماراتيين وإلى رئيس الجامعة العربية عمرو موسى. وانبرى وليد جنبلاط في مؤتمر صحفي يظهر خارطة للبنان، عليها خطوط، يقول إنها شبكة اتصالات حزب الله «غير الشرعية» التي تحرم خزينة الدولة الكثير. كما أظهر في وقت آخر صوراً لكاميرا مراقبة على مستوعبٍ عائدٍ إلى شركة خاصة، مدعياً أنها موجهة لمراقبة القادمين إلى مطار بيروت، وأن هناك مؤامرة تستهدفه هو وسعد الحريري. **واستكمالاً للمخطط، اتخذت حكومة السنيورة، بعد جلسة استمرت نحو عشر ساعات، وبإصرار من جنبلاط، في 5 أيار 2008، قرارين خطيرين، أولهما يستهدف شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله، وملاحقة كل من يظهر ارتباطه فيها، وصولاً إلى قيادة حزب الله، وثانيهما، بإقالة رئيس جهاز أمن المطار، العميد وفيق شقير «لتعاميه عن زرع الكاميرا الخطيرة»**[893].

وفي السابع من أيار 2008 قرر السيد حسن نصرالله كشط الوهم عن أدمغة المراهنين على الخارج لحسم خصوماتهم الداخلية الرخيصة، فسيطر رجال المقاومة وحلفاؤهم على العاصمة بلمح البصر، ولم يهتز العالم، وعلى رأسه أميركا وفرنسا والسعودية لصرخات الاستنجاد. وفيما كانت محاولة لنقل الفتنة إلى الجبل، تم التصدي لها، بعدما سلّم جنبلاط بهزيمته في بيروت، وعدم قدرته على الصمود في الجبل، حيث قرر الانسحاب من المعركة بتسليم مراكزه إلى الجيش وتفويض الوزير طلال أرسلان التفاوض على تسليم سلاحه. وقد برزت مجموعة تابعة لـ«الداعي عمار» يرأسها الشيخ الدرزي علام ناصر الدين، كمنت في الشويفات لأحد قياديي المقاومة العسكريين ناصر العيتاوي الذي يعرف بأسد معركة الحجير، فقتلته، فكانت ردة فعل «حزب الله» الانقضاض على هذه المجموعة وتصفية 11 منها[894]. ونقلت صحيفة «لوس انجيليس تايمز» الأميركية الجمعة عن رسائل دبلوماسية سربها موقع ويكيليكس، أن مسؤولين أميركيين تعاونوا مع وزير الدفاع اللبناني الياس المر في عمليات تجسس على حزب الله وفي سماح محتمل لـ«إسرائيل» بمهاجمة الحزب خلال الأسابيع التي سبقت المواجهة العسكرية في أيار/مايو 2008. وأشارت إلى أن الهدف الإستراتيجي للجيش كان البقاء من دون أضرار مدة ثلاثة أسابيع والبقاء قادراً على أخذ زمام الأمور عندما يتدمر حزب الله، وقال المر في هذا السياق «لا أريد للآلاف من جنودنا أن يموتوا من غير سبب».

أما عن السعودية، فقد نشر موقع ويكيليكس وثيقة مفادها **أن المملكة اقترحت تشكيل قوة تكون مهمتها محاربة حزب الله في لبنان بمساعدة الولايات المتحدة والأمم المتحدة والحلف الأطلسي**. وقال سعود الفيصل لساترفيلد حسب الوثيقة إن فؤاد السنيورة يدعم هذا المقترح بقوة، وإن

الأردن ومصر والجامعة العربية فقط على علم به. **وهذه المعلومات تؤكد أن الخطة السعودية المرسومة تقضي بأن يفتعل فريق 14 آذار حرباً أهلية، ثم ينتخب النائب نسيب لحود (عديل الملك عبدالله) رئيساً في 21 أيار، يتبعه استدعاء قوات عربية ودولية، للوقوف بين المتحاربين**. إلا أن حسابات الحقل لم تنطبق على حسابات البيدر، فقد انهارت قوة 14 آذار، وفر السفير السعودي عبد العزيز خوجه من مرفأ جونيه بصحبة رجال مخابرات سعوديين شاركوا في التخطيط، كما أجلت حافلات رجالاً من المخابرات الأردنية قبل اعتقالهم، إضافة إلى عدد من رجال مخابرات حسني مبارك، وكان بعض الضباط الإسرائيليين يختبئون في بعض مناطق الشويفات والشوف. وبدأ جنبلاط يدعو للتراجع عن القرارين تحت طائلة سحب وزرائه من الحكومة، في ظل رفض جعجع هذا الأمر، وكان يسعى للتصعيد، حيث أخبر سيسون: «أعمل مع ريفي لشراء الذخائر لمقاتلي القوات ولمقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي التابع لجنبلاط». وتروي السفيرة الأميركية[895] **أن سعد الحريري ومستشاريه نادر الحريري وغطاس خوري ناشدوا القائمة بالأعمال يوم 12 أيار، تقديم دعم أميركي أقوى خلال الساعات الـ24 المقبلة، منبهين إلى أنهم بحاجة إلى المساعدة الأميركية في غضون «ساعات لا أيام!» واقترح سعد أن تطلق الولايات المتحدة طائرة فوق سورية، أو أن تنشر أسطولها البحري السادس على طول الحدود الساحلية السورية**. وأنذر بأن قوى 14 آذار لا يمكنها أن تصمد طويلاً بوجه حزب الله، مفيداً أنهم قد يضطرون إلى «إبرام اتفاق» في حال عدم وصول الدعم سريعاً[896]. وفي يوم 12 أيار 2008 نفسه، استقبل النائب وليد جنبلاط القائمة بالأعمال الأميركية في منزله بكليمنصو، وحدثها عن صعوبة القتال في مناطق الشوف. وشدد جنبلاط على أنه حان الوقت لتقبّل واقع الهزيمة على أيدي حزب الله، وضرورة الانتقال إلى إبرام اتفاق ما»[897].

وفي 21 أيار 2008، اليوم المقرر في الأصل في حسابات 14 آذار لانتخاب نسيب لحود رئيساً، انتقل سياسيو لبنان إلى قطر، ليوقعوا «اتفاق الدوحة»، الذي أعطى فريق 14 آذار أكثر مما كان يحلم بالحصول عليه فيما لو استطاع هزم حزب الله، فقد نص على: انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية؛ وتشكيل حكومة وحده وطنية بها 11 وزيراً لمصلحة المعارضة (8 آذار) و16 وزيراً للموالاة (14 آذار) و3 وزراء يختارهم الرئيس المنتخب؛ ووضع قانون انتخابي جديد والتعهد بعدم العودة إلى السلاح في الداخل! وأعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري باسم المعارضة فك الاعتصام المستمر في ساحة رياض الصلح في بيروت منذ 1 كانون الثاني 2006 فوراً. وفي 25 أيار 2008 انعقد مجلس النواب اللبناني وانتخب ميشال سليمان بعد فراغ رئاسي استمر مدة ستة شهور. وفي عيد المقاومة والتحرير في 26 أيار 2008، قال السيد حسن نصرالله: «**نحن لا نريد**

السلطة في لبنان، ولا نريد السيطرة على لبنان، ولا نريد أن نحكم لبنان، لا نريد أن نفرض فكرنا أو مشروعنا على الشعب اللبناني، لأننا نؤمن بأن لبنان خاص ومتنوع ومتعدد». وفي 11 تموز 2008 شكلت حكومة الوحدة الوطنية بعد خلافات شديدة، برئاسة فؤاد السنيورة

وفي 16 تموز 2008 نجحت مفاوضات تبادل الأسرى عبر الوسيط الألماني، وتحرر الأسرى بمن فيهم عميدهم سمير القنطار المعتقل منذ 30 سنة، وبقي مصير الأسير يحيى سكاف مجهولاً، وتحرر مئات الأسرى العرب والفلسطينيين، إضافة إلى عشرات جثامين الشهداء العرب.

اتهام حزب الله باغتيال الحريري

كان اتهام سورية باغتيال الرئيس رفيق الحريري مبنياً منذ البداية على خطة، عززها مريدوها بشهادات شخصين هما هسام هسام، وزهير الصديق، وقد أثبت التحقيق بعد ذلك كذبهما، وتورط شخصيات لبنانية في إعدادهما للقيام بمهمة تضليل التحقيق. **وبعد الفشل في استهداف حزب الله عبر شبكة الاتصالات، بدأت عمليات منظمة من أجل نقل تهمة اغتيال الحريري باتجاهه، بدأتها صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية التي نشرت تقريراً في 18 آب 2006 عن تورط الحزب في عملية الاغتيال. وفي أواخر أيار 2009، كررت صحيفة ديرشبيغل الألمانية معلومات «لوفيغارو» بحرفيتها،** وذكر محرر التقرير «إريك فولاث» أسماء مسؤولين في حزب الله أشهرهم القائد عماد مغنية. **والمثير أن توقيت نشر تقرير «ديرشبيغل» جاء قبل أيام من موعد الانتخابات النيابية اللبنانية المحددة في 7 حزيران 2009، وسوف يجري استغلال هذه التهمة عند كل مفصل تحتاج فيه قوى 14 آذار إلى دفع لتحقيق مطلب ما على صعيد السياسة الداخلية في لبنان.** هذا وقد أظهرت وثائق ويكيليكس، وجود تنسيق سري بين السفارة الأميركية في بيروت ومدعي عام المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري، دانيال بلمار الذي يلحّ في مطالبة الأميركيين بتزويده بمعلومات استخبارية وبمحققين يساعدون على استجواب حوالى مئتي شخص موجودين حالياً في السجن وقد تكون لديهم معلومات مهمة[898].

في 11 أيلول 2008، تم اغتيال صالح العريضي، عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي اللبناني، الذي يرأسه النائب طلال إرسلان، بسيارة مفخخة في بلدته بيصور. **ومعروف عن الشهيد العريضي اشتراكه في مقاومة العدو الإسرائيلي منذ احتلال لبنان سنة 1982، وفي معركة تحرير الشحار الغربي. وجاء اغتياله عقب الحملة التي قادها والده الشيخ فرحان العريضي في إلقاء الحرم على من يتعاون مع «إسرائيل» من الدروز، أو الذين يتطوعون في الجيش**

الصهيوني، وكذلك معارضته لقيام إمارة درزية، أو تقسيم لبنان. وقد توجهت أصابع الاتهام إلى حسين قرضاب من أتباع علام ناصر الدين، الذي يقيم علاقة وثيقة مع مستعربين صهاينة، ومع دروز متعاونين مع الاحتلال. كما كشفت التحقيقات الأولية أن العبوة التي انفجرت في سيارة العريضي، شبيهة بتلك التي زرعت في سيارة جورج حاوي وسمير قصير، وبالأسلوب نفسه لاغتيال الأخوين مجذوب في صيدا، في أيار 2006، وأوصلت التحقيقات في جريمة اغتيال الأخوين مجذوب إلى كشف شبكة إسرائيلية تضم محمود رافع من حاصبيا وحسين خطاب فلسطيني من مخيم عين الحلوة، وقد أُلقي القبض على رافع الذي اعترف بارتكابه الجريمة، وأن «الموساد» جنده، فيما فر خطاب إلى «إسرائيل»[899]. يؤكد ما ورد سابقاً من بعض المصادر، أن المخابرات السعودية تعاونت للتخلص من العريضي، مع الموساد ومع الشيخ علام ناصر الدين الذي وفّر حماية لمجموعة من الموساد في منزل أبي الشهيد رئيس بلدية الشويفات، في أحداث 7 أيار، وهشام ناصر الدين (الذي يؤمن إقامة عملاء الموساد في بيوت في الجبل، وهو ما أشار إليه جنبلاط بالفخ الذي نصب له في الباروك)، ومحمود صافي (الذي كان يتسلم الأموال من السفير السعودي عبد العزيز خوجة)، وصلاح بتديني ورجا حرب، من القادة الأمنيين عند جنبلاط.

الإفراج عن الضباط الأربعة

في 29 نيسان 2009، أعلن وزير العدل اللبناني إبراهيم نجار إطلاق الضباط الأربعة المعتقلين على ذمة التحقيقات في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. **وجاء هذا القرار الذي اعتبر انقلاباً في سير المحاكمة بعد ساعات قليلة من مطالبة المحكمة الدولية بالإفراج عنهم لأنه لا يمكن اعتبارهم مشتبهاً فيهم ولا متهمين.** وعليه جرى الإفراج عن الضباط، وهم رئيس جهاز الأمن العام السابق اللواء جميل السيد ورئيس الحرس الجمهوري السابق العميد مصطفى حمدان ومدير مخابرات الجيش اللبناني السابق اللواء ريمون عازار ومدير عام قوى الأمن اللبناني اللواء علي الحاج. وخاطب اللواء السيد الحشود التي كانت في استقباله أمام منزله في بيروت، قائلاً: «ما تعرضنا له هو مؤامرة لم يشهد لها لبنان مثيلاً، لقد تعرضنا للسجن أربع سنوات دون تهمة أو ذنب نتيجة تعسف القاضي اللبناني سعيد ميرزا. القضاء اللبناني اعترف أمام المحكمة الدولية بأنه لايستطيع الإفراج عن الضباط الأربعة لاعتبارات سياسية». وفي تشرين الأول 2010، توصل اللواء الركن جميل السيد إلى إصدار «33 مذكرة توقيف غيابية» في حق لبنانيين وعرب وأجانب بينهم قضاة وضباط وسياسيون وإعلاميون كان ادعى عليهم لتورطهم في قضية «شهود الزور» في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وقد صدرت مذكرات التوقيف عن القضاء

السوري وشملت: رئيس لجنة التحقيق الدولية الأسبق ديتليف ميليس ومعاونه غيرهارد ليمان، النائب مروان حمادة، مدعي عام التمييز سعيد ميرزا، القاضي صقر صقر، الإعلامي فارس خشان، مدير عام قوى الأمن الداخلي أشرف ريفي، رئيس فرع المعلومات العقيد وسام الحسن، وزير الداخلية الأسبق حسن السبع، وزير العدل الأسبق شارل رزق، السفير جوني عبده ونائب الرئيس السوري الأسبق عبد الحليم خدام. وتم تعميم أسماء المطلوبين على نقاط الحدود وإصدار التعليمات لإلقاء القبض على المذكورين أعلاه. وفي كانون الأول 2009 طلب القضاء السوري من السلطات اللبنانية تبليغ المدعى عليهم اللبنانيين استنابات قضائية لاستجوابهم، إلا أن القضاء اللبناني رد الطلب «لعدم قانونيته» وعلى اعتبار أن «الجرائم المدعى بها واقعة على الأراضي اللبنانية».

الجيش والشعب والمقاومة

في 12 كانون الثاني 2011، سقطت حكومة سعد الحريري باستقالة 11 نائباً من المعارضة. وفي 24 منه، استدار وليد جنبلاط نحو فريق 8 آذار، ومما قاله: إن لبنان «وصل إلى مفترق ومنعطف خطير بعد أن أخذت المحكمة الدولية بعداً يهدد الوحدة والأمن القومي، وبعد أن تحولت المحكمة إلى أداة تخريب»، معلناً وقوفه إلى جانب سورية. وفي 25 من الشهر كلف الرئيس نجيب ميقاتي تشكيل حكومة جديدة بعد الاستشارات النيابية التي انضم إليها جنبلاط، ضمن الأغلبية الجديدة بسبعة نواب من كتلته التي أعاد إليها اسم «جبهة النضال الوطني» الذي كان معتمداً من قبل والده. وفيما دعا السيد حسن نصرالله إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، رفض الحريري تسمية ميقاتي مرشحاً توافقياً، وبدأ مناصروه بالاحتجاج في طرابلس وصيدا وبيروت، فيما سموه «يوم الغضب»، وجرى قطع الطرق بالإطارات المشتعلة، وجرى التعرض للصحفيين في طرابلس وإحراق سياراتهم. وفي 13 حزيران، بعد مرور خمسة أشهر من التجاذب في الحسب والنسب، شكل ميقاتي حكومة «كلنا للوطن، كلنا للعمل»، وكان الثقل الأساسي فيها للجنرال عون، حيث حصل على عشرة مقاعد. وقد أعلنت الحكومة في بيانها الوزاري تأكيدها نظرية «الجيش والشعب والمقاومة» في الدفاع عن حقوقه، والتزمت القرار 1701، والعلاقات المميزة مع سورية. كما التزمت باستمرار العمل على كشف خفايا جريمة اغتيال الرئيس الحريري عبر المحكمة الدولية دون تسييس، والعمل على كشف مصير الإمام الصدر، وقررت إصلاح البرنامج الانتخابي، تمهيداً لاعتماد النسبية العددية، وأشارت إلى اهتمامها بموضوعي النفط والكهرباء.

الحصار المالي

اتهمت وزارة الخزانة الأميركية بعض المؤسسات المالية اللبنانية في 26 كانون الثاني 2011، بغسل الأموال وتهريبها لتمويل حزب الله، وامتداداً تم استهداف «البنك اللبناني الكندي»، ما استدعى بيعه إلى شركة «سوسيتيه جنرال». ولعل ما دفع الأميركيين إلى هذه الخطوة كون المصرف المذكور يحتوي على أكثر الودائع العائدة إلى المواطنين الشيعة في لبنان، وتحويلاتهم من الخارج. وكان سابقاً قد جرى إقفال «البنك الكندي» لأسباب مشابهة، وبيعت أصوله إلى «بنك بيبلوس»، كما جرى إفلاس بنك «مبكو» في ظروف مبهمة، وكان كذلك يحتوي على إيداعات المواطنين الشيعة. ترافق ذلك مع تضييق على المهاجرين اللبنانيين المؤيدين لخط المقاومة عبر العالم، ولا سيما في دول الخليج التي كانت تقوم بعملية إبعاد للمهاجرين الشيعة.

نفط لبنان

بعد تعهد حكومة ميقاتي في بيانها الوزاري بأن تعتمد «سياسة نفطية لتحويل لبنان من بلد مستهلك للمحروقات ومثقل بأكلافها، إلى بلد منتج لها ومتنوع بمصادرها، بدءاً بإطلاق دورات تراخيص الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية في نهاية عام 2011، بعد إصدار المراسيم اللازمة لها»، أقر مجلس النواب قانون البحار مطلع آب 2011 ، وصادق عليه رئيس الجمهورية ميشال سليمان. وكان اتفاق وقعته الحكومة اللبنانية في عام 2007 مع قبرص لترسيم الحدود البحرية، إلا أنه لم يؤخذ به لعدم مصادقة مجلس النواب أو رئيس الجمهورية عليه، نتيجة الخلاف السياسي الذي كان سائداً. وبعد إعلان قبرص اتفاقاً جرى بينها وبين «إسرائيل» العام 2010، تبين أن الاتفاقية تفقد لبنان مساحة 850 كلم2 من المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتحرمه بالتالي كميات هائلة من الموارد النفطية المتوقع استخراجها. وكانت الحكومة اللبنانية قد اتخذت قراراً بشأن ترسيم الحدود البحرية، وأرسلت في عام 2009 إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة خرائط تتعلق بالحدود البحرية الغربية للمنطقة الاقتصادية اللبنانية. وفيما تعمل وزارة الطاقة على إنجاز الأمور التطبيقية للمشروع، ثارت ثائرة «إسرائيل» التي تعمل على احتكار الثروات تحت التهديد بالقوة، **ورد السيد حسن نصرالله بأن المقاومة ستقوم بحماية منشآت لبنان النفطية المستقبلية، فيما انبرت أطراف لبنانية في قوى 14 آذار بالتخويف من تداعيات إقدام لبنان على استغلال ثرواته من الغاز والنفط، وكان سمير جعجع من أبرز المحذرين من الإقدام على هذا الأمر!**

الحروب بالوكالة

بعد حروبها الطويلة في العالم، والتكاليف الباهظة على دافع الضرائب الأميركي، الذي كانت تتم رشوته ببطاقات الائتمان يستدين بها ما يشاء ليعيش على وهم البحبوحة، لقاء إعطاء صوته في الانتخابات، والتجند في تدمير بلاد العالم وقتل شعوبها، **فيما يسمى بعسكرة الاقتصاد الأميركي القائم على النهب تحت التهديد باستعمال القوة، واستخدامها حين يجب. كانت الجيوش الأميركية تجوب العالم، وكانت الدول التابعة وخصوصاً العربية النفطية منها والغازية، تساهم في دفع تكاليف العسكر الأميركي**. وفي السنوات الأخيرة، كانت الأزمة المالية تستعر في الولايات المتحدة، وبدأت تذكر بالركود الاقتصادي الكبير نهاية عشرينيات القرن الماضي، وأعلنت مئات البنوك في الولايات المتحدة إفلاسها. وقد ترافق ذلك مع خسارة الولايات المتحدة حديقتها الخلفية في أميركا اللاتينية عبر بروز تيارات تعتمد السيادة الوطنية بدل التبعية. إلا أن المرحلة الأخطر في هذه الأزمة بدأت تظهر مع قرب انسحاب الجيش الأميركي من العراق وأفغانستان تحت ضغط المقاومة، وظهور إشارات عودة الآلاف من الجنود لينضموا إلى جيش البطالة الأميركية الذي يناهز 9% من مجموع السكان، فكان لا بد للولايات المتحدة أن تتخذ إجراءات لتفادي تجرع الكأس المرة، إلا أن توجهات الرأسمالية للإدارة الأميركية كانت أعجز من أن تبتدع طريقة عقلانية تعتمد تخفيض النفقات العسكرية ومنها دعم «إسرائيل». وقد انعكست الأزمة المالية الغربية على دول أوروبا، فكان أن أشهرت اليونان إفلاسها، ولم تجد الديمقراطيات الأوروبية من حل يجنبها تفكك اتحادها سوى فكرة إصدار سندات خزينة جديدة تفادياً لانهيار اليورو. وإذا ما أضيف إلى هذه المشاكل، موضوع بروز الغاز بديلاً للطاقة المكلفة[900] ما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى منافسة روسيا في مصادر الغاز وخطوط إمداده، فنشأ النزاع بين مشاريع خطوط الأنابيب، وأشهرها مشروعا خط «نابوكو» للغاز التركمانستاني وخط الأنابيب الذي يحمل الغاز القطري، هذان الخطان اللذان ترعاهما الولايات المتحدة الأميركية، واللذان يجب أن يصبا في أوروبا عبر تركيا، ويمرا عبر سورية الرافضة لهما لأنهما يؤثران في مصالح الحليف الروسي، صاحب خط أنابيب السيل الجنوبي المنافس الذي يغذي أوروبا بدوره. وعليه بدأت الخطة التي ستحاول حل هذه الأزمة، عبر تغييرات تمهد لـ«شرق أوسط جديد» لإيجاد بديل يناسب طموحات الغرب، وكانت العين لأميركية تفترض تركيا لقيادة هذا الشرق عبر أنظمة تابعة تحمل إيديولوجيا التنظيم العالمي للإخوان المسلمين. وبدأ العمل على تحفيز اعتراضات شعبية كانت أسبابها حاضرة، وقد أطلق الأميركيون عليها تسمية «الربيع العربي» الذي ثبت بمرور الوقت أن التخطيط له لم يكن بعيداً عن أيدي قوى الهيمنة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. ففي منتصف كانون الأول 2010 أحرق محمد بو عزيزي نفسه احتجاجاً على قيام الشرطة التونسية بمصادرة عربة الخضار التي يكسب منها رزقه، وفي

4/1/2011، توفي متأثراً بحروقه، فاندلعت حركة احتجاج في تونس أطاحت الرئيس زين العابدين بن علي، وأعقب ذلك حراك مصري أسقط الرئيس حسني مبارك، ليأتي إلى السلطة الأخوان المسلمون، وما حدث في ليبيا لم يكن ليشذ عن القاعدة، حيث أسقط الرئيس معمر القذافي، لتعم فوضى عارمة هذا البلد الغني بالنفط. **وقد أثبتت الوقائع لاحقاً أن المحرك كان غربياً، حيث غلبت على الدوائر المحركة لما يسمى بـ«الربيع العربي» منظمات ما يسمى «المجتمع المدني»، أو «المنظمات غير الحكومية» (NGOs) برعاية مؤسسات الملياردير الأميركي جورج سوروس، ومؤسسة راند للأبحاث ومركز كارينغي وغيرها من مراكز الدراسات التي تعد للتغيير على الطريقة الأميركية في مناطق اهتمام المركز الرأسمالي، حيث نشطت في تشويه الوعي الشبابي وحرف اهتمامه بالتغيير المحلي عبر الحوكمة والديمقراطية، بدل النظر إلى التناقض الرئيس والصراع مع القوى الإمبريالية/الاستعمارية. ومنها أيضاً بروز الصهيوني الفرنسي برنار هنري ليفي في غير موقع. وكان المشروع يرمي إلى إيصال الإسلاميين التابعين لتركيا والسعودية وقطر، إلى السلطة في العالم العربي تحت رعاية أميركية.** ولا يمكن إغفال دور المال السعودي عبر العالم في تأسيس الجمعيات والمدارس وبناء المساجد التي تعبئ الشباب المسلم بالأفكار التكفيرية، التي أصبحت مصنعاً للحركات الإرهابية العابرة للبلدان، والقابلة للاستخدام من قبل قوى الاستهداف الرأسمالي.

أما في البحرين، حيث قامت الاحتجاجات السلمية من أجل التغيير الديمقراطي، فكان نصيبها القتل والقمع والاعتقال، ودمر دوار اللؤلؤة رمز الانتفاضة، ودخلت قوات المملكة السعودية لتحتل البلاد وتعمل على خنق الانتفاضة بأقسى أشكال التعسف. ولم يرف للغرب جفن، واختفت «مشاعره الإنسانية» التي أظهرها تجاه شعبي ليبيا وسورية!

وفي اليمن، جرى حراك مشابه، وكانت يد الولايات المتحدة والسعودية ظاهرة منذ البداية، مرت الأشهر، وظهر المهندس فيلتمان عدة مرات في المشهد، وقررت السعودية مبادرة تحمي خاصرتها اليمنية التي لا تحتمل المزاح، فجرت محاولة قتل الرئيس علي صالح بقصف المسجد الذي وجد فيه، وأخذ إلى السعودية ريثما يتم تقسيم اليمن، وظهر تنظيم القاعدة هناك للضغط على الشعب كي يقبل أي حل. إلا أن بروز «جماعة أنصار الله» (الحوثيون) في التصدي للمشروع الأميركي- السعودي، وتفاهمها مع العسكر المؤيد للرئيس علي صالح، أربك الخطة وجعل من البلاد عصية على السيطرة السعودية التي أطلقت عدواناً واسعاً أسمته «عاصفة الحزم» لتركيع الشعب اليمني.

أما في سورية فقد تحولت الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح إلى مسرح لإرهاب الجماعات التكفيرية التي يقودها السعودي بندر بن سلطان، وترعاها قطر، وتدعمها تركيا في إطار المخطط القاضي بتسليم «الإخوان المسلمون» السلطة في العالم العربي، بقيادة حزب العدالة والتنمية الطامح إلى استعادة مجد «السلطنة العثمانية». ويأتي ذلك الحراك في إطار خطة لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي الذي تشكل سورية رافعته الأساسية، والقضاء على حركات المقاومة في لبنان وفلسطين المدعومة من سورية وإيران، والاستفادة من ثروات النفط والغاز في البحر المتوسط، تعويضاً عن خسائر أميركا في العراق. وقد جاء أمر العمليات الأميركي بقيادة جيفري فيلتمان، الذي حضر في المشهد المصري والتونسي والبحراني واليمني، فعملت السعودية وقطر وتركيا على تسليح المتطرفين، وتجنيد بعض رجال الدين ووسائل الإعلام. وقامت تركيا منذ البداية بإنشاء مخيمات لاستقبال عشرات آلاف اللاجئين المفترض فرارهم من سورية. وتزامناً قامت السفيرة الأميركية مورا كونيللي بعدة زيارات إلى مدينة زحلة، وكانت تختلي عدة ساعات في أعلى تمثال السيدة العذراء، لتراقب من أعلى نقطة هناك إمكانية التخطيط لاستقبال المهجرين السوريين، وخصوصاً المسيحيين، بسبب الأحداث التي ستجري هناك، ما يثير تساؤلات حول ترابط تلك الزيارات مع الشعارات التي أطلقها التكفيريون في سورية عن قتل الدروز والعلويين، وتهجير المسيحيين إلى بيروت!

أما في لبنان، فلم تتوان الجماعات التكفيرية في مد يد العون لتكفيريي سورية، عبر السلاح الذي استقدم في البواخر تحت أعين السياسة والأمن التابعة لقوى 14 آذار، وقد عمدت هذه الجماعات إلى خلق قواعد وجود لها على الحدود بين البلدين من أجل إعلان «إمارات سلفية»، كما جرى في منطقة عرسال، حيث جرى فصلها عن جوارها، واستهدف منها الجيش اللبناني **وجرى اختطاف عشرات العسكريين من قبل «جبهة النصرة» و«داعش» التكفيريتين المدعومتين من قطر والسعودية وتركيا، وجرى ذبح بعضهم أمام عدسات التصوير. وقد استعملت مناطق سيطرة الإرهابيين من أجل تهريب السلاح والمقاتلين، واستجلاب السيارات المفخخة التي تستهدف المناطق الحاضنة للمقاومة، وقد جرت تفجيرات عدة سقط فيها مئات الشهداء والجرحى من الأبرياء، يضاف إليها محاولات عديدة لتفجير الوضع الأمني في لبنان، وخصوصاً في طرابلس بين جبل محسن وباب التبانة التي بدأت في 12 أيار 2012 في هجوم على مركز للحزب القومي. قتل 3 مسلحين وضابط في الجيش. وفي اشتباكات أيار قتل 12 شخصاً وسقط أكثر من 100 جريح. واستمرت الاشتباكات في 20 جولة انتهت في 23 نيسان 2014. أما في صيدا فجرت محاولات عدة من قبل جماعة أحمد الأسير لجر المنطقة إلى حرب شوارع واغتيالات مع حركة**

أمل وحزب الله في حارة صيدا، كما جرت محاولة إقفال الطريق الساحلي على أهل الجنوب. أو عبر استهداف الجيش اللبناني في منطقة عبرا من قبل جماعة أحمد الأسير في 23 حزيران 2013 حيث سقط 18 شهيداً للجيش و25 قتيلاً من الإرهابيين وأسر 65 منهم أكثريتهم من السوريين والفلسطينيين، وقد فر أحمد الأسير، ثم جرى اعتقاله لاحقاً أثناء محاولة سفره متنكراً في مطار بيروت. كما جرت عدة محاولات لتفجير الوضع الأمني في المخيمات. والغريب في الأمر انحياز بعض قياديي الأطراف الفلسطينية الإسلاميين إلى أعداء الدولة السورية تحت وهم «إسلاموي»، ومن هذه القوى قيادة حركة حماس التي تؤيد السياسة التركية والقطرية.

سرعان ما توضح الموقف عبر التدخل الأميركي بعد انسحاب الجيش الأميركي منهزماً من العراق، ليعود لقيادة الحرب العالمية على سورية، التي تتقاطع على أراضيها أنابيب الغاز الذاهبة إلى أوروبا. وقد أوكل أمر هذه الحرب إلى الجماعات التكفيرية المتعددة الجنسيات، التي ترعاها إقليمياً كل من السعودية وقطر وتركيا والأردن التي أسست فيها غرفة عمليات تابعة للحلف الأطلسي أطلق عليها اسم غوفة «MOC»، لتنسيق جهود المخابرات الغربية لقيادة تفكيك البلاد. ولم يتوان أصدقاء سورية في روسيا وإيران في التدخل لحماية القلعة الأخيرة للمقاومة، وقد تصدت الدبلوماسية الروسية والصينية في مجلس الأمن الدولي مراراً من أجل إحباط قرارات تستهدف الدولة السورية، ووصل الأمر إلى إرسال قوات روسية بحرية وجوية للمساهمة في التصدي للعدوان العالمي، **كما نقلت المقاومة اللبنانية، من حزب الله، الآلاف من مقاتليها ليقدموا خبراتهم في حرب التحرر الوطنية التي تخوضها سورية، وانضم إليهم مقاتلون من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وبعض الفصائل الفلسطينية التي تعي أهمية المواجهة، وعدم الرهان على التسوية التفريطية، وعلى العلاقة بأنظمة النفط التابعة لقوى النهب العالمي.**

***

خلاصة

يتبين مما ورد خلال هذه الصفحات، أن الكيان اللبناني كما جرى التأسيس له، هو كيان مولد للنزاعات والحروب. فهو أولاً لا يتمتع بالمساحة الجغرافية التي تتيح له بناء اقتصاد كفائي للجماعات التي تعيش فيه. إضافة إلى كونه تأسس ليكون تابعاً، ككثير من الكيانات التي أنشئت بناءً على مخطط سايكس-بيكو، والتي استهدفت تقسيم العالم العربي إلى جزيئات غير قابلة للاستمرار دون تدخلات حمائية خارجية، وبتداخل الحدود المصطنعة فيها، ظلت تشكل مجالاً للنزاعات التي لا تنتهي. وبتداخل حصص الجماعات القرابية، بقيت تشكل مجالاً للتحارب بين مكوناتها. ولأن الدول المؤثرة والقابلة للحياة، هي تلك الدول التي تستطيع إعاشة تشكيلاتها الاجتماعية عبر علاقات إنتاج واقعية وذاتية ومتطورة، ودون الاتكال على التبعية الريعية، أو اللجوء إلى تأجير سيادتها، فإن لبنان يقيناً ليس ممن يحوز هذه الأهلية. أما عن المصيبة الطائفية في البلد، فهي تحصيل منطقي للتشكيلات الريعية التي جرى بناؤها عبر الزمن، في إطار المحتوى الطرفي لجغرافية لبنان الذي لم يندمج في الدول الكبرى التي تأسست فوق المحيط، وهي تنسجم حتى مع التشكيلات العشائرية أو الأقلوية الحمائية، حيث يستفيد أفراد هذه التشكيلات القرابية من الحصة المفروزة لزعماء كل منها، وعبره توزيع الفتات على المنضوين تحت إبط هذه القيادة القرابية أو تلك، سواء عبر حصص غذائية، أو وظيفة في الكيان، أو حتى فيزا للهجرة للاستفادة من ريع كيانات مجاورة، كان يجب أن تشكل جزءاً من اقتصاد أشمل، تستفيد منه الأمة ككل.

ولأن لبنان يشكل جزءاً من البلاد العربية المترامية الأطراف، التي تقع تحت سلطان الهيمنة الغربية، فإن أية محاولة للنهوض يجب أن تنطلق من الكف عن الانزواء في «نهائية الكيان» المولدة للحروب، والمشاركة الناشطة في حركة التحرر العربي الشاملة، وليس حصر النضال في حراك مطلبي فقط يدخل أساساً في إطار طبيعة التسويات المرحلية بين قوى الكيان

السياسية/الطائفية. «ومن الخطأ الاعتقاد أنه بالإمكان القضاء على النظام الطائفي-الطبقي في لبنان بمعزل عن القوى الطليعية لحركة التحرر الوطني العربية. فالنظر إلى المسألة الطائفية كمسألة لبنانية بحتة لن يقود إلى أية نتائج دقيقة بالرغم من تفجرها الدائم على الساحة اللبنانية، كما أن المسألة الطائفية في لبنان ذات بعد عربي شامل، وذات بعد عالمي»[901].

وعليه يمكن القول، إن مبرر قيام الكيان اللبناني هو ما يمنع تطور هذا الكيان، وإن محنته بدأت مع تشكيله. وإن تعدد الأقليات في لبنان تحوَّل، بمنطق الارتزاق الريعي، إلى إيديولوجيا تؤدي إلى التعصب والعنصرية، وكل هذه توفر شروط الانعزال. واستتباعاً فإن صياغة الرأي العام هنا لا تبنى على أسس وطنية متجردة، وإنما على غرائزية طوائفية ترعاها القوى المتسلطة التي تسعى لحل خصوماتها عبر التجييش العصبي، معتمدة في ذلك على الحرية الإعلامية التي تخلت عن موضوعيتها باعتمادها الإشاعات بدل الحقائق.

أما الرهان على قوى الخارج في حل النزاعات، فهو حاجة محلية بالمنطق الذي جرى على أساسه تأسيس الكيان، وقد توارثتها زعامات القرابات أباً عن جد، وهي تجد في الخارج على الدوام، مرحِّباً بـ«المساعدة»! ولأن المنطقة تخوض اليوم غزواً قوياً من قبل قوى الهيمنة، وتحدياً تدميرياً من قبل أدوات هذه الهيمنة، خصوصاً وأن معركة تحرر كبيرة تجري في سورية، وهي التي يبدو أنها ستحدد مستقبل المنطقة العربية، خصوصاً في زمن تراجع السطوة الأميركية، وبروز قطب عالمي منافس يخلق نوعاً من التوازن، فعلى النخب العربية بشكل عام، والفلسطينية واللبنانية بشكل خاص الانضمام إلى جبهة المقاومة، جبهة التحرر من قوى الهيمنة والنهب، وهذه هي البوصلة الحقيقية لكل الصراع.

المراجع

إبراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، صيدا، لبنان، 1930.

ابن خلدون، المقدمة. دار الكتاب العربي، بيروت.

أحمد بن محمد الخالدي الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني. منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1969.

أحمد زين الدين، لماذا الحرب في لبنان كل 15 عاماً ؟ دار نوفل، بيروت 2008.

أسامة أبو نحل، 1- جان بردي الغزالي المملوكي والدولة العثمانية؛ 2- الحكومات الإقطاعية لمتاولة جبل عامل؛ 3- علاقة الأمير فخر الدين المعني الثاني بالزعامات المحلية الفلسطينية وموقف الدولة العثمانية منه. جامعة الأزهر-غزة. عن موقع الفسطاط.

أسعد أبو خليل، أميركا أشعلت حرب لبنان. الفرات للنشر والتوزيع 2017.

أسطفان الدويهي، الأب: أخبار الأزمنة والأمكنة، دار لحد خاطر 1983.

إسكندر رياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، المكتب التجاري 1961.

آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية، ط3-2009.

ألبير فرحات، لبنان الدنيا والدين، دار الفارابي، 2006.

أنطوان ضو (الأب)، حوادث 1860 في لبنان ودمشق، ج 2، دار مختارات 1996.

بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج1و2، بيروت 1960.

بطرس ضو (الأب)، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، دار النهار، بيروت 1970.

بلال حسن التل، سقوط الوهم، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، 2006.

بهيج عثمان وشفيق جحا ومنير البعلبكي، المصور في التاريخ.

بولس نعمان وآخرون، المارونية في أمسها وغدها، منشورات دار سيدة النصر، غوسطا 1997.

بيار الجميّل، لبنان واقع ومرتجى.

بيجيه دي سان بيير، الدولة الدرزية، ترجمة حافظ أبو مصلح، ط1، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت 1983.

تشرشل تشارلز، جبل لبنان عشر سنوات إقامة 1842 – 1852، ترجمة، تحقيق: فندي الشعار. دار المروج للطباعة والنشر 1985.

تمارا الشلبي، شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية، دار النهار- 2010.

توفيق برو، العرب والترك في عهد الدستور العثماني، دار طلاس- دمشق، 1991.

جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، دار الميزان 1993.

جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، مؤسسة بدران وشركاه للطباعة والنشر، بيروت.

جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، المكتبة الأهلية، بيروت 1944.

جوزيف حجار (الأب)، أوروبا ومصير الشرق العربي، ترجمة ب. الحلاق وماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1976.

جميل جبر، يوسف السودا، رمز العنفوان الوطني، مؤسسة ج. د. الرعيدي- بيروت.

جورج فريحة، مع بشير، ذكريات ومذكرات، دار سائر المشرق، بيروت، ط2، 2017.

جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم، اعترافات قرصان اقتصادي. ترجمة مصطفى الطناني وغيره، دار الطناني للنشر، 2008.

-حسان حلاق، الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم في لبنان، منشورات المقاصد 1987.

حسن الأمين، صراعات في الشرق على الشرق، دار الغدير- بيروت 2001.

حسين مروة، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، ج1، دار الفارابي، الطبعة الرابعة، بيروت 1984.

حيدر الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، 3 أجزاء، منشورات الجامعة اللبنانية 1969.

خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، منشورات العويدات، 1981.

خير قبلان المر، تاريخ زحلة السياسي (1860-1920)، زحلة 2003/ وزحلة مدينة المتصرفية (1860-1920)، زحلة 2002.

دزمون ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ترجمة زهدي جارالله، ط2، دار النهار 1974.

-دومنيكو ماغري، رحلة إلى جبل لبنان، تعريب كميل افرام البستاني، دار لحد خاطر.

دومينيك شوفالييه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ط 2، دار النهار بيروت 2001.

رافق عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516-1916، ط1، دمشق 1974.

-روبن بلاكبيرن، صناعة عالم جديد من العبودية: من الباروك إلى الحديث، 1492-1800، لندن ونيويورك 1998.

روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800 - 1914، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1990.

-زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية 1985.

زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار، بيروت، 1986.

ساطع الحصري، ما هي القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2-1985.

سبيرز (ليدي)، قصة الاستقلال في سورية ولبنان، ترجمة منير البعلبكي، بيروت 1947.

سليم هشي، تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمراء وادي التيم، منشورات المديرية العامة للآثار، بيروت 1971.

سليمان ظاهر (الشيخ)، تاريخ الشيعة السياسي الثقافي الديني، ط1-2002، دار الأعلمي، بيروت/ وجبل عامل في الحرب الكونية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت 1986.

سيمور هيرش، القيادة الأميركية العمياء، الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب، الدار العربية للعلوم، طبعة أولى 2005.

شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 – 1914، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990.

صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1979.

طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية 1970.

طوني مفرج، موسوعة المجتمعات الدينية في الشرق الأوسط، بيروت، نوبيليس 1995.

ظافر بن خضراء، الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل، دار الأوائل للنشر والتوزيع 2004.

عبدالله أبي عبدالله، تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق؛ 3 أجزاء، دار ملفات.

-عبد الحسين شرف الدين، بغية الراغبين في سلسلة آل شرف الدين، دار المؤرخ العربي، بيروت ج2.

عبد الرحمن البيطار، الوحدة السورية اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسي من 1918- 1939، دراسة - من منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998.

عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس، بيروت 1986.

عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914)، دار المعارف، مصر.

عصام محمد شبارو، تاريخ بيروت، دار مصباح الفكر 1987.

علي داود جابر، الحلقة الضائعة من تاريخ جبل عامل، دار الهادي، 2005.

علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة للنشر، 1979.

علي سيد أمير، مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي، القاهرة، 1938.

علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي/ بيروت، 2013.

عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ الأمير فخر الدين الثاني، ط2، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1966.

فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة، 1986.

فؤاد عون (العميد)، من ضيافة صدام إلى سجن المزة، ط 1، 2008.

فؤاد قازان، لبنان في محيطه العربي، من التكوين الجيولوجي حتى أيامنا، تقديم ابراهيم مصطفى. دار الفارابي، 1972.

فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت 1985.

فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث. من الإمارة إلى اتفاق الطائف، ط 3- رياض الريس للكتب والنشر- 2011.

فيليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، دار الثقافة بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1972.

قبلان قبلان، 6 شباط 1984- ذاكرة وحدث، دار الملتقى، بيروت2010.

ق.م. بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، 1847، ترجمة د. يسر جابر.

-كريسيليوس دانيال، جذور مصر الحديثة، ترجمة: د.عبد الوهاب بكر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1985.

كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط2-2009.

كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، الدار التقدمية 1987، بيروت.

كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ط3/1952.

كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، مؤسسة نوفل، بيروت 1992.

-كمال الصليبي، الوحدة الوطنية والنظام الطائفي في لبنان، بيروت 1986.

لامنس هنري- الأب، تسريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من الآثار، الجزءان الأول والثاني. المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين. بيروت. 1914.

لبيب عبد الساتر، التاريخ المعاصر، ط 5، دار المشرق، بيروت 1986.

ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العهد العثماني، جامعة عين شمس، القاهرة 1978.

مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، دار الكتاب العربي 2008.

متي موسى، الموارنة في التاريخ، دار قدمس، دمشق، 2004.

محسن الأمين، السيد، أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين. دار التعارف للمطبوعات 1983.

محمد حسين دكروب، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1981.

محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، دار النهار 1998.

محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار للنشر 1991.

محمد كرد علي، خطط الشام، دار العلم للملايين، بيروت 1970.

محمد مخزوم، جبل عامل في العهدين الصليبي والمملوكي، بيروت 1979.

محمد السماك، الصهيونية المسيحية، دار النفائس 2000.

مركز السفير للمعلومات، المارونية السياسية، سيرة ذاتية، كتاب السفير.

مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، 1697-1861، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط3، 1968/ ط 4 منقحة 2009.

مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال، الميثاق، الصيغة، دار المطبوعات الشرقية 1984، بيروت.

منير البعلبكي، بهيج عثمان، شفيق جحا، المصور في التاريخ، ج7، ط 6، دار العلم للملايين 1999.

ميخائيل موسى ألوف البعلبكي، تاريخ بعلبك، ط2، المطبعة الأدبية- بيروت، 1904.

ناصر قنديل، 6 شباط الثورة التي لم تنته، الحقيقة برس، 1985.

نبيل خليل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، دار الفارابي 2008.

نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسين، هذا العالم العربي، دار العلم للملايين.

نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2/1973.

نديم شحادة، فرنسا والولايات المتحدة ومذهب الأمن اللبناني، نادي الفكر العربي.

نعيم قاسم (الشيخ)، حزب الله. المنهج.. التجربة.. المستقبل، ط 5، دار الهادي 2008.

نورمن فنكلستين، إسرائيل، فلسطين، لبنان: رحلة أميركي يهودي بحثاً عن الحقيقة والعدالة، ترجمة سماح ادريس، دار الآداب 2008.

هنري أبو خاطر، من وحي تاريخ الموارنة، بيروت 1919.

وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، معهد الانماء العربي، بيروت1982، ط3.

وديع بشور، سورية صنع دولة وولادة أمة، دار اليازجي، طبعة أولى، دمشق 1994.

وليد المعلم، سورية 1918-1958: التحدي والمواجهة، دار بابل للنشر، دمشق 1985.

يحيى بن سعد الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، تحقيق عبد السلام التدمري، طبعة جروس برس، طرابلس، 1989.

يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، دار النهار للنشر، بيروت 1980/ وسورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، 1983.

يوسف أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، دار الفارابي- بيروت 1982.

يوسف خطار الحلو، العاميات الشعبية في لبنان، دار الفارابي، بيروت 1979.

يوسف داغر، بطاركة لبنان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1958.

يوسف الدبس، الأب، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، بيروت 1905/ وتاريخ سورية الديني والدنيوي، 1903.

يوسف السودا، في سبيل الاستقلال، دار الريحاني، بيروت، 1967.

يوسف السودا، تاريخ لبنان الحضاري، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.

يوسف يمين، الأب، عصر الدويهي الكبير، منشورات رابطة البطريرك الدويهي الكبير الثقافية، 1990.

The Ottoman Route to State-Barkey Karen, Bandits and Bureaucrats:
, Ithaca, N.Y. : Cornell University Press, 1994.*Centralization*

e, L' appel 1940 -1942.*Memoires de guerr*Charles de Gaulle:

a, Edit. Sport-Turism,*Civilizatia Fenician*Constantin Daniel;
Bucuresti 1979.

.Politica, Bucuresti, 1988.*Zile fierbinti in Orient- dit*Craciun Ionescu:

h. Faculté*libanaise; Université Saint- Josep*Elie Safa, L'émigration
de Droit et des Sciences Economiques. Beyrouth, I960

,2007 Lamont Press,LTD*THE PRICE WE PAY*Franklin P. Lamb. Ph.

s, Imprim. Catholique,*La syrie, Precis historique*Henri Lammens: Beyrouth 1921.

t. Bucuresti 1992. *Palestina, Istorie Si presen*ILIE PUIA;

n 1960-*Besoins et possibilités de developpement au Liba*IRFED,: -1961.

Istoria lumii in date, Edit.enciclopedica romana. Bucuresti 1969.

Istoria Romaniei: Prof.Constantin Daicoviciu si Prof. Miron Constantinescu. Editura Didactica si pedagogica, Bucuresti 1969

, ed. Panckoucke, Paris, 1883, XVIII *Histoire universelle*Iustinus.

t, Oxford University Press,*The Modern Middle Eas*James L. Gelvin. 2005

s. Garnet Edition *Le Conflit Libanai*Kamal Hamdan;

. Vol 3, p751 –*Capitalul*Karl Marx:

Alphonse De Lamrttine. Voyaje en orient. vol I

*Witness and Martyr Faculty of*Leila Hawi Zod: William Hawi, , Université Saint Esprit, Kaslik, Lebanon 2004., *History*

, vol 1, Edit. M. Bethar-*Palestina Tara noastra*Marcel Weinberg: Romania 1935.

n-*Emile Edde and the territorial Integrity of Lebano*Meir Zamir: M.E.S, v14,1978.

0.*de 1790 a 192 Pouvoire et Societe au Jabal Amil*Mounzer Jaber:

*Topographie historique de la Syrie antique et*Rene Dussaud:
, ifpo, p68-69*medievale*

*Un Reformism Chiite, les ulemas du Gabal Amil de*Sabrina Mervin:
. Paris, 2000*la fin de l'empire Ottoman a l'indep*

.*The War Of Surprises and Deceptions*Samir El-Khadem (Adm);
Arab Inst. For East @ West Studies 2006.

i, Editura*Cei Sapte stilpi ai intelepciuni*T.E. Laurance.
Eminescu,1993, Bucuresti.

Notes

[1←]

ابن خلدون، المقدمة، فصل8/ ص 128

[2←]

كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، المقدمة.

[3←]

محمد دكروب، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان. ص 29.

[4←]

Maurice Godelier: Un Domaine conteste: L’antropologie Econ, p 297

[5←]

محمد دكروب، ن.م، ص6-7.

[6←]

سوف نستخدم اسم لبنان للدلالة على جبل لبنان والمناطق التي ألحقت به ليصبح الكيان اللبناني.

[7←]

لم يعتمد القناصل الفرنسيون والأجانب تسمية «جبل لبنان» التي أسقطها المؤرخون المعاصرون لحاجة سياسية. كان القناصل يسمونه جبل الدروز، والإمارة الدرزية.

[8←]

لقبوا بـ«المتاولة» أي الموالين للإمام علي بن أبي طالب.

[9←]

H. Lammens: les perses du Liban et l’origine des Metoualis, Mlanges de l’USJ, t, XIV, 1929، p 23-29.

[10←]

دومينيك شوفالييه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ص 67.

[11←]

M.G.S. Hodgson: art. «Duruz», Encyclopedie de l’Islam, 2e ed. T, II, p 647-650.

[12←]
ظـ دومينيك شوفالييه، ص68/

H. Laoust: «Remarques sur les expeditions du Kasrwan sous les premiers mamluks» Bouletin du muse de Beyrouth, t, IV, date 1940, p 93-115, et les Schismes dans l'Islam, Paris, 1965, p 256-257.

[13←]
دومينيك شوفالييه، المصدر السابق، ص 75.

[14←]
سعدون حمادة، تاريخ الشيعة، ج1، ص 79.

[15←]
J.B, Tavernier: Recueil de plusiers relations et traitez sing. et curieux, p75-76.

[16←]
دومينيك شوفالييه، ن. م، ص 77.

[17←]
Barkey Karen: Bandits and Bureaucrats, The Ottoman Route to St. Centr. 1994.

[18←]
ألبير داغر، لبنان كـ«ساحة حرب» دائمة، الأخبار5/12/2012.

[19←]
بنو عساف من أصل تركماني قدموا كسروان سنة 1306.

[20←]
سعدون حمادة، تاريخ الشيعة.ج2، ص

.Amediens ou Ameds.. Traditions franc. p 203 /17

[21←]
«جبل عامل»، نسبة إلى قبيلة عاملة القحطانية، التي خرجت من اليمن إلى أطراف الشام، قبل الميلاد بثلاثماية سنة على وجه التقريب، بعد حادثة سيل العرم.. وجبل عامل في ماضيه أكثر اتساعاً منه الآن فقد امتد نحو الجنوب، حتى طبرية محاذياً الأردن، وباتت جبال الجليل تنمى إليه. (د. علي حجازي، شاعر من جبل عامل).

[22←]
ياسين سويد، جبل عامل في عهد الإمارتين المعنية والشهابية، 1979.

[23←]
دومينيك شوفالييه، ن. م. ص193-194.

[24←]
أسامة أبو نحل، علاقة فخر الدين بالزعامات المحلية الفلسطينية.

[25←]
سليمان ظاهر (الشيخ)، تاريخ الشيعة، ص7-8.

[26←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص13-14.

[27←]
دومينيك شوفالييه، ن. م، ص 72.

[28←]
أسامة أبو النحل، الحكم الإقطاعي لمتاولة جبل عامل في العهد العثماني.

[29←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 72.

[30←]
مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ص 24.

[31←]
دومينيك شوفالييه، ن. م، ص74.

[32←]
فيليب حتي، تاريخ لبنان، 443.

[33←]
سعدون حمادة، تاريخ الشيعة، ج1، ص 64.

[34←]
دمنيكو ماغري، رحلة إلى جبل لبنان، ص 88.

[35←]
سعدون حمادة، ن. م، ج1، ص 26.

[36←]
تمارا الشلبي، شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية، ص 52-53.

[37←]
التي كان الرهبان يقيمونها للحجاج والرحالة الأوروبيين.

[38←]
دومينيك شوفالييه، ن. م، ص 433-434.

[39←]
موقع الأب أسطفان الدويهي.

[40←]
المصور في التاريخ، محالفة فخر الدين مع توسكانة، ج7، ص 34 – 36.

[41←]
يوسف يمين (الأب)، عصر الدويهي الكبير/عن موقع الدويهي.

[42←]
كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص34-35.

[43←]
تاريخ المطران الدبس، ج7 ص37.

[44←]
عصام شبارو، تاريخ بيروت.. ص 124.

[45←]
الشيخ سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة السياسي، ص14.

[46←]
المصور في التاريخ، ج 7، محالفة فخر الدين وعلي جانبولاد، ص 30-33.

[47←]
المصور في التاريخ، محالفة فخر الدين مع توسكانة، ص 34 – 36.

[48←]
عبدالله أبي عبدالله، المصدر السابق، ص 33-37.

[49←]
عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص163.

[50←]
أسامة أبو النحل، مصدر سابق.

[51←]
عبدالله أبي عبدالله، تاريخ الموارنة، ص38.

[52←]
أنيس النصولي، رسائل الأمير فخر الدين، ص 16.

[53←]
عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص164.

[54←]
فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث.. ص17.

[55←]
ميخائيل موسى ألوف، تاريخ بعلبك، ص68-70/ سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة السياسي، ص23.

[56←]
ياسين سويد، جبل عامل في عهد الإمارتين.. مصدر سابق.

[57←]
عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص165.

[58←]
سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة السياسي، ص23-26- 27.

[59←]
عصام شبارو، تاريخ بيروت، ص127.

[60←]
بولس قرألي (الخوري)، المجلة البطريركية، السنة 12 (1949) ص 87.

[61←]
موقع مؤسسة الأب أسطفان الدويهي.

[62←]
ياسين سويد، جبل عامل في عهد الإمارتين المعنية والشهابية.

[63←]
جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، ص95.

[64←]
عن موقع آل الخازن.

[65←]
سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة السياسي، ص 30.

[66←]
عيسى اسكندر المعلوف، مرجع سابق، ص357.

[67←]
ياسين سويد، جبل عامل في عهد الإمارتين المعنية والشهابية.

[68←]
يوسف الدبس، تاريخ سورية، م 7 ص195

[69←]
موقع مؤسسة الأب الدويهي.

[70←]
انظر سعدون حمادة، ن. م، ج2، ص98-102.

[71←]
شبارو، مصدر سابق، ص 129.

[72←]
ياسين سويد، جبل عامل في عهد الإمارتين.. نقلاً عن محمد جابر آل صفا.

[73←]
ميخائيل ألوف، تاريخ بعلبك، ص73.

[74←]
الفرنسيسكان والموارنة بعد القرن الخامس عشر: عن موقع زينيت.

[75←]
عبدالله أبي عبدالله، مصدر سابق، ص 133-134/عن الخوري بطرس غالب.

[76←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 112-114

[77←]
المصدر نفسه، ص 59، الهامش.

[78←]
انظر موقع الدويهي.

[79←]
سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة السياسي، ص111.

[80←]
المصدر نفسه، ص30.

[81←]
ميخائيل موسى ألوف، تاريخ بعلبك، ص74.

[82←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 121.

[83←]
- مسعود ضاهر، ن. م، ص

Joseph Hajjar: Le Christianism En Orient, p 20 /120

[84←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 125.

[85←]
المصدر السابق، ص ص 127.

[86←]
مسعود ضاهر، ص129.

[87←]

انظر مسعود ضاهر، ن. م، ص 130-131/ نقلاً عن مراسلات.

[88←]
مسعود ضاهر، ص 188.

[89←]
سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة، ص 115.

[90←]
عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص185.

[91←]
سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة.. ص115/ ألوف، تاريخ بعلبك، ص74-75.

[92←]
الدبس، في تاريخ سورية، م 7 ص213.

[93←]
ظاهر، تاريخ الشيعة.. /الشدياق، أخبار الأعيان، ص111-112؛ وتاريخ سورية، م 7 ص316.

[94←]
مسعود ضاهر، ص 56.

[95←]
يوسف يزبك، أوراق لبنانية، ص 277.

[96←]
عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، م1، ص 49-52/ مسعود ضاهر، ن. م، ص 59-60.

[97←]
فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص 475-482.

[98←]
سليم هشي، تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمراء وادي التيم، ص 88-89.

[99←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 58-63.

[100←]

ولاية غزير، عن موقع آل حبيش.

[101←]
مسعود ضاهر، ص 73.

[102←]
المصدر نفسه، ص 76.

[103←]
عبدالله أبي عبدالله، المصدر نفسه، ص18.

[104←]
المارونية في أمسها، مرجع سابق، ص.73.

[105←]
خير قبلان المر، زحلة مدينة المتصرفية، ص58-60.

[106←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 87.

[107←]
مسعود ظاهر، ن.م. ص 79-81/ حيدر الشهابي ص14/والشدياق ص315.

[108←]
مسعود ضاهر، ص 99.

[109←]
سلمان فلاح، الفئوية أو الصراع الحزبي الداخلي في الطائفة الدرزية، موقع مجلة العمامة.

[110←]
مسعود ضاهر، ص 88.

[111←]
يقول دومينيك شوفالييه، «نجد أن أسرة جنبلاط، لا تحكم الشوف إلا منذ بضع سنوات بعد قيامها باغتيال مشايخ آل القاضي المقاطعجية السابقين» (شوفالييه، ن.م. هامش ص185/ نقلاً عن بورييه).

[112←]
عن حيدر الشهابي، ص 15.

[113←]
مسعود ضاهر، ن.م، ص 94/عن عادل اسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية.

[114←]
عبدالله أبي عبدالله، تاريخ الموارنة، و..ج3، ص80.

[115←]
مسعود ضاهر، ن.م. ص 97.

[116←]
سلمان فلاح، ن.م.

[117←]
علي سليم (الشيخ)، نظرة أولية في الديموغرافيا اللبنانية، عن موقع اللقاء.

[118←]
عائلة مرعب كردية الأصل، من أكراد الرشواني التي كانت تعيش قبائلها بين مرعش وبسناق.

[119←]
عن موقع القبيات، رحلة لوكروا إلى سوريا، إعداد د. جوزف عبدالله.

[120←]
علي سليم، المصدر السابق.

[121←]
يوسف الدبس (المطران)، تاريخ سورية، ص 408.

[122←]
انظر خير قبلان المر، زحلة مدينة المتصرفية، ص61-62.

[123←]
خير قبلان المر، المصدر نفسه. ص 77.

[124←]
حتي، تاريخ لبنان، ص 444.

[125←]
مسعود ضاهر، ص 291-293.

[126←]
ياسين سويد، جبل عامل في عهد الإمارتين المعنية والشهابية.

[127←]
ميخائيل موسى ألوف، تاريخ بعلبك، ص75.

[128←]
ياسين سويد، المصدر نفسه.

[129←]
مسعود ضاهر، ن.م، ص 198- 199.

[130←]
حيدر الشهابي، م.س، ص 120.

[131←]
يوسف خطار الحلو، العاميات الشعبية في لبنان، ص27.

[132←]
يوسف يمين، عصر الدويهي.

[133←]
المصدر السابق.

[134←]
الدبس، تاريخ سورية، ص 420.

[135←]
سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة السياسي، ص112.

[136←]
الدبس، تاريخ سورية، ص 433.

[137←]
ميخائيل موسى ألوف، تاريخ بعلبك، ص76.

[138←]
خير قبلان المر، زحلة مدينة المتصرفية، ص78-79.

[139←]
الدبس، تاريخ سورية، ص 422.

[140←]
المصدر السابق، م 7 ص388.

[141←]
ميخائيل موسى ألوف، تاريخ بعلبك، ص77.

[142←]
عيسى اسكندر المعلوف، دواني.. ص 297.

[143←]
ياسين، تاريخ الجنوب، ص 71-74-75 /وتاريخ حيدر الشهابي، ج1، ص91.

[144←]
يوسف الدبس، مصدر سابق، ص400.

[145←]
عبدالله أبي عبدالله، ج3، ص 133.

[146←]
مسعود ضاهر، ص 196.

[147←]
دومينيك شوفالييه، م. س، ص 75.

[148←]
عبدالله أبي عبدالله، ج3، ص 114-115.

[149←]
J.B, Tavernier: Recueil de plusiers relations et traitez sing. et curieux, p75-76.

[150←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 77.

[151←]
مسعود ضاهر، ن.م، ص219.

[152←]
المصدر نفسه، ص 237.

[153←]
عبدالله أبي عبدالله، تاريخ الموارنة، ج3، ص136-137.

[154←]
كانت الحرب مشتعلة بين الأتراك والروس، وكان للروس خمس سفن حربية على الشاطئ السوري.

[155←]
شبارو، المصدر نفسه، ص 134.

[156←]
طنوس الشدياق، مرجع سابق، ص 353.

[157←]
- مسعود ضاهر،ن.م، ص

Henri Lammens: La Syrie, T2, p96-102 /203

[158←]
شبارو، تاريخ بيروت، ص134-135.

[159←]
ميخائيل موسى ألوف، تاريخ بعلبك، ص77.

[160←]
سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة، ص37.

[161←]
مسعود ضاهر، ص 198/ تاريخ الأمراء الشهابيين.. ص 135.

[162←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 204/الشهابي، ن. م، ص 139-141.

[163←]
ضاهر، ن. م، ص208-209/الشدياق، ن. م، ص 140-141/ الشهابي، ن. م، ص 148-150.

[164←]

اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص 213.

[165←]
أسامة أبو نحل، المصدر السابق.

[166←]
- Lortet: La Syrie d'aujourd'hui, p,152/تمارا الشلبي، شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية.

[167←]
أسامة أبو نحل، الحكومات الإقطاعية لمتاولة جبل عامل.

[168←]
سليمان ظاهر، المصدر السابق، ص31-32.

[169←]
خير المر، زحلة مدينة المتصرفية، ص80.

[170←]
ميخائيل ألوف، ن.م، ص 78.

[171←]
سليمان ظاهر، ن.م، ص39-40.

[172←]
علي سليم، المصدر السابق.

[173←]

Istoria romaniei. P 61-64.

[174←]
انظر حسن الأمين، صراعات في الشرق.. ص226-230.

[175←]
لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص 45-47.

[176←]
ق.م. بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي.. ص 94-95.

[177←]

دومينيك شوفالييه، ن.م، ص 199.

[178←]
من مقدمة نبيل هادي لكتاب يوسف خطار الحلو، العاميات الشعبية في لبنان، ص 7.

[179←]
أنظر: ميخائيل ألوف، المصدر السابق، ص89.

[180←]
بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص 94-95.

[181←]
يوسف خطار الحلو، المصدر نفسه، ص28.

[182←]
محمد كرد علي، خطط الشام، ص، 9 و22.

[183←]
شبارو، تاريخ بيروت.. ص 135.

[184←]
سلمان فلاح، أكبر زعيم درزي.. مجلة العمامة، تصفح 3-10-2010.

[185←]
سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة، ص43-44.

[186←]
أكرم حسون، مجلة العمامة.

[187←]
دومينيك شوفالييه، ن. م، ص 208.

[188←]
ميخائيل ألوف، تاريخ بعلبك، ص79.

[189←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 214.

[190←]

المارونية السياسية. مركز السفير للمعلومات، ص15.

[191←]
طوني مفرج، المصدر السابق، ص144.

[192←]
عبدالله أبي عبدالله، تاريخ الموارنة.. ج3، ص158.

[193←]
فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص 503.

[194←]
لوتسكي، المصدر نفسه، ص 76-77.

[195←]
مسعود ضاهر، المصدر لسابق، ص 27.

[196←]
دومينيك شوفالييه، ن. م، ص 98.

[197←]
مسعود ضاهر، ن.م، ص 357.

[198←]
د. شوفالييه، ن. م، ص193-194.

[199←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 359

[200←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 224.

[201←]
د. شوفالييه، ص ص 206-211.

[202←]
المصدر نفسه، ص208.

[203←]

مسعود ضاهر، هامش ص 81.

[204←]

مسعود ضاهر، ص 306.

[205←]

المصدر نفسه، ص 285.

[206←]

James L. Gelvin. The Modern Middle East, Oxford University Press, 2005.

[207←]

فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، ص30.

[208←]

المصدر نفسه، ص 31-37.

[209←]

راجع العاميات الشعبية في لبنان، يوسف خطار الحلو، ص31-32.

[210←]

المصدر نفسه، ص35-39.

[211←]

كانت بلاد جبيل مهمة لكونها منتجاً أساسياً للحرير، ولكون مواسمها وفيرة الغلة.

[212←]

يوسف خطار الحلو، العاميات، ص 65-66.

[213←]

فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص 505.

[214←]

يوسف خطار الحلو، ن. م، ص 78، نقلاً عن يوسف الدبس، تاريخ سورية.

[215←]

د. شوفالييه، ن. م، ص، 215.

[216←]

سليمان ظاهر، تاريخ الشيعة السياسي، ص47.

[217←]

خير قبلان المر، تاريخ زحلة السياسي، ص44.

[218←]

عصام شبارو، ن. م، ص 151.

[219←]

أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص 17.

[220←]

عبدالله أبي عبدالله، تاريخ الموارنة.. ص 239.

[221←]

المصدر السابق.

[222←]

فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص 519.

[223←]

عصام شبارو، تاريخ بيروت، ص 150- 152.

[224←]

د. شوفالييه، ن. م، ص 226.

[225←]

حيدر الشهابي، تاريخ..، ص 1295.

[226←]

عمرو صالح، عروبة مصر، مصدر سابق.

[227←]

مسعود ضاهر، م. س. ص ص 313-315.

[228←]

حتي، المصدر السابق، ص 513.

[229←]

مسعود ضاهر، ن. م، ص

Pierre Dib: L'Eglise Maronite,T2. P170-176. /192

[230←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 317/ عن

Charles Roux: L'Egypte de 1801-1882, p 219

[231←]
يوسف الحلو، ن. م، ص 87.

[232←]
ميخائيل ألوف، تاريخ بعلبك، ص83.

[233←]
حتي، مصدر سابق، ص 513.

[234←]
عادل اسماعيل، الوثائق.. م7، ص327-333/ مسعود ضاهر، ص 309.

[235←]
جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، ص 117-118.

[236←]
مسعود ضاهر، ص 116.

[237←]
عادل اسماعيل، الوثائق، م9، ص 51/ مسعود ضاهر، ص 311.

[238←]
سعدون حمادة،ج1، ص525.

[239←]
أسامة أبو نحل، الحكومات الإقطاعية.

[240←]
د. شوفالييه، ص 336- 338.

[241←]

شبارو، تاريخ بيروت.. ص 154-155-156.

[242←]
عبدالله أبي عبدالله، المصدر نفسه، ص 252- 259.

[243←]
أسامة أبو نحل، المصدر نفسه.

[244←]
إميل توما، الحركات الاجتماعية في الإسلام، ص177.

[245←]
عبد الله أبي عبدالله،، ج3، ص 253.

[246←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 290-291.

[247←]
مسعود ضاهر، ص251/ عن عادل إسماعيل، الوثائق القنصلية والدبلوماسية.

[248←]
د. شوفالييه، ن.م، ص 203-204.

[249←]
المصدر نفسه، ص 214.

[250←]
د. شوفالييه ص 368-370.

[251←]
د. شوفالييه، ن. م، ص381-382.

[252←]
ن. م، ص 468.

[253←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 299-300.

[254←]

المصدر السابق، ص 457- 461.

[255←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 464-465.

[256←]
كان نعمان وسعيد قد لجآ إلى مصر بعد قتل والدهما، وكان محمد علي يرعاهما لضمان ولاء بشير الثاني، وأعادهما إلى الجبل إبان الحملة الإنكليزية ليطالبا بأملاكهما.

[257←]
د. شوفالييه، ن. م، ص302.

[258←]
المصدر نفسه، ص 240/ عن المراسلة التجارية.

[259←]
عبدالله أبي عبدالله، المصدر السابق ج4، ص28.

[260←]
شوفالييه، ص302/ برقية من بالمرستون إلى الخارجية الأميركية، 15 تموز 1841.

[261←]
شبارو، المصدر السابق، ص159.

[262←]
أحمد بيضون، البعد التاريخي للحرب الأهلية.

[263←]
طوني مفرج، الموسوعة الدينية.. ص146 حتى 147.

[264←]
شوفالييه، ص 317-318.

[265←]
ن. م، ص 320 هامش/رسالة من الأب بلانشيه.

[266←]
رسالة إلى القنصل الفرنسي، شوفالييه، ص321-322، الهامش.

[267←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 259.

[268←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 327.

[269←]
د. شوفالييه، ن، م، ص 195 الهامش.

[270←]
مسعود ضاهر، م. س، ص 522.

[271←]
M. L. Leboyer; Le role hist. de la monnaie de banque, An. E.S.C, XXIII, p1-8.

[272←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 352.

[273←]
د. شوفالييه، ن. م، ص422.

[274←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 39.

[275←]
سركيس أبو زيد، عروبة يوسف كرم، ص 17/ نقلاً عن الرحالة أوركوهارت.

[276←]
أنظر شوفالييه، ن. م. ص 363-364- 417- 470-475.

[277←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 474.

[278←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 39-40.

[279←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 364.

[280←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 52.

[281←]
د. شوفالييه، ن. م، ص475.

[282←]
كنوز لبنان المرصودة بقلم باحث لبناني مقيم بمصر، طبع في القاهرة 1907.

[283←]
شوفالييه، هامش ص 478.

[284←]
فيليب حتي، المصدر نفسه، ص 521- 531.

[285←]
د. شوفالييه، ن. م، ص481-482.

[286←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 483- 485.

[287←]
طلال منجد، جذور التدخل الخارجي في لبنان، مجلة التمدن. 8-10-2010.

[288←]
حسب تقرير للقنصل الإنكليزي مور إلى السفير البريطاني في الآستانة.

[289←]
خير المر، المصدر نفسه، ص 85-88.

[290←]
خير المر، المصدر نفسه. ص 97-88/ أسطفان بشعلاني، يوسف بك كرم.

[291←]
هو المبشر البروتستانتي الإنكليزي تشارل هنري تشرشل من عائلة مارلبورو المشهورة. جاء بصفته ضابطاً في الجيش الذي حارب إبراهيم باشا، واشترى مزرعة في حوارة (بين بتاتر وشملان)، وأنشأ فيها مدرسة صغيرة (عرفت بمدرسة الجواسيس)، كان المواطنون يعرفونه بتشرشر بيك.

[292←]

فيليب حتي، مصدر سابق، 523.

[293←]
أحمد بيضون، المصدر السابق.

[294←]
فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، ص62.

[295←]
سعدون حمادة، تاريخ الشيعة، ج1، ص539/ العقد المنضد، ص 98.

[296←]
Cf. M. Emerit: «La crise syrienne et l,expansion economique Francaise en 1860», Rev. Histor, CCVII, 1952, p 213-221.

[297←]
د. شوفالييه، ن. م، ص 493.

[298←]
طلال منجد، المصدر السابق.

[299←]
عصام شبارو، المصدر نفسه، ص 161.

[300←]
د. شوفالييه، ص 493.

[301←]
شبارو، المصدر السابق، ص 163.

[302←]
خير المر، تاريخ زحلة، ص110.

[303←]
طلال منجد، المصدر السابق.

[304←]
خير المر، تاريخ زحلة السياسي، ص115.

[305←]
المصدر نفسه. ص116.

[306←]
سركيس أبو زيد، عروبة يوسف بك كرم، ص 26-30.

[307←]
سركيس أبو زيد، ص 34-37/ عن فرنسا والموارنة.

[308←]
المصدر نفسه، ص 40.

[309←]
أنطوان ضو الأب، حوادث 1860 في لبنان ودمشق، ص 563-567.

[310←]
سركيس أبو زيد، ن. م، ص 44.

[311←]
دومينيك شوفالييه، م. س، ص500.

[312←]
فيليب حتي، المصدر السابق، ص 539.

[313←]
كمال الصليبي، الوحدة الوطنية والنظام الطائفي في لبنان، ص23.

[314←]
عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914)، ص 322-323.

[315←]
علي عبد فتوني، ن. م، ص

Adel Ismail: documents.. T 30K p 34-35 /42

[316←]
المارونية السياسية، مركز السفير للمعلومات، ص19.

[317←]

نديم شحادة، فرنسا والولايات المتحدة ومذهب الأمن اللبناني، نادي الفكر العربي، 19-10-2010.

[318←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص80.

[319←]
جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، ص141.

[320←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 85.

[321←]
فيليب حتي، المصدر نفسه، ص 545.

[322←]
مسعود ضاهر، ص 269_ 270.

[323←]
Ilie Puia: Palestina-istorie si present.Bucuresti 1992, p44.

[324←]
أنظر سركيس أبو زيد، ن. م، ص47-48.

[325←]
عبدالله أبي عبدالله، تاريخ الموارنة.. ج4، ص 140.

[326←]
خير المر، تاريخ زحلة السياسي، ص134.

[327←]
عصام شبارو، ن. م. ص 187.

[328←]
جهاد بنوت، المصدر السابق. ص144.

[329←]
سركيس أبو زيد، ن. م، ص ص 68-83.

[330←]

المصدر نفسه، ص 72-73/ زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، ص 197.

[331←]
المصدر نفسه، ص 74.

[332←]
خير المر، تاريخ زحلة السياسي، ص160.

[333←]
جهاد بنوت، المصدر السابق. ص141.

[334←]
تمارا الشلبي، المصدر السابق، ص64.

[335←]
شبارو، المصدر السابق، ص 190.

[336←]
طرابلسي، المصدر السابق، ص 94-101.

[337←]
شبارو، المصدر السابق، ص 222.

[338←]
IRFED: Besoins et possibilités de developpement au Liban, p. 49.

[339←]
روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800 - 1914، ص 230-234.

[340←]
فؤاد شبقلو، المهجرون «ضحايا المخطط الانعزالي»، ص 21، نقلاً عن م. جوبلين «مشكلة لبنان».

[341←]
شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 – 1914، ص 60.

[342←]
خير المر، تاريخ زحلة السياسي، ص161.

[343←]

دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ص158.

[344←]
جورج قرم، إشكالية تاريخ لبنان من نشوء الإسلام إلى إعلان دولة لبنان الكبير، الأخبار18/5/2010.

[345←]
إميل توما، المصدر السابق، ص154-155.

[346←]
فيليب حتي، مصدر سابق، ص 580.

[347←]
محمد المرباط، مصادر الفكر العلماني العربي منذ مطلع القرن 18، الحوار المتمدن، 17-12-2009.

[348←]
جميل جبر، يوسف السودا، رمز العنفوان الوطني، ص40-46.

[349←]
عصام شبارو، المصدر نفسه، ص 222.

[350←]
جهاد بنوت، المصدر السابق. ص158.

[351←]
عصام شبارو، ن. م، ص 224.

[352←]
محمد المرباط، مصادر الفكر العلماني.. المصدر السابق.

[353←]
اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر، المؤتمر العربي الأول، ص 113-119/ وحتي 583.

[354←]
توفيق برو، العرب والترك في عهد الدستور العثماني، ص513.

[355←]
عصام شبارو، ص 230-234.

[356←]

فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، ص 86.

[357←]
خير المر، تاريخ زحلة السياسي، ص162.

[358←]
عصام شبارو، مصدر سابق، ص222.

[359←]
جميل جبر، يوسف السودا.. ص 48-49.

[360←]
خير المر، المصدر السابق، ص 364.

[361←]
خير المر، المصدر السابق، ص355.

[362←]
كانت نتائج مؤتمر باريس خيراً على الجميع، ولم يكن ممكناً فهم سر مشاركة كامل الأسعد لولا سهل الحولة!

[363←]
عصام شبارو، ن.م، ص 233-234.

[364←]
ف.ر، عشيرتان مارونيتان.. جريدة المستقبل، 18 أيار 2007.

[365←]
تمارا الشلبي، شيعة جبل عامل، ص

. Mounzer Jaber: Pouvoir et societe p,237/67-68

[366←]
من مذكرات أحمد جمال باشا وأحمد رضا، وعلي الزين/ عن تمارا الشلبي المصدر السابق، ص105.

[367←]
Abdallah el Mallah: The system of Moutasarrifiat rule. Universitary.

[368←]
جميل جبر، يوسف السودا... ص 56 الهامش.

[369←]

عبد الحسين شرف الدين السيد، بغية الراغبين في سلسلة آل شرف الدين، ج2، ص 14.

[370←]

كان عبد العزيز المصري يعمل منذ 1908 في الحركة الوطنية العربية منذ شارك في تأسيس العربية الفتاة، وجمعية القحطانية سنة 1909، وجمعية العهد 1913. وكان حذراً جداً من الأتراك والفرنسيين والإنكليز، ولقد ذكر جمال باشا في مذكراته أن عزيز المصري كان يتهم كل عربي بالخيانة إذا قبل ما هو أقل من الاستقلال.

[371←]

Marcel Weinberg: Palestina Tara noastra, vol 1, P37.

[372←]

فيليب حتي، ن. م، ص

Frank A. Ross, C.Luther Fry and Elbridge Sibleg /594 -591

[373←]

إسكندر رياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، ص 11-15.

[374←]

عصـــام نعمـــان، المسكوت عنه من أسس السلطة في لبنان، 2001.

[375←]

جميل جبر، المصدر السابق. ص58.

[376←]

خير قبلان المر، تاريخ زحلة السياسي، ص409.

[377←]

بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج1، ص92.

[378←]

تمارا الشلبي، المصدر السابق، ص 138-130.

[379←]

عصام شبارو، تاريخ بيروت.. ص 254.

[380←]

جميل جبر، المصدر نفسه، ص 64.

[381←]
خير المر، المصدر السابق، ص413.

[382←]
ظافر بن خضراء، الصراع على المياه بين العرب واسرائيل، ص 81.

[383←]
أدمون صعب، تنازلوا من أجل لبنان قبل فوات الأوان! جريدة النهار4-4-2008.

[384←]
خير المر، المصدر نفسه، ص432.

[385←]
شبارو، المصدر السابق، ص 259.

[386←]
خير المر، المصدر السابق، ص432.

[387←]
من تقرير يوسف السودا إلى غورو في 26-11-1919، عن جميل جبر، المصدر السابق. ص67.

[388←]
لجنة أرسلت 1919 للتحقق من رأي أهل البلاد من الخطط المعدة لبلاد الشام، وعادت سنة 1922، وقد أنجزت لجنة كراين– كينغ مهمتها، ونظمت تقريراً اعترض عليه الفرنسيون بشدة، لذلك لم يعلن إلا بعد أن نشرته جريدة التايمز الأميركية عام 1922، وقد تضمن عدة نقاط منها: إن ثلاثة أرباع السكان أجمعوا على مطالب المؤتمر السوري العام وهم يطالبون باستقلال سورية وتوحيدها، كما أوصت اللجنة بالمحافظة على وحدة سورية مع فلسطين، دون جعلها وطناً لليهود، وبمنح لبنان الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية. وبينت اللجنة أن إجماع الرأي في سورية برفض الانتداب، والفرنسي منه على وجه التحديد.

[389←]
سميح شبيب، محمد عزة دروزة، تسعون عاماً من الكفاح. مجلة شؤون فلسطينية، العدد 118.

[390←]
وديع بشور، سورية صنع دولة وولادة أمة، ص 316.

[391←]
Mounzer Jaber: Pouvoire et Societe au Jabal Amil de 1790 a 1920.. p 144

[392←]

محمد السماك، الصهيونية المسيحية، ص126.

[393←]
محمد جابر آل صفا، المصدر السابق، ص228.

[394←]
جهاد بنوت، المصدر السابق. ص241.

[395←]
المصدر السابق. ص244-245.

[396←]
خير المر، المصدر السابق. ص446

[397←]
جميل جبر، المصدر السابق. ص 72.

[398←]
فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص 597.

[399←]
جميل جبر، المصدر نفسه. ص73.

[400←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب في لبنان كل 15 عاماً، ص10-11.

[401←]
جورج فريحة، مع بشير، ص 13.

[402←]
عبداله أبي عبدالله، تاريخ الموارنة.. ج4، ص 99-100.

[403←]
فيليب حتي، المصدر السابق، ص 596.

[404←]
جميل جبر، المصدر السابق. ص69.

[405←]

فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 142-143.

[406←]
صحيفة السفير اللبنانية- 16-3-2009.

[407←]
المصدر، وليد المعلم، سورية 1918-1958: التحدي والمواجهة.

[408←]
انظر فواز طرابلسي، المصدر نفسه، ص155.

[409←]
تمارا الشلبي، المصدر نفسه، ص 242-255.

[410←]
عن موقع المجلس النيابي.

[411←]
جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، ص 31.

[412←]
علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، ص 77.

[413←]
شارل دباس، الأرثوذوكسي الذي كان أول رئيس.. السفير 16-3-2009.

[414←]
17 رئيساً للبنان، جريدة النهار اللبنانيّة، 26 أيلول 2007.

[415←]
جميل جبر، المصدر السابق. ص103.

[416←]
حسان حلاق، الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم في لبنان، ص 232.

[417←]
17 رئيساً للبنان، جريدة النهار اللبنانيّة، 26 أيلول 2007.

[418←]

شارل دباس، الأرثوذوكسي.. السفير مصدر سابق.

[419←]
تمارا الشلبي، مصدر سابق، ص 196.

[420←]
أنطون سعادة، غاية الحزب وشرح المبادئ، عن موقع الحزب السوري القومي الاجتماعي.

[421←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 163.

[422←]
17 رئيساً للبنان في مهب المساومات، مصدر سابق.

[423←]
جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، ص286.

[424←]
جميل جبر، المصدر السابق، ص122.

[425←]
فواز طرابلسي، ن.م، ص 165.

[426←]
ظافر بن خضراء، الصراع على المياه بين العرب واسرائيل، ص33.

[427←]
انظر طرابلسي، المصدر السابق، ص 173.

[428←]
علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، ص 89-90.

[429←]
Craciun Ionescu: Zile fierbinti in Orient. P107.\\.Politica,Bucuresti,1988,P107.

[430←]
عبد الرحمن البيطار، الوحدة السورية اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسي.

[431←]

حنا خباز وجورج حداد، فارس الخوري/ جورج حداد، سورية ولبنان في نصف قرن، ص 108.

[432←]
صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 41.

[433←]
زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث، ص 265، 311.

[434←]
عبد الرحمن البيطار، المصدر السابق.

[435←]
أحمد حطيط، الوافي.. ص 89./ لبيب عبد الساتر، التاريخ المعاصر.. ص 214.

[436←]
عبد الرحمن البيطار، المصدر نفسه.

[437←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب.. ص10/ عن قبل وبعد لإسكندر رياشي.

[438←]
ظافر بن خضراء، الصراع على المياه.. ص33 و63.

[439←]
أحمد حطيط وآخرون، الوافي، ص 93.

[440←]
حسان حلاق، دراسات، ص 192، عن مذكرات ديغول، جـ1/ 412.

[441←]
أنيس صايغ ، لبنان الطائفي، ص 154.

[442←]
Charles de Gaulle: Memoires de guerre, L'appel 1940 -1942.P.163

[443←]
Camile Chamoun : Crize au Moyen -Orient, P.103.

[444←]

لبيب عبد الساتر، التاريخ، ص 216.

[445←]
سعيد مراد، الحركة الوحدوية.. ص 228.

[446←]
مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال، الميثاق، الصيغة، ص 125-126.

[447←]
نجيب الأرمنازي، سورية، ص 157.

[448←]
سعيد مراد، الحركة الوحدوية، ص 290.

[449←]
سعيد مراد، الحركة الوحدوية.. ص 293-294.

[450←]
Catroux , G: Dans la Bataille de Mediterrannee, Paris, 1949.

[451←]
عبد الرحمن البيطار، المصدر السابق.

[452←]
مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال.. ص 137/ وبشارة الخوري، حقائق لبنانية، جـ3/13.

[453←]
حسان حلاق، دراسات، ص 199-200/ وبيار زيادة ، التاريخ...، ص 76.

[454←]
حسان حلاق، دراسات، ص 210.

[455←]
سعيد مراد، الحركة الوحدوية، ص 297.

[456←]
لبيب عبد الساتر، التاريخ المعاصر، ص 217/ وسعيد مراد، الحركة الوحدوية، ص 217.

[457←]

Camile Chamoun: Crize au Monyen-Orient, P.106

[458←]

Youssef Yazbeck: Echos du Liban, No. 19, P25.

[459←]

محمد جميل بيهم، النزعات السياسية في لبنان، ص 21-22.

[460←]

كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، ص 21-22.

[461←]

بشارة الخوري، حقائق لبنانية، جـ2، ص 21.

[462←]

خالد العظم، مذكرات، جـ2، ص 11- 13.

[463←]

كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 218-219.

[464←]

عبد الرحمن البيطار، المصدر السابق.

[465←]

محاضر مجلس النواب اللبناني، 20/9/1943- 19/10/1944، ص 35.

[466←]

منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص 52-53.

[467←]

بشارة الخوري أول رئيس جمهورية في عهد الاستقلال، المصدر السابق.

[468←]

بيار الجميّل، لبنان واقع ومرتجى، ص 97-99.

[469←]

صلاح العقاد، المشرق، 64-65.

[470←]

نجيب الأرمنازي، المصدر نفسه، ص194-195.

[471←]
فوزي أبو دياب، المصدر السابق، ص51.

[472←]
أحمد حطيط وآخرون، المصدر نفسه، ص110-113.

[473←]
نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص 15.

[474←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، الهامش 21، ص 218.

[475←]
ياسين سويد، حقائق موثقة من تاريخ لبنان، صحيفة السفير اللبنانية 12/3/2008.

[476←]
جهاد بنوت، المصدر السابق. ص300.

[477←]
تمارا الشلبي، مصدر سابق، ص 260.

[478←]
مسعود ظاهر، لبنان... ص106-109.

[479←]
فادي توفيق، رؤساء لبنان.. النهار 29/8/2004، وكلير شكر، جنون التدخل في الانتخابات، السفير 5/6/2009.

[480←]
أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص26/عن هوفهانسيان، النضال التحرري في لبنان 1939-1958.

[481←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 193.

[482←]
أهالي القرى السبع ينتمون إلى الطائفة الشيعية، واعتبروا لاجئين حتى اعترفت بهم الحكومة اللبنانية بعد اتفاق الطائف.

[483←]
مجلة الجيش اللبناني، 1/8/2006.

[484←]
مجموعة من الإعلاميين الصهاينة، انهيار الحلم الإسرائيلي في لبنان، ص 96.

[485←]
نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص 21.

[486←]
أنفقت قوات الحلفاء 76 مليون استرليني في سورية ولبنان.

[487←]
فواز طرابلسي،ن. م، ص ص 196 - 200.

[488←]
Dagher Albert: L'Etat et L'economie au Liban, 1975, p.17.

[489←]
ألبير داغر، بعض ريف جبل لبنان الشمالي في قرن، الأخبار 21/11/2013.

[490←]
وزارة التصميم، دائرة الإحصاء المركزي، مسح لعينة من القوى العاملة في لبنان 1972، م1، ص72.

[491←]
ألبير داغر، التهيئة للحرب الأهلية (1975-1990)، صحيفة الأخبار 6/5/2014.

[492←]
انظر، فواز طرابلسي، ن. م، ص 218-219.

[493←]
خالد العظم، مذكرات، م1/368-377.

[494←]
عبد الرحمن البيطار، المصدر السابق.

[495←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 194-195.

[496←]
بشير موصللي، حياة الزعيم أنطون سعادة. موقع الحزب السوري القومي الاجتماعي، منفذية حمص.

[497←]
زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص 268.

[498←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب، ص 38-41/عن هوفهانسيان، النضال التحرري في لبنان.

[499←]
أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص26-27..

[500←]
المصدر السابق، ص 31-29.

[501←]
أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص114.

[502←]
نقولا ناصيف، المكتب الثاني، ص40-41.

[503←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب.. ص49.

[504←]
لم يعد إلا بعد أن أصدر الرئيس شهاب عفواً عنه وعن رينيه معوض ونحو 35 شخصاً من أنصارهما.

[505←]
ديما شريف. الأخبار، 31 أيار 2008.

[506←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 224.

[507←]
أحمد زين الدين، ن. م، ص16-17/رسالة من السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية 1/3/1954.

[508←]
ديما شريف. الأخبار، 31 أيار 2008.

[509←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب.. ص50.

[510←]
نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص 42.

[511←]
أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص50-51.

[512←]
نقولا ناصيف، المصدر السابق، ص 41.

[513←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 35 / مقابلة مع اللواء سامي الخطيب.

[514←]
مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 314.

[515←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 227.

[516←]
جميل جبر، يوسف السودا، ص162.

[517←]
مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ص 319

[518←]
في مؤتمر الحزب سنة 1968، أجرى الحزب القومي مراجعة لموقفه من ثورة 1958، واعتبره خطأ تاريخياً.

[519←]
مايلز كوبلنز، ن.م، ص 320

[520←]
نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص 41.

[521←]
المصدر نفسه، ص 160.

[522←]
المصدر نفسه، ص 59.

[523←]
أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص115/ عن ألان مينارغ، أسرار حرب لبنان.

[524←]
نبيل خليل، ملف الانقلابات.. ص130-131/ عن إحدى الوثائق الفرنسية بتاريخ 15 تموز 1958.

[525←]
أحمد زين الدين، المصدر نفسه، ص63-64.

[526←]
جميل جبر، المصدر السابق. ص 163.

[527←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق،ص 235.

[528←]
نقولا ناصيف، المصدر نفسه، ص 44 و47 و64.

[529←]
نقولا ناصيف، م. س، ص 54 و78.

[530←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص78.

[531←]
المصدر نفسه، ص 83/ مقابلة مع هيام عبدالله محسن.

[532←]
المصدر نفسه، ص 74.

[533←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 169-171.

[534←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 241.

[535←]
نقولا ناصيف، المكتب الثاني.. ص 115-118.

[536←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 122-123.

[537←]
فواز طرابلسي، م. س، ص 242.

[538←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 139.

[539←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 173.

[540←]

Ilie Puia: Palestina-istorie si present, p128.

[541←]
نقولا ناصيف، المكتب الثاني ، ص 144-145.

[542←]
فواز طرابلسي، ن.م، ص 248

[543←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 250.

[544←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 257.

[545←]
هكذا كسروا البنك، مجلة التايم الأميركية 26/11/1966.

[546←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 238.

[547←]
سوف يصبح لاحقاً قائد جيش عملاء «إسرائيل» في الجنوب.

[548←]
نقولا ناصيف، ن.م، ص 225-231.

[549←]

Ilie Puia: Palestina-istorie si present, p129

[550←]
مجلة الجيش. ع 254، 1-8-2006.

[551←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 272-273.

[552←]
أسعد أبو خليل، أميركا أشعلت حرب لبنان، ص 25.

[553←]
المصدر نفسه، ص 26/ عن كتاب

Stoker: Spheres of intervention, p33

[554←]
أسعد أبو خليل، إرث الفاشية اللبنانية، السفير.

[555←]
مجلس النواب اللبناني، 52 عاماً من العدوان، سنة 2000، ص22-23.

[556←]
روبير بشعلاني، صحيفة ميسلون الألكترونية، 7/3/2017.

[557←]
نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص 269/ مقابلة مع سامي الخطيب.

[558←]
المصدر نفسه، ص 268.

[559←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 262.

[560←]

نقولا ناصيف، ن. م، ص 272-274.

[561←]
أسعد أبو خليل، أميركا أشعلت حرب لبنان، ص27.

[562←]
المصدر نفسه ، ص

Stoker: Spheres of intervention, p58. /30 -28

[563←]
المصدر نفسه، ص 45.

[564←]
عدنان حسين، العامل القومي في السياسة المصرية. /أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص73.

[565←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب.. ص127.

[566←]
أنيس النقاش، مقابلة على شبكة NBN اللبنانية في 9 ك.الثاني 2010.

[567←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 276.

[568←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 346 -348.

[569←]
شعار صاغه بيار الجميّل مؤسس حزب الكتائب اللبنانية، منذ الاستقلال عام 1943.

[570←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص278.

[571←]
الحزب الشيوعي اللبناني 81 عاماً في صفحات، عن موقعي جمول والشاهد.

[572←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 285.

[573←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 275-292.

[574←]
المصدر نفسه، ص 305-306.

[575←]
سوف يؤدي سوغانليان دوراً كبيراً في تسليح الميليشيات اليمينية في سنوات الحرب الأهلية القادمة.

[576←]
كان شعار جنبلاط الأمن مقابل الإصلاح، أما شعار الجميّل فكان شعاره الأمن من أجل الأمن.

[577←]
فواز طرابلسي، ن.م، ص 265.

[578←]
عن كتاب وليم حاوي، شاهد وشهيد، ليلى حاوي ذود/ موقع حزب الكتائب.

[579←]
مجلس النواب، 52 من العدوان، ص 36.

[580←]
عن موقع الإمام موسى الصدر.

[581←]
أسعد أبو خليل، أميركا أشعلت حرب لبنان، ص 31-45.

[582←]

Stoker: Spheres of intervention, p73

[583←]
أسعد أبو خليل، ن. م، ص 32.

[584←]
المصدر نفسه، ص 44- 53-90.

[585←]
جون كولي، تواطؤ ضد بابل، ص 208-212.

[586←]
أحمد جبريل في مقابلة الجزيرة.

[587←]
نقولا ناصيف، ن.م، ص358.

[588←]
عن موقع الرئيس فؤاد شهاب.

[589←]
هو صوت كمال جنبلاط الذي قرر في اللحظة الأخيرة أن يصوت ضد النهج الشهابي، وكان آخر قراراته كوزير للداخلية الترخيص للأحزاب: الشيوعي والقوميين العرب، والسوري القومي، والبعث العراقي.

[590←]
فواز طرابلسي، المصدر نفسه، ص 279-289.

[591←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 445.

[592←]
جورج فريحة، مع بشير، ص 15-16.

[593←]
52 عاماً من العدوان، ص 36.

[594←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 305.

[595←]
نقولا ناصيف، م. س، ص 447/ تقرير سري بالفرنسية لجول البستاني 26 أيلول 1972.

[596←]
مجلة الجيش. 1/8/2006.

[597←]
بالكاد نجد بعض المعلومات عن هذا الاجتياح في وسائل الإعلام اللبناني، أو حتى في الوثائق الرسمية.

[598←]
حسين عبدالله بيضون، صفحات عز للجيش اللبناني: موقع صور سيتي.

[599←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 396/ مقابلة مع سامي الخطيب.

[600←]
أسعد أبو خليل، ن. م، ص 58.

[601←]
السفير، رؤساء حكموا لبنان 11، سليمان فرنجية.

[602←]
جريدة النهار، 16نيسان 1973.

[603←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 450.

[604←]
نقولا ناصيف، ن.م، ص 454-456.

[605←]
أدمون رزق، تعويم مقررات قمتي الرياض والقاهرة. الجريدة. 11/3/1978.

[606←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 485-486.

[607←]
ن. م، ص 490/ تقرير سري للشعبة الثانية عن أحداث نيسان وأيار 1975، مؤرخ 18 حزيران 1975.

[608←]
منذ 1972 وزعت الشعبة الثانية 900 بندقية على مواطنين جنوبيين. ورأت الشعبة الثانية توسيع شبكة أنصار الجيش وسلاحهم وتدريبهم من أجل مواجهة المنظمات الفلسطينية على جميع الأراضي اللبنانية، وحدد عناصر التهديد بطرفين هما: «العدو الإسرائيلي والمسلحون بالآلاف من كل التنظيمات والميلشيات والأحزاب الخارجة على النظام» (نقولا ناصيف، المصدر نفسه، ص 481/ مسودة مشروع أنصار الجيش أعدها العقيد جول البستاني).

[609←]
المصدر نفسه، ص 488.

[610←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب.. ص78-81.

[611←]
فواز طرابلسي، م. س، ص 320.

[612←]

Le Monde: 22 Sept-1972

[613←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 405.

[614←]
مجلة الجيش، 1-8-2006.

[615←]
سليمان فرنجية رئيس بفارق صوت.. ملحق السفير 14/2/2008.

[616←]
حيان نيوف، تاريخ المجازر.. المصدر السابق.

[617←]
مجلس النواب اللبناني، 52 عاماً من العدوان، ص 37.

[618←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 322.

[619←]
عمر مسيكي، اللواء 24-7-2007/أحمد زين الدين، ن. م، ص92.

[620←]
انظر نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص 490-491.

[621←]
شهد البرلمان منظراً مشيناً للنائب أمين الجميّل وهو يحاول إخراج رئيس الحكومة عنوة من المجلس.

[622←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب.. ص95.

[623←]
عن موقع الكتائب.

[624←]
حيان نيوف، المصدر السابق.

[625←]
معن بشور، منتدى الفكر العربي، 17/11/2010.

[626←]
موقع منتديات أمل، الإمام موسى الصدر.

[627←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص501-503.

[628←]
المصدر نفسه.

[629←]
أسعد أبو خليل، أميركا أشعلت حرب لبنان، ص 98-99.

[630←]
ألغي هذا القرار في 16/12/1991، بموجب قرار الأمم المتحدة 86/46.

[631←]
أسعد أبو خليل،ن. م ، ص21.

[632←]
أنظر نقولا ناصيف، ن. م، ص 501.

[633←]
فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث.. ص 331-332.

[634←]
حزب التنظيم أسسته الشعبة الثانية، أما عدوان فهو اليوم نائب في البرلمان عن «القوات اللبنانية».

[635←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب.. ص116.

[636←]
أسعد أبو خليل، ن. م، ص 103.

[637←]
أدمون رزق، هل تغني الدمشقة عن التعريب والتدويل؟ العمل، 10/10/1975.

[638←]
نقولا ناصيف، ن. م ص 508.

[639←]
المصدر نفسه، ص 478.

[640←]
أسعد أبو خليل، أميركا أشعلت حرب لبنان، ص 90.

[641←]
جورج فريحة، مع بشير، ص 51.

[642←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 336.

[643←]
أدمون رزق، تعويم مقررات قمتي الرياض والقاهرة، الجريدة، 11/3/1978.

[644←]
أسعد أبو خليل، ن. م، ص118.

[645←]
عن كتاب وليم حاوي شاهد وشهيد.

[646←]
عن موقع الكتائب

[647←]
أسعد أبو خليل، ن. م، ص 118.

[648←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 507

[649←]
أسعد أبو خليل، ن. م، ص 154.

[650←]
أسعد أبو خليل، ن. م، ص 122.

[651←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 521.

[652←]
المصدر نفسه، ص 569/ مقابلة مع جوني عبده.

[653←]
برغم إعلان الحرب على الوجود الفلسطيني، فقد احتفظ اليمين بعلاقات جيدة مع قياديين فلسطينيين على الدوام، وكان أبو حسن سلامة ممثلاً أبا عمار يقطن في المناطق التي يسيطر عليها حزب الكتائب.

[654←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 631.

[655←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 340.

[656←]
أحمد زين الدين، لماذا الحرب.. ص98.

[657←]
طرابلسي، ن. م، ص 338-339.

[658←]
نفى براون وجود مثل هذا العرض.

[659←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 357.

[660←]
رسالة إده نشرتها صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ 12/6/1976.

[661←]
سليم نصّار، حكاية «رسالة» هنري كيسينجر !النهار 20/11/2010.

[662←]

في 20 تموز 1976 ألقى الرئيس السوري خطابه الشهير على مدرج جامعة دمشق الذي أورد فيه: «قررنا أن ندخل تحت عنوان جيش التحرير الفلسطيني، وبدأ هذا الجيش بالدخول إلى لبنان ولا أحد يعرف هذا أبداً، لم نأخذ رأي الأحزاب الوطنية ولا غيرها ولم نأخذ إذناً من أحد»!

[663←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 521.

[664←]
أدمون رزق، الفرصة الضائعة. الجريدة، 4/3/1978.

[665←]
أحمد زين الدين، ن. م، ص99.

[666←]
فواز طرابلسي، ن.م، ص 348-349.

[667←]
المصدر نفسه، ص 347.

[668←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 520.

[669←]
ألان مينارغ، ن. م/أحمد زين الدين، ن. م، ص119.

[670←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 520.

[671←]
ألان مينارغ، ن.م/أحمد زين الدين، ن.م، ص119.

[672←]
ليلى حاوي ذود، وليم حاوي شاهد وشهيد/ موقع وليم حاوي.

[673←]
هناك من يعتقد بأن بشير الجميّل أراد التخلص من وليم حاوي للتفرد بعسكر الكتائب.

[674←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 553.

[675←]
فرنسوا الجردي، المنظمات الفلسطينية المسلحة عسكرت الجماعات اللبنانية بعد اتفاق القاهرة عام 1969.

[676←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 556.

[677←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 350.

[678←]
جورج فريحة، ن.م، ص 67-68-77.

[679←]
جورج فريحة، ن. م، ص 99-104.

[680←]
سيرة حياة الرئيس سليم الحص كما كتبها بنفسه.

[681←]
مجلة الجيش. 1/8/2006.

[682←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 351.

[683←]
عن موقع الشاهد. نيسان 2009.

[684←]
موقع الكتائب.

[685←]
أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص121.

[686←]
أدمون رزق، الجريدة. 21/1/1978.

[687←]

52 عاماً من العدوان، ص 37.

[688←]
فواز طرابلسي، ن.م. ص 362.

[689←]
الحزب الشيوعي اللبناني 81 عاماً في صفحات، موقع صوتك أونلاين.

[690←]
أدمون رزق، الجريدة، 21/1/1978.

[691←]
حيان نيوف، مصدر سابق.

[692←]
مجلة الجيش، 1/8/2006.

[693←]
حيان نيوف، المصدر السابق.

[694←]
جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، ص332.

[695←]
فداء حوراني، مياهنا.. المصدر السابق.

[696←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 602.

[697←]
موقع الكتائب.

[698←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 366.

[699←]
موقع الكتائب.

[700←]

مجلة الجيش، 1/8/2006.

[701←]
موقع الكتائب.

[702←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص608-609.

[703←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 602-606.

[704←]
نقولا ناصيف ص 609.

[705←]
جهاد بنوت، م. س. ص336.

[706←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 718-719.

[707←]
ن. م، ص 6- 13-621.

[708←]
الرئيس سليم الحص، ن.م.

[709←]
مجلة الجيش، 1/8/2006.

[710←]
فواز طرابلسي، ص 375.

[711←]
فواز طرابلسي، م. س، ص 366.

[712←]
نقولا ناصيف، ن. م، ص 627، هامش.

[713←]

آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان ـ من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيمات الفلسطينية.

[714←]
فواز طرابلسي، ص 371.

[715←]
قبلان قبلان، 6 شباط، ذاكرة وحدث، ص 32.

[716←]
نقولا ناصيف، ن.م،ص 451.

[717←]
نقولا ناصيف، ن.م، ص 653-659.

[718←]
أدمون رزق، العمل، 4/1/1981.

[719←]
فواز طرابلسي، ن. م، ص 370.

[720←]
نقولا ناصيف، ن.م، ص663.

[721←]
جورج فريحة، ن. م، ص 130.

[722←]
مجلة الجيش. 1/8/2006.

[723←]
قبلان قبلان، ن.م، ص 32.

[724←]
نقولا ناصيف، م. س ، ص 672/ مقابلة مع المقدم فؤاد الأشقر.

[725←]
قبلان قبلان، المصدر السابق، ص 33.

[726←]

أحداث حماه، عن موقع قاسيون التابع للحزب الشيوعي السوري.

[727←]
صحيفة النهار، 26 أيار 1982.

[728←]
الصياد 10/7/2002.

[729←]
ظافر بن خضراء، الصراع على المياه.. ص 83.

[730←]
نعيم قاسم، حزب الله. المنهج.. التجربة.. المستقبل، ص94.

[731←]
المصدر نفسه، ص 125.

[732←]
المصدر نفسه، ص-125.

[733←]
قبلان قبلان، المصدر السابق، ص37-40.

[734←]
آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 256.

[735←]
كريم بقرادوني، صدمة وصمود. ص145.

[736←]
قبلان قبلان، المصدر السابق، ص 47.

[737←]
من بيان «المؤتمر الإسلامي الوطني» المنعقد في منزل صائب سلام في 23 آب 1982.

[738←]
جورج فريحة، ن. م، ص192-193.

[739←]

جورج فريحة، ن. م، ص 220.

[740←]
قبلان قبلان، المصدر السابق، ص 54.

[741←]
Secondary Wars and Atrocities of the Twentieth Century- necrometrics.com

[742←]
Ross Michel: The Volunteer-2006.

[743←]
تم مبادلتهم لاحقاً بخمسة آلاف أسير لبناني وفلسطيني في معتقل «أنصار» في جنوب لبنان.

[744←]
قبلان قبلان، المصدر السابق، ص 62.

[745←]
ناصر قنديل، 6 شباط، ص 36.

[746←]
ألبير فرحات، لبنان الدنيا والدين، ص 114-116.

[747←]
فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 396.

[748←]
ظافر بن خضراء، الصراع على المياه.. ص83 .

[749←]
السفير، 23/5/1983.

[750←]
المفاوضات اللبنانية-الإسرائيلية، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، سادر، ص 78.

[751←]
أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص159.

[752←]

قبلان، المصدر نفسه، ص 102-106.

[753←]
المصدر نفسه، ص 112-113.

[754←]
ناصر قنديل، . م، ص، 67.

[755←]
قنديل، ن. م، ص 70-73.

[756←]
كمال ذبيان، من يقف وراء جريمة اغتيال صالح العريضي، صدى البلد 22/9/2008.

[757←]
ناصر قنديل، ن. م،، ص 74.

[758←]
جريدة العمل، 5/9/1983.

[759←]
موقع الحزب الاشتراكي.

[760←]
السفير، 22/12/1983.

[761←]
قبلان قبلان، ن. م، ص 139-140.

[762←]
مجلة الجيش، 1/8/2006.

[763←]
قبلان قبلان، ن.م، ص 144.

[764←]
المصدر نفسه، 148-149.

[765←]

ناصر قنديل، ن. م، ص 89.

[766←]
ناصر قنديل، ن. م، ص 99-100.

[767←]
النهار، 6/2/1984.

[768←]
قبلان قبلان، ن. م، ص 158.

[769←]
السفير، 8/2/1984.

[770←]
ناصر قنديل، المصدر السابق، ص 137.

[771←]
المصدر السابق. ص ص 150-156.

[772←]
السفير، 25/2/1984.

[773←]
قبلان قبلان، ن. م، ص 166.

[774←]
السفير، 7/3/1984.

[775←]
قبلان قبلان، ن.م،، ص 172.

[776←]
السفير، 4/5/1984.

[777←]
نعيم قاسم، حزب الله.. ص 95 -111.

[778←]

السفير، 13/5/1984.

[779←]
قبلان قبلان، 176.

[780←]
المصدر نفسه، ص 177.

[781←]
سيرة حياة الرئيس سليم الحص كما كتبها بنفسه.

[782←]
مارلين خليفة، سليم الحص أحيا آمال العرب - 26/7/2008. عن موقع الحزب الديمقراطي اللبناني.

[783←]
حيان نيوف، تاريخ المجازر الإسرائيلية في لبنان، مصدر سابق.

[784←]
الشيخ نعيم قاسم، المصدر السابق. ص145.

[785←]
بلال حسن التل، سقوط الوهم، ص25.

[786←]
أمين مصطفى، المصدر السابق.

[787←]
نعيم قاسم، المصدر نفسه، ص148.

[788←]
نعيم قاسم، المصدر السابق، ص148.

[789←]
فيصل جلول، المصدر السابق.

[790←]
حيان نيوف، مصدر سابق.

[791←]

المصري جمال الكرار، كشف بعد فترة أنه يعمل لمصلحة عدة أجهزة مخابرات عالمية، ومن بينها الموساد.

[792←]
نعيم قاسم، حزب الله. المنهج... ص356.

[793←]
لعلاقته برجل المخابرات الأميركي أوليفر نورث، وبقي في الأسر حتى تشرين الثاني 1991.

[794←]
مراسل وكالة أسيوشيدتبرس، خطف في 16 آذار 1985 بعد مقابلة أجراها مع السيد فضل الله، وبقي في الأسر حتى كانون الأول 1991.

[795←]
صبحي ياغي، مصدر سابق.

[796←]
نعيم قاسم، حزب الله. المنهج... ص366.

[797←]
الرئيس سليم الحص، مصدر السابق.

[798←]
نعيم قاسم، حزب الله.. ص149-150.

[799←]
أ العميد فؤاد عون، من ضيافة صدام إلى سجن المزة، ص19.

[800←]
المصدر نفسه، ص ص21 و68.

[801←]
فؤاد عون، ن. م، ص12.

[802←]
العميد فؤاد عون، المصدر السابق، ص54 و 78.

[803←]
الذي فرّ من صيدا قبل وصول القوات الإسرائيلية إليها أثناء اجتياح العام 1982.

[804←]

فؤاد عون، المصدر السابق، ص 60-61.

[805←]

فؤاد عون، المصدر نفسه، ص108.

[806←]

حبيب شلوق، الياس الهراوي، صانع تاريخ أم صنيعة له؟ عن موقع صوتك الإلكتروني.

[807←]

كريم بقرادوني، صدمة وصمود، ص16-17.

[808←]

العميد فؤاد عون، المصدر نفسه، ص147.

[809←]

فؤاد عون، المصدر نفسه، ص124.

[810←]

فؤاد عون، المصدر السابق، ص157.

[811←]

المصدر نفسه، ص167.

[812←]

المصدر نفسه، ص13.

[813←]

أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص187.

[814←]

حبيب شلوق، الياس الهراوي، المصدر السابق.

[815←]

كريم بقرادوني، صدمة وصمود، ص 20-23.

[816←]

ارتفع الدولار إلى 2500 ليرة، وكان في العام 1982، يساوي أربع ليرات فقط.

[817←]
أحرق منزل الوزير علي الخليل.

[818←]
كريم بقرادوني، صدمة وصمود، 2009، ص17.

[819←]
أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص192.

[820←]
الشيخ نعيم قاسم، حزب الله. المنهج... ص297.

[821←]
استمر جنبلاط وزيراً للمهجرين في حكومات الرئيس الحريري المتعاقبة ثلاث مرات حتى العام 1998، وكانت تعويضات المهجرين من المالية العامة من أهم الموارد لمحازبي زعماء الطوائف. وخلال هذه الفترة أجرى وليد جنبلاط 29 مصالحة في قرى الجبل ولم يعد من المهجرين إلا القليل.

[822←]
في 13 أيلول 1993، تم توقيع اتفاقية إعلان المبادئ التي اتفق عليها في أوسلو بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية في البيت الأبيض بين عرفات ورابين برعاية كلينتون، تحت عنوان غزة أريحا أولاً. وكانت النتيجة إنهاء الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي أرهقت «إسرائيل»، بدخول أجهزة عرفات إلى غزة والضفة الغربية، لتكرر تجربتها «اللبنانية» في السلطة.

[823←]
في 26 تشرين الأول 1994، تم توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، بين الملك حسين ورابين.

[824←]
صفحات عز في كتاب الأمة، العام 1993، ص67.

[825←]
صفحات عز- 1993- ص71.

[826←]
نعيم قاسم، المصدر السابق، ص163-164.

[827←]
كريم بقرادوني، المصدر السابق. ص24-27.

[828←]

جريدة العهد، 19/5/1995.

[829←]
نعيم قاسم، ن. م، ص172.

[830←]
مجلة الجيش، 1/8/2006.

[831←]
نعيم قاسم، المصدر السابق، ص182- 183.

[832←]
عملية التبادل بأشلاء عملية أنصارية، تمت في 26/6/1998، شملت 60 محرراً و40 جثمان شهيد.

[833←]
نعيم قاسم، ن. م. ص176- 181.

[834←]
كريم بقرادوني، صدمة وصمود، ص43-44.

[835←]
المصدر نفسه، ص 73-74.

[836←]
كريم بقرادوني، صدمة وصمود، ص 55-56.

[837←]
المصدر السابق، ص 46-47.

[838←]
ن. م. ص113-114.

[839←]
المصدر نفسه، ص76-84.

[840←]
المصدر السابق، ص86.

[841←]

المصدر السابق. ص86.

[842←]
كريم بقرادوني، ن. م. ص 96 و127.

[843←]
المصدر نفسه. ص 132-136.

[844←]
المصدر نفسه، ص133.

[845←]
نعيم قاسم، المصدر السابق. ص148.

[846←]
نعيم قاسم، المصدر السابق، ص193.

[847←]
كريم بقرادوني، ن. م. ص176.

[848←]
كريم بقرادوني، ن. مود، ص99.

[849←]
كريم بقرادوني، ن. م، ص190.

[850←]
المصدر نفسه، ص223.

[851←]
نعيم قاسم، ن. م، ص195

[852←]
كريم بقرادوني، ن. م. ص185.

[853←]
نعيم قاسم، م. س، ص208.

[854←]

بقيت المفاوضات عبر الوسيط الألماني تراوح حتى 30 كانون الثاني 2004، حيث جرت عملية تبادل شملت جميع اللبنانيين باستثناء الأسيرين يحيى سكاف وسمير القنطار، إضافة إلى 400 أسير فلسطيني، وعربي من سورية وليبيا والمغرب والسودان، وجثامين 59 شهيداً. جرت مراسم استقبال رسمية في مطار بيروت الدولي، حضرها السيد نصرالله إلى جانب رؤساء الجمهورية ومجلسي النواب والوزراء، وشخصيات.

[855←]
كريم بقرادوني، ن. م. ص 224-225.

[856←]
موقع الشاهد.

[857←]
كريم بقرادوني،ن. م. ص103 و156 و251-251.

[858←]
هو مشروع للسلام مع «إسرائيل» شجع الصحافي الأميركي توماس فريدمان الملك السعودي فهد على تبنّيه.

[859←]
السفير، 17/10/2002.

[860←]
بقرادوني، المصدر نفسه، ص299.

[861←]
ن. م. ص 300-305.

[862←]
كريم بقرادوني، ن. م. ص322-323.

[863←]
أحمد زين الدين، المصدر السابق، ص226.

[864←]
بقرادوني، المصدر السابق، ص324.

[865←]
المصدر نفسه، ص326.

[866←]

بقرادوني، المصدر نفسه، ص328.

[867←]
عن موقع الحزب الاشتراكي.

[868←]
كريم بقرادوني، ن. م، ص397.

[869←]
بقرادوني، المصدر السابق، ص391- 392.

[870←]
بقرادوني، المصدر نفسه، ص394.

[871←]
انقلب اثنان عليه هما الياس المر وشارل رزق، ولم يتبق في صفه منهم إلا وزير البيئة يعقوب الصراف.

[872←]
بقرادوني، المصدر نفسه، ص398.

[873←]
بقرادوني، المصدر نفسه، ص434.

[874←]
تمار غوجانسكي، الحوار المتمدن، 1-9-2006.

[875←]
بقرادوني، صدمة وصمود، ص445.

[876←]
بقرادوني، المصدر السابق، ص457.

[877←]
باتريك سيل، الحياة 28/7/2007.

[878←]
كريم بقرادوني، صدمة وصمود، ص466.

[879←]

بلال حسن التل، المصدر السابق، ص62.

[880←]

Ad. Samir El-khadem: the war Of Surprises And Deceptions. P 7

[881←]

عن موقع صوت فتح ودنيا الوطن.

[882←]

عن موقع، صوت فتح 10/7/2010، و دنيا الوطن**.**

[883←]

بلال حسن التل، سقوط الوهم، ص66.

[884←]

كريم بقرادوني، ن. م. ص413.

[885←]

المصدر السابق، ص476.

[886←]

شانتال داغر، نهر البارد هزيمة الإرهاب وإنقاذ الوطن، ص 24.

[887←]

كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص487.

[888←]

المصدر نفسه، ص491.

[889←]

حسن عليق، جريدة الأخبار، 11آذار 2010.

[890←]

كريم بقرادوني، صدمة وصمود، ص516.

[891←]

بقرادوني، المصدر السابق، ص516.

[892←]
جريدة النهار العدد 1115، جنبلاط لا ينفي تسريبات ويكيليكس.

[893←]
برقية سيسون .

[894←]
كمال ذبيان، من يقف وراء جريمة اغتيال صالح العريضي، صدى الوطن 22/9/2008.

[895←]
برقية سيسون .

[896←]
مسلسل فضائح ويكيليكس، شبكة 7 أيار الإلكترونية.

[897←]
برقية سيسون .

[898←]
عن ليفانت نيوز.

[899←]
كمال ذبيان، المصدر نفسه.

[900←]
خصوصاً بعد اتفاقية كيوتو للمناخ العام 1992، التي نقلت الصراع العالمي من النفط إلى الغاز.

[901←]
مسعود ضاهر، ن. م، ص 45.